دراسة في العلاقات الدولية

اسم الكتـــاب: دراسة في العلاقات الدولية
الجزء الأول - النظريات الجيو-سياسية
اسم الكـــاتب: جيرار ديسوا
ترجمـــــــة: د. قاسم المقداد
عدد الصفحات: 318
القيـــــــاس: 17 × 24
1000 / 2014 م -1435 هـ

© جميع الحقوق محفوظة
Copyright ninawa

سوريـــة ـ دمشق ـ ص.ب 4650
تلفـاكس: 2314511 11 963+
هاتـــف: 2326985 11 963+

E-mail: info@ninawa.org
www.ninawa.org
دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع :**Facebook**

العمليات الفنية:
التنضيد والإخراج والطباعة
القسم الفني ـ دار نينوى

لا يجوز نقل أو اقتباس، أو ترجمة،
أي جزء من هذا الكتاب، بأية وسيلة كانت
دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جيرار ديسوا

دراسة في العلاقات الدولية

الجزء الأول

النظريات الجيو-سياسية

ترجمة: د. قاسم المقداد

العنوان الأصلي للكتاب باللغة الفرنسية:

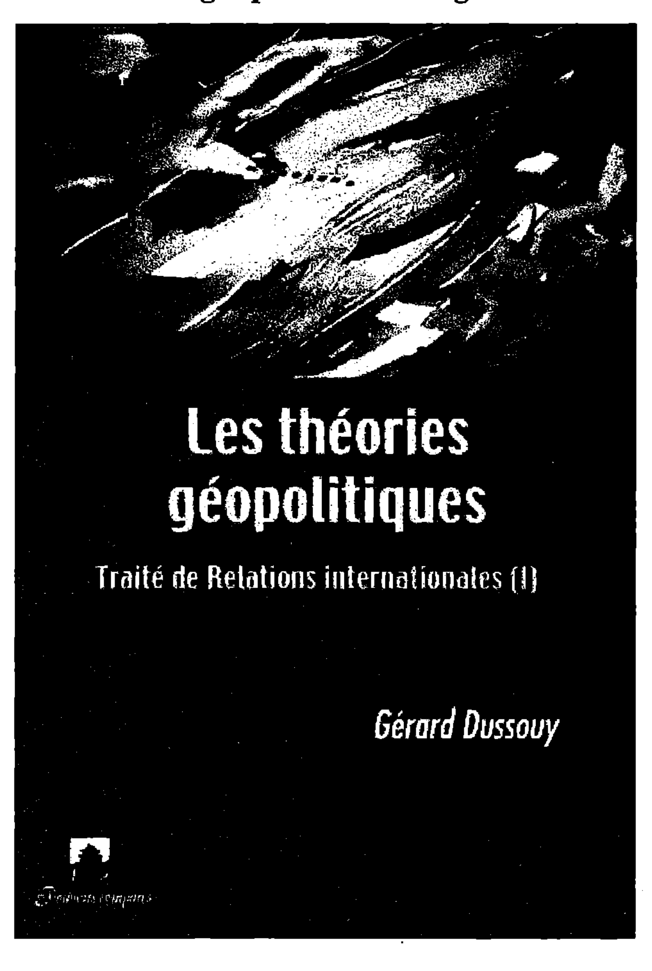
Traité de relations internationales

Tome I.

Les théories géopolitiques.

منشورات:

Paris: Éditions L'Harmattan, 2006, Collection "Pouvoirs comparés", dirigée par Michel Bergès.



جدول المحتويات

فصل تمهيدي
الرهانات المعرفية للمنظومة العالمية

للمسرود لونه، وللنظرية أفقها، كلاهما يرسمان موقعيهما، ويضبطان مسبقاً حدودهما التي تفرضها ذاتية المؤلف. ما من مفكرٍ يخلو وفاضُه من المعرفة الموضوعية الكاملة للعالم الذي يتساءل حوله، إلا ويبدأ بطرح "قضية الأحكام المسبَّقة" التي سَبَرَ (هانز جورج غادامر Hans Georg Gadamer) أغوارها[1]، بوصفها قضيةً مرتبطةً بالرؤى المطروحة حول العالم كله، وبمختلف النماذج. يعتقد غادامر، مُهتدياً بالأبستمولوجيا الألمانية التي عُرفت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لاسيما تيارها التأويليّ، الذي يرى - منذ (فيلهم ديلتاي - Wilhem Dilthey)- أن منتجات الفكر البشريّ ترتبط بالظروف التاريخية والتجربة المعيشة[2]، وأن القضية المعنية تتفرع على النحو التالي:

- في المقام الأول، ينشأ الفهم عن الحكم المُسبَّق، أي عن رأيٍ مُسَبَّقٍ يقف أو لا يقف في وجه الوقائع. ويرى هذا الفيلسوف الألماني أن مفكري عصر التنوير أخطؤوا في استمرارهم بالتقليل من أهمية الرأي المُسَبَّق، وظنوا أنهم بمنأىً عنه. وهو رأيٌ تشترك فيه (حنا أرنت - H. Arendt)، التي أشارت إلى أن اليونانيين "اكتشفوا أن عالمنا المشترك عادةً ما يُعد بوصفه مؤلَفاً من عددٍ لا متناهٍ من الحالات المختلفة، ترتبط بها أكثر وجهات النظر اختلافاً"[3]. وبما أن الإنسان ينتمي إلى التاريخ، كما يرى (غادامر)، ولأنه قبل معرفته بالماضي، يدرك، بشكلٍ عفويٍّ، الوسط الذي يعيش فيه، وأن " الأحكام المسبَّقة التي يطلقها الفرد تشكل الواقع التاريخي لكينونته أكثر مما تشكلها الأحكام قبل أن يعرف الماضي، "٤". وفي المقام الثاني، وهو الأهم، تراه - كأي ممثل - منخرطاً في **حالة معينة**، أيّ في مكانٍ يقيم فيه، ويحد من إمكانيات رؤيته. وهو ما ينتج عنه مفهوم "الأفق" الذي يعرِّفه (غادامر) بوصفه "مجال الرؤية الذي يتضمن ما يمكننا رؤيته من وجهة نظرٍ محددة، وينطوي عليه"[5].

وبطبيعة الحال، هذا الحد يعني من يراقب الحياة العالمية التي تتحدد فيها، بالضرورة، رؤية العالم التي تلقنها في أغلب الأحيان[6]. لكنها تصيب الفلسفة التي مبدأ سببها principe de raison*، كما يقول كلٌّ من (جيل دولوز G. Deleuze وفيلكس غاتاري F. Gattari) هو مبدأٌ سببيٌّ** لازمٌ، إذ "لا وجود لسببٍ وجيهٍ إذا لم يكن لازماً"[7].

---

* يتلخص هذا المبدأ (عند هيدغر) بالسؤال "لماذا" وبالجواب "لأن". فلا شيء يمكن أن يكون من غير علةٍ، وإذا كان العالم موجوداً فلأن ثمة علةً لوجوده، وهذه العلة هي الله، بحسب ليبنتز.

كما تصيب علوم الطبيعة نفسها، إذ "كلما حاول الإنسان الاستعلام عن أشياء تقع خارج كينونته، ولا يرتبط وجوده بها، فلن يلتقي في نهاية الأمر إلا بنفسه، وبتصوراته ونماذج فعله"[8]، كما تقول (حنا أرنت)، التي تلتقي في قولها هذا مع قول (ويرنر هايزنبرغ W. Heisenberg)، بالتالي، لا بد من الاتفاق مع الدارس السياسي الأميركي (روبيرت كوكس Robert W. Cox) في إقراره بانتمائه إلى الفكر الماركسي - الغرامشي الغريب عن فكر التأويليين:

"تتوجه النظرية دائماً إلى أحد ما، لتقول شيئاً معيناً. والنظريات كلها تطرح رؤىً. والرؤية تنشأ عن موقف محددٍ في الزمان والمكان، لاسيما الزمان والمكان السياسي منها والاجتماعي. ويتم إدراك العالم من خلال وجهة نظر يمكن تعريفها من خلال الأمة أو الطبقة الاجتماعية، والهيمنة أو التبعية، القوة الصاعدة أو الغارية، الجمود أو الأزمة، التجربة المعاشة والآمال وما ننتظره من المستقبل[9]".

في نهاية المطاف، أية نظرةٍ إلى العالم تُعَدُ نظرةٌ عرقيةٌ مركزيةٌ ethnocentrique أيّ أنانيةٌ، بسبب انتشار النزعة الفردية، والأزمة الملازمة للأمم. في الواقع، التكنولوجيات الحديثة، وأنواع التعويضات التي تقدمها للفرد تخلق لديه وَهْمَ الاستقلال الذاتي والمعرفة العفوية. طبعاً، إذا كان أيُ زَعْمٍ بالعالمية عرقياً مركزياً، كما يقول (تزفيتان تودوروف)، بالنسبة لكبار المفكرين الفرنسيين[10]، من الملائم أن نقوم بجولة على الأفكار السياسية الغربية وغير الغربية لنقف على مجموع الرؤى الخاصة بالعالم. لكن، فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فإن النظريات نادرةٌ، وأصولها تقريباً أنجلو - سكسونية. وهو ما يقلص مساحة الطيف، ويصبغه بصبغة النزعة الغربية. والاهتمام بتصحيح هذا الخلل المؤسف يفسر سبب توجه المتخصصين بالدراسات السياسية politologues إلى إعادة اكتشاف الثقافات الوطنية والحضارات في الفترة القريبة الماضية. ذلك لأن معرفة "روح الأمم"[11]، من حيث تأثيرها على رؤى الممثلين، تشكل معطى تزداد أهميته لفهم رهانات عالم سائر في طريق التعولُم.

الرؤى والنماذج والتصورات والنظريات والصور في العلاقات الدولية

يلاحظ الاقتصادي والفيلسوف الأميركي (توماس سوويل Thomas Sowel) أن الرؤى، سواء ادعت انتماءها إلى العالمية أم لا، تلتقي كلها حول مسألة الطبيعة البشرية. وقد بذل هذا الكاتب جهده، مع غيره، منذ القرن الثامن عشر، لبيان الكيفية التي يمكن لتفاوتٍ أساسي حول هذه النقطة، الفصل بين تفكيرٍ غربيٍ من جانب، وتصورٍ ضاغطٍ، أيِّ مأساويٍ أو متشائمٍ، وتصورٍ مفتوحٍ، أو طوباويٍ أو متفائلٍ من جهةٍ أخرى[12]. ويحددٌ

سوويل أن النماذج التي تترسخ عبر القرون في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ناجمة عن هاتين الرؤيتين، مع أنه يقبل العودة إلى هذه النقطة، لابد من تقديم بعض الإيضاحات الأولية لمفاهيم لا يسهل دائماً تمييزها في لغة المؤلفين المختلفين. يرى (سوويل) أن الرؤية تعني"المادة الأولية" التي تبنى عليها النظريات، وتُستنتج منها الفرضيات، لأن الوضوح (évidence) في العلوم السياسية ليس أمراً مفروغاً منه. أما (جون فاسكز J. Vasquez) فقد توصل بعد تفكير خصصه لتطبيق مفهوم "النموذج" الذي أعاد (توماس كونThomas Khunn) إليه الاعتبار (أي إطار التفكر العام الذي يتحكم بلحظة معينة بما يسميه "العلم العادي"[١٤]، فيعرّف النموذج بوصفه مجموعة من التخمينات الأساسية التي يطرحها بعض الباحثين حول العالم الذي يعكفون على دراسته[١٥]، أي القالب الثقافي والإيديولوجي المنتج للتصور الخاص بالعالم. بينما يحافظ كل من (جوديث غولدشتاين J. Goldestein) و(وروبيرت كيوهان R. Keohan) على مصطلح"رؤية العالم" (vision du monde) لتعريف الشيء نفسه تقريباً، لأنهما يريان أن هذا الشيء مشبعٌ تماماً برمزيةٍ ثقافيةٍ معينة، ومتأثرٌ، إلى حدٍ كبير، بأنماط معينة من الفكر والخطاب[١٦]، ويشتقان منه فئتين من الأفكار. فثمة المفاهيم المبدأية، أو المعيارية التي تربط الرؤية بالفعل، أي السياسات النوعية[١٧]، من جهة، ومن جهة أخرى المفاهيم السببية التي تفسر العلاقات القائمة بين الرؤى التي يتواضع عليها مجتمع معين، أو تتفق عليها جماعة محددة، وسلطة أولئك الذين يديرونها[١٨].

حتى لو لم يتفق الجميع على هذه الحالة، فإن المؤلفين ليسوا بعيدين عن خلط النماذج والرؤى حول العالم والأفكار النظرية (weltonschaungen) الأخرى ذات الجوهر التاريخي - الثقافي التي تدين للحدس أكثر من دينها للعقل (إذا خلعنا على هذه الصفات المعاني التي يسبغها عليها هنري بيرغسون). ويفسر (برغسون) قوله بأن الحدس، بوصفه رؤية مباشرة للروح esprit، وهي رؤيةٌ تبدأ عادة غامضةً. أما المفهوم الذي يعود في أصله إلى الفكر، فهو الذي يضمن الوضوح[١٩]. و"بما أن العقل يشوّه موضوعه ويغيره ومن ثم يُبَنْيِه، أو لا يلامس سوى سطحه، أو لا يدرك سوى ظاهره"[٢٠]. وينشأ عن تقدم دقة المضمون الفكري أن المفهوم عبارةٌ عن تصورعقليٍ، ومجموعةٍ مركبةٍ من الخصائص والمكونات التي تحيل، بالضرورة، إلى الإشكالية التي ينشأ هذا المفهوم بموجبها"[٢١]. إنه ذو "مرجعيةٍ ذاتيةٍ"، بمعنى أنه يطرح نفسه، ويطرح موضوعه في الوقت نفسه الذي ينشأ فيه"[٢٢]. بناءً على هذا: يشكل المفهوم أساس التصورات التي يمكن للفرد أو الجماعة أن يكونها عن العالم، إضافة إلى المقترحات التي يمكن تقديمها حول تنظيم هذا المفهوم.

وإعادة التصوُّر هي التي تعكف العلوم المعرفية على دراستها، أي العقل البشري[٢٣]. وهي عمليةٌ تتم بطريقة انتقائية، لأن الباحث يركز انتباهه على بعض الظواهر، ويفسرها عبر بعض المفاهيم، ولأن ثمةَ مقترحاتٍ تنشأ من العلاقة النوعية التي يقيمها بين هذه المفاهيم. لكن الباحث لا يقيم نظريته إلا في النهاية، أي بعد أن يربط علاقاتٍ أخرى بهذه المقترحات.

إن فكرة "النظرية" التي تحدد ارتباط المسلمات axiomatique بمنهج معين، قادرةٌ على طرح فرضيات، أو نماذجَ تتطابق مع الواقع. بالتالي، سواء بالنسبة (لفاسكز أو لسوويل)، لا يمكن خلط الفكرة بالنموذج، أو بالمنهج، أو بالطريقة التي تنتج من خلالها رؤية الإنسان نماذج مختلفة، فإن النموذج يكون عموماً أساساً لنشوء عدة نظريات.

بهذا نجد أنفسنا إزاء مجموعةٍ فكرية ربما تكون نظرياته حول العلاقات الدولية منتجاتٍ نهائيةٍ لتغيراتٍ وتقاطعاتٍ لمقترحاتٍ مختلفةٍ منحدرةٍ من أحد تصوري الطبيعة البشريةً وتعدديةٍ آفاق المراقبين. ومن جانبٍ آخر، قدْ تخضعُ النظريات والرؤى للتعديل لاحقاً، تبعاً لنتائج الاستراتيجيات التي قد تكون ألهمتها لمختلف الممثلين الذين يتبادلون التأثير على المسرح العالمي.

يشير كل من (غولدشتاين وكيوهان) إلى أن الاهتمام بأخذ الأفكار التي يضعها ممثلو العالم بعين الاعتبار، لايعني أنها تقوده، بسبب تداخل الصور المبسطة للحياة الدولية[٢٤] في المسار الفكري المشوب بالمثالية، بالشكل الذي نراه عليه حالياً. ينبغي ألا نخلط هذه الصور التي عرفت تشكيلاتها الوطنية منذ أعمال (كينيث بولدينغ Kenneth Boulding)[٢٥] الطليعية، بالنظريات أو بالنماذج، لأن الصورة "ليست مقترحاً معقلناً؛ إنها ليست سوى انطباعٍ، أو اقتراحٍ لشيءٍ هامٍ، يترك للقارئ هامشاً كبيراً للتأويل. إنها ترسم ما ينبغي علينا عده حدثاً هاماً. وتسعى إلى تبسيط واقع معقد، والتأثير فيه أو وصفه"، كما يقول كل من (غريغ فراي Greg Fry وجاسينتا أوهاغان Jacinta O'Hagan)[٢٦]. لكن صحيح أيضاً أن الصور تمارس سلطةً إقناعيةً غالباً ما تكون أقوى من سلطة أفضل النظريات تشكلاً، وذلك من خلال طرحها لما يقدمه صانعو القرار السياسيون من افتراضات مسبقة، وتشكيل الممكن في "الذهن العام"[٢٧] - وهو شديد الاحتمال فيما يخص الصور القطعية (لا سيما تلك التي تعلن نهاية شيء معين).

تكون الصور في عملية التفاعل بين رؤى العالم من جهة واستراتيجيات الممثلين من جهة أخرى، بمثابة مختصراتٍ سهلةٍ لا ينبغي الاستخفاف بما يمكن أن يترتب عليها من تأثيرات. وقد وضحت أعمال (روبيرت جيرفيز Robert Jervis) المخاطر التي تترتب على

التقدير الخاطئ الذي يتخذه صانعو القرار[٢٨]، من خلال بيان كيف يمكن لهذا التقدير وقف استراتيجيته على تأويلٍ خاطئ لرؤية الآخر، وكيف يمكن أن تكون إدراكات الحاكمين مشروطةً دائماً بصور الماضي، المتماهية مع "دروس التاريخ" التي تسعى إلى إقحام المماثلة مع التجارب المباشرة. ولا يتم تصحيح هذه الصور وتصويبها إلا ببطء، وحينما يتم ذلك، فغالباً ما يكون بطريقة هامشية. لأنها تقدم للجماعة البشرية المعنية - غالباً الأمة - تشخيصاً identification إيجابياً وتقديراً خاصاً، وهي ظاهرةً لاحظها الأنثروبولوجيون كلهم. ثم إن الميول الطبيعية للشعوب وصانعي قرارها يكمن في دمج المعلومات الجديدة في تصوراتها المقررة سابقاً، وتعطي الأولوية لتمييز ما تتوقع حدوثه في محيطها الدولي.

إذا نظرنا في الاستنتاجات الأولى من هذه الاعتبارات، يبدو أنَّ التصوّرَ يبقى سياقياً (مرتبطاً بسياقه) وأن النظرية قصدية، وأن لها هدفاً عملياً أو معيارياً. وأن المراقب، سواءٌ أكان فاعلاً للتاريخ أو موضوعاً له، أو خاضعاً لقيود سياق حياته وضغوطه، غير قادرٍ أبداً على التخلص تماماً من أحكامه المسبقة. إذاً، علينا ألا ندهش من أن تؤدي النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية إلى نزاعٍ بين النماذج، شبيهٍ بالنزاع بين العلوم الاجتماعية، والفلسفة السياسية التي تنبجس منها مقدماتها الخاصة بكل منها. لاسيما، حينما تعود مسألة الطبيعة الجدلية البشرية، التي استبعدت من مجال التفكير السياسي، بقوة، كما يشير (ستيفن بينكر Steven Pinker)[٢٩]، وذلك في أعقاب اكتشافات العلوم المعرفية وعلوم الأعصاب أو العلوم الوراثية للسلوك، وعلم نفس التطور، وهي اكتشافاتٌ ما تزال في أوج تطورها. و علومٌ ترتبط بالعلاقات القائمة بين البيولوجيا والثقافة، وبين البيولوجيا وما هو عقليٌ في الوقت نفسه. ولا يمكن لعلم السياسة أن يستمر في تجاهلها إلى ما لانهاية، طالما صحَّ أنَّ الباحثين في الجينات الوراثية DNA، وغيرهم، يشكّلون مصدر كشفٍ ما يزال يثير دهشتنا. عندها لا بد لتكامل المقاربات أن يفرض نفسه بديلاً عن تعارضها. وينبغي السعي إلى أن تتحاور النماذج فيما بينها، أملاً في الوصول إلى تبادلٍ بين عناصر الفكر التي يقول الكثيرون أنها لانهائية.

لكن، لتحقيق هذه الغاية، لابد في المقام الأول، من الكف عن تصور أن النظريات ليست سوى مكتملة البناء لدرجة مقاومة هجوم تيارات الفكر الأخرى. وهو تحدٍّ واجهه عدد من الكتاب منذ فترةٍ قريبةٍ جداً. لاسيما ساموبل باركن Samuel Barkin الذي أراد البرهنة على أن تلاؤم المقاربات الواقعية والبنائية constructivistes، واحتمالية وجود "بنائية واقعية"، من خلال قوله أن قبول مركزية القوة في السياسة الدولية لا تتناقض مع دور الأفكار، ولا حتى مع وجود المعايير الدولية وتغيراتها[٣٠]. وهو ما لم يكذبه (ريمون

آرون Raymond Aron) الذي تحدث في كتابه الشهير: (السلام والحرب بين الأمم Paix et guerre entre les nations) بقوله "إن الواقعية الحقيقية اليوم تنطوي على الاعتراف بتأثير الإيديولوجيات على السلوك الدبلوماسي-الاستراتيجي"[٣١].

وقد بدا لنا موقف (باركين) معقولاً، فاعتمدناه واختبرناه، وفقاً لرؤيتنا، في إطار مقاربة جيوسياسية منظومية systémique[٣٢]. ويبدو من المنصوح به دراسة العلاقات الدولية من وجهة نظرٍ تعدديةٍ وشاملةٍ، أو من زاويةٍ "كليةٍ براغماتيةٍ" «holisme pragmatiste»[٣٣] كما يقول (ريتشارد رورتي Richard Rorty). بمعنى آخر، بموجب تقنية (دراسة المنظومات المركبة) واتفاقية systémique stochastique، وعرقية مركزية متبادلة، ومتعددة السيناريوهات contradictatorielle. هنا تكمن أفضل طريقة لأخذ ملاحظة (روبيرت جيرفيز) المزدوجة بعين الاعتبار. أي أن "اللغة التي تستخدمها دولنا ودبلوماسيونا ليست لغةً شاملةً، ولا المحفزات والإيديولوجيات التي تميزت بها السياسات الدولية الغربية إبان القرنين الماضيين"[٣٤]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن هذا "قد اقتضى طبعاً أن تكون وسائل القوة مختلفة أيضاً بسبب الاختلافات المادية... وأسباب اختلاف الرؤية حول العالم والمشروعية"[٣٥].

العرقية - الذاتية المركزية ومفهوم الطبيعة البشرية

لقد أكدت العلوم المعرفية ما ذهب إليه الشارحون الألمان، لاسيما تلك التي خلص إليها (غادامار Gadamar). وهي العلوم التي تخصصت بالبحث في العقل البشري وإدراكاته، وهو ما قبلته العلوم الاجتماعية على مضض. ويرى ستيفن بينكر أنه يمكن تفسير هذه المقاومة، الشبيهة بالصمم أو بالعمى الإراديين، بسهولة من خلال "أربعة أنواع كبرى من الخوف" التي يبديها "الحداثيون" إزاء هذه القضية: الخوف من عدم المساواة، و عدم الاكتمال، و الحتمية، والخوف من العدمية[٣٦].

لكن عالم النفس الكندي، المتخصص بالعلوم المعرفية، لا يجد ما يبرر هذا الخوف من الآن فصاعداً، وذلك منذ أن استَبعَدَت أحدث الدراسات العلمية أكثر التفسيرات تطرفاً. لكن ثمة دراساتٍ تخلص إلى وجود طبيعةٍ بشريةٍ تتسم بسبع خصائص عامةٍ، لخصها (ستيفن بينكر) على النحو الآتي:

"١. أولوية الروابط العائلية في المجتمعات البشرية كلها، والميل المنطقي إلى محاباة الأقرباء népotisme وإلى الروابط الوراثية.

"٢. البعد المحدود عند الجماعات البشرية لفعل التضامن، على اعتبار أن أكثر الأخلاقيات شيوعاً هي التشاركية، مع الظاهرة المنطقية للامبالاة الاجتماعية الناتجة عنها، وضعف المساهمة في الشأن العام حينما لا تتبدى التشاركية.

"٣. شمولية هيمنة العنف في المجتمعات البشرية (بما فيها المجتمعات البشرية البدائية التي يفترض أحياناً أنها مسالمةٌ)، ووجود آلياتٍ وراثيةٍ وعصبيةٍ يقوم عليها هذا التوجه.

"٤. شمولية التوجه العرقيِّ المركزيِّ، ومختلف أشكال العداء بين الجماعات في المجتمعات، وسهولة انبثاق العداء بين الناس في مجتمعاتنا.

"٥. الوراثة الجزئية للعقل والميول الاجتماعية المضادة التي تقتضي وجوداً حتمياً لدرجة معينة من عدم المساواة، حتى في المنظومات الاقتصادية العادلة تماماً. وهو ما يضعنا إزاء خيار دائم بين المساواة والحرية.

"٦. غلبة آليات الدفاع، والاستعدادات المسبقة للرضا الذاتي، والاكتساب المحدود للمعرفة، التي تؤدي إلى قيام الأفراد بخداع أنفسهم وما يتعلق باستقلالهم، وبحكمتهم، ونزاهتهم.

"٧. ميول الإنسان نحو تفضيل أقاربه وأصدقائه، والحساسية إزاء المحرمات (التابوهات) العقلية، وخلط الأخلاقيات بالالتزام بالقواعد، والمرتبة (الاجتماعية) والنظافة والجمال"[٣٧].

هذه النتائج، التي يمكن عدّها مؤقتة من حيث شموليتها، تدفعنا للعودة إلى ثلاثة موضوعاتٍ أساسيةٍ هي: ثنائية الطبيعة البشرية في فترةٍ ينفلت فيها العنف الإرهابي من عقاله عبر العالم؛ العرقية المركزية الثقافية والأنانية المركزية الخاصة بالمثلين، الذين طفح بهم الكيل بسبب العولمة، وموضوع مدى التصورات المعرفية لعالم الممثلين الذين يمكن اختزالهم في أغلب الأحيان بمجرد صور. وذلك ليس بسبب الاهتمام، الذي لا يمكن كبحه، بما وراء الطبيعة، علماً بأن كلاً منهم مستعدٌ لأن يقبل ما عند الانسان من اندفاعاتٍ متناقضةٍ، بل لأنه يجب ملاحظة وجود ميل إلى جعل الفرد مثالياً في الخطاب السياسي المعاصر، وإسباغ صفة الإطلاق على مفهوم "البشرية"، وهما أمران من شأنهما أن يؤديا إلى الإيمان بالخرافة. في الوقت الذي يمكن القول أن الأمر الأول معفى من مسؤولية أنواع الخلل التي تصيب العالم الحالي، بل تُعزى إلى البنى والتنظيمات التي شكلها هو نفسه.

المأزق المستحيل حول الطبيعة البشرية

يرى (ستيفن بينكر) أن (هوبز «١٥٨٨-١٦٧٩») كان محقاً، بعكس مناهضيه، الذين اعتقدوا، أو أملُوا في أن تكون الطبيعة البشرية عذراءَ وبريئةً تشبه "ورقةً بيضاءَ Blanck Slate" يسجلُ المجتمع المُربي بصمَتَه فوقها[٣٨]. الإنسان يبدو - بالأساس - أنانياً، والعنف يلازم كينونته. ليس لأنه يبدو "وحيداً، أو فقيراً، أو سيئاً أو فظاً وعنيفاً"، كما يصفه هوبز بهذه الألفاظ المغرقة في الفجاجة، كما يقول (بينكر)، بل لأن العنف "نزوع طبيعي" تتصف به الهيئات الاجتماعية والعقلانية المعنية إلى حد ما"[٣٩]. من جانب آخر، يشير إلى أن (هوبز)، وهو بصدد إجراء تحليلٍ دقيقٍ مغرقٍ في المأساوية، قد بَيَّنَ أنَّ سبب العنف يعود إلى ثلاثة مشاعر أساسيةٍ تنتاب الكائنات الحية: روح المنافسة، والريبة، أو الخشية، والشعور بالمجد[٤٠]. واليوم أيضاً، كما البارحة، ما يزال الإنسان يتبع مصلحته الخاصة قبل أي شيء، ويضطر إلى معارضة أقرانه عندما يريد بلوغ مآربه. ويتجلى ذلك حينما يتخذ إجراءات تجنبه الاضطرابات المناخية، والتقليل من خطورتها وتبعاتها السلبية، وإلا فات الأوان. ويكون ذلك حينما تتعلق تلك الإجراءات باستعمالاتٍ نعرف أنها تشكل عوامل تفاقمُ الأمور (المكيفات أو مجلة ٤×٤ سيارات، على سبيل المثال). ولتجاوز الفوضى، وفوضى "حالة الطبيعة" (التي سنعكف على دراستها لاحقاً) فإن مثل هذا السلوك البشري يولد ما اقترح (هوبز) تسميته "بناء الدولة الحديثة Leviathan"[٤١].

تابع ستيفن بيكر أفكار هوبز وليبنز (١٦٤٦-١٧١٦)، فرأى في العقل intelligence شكلاً للمعلومة، ودافع عن الفكرة القائلة بضرورة وضع مفهوم (تصور) جديد للطبيعة البشرية (التي يرتبط أسفلها بالبيولوجيا، وأعلاها بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية). هذا المفهوم الجديد الذي يعترف بفضل الثقافة عليه، ويتحاشى التمييز بين "العوالم المتوازية"[٤٢]، يرتبط في نهاية المطاف بالبيولوجيا والثقافة عبر العلوم الأربعة المذكورة، وهو ربط يسمح بالعودة إلى النقاش القديم، والاعتقاد بوجود "طبيعةٍ بشريةٍ بوجهٍ إنسانيٍّ". والعودة إلى هذا الربط سيكون له أكبر الفضل في وضع حد لهذا اللبس الذي سببه المحدثون ورعوه، في حين استنكره (برينو لاتور Bruno Latour)، لأنه يفصل بشكلٍ وهميٍّ بين الطبيعة والمجتمع، وكانت له مقتضياته الإبيستيمولوجية الرهيبة، لأنها منعت قيام أي أنثروبولوجيا متناظرة symétrique[٤٣]. وحينما أراد المحدثون فصل ما ينتج عن "الشيء في حد ذاته"، من جانب، عما يقع على عاتق "البشر فيما بينهم" من جانب آخر، لم يتمكنوا من إنتاج تصورين غير متناظرين للواقع نفسه، وتجاهلوا بذلك ما هو أساسي، أي العالم المختلط للتفاعل بين القطبين نفسهما.

إن التعارض بين الرؤيتين الكلاسيكيتين يستند إلى الأهمية المولاة للطبقات الاجتماعية أكثر من استناده إلى الحكم الأخلاقي، كما نظن في أغلب الأحيان، لأن أساس هذا الحكم سببه النقاش الميتافيزيقي. الرؤية المتشائمة تقول إن المزية الأساسية لأية منظومة اجتماعية تكمن في جملة الأسباب (المحرضات) التي تدفع بالإنسان إلى المواجهة. وهي أسبابٌ مصدرها ماديٌ أو نفسيٌ، أي إنها تنشأ عن الثقافة والقيم. ولمعرفتنا بأن الطبيعة البشرية لا يمكن أن تتغير بشكلٍ جوهري، فإن المحيط الاجتماعي يحدد بعد ذلك الجهود الفردية. وقد كتب (سوويل) من منظور منظومي systémique: "الرؤية الضاغطة تنظر إلى الطبيعة البشرية بوصفها معطى، وإلى النتائج الاجتماعية بوصفها وظيفة (١) للمسببات المقدمة إلى الأفراد (٢) وشروط تؤثر على بعضها استجابةً لهذه الظروف"[٤٤]. ونجد فكرة الكلية عند (هوبز) على نحو خاص. لكن التفاعلات المتبادلة، الصراعية والتعاونية في الوقت نفسه، تكون شديدة التعقيد بحيث لا يتوقف أثرها على خيارات الممثلين فحسب، لأن علاقات القوة بين مختلف الجماعات تظل حاسمةً بالنسبة لتطور المنظومة الاجتماعية. المسألة الوحيدة التي تطرح نفسها عندئذ هي معرفة ما إذا كانت تلك الحلول المفروضة هي الأفضل. أما بحسب الرؤية المتفائلة، فإن الطبيعة البشرية تقبل التغير، وبالتالي فهي قابلةٌ للتحسن، وتشكل بنفسها متغيراً مركزياً يمكن أن يتغير، بل عليه أن يتغير. وحجة ذلك تكمن في عدد الجماعات أو الأفراد الذين بلغوا مستوى عالياً من التربية، والأخلاق، والرحمة بالآخرين... وبحسب مختلف الكتّاب الذين يرون هذا الرأي، فإنه يمكن تجاوز المعوقات التي تقف أمام تعميم مثل هذه الحالة، لارتباطها بنظامٍ اجتماعيٍ سيئٍ، وبعلاقاتٍ اقتصاديةٍ غير متكافئة، أو باللامبالاة وعمى الأثرياء (nantis). لذلك يغلب المعيارية والوصفية على تحليلاتهم. وتفسيرات الطبيعة البشرية وحدودها في كنف الرؤيتين الكبريين، هي التي تقوم عليها تياراتُ الفكر المتباعدة إلى حد ما، والتي تمر عبر الفلسفة السياسية.

يذكرنا (فرانسوا رانجون)[٤٥] أن (هوبز) يقول في مقدمة كتابه (De Cive) أن طبيعة الدراسة البشرية تشكل أولويةً ضروريةً لدراسة العامل السياسي. وبما أن الإنسان لا يمتاز عن الحيوان الذي يشترك معه في الأصل إلا باللغة، "فالبشر يولدون حيوانات"[٤٦]، ما يعني أنهم ليسوا أخياراً أو أشراراً، لكن شغفهم ورغباتهم والصراع الذي ينبغي عليهم خوضه لإشباع تلك الحاجات هو الذي يجعلهم أشراراً. لكن، بما أن الإنسان خوافٌ أيضاً، لأنه يخشى – فضلاً عن ذلك – الموت العنيف، فيجتمع الخوف بالرغبة لدفع الأفراد إلى السعي وراء السلام، في الوقت الذي يتقاتلون فيه. وهو ما دفع (هوبز) إلى القول بأنه من

غير المفيد مصارعة الأهواء التي ليست خيرةً أو شريرةً في حدٍّ ذاتها، بل المفيد هو تحليل نتائجها، للاستفادة من أفضل ما فيه[٤٧]. هذا الاقتراح هو الذي أخذ به (آدم سميث) (١٧٢٣-١٧٩٠) الذي يضعه (توماس سوويل) في قائمة المتشائمين. وأول ما نلاحظه في كتابه الأول: نظرية المشاعر الأخلاقية théorie des sentiments moraux[٤٨]، قلقه من الاندماج الاجتماعي للإنسان، مثله في هذا مثل سابقه وصديقه (دافيد هيوم David Hume)[٤٩] (١٧١١-١٧٧٦). وهو ما قاده إلى إبراز شعور التعاطف الذي يتصوره كمفهومٍ اجتماعيٍّ فاعلٍ. ولأن سميث ليست لديه أوهام كبرى حول الطبيعة البشرية، وبدلاً من محاولة تغييرها، تراه يجهد في اكتشاف المشاعر التي تسمح للإنسان بتجنب أن يكون الإشباع الفردي للرغبات سبباً في نشوب صراعٍ دائمٍ. ويعتقد أنه عثر على الحل في مفهوم التعاطف sympathie. وبصفته هذه، ينبغي أن يفهم التعاطف، كما أشار مترجموه، بوصفه "ضبطاً للحدَّة العاطفية"[٥٠]، مثله مثل "آلية إيصال المشاعر من فرد لآخر"[٥١]، علماً أن الناس، بحسب سميث، يشعرون بحاجةٍ قويةٍ إلى أن يثني الآخرون على أفعالهم كلها.

جملة القول، ثمة ظاهرةُ محاكاة، كما يقول (بيير دوبوي Pierre Dupuy)، تقود الناس إلى الشعور "بمتعةٍ تعاطفيةٍ مشتركةٍ"[٥٢]. أيّ، في نهاية المطاف، آليةُ التحديث بلا منازعٍ، حتى لو قال (رونيه جيرارد R. Girard) لاحقاً أن "رغبة المحاكاة" تتميز هي نفسها بطبيعةٍ صراعيةٍ عاليةٍ[٥٣]. ولاشك أنه ليس من باب المصادفة أن يفضل (سميث) الإنسان بوصفه حيواناً اجتماعياً عن الإنسان بوصفه حيواناً سياسياً، يقبل بوجود عداوةٍ كامنةٍ في الاندماج الاجتماعي السياسي، وأنه سيكتشف ميله إلى تفضيل عالم التجارة. وبما أن (سميث) رجل براغماتي، فهو يلاحظ أن الناس الذين يضحّون، في مناسباتٍ مختلفة، بمصالحهم الخاصة من أجل مصالح الآخرين، إنما يقومون بذلك باسم مبادئَ أخلاقيةٍ أو مبادئَ الشرف والنبلِ التي يسعون إليها مع الآخرين، وليس من أجل الحب الذي يكنونه لأقربائهم. وبما أن إيصال المشاعر والرغبات التي تجعل الفرد مقتنعاً بإعلاء صورته من خلال المشاركة في إسعاد الآخر، فقد نقل (سميث) - بنجاح - مسعاه الفكري (تبادل العمل أو تقسيمه يحل محل التعاطف) إلى دراسته الاقتصادية حول ثروة الأمم. وبذلك ينبغي على المجتمع عموماً، الاستفادة من المشاركة اللاإرادية للأفراد في المنتوج الشامل، بفضل السعي إلى الربح الفردي. ومن الآن فصاعداً أصبح هدف سميث في تحقيق حياةٍ حرةٍ ومريحةٍ، ومعقولةٍ، ومتسامحةٍ للجنس البشري كله، يقوم على أمله وجوهره وتعبيره في علم الاقتصاد كما دشنه إلى حدٍّ كبيرٍ"[٥٤]. وهذا العلم وحده كان قادراً على ضمان الاندماج الاجتماعي لهذا "الحيوان الشبعان".

إجمالاً، ينتج عن هذه الرؤية المتشائمة للطبيعة البشرية نموذجان، الأول نموذج (هوبز) التي سيوسَم بالواقعية، والآخر نموذج (سميث) الواقعي أيضاً في أساسه، لكنه براغماتي، سيصبح في المستقبل ليبرالياً. الفرق الرئيس بين هذين النموذجين يكمن في أن الأول يرى أن على الدولة تحقيق الأمن والازدهار للناس المجتمعين في جماعات، مع احتمال أن تنغلق هذه الدولة على نفسها للخروج من حالة الطبيعة، أما النموذج الثاني، فيقوم على التفاعل اللاإرادي للأفراد، وعلى قيام مجتمع مدني يضبطه التبادل.

انخرط كثيرٌ من الكتّاب في إدامة هذين النموذجين أو ساهموا فيها. من بين محازبي النموذج الأول نذكر (إدموند بورك 1729-1797 (Edmund Burke) الذي يعدُّ من دون شكٍّ، أكثر المنهجيين حينما يتحدث عن "العجز الجذري لكل المبادرات البشرية"[٥٥] الملازم لطبيعة الأشياء، وحينما نعرف مقدار نقده للإيديولوجيا الثورية الفرنسية[٥٦]. في الحالة الثانية، نرى أن (جون لوك 1632-1704 (John Loke) الذي ولد قبل سميث بقرن، قد سبقه من دون أن يتعمق في بحث مسألة الطبيعة البشرية. فإذا كان (لوك) مؤلف استعارة "الورقة البيضاء" لأن العقل البشري قد يكون أساساً "خالياً من أية خصائص أو أية أفكارٍ" من جهة، وأن التجربة والتفكير كفيلان وحدهما بملء هذا العقل، من جهةٍ أخرى فهو يرى أنه ما يزال في مرحلة عدم الاكتمال، و"عاجز عن أن يكون كليّ القدرة والكمال"[٥٧]. في كل الأحوال، فهو يرى، كما يرى (هوبز) أن "القوة الوحيدة القادرة، في الطبيعة البشرية، وبالتالي الوحيدة اللازمة للفهم السياسي، هي رغبة الحفاظ على الذات"[٥٨].

وهو نزوعٌ لا يمكن اجتثاثُه، وينبغي توجيهه في الاتجاه الصحيح، لأنه إذا كان هو العائق الأكبر أمام بعث الطمأنينة في صدور الناس، فهو أيضاً القدرة الأكبر اللازمة لتحقيق هذه الطمأنينة. لكن إذا لم يكن (لوك) ينوي أبداً معارضتة، فإن رؤيته للطبيعة البشرية أقلُّ مأساويةً. إنه لا يقول أن الإنسان هو قاتل الإنسان الآخر بالقوة. لذلك تراه لا يخلط، كما فعل سابقه، بين الحالة الطبيعية وحالة الحرب، كما يؤكد قوله: "إنها حالةٌ مكتملةُ الحرية، حالةٌ يمكن فيها للبشر أن يفعلوا ما يشاؤون، ويتصرفوا بكل ما يملكون بما في ذلك شخصهم وفقاً لحكمهم على الأشياء من دون طلب الإذن من أحد أو الارتباط بإرادة أيِّ إنسانٍ آخر، شريطة التزام حدود قانون الطبيعة. وهي أيضاً حالة مساواةٍ..."[٥٩].

لكن قد تصبح الحالة الطبيعية مكاناً، بل المكان الأوحد لحالة الحرب بسبب شيوع استخدام القوة بمعزل عن الحق. ويرى لوك أن ما يقف أمام هذا الانحراف هو الحكومة

المدنية أو الدولة، وكذلك الملكية الخاصة لأنها الوحيدة القادرة على تأمين الوفرة التي من شأنها إشباع أهواء الإنسان، وإشاعة السلام في المجتمع السياسي، القريب دائماً من حالة الحرب، عن طريق ما هو غير سياسيٍّ. ويلتقي (لوك وسميث) عند موضوع الاستثمار في الاقتصاد (يعزى إلى لوك فضيلة رسم معالم الشكل الأولي لقانون العرض والطلب)[٦٠]. ويمكن للملكية الخاصة والتجارة أن تكونا مفاتيح نموذج لوك - سميث حول مفهوم الطبيعة البشرية الخطيرة، التي عمل الازدهار على تهدئتها.

إن أصحاب الرؤية الساذجة حول الطبيعة البشرية، الذين أطلق عليهم شيلدون وولسن Sheldon Wolin اسم الراديكاليين[٦٥] مثل توم بينTom Paine ويليام غودوين William Godwin في انكلترا، وروسو Rousseau وكوندورسيهCondorcet في فرنسا قد تجاوزوا فكرة لوك، مع الاحتفاظ بشيء من ميراثه، هؤلاء جميعاً رفضوا السلطة الاكراهية. إنهم، بشكل عام، يتبنون الأطروحة القائلة باستناد المجتمع إلى التعاون الطوعي، وإشباع الحاجات بطرق سلمية، وغياب الرقابة المركزية لصالح سلطة الجماعة. وشرح غودوين في كتابه الصادر عام ١٧٩٣" بحث نسبي عن العدالة النسبية يلاحظ توماس سوويل أن فكرة " قابلية الكمال"دالة السياسية"، الذي حقق عند نشره نجاحاً واسعاً، لكنه سرعان ما طمس وابتعد الناس عنه بسبب الحرب بين انجلترا وفرنسا الثورية، شرح أن عقل الإنسان يهيئه إلى المشاركة الواعية من أجل تحقيق المنفعة العامة. وكان يرى في نية الإنسان إفادة الآخرين، بوصفها جوهر الفضيلة"، التي تؤدي إلى سعادة البشر.وخلافاً لرأي سميث الذي يرى أن قابلية الفرد للاندماج الاجتماعي تقوم على توقع المشاركة المتبادلة، فإن غودوين يرى أنها غير مهمة.. ويرفض فكرة أن الأنانية عبارة عن ثابت معطى طبيعي من ثوابت الإنسان ومعطياته.ويعتقد، مثل كوندورسيه (١٧٤٣-١٧٩٤) أننا إزاء رؤية خاطئة "للإنسان الطبيعي" الذي يخلط لسوء الحظ، بالإنسان الحالي "الذي أفسدته الأحكام المسبقة، والأهواء المصطنعة والعادات الاجتماعية"٦٧.

يتفق الإنكليزي والفرنسي على حقيقة أن "استعداد الإنسان للتحسن غير محددة"[٦٣]، ويستنكران تشاؤمية كل من (لوك وهوبز). ويلاحظ(توماس سوويل) أن فكرة "قابلية الإنسان للتحسن" التي يقول بها الراديكاليون، بقيت ثابتةً بين الأفكار التي تجادلوا بشأنها، وأنها عبرت العصور وبقيت حاضرةً في أذهان المفكرين المعاصرين الذين يتوافقون على فكرة الرؤية المتفائلة للإنسان. لكن فكرةً أخرى نجمت عن تلك الفكرة السابقة، وتميزت بها إيديولوجيات القرن العشرين، هي فكرة الاعتقاد بتغير الكائن البشري وعالمه، في مقابل بعض التضحيات، للعثور على حلٍّ نهائيٍّ للشطط والظلم، وعدم التكافؤ بين

المجتمعات الموجودة. هذا التأكيد الذي يتبناه المثاليون في مجال السياسة الدولية، يفسر إلى حدٍ كبيرٍ خطابهم الحاسم، وتطرفهم القانوني، واندفاعهم نحو المغامرة، وهو ما يفصلهم عن الواقعيين، كما يتصفون بأن الأخلاقية هي آخر اهتماماتهم . لذلك قسم (غودوين) الأفعال البشرية إلى أفعالٍ إيجابيةٍ وأخرى ضارة، ثم قسم كلَّ فئةٍ إلى قسمين، الأول يتضمن الأفعال القصدية، والثاني يتضمن الأفعال غير القصدية. واستنتج من تركيبة هذين التصنيفين وجود ثلاثة مواقفَ بشريةٍ غالبة هي: الفضيلة، أو الفعل القصدي الخيّر، والرذيلة. أي الأفعال القَصدية الخيّرة، والإهمال، وهو نوعٌ من الرذيلة الثانوية الناتجة عن فعلٍ سلبيٍ غير مقصودٍ[٦٤]. لكنه يتغاضى تماماً عن النشاط الإيجابي السلبي الذي قام عليه نموذج (سميث). هذا النسيان، الذي لا نشك في أنه مقصودٌ، يسم من يمكنه فصل الليبراليين المثاليين والليبراليين البراغماتيين، أي أولئك الراغبين في إصلاح العالم، وهؤلاء الساعين إلى إيجاد توازنٍ بين المصالح المتصارعة والمصالح المشتركة من خلال التعاون الدوليّ.

على الرغم من قناعة (غودوين)، ومتانة أقواله، فإن ذلك لم يجعل من اسمه أو اسم (كوندورسيه) رمزاً للمثالية الاجتماعية، ولا حتى للطوباوية في ميدان العلاقات الدولية. لقد عوّض (جان جاك روسو) هذا النقص في المجال الأول، لكنه لم يحقق ذلك في الثاني، طالما صح القول بافتقار "روسو إلى الانفتاح على التوجه العالمي والقانون الدولي، بل ترى عنده انكفاءً نحو النزعة المواطنية ورغبة التعصب في النظام السياسي على الوعي بالانتماء إلى البشرية"[٦٥].

لذلك، سواء أكان ذلك صحيحاً أم خاطئاً، ومن دون شكٍ لأنه صاحب الكتاب الشهير "مشروع سلامٍ دائمٍ"[٦٦]، فإن (إيمانويل كانط Emmanuel Kant) (١٧٢٤-١٨٠٤) يمثل أكثر من غيره الوجه الرمزي للمثاليين العالميين. بل تراه أكثر تمثيلاً لهذا التوجه من القانونيين أمثال الهولندي (هيجو غروتيوس Hugo Grotius) (١٥٨٣-١٦٤٥)، والألماني (صاموئيل بوفندورف Samuel Pufendorf) (١٦٣٢-١٦٩٤)، والسويسري (إيمريش دو فاتيل Emmerich de Vattel) (١٧١٤-١٧٦٧). ولأن هؤلاء نظروا إلى الإنسان بوصفه حيواناً عقلانياً واجتماعياً، وكانوا يؤمنون بفضيلة الحق (القانون)، فقد تصوروا أن الأمم قادرةٌ على العيش في انسجامٍ نسبيٍ، من دون الوصول إلى حدِّ التفكير بمنع الحرب، بل تقنينها وتحديدها "بالحرب العادلة"، وهو ما سيأخذه عليهم (كانط). وانطلاقاً من أطروحتهم، أو مقترحهم حول ضبط العلاقات بين الدول من خلال القانون والديبلوماسية، وضع المتخصص السياسي البريطاني (مارتن وايت Marin Wight)

واحداً من النماذج الثلاثة (إضافة إلى نموذجي هوبز وكانط) المعنية بتحليل العلاقات الدولية[٦٧]. بعدها جرى الحديث عن نموذج (غروتيوس) (احتراماً للأسبقية؟).

بالعودة إلى (كانط) الذي لم يتردد في إدانة "عدم قابلية البشرية للاندماج" l'insociable sociabilité humaine، حيث تبرز الأنانية والميل إلى الخصومة بوصفهما سمتين من سمات الطبيعة البشرية، وهو ما يخلق عند الإنسان ميلاً إلى استعمال حريته بشكلٍ غير مشروعٍ، والنظر إلى رغباته بوصفها قوانين (حقوق)، والمحاولة الدائمة في إعفاء نفسه من واجبات الحياة الجماعية. أخيراً، نرى أن عدم القابلية للاندماج هي التي تتفوق، ويميل (كانط) على غرار (هوبز)، إلى الاعتقاد بأن المجتمع يقف دائماً على حافة حرب الجميع على الجميع. لكن، على الرغم من خبث الطبيعة البشرية، فإن البروسي (كانط) اللوثري الهوى يؤمن، بخلاف الإنكليزي (هوبز) بقابلية الإنسان للتحسن بفضل العقل المعزز بالأخلاق، وبفضل الطبيعة التي تتحايل على الإنسان، وتستخدم الصراعات لتضعها في خدمة سلامٍ من دونه يستحيلُ تحقيق مصالحه، لدرجة أن رؤيته للبشرية تصبح غائيةً (teleologique)، لأن السلام الشامل والدائم يشكل الغاية التي ينبغي عليها إنارة التاريخ البشري! ويرى (بيير هزنر) من الحتميِّ أن يكون مذهب (كانط) السياسي قائماً على "خلق دستورٍ سياسيٍّ كاملٍ" على المستويين الداخلي والخارجي للدولة[٦٨]. حتى لو كان التاريخ مخيباً للأمل من هذه الناحية، فالتجربة لا تكفي لتقرير ما ستكون عليه البشرية ذات يوم. حينما يفهم البشر متطلبات العقل الذي يأمرهم بضبط أفعالهم على إيقاع حقّ كلّ إنسانٍ وكرامته، مهما كان ظرف حياته، وأن هذا الأمر يخدم مصلحة الجميع، فسيدركون أن السلام الأبدي (الدائم) في متناول أيديهم. وما يصح على الأفراد ضمن المجتمع، يصح أيضاً على الدول في كنف الجماعة الدولية، على الرغم من أن القانون بين الأمم لا يتمتع بالقوة التي له بين الأفراد، كما يؤكد (كانط). لذلك ترى الفيلسوف يراهن على الأخلاقية moralité التي ينبغي على الجنس البشري الإيمان بها، وإلا أصابه اليأس من أيٍّ تقدمٍ، أو الضياع، لأن الأخلاق هي التي تحكم على الدول بالتغير، وبتغيير علاقاتها.

وبعد أن يأخذ (هاسنر) عدم تجانس فكرتي inspirations كانط، أي الفكرة الأخلاقية، والفكرة "الواقعية"، يطلق الحكم التالي مع التحفظ:

"بما أنه من غير الممكن لأن يصبح الأمل بتغيير البشرية أخلاقياً يقيناً نظرياً، وصعوبة إصلاح العيوب ذات الطابع القانوني من خلال السماح عبر تدخلها، بإيجاد حلٍّ نهائيٍّ للمشكلة السياسية التي لا تستطيع هذه المشكلة أن تقوم بها بنفسها، فهي تجعل استحالة

هذا الحل النهائيّ أكثر جلاءً. وفي المقابل، فإن الاستخدام التاريخي والقانوني لآلية الأهواء تجعل من الحل الأخلاقي أمراً مستحيلاً"[٦٩].

ينبغي القول أن الوهم الأخلاقي عند (كانط) قد أزاله (أرثر شوبنهاور Arthur Schopenhauer) (1788-1860) الذي يصفه (جون غراي) بأنه أول نقّاد النزعة الإنسانية الذي لا يمكن تجاوزه لعصر الأنوار[٧٠]. كان (شوبنهاور) يتفق مع تشاؤمية كانط الفلسفية، ويعتقد مثله بعدم القدرة على معرفة العالم. لكنه يختلف عنه جذرياً من حيث أن فلسفته كانت دائماً خاضعةً لأحكام المسيحية المسبَّقة، وبالتالي فقد ارتكب خطأً كبيراً حينما اعتقد أن الإنسان قادرٌ على التميز عن بقية الحيوانات الأخرى. وكما يشير (جان لوفران Jean le franc)، فإن رؤية هوبز المتشائمة حول الإنسان، وهي رؤية شوبنهاور أيضاً، ليست نتاجَ مزاجه الشخصي بل نتيجةَ مثاليته الملحدة[٧١]. وقد قادته هذه الرؤية إلى تحليل "العالم بوصفه إرادة"، بينما أقنعه رأيه المتواضع حول العقل البشري بأن "العالم تصوريٌ" بالنسبة لكلٍّ فردٍ معنيٍّ. وعنوان كتابه الشهير الذي يجمع، بفطنة، الصيغتين (العالم بوصفه إرادة وتصور)[٧٢]، يستحق فعلاً أن نقف عنده قليلاً.

هذا الكتاب يلخص، برأينا، موضوع العلاقات الدولية، إذا أدرجنا الأفعال البشرية والاستراتيجيات تحت كلمة "إرادة". الحقيقة، وفي المقام الأول، لو نظرنا إلى النظريات والتصورات التي تهتم بها، فإننا نتفق مع (شوبنهاور) على القول أن "أي عالمٍ موضوعيٍّ هو تصورٌ ويبقى كذلك، وهو قطعاً ودائماً مشروطٌ بالفاعل..."[٧٣]. في المقام الثاني، إذا كان عالم (شوبنهاور) "إرادة عيش مُفردنة" في عالم هو "إرادةٌ شاملةٌ"[٧٤]، يمكننا فهمه بوصفه ناتجاً عن فعلٍ متبادلٍ بين استراتيجيات تشكله. مع العلم أنه يضع في مفهوم الإرادة مجمل حياة الفرد العاطفية، وأنها لا ترتبط بالضرورة بنيّةٍ قصديةٍ. لكن هل الاستراتيجيات كلها على هذا النحو؟ ثمة جمل أخرى مثل "ما من إرادة إلا وهي إرادة شيءٍ معينٍ؛ لها موضوعها وهدفٌ لجهدها"[٧٥]، أو جملة "بذلك، يكون للإنسان دائماً هدفٌ وبواعثُ تضبط أفعاله..."[٧٦]، هذه الجمل تضفي مصداقيةً على البعد الاستراتيجي لعَالَمٍ لا نملك عنه سوى تصورٍ ذاتيٍّ. إننا نعرف أن (شوبنهاور) كان متشائماً ويؤمن بأن أساس الإرادة هو الحاجة، أوالنقص، بالتالي ألمٌ من نوعٍ معينٍ..."[٧٧]، وأن التقدم الحقيقي للبشرية غيرُ ممكنٍ؛ وأن "تاريخ الشعوب يشبه المشكال kaléidoscope الذي ما أن نديره حتى يبين لنا تشكيلاً جديداً، في الوقت الذي يبقى الشيء نفسه أمام نظرنا"[٧٨]. وهو ما يجعل منه واقعياً قبل نشوء مصطلح الواقعية!.

لكن، على الرغم من تشاؤمية شوبنهاور وحذر كانط نفسه، الذي كان يستخدم عبارة "الشيء في ذاته" ليشير إلى الشيء العصي على إدراك الفاعل، للدلالة على الهوة التي لا يمكن تجاوزها بين الواقع وتصوراته، لم تحد من تفاؤل "المحدثين" وتوقهم للوصول إلى "الإنسان بذاته". لا سيما وأن روح عصر الأنوار هي أساس النزعة الإنسانية المجردة التي، كما يلخصها (روبيرت لوغرو Robert Legros) "تعرّف الإنسان بالقدرة على الخروج من مجتمعه وتاريخه، ليكون بذلك قادراً على تجاوز الأحكام المسبّقة المرتبطة بعالمه التعايشي وبعصره ليصبح مستقلاً، وليتمكن من تنظيم علاقاته بنظرائه وفقاً لما تمليه عليه إرادته"[٧٩]. على الرغم من كون أن "هذا التعريف مضللٌ، لأنه يتجاهل أن الإنسان مولودٌ تاريخياً وسياسياً، كما يقول هذا الفيلسوف، وهذا المفهوم الإنسانيّ الشامل وغير المحدد لم يتوقف عن الانتشار. على الرغم من معارضة الرومانتيكيين التي عززها نقد التأويليين herméneuticiens والفلاسفة البراغماتيين، فقد أصبحت هذه المعارضة أساس الإيديولوجيا المعاصرة التي تقوم عليها [شرعة] حقوق الإنسان.

لكن، إذا كان في الخروج من الطبيعة أو من أيٍّ شكلٍ إنسانيٍّ خاصٍ - والشكل العرقيّ المركزيّ بطبيعة الحال - تكمن إمكانية الإنسان في "بلوغ موقع الفاعل، أي موقع الفكر القادر على التخلص من كل ما أصاب هذه الإمكانية من تقاليد، والخروج من أيٍّ اندماج في عصرٍ وشكلٍ من أشكال المجتمع... وبلوغ موقعٍ خارجيٍّ عن العالم"[٨٠]، فلا بد من قبول أن هذا المنظور يبدو اليوم غير واضح المعالم.

لأنه طالما أننا تمكنا من اعتبار أن مفهوم عصر الأنوار قد فرض نفسه (وهو غير مؤكدٍ بالنسبة لجميع الناس، لأن (شارل داروين)، كما يقول (جون غراي)، "قد أسقط الإعجاب الذي كانت تحظى به البشرية"[٨١])، فعلوم العقل البشري تناضل من أجل إعادة الاندماج re-naturalisation. ذلك أنه من المحتمل أن تنتج البشرية من حادثٍ عَرَضيٍّ خلال التغير واختيار التناسخات الكيميائية replications chimiques[٨٢]، كما يقول (جاك مونو Jacques Monod) أحد مؤسسي علم الأحياء الجزيئي.

لكن لا شك في أن أحدث الأعمال التي قام (ستيفن بينكر) بتصنيفها، إضافة إلى التجارب الحالية وبعض الفرضيات الخاصة بالتغيرات الوراثية أو بالتعويضات الدماغية، تدافع من أجل العودة، بعد "سن الرشد"، إلى مفهوم ذي إيحاءٍ طبيعيٍّ naturaliste للإنسان. وقد أصبح مستحيلاً الاستمرار في التفكر حول العقل البشريّ، إذا كان موجوداً (وهو ما يبعث الشك في نفس (ريشار رورتي وآخرين معه)[٨٣])، بوصفه بريئاً في الأساس.

بينما العالم العقلي متجذر في العالم المادي من خلال مفاهيم: الإخبار، والاتهام، والأفعال ذات الأثر الرجعي. وهو ما يترتب عليه نتيجتان أساسيتان:

١) "التصورات العقلية حالاتٌ دماغيةٌ توصف بأنها وظيفيةٌ، والتفاعلات المادية بين الأدمغة والبيئة هي التي تفسر توزع هذه التصورات"[٨٤]، وهي تصوراتٌ سياقيةٌ؛

٢) من الملائم "عدُّ التصورات الاجتماعية بوصفها تصوراتٌ عقليةٌ وعامةٌ أصبحت اجتماعيةً بفضل توزعها[٨٥]، وليس بوصفها "تصوراتٌ جماعيةٌ" ذاتُ مكانةٍ أونطولوجية غير محددة"، ما يعني أن الآليات العقلية يمكن أن تؤدي إلى تنوعات هامة بين الثقافات.

يتضح أن مجموعةً لامتناهيةً من السلوكيات قد تنشأ عن تركيبةٍ منتهيةٍ من البرامج في العقل، كما يقول (ستيفن بينكر)، هذا من جهة، وأن التصورات العقلية جائحيةٌ épidémiologiques، أي ناتجةٌ عن انتقال الأفكار والممارسات من فردٍ لآخر، من جهةٍ أخرى، كما يقول (دان سبيربر Dan Sperber). إجمالاً، يبدو أن آخر ما توصلت إليه العلوم المعرفية يعزز أهمية تركيبة المبدأين: العرقي المركزي، والمبدأ الشامل holiste holon اللذين سنعود للتشديد عليهما. بمعنى أنَّ مضمونَ المعتقدات والقيم يبقى عرقياً مركزياً بالتحديد، وأنه انبعاثٌ شخصيٌ وثقافيٌ نوعيٌ، لكنه يتطورُ ويُفَسَّر تبعاً لسياقٍ زمانيٍ - مكانيٍ، وتبعاً لكلٍ اجتماعيٍ وسياسيٍ.

العودة إلى العامل الثقافي والعرقية المركزية في تاريخ العالم

إن اندلاع غالبية النزاعات داخل الدول، منذ عام ١٩٤٥، وتضاعف الحروب العرقية، منذ عام ١٩٨٩، وازدياد الأفعال الإرهابية ذات المصدر الدينيِّ التي اعتقدنا أنها قد توارت في عتمة الزمن، أدى إلى إعادة اكتشاف العوامل ذات الجوهر الثقافيِّ في العلاقات الدولية. وإعادةُ الاكتشاف هي العبارة المناسبة، لأن الدراسة المعمقة لأعمال الباحثين في الجغرافيا السياسية في بداية القرن العشرين تُبيِّنُ أن مساعيهم كانت تتضمن الحقائق الثقافية والحضارية. والبرهان هو ذلك، التحليل المقارن "للقيم الغربية" و"القيم الجرمانية" التي أشرف عليها (رودولف جيلين Rudolf Kjellen) في الكتاب الموسوم (أفكار عام ١٩١٤)[٨٦]، أو تحليلُ الثقافات الاجتماعية الإنكليزية والألمانية التي وضعها (هالفورد ماكيندر Halford Mackinder)[٨٧]، أو الموضوعات الحضارية التي تستعرض نصوص الجغرافيين السياسيين الروس كلها. أما المؤرخون فقد جعلوا من الثقافة عاملاً مفتاحياً في تحليلاتهم منذ زمنٍ بعيدٍ.

بالتالي، لا معنى للحديث عن "عودة" الثقافة والهوية في دراسة العلاقات الدولية إلا بنسبته إلى النقاش الدائر ضمن المدرسة الأمريكية الداعية إلى الهيمنة، والتي ركزت منذ

فترة بعيدةٍ النقاشَ الدائرَ بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد على الأبعاد العسكرية والاقتصادية للحياة الدولية، تراها اليوم تدور حول دور الأفكار والثقافة في مواجهة مباشرةٍ بين العقلانيين (المدرستين المشار إليهما) وأصحاب النظرية البنائية constructivistes والمثاليين الجدد néo idéalistes.

يلاحظ (يوسف لابيد Yocef Lapid) أن هذا النقاش الأخير مصاحبٌ للجدلية العالمية الواضحة التي تفرضه، أيّ جدليةُ المُجانسة – التفتت homogénéisation-fragmentation (على متنافرات هذا العالم نفسه)[88]. وحينما تدخل الهوية في الجدل، يتّسمُ هذا النقاش"بتوترٍ بين المفهوم القائل بأن الهويات أساسيةٌ، وجوهريةٌ، وواحدةٌ لا تتغير، والمفهوم القائل بأنها تتكوّن ويعاد تكوينها عبر التاريخ"[89].

إن عولمةَ العلاقات الدولية، أيّ الجغرافيا السياسية بالمعنى التام للعبارة، تفرض بالتالي التكفل بمجالٍ ثقافيٍّ شديد الاتساع والتعقيد، يقتضي تأويله اتفاقاً mise en phase عرقياً مركزياً بالغ الدقة. حينما نعرف على سبيل المثال، أن سعي الثقافة الغربية "إلى قول الأشياء بطريقةٍ مباشرة، واختيار الكلام المباشر، وإرادة الإحاطة "بالحقيقة" بشكلٍ أكثرَ دقةً"[90]، فإن البنية الموازية في العالم الصينيّ تعبر عن نفسها، كما يقول (فرانسوا جوليان Francois Jullien) عن طريق "الموارية، فترى الواحد يحيل إلى الآخر ويتواصل معه لأنهما متماثلان ويرتبط أحدهما بالآخر"[91].

لاشك في أنه بوسعنا الاعتقاد بوجود مجانسةٍ نسبيةٍ للقيم تتجاوز الحدود الوطنية؛ بسبب وجود مؤسساتٍ عالميةٍ للدفاع عن المستهلك (consumérisme)، وتوحيد أشكال الحياة، واستراتيجيات التلقين التي تقوم عليها وسائل الإعلام. لكن، في المقابل، يمكن الظن بأن هذه المحاكاة نفسها تعدُ مصدر توتر ونزاعات كامنة في المجال الاجتماعي – الاقتصادي وأنها قد لا تكون قادرةً على إزالة أشكال التفاوت، تؤدي، كما يقول (إيمانويل ووليرشتاين Immanuel Wallerstein) إلى أن تصبحَ الثقافةُ "ميدانَ معركةٍ إيديولوجيةٍ لمنظومة – العالم المعاصر"[92].

يرى هذا الكاتب أن "الجغرافيا الثقافية" Géoculture المشار إليها "قياساً على الجغرافيا السياسية، ليس لأنها فوق محلية أو فوق وطنية، بل لأنها تمثل الخلفية الثقافية التي تعمل فيها المنظومة الدولية"[93]، يمكن أن تمتص الجغرافيا السياسية نفسها بوصفها فضاءً مفضلاً للصراع من أجل الهيمنة العالمية.. إذا كانت العولمة الرأسمالية واقعاً حاصلاً، فإن المقاومات الناشئة أولاً عن الوطنيات ذات الجوهر الاقتصادي والاجتماعي تتغذى أيضاً على تفاقم الصعوبات الثقافية الناشئة عن العولمة،

و"التهديد" الذي يخيم بسببها على الهويات. وتضخم capillarisation العنف من خلال انبثاق النزعات العرقية المركزية، كالفوضى، وعبر ازدياد أنانيات الأفراد المركزية، والشركات، يؤكد الحاجة إلى أنثروبولوجيا للعولمة قادرة على أن تتيح لنا فهماً أفضل لتنوع السلوكات البشرية، التي غالباً ما تكون غير متوقعة، من خلال "عوالم متعددة للثقافات"[٩٤].

ينجم عن وجود العرقيات المركزية ذات المستويات المتعددة، والانتقال من الكلي إلى المحلي، وإلى لب عمليات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ضرورةٌ مزدوجةٌ. فمن جهة، ثمَّة ضرورةُ التنظير للتوتر القائم بين مجانسة (تجانس) العالم ومكوناته المتعددة، التي لا يمكن تلخيص تعقيده بجدلية تتحدد بالبحث عن أزواجٍ متضادة وتتركز كثيراً على الصراعات. والتي نفضل الاستعاضة عنها، من ناحيتنا، بعبارة "جدلية ثلاثية" تتجاوز الاستقطاب الكلاسيكي، بإضافة إمكانية تعايش المتضادات في إطار مجانسة تعمل على تكييف الخصوصيات[٩٥]. ومن جهة أخرى، ضرورة الاعتراف بتنوع المقاربات الحضارية، إذا أردنا، كما يقول (روبيرت كوكس Robert W. Cox) إعطاء الأفضلية لانبثاق "تعددية جديدة" قادرة على تحقيق السلام، أو خلق الظروف المناسبة لنشوء حَوكمة عالمية تحترم مختلف الآفاق ومختلف صور العالم المنتَجَة انطلاقاً من هذه الآفاق[٩٦].

تصورات العالم وفهم الواقع (نظرية الترابط أو التجانس؟)

إن استعداد الأفراد المسبق للاكتفاء الذاتي والاكتساب المحدود للمعارف، وهو موقفٌ أحصاه (ستيفن بينكر) بوصفه أحد الخصائص القوية للطبيعة البشرية، يدفع إلى التفكير بأن هذه الخصائص تتحدد في الفضاء العام تبعاً لصور العالم والتصورات العقلية المشروطة بآفاقها الثقافية. وهذا يتضمن شيئين: تبسيط الواقع المركب، من جهة، وأن يتمكن الواقع المعنيُ من اكتساب دلالات مختلفة لدى الجماعات المتميزة من الكائنات البشرية، من جهة أخرى[٩٧]. هذا الحد، وهذا الاختلاف بين الإدراكات يطرحان معاً قضيةَ فهمِ الواقعِ الذي يتفق عليه الإبيستيمولوجيون.. تُرى، هل يمكن تفسيره، أم علينا الاكتفاء فقط بتأويله[٩٨]؟ بعد أن نتساءل، ما إذا كان علينا "وصف الواقع أم بناؤه"[٩٩]، نختار، على غرار، فيليب برود Philippe Braud، الحد الثاني، فكيف والحال هذه، وكما يشير هو نفسه، ينبغي توضيح "الحذر الإبيستيمولوجي" إزاء كل اللحظات بالنسبة للنظريات، والنماذج، والمنتجات المصطنعة المستخدمة. هذا يعني أن نستعلم بشكلٍ خاصٍ عن وجوب التحقق من المطلب الأول للفلسفة الإسمية nominaliste، التي "تفرض على العلامات أن تدل على واقع، وعلى النظريات الشكلية قبول النماذج"[١٠٠]. في بداية مثل

هذا التشكيك، ليس هناك سوى "التصورات الحدسية" الخاصة بكلِّ فرد، كما يسميها شوبنهور[١٠١]، تتنوع وفقاً للتصورات العقلية الوسيطة schèmes؛ أيّ "مجموعات التأهيل المنظمة مسبقاً، التي تسمح بالاستنتاجات في حالاتٍ نمطية"[١٠٢] موجودة في الأدمغة. بعدها تصبح هذه التصورات الأولى "مجردةً" عند شوبنهاور، من خلال تحولها إلى مفاهيمَ وتفاعلها مع مفاهيمَ أخرى، أو "عامةً"، كما يقول (دان سبيربر)، لأنها انتقلت من فردٍ لآخر. عندئذ "تنتشر بعض التصورات، عبر التواصل، في جماعةٍ بشرية، بل ويمكن أن تستقر فيها بكلِّ مداها، لعدة أجيال. هذه التصورات المنتشرة والدائمة هيَ التي تشكل التصوراتِ الثقافية من دون منازعٍ"[١٠٣].

إن القول أو التلميح إلى كلِّ شيءٍ هو عبارةٌ عن تصور، لأن التحليل يرتبط بوجهة نظرٍ خاصةٍ، تبررها عوامل شخصيةٌ ومشروطةٌ بسياقٍ تاريخيٍ - ثقافيٍّ، فهل يساوي هذا القول رفض وجود عالمٍ مستقلٍ عن تصوراتنا، وإن وجد هذا العالم، هل يمكن معرفته أم لا؟ هذا النقاش القديم الجديد بالتقدير، منذ (بيرون 360 (Pyrrhon قبل الميلاد) إلى أن استكمله (جون سيرل John R. Searle)[١٠٤] من ناحيةٍ، و(ريشار بورتي) من ناحيةٍ أخرى، يبدو أنه مال، عند نهاية القرن العشرين إلى جانب النسبية، التي بسطت هيمنتها رغماً عن أنف الوضعيين[١٠٥]. في الواقع، بلغ هذا النقاش أوجه عند نهاية القرن التاسع عشر، حينما جرى جدل بين الذرائعيين، ورثة تشكيكية (شوبنهاور) عن طريق (نيتشه)، والعقلانيين، والتي نملك بخصوصها جرداً مهماً وضعه (إميل دوركهايم Emile Durkheim) خلال محاضراته التي ألقاها قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل[١٠٦]. وهو نقاش يستحق أن نُذكِّرَ بخطوطه العريضة لسببين رئيسين:

السبب الأول هو أن الذرائعية pragmatisme تبدو فيه بوصفها مبشرةً حقيقيةً لنشوء التيار البنائيِّ المعاصر، على الرغم من أن الابيستيمولوجي النمساوي (إرنست فون غلاسيرفيلد Ernst Von Glaserfeld) يعزو أبوة هذا التيار إلى (جيانباتيستا فيكو Jianbattista Vico)[١٠٧]. أما (جان لوي لوموانيو Jean-Louis Lemogne)، أحد أتباع التيار البنائي في علوم الإدارة، فقد وَجدَ لهذا التيار سلفاً هو (ليونارد دافنشي Leonard De Vinci)، ومتابعاً له هو (بول فاليري Paul Valery)، حيث يشكل هذا الثلاثي "أعمدة البنائية" [في الأصل: Les trois V du constructivisme الثلاثة الذين تبدأ كنية كل منهم بحرف V بالفرنسية]. في الأجزاء الثلاثة التي يكرسها (لوموانيو) للحديث عن هذا التيار الابيستيمولوجي، يخصص مساحة محدودة للذرائعية، مع أنه يوافق تماماً على أسسها.

وتجدر الإشارة إلى أنه أكثر قرباً من التوجه البنائي الكانطي الجديد، الذي يهيمن اليوم على مجال دراسة العلاقات الدولية.

السبب الثاني هو أن دوركهايم يشدد في محاضراته على المسألة الأساسية للحقيقة: هل ينبغي أن تكون ارتباطاً (نسخة عن الواقع) أم تجانساً[١٠٨]؟. الحركة الذرائعية التي بدأها (شارلز ساندرس بيرس Charles S. Peirce) (١٨٣٩-١٩١٤)، وتمثلت بشخصيتين هامتين هما (ويليام جيمس William James) (١٨٤٢-١٩١٠)، و(جون ديوي John Dewy) (١٨٥٩-١٩٥٢) مؤسس مدرسة شيكاغو، كانت تتبنى مقولة "بما أن الفكر مربوط بالفعل، فهو يخلق الواقع نفسه، بمعنى ما "[١٠٩]. وأن "الأشياء هي ما نتصوره عنها"[١١٠]. ما يقتضي نقداً جذرياً للوطنية الدوغمائية (الفكرة الحقيقية بوصفها نسخة عن واقعٍ خارجي)، وإلا فللوضعية التي يعتمدها مؤسس علم الاجتماع الفرنسي، من دون أن ينخرط في آخر الخلاصات التي توصلت إليها الذرائعية أو المتغير المثالي للبنائية الحالية، أي أن الاعتقاد يخلق الواقع نفسه. ويرى أن على علم الاجتماع اعتماد طريقاً وسطاً. ويحدد (دوركهايم) فكرته بالقول "ثمة شيءٌ آخر هو رفض ترابط الرموز والواقع، وهناك شيءٌ آخر ينبغي رفضه مع الرمز هو الشيء المرموز له"[١١١].

في هذا المنظور نفسه، لا يشك (جون سيرل) بوجود "واقعٍ مستقلٍ عنا" يبرر، من المواقف الفلسفية الممكنة، وجود "واقعيةٍ خارجية"، أي المسعى الذي ينطوي على إرادة فهم العالم بعيداً عن التصورات، عالم يقع خارجها، من جهة، ومن جهة أخرى، ينطوي على الحفاظ على صيغةٍ من نظرية الحقيقة بوصفها ترابطاً. ولهذا يميز (سيرل) بين "الأشكال الجوهرية"، الناشئة عن الطبيعة، والعالم الفيزيائي "والأشكال الخاصة بالمراقب"، أي الناجمة عن قصديته وقصدية الممثلين[١١٢]. ينتمي إلى الفئة الأولى الوقائع الخام، مثل (قمة إيفيرست)، كما يقول، لكن أيضاً وعلى عكس البناء الاجتماعي للواقع، مثل وجود هذا الشخص أو ذاك في البيت الأبيض[١١٣].

إن توزع البحار والأراضي، وجبال أفغانستان، وحقول الرز في فييتنام، وغداً التغيرات المناخية، وتنوع مستوى المحيطات، وأيضاً توزع السكان، ومدى الصواريخ وأعدادها، أو امتلاك رؤوس الأموال، كلها عوامل ماديةٌ واضحةٌ، تعلم الاستراتيجيون والسياسيون أن يحسبوا لها الحساب، أحياناً على حسابهم. وليس ثمة من يعارض انتماء هذه العناصر إلى رتبة الوقائع الخام. إنها تشكل المكونَ الماديَّ matérialité للعالم، وهو ما سميناه البنية التحتية الجيو-سياسية للعلاقات الدولية. لكن (جون سيرل) مضطرٌ إلى الاعتراف بأن هذه العناصر نفسها يمكن أن تسبب مشكلةً تتعلق بالصور: إذا تحدثنا عن تصورٍ خرائطيٍّ

للعالم، مرتبطٍ بإشكالية الإسقاطات (يتحدث سيرل عن حقيقة أن خارطة نصفي الكرة الأرضية تبدو (غرينلاند) أكثر اتساعاً من البرازيل)[114]، فيما يخص الصور العقلية أيضاً، لأن البيئة الطبيعية والمادية لا تُدرك بشكلٍ متجانس من قبل الممثلين كلهم.

أما بالنسبة للمؤسسات فيرى فيها "كتلاً مبنيةً". وهو ما يضعنا أمام تأويلين ممكنين. فمن جهةٍ، يمكننا استيعاب ديمومتها، وصلابتها، ومقاوماتها للزمن وأحداثه، وهو ما يمكن التحقق منه، بحسب (سيرل)، حينما تكون المؤسسات ثمرةً "قصديةً جماعيةً"، ومقاومتها للعالم "الفيزيائي"[115]. وهو اقتراحٌ أغاظ قناعة مدرسة المأسسة الدولية الجديدة internationaliste néo institutionnalisme التي ترى أن مأسسة المعايير والسلوكات تضع بين الشركاء قيوداً للارتباطات التي لا يمكن تجاوزها.

لكن، من جانب آخر، طالما أن الأمر يتعلق بتصورات بشرية، فإننا نميل إلى الاعتقاد، عاجلاً أم آجلاً، بأن المؤسسات معنية وفقاً للتغيرات التي تصيب تصورات الممثلين عن العالم. على الرغم من أن التجربة تدعونا إلى التفكير بأن المعتقدات، التي هي بالتعريف اختراعاتٌ عقليةٌ، يمكن أن "تتحول إلى مستحاثاتٍ" وتشكل صخوراً لاتحس باستنزاف الزمن، ويمكن أن يتحطم فوقها كثيرٌ من السياسات. إجمالاً، قد يكون واقع العالم مركباً يتكون من واقعٍ ماديٍ أو مُمَدّى matérialisé من خلال التشيىء réification وتصوراتٍ متعددةٍ تضارع الأول. وهو ما يؤدي، افتراضياً، إلى أننا "لن نعرف أبداً جوهر العالم، أي جوهرٍ الشيء بذاته"[116]. هل لنا عندها أن نقبل، مع (رورتي)، أنه إذا لم نتمكن من معرفة الواقع بشكل شامل، فهل يعني هذا أنه غير موجودٍ بذاته؟ أو أن تجربة الفشل، والخيبة، والألم من شأنها إخطار الممثل بأن استراتيجيته ترتبط بتصورٍ ناقصٍ لدى هذا الممثل، وليس بعدم وجوده، الذي ينبغي عليه التنازل عنه أو تغييره؟ علينا ألا نتوهم كثيراً. بالتالي، هل ينبغي التخلي عن أيِّ أملٍ للوصول إلى الحقيقة عبر التراسل، بمعنى أن أيَّ أملٍ في رؤية نشوء نظريةٍ للعلاقات الدولية ربما تكون نسخةً طبق الأصل عن عالمِ الواقعِ؟!.

لقد قبل (ريمون آهارون) هذا الأمر مبكراً[126]. حتى في الولايات المتحدة أيضاً، تلاشى الوهم بإمكانية وجود "نظرية صافية للعلاقات الدولية"[118]. لأنَّ تعقيد وتداخل العالم بذاته، في نهاية المطاف، أي العالم الذي يعجز الإنسان عن تحديده، ولا يستطيع إلا أن يضع له خطوطاً أوليةً على ضوء النماذج التي يملكها، تجعله يقتنع بحقيقةٍ واحدةٍ (!) بوصفها تجانساً. هذه الحقيقةُ تقتضي أن تكون "الحقيقةُ صحيحةً إذا كانت تخلو من التناقضات، وأن الملفوظ يكونُ صحيحاً إذا اندمج في كلِّ مقبولٍ مسبقاً من قبل ملفوظاتٍ أخرى"[119].

بما أن المراقبَ لا يستطيع أن يعمل إلا بشكلٍ تقريبيٍّ، فقد حاولنا تجسيد هذا المسعى في نماذجَ شكليةٍ بديلة للمنظومة الدولية[١٢٠]. إذا صَدَّقنا (مارتن هوليس Martin Hollis وستيف سميث steve Smith)، فإن غالبية المتخصصين قد اختاروا التأويل[١٢١]. على الرغم من كلِّ شيءٍ، فإن العرقية المركزية الغربية التي لا تنضب، والتي تزينت بشكلٍ منتظمٍ بلباس العالمية، وتشترك هي نفسها مع التوجه الجواهريّ [النظرية القائلة بأسبقية الجوهرعلى الوجود] essentialisme الذي لا يمكن اقتلاعه (التي تريد أن تكون المعادلة "حقيقة = حقيقة - ترابط، هذه العرقية المركزية هي - تقاليدٌ طويلةٌ - تقريباً آلية بالنسبة للمتحدث الغربي"[١٢٢])، تقول كلها أن دراسة العلاقات الدولية تتسم بسماتٍ ثلاث: المعيارية، والدورية cyclicité واللزوم، وهو منتهى التناقض.

في المقام الأول: تشكل الرؤيتان التفاؤلية والتشاؤمية حول الطبيعة البشرية، قالباً matrice مزدوجاً، نقلَ الصراعات الإيديولوجية الداخلية إلى مجال العلاقات الدولية، على الرغم من تفكيكه وتنقيحه، وأخيراً تعزيزه بمناهج العلوم الاجتماعية، كما يقول (جان لوي مارتر Jean-Louis Martres)[١٢٣]. ويضيف قوله إن استعارة وسائل جديدة من الفروع المعرفية القريبة أدى إلى نشوء سلسلةٍ جديدةٍ من المساعي لكن من دون أن يحقق العلم السياسي للعلاقات الدولية الثقة به. وقد بلغ هذا الأمر حدّاً، خلق شعوراً "بوجود نقطةٍ واحدةٍ يتفق عليها منظرو العلاقات الدولية، أي عدم العمل على الموضوع نفسه ولا بفضل المناهج نفسها. إنهم يتنازعون على وجود فرعٍ معرفيٍّ يعجزون عن القول ما إذا كان يتعلق بالسلطة العالمية، بالعلاقات بين الدول أو الامتدادات العابرة للوطنية العامة والخاصة، أو هذا كله في الوقت نفسه"[١٢٤].

في المقام الثاني، لا يسعنا إلا أن نتساءل حول الارتباط الوثيق بين النظريات المقترحة بالنسبة للسياق العالميِّ، طالما أن النزاع بين المثاليين والواقعيين، الذي يشكل الدافع الرئيسي لمجمل النقاش النظريِّ في أمريكا، يكشف عن تواتر تيارين متنافسين يتجلى تبعاً للأحداث العالمية الكبرى.

في الوقت الذي وَجَدَ فيه الواقعيون والواقعيون الجدد في الحرب الباردة مصداقاً لأطروحاتهم، فإن اندفاع الاتحاد السوفييتي في المقابل، وجه إليهم ضربةً تكاد تكون قاضيةً، وقد أخطؤوا لأنهم لم يكونوا يتوقعون ذلك. وهكذا، فقد قدمت نهاية عالم القطبية الثنائية الفرصة للمثاليين والليبراليين المتفقين على موضوعيِّ الارتباط المتبادل والوطنية العابرة للحدود (transnationalité) لكي يتفقوا بعد فترةٍ طويلةٍ من الاختفاء، والمناداة بمنعطفٍ نهائيٍّ للتاريخ.

لكن نشوتهم لم تدم طويلاً، لأن هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، قد أضرت بمصداقية موضوع الوطنية العابرة للحدود، إن لم نقل إنها وضعت حداً نهائياً لها. لقد أعادوا مسألة الأمن (مفهوم "الأمن الشامل") إلى المستوى الأول من الاهتمامات ودفعت إلى عودة الثقافة أو الهوية في نظرية العلاقات الدولية. وقد قادت مثل هذه المصادفة (جان لوي مارتر) إلى التشكك في أن ما قدم لنا بوصفه "نظرية"، لم يكن في أغلب الأوقات سوى استقطاب مجردٍ نشأ من السياسة الخارجية، الذي أطلقته القوى المهيمنة(١٢٥). لقد انتهى الأمر بالواقعيين إلى قبول هذا المآل، لأنهم يقولون إن مبادئهم تصح على الولايات المتحدة، أو القوى العظمى.

إن هذه الصعوبات كلها في مقاربة العالم الواقعي، تجعل من التوضيح الابيستيمولوجي للتصورات أو النظريات التي يدخل هذا العالم الواقعيُ في إطارها، أكثر من ضرورية. وحتى نكون منصفين، لا بد من الاعتراف بأن المدرسة الإنكليزية حول العلاقات الدولية كان لها قصب السبق في هذا المضمار من خلال مناقشتها، عبر تاريخها الحديث، لأهمية مفاهيم المنظومة الدولية، والمجتمع الدولي، والمجتمع العالمي، بوصفها أطراً نموذجيةً أساسيةً.

لقد بين (باري بوزان Barry Buzan)، في معرض تطويره للمفهوم الخاص بالمجتمع الدولي (الذي سنعود إليه لاحقاً) كيف توسلت الرهانات النظرية مثل طبيعة الممثلين العالميين، ورسوخ الدول أو المجتمع البشري، ومدى ونمط المعايير المشتركة، الكتّاب البريطانيين الأساسيين الموزعين على "ثلاثة تقاليد" (هوبز، غروتيوس، كانط)(١٢٦). إن تعايش وتفاعل هذه التيارات التابعة للمدرسة الإنكليزية قد أتاحت لها اتباع طريقٍ وسطيٍ via media بين الواقعية والليبرالية، التعددية والكونية، التي يطلق عليها أيضاً اسم التضامنية solidarisme. ونتيجة لهذا، فقد استبقت النقاش الحالي بين النماذج debat interparadigmatique. الأطر النظرية الثلاثة التي أتينا على ذكرها الموجودة في الوقت نفسه، يرى هذا الباحث السياسي الإنكليزي إمكانية افتراض واقعِ مجتمعٍ دوليٍ يتضمن الاثنين الآخرين، والذي لاشك في أنه لا يتفق مع التعريف الذي وضعته جماعة فكرة الوطنية العابرة للحدود، لكنه يؤمن الوسيلة لإعادة إطلاق النقاش بين التيارين التعددي والتضامني. كما يلاحظ بعض عيوب مدرسته مثل المبالغة في تقدير العنصر الكلي (الشامل) وغياب التفكير القطّاعي sectorielle، لاسيما حول الاقتصاد العالمي، وكذلك إهمال المقاربة المناطقية لمشاكل المجتمع الدولي. لذلك تراه، في نهاية المطاف، يرافع من أجل العودة إلى الجغرافيا. وبسبب استحالة ربط أية نظرية بالعالمية، سيكون

ثمة مكان للنماذج المتنافسة والمتكاملة في الوقت نفسه. ونضيف إلى هذه النماذج التي وضعتها المدرسة الإنكليزية، ثلاثة نماذجٍ أخرى يمكن العثور عليها في الكتب المختلفة التي تبحث في العلاقات الدولية.

النماذج الغربية الستة حول العلاقات الدولية:

(غروتيوس، هوبز، لوك - سميث، كانط، ماركس، النموذج البراغماتي - البنائي)

إن انفجار المقاربات تعطي الحق (لفيليب برايار Philippe Braillard) حينما يلاحظ أن "دراسة العلاقات الدولية تعكس لنا اليوم صورةَ مجالٍ مفكك، تتواجه فيه النماذج التفسيرية والمقاربات النظرية التي يصعب المواءمة بينها، أكثر ما تقدم لنا صورة مجالٍ توضحه معرفةٌ تندرج عناصرها في كلٍ متجانسٍ ناتجٍ عن مسعى تراكمي"(١٢٧).

يمكن رد هذا الانطباع الذي يتكون لدينا حول عدم الانسجام إلى الموانع (الكوابح) الإيديولوجية التي يمكن ملاحظتها، بشكل خاص، عند بعض السياسويين politistes الفرنسيين ذوي التوجهات السكولاستية (المدرسية) إلى حد ما.

هؤلاء، المسيسون، يرون في التنازل لمعارضيهم نوعاً من "الهرطقة" أو "الخطر"، لاسيما حينما يركز هؤلاء المعارضون حديثهم على الصراعات، والجدل polémologie، أو يستعينوا بالجغرافيا السياسية. وأية محاولةٍ تهدف إلى تحقيق فوائدَ تراكميةٍ من مجموع الأبحاث يمكن أن تكون خطيرةً. على الأقل، حتى عهدٍ قريبٍ، يرتسم عند البعض توجه يميل إلى تفاعل النماذج فيما بينها. لأنه في كنف التيارِ المتفجر والمسمى، بحقٍ أو من دون حقٍ، "ما بعد الحداثة" postmodernisme.

هذا التفاعل بين النماذج interparadigmité يحرك منطقاً متناقضاً نجده في الفكر الهرطقي الغربي الأقلياتي (المناهض للنظرية الجوهرية والثنوية anti essentialiste et anti manichéenne) الذي يبدأ بفلسفة ما قبل سقراط إلى (ستيفان لوباسكو Stéphane Lupasco)، لكن أيضاً (إدغار موران Edgar Morin) الذي أخذ عن (لوباسكو) مفهوم الجوهر، أي مفهومه الحواري حول العالم. لكن يبقى، بشكال symptomatiquement من المحصلة الحالية أن أعمال الجغرافيين - السياسيين في بداية القرن العشرين، الذين عملوا على جعل العلاقات الدولية مستقلةً، بوصفها موضوعاً خاصاً، طالما أنكرها علم السياسة الفرنسي الرسمي. هذا الاستبعاد القائم على تجاهل أكاديمي، لم يكن مناسباً لاسيما في الوقت الذي فيه تأسست الروابط بين الجغرافيا السياسية الأنغلو- أميركية خلال فترة ما بين الحربين والمدرسة الواقعية في الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، من غير المقبول، كما بين (كارل سميث)، أن أي ترتيبٍ

سياسيٌ أو قانونيٌ للعالم، هو أولاً: ترتيبٌ مكانيٌ؛ فكل مرحلة تاريخية لها ثقافتها nomos، وتنظيمها المكاني للأرض[١٢٨]. بمعنى آخر، وبلغة أقرب إلى الحال الراهن، شكله المنظومي الذي هو موضوع الجغرافيا السياسية الحديثة. بعد هذا التذكير، وبما أن الحياة الدولية قد نشأت قبل أن يتم تفسيرها، فإن التصور القانوني للدبلوماسيين قد سبق التصورات الأخرى كلها. بينما التيار الإيديولوجي البديل في القرن العشرين، أي الماركسي، قد استبعد تأويلات للعالم، أعادت لها العولمة شيئاً من الأهمية. والتداخلات التي تربط مختلف تيارات الفكر بعضها ببعض، تجعل من أيٍّ تصنيفٍ زمنيٍّ متدرجٍ غير مؤكد، لعدم وجود أيٍّ "قانونٍ وراثيٍّ" loi de succession ولأن دوريتها النسبية لا تستبعد التشابكات أبداً. ولا يمكن لأيٍّ نموذجٍ أن يلغي تماماً النموذج الذي سبقه. والنظريات والنماذج modèles التي يقترحها كلٌّ واحد، وتتعاقب عبر الزمن وتستعير من النماذج الأخرى لدرجة أن عدداً من التقسيمات الفئوية catégorisations والقرابات تبدو معها سطحيةً. لكن، لأننا نعول كثيراً على التفاعل بين الرؤى والمفاهيم التي تكون التصورات الثلاثة الكبرى التي تتميز بها دراسة العلاقات الدولية (الجغرافيا السياسية، البيدولتية، العابرة للوطنية) التي لا نسعى إلى أن نجعل منها تاريخاً للأفكار، يمكننا أن نعرض باختصار مختلف طبقات النماذج المصنفة حسب الترتيب التالي: نموذج غروتيوس، الجغرافيا السياسية الكلاسيكية (نموذج هوبز)، المثالي(كانط)، الواقعي (نموذج هوبز)، الليبرالي – العابر للوطنية (نموذج لوك – سميث)، الماركسي / الماركسي الجديد، البنائي (بمتغيريه الرئيسين، الكانطي الجديد / النموذج الهابرماسي والبراغماتي).

نموذج غروتيوس: القانون الدولي وتوازن القوى

لقد عملت النهضة على تغيير منظور الأوروبيين في كل الميادين تغييراً جوهرياً. فقد تخلى النظام الإقطاعي الصارم مكانه للشك، وعدم اليقين، ولمعنى عميق من عدم الشعور بالأمن الذي شجعته الحروب الدينية.. وفي الوقت نفسه، فإن انبثاق مفهوم الفرد، والنزعة الفردية، والدولة الملكية أو الأميرية قد أفضى إلى التفكرات الأولى حول توازن القوى، وضرورة وجود "قانونٍ دوليٍّ" من أجل احتواء الحرب بل حتى تجنبها.

بحسب (ميكائيل شيهان Michael Sheehan)[١٢٩]، أن أول مساهمة تتعلق بمفهوم توازن القوى عند (نيكولاس ماكيافيللي Nicholas Machiavel) (١٤٦٩-١٥٢٧)، حينما قام بتحليل العلاقات المتبادلة بين السلطات الخمس (البندقية، ميلانو، فلورنسا، نابولي، وروما البابوية) التي كانت تشكل في تلك الفترة ما سماه (هيربرت بيترفيلد) أول منظومة بيدولتية أوروبية[١٣٠].

وبموازاة ذلك، فقد بذل المشرّعون الإسبان من مدرسة (سالامنك Salamanque، فرنشيسكو فيتوريا Francisco Vitoria ١٤٨٣-١٥٤٦، فرانشيسكو سواريز Francisco Suarez ١٥٤٨-١٦١٧، بالتزار أيالا Balthazar Ayala ١٥٤٨-١٥٨٤)، والإيطاليون، لاسيما (ألبيريكوس جانتيلي Albericus Gentili (١٥٥٢-١٦٠٨) جهودهما لتجاوز عقيدة "الحروب العادلة" إلى وضع أسس الدبلوماسية أو لترسيخ المبادئ مثل مبدأ حرية تنقل الأشخاص والممتلكات. وهم من أسس ما نسميه اليوم في الغرب (jus gentium) أي قانون الناس، القانون الطبيعي الذي رأى بعضهم (فيتوريا) أنه مستوحى من الله، وهو قانونٌ وضعيٌ أملته الأعراف، واستعمالات البشر، كما رآه البعض الآخر (سواريز).

وقد كان جان بودان 1596-1529) Jean Boudin) أول من عرّف مفهوم "السيادة" بدقة.، حيث تصورها مطلقةً، وأبديةً، ونهائيةً. وهي بالإضافة إلى أنها مصدر السلطة الملكية، مصدر قانون المعاهدات الذي يحدد مجال فعلها وممارستها. وهي تلازم توازن السلطات التي لولاها لسرعان ما اصطدم التقيد بالقانون بحدودها[١٣١].

أخيراً، إن وصفنا لهذه الخطوط الأولى لمجتمعٍ دوليٍ، أو مجتمع الدول المقنن بقاعدات القانون الدوليٍ بـ"نموذج غروتيوس"، ليس لأن (هيجو دو غروت أو غروتيوس Grotius) (١٥٨٣-١٦٤٥) كان ملهمها العبقري فحسب، بل لأن المدرسةَ الإنكليزية في العلاقات الدولية قد عملت على تكريس دوره هذا.

إذا أخذنا بالاعتبار المساهمة الأولى التي قام بها (مارتان وايت Martin Wight) الذي يميز في التفكير حول العلاقات الدولية التقاليد الواقعية (هوبز) والتقليد العقلاني (غروتيوس) والتقليد المثالي، أو الثوري (كانط)[١٣٢]، وتقليد هيدلي بول Hedely Bull الذي تابع هذا التصنيف[١٣٣]، نشير، كما يقول (كارل شميت Catl Schmitt) إلى أنه من الخطأ أن يقر في الرأي العام أن (غروتيوس) هو مؤسس "حق الناس" الحديث[١٣٤]. إنه ليس مجدداً، لأنه مدينٌ بشكلٍ كبيرٍ في أفكاره إلى المشرعين الأسبان والإيطاليين، وجورج بودان، حينما، على سبيل المثال، يفصل القانون الطبيعي الذي يعلمنه بجعله ناتجاً عن الاندماج الطبيعي للإنسان، والقانون البشري الذي يتصوره بوصفه قانوناً إرادياً يدين بقوته الإلزامية إلى ما تتفق عليه الأمم[١٣٥].

أراد غروتيوس في كتابه "قانون الحرب والسلام"[١٣٦]، المنشور عام ١٦٢٥ بعد قبوله لمبدأ سيادة الدول، أن يحدَّ من الفظائع التي يرتكبها البشر (نشر كتابه في عز حرب الثلاثين عاماً، ١٦١٨-١٦٤٨) بوضع قانونٍ دوليٍ. إنه يريد الدفاع عن السلام، ويقترح الوسائل القانونية الكفيلة بمنع الحرب. لكن غروتيوس، كما يقول الأخيرون من ناشريه

الفرنسيين "يبدو أقل اهتماماً بفتح الطريق، كما تكرر قوله، أمام القانون الدولي، بل بتدشين علم للقانون يكون منهجياً وعقلانياً"[١٣٧]، من خلال ثورة إبيستيمولوجية.

بالنسبة لبيل Bull وأولئك الذين اتفق على وصفهم كما يقول بـ"الغروتييسين الجدد"، فإن النظام القانوني يوازي توازن القوى الذي يحميه من أي أطماع الهيمنة. ولذلك، فإن "المجموعة الأوروبية" concert européen التي تأسست بعد معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) وبعد عام ١٨١٥ تمثل أفضل تعبيرٍ عن المنظور المقترح هنا حول توازنٍ عالميٍ يقوم على التوازن العسكري والقانون الدولي، والوساطة، واحترام الآخرين، ومتابعة أهداف محددة في السياسة الخارجية في الوقت نفسه.

لا شك في أن هذه المقاربة بالغة البراغماتية، هي التي حيرت (فريدريك كراتوشفيل Friedrich Kratochwil) الذي يرى من منظور عالمٍ يخيم عليه، أخيراً، السلمُ وتضبطه المعايير والقاعدات، يرى في بوفيندورف، وليس في غروتيوس، مؤسساً لفكرٍ يقول بقانونٍ طبيعيٍ قادرٍ فعلاً على وضع حل للحالة الطبيعية التي يتحدث عنها هوبز[١٣٨]. هذا الدارس السياسي يثمن لدة بوفيندورف البعد الأخلاقي لمحاجته (أي بعد "العقل المتعالي" الذي ليس له جوهرٌ إلهيٌ) الذي يقوده إلى الوقوف معه، لأنه يظن بأن الطبيعة البشرية هي في جوهرها قابلةٌ للاندماج الاجتماعيٌ وأن الأفعال البشرية تحددها رغبة القبول، كما عند (هيوم وسميث). إن تأويله، المختلف عن تويل غروتيوس، للقوانين الطبيعية يميز بين فئتين، الأولى "مطلقةٌ"، والثانية "افتراضيةٌ"[١٣٩]. الأولى لها علاقةٌ بالسلوك المباشر للبشر، وتمتنع عن الإساءة إلى الآخرين، وهي الإساءة التي لا يريدونها لأنفسهم. وعلى الرغم من أن الثانية ليست إجباريةً، فهي أكثر إيجابيةً طالما، باعتبارها تستند إلى الالتزام الشخصي، أنها تخلق الحقوق والواجبات. لا سيما وأن ممارستها تؤدي إلى منحها قوةً مستقبليةً perspective force. إنها تدفع إلى دمج المحاجة الأخلاقية بالمحاجة المشروعة. أخيراً، فإن حل النزاعات[١٤٠] ينشأ من القوانين الافتراضية بطبيعتها التي يقول بها (بوفيندورف)، والتي تقتضي قاعداتٍ مؤسساتية، هي نفسها قائمةٌ على تبادلية الشركاء من خلال الالتزام والصدق. وبالتالي فهي توصي، بفضل النقاش البناء الذي يتولد عنها، الذاتية المتبادلة على طريقة (يورغن هابرماس Jürgen Habermas).

ينجم عن هذه الإحالة إلى بوفيندورف مباشرةً مسألة القوة الاجبارية للقانون الدولي. إنها ترتبط، في واقع الأمر، بقدرة هذا القانون على إدراج القيم الإيديولوجية المهيمنة في معاييره، من جانب، وبفعالية "وظيفة الشرعنة الجماعية" للمنظمات الدولية، من جانب آخر[١٤١]. وهما مطلبان يختلطان ببعضهما اليوم في مطلب دولة القانون المُعممة على

العالم كله. لكن هل يمكن تصور أن تتمكن هذه المعايير لوحدها ضبط الحياة الدولية كلها؟ ألا نخاطر عندئذٍ بالوقوع في الشرعنة المتطرفة juridisme؟ لقد نشأت التصورات الجغرافية - السياسية، والنظريات الحديثة لقاعدات القانون نتيجة النقد الموجه إلى هذا العيب. على العكس، إن هشاشة قاعدات القانون، سواء أطبقت قليلاً أم بشكلٍ سيئٍ، والمتنامية في الفترة الأخيرة من خلال التغيرات التي أصابت الدولة، والتي يطيب لنا الإشارة إلى تفتح سيادتها، تدفع في أغلب الأحيان أهل السياسة إلى إهمال تأثير القانون على العلاقات الدولية. مع ذلك، إذا بقي القانون الدوليُّ وسيادة الدول مرتبطين بشكلٍ وثيقٍ، فإن أحداثاً مختلفةً أو تطوراتٍ بينت أن الممثلين الرئيسيين هم القوى الدولتية الكبرى (الولايات المتحدة)، وأن الجهاز الدولتي يبقى نفسه قادراً على إعادة نشر العامل الوطني نحو العامل ما فوق الوطني (الاتحاد الأوروبي)، أو نحو التشاور (الدول الكبرى الـ٢٢=G22) لمحاولة إقامة، في مواجهة التحديات العالمية للقرن الواحد والعشرين، حكومةٍ عالميةٍ. إن نموذج المجتمع الدولي، لأنه يقرن القانون بالتوازن وبالاحترام المتبادل بين القوى التي تعرف كيف تقيّد نفسها بنفسها، أكثر مما يتحالف مع تطبيعٍ يكبحها، يمكن أن يسمى نموذجاً غروتيوسياً، أو غروتيوسياً جديداً.

نموذج هوبز[١٤٢] والجغرافيا السياسية الكلاسيكية

كتاب هوبز Leviathan، يبين وجود رابطٍ رمزيٍّ بالغ القوة بينه وبين نشأة الجغرافيا السياسية في بداية القرن العشرين، وهو ما استخلصه (كارل شميت) بشكلٍ جيد[١٤٣]. الحقيقة أن هذا الوحش البحريَّ كان له عدوٌّ في الأسطورة القبلانية kabbaliste اسمه (بيهيموث béhémoth)، وهو الوحش البري بلا منازع. المشرع الألماني المحافظ يرى في مواجهتهم الرمز التوراتي لصراع القديم بين القوة البحرية والقوة البحرية[١٤٤]. لذلك تراه يأسف لأن هوبز أعطى لكتابه عنوان Léviathan في الوقت الذي لم تصبح فيه إنجلترا "دولةً توازي بقوتها القوى الكبرى البحرية"[١٤٥]. قد يشخص (بيهيموث) مضمون هذا الكتاب الذي يعده سميث أساسياً، لكنه، كما يقول "ليس مصادفةً أن يكون الحيوان البحري الذي يصبح رمز النظام الساعي لإحلال السلام، بالنسبة لهذا الإنكليزي من القرن السابع عشر، لأن لوفيتان "الحوت العظيم" كان يتطابق مع مخيال الشعب الإنكليزي"[١٤٦]. ربما أيضاً مع المصالح البحرية لإنكلترا...

ماخلا الجانب الحكائي لهذا التوضيح، فإننا لا نجانب الصواب، إذا قلنا أن الجغرافيين السياسيين كانوا أول من كَيَّفَ "حال الطبيعة" مع الصراع بين الأمم، علماً بأن هوبز نفسه لم يضع أطروحةً خاصةً بالعلاقات الدولية، لكن قبل هؤلاء، كان (جان جاك

روسو) قد "صحح نموذج هوبز، في معرض انتقاده لغروتيوس، بوصفه لا ينطبق إلا على الدول[١٤٧]، وقد أخذ على المُشَرِّع الهولندي تجاهله (أو جهله) لمصادر العنف الدوليّ، وعدم تصوره إلا لقانونٍ واحدٍ غيرَ ملزمٍ، وأخيراً، اعتماد الأقوى لأفعال تقوم على القوة"[١٤٨]. أما هوبز، فقد ابتعد عن هذا من خلال مفهومه المتعارض تماماً مع الطبيعة البشرية. وبما أن الإنسان ليس حيواناً عاقلاً بل متوحشاً، كما يعتقد هوبز، فهو يقتصر حال الطبيعة على العلاقات البيدولتية بسبب ما يظنه فيلسوف جنيف حول سطحية الدولة ونسبيتها. هذا الجسم السياسيّ هو، في الحقيقة، بناءٌ غيرُ محددٍ، لاحدود له وقابلٌ دائماً للاتساع. إنه نسبيٌ، بمعنى أنه تتم مقارنته دائماً بأمثاله، ويخلق منافسةً لاتنتهي. بالنسبة لروسو، الحرب ملازمة للسياسة، لكنها غير ملازمة للطبيعة على الإطلاق. لكن، في النهاية، الفرق ليس بهذه الأهمية الكبرى لأن بناء الدولة، بالنسبة لهوبز، يحقق الأمن المدني، والنظام الداخلي، ويختزل حالة الطبيعة إلى الفوضى الدولية.

إن أطروحةً تستند إلى كلمتين أساسيتين هما: الأمن والتهديد الخارجي. لأن هذين الأمرين يختلطان ببعضهما كلما جرى الحديث عن الهيمنة، وهما في صلب أعمال الجغرافيين السياسيين، وأولهم الأنغلو-ساكسونيين، على رأسهم الأميرال الأميركي (ألفرد ماهان Alfred Mahan). ينبغي التذكير، لتحديد إشكاليتها، أنه منذ عام ١٨٢٣، سنة إعلان مونرو ("أمريكا للأمريكيين") الذي كان يعني بالنسبة للأوروبيين عدم التدخل في العالم الجديد، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، الولايات المتحدة نفسها اتبعت سياسة انعزالية لا تتدخل في شؤون الآخرين. ويتفق الجميع على أن الحرب الإسبانية - الأمريكية عام ١٨٩٨ نهاية تلك الحقبة. وفي الواقع، عبر الرئيس (ماكينلي Mac Kinley) عن ضرورة إعادة النظر في دور الولايات المتحدة العالمي وصرح أنه "إذا كان الله والبشر قد ربطوا الأمم ببعضها، فلا يمكن لأي منها أن تستمر في عدم الاهتمام بالأمم الأخرى"[١٤٩]. ومع أن الزمن لم يمهله لمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية بنفسه (لأنه اغتيل بعد كلامه هذا بفترةٍ قصيرةٍ)، إلا أن سلفه (تيودور روزفلت) لم ينتظر طويلاً. فقد كان متأثراً بالنظريات البحرية والدبلوماسية التي قال بها ألفرد ماهان، وتضمنت أفكاره حول مفهوم الهيمنة. لذلك نادى روزفلت بحق الولايات المتحدة بالخروج من نصف الكرة الأرضية الذي يحتويها، وعمل على بناء بحريةٍ حديثةٍ.

ما أطلق شهرة (الأميرال ماهان) هو مقارنته التاريخ العسكري، لاسيما التاريخ البحري لكل من إنكلترا وفرنسا، وتماهى مع فكرة المنافسة التي لا حدود لها بين البحر واليابسة، لذلك طرح بديهية تمثل معطىً طبيعياً وحتمياً للتاريخ، وهو الصراع الدائم بين

القوتين البحرية والبحرية. وعلى الرغم من قناعته بتفوق القوة البحرية، فقد دعا ماهان في عدد من مقالاته إلى إقامة تحالف أميركيٍ مع أوروبا لأنه كان قلقاً من تصاعد القوة الآسيوية. وبناء على هذه النصائح قامت الولايات المتحدة بضم جزر هاواي إليها.

أثارت أبحاثه الجغرافي والجامعي والسياسي الإنكليزي (هالفورد ماكيندر Halford Mackinder)، الذي كان مشغولاً بأفول النجم البريطاني، ففكر بأن التقنيات الجديدة، لاسيما وسائل النقل، بدأت ترجح كفة الدول البحرية. وكان ميالاً إلى الاعتقاد بأن مصير العالم سيكون مرتبطاً بما يسميه قلب العالم Heartland، أي قلب القارة الأوراسية، العصية على القوة البحرية، لأنها فضاءٌ يرتبط توحيده والتحكم التام به بالعلاقات بين روسيا وألمانيا. وللأسباب التي نعرفها، لاسيما لأن هاتين القوتين لم تتمكنا من الاتفاق خلال القرن العشرين، باستثناء بعض الفترات القصيرة مثل رابالو والحلف الجرماني - السوفييتي، فإن أطروحة ماكيندر لم تجد ما يثبت صحتها.

لذلك، خلال الحرب العالمية الثانية، انتقد الأميركي (نيكولاس سبايكمان Nicolas Spykman) (ماكيندر) وقلب اقتراحه من خلال اعتماد أن المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم لم تكن متمثلة في "قلب العالم" بل في المناطق المحيطية للقارة الأوراسية، أي أوروبا الغربية من جهة، وآسيا الشرقية البحرية من جهة أخرى.، هذه المناطق المشار إليها باسم Rimlands قد احتفظت، منذ استراتيجية الاحتواء Containment التي اتبعت خلال الحرب الباردة وحتى الأطروحات الاستراتيجية شديدة المعاصرة لمتخصصين مؤثرين في السياسة مثل (زبغنيو بريجينسكي Zebgnew Brezezinski) في الممارسة والفكر الاستراتيجي الأمريكيين. لكن تأثير (سبايكمان) لم يتوقف عند هذا الحد. وتبعاً (لكلاوس غيرد غيسن Klaus-Gerd Giesen) الذي كان أول من أراد أن يجعل منها فرعاً معرفياً مستقلاً، قد صاغ مفاهيماً مثل القوة والمصلحة الوطنية، ستصبح مفاهيم أساسية في النظرية الواقعية[١٥٠]، وبطبيعة الحال، فقد شارك في الجدل القائم مع الليبراليين.

لنلاحظ أن المدرسة الألمانية، التي كانت أول من منهج استخدام مصطلح Geopolitik المأخوذ عن السويدي الألماني الثقافة (رودولف جيلين Rudolf Kjellen)، علماً أن (ماهان وماكيندورف) لم يستخدما هذا المصطلح أبداً، قد نشأت كردٍ فعلٍ على المخزون النظري والجغرافي لسياسات القوى الأنغلو-ساكسونية. لقد استخدمت المدرسة الألمانية هذا المصطلح لتمييز التحليل الواقعي للسياسات الخارجية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجغرافيا التي يمكن مناقشة طابعها الحتمي، عن المقاربات التاريخية والقانونية، . لأن الجغرافيا، في الواقع، قد تحولت إلى حاملٍ لتوجهٍ ثقافيٍ culturalisme أيّ توجهٍ عرقيٍ

مركزيٍ وطنيٍ، وهو أمر تتفق عليه كل التيارات الجغرافية - السياسية سواء أكانت روسيةً، أم صينيةً أم برازيليةً، أو غير ذلك.

نموذج كانط: الليبرالية المثالية

خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كان الجغرافيون السياسيون والكتاب الذين ينادون بأنهم "واقعيون"، يخلطون الليبرالية بالمثالية وبالويلسونية، على مستوى العلاقات الدولية. حينما قدم الرئيس ويلسون، الذي أدخل بلاده في الحرب العالمية الأولى، نقاطه الأربع عشرة، (التي تقوم موضوعاتها الأساسية على: - السيادات المتساوية، حق الشعوب في تقرير مصيرها، الضمانات المتبادلة في ما يخص الاستقلال، والسياسة، وسلامة الأراضي، وحرية التجارة، وحرية التنقل في البحار، وإلغاء الدبلوماسية السرية، ودمقرطة الأنظمة الأوتوقراطية والعسكرية، والحد من التسلح، وإقامة أمنٍ جماعيٍ) كان يقصد، كما يقول جون روغي John Ruggie تنظيم العالم وفقاً لنموذج "الاستثنائية الأمريكية"[١٥١]. وهي محاجةٌ كسبت الرأي العام. على الرغم من فشل ويلسون الشخصي، ومع أن الحرب الباردة التي اندلعت بعد ثلاثة عقود قد أجهضت في جزء كبير منها محاولة (روزفلت) لإحياء هذا المشروع، فإن الليبرالية العالمية قد عادت بقوة منذ انهيار المنظومة القطبية الثنائية. وبعد ستين عاماً - قبل الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ - لا يزال عددٌ كبيرٌ من الكتاب الأمريكيين يكيلون المديح إلى ويلسون، ويعدونه رائياً visionnaire، لأنهم يرون أن الشروط متوفرة لبناء العالم الذي كان يحلم به (وهو ما أوضحه على نحوٍ خاصٍ، شارلز كيغلي Charles W. Kegley[١٥٢]). ويرون أن ليبراليةً عالميةً جديدةً، كانت عند ويلسون تعددية، قد أصبحت من الآن فصاعداً "واقعيةً" تستند إلى الوقائع التالية:

١) مع أحداث ١٩٨٩ والسنوات اللاحقة، يصبح من الفطنة العودة إلى فكرة ويلسون القائلة بإمكانية جعل العالم آمناً من خلال تطبيق الديمقراطية، التي استعادت مسيرتها لأن الديمقراطيات لا تخوض الحروب ضد بعضها بعض.

٢) مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تم إهماله، قد عاد إلى جدول الأعمال. وعليه، أو كان ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في الأزمات المختلفة التي شهدتها منطقة البلقان.

٣) ومع تطور الاتصالات الخاصة العابرة للحدود والمنظمات العابرة للقوميات، ومع صعود الترابط الاقتصادي الذي حطم "القشرة القاسية" للدول، فإن الحكام لم يعودوا بمنأى عن التأثر. ونكتشف بأن ما يحدث في داخل البلدان من شأنه تغيير الخريطة

الجغرافية – السياسية للعالم. وأصبح التمييز بين الداخل والخارج، وبين الأهلي والأجنبي يتناقص تدريجياً.

٤) بما أن ويلسون قد توقع، بعكس ما كان يظن الواقعيون، أن محفزات الدول وأهدافها ليست ثابتة، بل يمكن أن تتغير.

٥) لم يعد موضوع نزع السلاح مجرد شعارٍ. فمنذ نهاية الحرب الباردة والاتفاقيات الروسية – الأميركية حول خفض الترسانات العسكرية صار مقبولاً بوصفه أساساً لتحقيق نوعٍ من الأمن الجماعيٍّ.

٦) إعادة اكتشاف أهمية المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة التي لم تكن في يوم من الأيام مطلوبة كما أصبح عليه حالها بعد نهاية الثنائية القطبية.

٧) أخيراً، كان عدد من الليبراليين الجدد سعداء خلال التسعينيات بسبب تعزيز دور القانون الدولي، وانبثاق دبلوماسيةٍ تعدديةٍ تشجع حقوق الإنسان وتعمل على حمايتها[١٥٣].

ضمن عودة الأمور إلى نصابها هذا، لابد أن يعبر أولئك الذين آمنوا ذات يوم بـ"نهاية التاريخ" عن غبطتهم. لكن ثمة ثلاث قناعات تؤسس لنظرية التوجه الليبرالي العالمي.

أولاً، ظن الليبراليون، منذ القرن الثامن عشر أن العلاقات الدولية تتطور تدريجياً ودائماً نحو مزيدٍ من الحرية للإنسان. ويؤمنون بالتقدم في مجال الأمن الجسدي physique، والراحة المادية، وحرية التعبير وبالتأثير السياسي للفرد.

بعد ذلك، يؤمنون بأنه يمكن تحقيق السلام والراحة والعدالة الدولية عن طريق التعاون الدولي، مع أنهم يختلفون على أشكال هذا التعاون.

أخيراً، يظنون أن السلام والرخاء تحملها قوى الترابط المتبادل interdépendance الذين يرونه جزءاً لايتجزأ من السيرورة العامة للتحديث[١٥٤]. أيّ رؤيةً للعالم تناقض رؤية الواقعيين، والتي تبدو منتصرةً في أعقاب كلِّ حربٍ كبرى "الحربان الحقيقيتان" والأخيرة التي انتهت من دون صراع.

لكن، لِمَ الحديث عن (كانط) بهدف الولوج في أعماق المفهوم الليبرالي؟ فبكتابه "مشروع السلام الدائم" يرتبط هذا المفهوم دائماً بالدول، التي ينبغي عليها تحقيق ثلاثة شروط: امتلاكها لدستور جمهوري؛ أيّ يحقق المساواة بين أفرادها كلهم؛ التجمع في "فيدرالية" من الدول المستقلة (عصبة الأمم، منظمة الأمم المتحدة...)، لأن كانط لايؤمن بالدولة العالمية (لاعتقاده بأن الطبيعة تبقي الدول منفصلةً عن بعضها وتفرض عليها التنوع) بل وتحرمها بوصفه خطراً يؤدي إلى الاستبداد؛ اعتماد القانون الكوني (على شكل ضيافةٍ عالميةٍ)، يسمح للأفراد، حينما يجدون أنفسهم خارج جمهوريتهم، بألا

يعاملوا كأعداء. أخيراً، يراهن الليبراليون على العقل، كما يراهن عليه كانط. ويقدرون أن الأفراد سينتهي بهم الأمر إلى فهم أنهم جميعاً يعيشون الحالة نفسها، وأن الصراعات تنعكس عليهم وأن السياسة الدولية ستتحول إلى سياسةٍ بين أفرادٍ أكثر منها بين دولٍ.

نموذج هوبز والواقعية

يروي (أولي هولستي Ole R. Holsti) أن ثلاث شخصياتٍ هامة كانت وراء قيام المدرسة الأمريكية في العلاقات الدولية: المؤرخ الماركسي (إدوارد ه. كاراً Edward H. Carr)، والجغرافي (نيكولاس سبايكمان N. Spykman)، والمنظّر السياسي (هانز مورغانتاو Hans J. Mogenthau) الذي يعد أب "الواقعية الكلاسيكية". (شارلز جونز) أقل وضوحاً حول الدور الذي اضطلع به كار. وهو يعتبر مماهاته بالواقعية الأمريكية الشمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[١٥٥] نوعاً من الخلط. لا شك في أن (كار Carr) قد انتقد بشدةٍ في كتابه الرئيس المنشور في عام ١٩٣٩ بعنوان (The twenty Years'Crisis)، وجهاتٌ النظر الساذجة التي كان يقول بها ليبراليو فترة ما بين الحربين، حول موضوع إنشاء نظام عالمي جديد يضمنه القانون الدولي وعصبة الأمم SDN[١٥٦]. وقد صرح هو نفسه بأنه "واقعيٌ" مؤكداً أن الواقعية، على عكس المشاريع الحالمة "تركز على قبول الوقائع وتحليل أسبابها ونتائجها. ويسعى إلى تقليص دور النوايا، ويؤكد، تصريحاً أم تضميناً، أن وظيفة التفكير تقوم على دراسة جزءٍ من أحداثٍ ليست قادرةً على التأثير فيها أو تغييرها"[١٥٧]. ويرى أن هذا الدور يستندٌ إلى ثلاثة مبادئ: التاريخ سلسلةٌ من الأسباب والنتائج، لايمكن إدراك مسيرته عبر الخيال، بل ببذل جهد فكريٌ؛ والنظرية لا تولّد الممارسة، بل توحي بها الممارسة؛ والسياسة ليست تابعةً لقواعد السلوك éthique، بل قواعد السلوك هي التي تتبع السياسة. كما أن الأخلاق morale نتاج القوة[١٥٨]. ويشدد تشارلز جونز على القول بأنه على الرغم من إعلان كار تأثره بمكيافيللي وهوبز، إلا إنه كان ماركسياً أيضاً لايخفي تعاطفه مع روسيا الشيوعية، ثم تطور بعد احتكاكه بكارل مانهايم واعتمد توجهه السوسيولوجي النقدي، فيصبح واقعياً أكثر براغماتية[١٥٩]، فصار أكثر قبولاً لدور الإيديولوجيات، ومن طليعيٌ الاقتصاد العالمي.

من بين الشخصيات التي كونت الجيل الأول من الواقعيين، يعد (هانز مورغانتاو) أفضل من عبر عن أفكار الجميع وعمل على المواءمة بينها. وكان متأثراً (براينهولد نيبور Reinhold Niebuhr) رجل الدين الذي لجأ مثله إلى ألمانيا النازية، ودان في كتابه Man and immoral society 1932[١٦٠] العيبين الموجودين في الطبيعة البشرية، أي إرادة القوة التي تضاعف إرادة الحياة الفردية، والتي تتناسب على المستوى الوطني مع عدد

المواطنين[١٦١]. بعد تأثر (مورغانتاو بأفكتر ماكس فيبر)، بحث في التاريخ، مثل (ماكيافيللي)، عن أمثلةٍ ضرورية لفهم القاعدات التي تملي على البشر سلوكهم. ولثبات هذا السلوك، تبقى النظرية مجرد اكتشافٍ لديمومةٍ مزدوجةٍ، وتوضيح لها، أيّ ديمومة الإنسان، وديمومة التاريخ، وهو ما يبرر "دفاعه عن المصلحة الوطنية"[١٦٢]. وهو ينتقد الليبراليين ويذكّرهم بأن القوة وحدها هي المعول عليها في فوضى الأمم. هذه القوة المرتبطة بحاجة الإنسان الوراثية إلى الهيمنة على المقربين إليه، تتخذ ثلاثة أشكال: بيولوجيٌ، وعقلانيٌ، وروحانيٌ. والمجال السياسي يفوق المجالات الأخرى، لأنه أكثر رتباطاً بالاندفاع pulsion البيولوجي. كما سيفوق العقلانية الاقتصادية القائمة على تراكم الثروات فقط، أو على الأخلاق والدين سعياً وراء قيمٍ روحيةٍ. وبسبب اهتمامه مذّاك، بالمسألة الوحيدة التي يعدها هامةً، أي مسألة توازن القوى Balance of Power التي يعالجها في الكتاب الذي كان وراء شهرته Politics among Nations، وضع تصنيفاً للدول وفقاً لأهداف سياستها الخارجية: الحفاظ على الوضع الراهن statut quo، الإمبريالية، سياسة النفوذ prestige. وقد واتى الحظ معارضيه في إشارتهم إلى أنه إذا كان الإنسان سيئاً بطبيعته، سيصبح كل من السلام والتعاون الملحوظين، أمراً غامضاً، وأنه ثمة علاقات أخرى غير علاقات القوى. ويستنتج جون فاسكيز من ذلك "أن سياسة القوة لا تفسر شيئاً، بل تحتاج إلى ما يفسرها"[١٦٣]. هذه الانتقادات أوحت باعتماد متغيرات أخرى من شأنها إغناء النظرية.

وهكذا نشر (كينيث والتز Kennith Waltz) كتابه الموسوم (Theory of International politics)[١٦٤] في عام ١٩٧٩، الذي أنتج فيه أدق وأمتن نموذج للواقعية الحديثة أو البنيوية، وترك تأثيراً كبيراً، لا تزال تكتب عنه الدراسات. الواقعية الجديدة، وهو المصطلح الذي كثرت تأويلاته، يقوم على خمسة أفكار:

١) الدول هي الممثل الرئيسي في الحياة الدولية

٢) تتصف المنظومة الدولية بالفوضى، لكن هذه الفوضى لاتصل حد العماء chaos، بل هي حالة تنمو بغياب الحكومة المركزية.

٣) قسوة العقاب الذي تقوم به البيئة الدولية إزاء الدول التي لا تحمي مصالحها الوطنية الحيوية، أو تسعى إلى تحقيق أهداف تتجاوز حدود قدراتها. وبحسب تعابير فالتز، الدول محكومة باتباع سلوك "الصيانة الذاتية" self help و"تتأثر بالتكاليف"، وتتصرف بوصفها عوامل عقلانية.

٤) في حال الفوضى تنشغل الدول بالقوة والأمن، وتكون مستعدة للصراع والتنافس، فتتجنب عندها التعاون، على الرغم من المصالح المشتركة.

٥) المؤسسات الدولية لاتؤثر إلا هامشياً على آفاق التعاون[١٦٥]. بالتالي، فإن الدول محكومةٌ بالاستمرار في زيادة قوتها لتجنب الخضوع أو الدمار. والمخرج الوحيد من هذا التصعيد ينبغي أن يكون من خلال تحقيق توازنات في السلطات بين الدول، مهما كانت هذه التوازنات هشة أم متغيرة.

الجميع متفقٌ على القول بأن عبارة توازن القوة balance of power لايتحقق بشكلٍ جيد من خلال القوة، لأن دلالته أوسع وأكثر ديناميكية[١٦٦]. في الحقيقة، بني هذا المفهوم بدايةً بوصفه نوعاً من دليل العمل الهادف إلى تجنب هيمنة دولةٍ بالغة القوة. إذا أردنا حبس المفهوم في قاعدةٍ ثابتة، فإنه سيفلت من التحليل، لأنه، في الحقيقة، يتحدد أكثر بوصفه الاهتمام الاستراتيجي الذي يبديه حاكم، وكتطبيقٍ دقيقٍ لبديهيات وقاعدات. لهذا، "تُخْتَصَرُ الواقعية بوصفها فن السياسة، الذي تم نقله إلى ميدان العلاقات الدولية"، والأسوأ من هذا، مماهاته " بأنَّ أيَّ نظريةٍ واقعيةٍ ستبقى غير قادرةٍ على حبس دقتها في مفاهيمَ ثابتةٍ ونهائيةٍ"[١٦٧]. وهي حال مفهوم القوة، على سبيل المثال، الذي قال عنه الواقعي الجديد (روبيرت غيلبين Robert Gilpin) بوصفه "أنه أحد أكثر مجالات العلاقات الدولية صعوبةً"[١٦٨]. ذلك أن "القوة" تكون، على نحوٍ خاصٍ، علاقة، إذا تم تعريفها، غالباً بشكلٍ غير موفقٍ، من خلال المصادر. هذا المظهر الثاني يتخذ شدةً خاصةً في زمن العولمة، لأن القوة في إطار الارتباط المتبادل، لم تعد تعتبر فقط بمثابة وسيلة ضغطٍ تعمل من الخارج. إنها تتم أيضاً من خلال تحديد الشروط التي تتخذ فيها القرارات العالمية التي تبدو حرةً في ظاهرها.

نموذج لوك - سميث: الليبرالية البراغماتية والعابرة للوطنية

ترى الفلسفة الليبرالية الأنغلو-ساكسونية ممثلة بجون لوك، وآدم سميث ودافيد هيوم في انكلترا، و(جون ديوي J. Dewey) و(جون رولز J. Rawls) في الولايات المتحدة، أن الحرية الفردية هي القيمة المطلقة، ويعتقدون بوجوب منع الدولة أو أيَّ شكلٍ آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي من العمل ضدها. الديمقراطية، بوصفها نظاماً (سياسياً) داخلياً، واقتصادُ السوق، ودولةُ القانون كلها مصادر للتقدم وضماناتٌ كافيةٌ لتحقيق التطور المنسجم في العالم. هذا النموذج الذي يعود في أصله إلى عصر الأنوار البريطاني، طالما كان مبهراً، لم يفرض نفسه فعلياً إلا مع بداية الستينيات، نتيجة هيمنة الاقتصاد على النشاطات البشرية كلها، لاسيما على العلاقات الدولية. هيمنةٌ بلغت حد الدفع إلى

نشوء فرعٍ معرفيٍّ فرعيٍّ (الاقتصاد السياسي الدولي EPI) وفكراً Thématique غازياً (نظرية "النظم الدولية") سيكون له دورٌ في إبعاد الليبراليين والواقعيين عن أو تقريبهم من بعضهم. ومع غياب العامل السوفييتي المزعج، والذي كان يعيق هيمنة السوق على العالم، أصبح بعض الممثلين الاقتصاديين أكثر قوةً من عدد من الدول. الشركات التي أطلق عليها اسم "المتعدية الجنسية" multinationales لفترةٍ معينةٍ وسعت فضاء عملها على مجمل الكوكب، فتجاوزت الحدود، وصار اسمها "العابرة للقوميات أو الوطنيات" transnationales. وبذلك أصبحت مقولة (فرانكلين روزفلت One World) هي الواقع. التوجه العابر للوطنيات، وفي نهاية المطاف In Fine مأسسة الديمقراطية العالمية من خلال استيعاب المجتمعات الأخرى للقاعدات الأساسية للديمقراطية الأميركية والليبرالية الاقتصادية، هو المسار الذي ينبغي اتباعه لتحقيق السلام العالمي.

تعود هذه الليبرالية الحديثة، أو الأكثر براغماتية من النزعة الويلسونية، في أصولها إلى أعمال كلٍّ من (روبيرت كيوهان Keohane وجوزيف ناي Nye)(١٦٩). يرى الاثنان أنه بمعزلٍ عن العلاقات البيدولتية، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الدولية التي تنشأ بين الممثلين المتعددين للمجتمعات المدنية، وكذلك نتائج التطور التكنولوجي للاتصالات، وكل الأشياء التي تخلق ارتباطاً دولياً متبادلاً شاملاً. في محاجاتهم، يحذون حَذْوَ وظيفية (دافيد ميتراني David Mitrany)(١٧٠)، ووظيفية كلٍّ من (إرنست هاس Ernest Haas(١٧١) وكارل دوتش Karl Deutsch) الجديدة(١٧٢). لقد شدد ميتراني، بشكلٍ خاصٍ، على وظيفة الاتصال التي كان ارتفاع مستويات الحياة والتعقيد الذي أصاب المجتمعات سبباً في تطورها المرتبط بالتقدم التقني، وهو ما أدى إلى تعدد المنظمات الدولية. أما هاس فقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ بقي زمناً طويلاً يقول إن التعاون الاقتصادي والمجتمعي، كما لاحظه في أوروبا الغربية، يؤدي بالضرورة إلى الاندماج السياسي. إن تحقيق آمال الأوروبيين، وتأثير "كرة الثلج" Spill over لمختلف عمليات التعاون والتعلم كان يزيد شرعية الجماعة الأوروبية، ويترك المجال لافتراض تقليصٍ متدرجٍ لسيادة الدولة لحساب المثال الجماعي. لكن الأزمات وفترات الجمود التي مرَّ بها البناء الأوروبي بدءاً بالستينيات ولغاية الثمانينيات قد وجهت ضربةً لنظرية الوظيفية الجديدة أما دوتش، المتخصص بالاتصال، فقد بقي منشغلاً بدراسة التعبئة الاجتماعية بوصفها عامل تغيير. لذلك تراه يُعَرِّف الجماعة communauté على أنها مجموعةُ أشخاصٍ يتواصلون مع بعضهم أكثر من تواصلهم مع الخارج. ويستنتج من هذا مفهوم "جماعة الأمن" ويعكف على تحليل مختلف الأمثلة التاريخية عليها، وصولاً إلى حلف شمال

الأطلسي. كمايبين، في الوقت نفسه، أن زيادة التبادلات الاقتصادية يمكن أن تخلق صراعات، إذا لم تكن موجودة، بموازاة، منظومات ضبطٍ أو دمجٍ. آثار التبادلية والارتباط المتبادل التي يولدها الاتصال والتبادل هي أساس "الارتباط المتبادل المركب" الذي يرى كل من (كيوهان وناي) بأنه يربط الممثلين ببعضهم بعض، ويجعل منهم شركاء يُقِلُّ لجوؤهم إلى استخدام القوة العسكرية، وصولاً إلى منع استخدامها في ما بينهم. لكن هذا الارتباط المتبادل الذي يتجلى من خلال قنوات بيدولتية وأخرى عابرة للوطنية، يبقى غيرَ متكافئٍ inégalitaire؛ أيْ أن كلفته ليست نفسها بالنسبة للممثلين كلهم، وأن انقطاع الروابط لا يؤدي إلى النتائج نفسها. وهو مركبٌ لأن الممثلين يتلقونه بدرجاتٍ مختلفةٍ من التقبل والهشاشة.، كما سنرى لاحقاً. في نهاية الأمر، يدرج هذا الارتباط المتبادل تعدديةً دوليةً، لأن على الدول أن تتعامل مع المنظمات الدولية ومع مختلف مجموعات الأفراد الذين من شأنهم الحد من تأثيرها. لكن، في المجمل، كما يؤكد المؤلفان، فإن اتساع الروابط الاقتصادية بالتزامن مع تعميم التنافس يشكلان مصدر ازدهارٍ شاملٍ. الارتباط المتبادل المركب يتجه بالتالي نحو أعلى مستوٍ عالميٌ قد لا ينكره (آدم سميث).

انطلاقاً من أطروحة (فرضية) الارتباط المتبادل المركب هذه سيتطور التيار العابر للوطنية. وشهد صعوده الساحق مع كتاب (جيمس ن. روزينو James N. Rosenau) المنشور في عام ١٩٩٠ بعنوان (Turbulence in World Politics: Atheory of chang and Continuity)[١٧٣]. بعد أن عرف هذا الكاتب الغزير العطاء بتدخل كثير من الممثلين إضافة إلى الدول على المسرح العالمي، تصور وجود ارتباطٍ متبادلٍ عابرٍ للوطنية، يقودها نحو مجتمعٍ شاملٍ وتقوده أطراف متعددة polyarchique. تتسم المرحلة الانتقالية بعدة اضطراباتٍ بسبب بروز مصالحَ جديدة، وقيمٍ جديدةٍ غير مناسبة. وهي مرحلةٌ صعبةٌ لدرجة أن الدول لا تعود قادرةً على التحكم بالوضع (الحالة)، لاسيما وأن العالم ينقسم بين البدولتية والمنظومة المتعددة التمركز multicentré، وهي منظومة الممثلين المنحدرين من المجتمعات المدنية. في هذا السياق الذي يضع التشظي والشامل والمحلي جنباً إلى جنب، والذي يلخصه (روزنو) بمصطلح fragmegration، أي الفوضى تهدد. كما جهد في كتب لاحقة، أحدها جماعي[١٧٤]، والآخر فردي[١٧٥]، في التفكير، بسبب عدم وجود تنظيم للكوكب، بـ"تحكم من دون حكومة" gouvernance sans gouvernement يتصور أنه من الممكن تأسيسه على ربط الشبكات العابرة للحدود الوطنية ببعضها بعض. ذلك أن العولمة، كما برهن عليه وقوع أحداث قريبة مختلفة، تعاظم العلاقات البشرية بمقدار ما يمكنها تقريب البشر من بعضهم. لا سيما أنه من غير المؤكد، كما كان يخشى الليبرالي

(أندريو مورافشيك Andrew Moravcsik) إلا على المدى الطويل إلى حدٍ ما، أن تكون العولمة عامل سلامٍ واستقرارٍ طالما أنها قادرةٌ على بعث الاضطراب عن بعض المجتمعات الوطنية(١٧٦). وقد سمحت هذه الإشكالية بانبعاث نموذجٍ ماركسيٍ في العلاقات الدولية.

النموذج الماركسي أو الماركسي الجديد

لم يعد هذا النموذج يقوم إلا بدورٍ ثانويٍ في المناقشات النظرية الدائرة في بداية هذا القرن الحادي والعشرين. فالاتحاد السوفييتي لم يعد موجوداً، والصين تخلت عن خططها الدبلوماسي الماركسي المزعوم الذي يقسم الكرة الأرضية إلى ثلاثة أو أربعة عوالم تبعاً لمستويات التطور. ولاشك في أن تجربة الواقع قد دحضت الإيديولوجيا التي كانت تريد تغيير العالم، لأن مخترعيها اعتقدوا بأنهم يفهمون معنى التاريخ والقوانين التي توجهه. الحقيقة أن الأطروحات الأساسية التي استند إليها النموذج الماركسي، والتي يذكر بها (جون ليدير John lider) أصبحت لاغيةً:

"كان ينظر إلى العلاقات الدولية بوصفها امتداداً لصراع الطبقات الداخلي، [...] والعلاقات المتبادلة بين القوى الداخلية والدولية كانت تنتج أثرً متبادلاً، [...] وكان دور الطبقات الكادحة يحتل مكاناً خاصاً في هذين النوعين من التفاعل"(١٨٨).

وبالفعل، فإن هذه الأطروحة الأخيرة التي تجعل الطبقات الاجتماعية، وليس من الدول أو الأفراد، الممثلين الحقيقيين للسياسة الدولية، يصعب الوقوف عندها في الرأسمالية الحديثة التي أصبحت عالميةً. لا سيما وأنه تم الاتفاق على أن الأفراد يتماهون تماماً بالطبقة التي كانوا ينتمون إليها، ويتقاسمون بشكلٍ جوهريٍ مصالحَ طبقتهم. وأنه انطلاقاً من هنا، كانوا قادرين على خلق منظماتٍ تناضل من أجل تحسين ظروفهم المادية. حتى لو ما زال هناك "مهيمنون" و"خاضعون"، فإن منطق "صراع الطبقات" قد ذاب في تعقيد المجتمعات، وتقاطعات الاقتصادات الوطنية غير الواضحة. لاسيما وأن الحركة العالمية لرؤوس الأموال قد أضعفت الدول وتسببت في ضياع سلطة العمال وتنظيماتهم. لكن، يمكن، ومن دون أن نفكر لحظةً واحدةً بإمكانية إعادة الإعتبار لمفهوم "الطبقة العمالية"، يمكن أن نتصور، بالمرونة غير المحدودة التي لرأس المال من جهة، والتقليل من أهمية عنصر العمل من جهةٍ أخرى، لأنه أصبح فائضاً جداً على الصعيد الكوني، يمكن أن نتصور"عملية إعادة ترتيبٍ على صعيد الكون، التي تضع تدرجيةً اجتماعيةً ثقافيةً جديدةً، وسلم إعادة تقسيم عالميٍ"(١٨٩).

وهي فرصة نظرية سارع الأدب الماركسي المعاصر حول العولمة إلى اقتناصها. فهي تميل إلى أن ترى العالم الحالي محكوماً بقوة الشركات المتعددة الجنسيات. وتستمر في

الوقت نفسه الذي تبتعد عنها، في مسار أقدم يعرف باسم "نظرية التبعية" théorie de la dépendance الموروثة عن النظرية اللينينية حول الإمبريالية، التي تنقل فكرة الاستغلال، التي تعدُّ أساسية في العلاقات الرأسمالية، من الصعيد الوطني إلى المستوى العالمي (علاقات الشمال / الجنوب). بحسب هذه النظرية، تقوم المنظومة العالمية من خلال منطق رأس المال على شكل طبقات: بلدان "المركز" التي تنعم بنمو مرتفع بسبب التبادل غير المتكافئ مع البلدان المتخلفة، من جهة، ومن جهة أخرى، مجموعة البلدان التي تقع على أطراف رأس المال العالمي. فإذا بدا هذا العرض المنظومي للعالم هاماً في فترةٍ معينة، إلا أنه لا يفسر انبثاق الفقر في البلدان الأكثر تطوراً (أوروبا الغربية والولايات المتحدة).
لقد اقترح إيمانويل وولرشتاين Immanuel Wallerstein ثلاثية لنمذجة الاقتصاد - العالم الرأسمالي (مركزيّ، محيطيّ، وشبه محيطيّ)، تبدو فيه نظرية التبعية كمنظومةٍ فرعيةٍ من منظورٍ واسعٍ من وجهة نظر "المنظومة - العالم". ويمكن تحليل تصورها بوصفه علاقةً بين جدلية التبعية الماركسية (صراع بين المركز والمحيط) والجدلية الواقعية (التي تنتظم حول الصراعات القائمة بين القوى المهيمنة، لاسيما من منظور جيو-سياسي بين القوة القارية والقوة البحرية).

وخلافاً للتقاليد الماركسية، فإن (وولرشتاين) يعير اهتماماً كبيراً للوقائع الثقافية، كما لاحظناه أعلاه. علماً أنه صار من الصعب الإيمان بفضائل السوق وحدها لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. إنها الجدلية الدائمة بين الفكريّ والماديّ، أي هنا بين مفاهيم العالم وبنيته التحتية الجيوسياسية (الفيزيائية، البشرية، الاقتصادية) التي يتفق عليها الكتاب ذوو الميول الماركسية مثل (موريس غودولييه Maurice Godelier)[١٩٠]. ولكن أيضاً أكثر صعوبةً، أو من دون أيَّة صعوبةٍ، من قبل غالبية أولئك الذين نصنفهم اليوم في فئة "البنائيين constructivistes" الذين لا يؤمنون إلا بقوة الأفكار.

النموذج البنائي بين الكانطية الجديدة والهابرماسية والذرائعية

على الصعيد الإبيستيمولوجي، البنائية، وهو مصطلحٌ يعني مجموعةً تضم أحد تيارات الرياضيات إحدى الحركات الفنية الروسية التي ظهرت في بداية القرن العشرين، لايختلف بشيءٍ عن الذرائعية، إذا اعتبرناه، كما يقول (فاليري Valery وبياجيه Piaget وولومونيو LeMoigne) وغيرهم، نوعاً من التأويلية الحديثة "herméneutique moderne"[١٩١].

إنه، بداية مناهض للتوجه المسمى "جوهري essentialiste" ويركز على دور التصورات (الأفكار) المبنية بشكلٍ مقصودٍ. ثم، على صعيد المنهج، فهو يندرج في إطار المسعى

الإدراكي. على الصعيد الدوليّ، "يشير أيضاً إلى ضرورة التسييق [وضع في سياق]التاريخي للقيم والمعتقدات وأشكال البحث.."(١٩٢). عموماً، يأخذ البنائيون على كل من النماذج الليبرالي والواقعي والماركسي أنها مغرقةٌ في المادية والواقعية. وبما أن النموذج الماركسي قليل التأثير في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن اهتمامهم ينصب على النموذجين الآخرين. باختصار، كما يقول (جون جيرار روجي John Gerard Ruggie)، على الرغم مما يفصل بين هذين النموذجين، فإنهما يرفضان مفهوم النفعية الجديدة ١٩٣(néoutilitarisme)، بمعنى رؤيتهما الواحدة للعالم المرئي atomistique لأنه يتكون من وقائع منفردة، ويهتم كثيراً ببنية علاقات القوة أحياناً، وأحياناً أخرى يكتفي بفوائدها المادية والتي ينظر إلى هوياتها بوصفها بديهيةً وثابتةً. أما البنائيون فيرون أن سلوكياتها وهوياتها ومصالحها تتغير لأنها محكومةٌ ببنيةٍ فكريةٍ ومعرفيةٍ، تتكون من معتقداتٍ وتصوراتٍ تتغير بدورها تحت تأثير تفاعلها الاستراتيجي. وحدس هذه المحاجة هو ما قاد (روجيٍ Ruggie) إلى انتقاد "المقاربة الفيزيائية physicaliste" التي يقول بها والتز، الذي أصبح منذ عام ١٩٨٣ أحد مؤسسي المشروع البنائي constructiviste(١٩٤).

إذاً، ما هو سبب البعد عن االذرائعية؟ سبب هذا الاختلاف يعود إلى أن (نيكولاس أونوف Nicolas Onuf)، الذي أدخل مصطلح البنائية في تحليل العلاقات الدولية(١٨٣)، مع من يتبناها مثله، يميلون كثيراً إلى اختزال دور الأفكار إلى بنيةٍ فكريةٍ يفصلونها عن الوقائع المادية.، وبما أنهم يدعون انتماءهم إلى (يورغن هابرماس Jürgen Habermas)، فإن بنائيتهم الكانطية، على طريقة مدرسة فرانكفورت، الداعية إلى "العقل التواصلي"، تبقى مثاليةً في أحسن حالاتها. وفي أسوأ الحالات، ينبغي ألا ينظر إليها بعين الجدية، كما يقول ماجا زيفوس Maja Zehfuss، اللهم إلا إذا كانت مجرد استراتيجية مثقفين تهدف إلى استبعاد الانتقادات الأكثر راديكالية التي توجهها المقاربات الوضعية positivistes(١٨٤). على العكس، فإن الذرائعية التي ترفض الفصل بين الوقائع والقيم، تعد بنائيةً طبيعيةً *cynique. لهذا، يمكن فهمها بوصفها بنائية واقعية كما يفهمها باركين Barkin (انظر ما سبق).

بالتالي، ثمة على الأقل تياران في كنف البنائية، يحيل تفسير كل منهما للعلاقات الدولية، مرةً أخرى إلى ذلك النقاش الذي يضع المثالية في مقابل الطبيعية naturalisme. التيار المهيمن، الذي يعد رسمياً تقريباً، لكن المنقسم بدوره(١٩٧)، يعلق أهميةً كبيرةً على

---

* تيارٌ فلسفيٌ يونانيٌ قديمٌ يدعو للعودة إلى الطبيعة، ويدحض الأحكام الأخلاقية المسبقة.

الاتصال و"التوافقات البيذاتية"، التي يفترض أنه (الاتصال) يفاضل بين ممثلي الحياة الدولية. لهذا ترى أن كلاً من (جون جيرار روجي وفيردريش كراتوشفيل Kratochwil) اللذان يتفقان على الأهمية نفسها التي لنظرية النظم السياسية (للتبسيط نقول المؤسسات الدولية)، يميلان إلى أن يريا في هذه النظم أكثر من مجرد آليات تنظيم أو إعلام. فهما يحللانها بوصفها تجسيداً على الصعيد الدولي، "لقصدية جماعية" وأنها في الأصل عمليةُ دَوْلَنَة internationalisation؛ بمعنى أن بناء السلطة السياسية الدولية من دول أو ممثلين وطنيين مدعو حتماً إلى إحداث تغييراتٍ داخلية في اقتصادات المجتمعات الوطنية التي تشكل جزءاً من السلطة السياسية.

لهذين السببين ينتقد (روجي) المقاربة التي وضعها كل من (غولدشتاين وكيوهان) لدور العنصر الفكريّ في العلاقات الدولية، وهو دورٌ محدودٌ جداً، لأن تفسيره كان سيئاً بنظره. بدلاً من اعتبار أن الأفكار والمفاهيم معارف فرديةٌ حصراً، كما يظن النفعيون الجدد، لأن البنائيين يضعونها في مجال الذاتية المتبادلة، ويعدونها "وقائع اجتماعية"[١٩٨]. ولحذرهم الزائد إزاء "رؤى العالم" التي من شأنها تحفيز مختلف الممثلين، لأن ذلك ربما يقودهم إلى التساؤل عن شروط انبثاق "القصدية الجماعية"، وعن كونها ربما ناتجةً عن تأثير قوةٍ تتميز بالقدرة على الإقناع، فإنهم يفضلون الاهتمام "بالتسويات البيذاتية" المزعومة. هذه التسويات التي تغير الهويات، والمصالح المرتبطة ببعضها والتي، على غرار "المفاهيم السببية" وفقاً لتعريف كلٌ من غولدشتاين وكيوهان، تقوم بدور مولِّد للتوافقات التي تغيِّر تصورات الآخر ومعرفته لدرجة تغيير الواقع من خلال "الجماعات المعرفية" أو شبكات الاتصال العابرة للوطنية. ويهاجم كل من غولدشتاين وكيوهان البنائيين بقوله: إنهم، من خلال رغبتهم في البرهنة على دور الأفكار في السياسة الدولية، إضافة إلى قدرتهم الإقناعية لصالح تقاسم القيم، يميلون إلى إهمال أسسهم النظرية واختيار قائمة موضوعاتهم[١٩٩]. من هنا ميلهم إلى النظم العالمية والمؤسسات الدولية أو الإقليمية، التي من شأن إقامتها، عبر الزمن، أن يفضي إلى تغييرٍ جذريٍ في سلوك الممثلين. فقد ينتج عن تكرار المفاوضات تغيير استراتيجياتهم، ليس فقط بسبب القوانين الجديدة فحسب، وإنما نتيجة تغير محفزاتهم أيضاً.

يرى (ألكساندر ونت Alexendre Wendt) أن اللعبة الدولية قد تتحول من عدم التعاون إلى التعاون. وسعى إلى البرهنة على أنه إذا كانت المحفزات، في بدايات دخول السلطة السياسية حيز التنفيذ، تحتفظ بطابعٍ أنانيٍّ، فإن مقاصد الدول ومصالحها قد تتغير. لأن بنى الاقتصادات الوطنية تتطور مع مرور الزمن وممارسات التعاون، ولأن

الإدراكات المتبادلة قد تتعدل إلى حدٍ يمكن معه للأعداء أو المتنافسين السابقين أن يصبحوا شركاء أو أصدقاء(١٨٨).

إن الرؤية التي نكونها عن عالمٍ معينٍ، سواء كانت هوبزية [نسبة إلى هوبز]، أو لوكيّة [نسبة إلى الفيلسوف لوك] تتطور تدريجياً، لكن بثقة، لتصبح حالةً كانطيةً، جلبت على البنائيين المأخذ القائل بأنها تستبعد الصراع في دراسة العلاقات الدولية، بسهولة كبيرة، وهو ما سارع روجي إلى رفضه(١٨٩). ثمة ما هو أخطر: يحق لنا أن نتساءل ما إذا كانت قائمة موضوعاتهم المتكررة حول "تغيير الآخر" ناشئةً عن ظاهرةٍ تُقَدِّمُ تشابهاً قوياً مع تلك الظاهرة التي كان يصفها (فريدريك ميرنغ Fréderic Mehring) بـ"الوعي الزائف". في هذه الحالة، ألا يصدر الوهم بسيادة القيم المشتركة عن خضوعٍ مزدوجٍ؟.هو الخضوع الذي يفرضه أصحاب العقائد الذين يدعمون قيماً مرتبطةً بسياقها التاريخي والثقافي لأنه يصب في مصلحتها، وأنها لاتتساءل أبداً عن أصل المعايير المُستنبطَة وشرعيتها .وهو خضوع المهتدين الذين يجدون في هذه المعايير شرعنةً légitimation لحالتهم وينتهي بهم الأمر إلى تبنيها، لارتباطهم بحالةٍ لا يستطيعون الفكاك منها.

ما يثير الانتباه، من وجهة النظر هذه، أن نشأة البنائية المثالية قد خرجت مباشرةً من جملة الأعمال المخصصة للتجربة الألمانية في فترة ما بعد الحرب(مثل بيتر كازينشتاين Peter Kazenstein)(١٩٠). أما الأصل الأميركي أو الألماني للغالبية الكبرى من الكتاب البنائيين يسمح بالتساؤل عما إذا كان النموذج المعنيٍّ ناتجا عن السياق السياسي الخاص، أوأن البنائيين يبالغون في الاستنتاج(١٩١). فمنع التسلح النووي و"إعادة التأهيل" الحقيقي لألمانيا، الذي أثر بشكلٍ كبيرٍ على ثقافة الدولة ذات الأصل البروسي (الذي حرم جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ عام ١٩٤٥، مثلاً، من أن يكون لها سياسةٌ خارجيةٌ اللهم إلا في إطار حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي)، لابدَّ أنه غير هوية هذا البلد. لكن مهما بلغت أهمية هذا المثال، فلن يسمح بالحكم المسبق على نجاح استراتيجيات التلقين، كما نلاحظه في العراق، وإيران أو كوريا الشمالية وعدد آخر من الحالات الملموسة. في العمق، لن نخرج، من تلك القضية التي طرحها (ماكس فيبر) وأصبحت كلاسيكية من الآن فصاعداً، ونعني بها مشكلة "استبداد القيم".

هب، كما يؤكد فيبر، أن القيمة سواءً فرضها الفرد أم الجماعة، أي إنها عشوائية، سيصعب تصديق أن البيذاتيّة يمكن أن تكون دائماً مرادفةً للتوافق.

خليق بالبنائيين أن يبدؤوا بتطبيق رفضهم لشروط تَكَون التصورات التي ينتقدونها، على أنفسهم أولاً، ويزيدوا تساءلهم عن معرفة ما إذا كانت المصالح والهويات، التي هي

عبارةٌ عن تشكيلات اجتماعية بدأت من لاشيء، أم انطلاقاً من سياقٍ معين، أو من تصورٍ مسبقٍ يحددها. لكنهم لا يستطيعون حسم أمرهم بهذا الشأن، بسبب مثاليتهم، وبذريعة "فلسفة البيذاتية" الموروثة عن هابرماس، الذي يصبح أرسطياً جديداً حينما يمكنه ذلك.

هذه الفلسفة كما يقول ريشار روتري بوضوح، هي رد فيلسوف فرانكفورت على نيتشه وانتقاداته للتقاليد الدينية والميتافيزيقية من جهة، وعلى ما بعد النقد الوضعي كله[١٩٢]. عند هذا المستوى أصبحت القطيعة مع الذرائعيين نهائيةً. يقول روتري: إن استعانة هابرماس بمفهوم "العقل الاتصالي" raison communicationnelle كأساس للبيذاتية يعني "اتباعه مسار[الفيلسوف الأميركي] سيلارز sellars". هاتان الفلسفتان تجهدان في تفسير العقل بوصفه استبطاناً للمعايير الاجتماعية، وليس بوصفه أحد مكونات "الأنا - البشرية". أراد هابرماس أن "يضع أساساً" للمؤسسات الديمقراطية، كما كان يأمل كانط؛ لكنه كان أكثر طموحاً، حينما تحدث عن استبدال مفهوم "الكرامة البشرية" بمفهوم "التواصل الذي لا هيمنةَ فيه"، القادر على تمكين المجتمع من أن يصبح أكثر تنوعاً ودمقرطة[١٩٣]. و يتبنى هابرماس الفكرة القائلة أن الفعل الاتصالي، المضاف إلى الفضاء العام المبني بشكلٍ جيدٍ يمكن أن يقود الإنسان إلى التخلص من هويته الوطنية والرومنتيكية، ويسمح للبشرية بأن تكون في سلامٍ أبديٍ متجاوزةٍ بذلك السيادات، ومستبعدة أية محاولة لخلق الصراع[١٩٤]. وهي رؤيةٌ توفيقيةٌ، هذا إذا كانت ثمة رؤيةٌ من هذا النوع.

بذلك انتهت عقيدة دولنة القيم إلى التناقض مع قبول ج. روجي وبنائيين آخرين بأن العوامل الفكرية (التصورية) هي عناصر ثانوية، تتغير تبعاً للزمان والمكان[١٩٥]. لذلك تراهم يعتمدون على "العقل التواصلي" للتخفيف من الاختلافات، لكن لوكانوا سياقيين contextualistes مهمين، لقبلوا بعدم الفصل بين الوقائع والقيم، ولاعترفوا بأن "المعتقد لا يكون معتقداً إلا بفضل موضعه في الشبكة التي يشكل جزءاً منها"[١٩٦].

وبسبب وعي جون جيرار روجي بتنوع التيار البنائي، تراه يقبل بوجود ثلاثة مداراتٍ مختلفة عناوينها قابلةٌ للمناقشة، ويصبح لازماً، بمعزل عنها، تحديد البنائية البراغماتية، أو الكلية holisme الذرائعية تبعاً لتسمية ريشار روتري، الذي يرى أن الفضل للأسبقية من جهة، والانفتاح على تداخل النماذج، الموازي المعرفي (الإبيستيمولوجي) للتداخل العرقيّ المركزيّ.

في المقام الأول، يميز روجي بنائية كلاسيكية جديدة، هو نفسه من المؤمنين بها، تضم غالبية وجوه الاتجاه الجديد: (كراتوشفيل، أونوف، كاتزينشتاين وحتى إرنست هاس E. Hass) إضافة إلى ابنه بيتر، الذين رافعوا حديثاً من أجل بنائية براغماتية، على الرغم

من الإحالة إلى روتري، الذي يتبنى أطروحات المؤسساتية الدولية، وهو أمرٌ لن يفاجئ أحداً[١٩٧]. هذا البنائي الكلاسيكي الجديد، الذي يدعي انتماءه إلى دوركهايم أكثر من انتمائه إلى فيبر، يسعى إلى تطوير إبيستيمولوجية ثورية تقوم على "الفعل الاتصالي" الذي تصوره هابرماس، في نفس الوقت الذي يبتعد فيه عن غائيتها الفلسفية المتعلقة بالتحرر[١٩٨]. في كتاب توضيحي حديث أعاد نيكولاس أونوف رسم الخطوط العامة لهذا المسار[١٩٩]. فيؤكد أن البنائية ليست نظريةً بوصفها كذلك، بل موقفٌ فكريٌ (حالة مؤقتة تقريباً) تولّد طريقة لدراسة العلاقات الاجتماعية التي تشكل العلاقات الدولية جزءاً منها، انطلاقاً من بعض المبادئ والمقترحات. يقوم أساسه على اعتبار الأفراد بوصفهم كائنات اجتماعية يقومون ببناء الشعوب التي هي نحن، على أساس علاقاتهم الاجتماعية القوية إلى حدٍ ما. هذه الشعوب تنتظم في مجتمعات انطلاقاً من القاعدات (بمعنى "القاعدة المضمرة" وليس بمعنى القانون) التي يعتمدونها. لكن في المقابل، فإن الحياة في المجتمع وطريقة تقيد الأفراد بـ"القاعدات" أو تبادلها، تُنمذج الشعب وتعمل على تغييره. من هذا الشعب، يتميزالمواطنون الأكثر فاعلية، تبعاً للحالات وليس في كل الاحتمالات، وبحسب البنائيين بوصفهم "عاملين agents". هؤلاء العاملون لهم أهدافهم واستراتيجياتهم (البنائيون لا يحبذون هذا المصطلح ويكتفون بكلمةٍ أكثر غموضاً هي "agency" ينشرونها بشكلٍ عقلانيٍ في بيئةٍ مؤسساتية، ناتجةٍ بدورها عن قاعدات العاملين وممارساتهم. حينما لا تكون "المؤسسات" والقواعد ونتائجها غير المتوقعة مستقرةً إلى حدٍ ما، عندها يمكن الحديث عن "بُنى"، على الرغم من أن البنائيين لا يستسيغون عبارة "التسويات الاجتماعية". ويحدد أونوف، وهذا عائد إلى اعتراف البنائيين بأهمية التصورات، بأن "البنى هي مايراه المراقب، بينما المؤسسات هي التي يَنْشُط العاملون في داخلها"[٢٠٠]. ويضرب لنا هذا المتخصص السياسي مثلاً حول نمط التسويات الاجتماعية في ميدان العلاقات الدولية "الفوضوية"، لأنها على عكس ما يشي بها ظاهرها، لا تقتضي عدم وجود القاعدة الضمنية. بل هي أن الوحدات المهيمنة تتفق (قصدية جماعية؟ أم انفراج بيذاتي؟) على عدم وجود أية قاعدةٍ تفرض نفسها عليها. في المنظور البنائي، يكون العاملون، ونعني بها الدول هنا، مستقلين، لكن استقلالهم يبقى محدوداً باستقلالات الآخرين. التوافق الذي نراه حول هذه النقطة قاد أونوف إلى اعتبار مصطلح "عدم الخضوع للقوانين الخارجية hétéronomie" قد يكون أكثر ملاءمةً من مصطلح "الفوضوية" لوصف الحالة الدولية[٢٠١]. أخيراً، حينما يؤكد طليعو البنائية الدولية، على أن "القاعدات تصنع العاملين، والعاملون يصنعون القاعدات"[٢٠٢]، من جهة،

وأن "القاعدات تشكل المؤسسات، والمؤسسات تشكل المجتمعات"[٢٠٣]، من جهةٍ أخرى، فهو لا يلتزم بهذا التأكيد كثيراً.

تعالوا إلى بعض الملاحظات النقدية. منها، القول بأنه على الرغم من أن هذا التيارَ الفكريَّ يعطي الانطباع بأن وضع "قاعداتٍ مضمرةٍ" تشكل مفتاح مُحَاجَته، فإن التشوش المقصود حول التفاعلات يفسر من دون شك أن البنائيين يعفون أنفسهم من مهمة وضع النماذج، ويفضلون الاكتفاء بتقديم كتاباتٍ تجريبيةٍ تدل على أهدافهم. وإن عدم تحديد المفاهيم يسمح بمرونةٍ في التفكير، وعلى نحوٍ خاصٍ يسهل دمج التغيير (وهو ما لم يستطع الواقعيون القيام به، كما يقول روجي) حينما يذهب الأمر إلى حدٍّ اعتبار أن توازن القوى هو نمطٌ من عدة أنماطٍ دوليةٍ كثيرة[٢٠٤]، لكن ينبغي وضعه، من دون شك، في فئة أكثرِ الأنماطِ الملزمة وأكثرها توجيهاً. لكن المزعج أكثر هو عدم التحديد الذي يهيمن على مفهوم "القاعدة regle". ففي البداية نكون إزاء تواضعات قائمة بين العاملين agents، واكتساب "الاتفاق قوة القانون"[٢٠٥]، حينما تريح الامتثالية conformisme. لكن أونوف لا يقول شيئاً عن شروط انبثاق التوافقات. فهل ينبغي عندها القبول بحتمية الفرضية المسبقة، أيِّ فرضية "القصدية الجماعية" الواضحة، ذلك أن البنائيين يركزون اهتمامهم على "التسويات المتبادلة"، وهي طريقتهم في الحديث عن المفاوضات، وعلى "التسويات البيذاتية" التي هي المعايير والمؤسسات المتكونة بالترافق مع هذه التسويات؟ مع هذا، فإن المؤرخ، لاسيما مؤرخ العلاقات الدولية سيجد صعوبةً في أن يجعل من التوافق عاملاً تفسيرياً رئيساً في مجاله discipline. ففرضية وجود بنيةٍ فكريةٍ عالميةٍ لاينبغي أن تمنع البنائيين من التساؤل عن ماهية التأثيرات التي سيمَارَسُ الدمج الاجتماعي socialisation ونشر المعايير بسببها. أما في ما يتعلق بالأهمية الكبيرة والمُبَررة التي يولونها للقصدية، التي تحدد سلوك العاملين واستراتيجيتهم، فينبغي أن يقبلوا بأنها تتضمن على الأقل نوايا ومسكوتاً عنه، بمقدار ما تتضمن علاماتٍ اجتماعيةٍ يمكن العثور عليها.

المتغير الثاني يكمن في البنائية ما بعد الحداثية التي تعود جذورها إلى أعمال (فريدريك نيتشه وميشيل فوكو وجاك ديريدا). وكان (ريشار أشلي Ashley) أول من اعتمدها في تحليل العلاقات الدولية[٢٠٦]، ثم تبعه في ذلك كُتّاب مثل (دافيد كامبيل David Cambel)[٢٠٧]، و(جيمس دير ديريان James Der Derian)[٢٠٨]. قبل أيِّ نقدٍ للخطاب السياسي، فإن هذا التوجه، برأي روجي، غيرُ قادرٍ على أن يقدم الشيء الكثير

لعلمٍ يبحث في العلاقات الدولية، لمعرفته بأنه سيرفض مفهوم "النظرية" نفسه وأنه لا يقدم أيَّ مقترحٍ منهجيٍ.

في المقام الثالث، يميز روجي بنائيةً يبالغ بوصفها، كما نرى، بأنها طبيعيَّةً naturaliste، ويرى أن (ألسكاندر وندت) هو ممثلها الأول. المظهر الطبيعي يتأتى من رجوع وندت إلى الواقعية العلمية، وأنه يظن بأن علوم الطبيعة لاتختلف كثيراً عن العلوم الاجتماعية، وأنه قادر على بلوغ "الحقيقة". حجته في هذا، هي أن هذين العلمين يهتمان في أغلب الأحيان بالظواهر غير الملحوظة وأن هناك ثمة مجال بيذاتي intersubjectif عبر تصور للحياة الاجتماعية، لا يدخل في إطار التصورات الفردية. بعد طرح وندت هذا، واهتمامه بالدلالات البيذاتية أكثر من اهتمامه بالقوى البنيوية، فقد أسس نظريته الاجتماعية حول السياسة الدولية على الفرضيات الثلاث التالية:

(١) الدول هي الوحدات الرئيسة في تحليلات العلاقات الدولية.

(٢) البنى الأساسية للمنظومة البيدولتية هي بنى بيذاتية أكثر منها مادية.

(٣) تتكون هويات الدول ومصالحها، في جزءٍ كبيرٍ منها، من التفاعلات الاجتماعية أكثر مما تقدم الطبيعة البشرية أو الظروف الاجتماعية للمنظومة من الخارج[٢٠٩].

وبالنتيجة، يبقى وندت من دعاة مركزية الدولة"stato-centriste"، لكن، بما أنه يرافع في الوقت نفسه، من أجل ألا تُعدّ الهويات ومصالح الدول ثابتةً، فإن نمط الفوضى الذي يخيم بينها له علاقة بـ"إدراكاتها المتبادلة" (أنظر أعلاه). وبالتالي لاشك بأن وندت من دعاة البنائية حينما يؤكد، من خلال الرجوع إلى (أنطوني غيدينس Anthony Giddens) في مجال علم الاجتماع، وإلى (روي بلاشكار Roy Blaschkar) في فلسفة العلوم أنه لاوجود للعاملين بمعزل عن البنى المحيطة، لكنهم في الوقت نفسه، أعادوا صياغة هذه البنى وغيروها[٢١٠]. ومن الصعب أن يكون من دعاة التيار الطبيعتي naturaliste بسبب تأكيده على أن الهويات تدين بكل شيء لسيرورات التفاعل، ولا وجود لهوياتٌ متشكلةٌ سابقةٌ على هذه السيرورات، وهو ما يعني إنكار علم الوراثة، والتاريخ، والموروثات الثقافية من الماضي وما إلى ذلك... وبما أنه من الصعب أيضاً وصف كاتب بالطبيعتي إذا كان يتبنى القول بأن البنى لا يمكن أن تكون إلا فكريةً، في الوقت الذي نتفق فيه على أنه غالباً مايقوم الإنسان بإعادة ترتيب المعطيات المادية وصياغتها من جديد.

في نهاية المطاف، إذا أردنا تجنب فخ المثالية وجعل التفاعل بين الماديِّ والفكريِّ مبدأً، فمن الأفضل أن ننطلق من مفهوم سيدني هوك Sydney Hook الطبيعتي الذي اعتمده ريشار رورتي. وهو مفهوم يقول بأن "تواتر مُجمل الصفات والأحداث يرتبط بتنظيم

منظومةٍ مادية في المكان والزمان، وأن انبثاقها، وتطورها واختفاءها تحدده التغيرات التي تشهدها هذه التنظيمات"[٢١١]. بعد إعادة توصيف الطبيعتيّة (التوجه الطبيعي) بأنها لم تعد علميتّة scientiste، بل براغماتية (ذرائعية) فقد اتبعت منهجيةً تجمعُ السياقية contextualisme إلى التاريخانية historicisme، والإسمانية nominalisme.

في ما يتعلق بمفهوم السياق، يمكن استلهام أعمال (غاري غويرتس Gary Goertz) الذي ميز ثلاث فئاتٍ تؤثر على سلوك (تصرفات) الدول، بعد أن درسها جيداً، هي: البنية الجغرافية، والمادية للقوة الدولية، والسياق التاريخي الذي يبين كيف ومتى ارتبطت الأفعال السابقة بالسلوكيات الخالية، والبيئة المعيارية المكونة من قاعداتٍ ومعاييرَ قانونية؛ فتارة تشكّلُ كل واحدة من هذه الفئات عائقاً، وطوراً مناسبةً سانحةً [٢١٢]. ويمكن أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بفضل مفهوم المنظومة. أما بالنسبة للتاريخانية، فهي نتاج التوجه المعتدل الذي ميزه ريموند ويليامز Raymond Williams من بين التيارات الثلاثة التي تشترك فيه[٢١٣]. أما المنهج الإسماني، الذي يعلمنا كيفية توضيح المفاهيم، وفك رموز الواقع الكامن وراء الكلمات والخطابات، فقد تم الحديث عنه عدة مرات هنا. لابد من التشديد على حدود اللغة التي تؤثر في الواقع المدروس من خلال النظرية. فهذه الحدود حقيقية في كلّ حالةٍ، وفي كل الفرضيات.

التأويل والنماذج المتداخلة

الاضطراب الذي سببه تراكم نظرياتٍ آلت كلها أو جزءٌ منها إلى مأزق، شجع، في التسعينيات، ومؤخراً، انبثاق جيلٍ جديدٍ من المقاربات المتشبثة بالبحث عن نقاط الالتقاء بين رؤى سابقة. يتبنى الباحثون الجدد في تقصيهم التركيبي فكراً انعكاسياً [يحيل إلى نفسه] reflexive، يمر عبر إعادة اكتشاف التأويل الذي يركز على السياقية (السياق الزماني - المكاني) والقصدية (التي لا يمكن اختزالها بالقصدية الجماعية التي يقول بها المثاليون).

يذكرنا ريشار برنشتاين[٢١٤] بأن مصطلح التأويل hérméneutique الشائع إلى حدٍّ ما في فلسفة القرن التاسع عشر الألمانية، قد انتشر في المفردات الأنجلو- أميركية العلمية خلال السبعينيات. بعد أن أدرجه توماس كون Khun في الإبيستسمولوجيا، استخدمه (غليفورد غيرتس Clifford Geertz) لوصف البحث الأنثروبولوجي. ثم قام رورتي باستبدال العقلانية، التي رأى أنها أصبحت من الماضي، بالتأويل الذي وضعه في مركز الفلسفة الأميركية. هذا الموقف الفكري المنفتح على المناقشة، أو بالأحرى هذا المنهج (وهو مصطلح لا يحبه رورتي ولا غادمير على الإطلاق) يركز على التأويل، في حال العجز عن وضع تفسير نهائيٍّ.

حينما نشر غادامر كتابه الموسوم: حقيقة ومنهج Vérité et Méthode، في عام ١٩٦٠، ظهر وكأنه الوريث المنشق hérétique (عن إدموند هوسيرل Edmond Husserl)من حيث ملاحظته لوجود أزمة ما نسميه اليوم أزمة العلوم الإنسانية. يفسر هوسيرل الإفلاس بـ"انهيار الإيمان بعقل" مطلق يمنح العالم منه معناه، والإيمان بمعنى التاريخ، وبمعنى للإنسانية وبحريتها بوصفها قدرةَ الإنسان على منح وجوده الفردي والجماعي معنىً عقلانياً"(٢١٥). أي، بتعبيرٍ آخر، فقدان الصوى وتفجر النظريات. إن سبب الفشل الأكبر للفكر العقلاني في سعيه لجعل "عالم الحياة" موضوعياً، وإبرازه كما هو في الواقع، وفي ذاته، يعود إلى احتقارالعامل الذاتي والنسبي. فنحن نتصور العالم مسبقاً، لكنه يُبنى "بالتجارب البيذاتية"، وهو مفهوم سيتخذه البنائيون كلازمة. بما أن فكرة الموضوعية قد شردها العالم المكاني - الزماني، فقد وضع هوسيرل آخر آماله في "الظواهرية phénoménologie"، وهي منظومةٌ فلسفيةٌ ظن أنه بفضلها يمكنه إنقاذ الموضوعية من خلال إرادته في أن تكون متعالية Transcendantale(٢١٦). يجب أن نفهم أن المقصود بـ"الظواهرية" هو "اعتبار عالم الحياة" بوصفه عالم التفاعلات interactions، عالمٌ زمانيٍّ - مكانيٌّ لكل شيءٍ فيه امتداده الجسدي ومدته، مع كونه "ترابطاً بين الذاتيات"(٢١٧). ذلك لأن الظواهري يعترف بهذا "الدستور البيذاتي للعالم" الذي يمكنه فهمه "مع بقائه فوقه"(٢١٨).، بحسب هوسيرل، وهو مايرفضه العقلانيون. على هذا النحو تصبح الظواهريةُ مُتعاليةً وتبلغ الحقيقة. والعبور من خلال البيذاتية هو عبورٌ مُنتجٌ لأنه يسمح بوضعنة objectivation عالم هو "مجمل الأشياء"(٢١٩)، والذي لا يزال متحركاً ("العالم، هو إذاً تشكيل موجود ودائم التغير..."(٢٢٠)).

نقول بمصطلحات اليوم إن هوسيرل " من المؤمنين بالتفاعل ". أما غادامير فقد تخلى بسهولة عن الجواهرية essentialisme، بعكس هوسيرل، بسبب مرجعياته الفلسفية الأولية (فيكو، نيتشه، ديلتي، الكونت يورك، بيرغسون، وهيدغرعلى نحو خاص)، والتاريخية (رانك، درويسين). يرى رورتي، أن أهمية كتابه تعود إلى أن الفيلسوف الألماني "من خلال سعيه إلى التخلص من النظرية الكلاسيكية حول: الإنسان العارف بالجواهر"، يحاول، من بين ما يقوم به من أشياء أخرى، التخلص من التمييز بين الوقائع والقيم، ويبرهن على أن "اكتشاف الوقائع" ليس سوى مشروع بناء"(٢٢١).

في غياب المعايير الثابتة، وغير التاريخية agistoriques للعقلانية لم يبق - بحسب غادامير - سوى الرجوع إلى المبدأ التأويلي القديم المستخدم في اللاهوت، والفلسفة، كما في القانون والفنون. بحسب هذه الطريقة، ينقسم فعل الفهم إلى ثلاث مراحل: الفهم

بمعناه المعروف، أي إعادة بناء القيم والأحكام المسبقة ووضعها في منظورٍ معين؛ تأويل المعيش والأشكال المخلوقة، والتطبيق، الذي يعني المواجهة بين السياق المطلوب فهمه وحالة المراقب، أو المعنى الذي يسبغه هذا المراقب عليه[٢٢٢]. لكن المراحل الثلاث ليست بالضرورة قابلةً للانفصال عن بعضها، كما يقول الفيلسوف، لاسيما المرحلتين الأوليتين، لأن "التأويل هو الشكل الصريح للفهم"[٢٢٣]. أما المرحلة الثالثة، فتحيل إلى مسألة الانعكاسية النظرية، التي لا تزال العلوم الاجتماعية تعنى بها.

المرحلة التأويلية

النتيجة الأخيرة، التي لا تقل أهمية عن غيرها، يقتضي التأويل الكلّيّة holisme، أو المنظومية systémisme، وهو ما وصل إليه ريشار روتري في قوله:

"لن نتمكن من الخروج من "المرحلة التأويلية" أبداً، أيّ الإحاطة، بكون أننا لا نستطيع فهم مثل هذه الأجزاء من الثقافة (ممارسة، نظرية، لغة الخ.) غير المعروفة، من دون فهم آلية عمل الكل الذي يتضمنن هذه الأجزاء، من ناحيةٍ، ومن ناحية أخرى، لا يمكننا بلوغ آلية عمل هذا الكل من دون أن يكون لدينا فهم معينٌ لهذه الأجزاء"[٢٢٤].

في الواقع، هذه المحصلة التي تعزى إلى العلاقات الدولية تتضمن ثلاثة أشياء أساسية:

١) إذا كان العالم "عماءً كلياً" تعمل فيه العرقيات المركزية والرؤى المختلفة على "تقطيع "الأجزاء، والأشياء objets التي تقوم التصورات على إعادة تنظيمها من جديد، بل ينبغي في الوقت نفسه، إدراك الشمولية التي تؤثر على المفاهيم والمقولات النوعية، فإن الوسيلة الوحيدة لمواجهة التحدي الذي يطرحه تشظي وجهات النظر يكمن في وضع عددٍ قليلٍ من النماذج التركيبية في مواجهة بعضها. ولمعرفتنا بعدم قدرتنا على العمل إلا من خلال التقريبات، ربما هناك وسيلةٌ للإستفادة من التكامل بين المقاربات، التي ترتبط بظواهر مختلفة للواقع نفسه، وهو ما تدعو إليه (مارثا فينمور Martha Finnemore)[٢٢٥].

٢) إذا كان الكون قابلاً للتشكُّل لأنه لا يتبدى أمامنا على صورةٍ واحدةٍ وأن الممثلين قاموا ببنائه، فمن اللازم القبول بأن الاستراتيجية (تعني الفعل عند الذرائعيين الأوائل) تقع هي أيضاً في صلب تفسير تنظيم العالم. لاسيما، كما بين (جان بول شارني Jean Paul Charnay) أن الاستراتيجية أصبحت شاملةً وتفاضليةً differentielle في الوقت نفسه[٢٢٦]. نقول شاملةً، لأن لها علاقة بمجالات النشاط البشري كلها على الصعيد الكوني، ولا تقتصر على المجال العسكري فحسب؛ وتفاضلية، لأنها تنقسم تبعاً للفضاءات التي تطبق فيها. لكن في المقابل، الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق مصالح

الدولة أو مجموعة اجتماعية أخرى تتغير تبعاً لعنصرين: أولا إنها تتحدد بقدرات العامل agent سواء أكانت نوعيةً أم عامةً، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانية، فهي تتأثر برؤية الممثل للعالم (وبالنموذج الذي تنتمي إليه) وبتصوره للمحيط (البيئة). ويتم تفسيرها على ضوء التشكيل الذي تتحرك فيه سواء من أجل كسب الانتماء، أو الإقناع، أو صياغة بيئةٍ معينة، أو من أجل الضغط والإكراه. وبذلك فإن كلاً من الفعل والتصور، والاستراتيجية والتشكيل ترتبط ببعضها على هذا النحو في دائرة تأويلية.

لا بد من القول، قبل أي شيءٍ، من البديهي والأكثر تكراراً، إن أيَّ مشروعٍ استراتيجي أو أيّ فعل يصطدم ببيئةٍ غالباً ما يكون فهمها غير دقيقٍ، أو تأويلها غير صحيحٍ، وهو ما ينبغي تصحيحه. إنها مرحلة تَعَلُّمٍ يمر بها كل ممثلٍ لكنها لا تقدم أيَّ يقينٍ طالما أن السياق قد تغير، خلال تصحيحه لاستراتيجيته. هناك دائماً فارقٌ بين البيئة التي يتصورها الممثل والبيئة الحقيقية (الـ"واقع الخارجي" عند سيرل على سبيل المثال)، أو عملياتي (الواقع الذي يجري فيه الفعل)، وهو واقعٌ لا نستطيع أبداً التعرف عليه بشكلٍ كاملٍ، وهو ما يمكن للممثل رفضه بشكلٍ متعصب (paralogisme [أي، برهانٌ خاطئٌ بحسن نيّةٍ]. لقد سبق لنا القول إن بيئة الممثل، كما نرى، هي في الواقع، الشكل المركب الذي يضعه الممثلون الآخرون configuration. لكن، في كنف البيئة الشاملة، يمكن لكلِّ ممثلٍ أن يتصور بيئةً ملائمةً تكون تارةً سياقاً إقليمياً، حينما يتعلق الأمر بالدولة على نحوٍ خاص، وطوراً سياقاً قطّاعياً أو اجتماعياً – سياسياً، حينما يتعلق الأمر على سبيل المثال بمنظمةٍ غير حكومية. وهنا لا يكون الأمر سوى مسألة مستوى échelle.

٣) إذا ارتبط فهم العالم بفهم التفاعل بين الكلِّ والوحدات التي يتضمنها، ينبغي المصالحة بين الكليّة holisme والفردية المنهجية. وبالفعل، إذا كانت الكلية تقتضي أن يفرض الكلُّ نفسه على الأجزاء، وأن هذه الأجزاء لا تُفهم من دون الرجوع إلى الأجزاء الأخرى، عن طريق "البنية الشاملة للقوة" وفقاً للتعبير الواقعي، في المنظومة الدولية، أو عن طريق "القصدية الجماعية" بحسب تعبير المثاليين، في فرضية المجتمع الشامل. لكن، في المقابل، فإن الممثلين بآفاقهم الدلالية يصيغون البنية بفضل استراتيجيتهم، أو يفرضون قيمهم على طريقة التفكير العامة. ونحن ندرك أن التحليل المنظومي systémique يسير بموازاة التحليل الاستراتيجي (أو نظرية القرار).

تداخل النماذج، والانعكاسية والسياقية

في واحدةٍ من أندر التفكرات الإبيستيمولوجية وأحدثها حول العلاقات الدولية، يصر (مارك نوفيلد Mark Neufeld) على بيان كيف يسمح تأويل غادامير الفلسفي، المرتبط

بإبيستيمولوجيا ما بعد الحداثة التي قال بها كل من (كون Kuhn، وفايرابيند Feyrabend، وفوكو Foucault، وبذرائعية روتري)، كيف يسمح بقلب المجال النموذجي للعلاقات الدولية[٢٢٧]. وانطلاقاً من أعمال هؤلاء الكتاب المختلفة، تراه يرفض الأسس الثلاثة للتجريبية المنطقية، بوصفها نسخةً نهائيةً للوضعية، ويستبدلها بالأسس المركزية الثلاثة لفكرٍ انعكاسيٍّ.

١) علينا أن نقابل بديهية وجود "عالمٍ حقيقيٍّ"، موضوع البحث، البعيد عن المراقبين، بـ"تعددية العوالم" الملازمة للعرقية المركزية المتبادلة للاعتراف بافتراضات الممثلين المُسَبَّقة.

٢) ينبغي استبدال التأكد من قدرتنا على إضافة العلوم الاجتماعية إلى علوم الطبيعة، وبالتالي استخلاص الشرعيات القواعد المكانية وغير الزمانية المحايدة معيارياً، بالاعتراف بالبعد الإيديولوجي الملازم لكلٍّ نموذجٍ.

٣) ينبغي النظر إلى مبدأ الاعتراف العلمي الموضوعي غير المتأثر بالتحديدات الأخلاقية للباحثين على أنه قد فقد فاعليته، لكن التخلي عنه لا يمنع التأكيد على إمكانية إطلاق أحكامٍ معللةٍ على النماذج المتنافسة، حتى وإن لم يكن بينها لغةٌ مشتركةٌ[٢٢٨].

هذه المقترحات الثلاثة جاءت في أعقاب المناقشات التي هزت العلم السياسي الأميركي في نهاية الثمانينات، وبدأ ما يسميه (يوسف لابيد Yocef Lapid) النقاش الثالث (النقاش الأول جرى خلال العشرينيات والثلاثينيات بين المثاليين والواقعيين؛ والثاني شهدته سنوات الخمسينيات والستينيات بين جماعة التاريخ من جهة وجماعة العلم من جهةٍ أخرى)[٢٢٩]. ويقدر نوفيلد أن النقاش الأخير الذي لم يؤدِ، في نهاية المطاف، إلا إلى قطيعةٍ جزئيةٍ مع الوضعية، لكنه سمح بالوصول إلى اتفاقٍ عامٍ نسبياً على ثلاثة موضوعاتٍ تأسيسيةٍ جديدةٍ هي: تداخل النماذج، والرؤية الخاصةperspectivisme (المنظورية) والتعددية المنهجية.

عندئذٍ، ينبغي أن نتساءل لمعرفة مصدر الأطروحات التي توجّه التعامل مع هذه الأدوات. ما هي المقدمات الإبيستيمولوجية التي تخضع لها؟ وماهو ما وراء النظرية métathéorie أو النموذج الذي ترتبط به؟ إنه اللجوء الضروري إلى "تأويل مزدوج"، "فالدائرة" المُطبَّقة على الممثل تصح أيضاً على المراقب!.

بما أن الاختيارات تخضع للذاتية، فإن مقاربة الواقع تنتج عن مواجهة النماذج ببعضها، والمنافسة، وتكاملية البرامج والبحث والنماذج التي تقترحها في الوقت نفسه.

الرؤية الخاصة perspectivisme (المنظورية)هي النتيجة المباشرة لاعتماد الافتراضات المُسَبَّقة التي تشغل فكر الباحث. وينتج عنها أن مابعد الحداثيين يرفضون فصل الموضوع objet عن الفاعل sujet. لكنهم يشددون أيضاً على تفاعل الوقائع والقيم، على عكس الوضعيين الذين يؤكدون على أن الوقائعيَّ (ما له علاقةٌ بالوقائع) factuel والمعياريَّ يمكن أن ينقسما إلى مجالين. أخيراً، ثمة مناهج أخرى مقبولةٌ، إضافةً إلى المنهج الاستقرائي الوحيد، نظراً لتغير استراتيجيات البحث. إضافةً إلى ذلك، فقد شكك النقد ما بعد الحداثي في معايير التحقق التي يستخدمها العلم الوضعي.

إن غياب الوحدة التام بين آخر جيل من " العالميين internationalistes"، المعروفة غالباً بانتقاداتها أكثر من مقترحاتها، وتكاثر النظريات وبرامج البحث، والفوضى الإبيستيمولوجية الملازمة لها، كلها وجهت الانتباه إلى بعض المخاطر: مثل خطر تشيئ النماذج، ورفض أي نوع من أنواع التجريبية، أو نقص الوقائع التي قد تمنع أي مسعىً تحليلي[٣٠]، وخطر استحالة مقارنة النماذج -البرامج المعمول بها. وقد تعرضت هذه النقطة الأخيرة إلى تعليقات متنوعة، وشكلت موضوع اختلافٍ كاد أن يكون جذرياً، في الرؤى.

في بداية النقاش، ترى نظرية توماس كون T. Kuhn أن النماذج غير متجانسةٍ منطقياً (لأنها تتصارع مع بعضها بعض)[٣١]، ولاحدود لها (أي أن خصائصها، لاسيما وأن تناقضاتها مع بعضها غير قابلةٍ للقياس نقطةً فنقطة)[٣٢]، لكنها قابلةٌ للمقارنة (وفقاً لطرقٍ مختلفةٍ حتى في غياب معايير التقييم المشتركة). ومع هذا، فقد أثار هذا التأكيد ردود فعلٍ. إذ يقول كثيرٌ من المتخصصين أنه إذا كانت النماذج غير قابلةٍ للقياس، فهذا يعني أنها لا تقبل المقارنة.

ويتفق هذا الرأي مع آراء كثيرين من أتباع المدرسة الواقعية أكثر من اتفاقه مع آراء مناقضيهم، مثل جيمس روزنو James Rosneau. فالواقعيون يقبلون بألا يكون النموذج الواقعي وصفاً حيادياً للعالم، بل ينشأ عن ضرورات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو أمرٌ معترفٌ به. ولذلك، يصعب نقله إلى ممثلين آخرين غير القوى الكبرى. بمعنى آخر، إنه خاصٌ بنمط تشكيلٍ له تجانسه الخاص. أما (روزنو) فيؤكد من جانبه على أن:

"الطريقة التي يتفق المحللون من خلالها مع هذه المقاربة أو تلك لا تقوم بالضرورة على حساب فكريٍ أو عقلانيٍ"[٣٣].

ما يعني ضمناً أن نصيب الذاتية في اختيار النموذج كبيرٌ لدرجةٍ تجعل المقارنةَ مستحيلةً، والحوار مستحيلاً...

في مقابل هذه الغالبية المتنوعة، ثمة من يعارض كون Kuhn معتبراً أن النماذج كلها، في العلاقات الدولية، قابلة للقياس، وبالتالي يمكن مقارنتها ببعضها بعض. لكن، عندها، كما يلاحظ نوفيلد، سيكون لأحدها أفضلية على الأخرى، وهو ما يقوله (كاليفي هولستس Hollsti) الذي يستمر في تحليلاته المقارنة، مع اعترافه بضرورة التعددية النظرية لفهم تعقيد العالم في حقائقه المتعددة لتسويق النموذج الواقعي الذي يراه أكثر ملاءمةً من النماذج الأخرى، لقيمته التي تتجاوز التاريخ. مهما يكن الأمر، هناك متخصصون في السياسة لا ييأسون من رؤية نظريات العلاقات الدولية وهي تتكامل مع فكر (كون kuhn). إن الأسس الإبيستيمولوجية المبررة التي لا تجعل عدم قابلية القياس منسجمةً مع التكاملية، قد أدركها صامويل باركين، كما قلنا سابقاً، الذي يرى أنه " يمكن للواقعية البنائية أن تدرس العلاقة القائمة بين البنى المعيارية، ونواقل الأخلاقية السياسية، واستخدام القوة".

في نهاية المطاف، يمكن للبنائية الواقعية استخراج تغييراتٍ في العلاقات الدولية "بمعنى أن البنائية المثالية (برؤيتها السكونية للأخلاقية السياسية)، والواقعية المادية، والوضعية (برؤيتها التي تقلل من شأن الأخلاقية السياسية) لا تستطيع إيضاحها"[٢٣٤].

أما الذرائعية، فقد سبق وأن بينت أن أيَّةَ نظريةٍ حول التنظيم السياسي للعالم قد بنيت من منظورٍ معينٍ، تبعاً لأفقٍ عرقيٍ مركزيٍ، ومن خلال كليّةٍ ماديةٍ وغير ماديةٍ. وبقي الآن أمام محازبي مفهوم التداخل النماذجي interparadigmité العمل على تحضير أشكال وبرامجَ بديلةٍ، قد تكون تلك الأوجه المختلفة ل "توحيد الرؤى"، كما يقول غادامير في معرض اقتراحه لوضع تركيبةٍ عرقيةٍ مركزيةٍ متداخلةٍ.

منظومةٌ دوليةٌ، مجتمعٌ دوليٌ، منظومةٌ عالميةٌ، مجتمعٌ عالميٌ، إمبراطوريةٌ: أيُ نظامٍ عالميٍ؟

ثمة تعابير مثل : منظومةٌ دوليةٌ، مجتمعٌ أو جماعةٌ دوليةٌ، منظومةٌ عالميةٌ، مجتمعٌ عالميٌ، أو مجتمعٌ مدنيٌ شاملٌ، إمبراطوريةٌ، اعتدنا استخدامها، لاسيما في وسائل الإعلام، من دون الاهتمام بدقتها، على الرغم مما قدمته المدرسة الإنكليزية من مساهمات متطورةٍ أشرنا إليها سابقاً. ومن دون الاهتمام أيضاً بمعرفة مرجعية النظام عالمياً، والرهانات التي تُحيلنا إليها هذه المصطلحات بالضبط. إن هذه المصطلحات تحيلنا إلى رؤى العالم والنماذج التي أتينا على ذكرها. هذه الرؤى وتلك النماذج، بمعزلٍ عن تشاؤمها أو تفاؤلها، والتي استلهمها مختلف الكتاب من منظّرين وغيرهم، ممن كتبوا

في الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، تبعاً للمثلين، والقيم، أو الإشكاليات (وأولها إشكاليتي الأمن والتبادل) والتي يظنون أنها أساسية. بهذا المعنى، فهي تلخص رهانات وآفاق تطور العالم المعاصر الذي نظن أنه سيستمر في الخضوع إلى منطق التسمية والمواجهة، ويستبدل دورياً بتحقيق التوازنات الهشة، أو الذي أصبح، في نهاية المطاف "عالماً من غير أعداء"، يتوجه نحو مزيد من الانقسام، والفهم المتبادل، لأنه منخرطٌ في صيرورته المزدوجة القائمة على تجانس القيم، والمأسسة العالمية للعلاقات الإنسانية. برأينا، إذا كان لا بد من بناء نظرية شاملة للعلاقات الدولية، فسيتم ذلك انطلاقاً من التساؤل: هل يمكن أن يكون العالم متجهاً نحو التجانس انطلاقاً من تواريخ متعددة خاصة، وفضاءات مختلفة غير متجانسة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأيّ شكلٍ سيتخذه، وما هي القوى التي ستساعد في ذلك؟ وما هي الأزمات التي يمكن أن تنشأ عن هذا؟.

إن العمل على بناء مثل هذا العالم يفترض بديهياً استنفار العلوم الإنسانية والاجتماعية غير المتلائمة مع ما تزعمه إحداها بقدرتها على استبعاد غيرها. ولتحديد صوى المناقشات التي يمكن أن تجري مستقبلاً، من المفيد التذكير بالخطوط الفاصلة التي رسمها هيدلي بول Hedley Bull بين أشكال تنظيم العالم المرسومة هنا. والمقصود بالمنظومة الدولية، بحسب هذا المتخصص السياسي politologue، منظومة الدول فحسب . وتوجد مثل هذه المنظومة حينما يتوفر بين دولتين أو أكثر ما يكفي من التواصل بينها، وما يكفي من التأثير على الدول الأخرى بسبب ما تتخذه هاتان الدولتان من قرارات، لإجبار الأخرى على التصرف بوصفها أجزاء من كلٍّ. لكن لم تقم منظومةٌ دوليةٌ بالمعنى الشامل عبر العصور. ولن يكون على المدى الطويل إلا منظوماتٌ إقليميةٌ (المنظومة المتوسطية، المنظومة الصينية...) لا تواصل بينها. فالمنظومةُ الدولية تفترض تعايشاً بين دول ذات سيادة متخاصمة إلى حدٍّ ما. لكن قد يتحول هذا العالم إلى مجتمعٍ دوليٍّ أو مجتمعٍ من الدول، كما يرى بول Bull: "حينما تقوم مجموعة من الدول الواعية لبعض مصالحها وقيمها المشتركة، بتشكيل مجتمع، بالمعنى الذي تتصور فيه نفسها مرتبطةً ببعضها من خلال مجموعةٍ من القاعدات المشتركة في علاقاتها المتبادلة، وحينما تتعاون على بناء مؤسسات مشتركة"[٢٣٥]. في العصور القديمة، كما يقول، يمكننا تصور مجتمعٍ دوليٍّ يونانيٍّ، ومجتمع دولي مسيحي في القرنين السادس والسابع، ومجتمع دولي أوروبي في القرن الثامن عشر. فهل نشهد، منذ عام ١٩٨٩ بدايات مجتمعٍ دوليٍّ عالميٍّ مع صحوة الأمم المتحدة؟. لكن هذا الأمر لم يعد مؤكداً منذ شهر أيلول من عام ٢٠١١ وردود الفعل الأحادية من قبل أمريكا. في المقام الثالث، إن ازدياد عدد الممثلين الجدد «شركات وأفراد

ومنظمات غير حكومية، ومافيات» وروابط جديدة عابرة للوطنيات (أي تلك التي تتجاوز الحدود بمعزلٍ عن الدول) أدت بكتاب مختلفين إلى تصورٍ مسبقٍ لمجتمعٍ عالميٍ لا تعود فيه الدولة الممثل الوحيد للحياة الدولية، بل يعوقها فيه خليط من من التفاعلات والشبكات. منذ عام ١٩٧٢ كان جون بورتون يرسم مجتمعه العالمي World society على شكل شبكةٍ عنكبوتيةٍ كلٌ ممثلٌ فيها، يتصل بالممثلين الآخرين من خلال روابط متقاطعة من أنواعٍ مختلفةٍ، بمعزلٍ عن الحدود المادية. وتشكل العمليات المالية منظوماتٍ فرعيةً تنتهي إلى التجمع في شبكة من الشبكات. منذ ذلك الوقت بالغ كتاب آخرون في افتراض تشكل مجتمعٍ مدنيٍ شاملٍ. لكن تناقضاً كبيراً يُفسد مثل هذا التنبؤ، لاسيما إذا تبنينا هذا التعريف الذي اقترحه هيدلي بول للمجتمع العالمي:

"نقصد بالمجتمع الدولي ليس وجود درجةٍ عاليةٍ من التفاعل بين كل أعضاء الجماعة البشرية فحسب، إنما معنى المصلحة العامة والقيم المشتركة التي على أساسها يمكن بناء قاعداتٍ وحالاتٍ مشتركةٍ أيضاً .وبهذا المعنى، يتضمن مفهوم المجتمع الدولي كل التفاعل الاجتماعي الشامل كما يلتقي مفهومنا عن المجتمع العالمي مع مفهوم المنظومة العالمية"[٢٤٨].

بالفعل، حينما يؤدي المجتمع العالمي إلى نشوء نظامٍ عالميٍ يحقق ثلاثة أهداف (الحفاظ على مجتمع الدول نفسه، صيانة استقلال الدول والسلام) فإن اجتياح الدول من قبل الممثلين الجدد يولد الفوضى الدولية، ويقيم "اقطاعاً حقيقياً عابراً للوطنية". الممثلون الجدد لا يتقاسمون القيم نفسها وليس لديهم المحفزات نفسها. إنهم يطورون استراتيجيات لاحتواءِ الدول والقوانين، بهدفٍ وحيدٍ هو تحقيق المصالح الخاصة. وأحياناً تتسم تجارتهم باللاشرعية، وغالباً ما نلاحظ تزايداً مضطرداً في خصخصة مناهج الإكراه، والعنف، وبالتالي الأمن. بمعنى آخر، في اللحظة التي تبلغ فيها منظومة الدول مرحلة "الفوضى الناضجة"، بحسب تعبير باري بوزان Barry Buzan، أي التحكم بالتوترات الناتجة عن غياب أية سلطةٍ عالميةٍ، فإن العولمةَ، بمختلف أوجهها، تفاقم الفوضى العالمية. وتبلغ هذه النتيجة من خلال توسيع فضاء عمل "الإقطاعيين الجدد" على الكوكب كله، لاسيما القوى الاقتصادية والمالية الخاصة، إضافة إلى الحركات الإرهابية. في هذه الظروف، يبدو مفهوم المجتمع غير ناضج على الأقل، وفي النهاية فإن المفهوم الأكثر فاعليةً يبقى مفهوم المنظومة العالميةsystème mondial . بما أن المنظومة الاقتصادية العالمية مركبةٌ من عدة منظوماتٍ فرعيةٍ متفاعلة كمنظومة الدول، فقد يتفرع عنها (منظومةٌ مُنتجَةٌ، ومنظومةٌ ماليةٌ)، والمنظومة الرمزية (أي منظومة الإيديولوجيات، و الديانات، والثقافات).

في الواقع، إن مفهومي المنظومة والمجتمع، شكلٌ آخر للتطرق إلى مسألة النظام أو الفوضى العالمية، وهو ما يتضح تماماً عند بول Bull. ويمكن تعريف النظام ordre بوصفه مجموعةً من المبادئ المستقرة إلى حدٍ ما، والقاعدات العملية التي يستبطنها الممثلون، والتي تضمن العقوبات التقيد بها. وقد وجد منها تاريخياً نمطان، بينما تم تجريب الثالث، من دون نجاح في القرن العشرين، مع أنه ما يزال عماد الخطاب الدبلوماسي لغالبية القوى الرئيسة. الأول، هو النظام من خلال الإمبراطورية، انطلاقاً من مركز مهيمنٍ، وقد بقي لزمنٍ طويلٍ ذو توجه إقليميٌ أكثر منه عالمياً، سواء أكان قائماً على طموحٍ شاملٍ أم لا. الثاني هو النظام من خلال التوازن، ويهدف إلى منع أية محاولةٍ للهيمنة. وله في حقيقة الأمر شكلان: النظام من خلال التشاور والتسويات، كما كان الحال في عام ١٧١٣ و١٧٩٢ وخاصةً في زمن "التوافق الأوروبي" الذي امتد من عام ١٨١٥ إلى ١٨٧٠؛ والنظام من خلال "السلام المسلح" والتهديد intimidation المتبادل لمنظومة بسمارك والحرب الباردة. الثالث، أي النظام من خلال القانون، فقد بقي طموحاً ولم يكن في يومٍ من الأيام موجوداً، اللهم إلا إذا رأينا تطبيقه في البناء الأوروبي. الحقيقة أنه سرعان ما وقع أسير الجمود والفشل، بينما بقيت آلية عمل الأمم المتحدة بعيدةً عن التقيد بقواعد القانون الدوليٍّ. أما بالنسبة للتجربة الأوروبية منذ عام ١٩٤٥، وعلى نحوٍ خاصٍ منذ عام ١٩٥٨، فترتبط بالنظام من خلال الديمقراطية، وهدفها أكثر طموحاً، لأنها تهدف إلى بناء هويةٍ سياسيةٍ جديدة. لكن نجاح الحاكمية gouvernance الأوروبية، القائمة على دولة القانون، فهي نموذجٌ لكلّ الدول التي ترغب في إخراج مجموع العالم من علاقات القوة، نحو عصر بدأ يزداد الحديث فيه عن "عودة الإمبراطورية".

هل تاريخ العالم سلسلة من الإمبراطوريات؟

أعلن جان باتيست ديروسيل Jean Baptiste Duroselle[٣٣٧]، أن "ما من إمبراطورية إلا ومآلها الموت"، لكن لتعيش غيرها وتحل محلها. للوهلة الأولى، يبدو أنّ هذه هي القاعدة منذ أقدم العصور، وفي كل مكان على وجه الأرض باستثناء بعض المراحل التاريخية في أوروبا. لو وضعنا جدولاً نقارن فيه بين التواريخ الخاصة بكلّ قارةٍ، سنلاحظ: منذ العصور القديمة المتأخرة، أن الإمبراطوريات قد تتابعت عبر هذه التواريخ. على الرغم من قدرتنا على الاعتقاد بأن زمن الإمبراطورية قد ولى، وحلّت محله حداثةٌ معولمةٌ، فهذا لا يمنع أن أطيافها والحنين إليها ما يزال يشكل هاجساً لدى الشعوب، لأن الإمبراطوريات كانت مرادفةً للسلام والأمن. فهل ينبغي، والحال هذه، أن نُدهش لعودة مفهوم الإمبراطورية ليتزامن مع عودة مفهوم "التاريخ العظيم Grande Histoire" في

تفسير العلاقات الدولية[238]؟ وتستحق مسألةَ مُلاءَمة هذا المفهوم الذي ينبغي الاتفاق على تعريفه بشكلٍ جيدٍ وتحديده على ضوء تاريخ أوروبا على نحوٍ خاص، أن يُطرحَ في ما خص الدور العالمي الجديد الذي تضطلع به الولايات المتحدة.

أنماط الإمبراطوريات ودورة القوى الكبرى

في الأزمنة الغابرة كان ثمة نوعان أساسيان من التشكيلات السياسية هي: الإمبراطوريات، الممتدة فوق مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي، والمدن. وبينما لم تدم الإمبراطوريات البحرية سوى فترةٍ قصيرةٍ (دامت إمبراطورية الإسكندر عشر سنوات)، فقد استمرت المدن لفترات أطول، لا سيما حينما صاغت لنفسها منظومةَ دفاعٍ جماعيةٍ (تحالف ديلوس Ligue de Delos، [في وجه الإمبراطورية الفارسية] التي كانت أشبه بإمبراطوريةٍ بحرية، مثل سلطة أثينا البحرية thalassocratie. ذلك أن الإمبراطوريات (وهي تشبه في هذا الإمبراطوريات التي تبعتها) فقد انهارت بسبب كثرة العوائق الخفية، كالتوسع المفرط، أي غياب التوازن بين الكلفة العسكرية والإدارية من جهة، والموارد الاقتصادية والمالية، والسياسية (بسبب نقص الكادر البشري وطرائق التنظيم)، من جهةٍ أخرى[251].

بين بول كينيدي بوضوح كيف "تكون الثروة عموماً ضروريةً لدعم القوة العسكرية، والقوة العسكرية ضروريةٌ للحصول على الثروة وحمايتها"[240]. في الماضي، كما في فتراتٍ ليست بعيدةً، سببت هذه الإمبراطوريات المؤقتة (الإمبراطورية المنغولية، وإمبراطورية نابليون أو هتلر على سبيل المثال) بحروبٍ متسلسلةٍ أحدثت انقلاباً في التاريخ والجغرافيا السياسية لقارةٍ معينةٍ بشكلٍ عامٍ. في المقابل، فإن إحدى أكثر الإمبراطوريات ديمومةً، أيّ الإمبراطورية الرومانية، تدين بمقاومتها للزمن إلى قدرتها على ربط السلطة autorité بواسطة القوة imperium، والسلطة من خلال القيم والمعنى السياسي (المصلحة العامة التي كانت الضامن لها) potestas. أما الإمبراطوريات الأخرى التي تجاوزت العصور، فتدين بطول بقائها إلى ارتباطها بسلالات، كالإمبراطورية البيزنطية (٣٩٥-١٤٥٣)، والإمبراطورية العثمانية (١٣٢٦-١٩٢٢)، إمبراطورية هازبورغ (١٥١٩-١٩١٨)، وإمبراطورية آل رومانوف (١٥٨٤-١٩١٧) أو الامبراطورية الصينية التي تعاقبت عليها سلالات التانغ، والمينغ، والكينغ. ومع بداية الفترة الحديثة واكتشاف الأوروبيين للقارات الأخرى، ظهرت الإمبراطوريات الاستعمارية في أمريكا أولاً إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث حلت أحياناً محل إمبراطورياتٍ محليةٍ، ثم، بعد تَحَرُّر العالم الجديد

في أفريقيا وآسيا إبان القرن التاسع عشر. هذه الإمبراطوريات ذات المنشأ البحري، لأن الغزو جاء عن طريق البحر، ولأن غايتها التجارية كانت أوضح من مثيلاتها البحرية، كانت أقرب إلى "الإمبراطورية الأثينية"، كما يقول (جان باتيست ديروسيل)(٢٤١). من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه قد نُظر إلى القوة البريطانية بوصفها قوةً بحريةً thalassocratie (وفي هذا حق إذا قارنا الجزء الساحق من إمبراطوريتها الاستعمارية بالنسبة للقدرات البرية في المحصلة الشاملة لهذه القوة عشية الحرب الكبرى)*.

هل يمكن قول الشيء نفسه عن الولايات المتحدة اليوم التي لاتملك إمبراطوريةً أرضيةً، ولا استعمارية، مع أنها تسيطر على البحار؟ أو هل ينبغي أن نخترع لها مصطلحاً جديداً، هو الإمبراطورية - الشبكة réseau empire الذي يتطابق مع مصطلح القوة الناعمةsoft power ؟ هذه تساؤلاتٌ مطروحةٌ اليوم حول طبيعة القيادة leadership الأمريكية وحدودها. وإذا كان صعود القوى الكبرى وانهيارها، يرتبط مباشرةً بالتغيرات التكنولوجية، والتنافسية العسكرية التي لها علاقة، بعوامل أخرى أساسيةٍ هي السكان، والجغرافيا وثقافة النخب والتنظيم السياسي الذي يتناسب معها كما يشدد على ذلك بول كينيدي. لا شكَّ أن القضية ليست كميّةً فحسب، بل من اللازم معرفة أن التوسع الفرنسي في أوروبا منذ لويس الرابع عشر إلى نابليون، يرتبط بكون فرنسا، إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت أكبر بلدان القارة من حيث عدد السكان، باستثناء روسيا الواسعة.. فعلى أساس عشرين مليون من السكان استطاع لويس الرابع عشر "أن يزيد عدد المجندين من ثلاثين ألف عسكريٍ في عام ١٦٥٩ إلى ٩٧٠٠٠ في عام ١٦٦٦ ليبلغ عدداً ضخماً مقداره ٣٥٠٠٠٠ جندي في عام ١٧١٠"(٢٤٢). في المقابل، تجاوز عدد سكان ألمانيا، والنمسا وهنغاريا والمملكة المتحدة إضافة إلى سكان إيطاليا، عدد سكان فرنسا في عام ١٩١٤. بعد هذا، ينبغي على مؤرخ العلاقات الدولية أن يأخذ بعين الاعتبار عوامل الكثافة، ومستوى الحياة والتعليم (التربية)، والتأهيل المهني، والاستثمار، والتجانس العرقي والثقافي، لأنها عوامل كيفية هامة بالنسبة له. وقد بقيت فرنسا إبان النظام القديم أكبر بلدان أوروبا من حيث عدد السكان والمساحةً أيضاً. مع هذا، لم يشكل ذلك كله سوى ميزة، لقدرة فرنسا الدفاعية الهامة، كما يقول بول كينيدي، ومع ذلك "لم تكن قادرةً على الوصول بفتوحاتها إلى خواتيمها الحاسمة، لأنها توقفت في كل الاتجاهات

---

* نشير إلى أن الإمبراطورية العربية استمرت عدة قرون في آسيا وأفريقيا وأيضاً أوروبا، حيث بقيت قائمة في الأندلس ٨٠٠ سنة تقريباً.

بسبب معوقات جغرافية في جزء منها، وطموحات ومصالحَ عدة قوىً أخرى مجاورةً لها في جزء آخر"[٢٤٣]. وهي حالةٌ جيواستراتيجية دقيقةٌ لم تكن خاصة بفرنسا لوحدها، فالقوتان الكبريان الألمانيتان في تلك الفترة، أي إمبراطورية هازبورغ، وبراندبورغ كانتا تعيشان الحالة نفسها. من جانبٍ آخر، ومن الناحية الجيوسياسية (ولهذا تأثيرٌ كبيرٌ على التنافس الذي كان قائماً بينها وبين إنجلترا)، فقد كانت فرنسا بمثابة قوة غير متجانسة، تتنازعها دولٌ لا تُوحد بينها أهدافٌ وطموحاتٌ بحريةٌ واستعماريةٌ. وبسبب انخراطها الدائم في صراعاتٍ بحرية، لم تتمكن الحكومات الفرنسية أبداً من بذل المجهود المالي اللازم الذي كان يمكن أن يتيح لها إفشال الأسطول الملكي Royal Navy، باستثناء فترة حرب الاستقلال الأميركي (١٧٧٨-١٧٨٣). ويتضح تأثير الخيارات الاستراتيجية للنخب، تبعاً لاستعداداتها الثقافية، من خلال التوازي الذي يتحدث عنه بول كينيدي بين "المعجزة الأوروبية" والتراجع الصيني في القرنين الخامس عشر والسادس عشر[٢٤٤].

بالفعل، فبعد أن تمكنت سلالة مينغ في بداية القرن الخامس عشر، من تخليص الصين من الهيمنة المنغولية واستعادة الإمبراطورية، أصبحت تحكم ما بين مائة ألف ومائة وثلاثين ألفاً من الأفراد، بفضل ماحققته من تقدمٍ تكنولوجيٍ في مجال الصناعات المعدنية الثقيلة، والمدافع التي تعمل بالبارود، والمطبعة، والعملة الورقية، والأسطول الرابض في أعالي البحار... وبينما كان كلُ شيءٍ يهيئ الصين، التي وصل بحاروها الأوائل إلى أفريقيا الشرقية، لكي تكتشف العالم وتشع بنورها عليه، فقد أدارت ظهرها له. وهذا القرار بالانغلاق سببه النزعة المحافظة المطلقة التي اتصفت بها الإدارة الكونفوشيوسية في عام ١٤٣٤، من معاداةٍ للجيش والبحرية، بل حتى للتجارة والمضاربة، وهو ما أرخى بظلاله على الإدارة الإمبراطورية[٢٤٥]. وبينما كانت الصين المنغلقة على نفسها تغط في السبات، ولا تجني أية فائدةٍ من مختراعاتها (التي لم تتحول إلى تجديدات كما يرى جوزيف شومبيتر) كانت أوروبا الغربية، المتشظية سياسياً، تشهد تطوراً لا مثيل له فقد أطلق فيها السياق الجغرافي المناسب وتطور المبادلات والمنافسة بين الدول، نمواً لا مركزياً ترافق مع "سباقٍ إلى التسلح" بين المدن والممالك، لم يكن له أهميةٌ قصوى في آسيا ومناطق أخرى، لأن السلطات الإمبراطورية والدينية فيها قد رسخت سلطتها وعززتها منذ زمنٍ بعيد. ثم إن التفوق العسكري المتمثل بسلاح المدفعية بعيدة المدى، قد ولّد نزعةً توسعيةً أوروبيةً. وهذه التعددية السياسية المبكرة في أوروبا يفسر توزع العلاقات الدولية إلى ثلاث مراحل في القارة العجوز.

الاستثنائية الأوروبية: تسلسل النُظُم الثلاثة

حلت المسيحية في العالم الروماني بدءاً بالقرن الثالث، محل الفلسفة الرواقية العقلانية، لتصبح الديانة الرسمية في عام ٣٨٠ بعد اعتناق قسطنطين لها في عام ٣١٢. مذاك، وحينما انهار العالم الروماني أمام الغزوات البربرية عند نهاية القرن الخامس، حافظ جزؤه الغربي على مؤسسةٍ حيةٍ واحدةٍ هي الكنيسة الكاثوليكية، أما في الجزء الشرقي، فقد استمر النظام الإمبراطوري البيزنطي حتى سقوط القسطنطينية في عام ١٤٥٣، أي نهاية القرون الوسطى. وعلى الرغم من وجود ممالك جديدةٍ في الغرب، كمملكة فرنسا، ومملكة إنجلترا، ومملكة قشتالة Castille والتي كانت تترسخ وتتعزز، فإن فوضى التجزئة الاقطاعية أيقظت الحنين إلى الإمبراطورية، لاسيما وأن هذا الحنين قد تأجج نوعاً ما، بسبب قصر فترة "النهضة الكارولنجية". هذا النظام الإمبراطوري، الذي أنهاه تقاسم فردان Verdun عام ٨٤٣، قد أخلى الساحة للتحكيم البابوي في القرون الوسطى. ما خلا تلك الشراكة القصية جداً بين الإمبراطور (أوتون الثالث Otton III) (٩٩٦-١٠٠٢)، المولود لأب ألمانيٍ وأمٍّ يونانيةٍ، والبابا الفرنسي غيؤيير دورياك، الملقب بـ(سيلفيستر الثاني Silvestre II) (٩٩٨-١٠٠٣) الذي دعاه الأول إلى روما ليكون مربياً له، فقد تبين أن التعايش بين السلطتين كان شديد الصعوبة. لدرجة أن الصراع بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي لم يطلق عليها اسم جرمانية إلا مع عام ١٥١٢ وحتى إلغائها في عام ١٨٠٦، ساهمت في القطيعة مع الجمهورية المسيحية res publica christiana. لأن الأولى بالغت في طريقة الطرد من الكنيسة excommunication لخلع الشرعية عن الثانية، فلم تتردد في العمل على انتخاب بابا آخر يتفق مع آرائها. هذا الطرد سهل مقاومة الممالك الأكثر استقراراً لمزاعمهم في الهيمنة سواءً الروحية أو المادية. وكانت هذه القطيعة في البداية نتيجةً حركة الإصلاح التي سببت تفتت القيم الدينية التي كان طابعها التوحيدي unitaire يضفي الشرعية على النظام الإمبراطوري في القرون الوسطى.

مع نهاية النظام التسلطي الدنيوي والروماني في القرن السادس عشر، أصبح النظام من خلال التوازن ضرورةً بين الملكيات الوطنية، التي كان بينها منافساتٌ سلاليةٌ، وأرضيةٌ، وتجاريةٌ ودينيةٌ في بعض الأحيان. لا سيما وأن آراء الإمبراطوريةٌ لم تكن قد اختفت بعد، كما يتبين من خلال حكم كل من شارل كان Charles Quint، وفيليب الثاني أو لويس الرابع عشر. خلال فترات الحكم هذه تم التوقيع على معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨، ومعاهدتي أوترخت Utrecht وراشتات Rastátt في عامي ١٧١٣ و١٧١٤ التي حددت الشكل العام لأوروبا في الأزمنة الحديثة. لقد وضعت اتفاقيتا مونستر Münster

وأوزنابروك Osnabrük نهايةً لحرب الثلاثين عاماً التي اجتاحت ألمانيا، ولآخر المحاولات الهيمنية لعائلة هازبورغ (عائلة فرديناند الثاني) التي أوجدت لها كثيراً من الأعداء، وحيث كثر عدد الجبهات التي تحارب فيها. كرست هذه المعاهدات حق الدول الملكية والأميرية على حساب الفكرة الإمبراطورية، في نفس الوقت الذي فرضت فيه الاستقلال الديني للملوك. لكنها في تقطيع ألمانيا إلى ما يقرب من ثلاثمائة دولة، أعطت الحظوة لكل من فرنسا والسويد. لذلك فإن معاهدتي أوترشت وراشتات، اللتين دخلت بموجبهما إنجلترا إلى الساحة الأوروبية بحجة التوازن القارّي، كانت شاهدتين على فشل لويس الرابع عشر في حرب خلافة إسبانيا، التي كان يمكن لنتيجتها العكسية أن تعطي الهيمنة لآل بوربون. أما السويد، القوة الإقليمية المعتبرة إلى حدٍ ما، فقد ضيَّعت نفسها بسبب الميول المغامراتية لشارل الثاني عشر (هزيمة بولتافا Poltava أمام الروس في عام ١٧٠٩).

يقتضي تحقيق النظام من خلال التوازن وجود شبكةً من التحالفات والتقاربات التي طالما كانت هشةً وعُرضةً للمراجعة. وتشهد على ذلك صعوبات القرن الثامن عشر، حينما أرادت فرنسا الثورية، بسكانها البالغ عددهم خمسة وعشرين مليوناً، وفي قمة التقدم التكنولوجي، مع إنجلترا، البَلَدَان اللذان بدأت فيهما الثورة الصناعية، قلب النظام الأوروبي بذريعة مبادئها السياسية العالمية. لكن التحالف الأوروبي الذي كان كله قائماً ضدها أعاد إليها رشدها، ودفعها إلى المشاركة بعد عام ١٨١٥ بموافقة مترنيخ، في تحسين عمل "الجماعة الأوروبية". على الرغم من تنامي الوطنيات، والصراعات البلقانية وحروب الوحدة الإيطالية أو الألمانية، فقد جَنَّبت البنية غير الرسمية، المقوننة codifiée للجماعة الأوروبية حتى عام ١٨٧٠، أيَّ نزاعٍ معممٍ[٢٤٦]. لقد نجح "مجلس الإدارة الأوروبية Directoire européen" المؤلف من (إنجلترا، فرنسا، بروسيا، النمسا، روسيا)، بفضل دبلوماسية المؤتمرات (إكس لاشابيل Aix la Chapelle ١٨١٨، فيرون Vérone ١٨٢٢، لندن ١٨٣١) والتبادلات الثنائية الدائمة، في تجاوز الصعوبات الرئيسة. وقد حدث هذا الأمرعلى الرغم من "الجرحaccroc"الذي سببته حرب القرم (١٨٥٣-٥٦)، والحرب الفرنسية - البروسية اللتان بقيتا، مع ذلك، حربين محليتين.

بعد ضم الألزاس واللورين، الذي لم يكن بسمارك راغباً فيه لمعرفته بأن هذا الضم سيجعل أي تقارب مع فرنسا مستحيلاً، لم تعد الجماعة تعمل إلا من أجل المسائل الاستعمارية (مؤتمر برلين عام ١٨٨٥). وأصبح الشكل الديبلوماسي العام لأوروبا ثنائي القطب. في مرحلةٍ أولى، نجح المستشار الألماني في عزل فرنسا بفضل شبكةٍ دقيقةٍ من التحالف غير المتجانسة تماماً، لأنها كانت تضم ألمانيا وروسيا وإيطاليا والنمسا، على

الرغم من الخلافات القوية التي كانت قائمة بين النمسا من جهة، وألمانيا وروسيا من جهة ثانية. لكن بعد رحيلها، في عام ١٨٩٠، سُندت جمعية الدول الأوروبية بكتلتين متنازعتين (تحالف ثلاثي وانفراج ثلاثي) وتزعزع التوازن غير الثابت فجأةً في الحرب العالمية الأولى بسبب العقيدة الأوتوماتيكية التي تميزت بها تلك التحالفات.

استطاع النظام الأوروبي عبر التوازن الاستمرار، لأنه بعد عام ١٩١٨، على الرغم من فكرة أن نظاماً عبر القانون في إطار عصبة الأمم الذي لم يتوقف مجال فعلها على أوروبا، وعلى الرغم من مشروع الاتحاد الأوروبي الذي طرحه أريستيد بريان Aristide Brian، فإن تصلب بعضها، وضغينة البعض الآخر، وتفتت أوروبا الوسطى بعد التفكك النمساوي الهنغاري، جعلت أفضل النوايا واهمة، وهو ما برهنت عليه عودة الحرب. ولم يتحقق النظام عبر القانون بشكلٍ حقيقيٍ إلا منذ عام ١٩٤٥ . صحيح أنه كان تحت غطاء توجيهٍ أميركيٍ شجع التعاون بشكلٍ بالغ الإرادوية volontariste، وأمَّن حماية القارة الأوروبية خلال الحرب الباردة بشكلٍ فاعلٍ.

لكن تكرار المفاوضات المتعلقة بالبناء الأوروبي ولَّدَ عبر الزمن قانوناً جماعياً حقيقياً فرض مبادئه على التشريعات الوطنية. وقبل الإخفاق في التصديق على "الدستور الأوروبي"، بعد رفض الفرنسيين والهولنديين له في عام ٢٠٠٥، انخرطت الجماعة، ومن بعدها الاتحاد تدريجياً في كونفيدرالية تنتظر المصادقة بعد المعاهدة الجديدة وجعلها رسمية، وبعد عقلنة الصيغ التي تعمل بموجبها. دعونا نذكر أنه خلافاً لما يجري في الفيدرالية، فإن الكونفيدرالية شكلٌ من أشكال المشاركة بين دولِ المؤسسة المرجعية (المفوضية في الاتحاد الأوروبي) المرتبطةُ دائماً بالحكومات الوطنية، حيث ترتبط الفيدرالية بالحكومات. إضافة إلى ذلك، لا يوجد في الكونفيدرالية (على الرغم من انتخاب البرلمان الأوروبي بالاقتراع المباشر) تماس بين شعوب الوحدات المكونة للاتحاد والسلطة المركزية. وبهذا تحافظ الدول الأعضاء على سيادتها، حتى وإن بدأت بالمشاركة فيها بشكلٍ أكثر تعقيداً ويبدو متغيراً[٢٤٧]، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي). هذه الاعتبارات ذات الطابع المؤسسي تستحق تعميق التفكير بها، لكن ما يمكن التساؤل عنه فوراً، هو ما إذا كان هذا البناء على القانون لوحده، قادراً على مقاومة غياب التوازنات الداخلية، أو حدوث اضطرابٍ خارجيٍ عنيفٍ، أو صدمةٍ منظوميةٍ[تصيب المنظومة]. عموماً، الكونفيدرالية تتفكك حينما لا تكون الظروف مناسبةً لها، أو هي مرحلةٌ على طريق الدولة الفيدرالية.

إمبراطوريةٌ أم منظومةٌ أمريكيةٌ؟

منذ عام ١٩٤٥، لم يعد هناك قوة أوروبية كبيرة فعلية، إضافة إلى أن أوروبا الديبلوماسية - العسكرية لم تتشكل بعد، وكذلك زوال الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٢. لكن هذا لا يعني تشكّل "تجمع عالمي" بالمعنى الذي عرفته أوروبا، حتى وإن استمرينا في زيادة مضاعفة رقمٍ ما كان في البداية G5 (الدول الخمس الكبار) ليصبح G7 أي الدول السبع الكبار. لأنه لم يعد ثمة توازن ممكن، بسبب ضخامة "الاختلافات في القدرات" بين القوة العظمى الوحيدة والدول الأخرى، على الأقل حتى يأتي يومٌ على الصين، وبعدها الهند لترفضا التفوق الأمريكي. ولم تعد المسألة معرفة كم من الوقت بعد؟. نظرية انتقالات القوة التي وضعها عدة مؤلفين واقعيين أميركيين تلتقي، حول هذه النقطة، مع رأي بول كينيدي القائلة ب "وجود ديناميكيةُ تغيير يغذيها أساساً تطور الاقتصاد والتقنيات، المؤثرة على البنى الاجتماعية، والمنظومات السياسية، والقوة العسكرية، وموقع الإمبراطوريات والدول"[٢٤٨]. وهذا يقود إلى التفكير بأنه لم يعد أمام العالم أن يبقى مجمداً في عام ٢٠٣٠ كما كان في عام ٢٠٠١، أو ١٩٨٩، أو ١٨٧٠، أو في عام ١٤٥٣، ونظراً للاتجاهات العالمية الحالية، ينبغي، منذ الآن، كما سبق بيانه، أن نتصور "إزاحة مركز" الخريطة الجغرافية السياسية العالمية نحو آسيا والمحيط الهادئ الشمالي. وإلى أن يحين ذلك، فإن الولايات المتحدة تعيش "لحظة هيمنة" بدأ حولها نقاشٌ واسعٌ. فكثيرٌ من الكتّاب، مثل (شالمرز جونسون Chalmers Johnson)[٢٤٩]، وبينجامان ر. باربر Benjamin R. Barber)[٢٥٠] في الولايات المتحدة، و(إيمانويل تود Emmanuel Tood)[٢٥١] في فرنسا، يعربون عن قلقهم من الصعود القوي لإمبريالية أمريكية جديدة يستنكرون سيئاتها ومآلاتها المغلقة، بينما هناك نفرٌ آخر لكنه نادرٌ، مثل (نيال فورغوسون Niall Ferguson)[٢٥٢] الذي يجد فيها فائدةً لهم، أو مثل (جون إيكينبيري)[٢٥٣]، يحتجون على نوعية الإمبراطورية التي تعزى للمنظومة الدولية التي تدور حول الولايات المتحدة.

بدايةً، ينبغي أن نعرف إذا كنا نستخدم مصطلح إمبراطورية بمعناه الكلاسيكي الذي يقتضي وجود هيمنة سياسية من مركزٍ على السياسات الداخلية والخارجية للدول الضعيفة، أو إذا كنا نقصد به منظومةً تراتبية من العلاقات السياسية التي تمارس من خلالها الدولة الأقوى تأثيراً حاسماً على الدول الأخرى. يرى جونسون C. Johnson أنه إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد ألغت مبرر الانتشار العسكري العالمي للولايات المتحدة، فإن هجوم الحادي عشر من أيلول قد سمح لها بإعادة تعبئة حلفائها، وإعادة تفعيل

قواعدها . وهيمنتها العسكرية تسمح لها بممارسة الـ"global racket" . أما باربر الذي اشتهر بإدانته للعولمة المنفلتة من عقالها وتهدد الاستقرار، فيقول إن منطق العولمة يؤدي إلى منطق الإمبراطورية، وأن توسع "الثقافة العالمية الأميركية Mc World" أفضى في نهاية الأمر إلى إغراءٍ إمبرياليٍّ وقعت فيه إدارة بوش [الإبن].

في مثل هذا العالم المعقد والمترابط الذي نعيش فيه، فإن الاستراتيجية الإمبريالية تؤدي إلى عكس ما تريده contre-productive لأن الخشية تدفع الدول إلى معاداة النظام الإمبراطوري. ويتبنى تود أفكار الكاتبين السابقين، لأنه يرى أن اقتصاد الولايات المتحدة يقوم على النهب، ويفرض الجزية على الاقتصادات الأخرى كلها، لكن في الوقت نفسه فهو في طريق الضعف بسبب فساد الديمقراطية الأمريكية والتحلل الاجتماعي الذي يترصدها، وهو انتقادٌ قاسٍ لم يبلغه فيرغيسون. بل يرى في الإمبراطورية الأمريكية إمبراطوريةً ليبراليةً تقوم على المؤسسات المقبولة عموماً، والتي تضمن المصلحة العامة من خلال حفاظها على السلم، والحرية في البر والبحر، إضافة إلى حرية التبادلات، الأمر الذي يقربها كثيراً من الإمبراطورية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. من جانبٍ آخر، فإن انتشار اللغة الأنجلو-أميركية، وأفكار الولايات المتحدة وثقافتها يقربها من الإمبراطورية الرومانية. لكن الفرق يكمن في أن الهيمنة الأميركية تتم باسم مناهضة الإمبريالية، وباسم نظامٍ عالميٍّ يؤمن مجموعةً من الفوائد للدول الأخرى. وبالتالي فالعالم بحاجةٍ إلى الإمبراطورية الأميركية، التي لولاها لغرق العالم في الفوضى غداة الحرب الباردة. ويتفق إيكنبيرغ إلى حد ما مع فيرغيسون، إلا أنه يرفض مصطلح الإمبراطورية، ويفضل عليه مفهوم المنظومة الأمريكية. ويوافق بقوله إنه لا شكَّ أن الولايات المتحدة قوةٌ عظمى عالمية لا سابق لها في التاريخ، ولا منافسٌ إيديولوجياً لها ولا توازيها أية قوةٍ حتى اليوم، لكن الوقائع المختلفة لا تجعلنا نشبهها بالإمبراطورية. لذلك يعتقد أن النظام القطبي الأحادي الأميركي سيدوم طويلاً.

أولى هذه الوقائع هي أن التفوق الأميركي يستند بطبيعة الحال، إلى القوة العسكرية. لكن هذه القوة، التي هي أبعد ما تكون عن أن تكون قمعيةً، تنشر حمايتها فوق عدة مناطقَ من العالم، حيث يرتاح لها الناس لأنها تضعهم في مأمن من المنافسات المحلية. وهذه القوة تخدم اقتصاد السوق لأنها توفر الأمن لإمدادات المواد الأولية ومنتجات الطاقة، بمقدار ما ساهمت في إقامة التجارة المتعددة الأطراف وتوسيعها.

الواقعة الثانية، هي أن الولايات المتحدة معزولةٌ من الناحية الجيوسياسية، لذلك لم يكن لديها طموحاتٌ أرضية. إنها القوة الوحيدة التي لم تحسب أبداً أي حساب للقوى

الكبرى الأخرى المجاورة لها . لذلك استبدلت الهيمنة الأرضية بإدارة العلاقات بين القوى بشكلٍ منتظم، بعكس ما فعلته إنجلترا في الماضي. وحينما تكون تدخلاتها ضرورية، بوصفها حليفاً أو وسيطاً لإحلال السلام (التهدئة) فهي تقوم بذلك بناءً على طلب واحدةٍ أو أكثر من تلك القوى. أضف إلى ذلك أنه يُنْظر إلى صورة الولايات المتحدة على أنها أقل إرغاماً وهيمنةً، نسبياً، من القوى الكبرى الأخرى.

في المقام الثالث، وهو ما يعزز هذه الصورة الإيجابية، هي أن النظام القطبي الأحادي الأميركي يقوم على أساس الديمقراطيات المعتمدة في صلب الشبكة المعقدة للعلاقات القائمة بين الحكومات. وهو ما يطمئن الدول الأضعف، لأن غياب التناظر في السلطة أقل إخافةً وتهديداً للاستقرار حينما يكون بين الديمقراطيات. وبحسب إيكنبيري، فإن الطابع المفتوح وغير المركزي للمنظومة الأميركية يمنح الدول الأخرى إمكانية إسماع صوتها في عمليات اتخاذ القرار في داخل نظام الهيمنة.. وهو ما يقوده إلى تشبيه هذا النظام "بنظام الهيمنة المشترك" . وثمة صفة أساسية أخرى لهذه الهيمنة هي أنها تُقَدِّمُ للولايات المتحدة الوسائل الكفيلة بوضع حدود لنفسها في ما يتعلق بممارسة القوة. الحقيقة أن السياق التعددي الذي تتحدد فيه السياسة الخارجية الأميركية يُبعد المفاجآت السيئة ويسمح للدول الأخرى بإقامة علاقات مفيدةٍ للطرفين على المدى الطويل .والروابط المؤسساتية التي توحد أمريكا بشركائها الأوروبيين والآسيويين على نحوٍ خاصٍ، التي تسمح بتجاوز أي خوفٍ من الهيمنة، تساهم بشكلٍ كبيرٍ في هذا الاعتدال.

الحجة الرابعة، التي لا تقل أهميةً عن غيرها، والتي يقدمها إيكنبيري لمناقضة الدلالة الإيحائية الإمبراطورية للمنظومة الأميركية، هي سهولة قبولها من بقية العالم، لدرجة وجود تطابقٍ عميقٍ بين النموذج الأميركي وقوى التحديث. النقطة الهامة لا تكمن في أن الولايات المتحدة أجبرت المجتمعات الأخرى على التوافق مع مشاريعها وأهدافها، بل هي أن الدول كلها تقع في منظومة التغير الشامل القائمة على التصنيع والتعبئة الاجتماعية. لدرجة أن التزامن بين انبثاق الولايات المتحدة كقوةٍ ليبراليةٍ عالميةٍ وتزامنه مع المقتضيات العالمية للتحديث يَخْلُقُ نوعاً من الانصهار الوظيفي بينها وبين النظام العالمي. في عملية المجانسة الهيمنية للكوكب، كما حددناه من قبل، ثمة عاملان يلعبان، كما يقول إيكنبيرغ، أدواراً محركة: الوطنية المدنية والتعددية الثقافية للولايات المتحدة. العامل الأول، لأنه يتجاوز الاختلافات العنصرية والدينية والجنسية واللغوية وأنه يغتني في القناعة الديمقراطية واحترام القانون، والعامل الثاني، لأنه يفضل مقاربةً متعددةَ الأوجه للسياسة

الخارجية. إذا ما اجتمع العاملان، لأنهما يسمحان للولايات المتحدة بإزالة التوترات التي حطمت، في القرن التاسع عشر، الإمبراطوريات المتعددة القومية، تسير في نفس اتجاه نوعٍ من التحديث العالمي. هذه الأسباب الموجبة كلها، يستحق أن نعود إلى النظر فيها بالتفصيل، لاسيما وأنها اليوم على محك الأحداث. فالتعددية الثقافية، على سبيل المثال، ليست هي الحل الشافي كما يقول المحللون مثل (مايكل ليند Michael Lind)، بل على العكس، فقد تُهَدِّد، على الرغم من وجود ثقافة أميركيةٍ مشتركة، تجانس الولايات المتحدة إن لم تهدد وحدتها[٢٥٤]. من جانبٍ آخر، فهي لا تشكل سمةً من سمات الحداثة إلا إذا نُظِرَ إليها من وجهة نظر العرقية المركزية الأوروبية، لأنها غائبةٌ عن كتلٍ واسعةٍ من البشرية. فلا نجد مداً كبيراً للهجرة نحو الصين البحرية، والهند والعالم الإسلامي أو نحو أفريقيا ...

مهما يكن من أمر، هذه الحجج (المسوّغات) الأربع (الاستراتيجية، والجيوسياسية، والمؤسسية، والثقافية) تجعل، بحسب إيكنبيري، أن النظام الأحادي القطبية الأميركي شديد الاختلاف وأقل خطراً على الدول، من كل أشكال تحقيق النظام من خلال الإمبراطورية، أو من خلال التوازن الذي كافأنا التاريخ به.

عندها، فإن الحداثة الليبرالية، الرأسمالية، المتعددة الثقافات، أساس المنظومة الأميركية، ألا تهيئ لقدوم مجتمعٍ عالميٌ متجانسٍ ومسالمٍ نسبياً، يصبح مفهوم الإمبراطورية، قياساً إليه ملائماً، والذي بالنسبة إليه يتقلص التاريخ الماضي إلى مجرد مشهدٍ حزينٍ؟.

عالم بلا أعداء؟

هل يمكن للمرء أن يصدق بأن إرادتي القوة والهيمنة، وكل أشكال العداء ستزول؟ وفي المقابل، هل لنا أن نتصور إمكانية تعميم ثقافة السلام؟ هل يكفي أن يغير الممثلون رؤاهم للعالم لكي يتغير ؟ وهل تصور أمة لعدم وجود أيِّ عدوٍ افتراضيٍ، يشكل ضمانةً لها ضد أية عداوة، أو تهديداً أو اعتداء؟ من المخاطرة بمكانٍ الإجابة على هذه الأسئلة دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنظومة العالمية وبنيتها، المليئة بالتناقضات، وتتضمن فضاءاتها المختلفة تحدياتٍ متعددة.

الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة على العراق في عام ٢٠٠٣ ذات دلالة على هذه التساؤلات كلها، لأنها إذا كانت تناقض جزئياً أطروحة إيكنبيرغ من ناحية، فهي من ناحية أخرى استمرار لإمحاء الأمريكيين الذين لم يعودوا يرون أن لهم أعداء منذ نهاية الاتحاد السوفييتي، ثم فوجئوا جميعاً بالهجوم عليهم، وفي عقر دارهم، وبكل بساطة أنهم لم يعودوا محبوبين من قبل كل الناس.

إمكانية ثقافة السلام

يحيلنا مفهوم ثقافة السلام إلى مفهوم السلام "العالمي cosmopolitique" الذي طرحه كانط بوصفه نتيجة احترام الدول لسيادة بعضها بعض، ونبذ العداء الطليعي الذي لا عودة عنه من منظور جماعة غير متجانسة إيديولوجياً oecuménique. لكن، تجربة أوروبا منذ عام ١٩٤٥، وعلى نحوٍ خاص، المصالحة الفرنسية - الألمانية، ثم الدور الخاص الذي لعبه هذان البلدان في البناء الأوروبي، هي التي جسدت هذا المفهوم على صعيد الواقع. الأمر يتعلق بثقافة الاحترام المتبادل، الذي يشمل الشركاء الأوروبيين كلهم، ويهدف إلى استبعاد كلّ أخطار الصراع من خلال التفاوض المنتظم. لكن، خَلْفَ هذا كله، تسعى هذه الثقافة إلى تفضيل الاندماج من خلال تغيير العقليات، والرؤى المتبادلة، والسلوكات الدولتية، أو الفردية. لكن يبقى هذا المشروع صعباً بسبب التنوع الشديد للثقافات الوطنية، ولأن كلّ فرضيةٍ استيعاب ثقافة معينةٍ للثقافات الأخرى كلها أمرٌ مستحيلٌ، وفي كل الأحوال فهو مستبعدٌ من حيث المبدأ. فإذاً حدث وأن اعتنق الأوروبيون كلهم ذات يوم الثقافة نفسها، أي ثقافة أميركا الشمالية كما يلمّح البعض، الذين يعتقدون أن القضية في طور التحقق! لذلك، يمكن التساؤل في الحالة الراهنة للأشياء، عما إذا كانت ثقافة السلام التي تخيم على أوروبا، إن هي إلا "ثقافة لامبالاة"، كما يقول الأستاذ (بيير ألان Pierre Allan) في جامعة جنيف حول التوافق السويسري. ففي غياب أيِّ عداءٍ معلنٍ، أو خصومةٍ مستترةٍ، وكذلك غياب التداخلِ الثقافيِّ الحقيقيِّ أو المكثفٍ (مثلما سعت الجكومات المتعاقبة إلى الحض عليه الفرنسيين والألمان)، ولا مبالاة الشعوب إزاء بعضها بعض، فإن عامل السلام الحقيقيِّ يكمن هنا.

إن مظهر ثقافة السلام الأوروبي هذا في حده الأدنى يطرح قضية مضاعفة: قضية أهميته في فضاءٍ لا يكف عن التوسع التدريجي؛ وقضية تصديره إلى قارات أخرى، كما تريد له ذلك الدبلوماسية الأوروبية المترددة. طالما أن أثر القرب الجغرافي لن يتمكن ربما من القيام بدوره، كما هو حال الكونفيدرالية السويسرية أو الاتحاد الأوروبي الذي زاد عدد دوله من خمس عشرة دولة إلى خمس أو سبع وعشرين دولة، يمكن التساؤل، في حال حصلت توسعةٌ، أخرى ما إذا كانت ثقافة اللامبالاة هذه كافيةً إزاء حدوث توتراتٍ محتملة، لاسيما إذا أدخلت في الاتحاد الأوروبي أممٌ بعيدةٌ ثقافياً عنه مثل تركيا التي لن تضيفَ مساهمتها المادية إليه شيئاً يذكر. ومن دون شيءٍ قليلٍ من التبادلية، لا يمكن للامبالاة إلا أن تشجع الذوبان dilution. لكن لن تكون الحال على هذا النحو بالنسبة

لروسيا التي ستكون مواردها الضخمة موضع جذب لشعوب الاتحاد الأوروبي حينما تبدأ مرحلة نقص الطاقة أو التضييق على تصديرها.

تظهر احتمالية ثقافة السلام بشكلٍ أكثر حتميةً أيضاً حينما نغادر الفضاء الأوروبي. وهو ما نتج عن النقاش المفتوح الذي فتحه (روبيرت كاغان R. Kagan) حينما وضع "أوروبا الكانطية" في مقابل "أمريكا الهوبزية"، بعد الخلاف بين قطبي الغرب لدى التدخل الأميركي في العراق[٢٥٥]. على الرغم من بعض المبالغات والتناقضات التي تكتنف حديث هذا المحرر في صحيفة الواشنطن بوست، الذي كان يرى في المقالات التي رافقت كتابه، أن فرنسا تتبع تارةً "النهج الويلسوني الجديد"[٢٥٦]، وطوراً النهج الديغولي الجديد أو البونابرتية الجديدة[٢٥٧]، تبعاً لتصاعد حدة التوتر، فقد كان محقاً في قوله إن كلاً من الرؤيتين المتقابلتين للعالم مشروطةً بقدراتٍ استراتيجيةٍ لا تلتقي على أي شيء. فمن جهة، يميل الأوروبيون إلى الاعتقاد بأنهم قد صعدوا إلى "جنة ما بعد التاريخ" تبعاً لتعبير كيجان، أو أنهم خرجوا أخيراً من التاريخ، ولم يعودوا قادرين على الاتفاق على تنظيم أبسط عمليةٍ خارجيةٍ بشكلٍ مستقلٍ. وهم لا يريدون الاعتراف بوجود عدوٍ، على الرغم من خطورة هذه الفكرة بالنسبة لهم حتى لو وضعتهم تحت رحمة الحدث الذي يبقى دائماً فريداً في نوعه، لكنه يصنع التاريخ كما يقول (ج. ب. ديروسيل)[٢٥٨]. لأن الحدث غير المتوقع، كما تقول (هانا أرنت Hanna Arendt) يقطع السيرورات السياسية ويضع حداً للنظام السابق[٢٥٩]. وهو مابرهنت عليه أحداث الحادي عشر من أيلول.

لكن، بدلاً من اعتبار ثقافة سلام الأوروبيين بوصفها نتيجة حرمان ذي جوهرٍ كانطيٍ، وهو نفسه سلامٌ مؤكدٌ، لا نستطيع إلا تصديقه، نظراً للعجز الدولي للدول الأوروبية وتأثير القدم السكاني الذي يدفع السكان إلى "شراء السلام" بدلاً من الدفاع عنه، بدلاً من ذلك، يفضل الظن بأن الخط الدبلوماسي الذي اعتمدته كل من باريس وبرلين قد نجم عن تقييمٍ مختلفٍ وأكثر موضوعيةً (لأنه أقل خطراً مما يقال عنه، وهو ما تمت البرهنة عليه) من خط واشنطن فيما يتعلق بالسياق العراقي والشرق أوسطي. ومن الجانب الآخر، يمكن تصور أن الوعي بقوةٍ خارج المألوف قد شجع الإدارة الأميركية، التي ترى أن الحفاظ على السلام يمر عبر الوقاية واستخدام القوة، بصرف النظر عن المبالغة في تقدير النتائج. تجدر الإشارة إلى أن هذا الشعور ليس جديداً ويبقى شكله، الذي يصل أعلى مستويات التوتر paroxystique مرتبطاً بالظروف. نقول إنه ليس جديداً، لأنه منذ خروج الولايات المتحدة من عزلتها، غلب لديها الاعتقاد بأنها مكلفةٌ بمهمةٍ عالميةٍ. وهو ما قادها إلى الانخراط في أكبر الصراعات التي شهدها القرن العشرون، بحيث كانت

الإدارة الديمقراطية تقود كلَّ واحدٍ منها، و تضعه في الفئة المثالية أو الكانطية بدلاً من الفئة الواقعية أو الهوبزية، كما كان الحال مع ويلسون وروزفلت إبان الحربين العالميتين، ومع كندي في حرب الفييتنام. وهي وقائع تناقض، من دون شك، التصنيفات المغرقة في التبسيط أو السهولة.

ينبغي أن نفهم أيضاً بشكلٍ أكثرَ مباشرة، لنتجنب الوقوع فيها، أن الصدمة النفسية التي سببها الهجوم المزدوج في الحادي عشر من أيلول (والتي تم استغلالهما لهذا الغرض كما يقول البعض) قد أخرجت الولايات المتحدة من غبطتها ووضعتها أمام "عدوٍ رئيسيٍّ"، لم تره منذ عام ١٩٨٩. وفائدة هذه الحالة، أو سلبيتها تكمنُ في أنها بسَّطت إدراكَ العالم، وسَهَّلت تعريف السياسة الخارجية، بعد أن تحولت برمتها نحو الإرهاب العالميِّ، كما كانت بالأمس بالنسبة للشيوعية. عادة، تضمن هذه الحالة طواعية الحلفاء، لكن في هذا الظرف ألم يكن الاكتئاب كافياً ؟ لكن، على أيِّ حالٍ، فإن هذا الظرف لا يقارن بما كان عليه الحال بالنسبة "للتهديد السوفييتي".

إجمالاً، إذا كانت الطبيعة الحقيقية للسلام تتسم بالسلام، وإذا "كانت أيَّةُ خصومةٍ دينيةٍ، أو أخلاقيةٍ، أو عرقيةٍ أو من أي نوعٍ آخر، فإنها تتحول، في الوقت نفسه إلى خصومةٍ سياسيةٍ، وإذا كانت هذه الخصومة قويةً فهي كفيلةٌ بتحويل جماعة من البشر إلى أصدقاءَ وأعداءَ" كما يقول (كارل سميت)، وهنا ثمة ما يثير الشك في إمكانيات انتصار مثل هذه الثقافة في عالم زادته العولمة تعقيداً واضطراباً. لاشك في أن الواقعيين والبراغماتيين محقون في أن يروا في السلام حالةً من حالات المنظومة الدولية، وليس قيمة، كما كان يتصور المثاليون بمختلف مشاربهم.

العولمة وتغير العالم: أطروحة المجتمع الدولي

لكي يكون التحليل مفيداً، علينا معرفة ما غيرته العولمة أو مالم تغيره في طبيعة العلاقات الدولية. فهل النظريات التي وضعت بشأنها ما تزال ذات مصداقية؟ وإذا كان تطور التبادلات والاتصال أكبر تجلياتها، ألم تتغير الروابط البشرية، ولماذا تستمر الدول في التعبير عنها؟

نعرف من حيث المبدأ أن الرؤية المتضامنة مع فكرة المجتمع الدولي تفترض أن الدول تتقدم من خلال أفرادٍ منظمين في شبكاتٍ اجتماعيةٍ متعددة. وقد ذكرنا بأن روبيرت فيينير Robert Wiener، أحد أوائل منظري الاتصال، قد تصور هذا المجتمع بوصفه "بديلاً عن البربرية"، لأنه يضع حداً لأيِّ سوءِ تفسيرٍ من قبل القادة، وبالتالي لمواقفهم غير العقلانية[٢٦٠]. وبالتالي تغيير العالم على هذا النحو. لكن فضاء الاتصال، هذا إذا كان

فضاء للمشاركة والأعمال فضاءٌ للقوة تُمارس فيه استراتيجيات التلقين والسيطرة، لا يتسق دائماً مع الدمقرطة، كما يقول سولفيغ غودلاك Solveig Godeluck في ما يخص الصين[٢٦١].

في الوقت الذي كان فيه الغربيون (على رأسهم الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون) يراهنون على ربط ملايين الصينيين بفضاء الإنترنت cyberespace لتسهيل الانتقال من الجمهورية الشعبية إلى الدمقرطة وتسريعه، تبين أن بكين قد جعلت "من الإنترنت غطاءً للرقابة"، مع العلم أن "هذا النظام الشمولي ينتج نفسه في العالم الافتراضي من خلال اختبار التكنولوجيات والنماذج الاقتصادية التي يصنعها الغرب له"[٢٦٢].

في الحقيقة، العولمة بوجهها المريح (سهولة التواصل، والسياحة العالمية) ووجهها القاتم (الإرهاب والتجارة غير الشرعية المرفوضة قانونياً) تكشف عن شكلٍ معقد ومتناقضٍ يشهد الأزمات، لأنه أبعد ما يكون عن الاستقرار. ويكمن أساسه المادي في ضغط الزمان والمكان. وهي ظاهرةٌ متدرجةٌ، كما يقول دافيد هارفي David Harvey[٢٦٣]، الذي يرى أنها بدأت في عصر النهضة، لكنها تسارعت فجأة بتأثير ثورات النقل وتكنولوجيات الاتصال الجديدة. فانقلب التغير البيئي للممثل تماماً: وتحول كلياً من الطبيعي إلى شبه المصطنع.

الميزة الثانية للعولمة هي تحقيقُ آخر شكل - مرحلة للرأسمالية، أي مرحلة الرأسمالية العالمية القائمة، باختصار، على "تعدد الممارسات التي تجعل العمل خارجياً externalisation، منذ تطور التعهُّد وصولاً إلى الأشكال المعاصرة لإزالة الاستعمار عن الشركات، وإعادة بنائها على شكل شبكاتٍ. ومن جانب آخر، تقوم على ديناميكية بحث في كل الميادين والاتجاهات التي يمكن تصورها، لا سيما التسهيلات المالية، والتقنية الوظيفية والرقمية"[٢٦٤]. هذه العملية تتبع السوق المدعو إلى التوسع حتى حدود الكوكب، مثلما حلم بذلك آدم سميث". وعلى المدى البعيد، تقريباً، ستتقدم الديناميكية الاقتصادية الجديدة على حساب الشركات التي ستقلب كيانها والموارد التي تستخدمها كالبترول.

أما الميزة الثالثة للعولمة، فتكمن في تعدديتها. فالعولمة الاقتصادية تنتج عولمة القانون، بينما ترتسم عولمةٌ ثقافيةٌ يختلف الناس على تفسيرها بسبب غموض حدودها. فإلى جانب القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول منذ زمنٍ طويلٍ، أو القانون، الذي تتسع مجالات تطبيقه وتتنوع تدريجياً، وهما القانونان اللذان تنتجهما المؤسسات الدولية، نشهد بروز عولمةٍ خاصةٍ. ومرونة الشركات والأفراد تؤدي إلى إزالةٍ للاستعمار ومحاكاةٍ لقواعدَ

لازمةٍ لتنظيم التبادلات وتنسيق مواقع العملاء . وبناء عليه فقد خفت النظرة إلى القانون بوصفه فعل دولةٍ - لا سيما وأننا نلاحظ الخصخصةً السريعةً للنشاطات على حساب الفضاء العام (خدمات السوق العامة، والأمن، وما إلى ذلك...).

أما العولمة الثقافية، فلها عدة أوجهٍ، تتباين درجاتٍ أهميتها، وتترك المجال مفتوحاً أمام مقارباتٍ مختلفة. على الصعيد العملي يمكن أن نميز، مع غي روشيه **Guy Rocher** شكلين من المقاربات: مقاربة العلم والباحثين الذين تضمهم "الجماعات المعرفية، ذات البعد الكوني، ومقاربة ثقافة الاستهلاك التي نشرتها وسائل الإعلام وهيمن عليها الإنتاج الأميركي[٢٦٥]. على الصعيد النظري، يحق لنا التساؤل ما إذا كان من الممكن قيام عولمةٌ ثقافيةٌ فعليةٌ، لا سيما وأن المقصود هو نشأة ثقافةٍ عالميةٍ مشتركةٍ، أو على الأقل تعدديةٍ ثقافيةٍ كونيةٍ. يرى (جيرار لوكلير **Gerard Leclerc**) أن "العالمية الثقافية تمثل الحالة النهائية للعولمة الاقتصادية"إلى حد ما، لكنها تختزلها "من عالمٍ كان يتسم بالعزلة الثقافية إلى عالم آخر تخيم عليه التعددية الثقافية"[٢٦٦]. ويعترف باستمرارية العرقيات المركزية وتزامنها مع تعميم التبادلات الثقافية؛ وهو ما يقوده إلى التشديد بخاصةٍ على جدلية العزلة والعمومية، في عالميةٍ متعددةٍ ثقافياً أكثر من أيٍّ شيءٍ آخر. ومقاربته هذه تلتقي مع مقاربة روبيرت كوكس **Robert w. Cox** الذي يرى أن العولمة الثقافية المتسمة بتجانسٍ يتسمُ بهيمنةُ الرأسمالية المعولَمة، التي تشهد "يقظة الحضارات". وحتى لا تتحول هذه اليقظة إلى "صدمةٍ" (وفقاً لصيغة صاموئيل هانتنغتون[٢٦٧])، فإن كوكس يدعو إلى "تعدديةٍ ثقافيةٍ حضاريةٍ". في المقابل، فإن قناعة رولاند روبيرتسون **Roland Robertson** مختلفةٌ. فهو يقول بأن الثقافة المستقلة المتضمنة لديناميكيات سياسية واجتماعية - اقتصادية هي في صدد الظهور[٢٦٨]. هذا العالم الثقافي **World culture**هو نتيجة تعدد الحركات الثقافية، والاحتكاكات بين الأشخاص، والتبادلات غير المادية، وللصور والتصورات المبنية والمتكونة عن العالم ضمن سياقٍ شاملٍ. ويبدو هذا العالم الثقافي، بحسب مايك فيثرستون **Mike Featherstone**، غير متجانسٍ **hybride** لأنه مكوّنٌ من مجموعاتٍ ثقافيةٍ فرعيةٍ وطنيةٍ وبالتالي محليةٍ، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى من "ثقافاتٍ غريبةٍ **tierce**"، أي من عناصر لا أرض لها **déterritorialisés** لا هويةَ لها، تنتقل من مكانٍ لآخر.[٢٦٩] لكن هذه الثنائية، بحسب فيثرستون، محكومٌ عليها بالتلاشي لوجود حركةٍ مزدوجةٍ، تنطوي على تعميم الخصوصية (التي تتضح من معرفة الناس بانتفاء الحدود بين الاختلافات، وبغيرية الأفراد، والثقافات) وبخصخصة العام (أي تعميم فكرة المشاركة في الجوهر البشري

العام، ولو من خلال موقعٍ خاص. في نهاية المطاف، ليس مطلوباً أن نأخذ ثنائية شاملٍ / محليٍ بعين الاعتبار، لأن الوعي المشترك بالعولمة يعيد معالجة الثقافات المحلية فيخلصها من محليتها في كنف "صور العالم" التي تمثل هذه العولمة. يرى روبيرتسون ألا مجال لمقاومة هذه العملية (السيرورة) لإيمانه بوجود غاية ثقافية للنشاطات البشرية كلها. هذا التحليل يثير الشك في نفوس الكثيرين مثل جيوفاني بوسينو **Giovani Busino** الذي يشير إلى أن هذا التحليل يتغذى بعناصر ومفاهيم غربية ممركزة **occidentalo-centrés**[٢٧٠]. وتشترك بهذا الرأي مدرسة ستانفورد **Stanford** التي تقول، على الرغم من هذا النقص أو بفضله، بوجود ثقافةٍ عالميةٍ مولدةٍ لتشاكلٍ معينٍ **isomorphisme** بين المجتمعات الوطنية[٢٧١].

إن اختصار الزمن والمسافات، وتعدد الاتصالات التي تصنع العولمة، مصدران للتقريب بين البشر. وهذا التقريب حتميٌ جعل من فرضية المجتمع العالمي، التي جرى الحديث عنها منذ بضعة عقود، موضوعاً راهناً اليوم، يتداوله الشكاكون مثل (كار **Carr** ووايت **Wight**)، من المدرسة الإنكليزية للعلاقات الدولية، من جهة، والمقتنعون مثل (مانينغ **Maning**، وودون **Dune**، وويلر **Wheler**) المنتمون إلى المدرسة نفسها، إضافة إلى كل من (بورتون **Burton**، ولوارد **Luard**، وشو **Shaw**) الذين لا ينتمون إلى المدرسة المذكورة[٢٧٢]، من جهةٍ أخرى، .

بما أن المسألة مفتوحةٌ يصبح التقريب مرادفاً للتجاور المزعج بسبب ضغط النمو السكانيّ وتنقلات الناس، وتزايد الحاجات، وتقلص الموارد المادية، والتنافس التجاريّ، وانتشار الأزمات البيئية والأزمات المحلية، وما إلى ذلك. وبالتالي فإن العداواتٍ من شأنها خلق الاضطراب فوق كوكبنا. ويمكن تلخيص هذه الخصومات، تبعاً لحجم كلٍ منها، إلى ثلاث فئاتٍ: الخصومات الأساسيةُ، والبيئية، والدائمة[٢٧٣].

الخصومةُ الأولى، كتلك التي قامت بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، قادرة على تعبئة الممثلين كلهم، ويمكن في الوقت نفسه، أن تجمد حركة الآخرين. مع الظهور المفاجئ للإرهاب الاسلاموي العابر للحدود الوطنية، خشينا للحظة أن يحل التعارض بين الإسلام والغرب محل الخصومة الأولى. لكن الأزمة المنظومية، التي تثير الخوف أكثر من غيرها، تقع على محور الشمال - الجنوب، حيث الاختلالات السكانية الأكبر، والأخطار الاقتصادية الضخمة، والتهديدات الثقافية.

خلافاً للخصومة الرئيسة التي تجتاح العالم، يبقى النمط الثاني محدوداً على الصعيد الإقليمي، لكنه يظل شديد الوطأة إلى حد ما. فالتنافس بين القوى المحلية، والمسائل

الحدودية، وتوزيع الموارد، أسبابٌ من شأنها أن تولد خصومةً بين دولةٍ معينةٍ أو مجموعةٍ بشريةٍ من جهة، والمحيطين بها، من جهة أخرى.

أما الخصومات الدائمة، فتشمل تلك التي تستمرُ بعد كل شكلٍ من أشكال الضبط أو الدمج التي تضعها الدول أو المؤسسات الدولية، على المفاوضات أو التوافقات التي تخضع دائماً للتغيير. وهي تنشأ عن أسبابٍ كثيرةٍ، لكن أكثرها ديمومةً، تلك التي تكتسي طابعاً عرقياً ثقافياً. وهي خصوماتٌ متغيرةٌ، لكنها تزداد تأثيراً بسبب علاقتها بحركات العولمة (السكانية، والاقتصادية، والإعلامية) الكثيفة، التي تبدو مُهددةً للاستقرار لدرجة أن عدداً كبيراً من الشركات الوطنية تقع فريسة الجماعتية **communautarisme**.

تبين، في الأيام الأخيرة، أن فرضية مُناغَمة سلسلة الأزمات الناشئة عن هذه الخصومات المختلفة، كانت سبب الافتتان بنظرية الفوضى **chaos** أو بنظرية الكوارث (التي صاغها عالم الرياضيات رونيه توم **René Thom**) الخاصة بدراسة االعلاقات الدولية، التي قام فريق كليسيد **CLESID** الذي يقوده (جان - بول جوبير **Jean-Paul Jobert**) في مدينة ليون الفرنسية، على نحو خاص، بدراسة انتقالها إلى العلوم السياسية. ومع أن الانتقال ما يزال عند أعلى درجات المجازية، لكن يمكن التساؤل عن إمكانية أن تصبح أوروبا قريباً أرضاً تجريبيةً مناسبةً، مع خطر أن نرى فيها اندلاع أزمةٍ سكانية، تتخذ شكلاً غير متوقع (كتراجع عدد السكان، والشيخوخة)، وأزمة اقتصادية (انخفاض الطلب الداخلي، أزمةٌ نقديةٌ، وغياب الاستثمار)، وأزمة طاقة (عقوبات)، وأزمةٌ بيئيةٌ (حوادث وانحرافات طقسية)، وأزمة هوية وتوجه جماعتيّ **Communautarisme** (شتات غير مندمج، انهيار الثقافات الوطنية)، أي أزمة اجتماعية (ترتبط باستحالة تأمين الرعاية والتقاعد)، التي من شأنها مفاقمة الأزمة المؤسسية المفتوحة أصلاً (عطالة في الكونفدرالية الأوروبية، وأزمة السياسات المؤسسية الوطنية)...

في مقابل هذه التحديات كلها وأخطار العالم المُعَوّلم، ارتفعت قيمة مفاهيم مثل مفهوميّ "الأمن الشامل"، و"الحكومة العالمية".

يمكن تفسير المفهوم الأول، في أحسن الحالات، بوصفه (أمناً جماعياً ومتعدد الأبعاد للأملاك المشتركة بين مكونات البشرية). وقد نشأهذا المفهوم من التقارير المتتابعة التي قدمتها كلٌ من لجنة برانت **Brandt**، ولجنة برنتلاند ورامفال **Ramphal** **Brundtland** التي أوصت بإعادة صياغة مفهوم الأمن على أساس التعددية، لتتمكن الدول، والمنظمات البيحكومية، وغير الحكومية، من مواجهة الأخطار الجديدة بشكلٍ جماعيٍ. ويتضمن هذا المفهوم أشكال أمن الدول (العسكري، والسياسي، والمجتمعي،

والاقتصادي) كلها، إضافة إلى الأمن البشري (البيئي، والغذائي، والصحي، والتكنولوجي، والعلمي)، في مسعى يجب أن يكون تضامنياً وتعاونياً، لكن يبقى تفعيله شديد التعقيد. إذ ثمة احتمالٌ قويٌ أن تختزل رؤيته بالأمن الشامل للممثل الفردي، للدولة أو لمجموعة من الدول، الذي يمكن أن يفهم بوصفه أمناً ينطوي على عدة مخاطر.

المفهوم الثالث ليس سوى مفهومٍ اقتصاديٍ، حتى وإن أحال في أغلب الأحيان إلى القرارات المتخذة من هيئات مثل بنك النقد الدولي(FMI)، أو المنظمة العالمية للتجارة (OMC). لكن لو خرجنا من هذا المجال المحدد، فإن تحديد الحكومة العالمية يصبح أكثر صعوبةً. بما أن هدف هذه الحكومة يقوم على حكم العالم من دون حكومةٍ عالميةٍ، يمكننا عملياً (براغماتياً) أن نرى فيها، كما فعل المجلس الفرنسي للتحليل الاقتصادي "وضع معايير جماعية تفرض نفسها على الدول، وعلى تعريف توجهات العمل الجماعي، أو على تحديد قواعد تطبق مباشرةً على الممثلين الخاصين"[٢٧٤]. بما أنها، في الوقت نفسه، "تستند إلى التعاون البيِّحكومي أو إلى عمل المؤسسات المتعددة الجوانب المتخصصة المجهزة بأدواتٍ خاصةٍ، في بعض الحالات، وإلى الفعل التطبيعي الذي تقوم به الشركات الخاصة"[٢٧٥]. لكن غياب الرقابة الديمقراطية وطبيعتها الليبرالية الجديدة جعل الحكومة العالمية موضع انتقاد الحالمين "بعولمة ذات هيمنة مضادة" مصنوعة من قبل، ومن أجل كل أولئك الذين يشاركون في المجتمع المدني الشامل ويؤمثلونه **idéalisent** في الوقت نفسه. وهذه الفرضية هي التي، على ما يبدو، كانت لها الأفضلية بالنسبة لـ(جيمس روسو **James Rousseau**) حينما ابتدع عبارة "الحكومة العالمية **gouvernance internationale**" في الحقيقة، كان روسو يرى أنها تعبر عن نفسها على شكل قواعد وتسوياتٍ تعتمدها غالبية الممثلين الموجودين خارج مجال العلاقات البيِّدولتية، وإذا دعت الضرورة، معارضين لسياسات الدول[٢٧٦]. بعد هذا، كان يميل إلى أن يرى في الشبكة العابرة للحدود الوطنية "اليد الخفية"، التي تسمح بتنسيق المصالح الفردية خدمة للمصلحة العامة. لكنه يخلط، منذ البداية، حينما يربط بعض المواد كتلك التي تخلط بين التعاون البيدولتي الكلاسيكي، أي تعاون التجمع الأوروبي والحكومة العالمية[٢٧٧]. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الحكومة العالمية لا تقدم أيَّ شيءٍ جديدٍ. والأخطر من هذا، أن مختلف مكونات المجتمع المدني الشامل تنقسم، وتتنافس، بشكل أبعد ما يكون عن ذلك "الفضاء العام" الذي ينبني، تبعاً لهابرماس، بفضل تواصل هذه الحكومات مع بعضها بعض.

ينبغي على المرء ألا يدهش حينما يكون لديه وعيٌ بأنه حيث يكون جمهور متحد، يحمي الملكية العامة التي ينبغي الحفاظ عليها، حينما تصبح الخصخصة قاعدة، كما بين

جوليان فروند **Julien Freund**، تلميذ ماكس ويبر (الذي يعود إليه الفضل في تعريف فرنسا به)، عندها يتم استبعاد الخاص، وفصله، وتجزيئه (٢٧٨).

هذا ما يجعل مفهوم المجتمع المدني شديد الغموض حينما نقدمه بوصفه ممثلاً أو سلطةً مضادةً. في نهاية الأمر، يتلخص عمل الحكومة العالمية بالتعاون الذي يشمل ممثلين آخرين غير الدول، ربما تكون فيه القصدية أقوى مما هي عليه في التشاور التقليدي، طالما أن الرهانات الجديدة للعولمة تقتضي تفكيراً واتخاذ قراراتٍ على المدى البعيد. لكن، ينبغي ألا نُخدع بهذا المفهوم الخاص بنزاهة **équité** العلاقات الدولية، لأنها لا تقتضي التعددية القطبية، وأقل منها التعددية **multilatéralisme**، حتى لو أعطت القوة المهيمنة الانطباع بأنها تريد ممارسة هذه التعددية. نحتاج إلى القليل من الأشياء حتى تتحول المسوغات التي يطرحها إيكينبيري لتسويغ وجود منظومةٍ أمريكية، وليس إمبراطورية، لمصلحة حكومة عالمية تخضع للهيمنة(قوةٌ وردعٌ عسكريين، شركاتٌ متعدية الجنسيات ومؤسساتٌ متعددة الجوانب، ارتباطٌ بنيويٌ لبلدان الجنوب، الخ.)

التعددية القطبية بما هي وتقع – هي الوحيدة التي تستحق أن تأخذها الدول- القوى بعين الاعتبار كالولايات المتحدة نفسها، أو التجمعات الإقليمية. وفي كل الأحوال، تبقى إشكالية الحكومة العالمية شاهداً على تعقيد العالم.

مالذي ينبغي دراسته: العلاقات الدولية أم المنظومة الدولية؟

التغيرات الناجمة عن العولمة تثير تساؤلاً حول موضوع الدراسة، والمنهجية التي ينبغي اتباعها لمقاربة هذا الموضوع، وإمكانية وجود نظريةٍ عامةٍ تتفق والمنظور المقترح أعلاه. لقد شرعنا بالإجابة، من خلال وضع أداة تفسيرٍ شاملٍ(٢٧٩). لكن، لكي نبقى عند الحد الأول للتساؤل، الذي يسوّغ هندسة هذا الكتاب، لا بد من الاتفاق على أن تعدد المتداخلين، وتنوع العلاقات والروابط بين هؤلاء، من شأنها تعقيد العلاقات البيّدولتية، من دون أن يولد ذلك تجانساً جديداً للعالم، ولا تراتبية جديدة للممثلين. عندئذٍ يبدو ملائماً النظر إلى المنظومة الدولية بوصفها الهدف الحقيقيّ للدراسة، مع قبولنا أن العلاقات الدولية أو البيّدولتية، تشكل نواتها الأساسية. ما يعني النظر إلى المنظومة الدولية بوصفها كلاً ديناميكياً تتكوّنُ من خلال استراتيجيات الممثلين التي يزداد عددها وتنوعها، وتحتل القوى الكبرى فيها مكان الصدارة. هذا الكل يتكون من عدة مجالات (بمعنى "فضاءات متكونة من مواقع"، كما يقول بيير بورديو، وممثلين يتمتعون بقدراتٍ غير متساويةٍ عازمين على بلوغ مواقع، أو الحفاظ على ما لديهم منها)، أو من عدةٍ منظوماتٍ فرعيةٍ متفاعلةٍ يبقى فيها مجال العلاقات الدولية، أو المجال الدبلوماسي –

العسكري بمثابة القاعدة أو الأساس. هذا الأساس يدخل في الفضاء الطبيعي الذي ينظمه ويغيره بفضل التقنية، كما يبعث فيه الاضطراب لدرجة أن الناس يتأثرون بانعكاساته السلبية التي يزداد عنفها يوماً بعد يوم.وترتبط به المجالات الأخرى (السكانية، والاقتصادية، والتقنية - الاتصالية، والرمزية)، التي لها منطقها الخاص في عملية البناء **structuration**. وتستنسب بهذا علاقات القوة، بل وتغير حدوده (**soft power** من خلال القوة الناعمة أوالقوة القاسية **hard power**، تأثيراً أو إكراهاً) وحينما يقوم الممثلون، من باب السهولة أو التفضيل، أو لأنهم مشدوهين بالمصادفات (الظروف)، وهو ما يحصل غالباً، بعزل أجزاءً من الواقع العالمي الذي يحللونه، فتبقى هذه الأجزاءغير قابلة للانفصال.

لهذا، ومهما كانت كلفة هذه المقاربة، فإنها تبقى مقاربة "شاملة**systémique**" . وإلا فقدت فاعليتها، إذا فَصلت بشكلٍ عشوائيٍّ، "العام**général**" عن"الجزئي**sectoriel**"، أو إذا تقلصت إلى سلسلة من الأعمال التجريبية التي تجري دائماً وفقاً لوجهات نظرٍ خاصةٍ -، مفضلة أحياناً هذا العامل أوذاك، وطوراً ممثلاً على آخر، أو قيمة على أخرى، أو ظاهرة على غيرها . في مسعى أُريِّدَ له أن يكون بيعرقي - مركزي **interethnocentrique**، ينبغي أن تؤخذَ مختلف الرؤى التي يمكن إدراك المنظومة العالمية من خلالها بعين الاعتبار. ونصنفها هنا في الفئات الثلاث التالية:

١) فئة الرؤى الثقافويّة **culturalistes** [تأثير الثقافة على تكوين الشخصية]الناتجة عن العالم الطبيعي، والمرتبطة بالتصورات "الجيوسياسية" الكلاسيكية: وهي التصورات المعرفية، بمعنى تلك التي شوَّهها الموقع الجغرافي للمراقب والمضمون الثقافي، والتاريخي والاجتماعي للفضاء الذي يدركه[٢٨٠]؛ وما زالت تؤثرُ على السياسات الخارجية بشكلٍ ملموسٍ إلى حدٍّ ما. لا شك في أنها شكلت، على الرغم من إيحاءاتها العسكرية والسياسية، التنظيرات الأولى حول منظومة العلاقات الدولية، قبل ظهور "العلم السياسي" نفسه (ومع ذلك ترى هذا العلم، في فرنسا على نحوٍ خاصٍ، يتجاهلها ويهملها بشكل فظيع). ونظراً لأهميتها التاريخية وفعاليتها العملية، فهي تستحق الدراسة في المقام الأول.

٢) فئة الرؤى، التنظيرية أحياناً، حول عالم الدول: وتشترك أساساً مع رؤى تفضل مسألة الأمن وتلك التي تضع التعاون والتبادل في مقدمة اهتماماتها، لكن أياً من الظاهرتين لاتستثني الأخرى، وكلُ واحدةٍ منهما تشكّلُ أساساً لنظريةٍ تطمح إلى العمومية.

٣) فئة الرؤى التي تستبق، مع العولمة، الحديث عن مجتمع عالمي، لكونها تتجاوز المنظومة البيدولتية: إنها تركز بخاصة على الممثلين الجدد، مثل الشبكة العابرة للحدود الوطنية، التي تستحق دراسة خاصة لأهميتها الإبيستيمولوجية، وهو ما لم يتم حتى الآن. كما تتنافس فيما بينها للإشارة إلى تعقيد منظومةٍ عالميةٍ تحتاج إلى تحليل تفاصيلها، وفهمها بسبب التفاعلات interactions التي تقترحها.

سنتناول بالبحث كلُّ مجموعةٍ من مجموعات الرؤى حول العالم هذه، في جزءٍ خاصٍ من هذه الدراسة، والتي نود بتواضع أن نجعلها تدشينية، وترعاها "المدرسة الجديدة" للعلاقات الدولية لجامعة مونتيسكيو في بوردو، التي تعلن اهتمامها بالشمولية الجديدة néosystémiste، والواقعية الجديدة Néoréaliste، والثقافوية الجديدة néoculturaliste والبراغماتية الجديدة néopragmatiste.

القسم الأول
إبيستيمولوجيا الجغرافيا السياسية

يشكل كتاب هالفورد ماكيندر Halford Mackinder (١٨٦١-١٩٤٧) مرجعاً لا غنى لدارس تاريخ التصورات الجيوسياسية عنه، حتى وإن اعتبرنا ألفرد ماهان Alfred Mahan) قد سبقه في التعبير عن مصطلحه: Heartland قلب العالم الأوراسي[٢٨١]. يضعنا هذا الكتاب مباشرة إزاء قضية "آفاق" الفكر الذي تطرقنا إليه سابقاً. ويبقى مصطلح ماكيندر متبلوراً من خلال واقع القوة البحرية. هذا الجغرافي الإنكليزي لم يسعَ أبداً إلى خلق علمٍ جديد، ولا إلى تعريفٍ أو تحديد "أل" جغرافيا السياسية التي كان يجهل حتى اسمها، حينما نشر صفحاته الأولى في نهاية القرن التاسع عشر. كان يطمح إلى النظر في القضايا الدولية في مجملها، وفهمها بشكلٍ كلّيٍ بمختلف تجلياتها المكانية. وأراد أن ينظر في العلاقات بين الدول، التي دخلت في المنظومة المغلقة لعصر الأرض âge planétaire الذي يطلق عليه اسم "العصر ما بعد الكولومبي". وكان هدفه تحذير الجمهور البريطاني من الأخطار التي كانت تهدد إمبراطوريته، حرصاً منه، بوصفه رجلاً سياسياً (إضافة إلى كونه برلمانياً ودبلوماسياً)، على ضمان أمنها.

هذا الالتزام قاد جيراواد أوتوتاي Geraoid O'Thutail للحديث عن "نظرته الامبراطورية visualisation imperiale"[٢٨٢]. لكن لم ينشأ عن هذا المعنى أية عقيدةٍ. بالتالي يمكن القول، خلافاً لرأي جيلين Kjellen ومع أن الجغرافيا السياسية، من حيث دلاليتها sémantique، اختراعٌ ألمانيٌ، أن عمل ماكيندر يتصف بأنه عملٌ تأسيسي[٢٩٧]، كما يقول (رينير سبرينغل Raïner Springel). لذلك فإن الانطلاق من نموذجه يسمح لنا بولوج مسارين أساسيين.

أولاً، علينا قياس الإنتاجات الجيوسياسية الكلاسيكية الأخرى، سواءً أكانت سابقةً أم لاحقةً تبعاً لدرجة عولمتها، ولمستوى تحليلها ووزن حتميتها الجغرافية. وعلى الرغم من تكرار الحديث عن موضوع "قلب العالم heatland" [أو مركزه]، فإن مقاربة ماكيندر تبقى مفتوحة وأنها لا تبالغ في قياس بُعد الفضاء الذي يربطه بالتقنية والثقافة، والتنظيم السياسي. ومن البديهي أيضاً، أن خيار جعل كتابه مرجعيةً يعني "عدم تحديد زمانية intemporaliser" الجغرافيا السياسية وفقاً لتعبير سبرينغل[٢٨٤]، علماً أنه نفسه كان يعد ترسيمته للعالم بوصفها سياقاً قابلاً للمراجعة مع مرور الزمن. وهذا يقود أخيراً، إلى اعتبار أنه لا يوجد مدرسةٌ جيوسياسيةٍ واحدةٍ بل عدة مدارسَ. وهو ما يسمح بعد ذلك،

برسم مسار الجغرافيا السياسية، لأنه إذا لم يكن ماكيندر صاحب هذه الجغرافيا السياسية، إلا أن نقاش أطروحته المركزية أو إشارته (ترميزه) المكانية هي الحلقة التي تربط التصورات الجغرافية السياسية للعالم كلها ببعضها، خلال النصف الأول من القرن العشرين. والدليل على ذلك أن نظرة أولى ومختصرة على المؤلفين الرئيسيين المذكورين هنا تكفي لتأكيد ذلك.

بالتالي، اتخذ ماكيندر، المواطن الذي ينتمي إلى القوة البحرية، الرئيسية، التي لم تعد "سلطة البحر العليا"، اتجاهاً معاكساً - لهذا السبب تحديداً - لأطروحة الأميركي (ألفرد ماهان 1840-1919 (Alfred Mahan)، الذي اشتهر (من دون إرادته، كما قال أحد أفضل عارفيه[٢٨٥]) بمماهاته لفكرة التنافس الدائم بين القوتين البحرية والقارية، وتفوق الأولى على الثانية[٢٨٦]. ومع ذلك فقد توجب عليه أنْ يميّز موقفه الداعي إلى تحالف "سلطة البحر" و"سلطة البر"، أي أمريكا وأوروبا[٢٨٧]، بسبب ما أصبح مصدر قلق له، أي الصعود القوي لآسيا، لا سيما الصين. لدرجة أن رؤيته الكوكبية الرئيسة اقتصرت على الصراع بين الغرب والشرق[٢٨٨].

بينما كان ماكيندر يظن أن التقنيات الجديدة ستعطي الأفضلية، من الآن فصاعداً، إلى القوى البحرية (وهو ما كان يقلقه لا سيما وأنه كان يرى الأزمة البريطانية تلوح في الأفق)، فقد وجدت كتبه وكتب ماهان صداها الأكبر في ألمانيا خلال فترة ما بين الحربين.لقد وجد المجد لدى أمةٍ مقهورةٍ كانت تبحث عن تفسيراتٍ لهزيمتها في عام ١٩١٨ والتي انتابها شعورٌ بالاضطهاد، "الجغرافيا السياسية" التي اعتمدت رسمياً كمصطلح.

كان يدور في ذهن كثيرٍ من الألمان، أنه يفترض بالجغرافيا السياسية الكشف عن استراتيجية القوة البحرية التي سببت هزيمة الرايخ، وطالما هدفت إلى عزله.

كانت الجغرافيا السياسية تؤمن الذرائع للوطنيين الذين كانوا يريدون الانتقام لمعاهدة فيرساي "المُخجلة". بعد ذلك، إذا وُجدَت ثمة التقاءاتٌ مع بعض الموضوعات اللاحقة للحركة الوطنية - الاشتراكية، فإن التوصيات الجغرافية - السياسية لزعيم جماعة الجغرافيا السياسية Geopolitik، الجنرال البروفسور (كارل هاوزهوفر Karl Haushöfer)، بقيت في المقابل من دون نتيجةٍ. في المحصلة، كما هو مقبول اليوم، فإن هذا الأخير لم يؤثر أبداً في السياسة الخارجية للرايخ الثالث بل أدار ظهره لتعليماته[٢٨٩]. يرى جان كلاين Jean Klein أن "كارل هاوزنهوفر، لم يلعب سوى دور محدود في وضع سياسة بلده الخارجية، الذي اقتصر، غالباً، على قبول أفعالٍ كان لا يجيزها في أعماقه، ويجهل عاقبتها"[٢٩٠].

من جانبٍ آخر، بما أن الجغرافيا السياسية الألمانية قد تطورت بعد أعمال (فريدريش راتزل Friedrich Ratzel) فقد اشتهرت عموماً بفائدتها للاتجاهين التنظيمي organicisme والحتمي déterminisme. إلا إنها كانت أقل تجانساً monolithique مما كنا نراها عليها من الخارج. بذلك، كان هاوزهوفر، - كما يشير رينر سبرينغل- أبعد ما يكون عن قبول هذا الفرع أو المجلة التي ترأس تحريرها[٢٩١]. وساهم فيها عدد كبير ومتنوع من الباحثين، وعُدَّ بعض المتخصصين بالجغرافيا السياسية الألمان مثل أدولف غرابوفسكي Adolf Grabowsky واضحين بما يكفي لتكريمهم بشكلٍ رسميٍّ بعد نهاية الحرب[٢٩٢].

في الوقت نفسه، كان ينتشر في كل من فرنسا وأمريكا اتجاهٌ مستوحى من الحتمية اسمه التوجه البيئوي environnementalisme، الذي شكل موضوعاً لمقاربات هامة على شكل جغرافيا الموارد الطبيعية (في الولايات المتحدة الأميركية)، أو على شكل جغرافيا "القوى الاقتصادية والثقافية"، الذي بدأه (ألبيرت دامانجون Albert Damangeon)[٢٩٣]. في ماوراء المحيط (أميركا) فقد فتح الانتقاد الموجه للجغرافيا السياسية الألمانية، من قبل أمريكيين ذوي ثقافة جرمانيةٍ مثل (هانز فيغير Hans Weigert، وروبيرت شتراوس هيبيه Robert Straus-Hüpé)، من ناحية، وخصوصاً الانخراط العام لولايات المتحدة في الصراع العالمي الثاني، من ناحية أخرى، باباً واسعاً أمام الأبحاث الجغرافية - الاستراتيجية. وقد أعيد النظر في الإشكالية التي طرحها ماكيندر، لا سيما من قبل (نيكولاس سبايكمان Nicolas Spykman)، أحد المتخصصين الأميريكيين من أصل أوروبي (هولندي المولد). في الحقيقة، نجد لدى سبايكمان قلقاً وسواسياً مناقضاً، سببه توحيد الأراضي المحيطة Rimland بقلب العالم Heartland، على شكل أوروبا مجتمعة تهيمن عليها القوى المشاطئة لأوراسيا الساحلية وتتحالف معها. بعد عام ١٩٤٥، لم ينشر في أوروبا أيَّ شيءٍ مهمٍ حول الجغرافيا الاستراتيجية الشاملة على الرغم من تغيير الديكور بشكل كامل، إلا أن ثقل "التهديد الشامل" الذي تمثله القوة البحرية السوفييتية على العالم الغربي والرأسمالي يبرر التكرار الدوري، في الولايات المتحدة، لمفاهيم ماكيندر وسبايكمان.وتفسر الحرب الباردة تزايد الأعمال الخاصة بالجيوستراتيجيا في أمريكا الشمالية في نفس الوقت الذي تشجع فيه النظرية الواقعية. لكن نهايتها لم تؤد، أبداً إلى غياب الاهتمامات الجيوسياسية الأمريكية.

في عام ١٩٩٧ نشر أستاذ العلاقات الدولية (زبيغنيو بريجينسكي Z. Berzezinsky) كتاباً يستحضر ترسيمة (ماكيندر - سبايكمان)[٢٩٤]. وكانت هناك أسبابٌ عديدةٌ دفعت الأوروبيين والصينيين وشعوب أخرى إلى اعتبار أفكاره بمثابة مخططٍ للهيمنة العالمية! إذ

لدى قرائته نجد أن تعزيز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما في البلقان وأوروبا الشرقية لا يبدو نتيجةً لأحداث عرضية... في أمريكا اللاتينية، حيث أصبح للمدارس الأوروبية والأميركية الشمالية أتباعها، وأصبحت فيها الجغرافيا السياسية، كما في القارة العجوز، أداةً للنزعة القومية (الوطنية)، إما لأنها سوّغت ضم الأراضي والمطالبة بها، أو لأنها عكست على نحوٍ خاصٍ صراعات النفوذ، أي صراعات الحرب الباردة.. وقد بلغ بها الأمر إلى أن يكون لها، بين أيدي العسكريين البرازيليين، قيمةُ "علمٍ تطبيقيّ"، طرح إشكاليتها المركزية الجنرال (غولبيري كوتو Golbéry Cauto، وسيلفا Silva) انطلاقاً من "الخصومة المهيمنة" التي تشمل الكوكب كله[٢٩٥].

تكشفُ دراسة تسلسل الفكر الجيوسياسي عن مسار ملازم لتحول القوة العالمية. ويمكن ربط هذا الجهد المبذول في التفكر بالعالم مع غزوه من قبل القوى الأوروبية، ثم بالتشكل الحقيقي للدول - الإمبراطوريات التي وُجِدَ ما يشبهها خارج أوروبا. وليس من باي المصادفة نشوء الجغرافيا السياسية في الغرب. لذا ينبغي البحث عن تفسير آخر لهذا التعطش المعرفي الغربي لوضع "ترتيب فضائي ordre spacial" لم تعرفه الحضارات الأخرى. ويرى دافيد هارفي David Harvey)أن هذا التعطّش ملازم لمعارف épistémès النهضة، وعصر الأنوار، اللذين تصورا أن للفضاء ميزات مطلقة ومتجانسة، وهو تفكيرٌ عرقيٌ مركزيٌ، يضع "الآخر" في مكانٍ خاصٍ ضمن عالمٍ منظّمٍ. كما يرتبط بـ"البرود العقلاني" الذي تتصف به الخرائط التي كان الفلورنسيان برونيلليتشي Brunelleschi وألبيرتي Alberti أول من وضع القاعدات الأساسية للمنظور المستنتج من منظومة بطليموس Ptolémée[٢٩٦]. وهي المنظومة التي أتاحت تصور العالم في شموليته فوق مساحة منبسطة. بعد المرحلة الحاسمة في تطور الجهاز الخرائطي جاءت أعمال جان دومينيك كاسيني Jean Dominique Cassini)، حينما جعل منها أداةً لسلطة الدولة المركزة، بناء على مبادرة (كولبير Colbert). ولأن "النظام المكاني أو الفضائي تحول إلى جزءٍ قائمٍ بذاته من مشروع التحديث"، بوصفه نظاماً سياسياً وقانونياً، بحسب ما بينه كارل شميت، فقد سمحت "الرؤية الجامعة للخريطة تصور معانٍ كثيرةٍ للهويات الوطنية، المحلية والشخصية عبر التشديد على الاختلافات الجغرافية"[٢٩٧].

لاشك أن مثل هذه الإرادة الدولتية في التحديد والتقطيع والهيمنة البرية لم تلق اهتماماً خارج الغرب. يشير (فرانسوا جوايو Francois Joyaux) أن بعض المفاهيم الجغرافية، بقيت حتى عهد قريب، غريبةً بالنسبة للآسيويين أنفسهم مثل "آسيا الشرقية"، "وآسيا الباسيفيكية"، ولا سيما "الشرق الأقصى" أو "الشرق الأوسط"[٢٩٨]. ويؤكد على أن الفرز،

الرئيسي سببه ثقافيٌّ حيث يضع العالم المُتصيّن [نسبة إلى الصين] في مقابل العالم المتهنّد [نسبة إلى الهند]. ويسوق جوايّو التعريف الآتي الذي وضعه (جيان كاي شيك) للصين:

"**تتحدد أراضي الدولة الصينية بالحاجات اللازمة لوجودها ولحدود ثقافتها**"[٢٩٩].

طالما خيمت اللامبالاة نفسها إزاء الفضاء، وحدوده واختلافاته على دار الإسلام، لدرجة دفعت أحد المتخصصين بهذه المنطقة الثقافية إلى القول:" بهذا فقد أُعيد النظر في مفهوم الدولة في بعدها البري territoriales ما أن نطبقه على العالم الإسلامي"[٣٠٠].

إذا كانت التصورات الجيوسياسية الصريحة، ذات الجوهر الماديّ، واستنادها إلى الجغرافيا الفيزيائية، التي يعود أصلها إما إلى أفق البحّار Marin (إنجلترا، الولايات المتحدة)، أو على أفقٍ قارّيٍّ أو أرضيٍّ Terrien (السويد وألمانيا)، كلها غربيةٌ (التصورات)، فهناك تصوراتٌ أخرى، مضمرةٌ ذات جوهرٍ ثقافيٍّ بالتحديد. لكنها لا يعني هذا أن تقل فيها العرقية المركزية، لأننا إزاء جيوسياسيةٍ تحول الرؤية العقلية للعالم إلى رؤيةٍ فضائيةٍ (مكانيةٍ) من خلال إسقاطها وفصلها عن المدى الجغرافي. مثال ذلك نجده في الفكر السياسي الروسي في القرنين التاسع عشر والعشرين على نحو خاص لدى الأوراسيين الذين قدمت عنهم (مارلين لارويل Marlène Laruelle) دراسةً متميزةً[٣٠١]. أو حينما نحلل التصور الخرائطي الجغرافي عند الصينيين عن العالم، وكذلك النُسخ الرسمية للجغرافيا السياسية للجمهورية الشعبية منذ تأسيسها. وربما أيضاً الأرتاساسترا Arthasastra، لواضعها كوتيليا Kautilya، وهو المؤرخ السياسي والعسكري للهند القديمة، من خلال التفسير الذي وضعه له (ألفونس برنار Alphonse Bernard)[٣٠٢].

ووجود هذا النمط من الجغرافيا السياسية يطرح، في نهاية المطاف، المسألة الإبيستيمولوجية المعقدة التي تتعلق أيضاً بالتفسير الكلاسيكي الغربي: القائل بأولوية مفهوم العالم أو الجغرافيا. أيٌّ، من ينشأ عن الآخر؟ وما مدى تأثير أحدهما على الآخر، من خلال تقديمه المسوغات الخاصة بتدعيم المواقف الدبلوماسية والاستراتيجية؟ فيمكننا، من خلال أخذ هذه الثنائية بعين الاعتبار بالتأكيد، وصف الاتجاهات المتعددة للجغرافيا السياسية، ولأننا نتجنب حينها فصل الوقائع والقيم، يحق لنا انتظار إعادة تأسيس الجغرافيا السياسية المتطابقة مع أفكار هذين الفيلسوفين اللذين كتبا يقولان:

"لا تكتفي الجغرافيا السياسية بأن تكون مادةً وأماكنَ مختلفةٍ للشكل التاريخي. وهي ليست فيزيائية وبشرية فحسب، بل عقلية أيضاً كما هو حال المنظر الطبيعي paysage. إنها تنتزع التاريخ من عبادة الضرورة لإبراز عدم قابلية المصادفة "containgence"[٣٠٣] للاختزال.

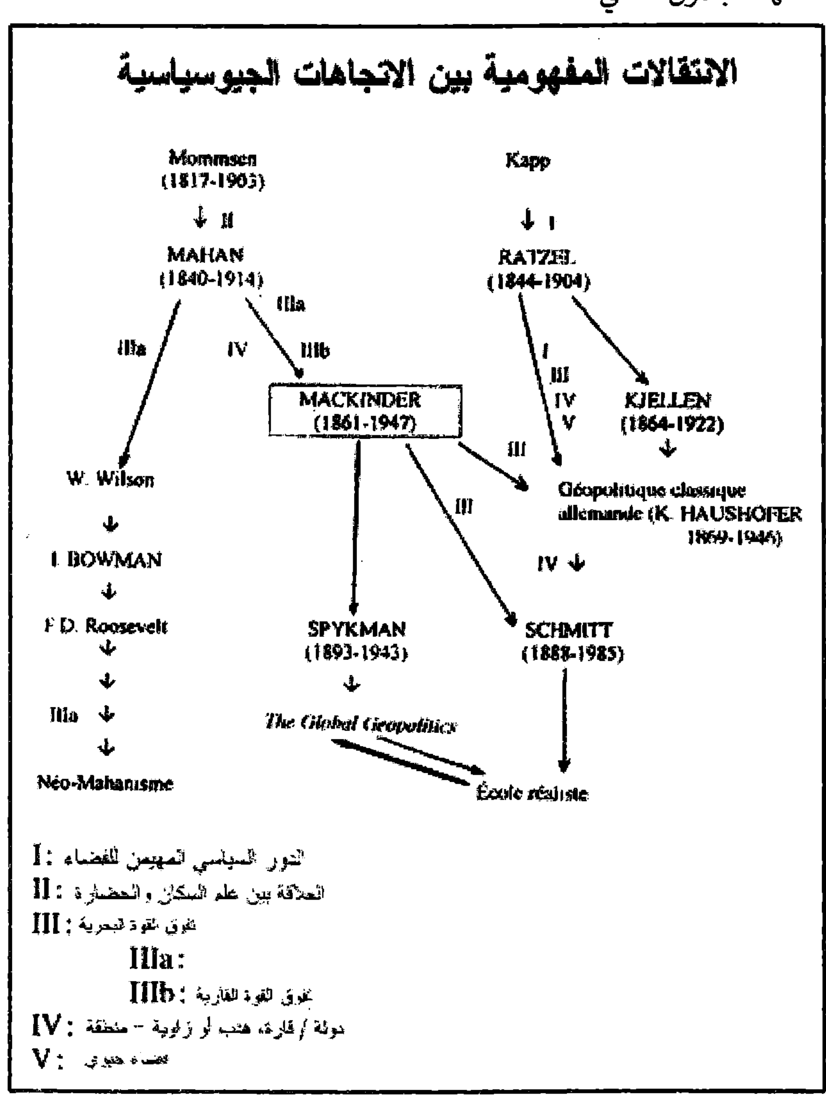
التنافس البري - البحري؛ أساس الجغرافيا السياسية

دفع الاهتمام الجديد المولى للجغرافيا السياسية خلال السنوات الأخيرة، إلى نشر عدة كتب خاصة بكبار السابقين في هذا المجال، سواء أكانت المنشورات سيَراً ذاتيةً، أو مختارات، أو حتى مبادراتٍ متأخرةٍ لكنها لازمةً، من الترجمة الكاملة لعملٍ أساسيٍ مثل: الجغرافيا السياسية Politische Geographie لمؤلفه (فريدريك راتزل Frédéric Ratzel)[٣٠٤]. تكمن فائدة هذا النشر المتكاثر في أنه يسمح لنا بتمييز الكتاب بشكل أفضل، لاسيما، وهو ما يعنينا قبل أيِّ شيءٍ آخر، مفاهيمهم المتعلقة بالسياسة وبالعالم، متجاوزين بذلك الأفكار المسبقة، أو الانطباعات التي تركتها المختصرات التي غالباً ما كانت جزئية أو متحيزة عن أعمالهم. وهو أمرٌ ينطبق بشكلٍ خاصٍ على هالفورد ماكيندر الذي بَالَغْنا في ابتسار فكره بصيغةٍ ظرفيةٍ حول مفهوم "قلب العالم" heartland، وعقله المنفتح الذي تحدث عنه (باركر W. H. Parker)[٣٠٥]. وإذا كان النشاط الفكري لكارل هاوشوفر قد لقي ما يستحق من التقدير الهادئ منذ فترة[٣٠٦]، أكثر مما كان عليه في مرحلة التنافسات الأوروبية، فإن أطروحة (رينر سبرينغر) وكتاب (مايكل كورينمان M. Korinman) يوضحان اليوم، بشكلٍ أفضل، الكثير من متاهات الجغرافيا السياسية الألمانية وتفرعاتها المختلفة[٣٠٧]، التي شكلت مع مجمل الفكر السياسي، موضوع مراجعاتٍ تمت خلال المنتديات الدولية الهامة، كالذي عقد في جامعة بوتسدام Potsdam في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٨[٣٠٨].

كما سبق وشددنا بحق، على أن ماكيندر يعدُ شخصيةً رئيسةً في الجغرافيا السياسية الأوروبية، إذ طالما نوقش مفهوماه الخاصين بقلب العالم Heartland وجزيرة العالم World island وأوحيا بوضع استراتيجيات معينة . إذ يرى ديكنسون، أن نظريته تُعَدُ من أكثر النظريات التي ساهمت في التفكر حول العلاقات الدولية إبان القرن العشرين[٣٠٩]. لكن حينما نشرت كتابات ماكيندر لم يقرأها ويعلق عليها في إنجلترا سوى نفرٌ قليلٌ. ويعزو باركر هذه اللامبالاة النسبية إلى المكانة المتواضعة التي كانت تحتلها الجغرافيا في الجامعات البريطانية، ودورها غير الهام في التأهيل الفكري لرجال السياسة في بلده[٣١٠]. في المقابل، كان الأمر مختلفاً تماماً في ألمانيا التي قامت فيها الجغرافيا مقام العلم الرسمي، بحيث أُطلق عليها اسم "علم الدولة". لقد كانت المعرفة الجغرافية أساسية لحياة ألمانيا الموجودة في قلب أوروبا، وكانت، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على نحوٍ خاصٍ، هدفاً لهجوماتٍ متعددةٍ وغزواتٍ من كلِّ حدبٍ وصوبٍ (وهو ما يقود، تبعاً للسياق، إلى نسبيةِ نتائج موقعها المركزي الذي نغالي اليوم في تقديره موضوعياً).

ضمن هذه الشروط ليس من المفاجئ أن يشهد العقل الأكثر فضولاً آنذاك، في مجال الجغرافيا والاستراتيجية، في ألمانيا قد شهد تماماً واستوعب المفاهيم الماكيندرية. وقد استخلص هاوشوفر منها النتائج المتعلقة ببلده.

لقد استحق ماكيندر اعترافاً بعد موته، شديد الرمزية في موطنه[٣١١]، كما تحوَّل إلى مدرسةً حقيقيةً في الولايات المتحدة، وكتب اسمه فوق واجهة الجغرافيا السياسية العالمية لأن محصلة تفكيره synthèse ألهمت كل التفكرات الأخرى. وتتضح مركزية ماكيندر في تنظيم التحولات (الانتقالات)المفهومية(الفكرية) بين اتجاهات الجغرافيا السياسية كلها، كما يوضحها الجدول التالي.



وكما كان مُنتظراً، نجد أن المتغيرات الوطنية للجغرافيا السياسية تنتمي إلى العائلة نفسها. في مرحلة كانت مبادئ السببية والتصميم تشكل المرجعيات العالمية، ظنت الجغرافيا أنها ستجد تفسيرها جاهزاً مع الهيمنة أو الصراع من أجل الفضاء. ولم تكن هذه الإشكالية غريبةً على ألفرد ماهان المشبع بثقافة أوروبية (فأوروبا وأمريكا، برأيه، جسمٌ واحدٌ من الناحية الثقافية)، والمنبهر بدراسات المؤرخ الألماني مومسين Mommsen حول الإمبراطورية الرومانية وأسباب انهيارها[٢١٢].

بالنتيجة، اندمج فكر البحار الأمريكي بالجغرافيا السياسية الكلاسيكية ذات الجوهر الأوروبي، التي تدل على نفسها عبر موضوع مشترك بين كل المؤلفين. العرقية المركزية والتصميم، لكن بمقدار ضعيف، يشكلان جذريها الاثنين، بينما تغتني بمساهمات مختلف المؤلفين. فقد كانوا مقتنعين، كلهم أو أغلبهم، بالمبدأ الدارويني القائل بالصراع من أجل البقاء، بوصفه عامل تقدمٍ بشري، لكن لا يعيش بمقتضاه سوى الأقوى، أولئك الذين يملكون أكبر قدرٍ من القدرات. لذلك، لم يكن ثمة شكٌ في أن هذه القدرات ترتبط مباشرةً بمدى الفضاء المهيمن عليه وبالمواقع المكتسبة. وهو ما يؤدي إلى تراتبية القوى. ينبغي أن نرى من دون شكٍ في هذه القناعة أحد أسباب الموجة الإمبريالية عند نهاية القرن التاسع عشر، التي أدت خيبة أمل غيّوم الثاني Guillaume II. على الأمم التي ترغب بالعيش أن تحجز لها "مكاناً تحت الشمس". بما أن الأوربيين قد هيمنوا على العالم، في تلك الفترة، باستثناء الولايات المتحدة واليابان، وأغلقوا الفضاء العالمي، فإن ثمة نتيجتين تفرضان نفسيهما. الأولى هي أن تاريخ العالم يتشكل في أوروبا، والتفوق على القارة العجوز يقرر الهيمنة العالمية. هذه النزعة الأوروبية يتقاسمها الجميع، والتي تؤدي، نوعاً ما، إلى إهمال الدور الدولي للولايات المتحدة. النتيجة الثانية، هي أن العالم صار يشكل، من الآن فصاعداً، منظومةً مغلقةً لابد من تحليلها فضائياً (مكانياً) بوصفها كلاً واحداً. وهو تحليل يعود الفضل لماكيندر في أنه أول من وضع خطوطه العريضة.

لقد وجد اجتماع مفهومي الحتمية والداروينية تفسيره استناداً إلى البيولوجيا، فخلق الانطباع بأن المتخصصين بالجغرافيا السياسية كلهم، كانوا يماهون الدولة بالكائن الحيّ. وهي أفضل وسيلة لإعادة وضع الصراع من أجل البقاء الذي تقوم به كل دولة إضافة إلى قيود الوسط العالمي، في إطار الحركة نفسها. لكن إذا كان اللبس يشوب لغتها، فإن المفاهيم التي يصوغها الجيوسياسيون لا تنجم عن مجرد تشابهٍ علمي، بل عن ملاحظتهم التي يمكن الاعتراض عليها، ومن الوقائع التاريخية كما هي موجودة في الفضاء وكما يريدون رؤيتها، تجري أمام أعينهم. وهو ما سنحاول بيانه بخصوص الموضوع الراتزيلي [نسبة إلى راتزل]

حول نمو الدول الذي طالما اعتُمد حرفياً. الحقيقة إن ما هو أقل قبولاً في المرجعيات المشتركة بين الجيوسياسيين، هو ميلهم إلى المبالغة في تبسيط القضايا الدولية، واختزالها في ثنائية منتهية. مع أن القراءة المعمقة لأعمالهم غالباً ما تبين أن تفكيرهم يتجاوز ذلك بكثير، وخير مثالٍ على ذلك في هذا الإطار ثنائية الأرض - المحيط، وقلب العالم. فهم يعودون دائماً في أدبياتهم، إلى الاعتقاد بأنهم اكتفوا بإعادة تحيينها. وبحسب (جيفري باركر Geoffry Parker)، تعد المدرسة الفرنسية في هذا السياق أكثر المدارس تفرداً في دراسة هذا الموضوع[٢١٣]. فهي تهتم بالمعطيات الثقافية أكثر من غيرها، ربما بسبب ضعف القوة المعنية، وتنادي بأفضل شكل من أشكال التعاونٍ الدولي[٢١٤]. لكن لابد من التوضيح بأن هذه الجغرافيا السياسية للسلام، إذا جازت هذه التسمية، تبقى في إطار الأمنيات لأنها لا تصف الوسائل البديلة التي تقترحها[٢١٥]. لا سيما، وإنها مختلفةٌ على طريقة التفكير بالجغرافيا التي تبقى مصادرها غريبةً علينها، وأنه قد آن الأوان للنظر فيها.

أصول الجغرافيا السياسية: علاقة التاريخ بالمكان

لو آمنا بما يقول اثنان من الكتاب المهتمين بالمصادر التاريخية للجغرافيا السياسية، والأكثر إسهاباً بالحديث عن اكتشافاتهم: الأول أستاذ جامعي في الولايات المتحدة[٢١٦]، والثاني جنرال أرجنتيني[٢١٧]، نرى أن الاهتمام بدراسة علاقات السياسة بمحيطها الجغرافي، ينبثق بشكلٍ أشدّ وضوحاً في أعمال الكتاب الأكثر قدماً. وإذا عدنا إلى تصنيفات ل.ك. كريستوف L.K. Kristf، فإن العصر السابق للعصر الحديث للجغرافيا السياسية يمتد من العصور القديمة حتى منتصف القرن التاسع عشر، أي لغاية نشر كتب راتزل Ratzel. في الفترة التي سبقت راتزل، تحدث الأستاذ الأميركي عن كلٍّ من أرسطو، وجان بودان Jean Boudin. قام الأول بدراسة البيئة أو المحيط الطبيعي من حيث تأثيرها على الطبيعة البشرية، والضرورات الاقتصادية والعسكرية للدولة النموذجية idéal. أما الثاني، فقد اختاره بسبب نظريته المتعلقة بتأثير الوسط الطبيعي على المنظومة السياسية. وفي دراسته التاريخية المعمقة حول الجغرافيا السياسية، يتحدث عن أسماء تنتمي إلى المرحلة المعنية، مثل (هيرودوت Herodote، وتوسيديد Theucidid، ومونتيسكيو Montesquieu، وفوبان Vauban، وتيرغو Turgot، وكانط Kant، وليست List، وريتر Ritter). فإذا كان لمن يتصدر هذه القائمة شرف السبق، فإن الأخير فيها هو المعلم الأول للجغرافيا البشرية بل وموقظها[٢١٨]. أما الآخرين فيشار إليهم بشكلٍ سريعٍ أو إيحائي[٢١٩]). إذ يعد الفضاء الفيزيائي أساس تفكيرهم. في بداية دراسة الجغرافيا السياسية خيم صراع البحر والأرض، أو لنقل البحر بشكله الموحد uniforme

ضد الأرض المتعددة الأشكال، لأن هذين العنصرين يصوغان خيالات البشر وعقلياتهم. ليس لأنهما ينجمان عن الاستعدادات الاستراتيجية والاجتماعية النوعية فحسب، بل لأنهما يقدمان للناس، سواء أتقنوهما أم لا، مفاهيم خاصة مختلفة عن العالم. وهو رأي طوره كارل شميت[٣٢٠] و ألبير دومانجون[٣٢١]. لكن المشرع الألماني ذهب أبعد مما ذهب إليه الجغرافي الفرنسي في استنتاجاته لأنه كان يظن أن هذا الصراع قد ترك أثراً كبيراً على تنظيم قانون الشعوب الأوروبية، وشكل ثابتاً أساسياً من ثوابت السيرورة التاريخية[٣٢٢]. وصراع البحر والأرض مفتاح الهيمنة العالمية لأنه يضع الفضاء البحري غير المحدود، وغير القابل للإدراك، والذي لا سيد له في مواجهة قارات ثابتة، ومحددة، ومنقسمة، ومُحتَكَرَة، ولأن القوة القادرة على "غزو البحر" (seenhame) تؤثر عندئذ على الفضاءات الأخرى كلها[٣٢٣]. لقد كان الأميرال ماهان أول من صاغ وجهة النظر هذه بتعابيرَ استراتيجية وسياسية، وطالب بأن تكون الولايات المتحدة قوةً بحريةً عالميةً نظراً لموقعها الجغرافي عند نقطة التقاء المحيطات الكبرى[٣٢٤]. غير أنَّ (إرنست كاب Ernest Kapp) سبقه في رؤيته الخاصة بالهيمنة، بعد أن تأثر بدوره براتزب[٣٢٥]. فقد اقترح كاب منذ عام ١٨٤٥ تقطيعاً لتاريخ العالم إلى ثلاث مراحلَ تقوم في جوهرها على الجغرافيا: "المرحلة البوتامية potamique"، و: "التالاسية Thalassique"، و"المحيطية océanique"[٣٢٦]. سمحت المرحلة الأخيرة "المحيطية" لألمانيا بإنجاز رسالتها العالمية شريطة أن تتفوق على القوة البحرية البريطانية استناداً إلى "رؤية شاملة تفوق القوة والثقافة"[٣٢٧]. وجرت عودةٌ نقديةٌ إلى أطروحة كاب في عشرينيات القرن الماضي، حيث نبه هاوشوفر إلى أن المرحلة "المحيطية" والمعاصرة لم تكن عالمية، بل كانت مرحلة المحيط الهادي (إذا ما فكرنا ببعض التأويلات الحالية). محيط كانت خطوط ألمانيا بالنسبة له قد تضررت[٣٢٨]. وهو ما طرح قضية التحالفات. وإذا ما توارت العلاقة بين الأرض والبحر التي كانت تقع في صلب التفكير الجيوسياسي منذ الأميرال ماهان وحتى الجنرال هاوشوفر، بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب التغيرات التكنولوجية العميقة، إلا إنها لم تتلاش نهائياً. لقد كان الجنرال ماهان، بحكم مهنته، ولكونه مواطناً عريقاً ينتمي إلى أمة وضعت التجارة فوق أيِّ شيءٍ آخر، مثلها في هذا مثل شقيقتها البكر بريطانيا، ميالاً إلى تحليل أسس الهيمنة البحرية تبعاً لمفهومٍ اقتصاديٍ للعالم أساساً. وقد كان أندريه فيغارييه André Vigarié، يرى في الموقف التجاري لماهان، موقفاً لا غبار عليه[٣٢٩]. وهو الموقف الذي دفع فريدريك راتزل ليكون أول المهتمين بالروابط القائمة بين المكان والتاريخ من خلال علاقاتٍ الجغرافيا بالتجارة والسياسة.

فريدريك راتزل و"اكتشاف المكان" بوصفه محركاً للتاريخ

أدى صعود ألمانيا القوي، وسرعت به موجة الثورة الصناعية الثانية، إلى رفضها للتفوق التجاري البريطاني، ورأى المؤرخون في تحديها له أحد الأسباب الأساسية وراء دخول المملكة المتحدة في أول حرب عالمية[٣٣٠]. وأصبحت المواجهة، بنظر العديد من المثقفين الألمان، مثل (هاينريش فون تريتشكه Heinrich Von Treitschke)، الأنغلو-جيرمانية على الهيمنة حتميةً. تأثر الجغرافي الألماني فريدريك راتزل بالمسوغات التي قدمها تريتشكه لاسيما وأنه مشبع بالهيجلية والداروينية المتحولتين، إضافةً إلى تأثره بإقامته في أمريكا واكتشاف فضاءاتها الواسعة، وتبيّن فيها قوةً حيويةً قادته إلى اعتبار الفضاء (المكان) محركاً للتاريخ. وفي الصراع من أجل البقاء الذي يضع الدول في مقابل صورة الهيئات البشرية كلها، يصبح المكان قوةً حاسمةً، وليس مجردَ حاملٍ سعى (راتزل) إلى أن يستخلص منه كل ما يترتب عليه. لكن من الخطأ اختزال مفهوم العالم عند راتزل إلى مجرد حتميةٍ طبيعيةٍ، كما يكرر دائماً (هانز ديتريش شولتز وغيره)[٣٣١]، نظراً لهيمنة الحقائق الاقتصادية والسياسية التي كان يدركها تماماً. ولم يكن في نيته أبداً بيان أن الجغرافيا تتحكم بالإنسان وبتصوره للعامل السياسي.

ليس عند راتزل نظريةٌ للعلاقات الدولية، لكن "قوانين المكان" السبعة التي كان يفكر في إلقاء الضوء عليها كانت جزءاً من تفسيرٍعام، لم يستطع استكماله، للتطور البشري، وضع في صلبه الدولة التي كان يفهمها بوصفها الأمة، أكثر من فهمه لها بوصفها التنظيم السياسي[٣٣٢]. وقد فسر بعض عباراته مثل "تاريخ أي بلد هو تاريخ التطور المضطرد لظروفها الجغرافية"، بمعنى حتميٍ déterministe. لكن، حينما نتعمق في قراءة أعماله، نلاحظ، على سبيل المثال، أنه يدمج الثقافة في الخصائص الجغرافية للدولة. وكأنه طريقةٌ توسعيةٌ في تصور الجغرافيا، إلا إذا اعترفنا له بأنه أول من فكر بالفضاء (المكان)الثقافي. فهل هذا يعني أن فِكْرُ راتزل ناجمٌ عن توجه تنظيمي organicisme؟. لقد تردد كلود رافيستين Claude Raffestin)، نفسه الذي، بعد أن أهاب بأعمال راتزل، نصب نفسه محامياً عن كل ماله علاقة بالجغرافيا السياسية، في إطلاق هذا الاتهام[٣٣٣].

١) "تكبر قامة الدولة بكبر ثقافتها". وهو أول تأكيدٍ يصعب رفضه. فالتجانس الثقافي وديناميكية الثقافة الوطنية يساعدان في تلاحم الدولة والعكس صحيح، كما يقول راتزل، الذي لا يتلفظ هنا إلا بمبدأ أولي من مبادئ الاندماج الوطني. لكنه يستخلص منه نتيجةً أقوى بالنسبة للعلاقة بين الثقافة والسياسة الدولية : الفضاء الثقافي يمتد أيضاً بمقدار ما يشع المركز الممتد سياسياً، وعلى العكس، فالمركز الذي يتلاشى يجرُ معه أثناء انهياره

ثقافتَهُ الخاصةَ به، وقد يعاد تثقيفه بعد عودته من الخارج[٣٣٤]. وهذا يعني بالنسبة لراتزل، مع أنه لا يعبر عنه بهذه الطريقة، تحليل الثقافة بوصفها أحد عوامل القوة. ويبين كيف تصوغ الثقافةالرابط الحيوي بين الأرض والسكان، ويجعلهما متكافلين، بعد مرور فترةٍ طويلة على استقرار السكان. يمكن القول أن التوجه التنظيمي organicisme للجغرافي الألماني يقف عند هذا الحد: فالشعور بالانتماء، والتوافق الشامل بين الشعب وأرضه هما العاملان اللذان يبعثان الحياة في الدولة. وإذا لم يكن الحال كذلك، وإذا انضوت عدة مجموعات عرقية أو ثقافية في المجموع الدولتي نفسه، فإن راتزل يربط المسيرة الصحيحة للدولة بالتحققٍ من مبدأ التوافق (انظر: الجغرافيا السياسية، ص٧٣)، بمعنى التوازن بين المكونات. كما يستشعر الفعل الحاسم للتدفقات الثقافية، مع أن هذا لا يبدو صريحاً في كتاباته. لكنْ على عكس المقاربات الثقافوية الأخرى، فإن راتزل لا يتحزب أبداً للاكتفاء الثقافي. على الرغم من إيمانه بمشروعية الصراع من أجل الاستقلال وديمومته، فهو يستشعر أن "التجارة العالمية تسعى إلى تحويل الأرض كلها إلى هيئة اقتصاديةٍ واحدةٍ، لا تكون الشعوب والبلدان في كنفها سوى أدواتٍ تابعةٍ إلى حدٍ ما"[٣٣٥].

٢) "نمو الدول يتبع تجليات أخرى للشعوب التي ينبغي أن تسبق حتماً توسع الدولة". فنمو الدول؛ أيّ تطوّرها السياسي والاجتماعي وتعزيزها البنيوي ليس عفوياً، بل نتيجةُ التطور الفكريِّ والأخلاقيِّ للشعوب التي تشكلها، وتقدمها في ميدان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، والمواصلات على نحوٍ خاصٍ. على اعتبار أن التجارة والاتصالات تسبق أو ترافق التوحيد السياسي[٣٣٦]. وسرعان ما قام مناهضو راتزل بدمج مصطلحيّ النمو والتوسع بالتمدد الجغرافي للدولة فقط، بينما كان منشغلاً أيضاً بفهم ظواهر التنظيم (وأولها بطبيعة الحال التنظيم المكاني) التي تساهم في تعزيزها وتعقيدها. حينما يكتب راتزل "لهذا فإن أيَّ تطورٍ دولي هو تنظيم متدرج للأرض من خلال علاقة تظل دائماً أوثق بالشعب"[٣٣٧]، كان يكفي استبدال مصطلحي "أرض" و"شعب" بـ"مكان" و"مجتمع" ليكون لعبارته وقعاً حديثاً ومقبولاً من الجميع. وكما يقول شارل هوساي Charles Hussy في تقديمه لترجمة "الجغرافيا السياسية"، الأرض ليست سوى "الدال المادي لسيرورة بناء الدولة الطويلة والمعقدة، والظرفيةcontextuel "[٣٥٤].

٣) "نمو الدولة ناتجٌ عن ضم عناصرَ صغيرةٍ إلى مجموعٍ عامٍ. وفي الوقت نفسه، فإن الرابط بين السكان والأرض يتراخى تدريجياً". وينبغي ألا نرى في هذا "القانون"، الذي لا يستدعي كثيراً من التعليقات، مديحاً للإمبريالية. فقد بين التاريخ، منذ زمنٍ بعيدٍ، أن

الدول الكبرى تشكّلت على حساب دولٍ أخرى أصغر منها، بالضم أو بالاستيعاب. لكن لكي تكون الدولة قابلةً للحياة فعلاً، ولكي تكون دائمة، كان لا بد أن يكون الضم متبوعاً بدمجٍ حقيقيٍ، وصهر في المجموع نفسه. فالدول التي لم تتمكن من القيام بذلك بقيت عبارة عن وحداتٍ هشّة، تهزها الحركات النابذة. وهي إشكاليةٌ تبقى دائماً موجودةً.

٤) "الحد frontière هو العضو الطرفي للدولة، والشاهد على نموها، بمقدار ما هو شاهد على رسوخها، وجزء من التغيرات التي تصيب جسم الدولة". يرى راتزل أن الحدَّ، بوصفه ظاهرةً طرفية للنمو، أو الانكماش المكاني، فيتقدم أو يتراجع في قياسه لقوة المجتمع المحيط به. وليست تغيراته سوى انعكاسٍ لتوسع الدولة أو تراجعها. وهو مفهومٌ يتناقض بطبيعة الحال، مع فكرة "الحدود الطبيعية"، لكنه لا يقتضي أكثر مما تقتضيه هذه الفكرة من قرارات من شأنها تأجيج الصراعات[٣٥٥]. لكن هذا المفهوم لا يتفق كثيراً مع التعريف المشروع للحدود الدولية، المتفق على استقرارها إجمالاً (على الرغم من وجود النزاعات العديدة) والقائمة على قواعدَ قانونيةٍ دوليةٍ، إنما يتفق أكثر مع حدود الإمبراطوريات، أو المنظومات السياسية – العسكرية الكبرى المعاصرة. لأنه، إذا كان ممكناً إعطاء دلالةٍ خاصةٍ للعلاقة بين تغير الحد وديناميكية مركز معين، أو ضعفه، وبين "المحيط والعناصر الداخلية"، كما يقول راتزل، فإن الأرجحية ستكون لحساب هذه العناصر. وما توسع المنظومة الشيوعية العالمية في الستينيات والسبعينيات، ثم تراجعها المفاجئ الذي وصل إلى حدّ التلاشي إلا برهان واضح على ما نقول.

٥) "تسعى الدولة، في نموها، لبلوغ المواقع السياسية المفيدة". ويشدد هذا المقترح الخامس على مفهومٍ قيّم وأساسيٍ عند راتزل، أي: الموقع وارتباطاته corrélats الرئيسية (الحالة العالمية، ثنائية المركز – المحيط). لاشكَّ في أن راتزل يفضل الموقع الجغرافي الذي يعدُ ثابتاً لأنه "راسخ في الأرض". فهو وإن قبل بأن "الموقع يعني علاقةً حيةً، ذات تأثيرات متبادلة"[٣٤٠]، وهو ماقاده إلى تمييز الموقع السياسي السابق، لكن محددات الموقع السياسي تبقى جغرافيةً بامتياز. المواقف السياسية تنجم قبل كل شيء عن الإحداثيات الجغرافية: موقعٌ رئيسيٌ، مركزيٌ، متوسطٌ، أو محيطيٌ، حالةٌ بحريةٌ أو بريةٌ). وحينما يتصرف هذا الجغرافي الألماني على هذا النحو، فهو لا يفكر باستبدال مرجعيته الجغرافية بمرجعية طوبولوجية (بمعنى مرجعية نظريات المكان– المنظومة). ويقول أخيراً إن الحصول على "المزايا المرتبطة بالموقع، في السياسة الدولية، أسهل بكثير من الحصول على المزايا المرتبطة بالمدى étendue"[٣٥٧]. وهو ما يفسر الدور الأساسي الذي اضطلعت به، عبر التاريخ، البلدانُ ذات الموقعِ المتميزِ، خلافاً للدول الأكبر التي لم تهيمن على المسرح

العالمي إلا منذ عهد حديث؛ أيّ ثورة المواصلات. ويرى راتزل أن القوة البحرية التوسعية هشةٌ وغيرُ دائمة نسبياً. والهيمنة هي السبيل الوحيد المتوفر لها طالما يسهل وضع حد للتوازن القاري الحر. وقد كانت السياسة البحرية البريطانية أسطعُ دليلٍ على ذلك. في الحقيقة، إن لم يكن راتزل بعيداً عن التفكير بأن القوة الأرضية تتفوق عليه تماماً، فهو يؤكد على أن بلوغ القوة العالمية يمر عبر مجموعةٍ من العناصر البحرية والبرية، و"أنه لا ينبغي أن نسمي القوة العالمية إلا بوصفها قوة تتمثل في العالم كله، على نحوٍ خاصٍ في المواقع الأساسية، من خلال ملكياتٍ خاصة"[٣٤٢]. وهو ما يقوده إلى الاستشهاد أولاً بالإمبراطورية البريطانية، ودعم سياسةِ التسلح البحري للملك غيّوم الثاني القائل بأن مستقبل ألمانيا كان في البحار على الرغم من تأخرها الكبير:

" في عام ١٨٩٨ كانت ألمانيا تملك ٢٢ سفينة قتالية، تتألف من بوارجَ وطرّادات ثقيلة. بينما كانت إنكلترة تملك ١٤٧ واحدة منها. وكان القانونان البحريان الصادران في شهر نيسان ١٨٩٨ وحزيران من عام ١٩٠٠ ينصان على بناء، بناء ٢٨ سفينةٍ مقاتلة حديثة خلال مهلة قصيرة جداً. في عاميّ ١٩٠٦ و١٩٠٧، قررت ألمانيا مضاعفة جهدها لبناء ٤ بوارج كل سنة. واستطاعت في عام ١٩١٥ استطاعت تجهيز مجموعةٍ تساوي ثلثي الأسطول القتالي البريطاني من فئة سفن القتال. ومنذ عام ١٨٩٨ توقع كلٌ من تيربيتز Tirpitz وغيوم الثاني خطر التفوق البحري لبريطانيا العظمى على المدى البعيد"[٣٤٣].

أما بالنسبة لروسيا، وإن كانت مُسْتَبْعَدَةً من مجال القوى الكبرى[٣٤٤]، فإن راتزل قد فكر في تطور سيبيريا وتوقع أنه "سيؤول بها الأمر إلى أن تشكل سلسلةً من البلدان ذات الحضارة المتقدمة، حول الدائرة الشمالية القصوى arctique، تكون أوروبا إحدى حلقاتها"[٣٤٥]. نلاحظ في هذا الخصوص أنه إذا كان تطور سيبيريا لم يبلغ بعد المستوى الذي تصوره راتزل، فإن تشكيل القوى الكبرى اليوم أكثر تركيزاً على القوس الشمالي من تركيزه على الباسيفيك، كما يحلو لنا القول دائماً. الواقع يقول إن الدول لا تنشأ في أيٍّ وسطٍ جغرافيٍّ، كما يعتقد راتزل، فبيئتها إما تسهل مسيرتها أو تعرقلها. وقد قامت غالبية الدول القديمة حول ساحةٍ رئيسيةٍ (أحواض لندن، وباريس وموسكوفيا، وغيرها ...) وحاولت، خلال نموها، امتلاك المواقع الأكثر قدرةً على تعزيزها. ومن هنا توجه غالبية الدول في بنائها نحو المركز، كما يؤكد. هذا المبدأ الراتزلي حول المنطقة - النواة kernraum، أسعد الجغرافيين السياسيين الأمريكيين الأوائل الذين قاموا بتعميم تطبيقه (core-area). ثمة اقتصاديون لا يدينون بشيءٍ للجغرافيِّ العجوز، قاموا بإحيائه في نماذجهم لتحليل العلاقات بين الدول المصنعة والبلدان النامية. وقد بالغوا في ذلك،

لدرجة أنه صار مقبولاً من الآن فصاعداً رفض أية ترسيمةٍ تفسيريةٍ تستند إلى هذه الثنائية.

٦) "أول محرضٍ للنمو المكاني مورس على الولايات المتحدة ، جاء من الخارج". وهذه الفكرة الهيغلية حول الدولة" التي تطرح نفسها وهي تعارض، هي التي يعتمدها راتزل هنا. فالمجتمعات السياسية لاتعي فعلاً نفسها إلا تبعاً لمعارضاتها، ولمنافساتها أو من خلال انسجامها مع المجتمعات المجاورة[٣٤٦]. وبهذا يعلن راتزل مبدأً أساسياً آخر، هو شرط وجود توتر خارجيٍ دائم يدفع إلى البناءِ السياسيِ (وهو مبدأ سنجده عند عدد من منظري بناء الدولة، مثل أنطوني د. سميث Anthony D. Smith، أو منظِّري التوجه الفيدرالي مثل ويليام ريكر William Riker.

٧) "ينتقل الميل العام لضم الأراضي والدمج من دولةٍ لأخرى، وينمو باستمرار وبشدةٍ". وقد كان راتزل يؤمن، في نهاية المطاف، بالتمركز المتنامي للدول، لأن التنافس السياسي يسحق الصغار أو يفرض عليهم الاتحاد. ويرى في هذا الميل نحو العظمة السكونية mégalostatisme أو الصِغَر السكوني .macrostatisme شيئاً حيوياً. وبسبب تأثر راتزل بالدراسات الخاصة بالولايات المتحدة، كان يشعر أن المستقبل سيخضع للدول ذات البعد القاري. وبالتالي راهن على أمريكا الشمالية، وروسيا وأوستراليا[٣٤٧]. وأكثر ما يمكن أخذه على هذا التوجه هو طابعه الميكانيكي. لأننا، إذا استثنينا، الإمبراطورية الروسية، التي عاشت، مرحلةً إثر مرحلةٍ، تماسكاً جيوسياسياً كبيراً، لا بد من الإيمان بأن الدول الكبرى macro-Etats نشأت من أعماق العصور (الصين)، أو من صدمةٍ استعماريةٍ (كالولايات المتحدة والبرازيل)، وفي كل الأحوال، فهي لم تنشأ نتيجة تقدمٍ مدروسٍ. ويستخلص راتزل من الهيمنة المستقبلية للدول البحرية، رؤيةً متفائلةً حول العالم. في الحقيقة، انبثاق هذه الدول، قد يعني توجهاً إلى المساواة بين الدول. لذا فقد كان مقتنعاً بأن السلام يرتبط قبل كلٍّ شيءٍ بالتوازن، وبميزان القوى[٣٤٨].

في السياق الدارويني والوطني الذي ساد خلال القرن التاسع عشر، فإن راتزل يطرح المسائل الجديدة الخاصة بالمكان، على الرغم من أنه استوحى تساؤلاته من قراءة كلٍّ من (كاب ورينر). والنظر في مفاهيمه يبين أن الهيمنة على المكان (على مداه، وموارده، ومواقعه، وحدوده) يحدد، برأيه مستوى تطور الدولة وقوتها، وبالتالي سلوكها على الصعيد الدولي. هذه السيطرة رهنٌ بعدة وقائع، أولها المكان الماديُ نفسه. قد يكون ثمة شرطٌ جغرافيٌ يقتضيه النمو، يمكن تجاوزه بسهولة إلى حدٍ ما. بذلك فقد يكون التشكيل الفيزيائي والشكلي والمناخي للولايات المتحدة ميزةً كبيرةً قياساً ببلدان أخرى لها البعد

نفسه (روسيا، الصين، البرازيل، أستراليا). ليست هناك ثمة قدريةٌ (حتميةٌ)، مع أن راتزل لا يدرك مدى التقدم التقني كله. فعلى سبيل المثال، فهو يسيء تقدير تأثير ثورة المواصلات والاتصالات اللاسلكية على تنظيم التجارة العالمية أو، على الأقل، يعطي الانطباع بالاستمرار في الاعتقاد بخضوع الجغرافيا للتجارة.

أخيراً، ثمة نقطةٌ أثارت جدلاً كبيراً حول مفهوم " الفضاء الحيوي libensraum". وهو مصطلح لم يحدد راتزل معناه بشكلٍ دقيق، كما يقول ويشير (كلود رافيستين)[٣٤٩]، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنَّ "ترجمته بفضاء – الحياة espace- vie ربما يكون أفضل مقابلٍ لفكرة راتزل لمفهوم (Lebensraum)"[٣٥٠] من مفهومه الدارج والسلبي، أي الفضاء الحيوي espace vital. هذا نموذجٌ عن الالتباس الدائر حول مفردة أخذها راتزل عن (أوسكار بيشيل Oscar Peschel) أو عن (هينريش فون تريتشكه)، بحسب كل منهما[٣٥١].
لكن بما أننا نعرف اليوم أن المكان أيضاً، بل وخصوصاً منتوج المجتمع، علينا أن نتوقف عن عدّ تأكيد راتزل بأن القدرة على الاستحواذ على المكان مرتبط مباشرةً بمعنى خاص للمكان (raumsinn)، هو بمثابة تأكيدٌ غريبٌ، إذا كنا نؤمن بأن التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الثقافات وأشكال الحياة، تعبر عن نفسها بشكلٍ مختلف في العلاقة مع المكان.
لقد كان راتزل أول من سعى إلى فهم ما يربط الشعب بالأرض التي يقيم فوقها، وسبب تغير المكان الذي يقطنه السكان أنفسهم. وقاده هذا التفكير إلى تكثيف اهتمامه بالدولة. لأنها، كما يراها، "لا تكون هيئةً بالضرورة، بسبب توفيرها للترابط بين شعب حيٍ وأرضٍ ثابتة، بل لأن هذا الترابط يعززه شعب حيّ وأرض ثابتة بحيث يصبح الإثنان واحداً، ولايمكن لأحدهما الانفصال عن الآخر لفترةٍ طويلة"[٣٦٨]. وشدة الرابط لا يمكن قياسها، وتقوم قوتها على عناصرَ شعوريةٍ وأخرى عقلانية. فضلاً عن هذا، حينما أولى راتزل القابلية غير المتكافئة لدى الشعوب للاحتفاظ بالمكان[٣٦٩] أهمية كبيرة، فهو لم يستند إلى أية حتميةٍ بيولوجية بل يؤكد أن هذه القدرة ترتبط بالتغيرات النفسية أو العقلية الناشئة عن سياقٍ تاريخيٍ أو ثقافيٍ. من المؤكد أن هذه النصوص قد نشرت في عز مرحلة (فيلهيلم Wilhelm) أي في تلك الفترة التي أرادت فيها ألمانيا، وهي في قمة نموها، أن تكون فاتحة، وجريئةً، وتتخلص من فترة الحجْر البيسماركي. بالتالي فقد بدت هذه النصوص وكأنها تُشرعنُ سياسة القوة.

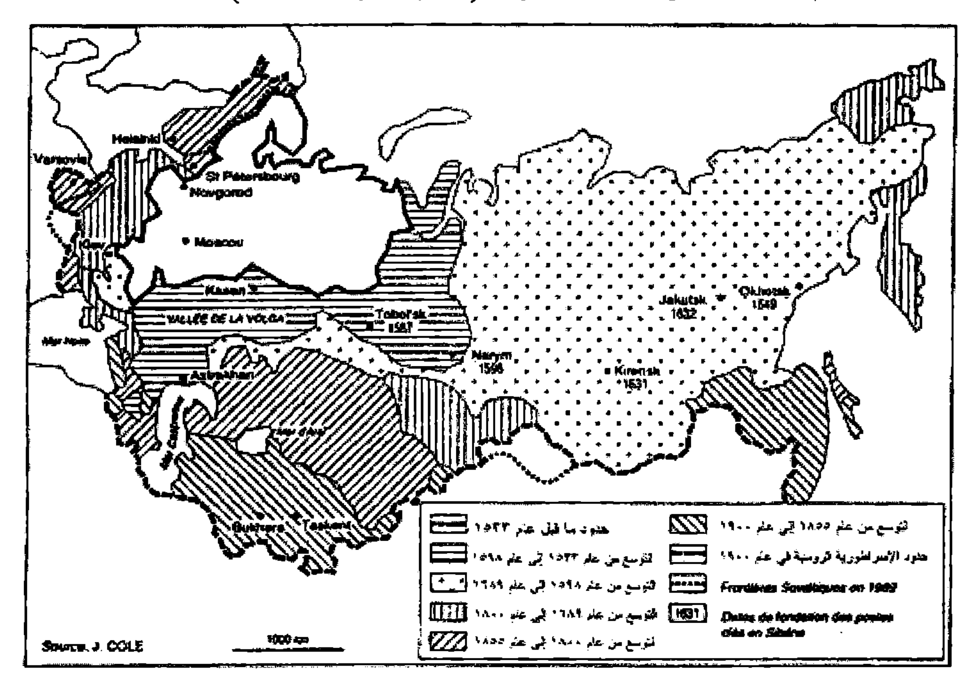
ما سبق يستدعي ملاحظتين. من جهة، إذا قبلنا أن بعض الثقافات الدينية قد تملك أكثر من غيرها الاستعدادات المسبقة لتصور أو تثمير اقتصاد السوق، تبعاً لأطروحة ماكس ويبر حول تلاقي البروتستانتية والرأسمالية، أو التفوق في تنظيم العمل والانتاج كما

يـرى (سـيرج كريستوف كولم Serge- Christophe Colm) في أتباع البوذية[٢٥٤]، فلم لا يكون الحال مشابهاً لهذا المكوّن الآخر للعامل الاجتماعي الذي هو المكان؟، وتغير العلاقة، من جهةٍ أخرى، وهو ما أشار إليه راتزل نفسه. يظن (لوتار باير Lothar Baier) الذي يعزو الهوس بالمكان الذي استبد بالألمان بعد عام ١٩١٨ لاستمرار العقلية الريفية في مجتمعٍ مُصَنِّعٍ، وإلى الخوف من فقدان الأرض القابلة للزراعة، وهو خوفٌ ضاعفته من دون شكٍّ آلام الأزمة الغذائية التي عاناها الألمان، والتي غيرت جذرياً علاقتهم بالمكان. وربما بادلوا الأرض بالزمن في مخيالهم الدبلوماسي[٢٥٥].

أصبح مصطلح الفضاء الحيوي(lebensraum)، بتأثير راتزل مرادفاً لمفهوم منطقة النفوذ، أو المجال المخصص (المحجوز)، في ذهن بعض الكتاب الألمان، الذين أرادوا نقل عقيدة مونرو لمصلحة ألمانيا في أوروبا الوسطى. وهو ما كان واضحاً بالنسبة (لفريدريش نومان Friedrich Naumann) الذي تصور المكان بين البلطيق والبحر الأسود بوصفه مخصصاً للعيش تحت حكم الثلاثي condominium الألماني / النمساوي - الهنغاري، تاركاً استقلاليةً كبيرةً للشعوب غير الجرمانية[٢٥٦]. كان (بول رورباش Paul Rohrbach)، الذي لم يستطع تصور أنْ تقدمَ بريطانيا العظمى تنازلاً في أوروبا، شبيهاً بذلك الذي قامت به في الفضاء الأميركي للولايات المتحدة، كان يظن أن المواجهة مع الإمبراطورية البريطانية قادمة لا محالة. كان يتصور، من مثل هذا المنظور، إقامة تحالفٍ وتعاونٍ اقتصاديٍّ وتقنيٍّ مع الإمبراطورية العثمانية (الخط الحديدي) الذي من شأنه أن يتيح لألمانيا الوصول إلى الخليج العربي، بحيث يقوم محور استراتيجي أساسي بين الخليج وبحر الشمال تُستبعد منه القوة الإنجليزية، من جهة، ومن جهة أخرى، تتم ممارسة الضغط على مصر[٢٥٧]. سنرى لاحقاً أن هذا الخط القُطري diagonal الذي يبدأ ببحر الشمال ويمتد إلى الخليج العربي الذي تصوره روهرباخ سيثير جدالاتٍ جيوسياسيوية Géopoliticiennes، وأحكام على النوايا.

خلاصة الموضوع، يحق لنا الظن مع (كلود رافيستين) أنه لكثرة استخدام راتزل الدائم لمصطلح lebenstraum، فقد أخطأ في رده "الصراع من أجل البقاء" إلى "الصراع من أجل المكان". لكن هذا الارتباط، موجود نوعاً ما، إنما وجوده هذا قائم شكل سيطرة على المكان وإخضاعه أكثر من قيامه على شكلِ منطقٍ توسيعيٍّ logique d'extensione ثابت. فالصراع من أجل المكان ليس أكثر من صراع الطبقات، أو توسع السوق تحريكاً للتاريخ. فقد يكون هذا الصراع في بعض التشكيلات صراعاً من أجل الوجود. كما كان الحال بالنسبة لروسيا التي لم تضمن بقاءها عبر العصور إلا بفضل مسيرةٍ غازيةٍ نحو الشرق

والجنوب، ما سمح لها بإبعاد تهديدات المونغول والتتار والأتراك. وقد اضطر الروس، انطلاقاً من المواطن الأساسية نيجني Nijni، ونوفوغورود Novogorod، وكييف Kiev، إلى إقامة سلسلة من الثغور والمناطق العازلة glacis فوق مساحة واسعة من السهوب، للوصول في نهاية المطاف إلى الجبال الجنوبية (انظر الخريطة التالية).



أ. ت. ماهان، واضع نظرية الهيمنة البحرية

وضع ضابط البحرية الأميركي أ. ت. ماهان بين عامي ١٨٩٠ و١٩١١، تصوراً لنظريات استراتيجية تشكل جزءاً من أعماله التي منحته أكبر شهرة أثناء حياته، وهو ما يعد أمراً استثنائياً. فضلاً عن هذا، فإن هذا القائد (مقدم) ثم الأميرال كان من أكثر القادة الذين أصغت قيادةُ بلاده إلى آرائه وفهمتها، كالرئيس روزفلت شخصياً (نذكّر هنا أن بعضاً من نصوصه ترجم إلى الفرنسية منذ زمن طويل[٢٥٨]، وجمعت لمعٌ من هذه الترجمات منذ وقتٍ قريبٍ جداً[٢٥٩]). ولكي نفهم جوهر فكره، يمكن الرجوع إلى أعمال هارولد ومارغريت سبروت Margaret Sprout اللذين بسّطا رؤيته الاستراتيجية في فترة الحرب العالمية الثانية[٢٦٠]. وكتاب (هيرفيه كوتو - بيغاري Herveé Coutau-Bégarie) حول القوة البحرية يحيل كثيراً إلى أفكار ألفرد ماهان. الحق يقال، إن مفاهيمه الاستراتيجية تستند قبل كلّ شيءٍ إلى الفكر البحري، وليس فيها مكانٌ كبيرٌ للتفكر الجيوسياسي الشامل. لكن هذه المفاهيم ألهمت أيضاً السياسة الخارجية الجديدة

للولايات المتحدة القائمة على التدخل. وبدفع من العصبة البحرية **la ligue navale** التي ترأسها ماهان نفسه، ابتعدت الإدارة التنفيذية الأميركية في الحقيقة عن عقيدة مونرو وبدأت بالتدخل التدريجي في الشؤون العالمية باسم حرية التجارة. الرأي الشائع بين من علق على ماهان يقول إنه كان يعتبر أن تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة، الحتمي بسبب نموها الاقتصادي، كان ينبغي ضمانه وحمايته في كلِّ مكانٍ حيث يتجه من خلال أسطولٍ قويٍّ وكليٍّ الحضور. هذه النصيحة قادت إلى هيمنة الولايات المتحدة البحرية التي نادى بها على نحوٍ خاصٍ هومرليا **Homerlea** معاصر ماهان، الذي كان يستشعر حتمية المواجهة مع القوة الاقتصادية اليابانية الصاعدة [٣٧٧].

رفض جون سوميدا **John Sumida** هذا التفسير لكتابات ماهان، لا سيما تفسير كتبه الثلاثة التي تعد الأكثر أهمية، كما خفف من وقع المقاربة الثقافوية **culturaliste** للسياسة (قد تكون القوى البحرية مُعَدَّةً سلفاً للهيمنة) والأفكار الثلاثة الرئيسية التي يطيب التركيز عليها عنده[٣٦٢]. أولاً، يبدو أن ماهان يربط القوة البحرية ربطاً وثيقاً بالتوجه البحريِّ والتجاريِّ للدول المعنية على الرغم من قلة عددها وهي: إنجلترا، فرنسا، إسبانيا وهولندا. لكن حتى إن استطاعت الشروط الفيزيائية تفسير نشوء القوى البحرية، إلا إنها لم تكن حاسمة أبداً. لذلك يستدعي الأميرال الأميركي عدة عوامل أخرى (توسع الأرض، وحجم السكان، والطابع الوطني، والبنية السياسية) التي لم يعد جماعها معززاً بالتطور التاريخي للقوى البحرية[٣٦٣].

لا شك في أن الحالة البريطانية تُعَدُّ الأكثر إثارةً للاهتمام. فقد استفادت إنجلترا حتى القرن العشرين من موقعها الهام لمركزيته بالنسبة للمحيط الأطلسي والبحار الأخرى، التي تسبح أوروبا فيها، والتي سمحت للأسطول البريطاني بالقيام بعملياتٍ ضدَّ أية قاعدةٍ معاديةٍ من دون الابتعاد كثيراً عن قواعده، وقطع الطريق أمام أيِّ اتصال بين الأساطيل المعادية، من خلال مَرْكَزَة قواتها الخاصة بها على النحو الذي تشاء. ورأى ماهان في مَرْكَزةِ هذه الوسائل، التي تسمح بتدمير السفن المعادية، مفتاح النجاح الدائم. و أصبحت التجهيزات البريطانية، بعد امتلاك جبل طارق، وبالتالي سهولة رصد الأساطيل التي تمر عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بلا منازعٍ. ما دفع هذا الجهاز البحري للطموح إلى الهيمنة العالمية.

لكن لا يمكن أن يبقى التفسير جغرافياً محضاً. فقد شدد ماهان على التصلب البريطاني، وتماسك السياسة التي بدأت مع إليزابيث وتمنهجت خلال القرن الثامن عشر. وركز على تكامل العقلية الأنغلو - ساكسونية، بين الحرب والتجارة (باعتبار أن الأولى

تتوقف حينما تُحترم مصالح الثاني، أو بمعنى أدق مصالح القوة السياسية البحرية thalassocratique)، لكن ماهان ظنَّ في عام ١٩٠٠ أن الدور التاريخي للمملكة المتحدة قد وصل إلى نهايته. وبطبيعة الحال، انتقل الدور إلى الولايات المتحدة لأن "الموقع الجغرافي للولايات المتحدة يشبه موقع إنجلترا، وهو ما دفعهما في الاتجاه نفسه". وبسبب حجم الولايات المتحدة **dimension**، ولكونها الجزيرة الأكبر، والأكثر مركزيةً، مقارنة بالعالم المُحيطيِّ **océanique**، فهي أفضل من يتصدى للتحديات على مستوى العالم. أما القرابة الثقافية والإيديولوجية، فقد دفعت ماهان إلى الإيمان بالهيمنة البحرية والعالمية الأنغلو-ساكسونية (التي رأى فيها سوميدا "كونسورسيوم عابراً للقوميات"). بعد ذلك، استخلص ماهان من أعماله ثلاث قناعاتٍ متكاملة تخضع أحياناً للمراجعة.

١) القناعة بتفوق القوة البحرية. لأن التعارضً بين القوة البحرية والقوة القارية هو المحرك الأساسي لتاريخ الأمم. ومن هنا المسلمة المستخلصة من ملاحظة الأحداث الأوروبية، على نحوٍ خاص، للصراع الأنجلو-فرنسي للهيمنة في أوروبا. وهي مسلمة لم تكن خاطئة، على الرغم من اعتراض سبايكمان غير الموفق (أنظر لاحقاً)، لمعرفته بأن أساس السياسة الأوروبية للمملكة المتحدة منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، قام على منع قوة وحيدة من الهيمنة على القارة، وقدوم قوةٍ بحريةٍ أخرى إلى شواطئها. ويتابع ماهان مؤكداً، في نهاية الأمر، وفي كل الحالات، تفوقً القوة البحرية في كل الاتجاهات (وهو ما يسمح لها بالإحاطة بخصمها، بفضل قدرتها على التراجع ومناعتها الاستراتيجية التي يوفرها لها موقعها الجزيري. بطبيعة الحال، هذا التفوق الذي يمر عبر إحكام السيطرة على البحار والتحكم بالخطوط البحرية، يضطر القوة المحيطية إلى أن تكون متواجدةً على الصعيد العالمي (أو أقلها في محيط أوروبا، في الحالة البريطانية) بشكل يقارب نزعة الهيمنة. لذلك، فإن ضخامة المهمة أقنعت ماهان، في العصر الصناعيِّ، بأن التفوق البحري لا يتحق إلا بتعاون قوتين أو ثلاث قوى.

٢) السيطرة على البحار. بعد أن قارن ماهان بين الاستراتيجيات البحرية المتبعة من قبل الإنجليز والفرنسيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم في بداية القرن العشرين، انتهى إلى قناعةٍ حاسمة بتفوق سيطرة البريطانيين الذين طالما سعوا إلى السيطرة على البحار من خلال مَرْكَزَة القوات. ما يفترض وجود عددٍ أكبر من سفن القتال، وحمولاتٍ أثقل، وأسلحة تنسجم مع التقدم (بوارج في القرن التاسع عشر، وسفن قتالية، وحاملات طائرات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وحاملات طائرات غواصات ذرية منذ ذلك الوقت وحتى الآن). بفضل هذه المركزة، استطاع الأسطول البريطاني أن

يكسب المعارك الحاسمة دائماً، وهي قمةُ النظرية الماهانية. وتبعاً لهذه الضرورة، أوصى الأميرال بعدم تشتيت الأسطول الوطني بين البحار والمحيطات ليبقى دائماً قوياً في المناطق الحساسة.

٣) الدفاع عن الخطوط البحرية. يرى ماهان أن الاتصالات "تشكل أهم عنصرٍ في الاستراتيجية السياسية أو العسكرية"[٣٦٤]. على الصعيد السياسي، لا بد من التحكم بالخطوط البحرية لتأمين ربط المركز بالمستعمرات.

يتفق المحللون الاستراتيجيون كلهم على القول بأن ماهان يستحق التخليد، ليس من أجل الأفكار التي طرحها في هذا العلم العسكري (يشيرون إلى عدم وجود دراسةٍ حقيقيةٍ في هذا الشأن)، بل من أجل عبقريته كمؤرخٍ بحريٍ ولقدرته على فهم الفضاء الاستراتيجي للقوة البحرية[٣٦٥]. وهو ما يتفق معه أيضاً جون سوميدا الذي يذكّر بأن ماهان كان يعد كتابه الموسوم *الاستراتيجية البحرية* الصادر عام ١٩١١ بوصفه "أسوأ ما كتبه على الإطلاق"[٣٦٦].

مهما يكن من أمرٍ، الواضح أن الثنائية المكانية التي أسس ماهان عليها مسوغاته قد خفت حدتها اليوم. من الآن فصاعداً، القوة العالمية **planétaire** الهيمنية، تربط القوة البحرية بالقوة القاريّة. وهو ما أدركه الاتحاد السوفييتي حينما أراد أن يقوم بدوره العالمي كاملاً، على الرغم من أن مثل هذا المشروع يتجاوز حدود إمكانياته الاقتصادية. وهو ما يستدعي تسجيل ملاحظتين.

الأولى هي تطوّر الوظيفة العسكرية واتخاذها زخماً كبيراً لأن المحيط هو الفضاء الذي يتطور فيه أكثر العناصر دقةً **discret**، وموثوقية من الثلاثية الاستراتيجية. فما من نقطة في العالم من الآن فصاعداً بمنأى عن صاروخٍ تطلقه غواصةٌ نوويةٌ، وما من مركزٍ لأية قارةٍ من القارات الكبرى إلا ويقع في مرماه. لكن ربما تكون المناعة المؤقتة لصواريخ بحر - أرض ليست السبب الوحيد لتغير العلاقات بين الأرض والمحيط. فزيادة استقلالية الأساطيل في عرض البحر، بفضل التطور النووي على نحوٍ خاصٍ، قد ضاعفت في الوقت نفسه إسقاطها للقوة . في الحقيقة، هذه الأساطيل تبتعد كثيراً عن قواعدها ولآماد أطول من تلك التي كانت تغيبها قبل عدة سنوات. وتمديد مسارات وزمن وجودها في المياه الدولية تدفع إلى الاعتقاد بوجود تدخلٍ ما، أو دعمٍ سياسيٍ أو عسكريٍ أكثر فاعليةً وثباتاً (أنظر: حرب الخليج، العملية في أفغانستان، حرب الولايات المتحدة ضد العراق) لدرجة أن تطور السلاح البحري أقل تعبيراً اليوم عن إرادةٍ نوعيةٍ مما كان عليه في الماضي، وهي إرادة الهيمنة على المحيطات. إنه مجرد عرضٍ لقوةٍ شاملةٍ يندمج فيها تماماً[٣٨٤].

الملاحظة الثانية لها علاقة بتداخل الفضاءات الأرضية والبحرية. فالضعف النسبي لوظيفة بحر - بحر (سيطرة) لحساب وظيفة بحر - أرض (ردعٌ، إسقاط قوةٌ، حضورٌ سياسيٌ) شاهد على ذلك. وهو البرهان على أن الجغرافيا السياسية للمحيطات لم تعد ترتبط بشكل البحار والقارات فحسب، بل تحددها المنظومة المكانية العالمية، وتنظيمها، ورهاناتها.

بالتالي، لاقى مفهوم الأميرال الأميركي حول المعركة البحرية وقوة البحر **sea power** قبولاً كبيراً فور انتشاره. وثُمّنا تثميناً كبيراً في بريطانيا العظمى في فترة كان فيها تفوق الأمة الإنجليزية يشهد أكبر رفضٍ من قبل الأسطول الياباني في آسيا، وأسطول غيّوم الثاني نفسه المتحزب من دون قيدٍ أو شرطٍ لماهان في الغرب. فأطروحته حول تفوق القوة البحرية كانت تناسب تماماً الحكومات التي تطمح إلى تطوير قوتها البحرية بحيث لا تشابهها أية قوة[٣٦٨]. لكن ثمة ما هو أكثر من ذلك، كما أشار روبير شتراوس هوبيه، إذ إن ماهان قد فتح آفاقاً جديدةً في نهاية القرن العشرين للموضوعاتية **thématique** الأميركية المسماة "القدر المحتوم **destin manifeste**" متوقعاً أن تكون الولايات المتحدة في المستقبل القوة البحرية العالمية الوحيدة[٣٦٩]. على أية حال، فقد كان الأول، مع قناعته القوية هذه، من دعا إلى القطيعة مع عقيدة مونرو، التي لم تكن بنظره سوى "تعليمات" تجاوزها الزمن ل"جرذان الأرض"[٣٨٧] المعروفين بالمغالاة في توجههم الانعزالي.

في الحقيقة، منذ عام ١٩١٧ لم يكن رفض الاندفاع الأمريكي نحو التدخل في شؤون العالم إلا مؤقتاً. فعلى الرغم من الاختلافات الاستراتيجية الدقيقة والهامة في بعض الأحيان (لأن الجميع لم يكونوا يفضلون دور البحرية أو لا يقبلون باللجوء المنهجي إلى المواجهة البحرية)، فإن الجغرافيين، سواء أكانوا عسكريين أم استراتيجيين مدنيين أميركيين لم يتوقفوا عن تأجيل رؤية ماهان عن العالم.

في فترة ما بين الحربين كان الجغرافي إيسايا بومان **Isaïa Bowmann** أحد هؤلاء. وقد كان وفياً للرئيس ويلسون وأحد مستشاريه الرئيسيين، بسبب موقعه كمدير للجمعية الأميركية للجغرافيا، خلال مؤتمر السلام في عام ١٩١٩، وأصبح فيما بعد قريباً من الرئيس روزفلت الذي كان يلجأ إلى مشورته بانتظام، لا سيما مع اقتراب الصراع العالمي الثاني[٣٧١]. كان بومان يتفق مع أطروحة ماهان حول توسعة الاقتصاد والتجارة الخارجية الأمريكية. وكان عضواً نشطاً في مجلس العلاقات الخارجية **Council on Foreign Relations**، وهي رابطة وضعت لنفسها هدف التأثير على حكومة واشنطن والرأي العام الأميركي لمصلحة التوجه العالمي **internationalisme**. لهذا، أطلق هذا المجلس **CFR**،

في عام ١٩٢٢ مجلة **Foreign Affairs** التي كانت تبرر عزل القارة الأمريكية في مقابل العقيدة القديمة للولايات المتحدة التي، بحسب جون كينسي **John Quincy Adams** وزير دولة لدى الرئيس مونرو (الذي ارتبط اسمه به)، كانت تسعى إلى الحفاظ على التعايش بين المناطق البحرية التي تضمن كلٌ منها الأخرى من أيٍّ نوعٍ من التدخلات الخارجية. في كتابه الموسوم (**The New World: Problems In Political Geography**) الصادر عام ١٩٢١، كان بومان يدافع عن الخريطة الجديدة لأوروبا التي أرادها ويلسون، لأنها بنظره، يمكن أن تكونَ ضامنةً للسلام[٣٧٢]، متسلحاً بكونها تستند إلى مبدأ الجنسيات. لقد بدا الجغرافي بوضوح بوصفه أحد كبار المحامين عن الخط الدبلوماسي الجديد الذي كان يمتد من مفهوم ويلسون حول العالم الجديد **New World** إلى مفهوم روزفلت حول العالم الواحد **One World**، الذي يقتضي التوسع العالمي للولايات المتحدة باسم الأخلاق، والتجارة وشيءٍ من إغلاق التاريخ.

في مرحلةٍ أحدث، نحو نهاية السبعينيات، كان الأميرال موضوعَ انتباهٍ متجددٍ ينبغي ألا يقود إلى الالتباس. أولاً، تتميز هذه المرحلة بتنامي القوة البحرية السوفييتية لتلك الفترة (والتي يبدو أنه بولغ في تقدير تهديداتها) وفي الوقت نفسه، بالصحوة الاستراتيجية لمحيطاتٍ طالما تمَّ نسيانها[٣٧٣]. بعدها، (وهو المهم)، لم تعد النظر أبداً بالخط "العالمي" للولايات المتحدة، على عكس ما كان يعتقده عنها البعض الذين كانوا يخلطون، خطأً، الماهانية والانعزالية، لأن تعزيز الأسطول يتيح بعض التحرر على صعيد الأرض. وكما سنرى، لا يعني هذا سوى إعادة التوازن لصالح البحرية والمكان، الذي أصبح ممكناً بفضل التكنولوجيات الجديدة[٣٧٤].

أسبقية فكر ماكيندر على الجغرافيا الاستراتيجية العالمية

الأب المؤسس الآخر المؤسس للجغرافيا السياسية هو الإنكليزي (هالفورد ماكيندر) الذي عاش عمراً مديداً (١٨٦١-١٩٤٧) مفعماً بالأحداث والنشاطات لأنه كان أستاذاً جامعياً، إضافة إلى كونه إدارياً، ورجلاً سياسياً منتخباً في البرلمان ودبلوماسياً. الاهتمام الثري لهذا الرجل العام يفسر عمله المكتوب المؤلف من عدة مقالات وكتيبات، من بينها اثنان كانا كافيين لبث شهرته الجامعية[٣٧٥]. ونقصد بهذا مداخلته في الجمعية الملكية للجغرافيا في كانون الثاني عام ١٩٠٤: **The Geographical Pivot of History**، و**Democratic Ideals and Reality** وهو كتابٌ صغيرٌ نشر في عام ١٩١٩، واعترف به بوصفه مساهمته الأساسية في تحليل العلاقات الدولية[٣٧٦]. ولأن ماكيندر كان يعتبر المعرفة الجغرافية والإدراك الصحيح للمكان قد جهد في كتابه **The Scope and**

Methods of Geography مـن أجـل إقنـاع معاصـريه بأفكـاره. الرؤيـة الواسـعة **panoptique** والـصورة كانتـا تـشكلان، بحـسب التحليـل الـذي قـام بـه أوتواتـاي **O'Thuatail** في أعمالـه، الأسـاسـان التربويـان للجغرافيـا، بحـسب ماكينـدر[٣٧٧]. كانـت اهتماماته الكبرى تبدأ أولاً من مصير بريطانيا العظمى وإمبراطورتيها. لهذا، تـراه حينما كتب كتابه **Democratic Idéals and Reality** إنما أراد هذا الجامعي البريطاني تحذير الرأي العام الإنكليزي من الأخطار النوعية التي كانت تواجهها المملكة المتحدة في العالم كما كان يراه (لاسيما ضعف القوة البحرية في مواجهة القوة البحرية).

قلق ماكيندر: التراجع البريطاني

لقد استشعر ماكيندر أن العالم كان بصدد التغير، وأصبح مغلقاً، وأنه بالتالي، لا بد من إدراكه بوصفه منظومة تؤثر عناصره ببعضها بعضاً فوق الأرض. وبما أن تقاسم الموارد قد اكتمل، فإن احتياطيات القوة، في هذه الظروف، كانت محدودةً. ومثله مثل راتـزل، كان مقتنعاً بـأن المستقبل ملك الدول الكبرى **macro - états**، وأن هيمنـة إمبراطوريةٍ واحدةٍ على العالم أصبح من الآن فصاعداً أمراً ممكناً. ولم يعد ممكناً أبداً أن تميل كفةُ الميـزان إلى جانب القوة البحرية، لا سيما إلى جانب بريطانيا العظمى التي كانت توشك أن يحل محلها الولايات المتحدة في هذا الدور. وقد أقنعت معرفته الجغرافية ماكيندر بالتراجع الحتميٍّ لبريطانيا العظمى غير القادرة وحدها على تحمل تنافس الفضاءات الكبرى البحرية سواء أكانت دولةً قائمةً أم في طور التشكل. مصادرها، شديدة التواضع، بل وكانت بصدد النفاد وإنتاجيتها تتناقص، ولن تستطيع، لـزمنٍ طويلٍ، الاهتمام بأسـطولٍ، وقد تفقد السيطرة على البحار. وتجانس الإمبراطورية كان مهدداً بالخطر.

كانت بعض القوى النابذة تستيقظ، ولا سيما كندا التي كانت تتجه بقوة نحو أول مولود للدول البحرية[٣٧٨]. في أوروبا الوسطى كانت ألمانيا بصدد بناء إمبراطوريةٍ بحريةٍ وكـان ينبغـي أن يحـسب حـساب القـوة الروسـية المحتملـة. في التـشكيل الجيوسياسـي الجديد، أي التشكيل الخطير للدول البحرية، كـان الملجأ الحتمـي والوحيد لبريطانيا العظمى يكمن في توحيد الإمبراطورية حول الوطن الأم. وقد رافع ماكيندر عن ارتباطٍ وثيقٍ بين المملكة المتحدة، والدول الأربعة التي تتكون منها **dominions** (استراليا، كندا، إيرلندا الحرة، نيوزيلندا) لمواجهة "الدول البحرية المنتظمة حديثاً"[٣٧٩]. فتحدق في البرلمان بهذا الاتجاه، ودرس مختلف السبل لتحقيق إمبراطورية فيدرالية من دون إخفاء المعوقات التي ينبغي العمل على تجاوزها[٣٨٠]. لكن آماله انهارت بعد الاعتراف بتلك الدول الأربع في عام ١٩٢٦، وتأكد في عام ١٩٣١ في اتفاق **statut** ويستمينيستر من دون أن يتضمن هذا

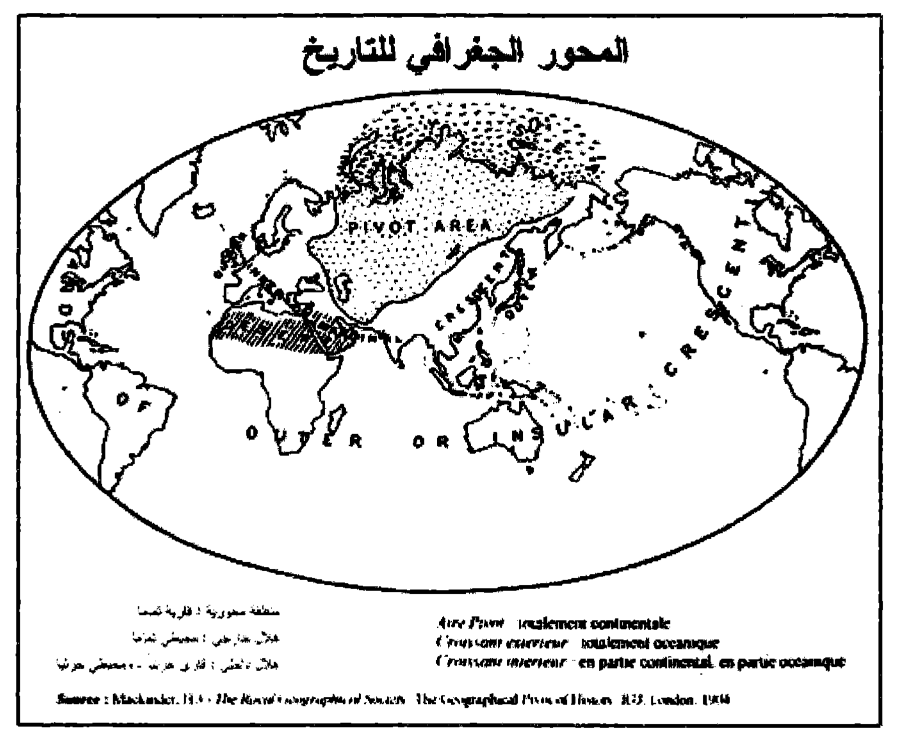
الاتفاق أدنى توصيةٍ حول التعاون السياسي[٣٨١]. حينما توقع ماكيندر التراجع البريطاني، لم يوقف تحليله على السببية البعدية **causalité dimensionnelle** التي سبق الحديث عنها. وبحسب تحليلٍ كليٍّ فسرها بأسبابٍ أخرى: الظروف الاجتماعية والعقلية للشعب البريطاني، غير المهيأ تماماً للتنافس وتجديد الكوادر؛ منظومةٌ تربويةٌ ضعيفةٌ تبقي غالبية الشعب في حالةٍ من التدنّي الثقافي والتأهيلي، لا سيما بالقياس إلى ألمانيا؛ هروب اليد العاملة عبر الهجرة؛ الاهمال **laisser-faire** الاقتصادي، وأخيراً سوء تقدير التغيرات التقنية. وهي نقائصٌ **carence** سترفضها لاحقاً تحليلات الأزمة التي أصابت بريطانيا في القرن العشرين. في مناسباتٍ مختلفة، يفسر ماكيندر أفكاره بهذه الأسباب المتعددة[٣٨٢]. وتشديده على التغير التكنولوجي، أدى، على الصعيد الجيوسياسي، أطروحته حول تفوق قلب العالم **heartland**. لكن، كما يشير (جيوفري سلوان **Geoffrey Sloan**) اهتمامه بالتغير يقتضي سياقيةً **contextualité** سياقاً لهذه النظرية التي ينبغي أن تبقى دائماً تحت أبصارنا[٣٨٣].

هاجس قلب العالم والهيمنة العالمية

كان ماكيندر يخشى رؤية بلاده وقد تجاوزتها الولايات المتحدة والقطع (الدول) الرئيسية التي تتكون منها الإمبراطورية أن تغرق في الفوضى. كما كان يخشى أكثر على أمن الجزر البريطانية التي تهددها الإمبراطورية الأوروبية، الموحدة بفضل وسائل المواصلات الجديدة تحت راية ألمانيا أو روسيا، أو الاثنتين معاً في حال حصول توافقٍ جرمانيٍّ - روسيٍّ، كما سبق لبسمارك أن أوصى به، ورسم معالمه **Rapallo** وأشار إليه (هاوشوفر **Haushöfer**). الضرورة الملحة للإشارة إلى مثل هذا الخطر أمام رأيٍ عامٍ جاهلٍ بالحقائق الجغرافية والاستراتيجية كان يستحق الانتقال من ترسيمة باللغة الوضوح، بصرف النظر عما إذا كانت مختصرةً. إرادة الجغرافي البريطاني واضحةٌ: الدفع إلى الوعي بحقيقة العلاقات الدولية، بعيداً عن أيٍّ حكمٍ مسبقٍ[٣٨٤].

تقوم ترسيمة ماكيندر كلها حول أولوية الجزيرة العالمية **world Island** مجتمعةً في قارةٍ واحدةٍ هي أوراسيا وأفريقيا[٣٨٥]. من مضيق بهرنغ **Behring** إلى رأس الرجاء الصالح، يمتد فضاءٌ لقطعةٍ واحدةٍ يفصل بينها، لكن ليس على عرضه كله، بحر داخلي هو البحر الأبيض المتوسط، الذي لا يشكل فصلاً حقيقياً[٣٨٦]. ويعتبر ماكيندر القارتين الأخريين (أمريكا، أستراليا) بوصفها "جزراً تدور في فلك" جزيرة العالم.. هذه الطريقة بالنظر إلى العالم خاصة بالإنكليزي الذي طالما أسس سياسة بلاده على علاقة الدونية المحتملة التي كانت الجزيرة تقيمها مع العالم القاري. يميز ماكيندر فوق "جزيرة العالم"

مناطقَ غير قابلةٍ للملاحة، لأنها خارج مدى القوة البحرية. هذه المناطق تشكل قلب أراضي القوى البحرية التي ستصبح واحدةً، في وقتٍ طالما خشي منه، حيث ستتوحد الجزيرة العالمية. ويميز المؤلف منطقتين من هذا النمط، الأولى: أوراسيا[٢٨٧]، والثانية أفريقيا[٢٨٨]. هذا الاتساع الهائل لقلب العالم مثير للدهشة. فحدوده تتقاطع مع حدود أحواض الأنهر الجارية نحو البحار الداخلية أو نحو المحيط المتجمد، بالتالي فهي مغلقةٌ أمام الملاحة البحرية. المحيط وحده هو من يدخل في الحسبان. يحد كل من قلب العالم الشمالي وقلب العالم الجنوبي، الأول في الجنوب والثاني في الشمال، شريطٌ من السهول المتصلة التي تجتاز شبه الجزيرة العربية. لهذه السهول في ترسيمة ماكيندر قيمةٌ استراتيجيةٌ. حول المنطقة - المحور التي يشكلها قلب العالم (انظر الخارطة أدناه) تدور حلقتان محيطيتان. الأولى تدعى داخلية، وهي حلقة الأراضي المنخفضة الأوروبية والآسيوية الجنوبية، تعقبها شبه الجزيرة العربية، وتمتد من الجزر البريطانية في الغرب وحتى اليابان، في الشرق. الحلقة الثانية، وتدعى الحلقة الخارجية، تتكون من الجزر الدائرة في فلك "جزيرة العالم" وأفريقيا الجنوبية. الحلقة الداخلية التي يسميها سبايكمان **rimland** - وهو الاسم الذي يحتفظ به - يكتسي أهميةً أساسيةً لأن تأرجح القوى بين السلطة البحرية والسلطة البحرية يرتبط بالسيطرة على هذه الحلقة.



فعلى البحّار الذي يسعى إلى التصدي لمنافسه أن يضمن لنفسه وجود شواطئ يرسو عليها في أطراف الـrimland. من هنا حتمية تذبذب (تغير) حد قلب العالم الأوراسي في البلقان على نحوٍ خاص. وبحسب ما تكون المضائق تحت هيمنة القوة البحرية (روما) أو القوة البحرية (الأتراك) فإن الحد يمر عندها شمال البحر الأسود، أو يجتاز، في الجنوب، قلب الأناضول ثم يطاول الجبال البلقانية (رودوب Rhodop)، وجبال الألب الدينارية [نسبة إلى جبل دينارا]. هذا التحديد لم يكن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير يوغوسلافيا حتى وقت قريب. لكن قلب العالم، بمقتضى تعريف الجيوسياسي يشمل، إضافةً إلى أحواض الأنهار التي تصب مياهها في القطب الجنوبي Arctique، أو في بحار أوراسيا الداخلية، قطاعات أطراف rimland يُهيمن عليها استراتيجياً.

علاوة على كل ذلك، فإن العداوة بين القوتين تتبلور حول مفهومين أساسيين للموقع وللشوانخ (نتوءات جبلية تدخل رؤوسها في البحر) ما يتمخض عنها أهميةٌ خاصةٌ بالنسبة لبعض المناطق أكثر من بعضها الآخر. ففي آسيا، على سبيل المثال، فطالما كانت قلعة التيبت الطبيعية محط أنظار الطامعين، فهي هضبةٌ معلقةٌ يرتفع ثلاثة أخماسها إلى أكثر من ثلاثة آلاف متر، وجزؤها الخامس إلى أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة متر[٣٨٩].

مهما بلغت القيمة الاستراتيجية لمختلف مناطق الريملاند (طرف الجزيرة) فإن الجزء الغربي من جزيرة العالم world island الواقع في كنف قلب العالم، فإن ماكيندر يعترف بموقعه الأساسي الذي يجعل امتلاكه الهيمنة العالمية ممكنة (انظر الخريطة أدناه).



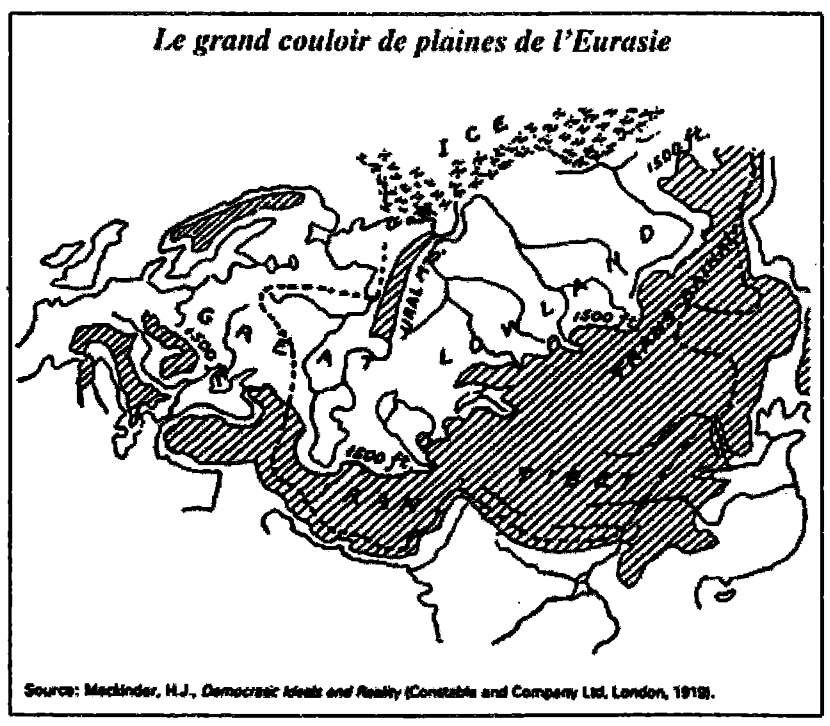
فهو يشبّه حجر الزاوية هذا الذي تقوم عليه الهيمنة العالمية بالفضاء الذي تغطيه أوروبا الشرقية؛ ومن هنا مقبوسه الشهير: "من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم بقلب العالم. ومن يسيطر على قلب العالم يتحكم بالجزيرة العالمية. ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم".

البديهية الجيوستراتيجية التي تعطي لأوروبا الشرقية مكانةً متميزةً هي بديهيةٌ استنتاجيةٌ، حتى وإن استند صاحبها إلى مرجعياتٍ تاريخيةٍ لتسويغها. وهو بهذا يعود إلى الصراعات الدائمة بين السلافيين والجيرمانيين للهيمنة على الشرق الأوروبي. فإن لم يتوحد قلب العالم في الماضي أبداً من الناحية السياسية، كان ماكيندر يعتقد في عام ١٩٠٤ أن الألمان قادرون على تحقيق هذا المشروع. في عام ١٩١٩، استبعد فشل الرايخ الثاني هذا الخطر على الأقل من هذه الناحية. لكن لم تضع الأمور كلها بالنسبة للقوة البحرية القادرة على الانبعاث من تقارب جرماني - روسي أو من ديناميكيةٍ جديدةٍ قادمةٍ من الشرق. لا سيما وأن منظومات النقل الجديدة قد سهلت تحقيق وحدة قلب العالم. لهذه الأسباب، نادى ماكيندر في عام ١٩١٩ بخلق عدة دولٍ في أوروبا الشرقية تفصل ألمانيا عن روسيا، مكونة بهذا "منطقة عزلٍ أوروبيةٍ بين قلب العالم الأوراسي والهلال المحيطي للقوة البحرية". وبما أن أفكاره كانت تتوافق مع اهتمامات اللورد كروزون Kruzon الذي كان يشغل في عام ١٩١٩ منصب وزير الشؤون الخارجية البريطانية المهتم بعزل الثورة البلشفية، فإن أمنيته تحققت من خلال خلقِ شريطٍ من الدول الحاجزة بدءاً من فنلندا وانتهاء برومانيا. وكان ماكيندر المساعد الرئيسي للمنظر البريطاني للحدود حينما اقترح عليه اللورد كورزون هذه الوظيفة، فقبلها، أي وظيفة المفوض العالي في روسيا الجنوبية في عام ١٩١٩ لدى الجنرال دينكين[٢٩٠]، لكنه لم ينجح كثيراً. لكن غداة الحرب الكبرى والثورة ألم يكن بالإمكان الخشية من أن لا تعود روسيا كما كانت عليه سابقاً؟ أولم تكن الفرص الكبرى موجودةً في معسكرها؟

على الصعيد الاستراتيجي، فإن معبر الأراضي الواطئة الذي يغطي القارة الأوراسية مواربةً، ابتداءً من هنغاريا وحتى منشوريا، التي تغطي أرضها المراعي والسهوب (The Great Lawland)، ستقوم من الآن فصاعداً بدورٍ أساسيٍّ، بعد أن كانت في الماضي طريقاً للغزو. ومع الانقلاب الذي أصاب وسائل النقل، يمكن مقارنة هذا المحور الأساسي من أوراسيا في مجال الاتصالات ببحرٍ أو بمحيط (أنظر الخريطة أدناه). على الصعيد الاقتصادي، تبدو روسيا السوفييتية شيئاً فشيئاً قادرةً على استغلال الموارد الضخمة المتوفرة في فضائها الشاسع، الذي يتحسن تحكمها فيه بفضل الخطوط الحديدية.

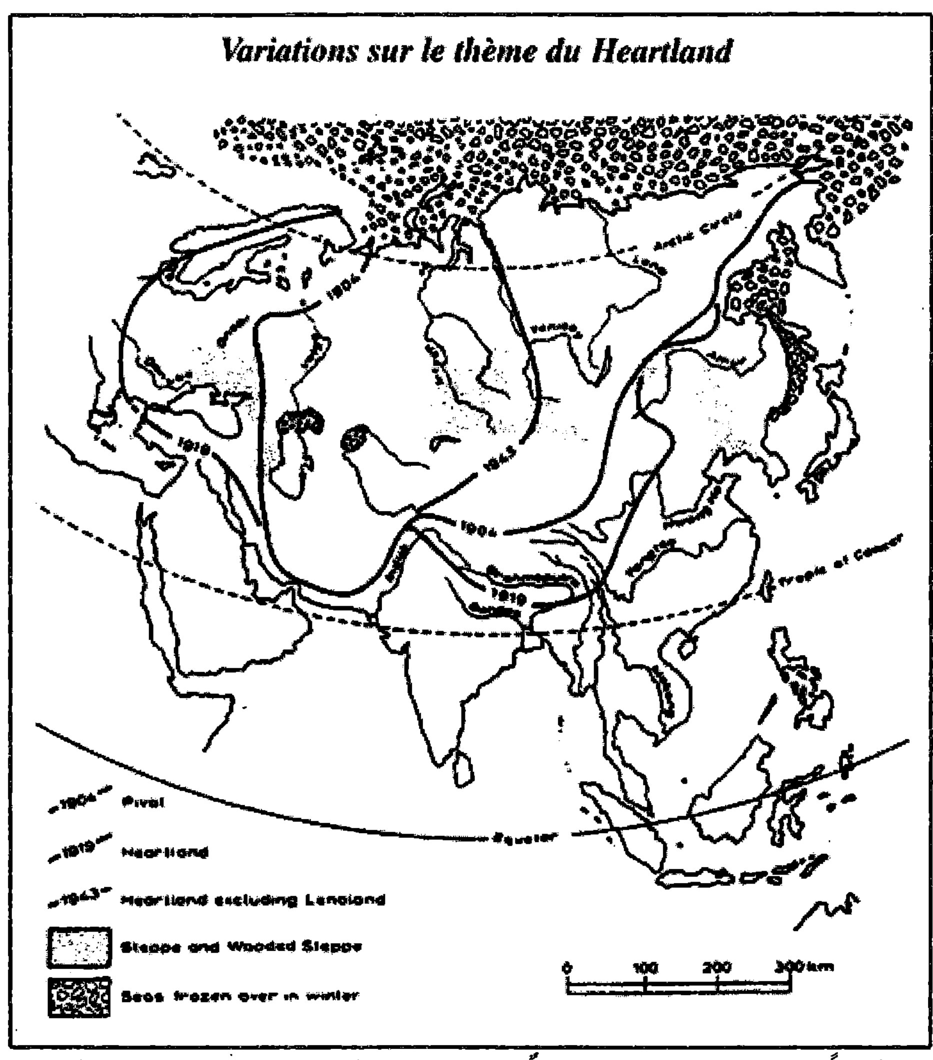
مذاك، لم يعد مطروحاً ما إذا كان قلب العالم مجرد أرضِ حضارةٍ قديمة تطوف في أرجائها قوافل البدو الرحل، بل قاعدة جيو-اقتصادية لقوةٍ عظمى في طور التشكّل، مع أنه يبقى عصياً على السفن.

Le grand couloir de plaines de l'Eurasie



Source: Mackinder, H.J., *Democratic Ideals and Reality* (Constable and Company Ltd, London, 1919).

إن زيادة الاتصالات وتسريعها من جهةٍ، والدمج المتدرج للأراضي من جهة أخرى، كانتا تماهيان، من دون أدنى شكٍّ، الاتحاد السوفييتي موقع القوة البحرية العظمى. ففي عام ١٩٠٤، وضع ماكيندر في كتابه The Geographical Pivot of History، المناطق الشمالية القطبية arctiques، وحوضيّ الفولغا، وقزوين ضمن قلب العالم. وفي عام ١٩١٩، أضاف إليه أوروبا الشرقية، لأنها كانت تشكل في ذهنه صلة الوصل أو آخر درجة بين ألمانيا وقلب العالم الروسي، وكان يخشى من نهوض ألمانيا. بالتالي نلاحظ أن رؤية ماكيندر للعالم قد تطورت بين هذين التاريخين. كما نشير إلى أن حدود قلب العالم Heartland (وهو اسم استخدمه لأول مرةٍ في كتابه Democratic Ideals and Reality، للإشارة إلى المحور الجغرافي لتاريخ العالم) أوسع من تلك التي عزاها إلى هذا الأخير في عام ١٩٠٤. هذه المراجعة المكانية سببها الأحداث التاريخية التي بينت أن ألمانيا وروسيا، على الرغم من انكسارهما، في عام ١٩١٩، كان من شأن كل منهما التطلع إلى أن تكون إمبراطورية بحرية (الخريطة أدناه تبين هذه التغيرات الجيوسياسية).



انطلاقاً من هذه التغيرات، ثمة عددٌ ممن علق على كتابات ماكيندر لم يوفروا جدلهم حول تطابق حدود الاتحاد السوفييتي مع "قلب العالم" غداة الحرب العالمية الثانية[٣٩١]. فأرض الاتحاد السوفييتي بالمعنى الدقيق، وحتى حوض لينا Lena في الشرق يغطي قلب العالم الأساسي؛ ومنطقة المنظومة السوفييتية التي أقيمت في عام ١٩٤٥ شاملةً الشرق الأوروبي ومنغوليا، كانت ترسم تماماً قلب العالم في عام ١٩١٩. وبالتالي فقد استنتج من مشروعية هذا التطابق الأخير أن توحيد السوفييت لـ"قلب العالم" لم يؤدِّ إلى هيمنتهم على القارة الأوراسية[٣٩٢]. وهو ما كان يتناقض مع أطروحة أو فرضية ماكيندر. إضافة إلى التقدم الكبير الذي يحرزه في مجال التوحيد القاري، فإن وسائل النقل الأرضية أصبحت أهم من وسائل النقل البحرية. وفضلاً عن هذا، فإن الخدمات التي يقدمها

النقل الجوي للاتصالات الجوية-الأرضية أفضل من تلك التي يقدمها للاتصالات الجوية - البحرية. هذه التغيرات كلها تسمح للقوة البحرية بالهيمنة على القوة البحرية، لا سيما إذا تمكنت من وضع حدٍ لعزلتها الأولية وكسب ممراتٍ مفتوحةٍ نحو المحيطات.

النقاش الدائر حول مفهوم "قلب العالم" والانتقادات الموجهة إليه

غالباً ما وصفت نظرية "قلب العالم" بوصفها من المنتجات الفكرية التي أفرزتها بداية القرن العشرين، منتوج زمانها المتأثر بالأحداث، وغير القادر على تقديم دلالةٍ ثابتة[٣٩٣]. لكن هذا القول يمثل إدانةً شديدةَ التسرع، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاهتمامَ المتجدد التي حظيت به ترسيمة ماكيندر. صحيح أن هذه الترسيمة تتضمن عدداً من النواقص، (أشار إلى بعضها عدة معاصرين له مثل ليو آمري Léo Amery وجيمس فيرغريف James Fairgrieve[٣٩٤]. يتساءل دوبليج Deblij[٣٩٥] "فإذا منحت المنطقة المحورية هذا المقدار من القوة إلى من يملكها، فلمَ لم تكن روسيا عام ١٩٠٤ قوةً عالميةً أكبر مما كانت عليه؟". غير أن الشك بالحتمية الذي أطلقه هذا الجغرافي الأميركي لم يكن مشروعاً تماماً، لأن ماكندر كان يصف، في الحقيقة، مستقبلاً محتملاً أكثر مما كان يقدم تفسيراً للتاريخ. ما أعلن عنه هو ولادة قوةٍ كبرى في قلب أوراسيا، بفضل الوسائل التقنية التي أفرزها العصر الحديث. وصعود الاتحاد السوفييتي إلى المرتبة الثانية في قائمة الدول الصناعية والمرتبة الأولى من حيث القوة العسكرية أكد توقعه بطريقةٍ صحيحةٍ إلى حدٍ ما. فإذا لم يتمكن الاتحاد السوفييتي بعد ذلك، بفضل توسعه وموارده الجغرافية، من فرض هيمنته على العالم، فذلك لأن منظومته الاقتصادية قد أفلست. صحيح، في المقابل، أن ماكيندر أعطى انطباعاً كبيراً بأنه يؤمن بتزامنية التوحيد السياسي لقلب العالم ولقوته العالمية، وهو ما كان يأخذه عليه (ليو آمري) الذي كان يشدد، من جهته، على الأسس الصناعية والعلمية للقوة. وارتباطاً بالنقد السابق جاء الزعم القائل بأن ماكيندر ربما أساء تقدير قوى أطراف الجزيرة zimland، ومناطقها الهامة، كما أهمل أمريكا. وقد كان أشد الأمريكي سبايكمان[٣٩٦] ألذع من وجه إليه الاتجاه حول هذا الموضوع. مع هذا، إذا كان ماكيندر وهو يركز اهتمامه على العالم القديم، الوحيد برأيه، القادر على إنتاج الإمبراطورية العالمية. وكان قد وصف حظوظ أميركا الشمالية، لكنه كان يظن أن المبادرة كانت قد جانبت القوة البحرية. أما بالنسبة لمناطق الـRimland، من دون إهمال أهميتها الاستراتيجية، كان ماكيندر يرى في تقطيعها السياسيّ مصدر ضعفٍ جذريٍ rédhibitoire. فلم تكن هذه المناطق قادرةً على الهيمنة على "قلب العالم" باستثناء الصين، التي ربما قام اليابانيون بتنظيمها[٣٩٧]. حول بعض النقاط المحددة، وصفت

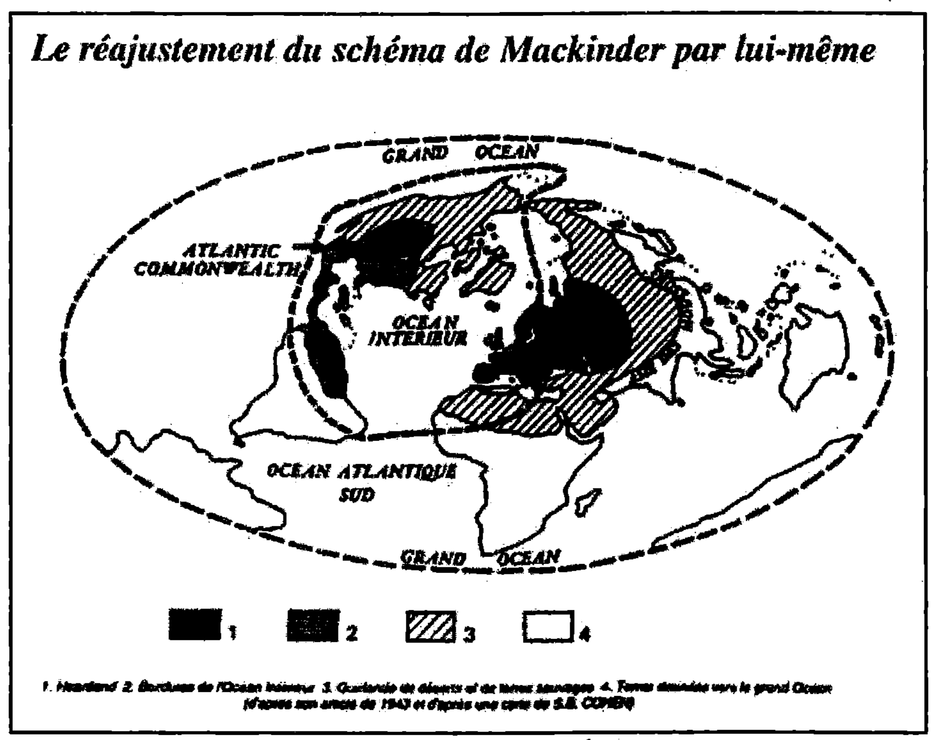
ترسيمة ماكيندر بأن الزمن قد تجاوزها من الناحية الاستراتيجية. وقدوم القوة الجوية في مرحلة أولى[٣٩٨]، وتطور الصواريخ، لا سيما تلك التي تحملها الغواصات النووية المنتشرة تحت الأراضي الجليدية[٣٩٩]، أبطلت مفهومي مناعة "قلب العالم" وعدم إمكانية بلوغه. الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وجدا نفسيهما في مواجهة قطبية arctique التي تقلل آثار التقدم التقني والقوتين البحرية والبحرية بالنسبة لبعضها بعض. وكما يبين باركر W. H. Parker أن الخط الفاصل بين الآثار الناتجة عن هاتين القوتين غير واضح[٤٠٠]. أخيراً، مهما كانت الوسائل التقنية، فإن ثنائية أرض - محيط لم تتلاش تماماً، إذ قطع الخطوط البحرية أسهل من الاحتفظ بها. لكن ماكيندر نفسه لم يتأخر في مراجعة نفسه.

مراجعة ماكيندر وراهنيته

في مقالة نشرها هالفورد ماكيندر[٤٠١] في عام ١٩٤٣ بناء على طلب الصحيفة الأمريكية الرئيسية المتخصصة بالشؤون الخارجية، عرف بالتغيرات العميقة التي كانت تبدل خريطة العالم السياسي بمناسبة الحرب العالمية الثانية بغية تصحيح ترسيمته. فتخلى عن فكرة مملكة متحدة، قوة عالمية، كان موقعها متميزاً، ليصف جماعة أطلسية أصبحت تشكل فيها أوروبا الغربية من الآن فصاعداً، "الشارع العريض المتقدم"، كانت جزره البريطانية "مطاره المحاط بحفر" وفرنسا "رأس جسر" لأمريكا الشمالية بنيت على شكل "برجٍ رئيسيٍ في حصنٍ" تحول إلى ترسانةٍ ومخزنٍ للحبوب. هذا الكومونولث الأطلسي Atlantic Commonwealth كما سماه، كان مركزاً على المحيط الأطلسي الشمالي، وهو محيطٌ داخليٌ (Midland ocean) للإمبراطورية البحرية الجديدة التي تضم أوروبا الغربية، وأفريقيا الشمالية في الشرق، ومن الغرب، أمريكا الشمالية (جزءٌ مركزيٌ وأطلسيٌ)، وجزر الكاريبي، وأمريكا الوسطى والضفاف الجنوبية لأمريكا الجنوبية وقد استمر التنافس بين العالمين، لكن مستوياته تغيرت، إذ ارتفع من البعد الأوروبي إلى البعد العالمي.

في النسخة الجديدة، كانت حدود قلب العالم Heartland، قلب الإمبراطورية البحرية، تتقلص، ولم تعد تضم سوى أوروبا الشرقية، وروسيا، وسيبيريا الغربية. الشرق الأقصى كله وآسيا الرياح الموسمية صارت تشكل، من الآن فصاعداً، منطقةً قائمةً بحدٍ ذاتها، وخارج قبضة سيد الأراضي. وبالتالي فإن الخريطة التي رسمها ماكيندر للعالم شهدت تغيراتٍ عميقةً، وفي الوقت نفسه تغيرت رؤاه الاستراتيجية. فلم يعد مكان التاريخ هو "جزيرةً العالم World Island"، بل صارت جزيرة العالم هذه الآن في مواجهة العالم

الجديد. لا سيما وأن الجغرافي قد تخلى عن قاعدته الشهيرة حول السيطرة على "قلب العالم Heartland".



على الرغم من الانتقادات الأخرى التي رافقت انتشار نظرية ماكيندر في الولايات المتحدة، فقد تمكنت هذه النظرية من الاستمرار. ونرى سببين يفسران هذه الاستمرارية. أولاً، ظهور مدرسة استراتيجية أمريكية تكرر ترسيمة ماكيندر، لكن بعد قلبها وإضافة بعض التعديلات عليها. ثم وجود الإطار العام والمبسّط الذي منحه للتحليل الاستراتيجي للعلاقات الدولية. فإن استطاع هذا الإطار قلب مبادئ ماكيندر، كما سنرى في الفصل الآتي، إلا أن (نيكولاس سبايكمان) يستكمل تفكيرات الجغرافي الإنكليزي. تنافس القوة البحرية والقوة البرية مافتئ يشكل لب النظرية. إنها تمتد إلى العالم كله، وتغطي المناطق والأشكال كلها. ومصير الصراع يرتبط - وهنا يكمن الفرق الكبير - ببعض المواقع ذات الوظائف الاستراتيجية المحددة تماماً، والواقعة على طرف الجزيرة Rimland. الأرض والموقع يشكلان دائماً الموضوعين المفضلين لأعمال ما سيطلق عليه لاحقاً في الولايات المتحدة اسم The Global Geopolitics، أي الجغرافيا السياسية الشاملة.

تكمن الفضيلة الرئيسة في تصور ماكيندر، الذي طالما تَذَكَّرَهُ الناس من خلاله، في أنها تقدم إطار تحليلٍ مبسطٍ للعلاقات الدولية، دُمجت فيه لاحقاً عوامل أخرى غير جغرافية،

كالثنائيات الجدلية التي عززت مظاهر مبارزة بين الأرض والمحيط: شيوعية - ليبرالية؛ حكمٍ عسكريٍّ statocratie - مجتمعٍ تجاريٍّ؛ شموليةٍ - تعددية؛ سلافيةٍ - عالمٍ غربيٍّ. لقد عرف الجغرافي الإنكليزي نفسه كيف يدمج الزمن الاستراتيجي والتغيرات السياسية من خلال مقابلة تشكيلين سياسيين بالتتابع. فلماذا لا نحافظ إلا على التشكيل الأول، علماً بأنه أثبت أنه قادر على التكيّف souplesse d'esprit. بل ثمة أكثر من هذا، هذا التكيف التطوري لرؤيةٍ تزامنية لعلاقات القوة الدولية مؤشر على القيمة التربوية للجغرافيا السياسية، وعلى قدرتها على استيعاب تغير السياق. بالتالي، بخصوص ترسيمة ١٩٠٤-١٩١٩، فإن ماكيندر قد أسند حجته على القيد conditionnement التقني للحقائق الجغرافية، التي كانت تتجه نحو التقليل من أهمية بريطانيا العظمى. كان هذا هو كل السياق الجغرافي - التاريخي للمملكة المتحدة التي كانت على وشك أن ينقلب حالها وسياستها الداعية إلى التوازن الأوروبي. في الحقيقة، منذ "الصدمة électrochoc" التي كان سببها الخوف الكبير الذي أثاره أسطول فيليب الثاني الذي لا يقهر، فإن بريطانيا العظمى التي نظمت أولاً عدم إمكانية قهرها (مناعتها)، ثم هيمنتها على القوة البحرية، تعارضت دائماً مع القوة البرية التي طالما مثلتها فرنسا لمدة طويلة، رغماً عن إرادتها لأن هذا الدور عُزِيَ إلى إخفاقاتها البحرية (لاهوغ La Hougue ١٦٩٢؛ مالاغا Malaga ١٧٠٤؛ وما سمي بكارثة الكاردينو [التي خسر فيها الأسطول الفرنسي أمام الأسطول الإنكليزي] ١٧٥٩؛ ترافالغار Trafalgar١٨٠٥؛ وبيفيزييه Béveziers، ١٧٠١؛ ومعركة شيسبيك Shespeake ١٧٨١). ثم حلت ألمانيا محل فرنسا كعدوٍ بريٍّ محتملٍ، وبوصفها تهديداً للتوازن الأوروبي. لكن، بينما كان الحصار المفروض على شواطئها سهلاً، أو بالأحرى أسهل من حصار الشواطئ الفرنسية، ما كان ذلك ممكناً (حقيقياً) بالنسبة لإمبراطورية ألمانيا الممتدة إلى الشرق أو المتفقة مع روسيا؛ وبهذا كانت التقاليد الدبلوماسية - العسكرية الإنجليزية عرضةً للخطر، أما مقالة عام ١٩٤٣ فقد أسست تقريباً لـ"النظرية الأطلسية" كما عرفناها حتى الوقت الحاضر. بينما كانت ألمانيا على أبواب الهزيمة، وكان بوسع الشيوعية الزعم بتوحيد القارة العجوز [أوروبا]. لقد كانت أنظار كل من بريطانيا وماكيندر تتجه بشكلٍ طبيعيٍّ نحو الولايات المتحدة.

ولكي ننتهي من صيغة ماكيندر الأساسية، ومن دون الخوض في نقاشٍ أكاديميٍّ حول ما ترمي إليه نواياه الحقيقية، لابد من النظر بشكلٍ نسبيٍّ إلى الوحدات السياسية الثلاث التي يبرزها وهي: ألمانيا، أوروبا الشرقية أو الوسطى، وقلب العالم الروسي. لأن في منظومته الفكرية، في الحقيقة، الهيمنة على أوروبا لا تؤدي آلياً إلى الهيمنة على جزيرة

العالم World Island. لكن اللحظة كانت مواتية للألمان إذا كان في نيتهم غزو روسيا، وهي محاولةٌ فشلوا فيها في عام ١٩٤٣. وفي الاتجاه الآخر، كانت الفرصة مناسبة للاتحاد السوفييتي لو كان يريد السيطرة على ألمانيا كلها. وهو ما لم يعد ممكناً منذ أحداث ١٩٨٩-١٩٩٢. لكن السيرورة التاريخية التي كان يخشاها ماكيندر، بقيت غير مكتملة أكثر من كونها لاغيةً. لأن الشيوعية كانت أفضل ضمانة لقيام اتحاد قاريٍ مستحيل، وقد كان هذا همه الحقيقي! أما الآن وقد تخلصت من الشيوعيٍ، فإن أوروبا الموحدة من الأطلسي حتى الهادي هي فرضيةٌ لم تعد طوباويةً تماماً. وبما أن هذه الفرضية قد تعيد تقريباً الولايات المتحدة كجزيرةٍ - تابعةٍ لجزيرة العالم، فإن منظورها له دورٌ في إعادة تأكيد الحضور الأميركي في أوروبا وفي التوسع الحديث لحلف شمال الأطلسي (٨ تموز ١٩٧٩) وفي هنغاريا وبوبونيا وجمهورية التشيك، وهي ديمقراطياتٌ شعبيةٌ سابقةٌ كما يعرف الجميع. هذا التوسع الذي ينسجم تماماً مع توصيات ماكيندر! أخيراً تكيفٌ أقلُ ما يقال فيه أنه مدهش سببها القوة الاقتصادية، وتصور ماكيندر (الذي يتضمن أشياءَ كثيرةً حول قيمته الاستكشافية!) انطوت على استبدال مفهوم قلب العالم Heartland بـ"قلب البحر Heartsea" (استناداً إلى الدور الموعود الذي يمكن أن يكون للمحيط الهادي في عالم الغد). ومع هذا، بحسب رأي جان - بول شارنيه Jean-Paul Charney، صاحب المصطلح[٤٠٢]، فإن "عقيدة قلب البحر تبدو غير كافيةٍ لتأسيس استراتيجيةٍ وجغرافيا اقتصادية، وفلسفةٍ للتاريخ، لأنها لا تقوم على قوةٍ حقيقية، بل على تدفقاتٍ سلعيةٍ وأفكارٍ مضطربةٍ ملازمةٍ للحالاتِ الديموغرافيةِ والتكنولوجيةٍ"[٤٠٣]. في المقابل، إن مجرد الحديث عنها تبين انبثاق قوىً حقيقيةٍ في العالم الثالث الآسيوي القديم. وكما الجغرافيون السياسيون الألمان، فإن بويكمان وهاوشوفر قد انفتحا على هذه العقيدة.

الجغرافيا السياسية الألمانية

الجغرافيا السياسية كما تصورها (رودولف جيلين Rudolf Kjellen)، وتطورت في ألمانيا بين عشرينيات وأربعينيات القرن الماضي، تتمتع بسمعة سيئة لأنها كانت محاولةً للعقلنة، تفتقر إلى أيِّ أساسٍ علميٍ، وتخدم إرادة القوة. والغالبيةً الساحقة ممن علّقوا على هذه الجغرافيا السياسية لم يروا فيها سوى إخراجٍ عالميٍ للصراعات الإمبريالية التي كان ينتظر من نتائجها أن ترتبط بتشكيل الفضاء الفيزيائي والسيطرة عليه. المواجهة التي، انتهت خلال الحرب العالمية الثالثة لمصلحة القوى الغربية والبحرية، كانت تبدو بلا نهايةٍ، لأن شروط السلام التي أُمليت على ألمانيا كانت تفرض عليها مشكلةً أمنيةً خطيرةً، التي ينبغي الخروج منها عاجلاً أم آجلاً. في هذه الظروف، نميل إلى وضع رابطٍ بين

الجغرافيا السياسية والنزعة الوطنية.. لكن الأمور أعقدُ قليلاً. في المقام الأول، نرى أنه من اللازم القيام بعملية ربط corrélation بالتيار الفلسفيِّ بالغِ القوة في ألمانيا في بداية القرن العشرين، والمعروف بعبارة "العدمية الألمانية Nihilisme allemand"، وعكف على دراسته (ليو شتراوس Léo Strauss) بشكلٍ جيد. في الحقيقة، إن رؤية العالم التي يقدمها هذا التيار كانت تتحدد في تحويله إلى "جغرافيا سياسية بطولية"، طالما أنه يرفض الدلالة الأخلاقية للحداثة (البحث عن السعادة)، قبلته بمفهوم Ernstfall، أي الحالة القصوى "لحياة تقوم الوعي الدائم بالتضحيات التي تدين بوجودها له، وبضرورة الواجب، والتضحية بالحياة وبكل نِعَمِ الحياة الدنيا"[٤٠٤]. وبما أن المساهمين في الجغرافيا السياسية Geopolitik، المشبعين بهذه العدمية التي تفضل الشجاعة الحربية "الفضيلة الوحيدة غير الربحية"[٤٠٥]، يقدرون بأن ألمانيا مهددةٌ على الصعيدين الروحي (اللاأخلاقية، انعدام المسؤولية، وعبادة الربح، وهي صفات تتميز بها الحضارة الغربية) والمادي (الحصار)، فقد شددوا، حتماً، على البعد العسكري. لكن - كما هو حال الأنغلو-أمريكيين - يصعب فصل الحالة الجغرافية عن المفهوم الفلسفي، أي في المحصلة عن العرقية المركزية، في أسباب نشوء genèse الجغرافيا السياسية الألمانية. في المقام الثاني، على الرغم من الميل نحو العسكرة في بعض الأحيان، فإن قراءة بعض النصوص الأساسية، لاسيما نصوص كارل هاوشوفر Karl Haushöfer (المنشورة في فرنسا بناءً على طلب جان كلين Jean Kmein[٤٠٦])، تترك شعوراً بالطمأنينة في الدفاع عن وجهات النظر الخاصة بالمسائل العالمية.

لكن، من الطبيعي، أن يجعل المعاصرون، المنتمون إلى دولٍ لها مصالح متناقضةٌ مع مصالح ألمانيا، من أنفسهم نقّاداً للجيوبوليتيك، لاسيما اعتباراً من اللحظة التي كانوا يرون فيها، سواء أكان ذلك صحيحاً أم خاطئاً، ملهمة السياسة الخارجية للرايخ الثالث[٤٠٧]. تسعى مرافعة ستراوس - هوبيه إلى البرهنة على خطأ أو سطحية مسوغات الجغرافيين السياسيين الألمان وميلهم إلى الجدل. ويحاول التنديد بإرادتهم في استعمال التصورات الجغرافية لغاياتٍ سياسيةٍ توسعية، مع تحفظه على اتهام الطبيعة الصراعية والحالة الفوضوية للبيئة العالمية. يضاف إلى هذا النقد الثانوي، مع أنه قد يكون له بعدٌ طويلٌ، النقد الإيديولوجي الذي وجهه أولئك الذين يظنون أن زمن علاقات القوة قد أفَلَ وتجاوزه توحد البشرية. هذه الطريقة في زيمنة [إعطاء طابعٍ زمنيٍّ] الجغرافيا السياسية هي وسيلة كلود رافيستين وبعض الآخرين لِتَتْفيه محاولات التجديد مقدماً، لأنها ناشئةٌ عن مفهومٍ محددٍ datée للعالم، ويشي بالنزَعة الوطنية. إذاً، في قضية محاكمة الجغرافيا السياسية، ثمة إمكانيةٌ لتمييز الخط الفاصل بين الثانويِّ والإيديولوجيِّ.

من جيلان إلى هاوشوفر: المبالغة في تصور أمن ألمانيا

إن تثمين فريدريك راتزل لمفهومي الموقع position والمدى étendue في مناخٍ من التوتر الدولي الشديد، قد دفع رودولف جيلان إلى إضافة السابقة géo (اختصار كلمة جغرافيا) إلى كلمة politique (سياسةٌ أو سياسيٌ)، طالما أن الفهم الدولي يَدِيْنُ، بحسب هذين المعيارين، إلى التشكيلات الجغرافية (ليس بهدف استخراج حتميةٍ للفضاء، بل للإشارة إلى عاملٍ طالما تم إهماله). وانطلاقاً من هنا، وبما أن (رودولف جيلان) سويدي يقلقه ضعف بلده إزاء التوسع الروسي الذي كان يرى فيه طموحاً إلى الهيمنة على البلطيق، فقد استند إلى ألمانيا بوصفها حاميةً للشعوب الجرمانية وموحدةً لها. الحقيقة، قبل عام ١٩١٨، دفعت قوة ألمانيا وموقعها إلى توقع دور كبير لها في أوروبا الوسطى، بدءاً ببلدان البلطيق وحتى البحر الأسود، غداة الحرب العالمي الأولى، التي تعود نتيجتها في جزءٍ كبيرٍ منها إلى ما بدا أنه الوجه الآخر للموقع المتوسط لألمانيا، هو عقدة العزلة وغريزة البقاء التي كانت تُغَذّي لدى التلاميذ الألمان لجيلان وهاوشوفر ومساعديهم الأوفياء أو العرضيين، ذلك التَّعَلُّق بالجغرافيا السياسية.

لقد استخدم رودولف جيلان، المشرع والمتخصص بالقانون العام وعضو البرلمان السويدي، مصطلح géopolik لأول مرةٍ في مقالةٍ نشرت في عام ١٨٩٩. وبدأ انتشاره مع ظهور التعليقات النقدية للجغرافي الألماني روبيرت سييغر Rbert Sieger. لكن الفترة التي شهدت اهتماماً واسعاً به، بدأت خلال الحرب العالمية الأولى بعد ترجمة أول كتابٍ لجيلان في عام ١٩١٤ إلى اللغة الألمانية، بعد نشره في عام ١٩٠٥ تحت عنوان Stormakterna (القوى الكبرى)[٤٠٨]. وقد أعيد نشر هذا الكتاب عدة مرات[٤٠٩]. ولاختيار كلمة géopolitik له علاقةٌ مباشرةٌ بالنقاشات الخاصة بالموقع المركزيِّ الذي تحتله ألمانيا في أوروبا، وبالرهانات المكانية التي تضع القوى الكبرى في مقابل بعضها، والتي أبرزها جيلان. لكنه يساهم أيضاً بإرادته في تأسيس "علم دولة"، متحرراً من الوضعية القانونية ودعامة علمٍ سياسيٍ كان تقسيمه إلى خمسة فروعٍ ينبئ بفكرة المنظومة. لكن عنوان كتابه الأهم، staten som lifsform (الدولة بوصفها شكل حياةٍ) وكذلك طبيعة الحجج التي يعرضها جيلان، ستخفي نيته التشميلية totalisante. الأسوأ من هذا، فإن هذه الحجج ستؤثر على الجغرافيا السياسية منذ البداية، وهو ما دفع إلى الشك في أنه مناهض للعلموية scientificité وسيتحول بعدها إلى قناعة لدى مناهضيه بسبب نقده للإيديولوجيا الفردانية الحديثة ولقيم ١٧٨٩، التي رآها مفلسة[٤١٠]. وتبعاً لاعتبارنا أن

استخدامه لمصطلح libensform (liftsform)، أراد جيلان الإشارة إلى أن تكون الدولة ناتجةً عن الفعل البشريّ، بناءً جماعيً أكثر منها مجرد صرحٍ قانونيٍّ، أو أنه كان يقصد مماهاتها بجسمٍ حيٍّ organisme vivant خاضعٍ للقوانين البيولوجية، نفهم تجديده بشكلٍ مختلفٍ. وهذا ما يتبين من وجهتي نظرٍ بهذا الخصوص. من جهة، حينما يعرّف الجغرافيا السياسية بوصفها "العلم الذي يتصور الدولة كجسمٍ جغرافيٍّ، أو كظاهرةٍ متحركةٍ في المكان"، في صراعٍ دائمٍ من أجل البقاء، بينما يماهي عاصمة الدولة بالدماغ البشري، وخطوط الاتصال بالشرايين. وقد وافق (لاديس كريستوف Ladis Kristof) على أن جيلان رغب في استخدام الاستعارة قبل أي شيءٍ آخر[٤١١]. وكتب يقول "إن هدف نظرية جيلان العضوية تقريباً يقوم على بيان أن الدولة ليست مجرد قانوناً مكتوباً بل جماعةً حيةً متغيرةً، تتفاعل فيها الأرض بالكائنات البشرية والشعب[٤١٢]".

في المقابل، يرى كلود رافيستسن أنه ما من شك في أن جيلان يغرق في النزعة العضوية organicisme على الرغم من محدوديتها[٤١٣]. وليس من الضروري تشبيهها بالعلوم الطبيعية طالما أنه يعتقد بأن الدولة تخضع لقوانينَ داخلية، مع قناعته بأن للدولة روحاً[٤١٤]. ويأخذ رافيستين على جيلان بشكلٍ أساسيٍّ شخصنته للدولة، المستوحاة من أفكار المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه Léopold Von Ranke، ثم عزز قناعاته من خلال قراءة هيجل. إن تضخيم الدولة المصحوب بخطابٍ قوميٍّ (وطنيٍّ)، يستند بدوره إلى مفهومٍ عرقيٍّ للأمة، كافٍ لتفسير الشك المبكر بالقيمة العلمية للجغرافيا السياسية Géoplitik[٤١٥]. لكن أليس مسوّغُ المقاربة المعرفية، هو استخلاص السمات العامة للنظرية وللفكر لإجراء المواجهات اللازمة من الأساطير والمحفّزات التي يمكن الوقوف عليها؟ لأن الأهم هنا ليس الطريقة التي نستثمر الموضوع من خلالها، بل التصميم على معرفة النظريات المتعلقة به والاستعداد لنشرها ومقارنتها. من هذا االفهم، وحتى نكون منسجمين في قولنا، لابد من الانطلاق من رؤية جيلان حول أوروبا والعالم، وأخذ البديهيات التي تنجم عنها بنظر الاعتبار. المشروع سهلٌ إذا اعتمدنا مجموعات الأفكار - القوى التي استخلصها جيوفري باركر من مجمل أعمال جيلان بوصفها نقطة انطلاق[٤١٦]، أي:

١) الدور الأساسيّ الذي تلعبه ألمانيا التي تختلط مصالحها، شاءت ذلك أم أبت، بمصالح أوروبا كلّها. وسبب هذا التطابق ذو طابعٍ جغرافيٍّ: ذلك لأنها تقع في قلب القارة الأوروبية، وأن قدر ألمانيا يقودها دائماً إلى حماية مصالح أوروبا كلها. كان جيلان يؤكد أن هذا التشبيه لم يكن دائماً مفهوماً بشكلٍ جيدٍ، أو كان مقبولاً على مضضٍ، سواء في

برلين أو في العواصم الأخرى التي تتأثر، برأيه ومع شيءٍ من الاختلاف، بضعف ألمانيا أو باندفاعاتها. كان يأمل في أن فهم هذه الحالة قد تؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى استقرار القارة. تتضمن هذه الأطروحة قدراً من الحتمية determinisme، لأنها تُركِّزُ على المركزية الأرضية لألمانيا. لكن، يمكننا العثور على بداياتٍ تبرهن على صحة هذه الفرضية في متغيرات التاريخ الأوروبي. تبعاً للفراغ الناشئ في مركز أوروبا بسبب غياب الوحدة الألمانية الذي كان يجر القوى الأخرى إلى المواجهة (القرنان السابع عشر والثامن عشر)، أو على العكس، إنَّ هذا الحضور الذي تزداد أهميته شيئاً فشيئاً سيولد توتراً في محيطها (القرنان التاسع عشر والعشرين).

٢) ضرورة أن تقوم أوروبا، التي تعني في ذهن جيلان مجمل الكتلة الجرمانية - الإسكندنافية[٤١٧]، بالسيطرة على خط زاوية diagonal البلطيق - العراق لضمان أمنها. هذه الأولوية تقع في منظور الصراع مع القوة البحرية المهيمنة، أيّ إنجلترا. لكن جيلان يطالب بها في وجه الولايات المتحدة بعد قراءة كتابات ماهان، الذي أوصى بسيطرة الولايات المتحدة على شواطئ المحيطات المقابلة لشواطئها. وفي هذا فهو يلتقي مع (بول روورباش Paul Rohrbach). خط الزاوية هذا الذي يعد برزخ أوروبا الحيوي، الذي يحدده الترابط بين الراين - الدانوب، بين بحر الشمال والبحر الأسود، يبقى في مقابل القوة البحرية المهيمنة الفتحة الوحيدة الممكنة على العالم، أي على المحيط الهندي وآسيا، عبر الخليج الفارسي [العربي]. هذا المنظور الجيوستراتيجي الذي جاء في كتاباتٍ مختلفة[٤١٨]، أثار قضيتين بقيتا معلقتين، وأدتا إلى بروز عددٍ من ردود الأفعال[٤١٩]: أولاً قضية العلاقات مع فرنسا التي ظلت تتسم بطابعٍ صراعيٍّ، على الرغم من عودة الألزاس واللورين إلى فرنسا، وقضية العلاقات مع روسيا من أجل السيطرة على البلقان. بالتالي، فإن جيلان يطرح، في الوقت نفسه مع ماكيندر بسبب استلهامهما من أفكار كل من ماهان وريتزل، عدداً من المسائل الجيوستراتيجية التي ينبغي حلها من قبل قوةٍ يختارها.

٣) تأثير التشكيلات المكانية على علاقات القوة تعود، برأي جيلان، إلى ثلاثة عوامل رئيسيةٍ، يمثل الارتباط بينها، كما هو حال الولايات المتحدة، ميزةً كبرى. في المقام الأول، ثمة المدى أو البعد الأرضيّ الواسع الذي يضاعف عدد الفرص. وهو مفهومٌ مستوحى مباشرةً من راتزل. الفضاء الواسع أفضل مختزل للتبعية الخارجية. الدولة تضاعف حظوظها في البقاء من خلال تحولها إلى إمبراطورية، إما عبر التجمع / التراكم، أو عبر التوسع. يرى رافيستين أن الإمبراطورية كانت - بحسب جيلان - غاية الدولة[٤٢٠]. في

المقام الثاني، هناك شراكة الأرض التي تحبط العدوان. ثمة قاعدةٌ أساسيةٌ لأمن الدول مفادها أن الدول تشكل أشكالاً أرضيةً متجانسةً تجتمع فيها مناطقها الحيوية وتوحدها بأكثر الروابط مباشرةً وأكثرها تماسكاً ممكناً. وفي المقام الثالث، تأتي حرية الحركة التي تعبر الممر إلى البحار الدافئة. ويشدد (لارس فيدين Lars Wedin) على الأهمية التي كان يوليها جيلان للبحر، لدرجة أنه "في الوقت الذي يحدد فيه ماكيندر مركز العالم في منتصف القارة - "قلب العالم Heartland"، فإن جيلان يضعه في منتصف البحر"[٤٢١]، بدايةً في البحر الأبيض المتوسط، ثم في المحيط الأطلسي في مرحلة ثانية. مع ذلك، ليس لهذا السبب يعترف بتفوق القوة البحرية. وتتضمن المحصلة التي وضعها للحرب الكبرى في عام ١٩٢١، يرى أن إنجلترا وحلفاءها يدينون بانتصارهم إلى الكتلة الأرضية التي آلت إلى تمثيل اتحاد الأراضي المتحالفة (كندا، أستراليا، الهند، الولايات المتحدة، الخ وليس إلى الحصار البحريّ)[٤٢٢]. ويظن جيلان مثله مثل راتزل أن القوة الكبرى هي القوة القادرة على العناصر البحرية والعناصر القارية معاً.

في الأساس تعود مفاهيم كلٌ من جيلان، وماهان، وراتزل الجيوستراتيجية، إلى الصراع بين الأرض والبحر، علماً أن القوة القارية كانت في موقعٍ دفاعيٍ في النسخة السويدية والألمانية. والتكرار هنا، يسمح بالإشارة إلى شيئين. أولاً، كون أن التصور الجيوسياسي للعلاقات الدولية، في بداية القرن العشرين، يقوم على تفسيرٍ سببيٍ منتظمٍ مبالغٍ فيه، حينما نعرف أن راتزل وماهان، وماكيندر وجيلان كانوا يسعون إلى فهم تاريخ الأرض في كليتها بوصفها "عضويةً شاملةً". بعد هذا، أن تفرض أولوية الأفكار المتعلقة بالعالم نفسها حتماً على البحث عن الاستمراريات الجيوسياسية. ينبغي الاتفاق، كما أشرنا سابقاً، أنه من ناحية الكتلة المركزية الأوروبية لايمكن تحليل الموقع الدفاعيٌ من الناحية الاستراتيجية فحسب، بل من الناحيتين الثقافية والفلسفية أيضاً، من هنا يؤكد رينر سبيرينغل Raïner Sperengel على أن رودولف جيلان كان يشدد في ما سماه أفكار عام ١٩١٤، وهو كتيبٌ حرره متأثراً بقراءاته لكلٌ من (جوان بلينغ Johan Pleng وويرنر سومبارت Werner Sombart)، يشدد على أن "الحرب العالمية هي صراعٌ نشب بين عامي ١٧٨٩ و١٩١٤"[٤٢٣]. أي، برأيه، الحرب التي خاضها المجتمع العضويُ الألمانيُ ضد التدفق الليبرالي الضار والفرداني الفرنسي والألماني، أو، بحسب رمز allégorie سومبارت الشهير حيث وضع "البطل" في مقابل "التاجر"، بمعنى الفلسفة الألمانية في مقابل الديكارتية[٤٢٤].

التحليل الجيوسياسي يتضمن القيم. فمصطلح "الجغرافيا السياسية Géopolitik" عند جيلان وفي الفكر السياسي الألماني خلال فترة مابين الحربين، يقوم بوظيفة الكلمة - الصورة والكلمة - المفهوم لأنه يلخص وحده رؤية العالم وتفسير تطوره الذي تملكه القوة القارية الألمانية، التي تقوم بدورها على مجتمعٍ متدرجٍ، كليٍّ وذي شخصيةٍ ثقافيةٍ قويةٍ. وبسبب تطور هذه القوة فهي تدخل في تنافسٍ مع العالم البحريّ الغربي على الصعيدين المادي والإيديولوجي. وضراوةُ الاختلافِ (النزاع) تستتبع نتائج دلاليةً ومعياريةً تستحق الذكر. فمن جهةٍ، يتضح أن جيلان لا يعرض وجهة النظر التي تهمه، أي "المركزة على الجرمانية germanocentré" - ما أدى إلى أن يبقى الخطاب الجيوسياسي متماهياً لفترةٍ طويلةٍ مع خطابٍ استراتيجيٍّ قاريٍّ. من جهةٍ أخرى. هذا الخطاب، كما تَلَفَّظَ به جيلان وبعض المثقفين الألمان من معاصريه، وهو هنا مستواه المعياري، يرفض الليبرالية الصافية باسم القيم الجرمانية.

انطلاقاً من تفكرات أوزوالد سبينغلر، يضع رينر سبرينغل قائمةً لها دلالتها، حول هذا الموضوع، بالتعارضات المصطلحية بين مفهومه الجيوسياسي للعالم والمفهوم الغربي. في هذا الكشف بالمتضادات، ربما يكون التعارض بين الزمان والمكان، هذا الموضوع الذي ناقشه كانط وبعده كارل سميت (حينما انتقد الأول وتفضيله للزمن) هو ذلك التعارض الذي سعى جيلان إلى تجاوزه من خلال جمع المقولتين، والنظر إلى الدولة بوصفها أداةً مكانيةً تتغير بتغير الزمن. من هنا، هذا يعزز مقصده، حذره أو تحفظه على الخرائط التي يستخلصها كلود رافيستين[٤٢٥]. الخرائط السياسية تنعكس في الواقع، كما يرى، في أغلب الأحيان حقائق تجاوزها الزمن، لأنها ثابتةٌ. لهذا كان جيلان يشدد على ضرورة أن تسبق النظرية التصور، لأنها هي - وليس الخريطة - من يولد التفسير. في مفهومه للجغرافيا السياسية - نذكر هنا أنه لم يكن يرى فيها سوى أحد فروع العلم السياسي- وفي تحليله الجيوستراتيجي الذي يقوده إلى التأكيد على تكاملية البر والبحر، جيلان يبين أنه كان مأخوذاً بالتركيب synthèse وأنه كان ميالاً إلى التعقيد. وبالطريقة نفسها، الفكر السياسي للمشرع السويدي أقل دلاليةً مما تبدو عليه. في خلاصة كتيّبه الموسوم أفكار ١٩١٩، لم يرفض المُثُلَ التي كانت سائدةً في عام ١٧٨٩، لكنه كان يطمح إلى تنظيمها بالفضائل الجرمانية الخاصة بالنظام والتضامن والإيثار. وهو ما سيتحقق في النموذج الاجتماعي الألماني الذي تكون بعد عام ١٩٤٥، ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي. لم يكن جيلان رجعياً، ولا رومانتيكياً. بل كان يندرج، وهو ما يبدو لنا واضحاً، في إطار التيار الفكريّ والسياسيّ الذي رأيناه في ألمانيا في القرن التاسع عشر تحت اسم "اشتراكية socialisme

"de la chaire" والذي، لأنه كان ينادي بشيء من التدخلية interventionnisme من قبل الدولة، ضامن الرابط الاجتماعي، اعتُرِفَ به كمبشرٍ بمفهوم دولة العناية الإلهية. إرادة الحفاظ على عددٍ من القيم الجماعية والأشكال الاجتماعية المحترمة، ربما أكثر من العدمية المشار إليها سابقاً، تتوافق بذلك في ألمانيا، مع سياق المنافسات الدولية المعروفة، والانسجام مع الوطنية، والانصهار في أسطورة الصراع في البر والبحر في المفهوم الشامل للجغرافيا السياسية Géopolitik.

ومع أن كارل هاوشوفر قد اطّلَعَ على كتابات رودولف جيلان، فقد أكد أنه خلال إقامته في لندن، بمناسبة نقاشاته مع شامبرلاين واللورد كيتشنر وبفضل دراسته لأطروحات ماكيندر قد أدرك بالفعل دلالة الجغرافيا السياسية كلها وبعدها الكامل[٤٢٦]. بالتالي فقد كان يأسف أنها لم تُثر، قبل الحرب الكبرى، مزيداً من الأهمية لدى الجغرافيين، لاسيما العسكريين الألمان. إذ كان يمكن لمعرفتهم بالجغرافيا السياسية أن تخلصهم من الأوهام التي كلفت هذا البلد أثماناً غاليةً[٤٢٧]. وبعد تنبهه لهذا النقص، فقد اهتم بمحوها طيلة سنوات حياته التي تبعت هزيمة ألمانيا في عام ١٩١٨. هذه الأسباب الموجبةُ دفعت الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية إلى التفكير الدائم بالعلاقات الدولية ذات الطابع الاستراتيجي بالأساس، بالمعنى الأول، أي بالمعنى العسكري للعبارة. فهي لم تميز أبداً بين زمن السلم وزمن الحرب. لا سيما وأن كارل هاوشوفر كان، على الرغم من تحفظات سبرينغل، أول المحتفلين وأكثر الشخصيات شهرة[٤٢٨]، مواجهةٌ جديدةٌ مع القوة البحرية الأنغلو-ساكسونية كانت حتميةً، لو لم ترد ألمانيا الهلاك "مخنوقةً"، لأن صناعتها سَتُحرم من كل أسواقها. عندئذ، كان الجنرال - الأستاذ يسعى بوضوحٍ إلى وضع الجغرافيا السياسية في خدمة القوة الدولتية ويجعل منها تقنيةً خاضعةً للقضية الألمانية. الغاية العليا لـ"علم المكان" الجديد كان ينطوي على تمييز وسائل "الحفاظ على المكان للشعب الألماني والسماح لألمانيا، التي نضعها فوق كل شيء، بتوسيع هذا المكان"[٤٢٩].

إن حالة الوهن التي وجدت ألمانيا نفسها فيها وقد انتزع دورها بوصفها قوةً عظمى والشروط التي فرضت عليها في عام ١٩١٩، شجعت على تجدد عقدة العزلة القديمة، لأنها تعود إلى بداية تاريخ بروسيا، دولةٌ بدون حدودٍ طبيعيةٍ، ومضطرةٌ دائماً للمناورة بين جيرانٍ أقوى منها. إن الأحداث، لاسيما أزمةُ العشرينيات، عززت قناعة كارل هاوشوفر بأن القوة البحرية الأنغلو-ساكسونية الطامحة إلى الهيمنة العالمية، قد تمنع نهوض ألمانيا بكلِّ الوسائل.

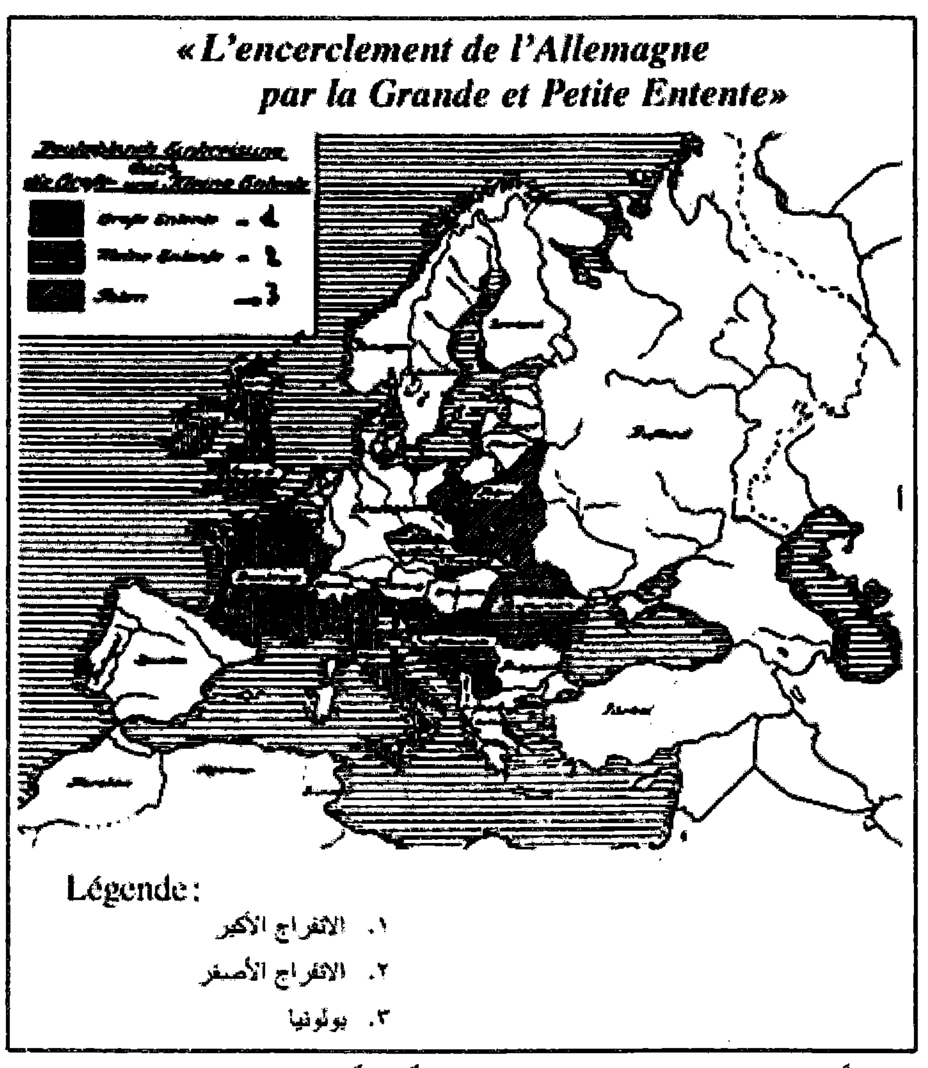
دعونا نشير سريعاً إلى أن الهجوم القاس الذي شنه هذا الجيوسياسي الألماني على "الدولار - الملك"[430] وإداناته للإيحاء الاقتصادي، أدت إلى قيام جدلٍ مع الماركسيين الألمان الذي أخذوا عليه إرادته في استبدال المادية الاقتصادية، بوصفها تفسيراً أساسياً لمسيرة التاريخ، بالمادية الجغرافية. من هؤلاء، (كارل أوغيست فيتفوغل Karl-August Witfogel) الذي وافق في نهاية المطاف على أن الجغرافيا السياسية لم تكن حتمية جغرافية صرفة، مع أنه كان يأخذ عليها تجاهلها الكبير لعلاقات الإنتاج[431]. مهما بلغت الاختلافات، بأشكالها المؤقتة، بين التيارين الفكريين المعاديين لليبرالية، والصراع الذي لا يغتفر ظاهرياً بين الهيمنة hêgemôn على التطلعات التجارية غير المحدودة وألمانيا المثقلة، لكنها ما تزال تقاوم، يجعل من المُلِحّ واللازم إعادة بناء قوتها حول مشروعٍ جيواستراتيجيٍ حقيقيٍ. ويعد كارل هاوشوفر رجلاً مجرياً في هذا الموضوع. فهو مدين لماكيندر بهذا الكشف، على الرغم منه والهدف الأساسي للقوة البحرية (منع توحيد الكتلة الأوراسية)، واستراتيجيتها في العزل. كما يدين لماكيندر توضيحه التام الوقاية المضادة للقارة لسياسيين ودبلوماسيين أنغلو-ساكسونيين، مثل الإنكليزي اللورد (بالمرستون Palmerzton) والأميركي (هومير ليا Homer lea)، الذين كانوا يخشون أكثر من أي شيء آخر ذلك "اليوم الذي يمكن أن تتحالف فيه ألمانيا وروسيا واليابان"[432]. إذاً كان الجنرال يتحدث عن سياسةٍ كبرى قاريةٍ أورو-آسيوية من أجل توحيد أوراسيا، وبدأ باتخاذ بعض المساعي في هذا الاتجاه. هذه السياسة وحدها كانت قادرةً على إفشال العزل encerclement من خلال استبعاد إنجلترا والولايات المتحدة من القارة الأوراسية، وعلى نحوٍ خاصٍ من تخومها: كالبلطيق، وبحر اليابان، والبحر الأدرياتيكي بمساعدة إيطاليا. إن الشراكة بين ألمانيا وقلب العالم heartland الروسي، من شأنه منع تدخلِ أيٍّ قوةٍ خارجية، كما سبق لماكيندر وأعلنه، وتسمح، بمساعدة اليابان، لأوراسيا ولعالم [المحيط] الهادي "بالتحرر من الوصاية الأنغلو-ساكسونية وتحقيق استقلالٍ ذاتيٍ حقيقيٍ قد تحققه أيضاً الهند وربما محيطها الأبعد، من خلال القيام بفعلٍ شخصي"[433].

ولتوضيح الصراع العنيف الذي تقوم به القوة البحرية ضد ألمانيا، يلجأ (هاوشوفر) إلى استخدام التشبيهات والرموز. في هذه الحالة المحددة، يستعير من الإتنولوجي الألماني (كورت فون بويكمان Kurt Von Boeckmann) المشغوف بالسياسة الدولية، صورة أفعى الأناكوندا، هذا الزاحف المائي الذي يتغذى على الفقاريات الأرضية، والذي يمثل، برأي بويكمان، بريطانيا العظمى وإمبراطوريتها البرمائية amphibie، من حيث طريقة حياتها

ووجودها[٤٣٤]. يبدو أن الصورة عند هاوشوفر (كان رافيستين محقاً في تشديده على هذه النقطة) أهم من التوضيح (البرهان)[٤٣٥]. لا شك في أن إصراره ومعرفته قد أفضيا إلى غزارةٍ في الكتابات، مشبعةٍ بملاحظاتٍ ملائمةٍ وأوصافٍ مفيدةٍ (تعليمية)، وفي كنف هذه الكتابات يتفق معلقوه (مفسروه) على الاعتراف بعددٍ من النصوص الرئيسة[٤٣٦]. يبقى أن قراءتهم تترك انطباعاً من التشوش وغياب مبادئ تنظيم الفضاء الدولي الذي يمنع أيَّ تعريفٍ حقيقيٍ للجغرافيا السياسية. في عام ١٩٥٦، حينما عاد (أوتو مانول Otto Manul) لينكب على هذا النشاط الفكريٍ الذي كان أحد عناصره المحركة، اعترف تماماً على عدم وجود اتفاقٍ حول الطبيعة الجغرافية السياسية، بل لم يتم الاتفاق عليها أبداً[٤٣٧].

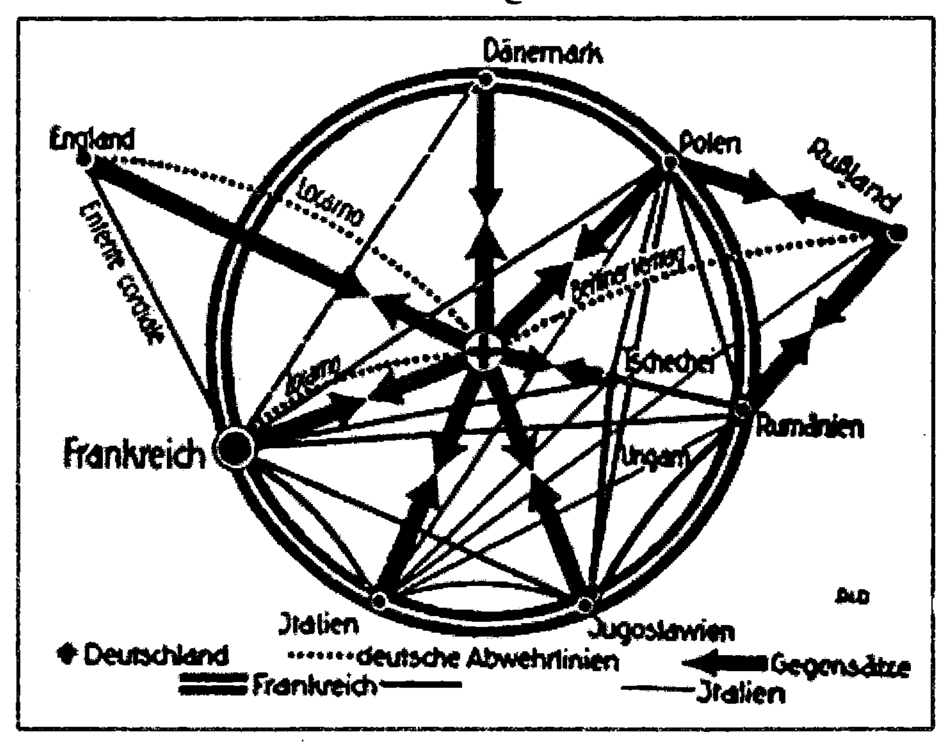
وتبعاً للسوابق الفلسفية التي كانت معروفةً في تلك الفترة، والمناخ السياسي السائد في ألمانيا ومفاهيمها الخاصة بها، فإن جغرافية هاوشوفر السياسية يحركها قبل أيٍّ شيءٍ آخر الرغبةُ في البرهنة على الأساس الصحيح الذي تقوم عليه المطالبات الوطنية المرتبطة بالحاجة للأمن. وقد قام هاوشوفر ومساعديه في مجلة Zeitschrift für Geopolitik (ZfG) بتطوير أداةٍ خرائطية، انطلاقاً من عدد الافتراضات المسبَّقة[٤٣٨]، وهي الأداة التي قال عنها رافيستين أنها تحتمل الكثير مما يمكن أن يقال حولها. ويستحق نقده المطول والدقيق أن نتوقف عنده، لأنه يتضمن، إضافةً إلى وجهه السلالي généalogique البالغ الأهمية، مقترحاتٍ ذات بعدٍ عامٍ يستدعي نقاشاً من منظورِ خرائطيةِ الجغرافيا السياسية.

بشكلٍ عامٍ، يأخذ رافيستين على كارل هاوشوفر، والجيوسياسيين الألمان أنهم بالغوا من حيث تبسيط الخرائط، وتنظيم تصور علاقات القوة والصراعات المحتملة، من خلال اعتمادهم في هذا على "قواعد كتابية "grammaire graphique[٤٣٩]، بهدفٍ متعمدٍ هو تحريك الأساطير بدلاً من المشاركة الفعلية في تفكيرٍ سياسيٍ حقيقيٍ.. قبل العودة إلى المظهر المختصر، الذي لابدَّ منه للخرائطية، لابدَّ من قبول أن الطابع الصراعي للخرائط والترسيمات الجيوسياسية الألمانية يبدو حتمياً.، وعند ذلك فهو الانعكاس الحقيقيُّ لسياقٍ تاريخيٍّ. وبناء عليه، فإن الخريطة الخاصة "بعزل ألمانيا من قبل الانفراجين الكبير والصغير" (المقبوسة عن مجلة ZFG) التي يعلق عليها كلود رافيستين، لها علاقةٌ بواقعٍ معينٍ، كما يتضح من الخريطة التالية، التي لا تخترع شيئاً جديداً.



فضلاً عن هذا، إذا كان للخريطة "ربما فاعليةٌ قويةٌ لصياغة العقليات وإصارة رد فعل المحاصرين لدى الألمان"(٤٤٠)، فهي تنشأ أيضاً، أو تستفيد من غياب الحنكة الديبوماسية الفرنسية التي كانت – عاجزةً عن الالتزام بالتحالفات التي كانت تبرمها مع الدول الصغرى في أوروبا الوسطى (وهو ما يتفق عليه غالبية المؤرخين، إضافةً إلى ما برهنت عليه الوقائع). في الوقت الذي كانت فيه تلك الاتفاقات تزيد من حدة عُقدة الحصار لدى الألمان.، فإن توجه الخرائط الجيوسياسية تعيد إحياء مناخ التوتر والضيق من الجانب الألماني، التي اتسمت بها العلاقات الدولية في أوروبا، باستثناء الفترة ما بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٢ . لكن، في العمق، هذا التوجه لا يحكم مسبقاً على المضمون العام للخرائط الجيوسياسية التي لا ينبغي بالتأكيد اختزالها إلى مجرد تصورٍ لعلاقاتِ القوة.

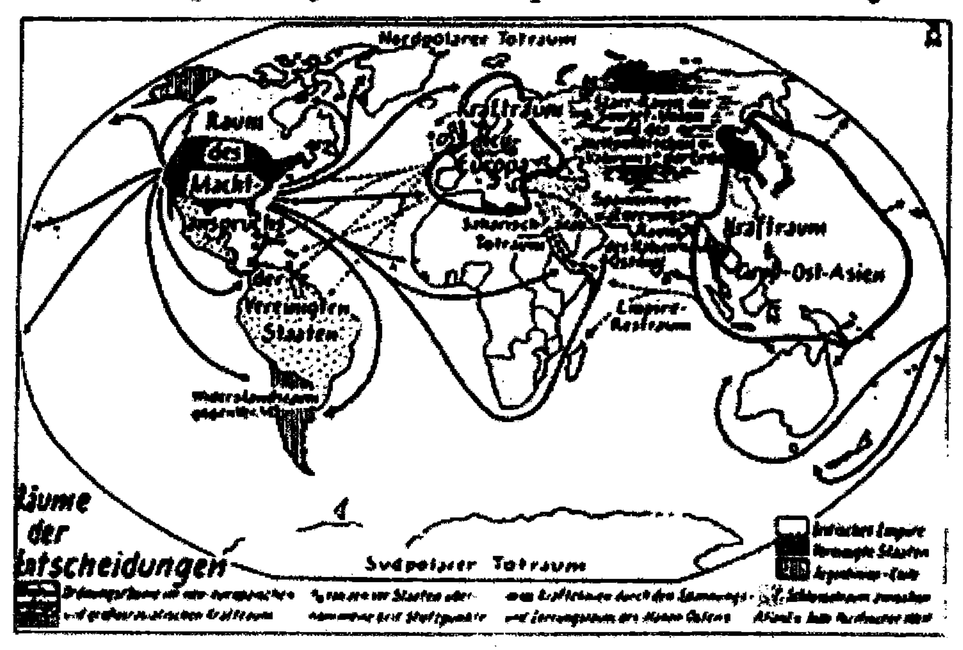
بالتالي، تبدو الخريطة الجيوسياسية حتماً بوصفها تحديداً للحالة (أو التموقع). لهذا السبب فهي تنفصل عن الخرائطية (علم الخرائط) الكلاسيكية والوضعية، و"الوصفية" حصراً.، وتقدم مجرد وجهة نظر. وهي هنا، بالتأكيد، وجهة نظر ألمانيا أو على الأقل وجهة نظرِ مدرسةٍ فكريةٍ ألمانيةٍ، لأنها تفسر الواقع تحت تأثير مصلحةٍ وطنيةٍ ورؤيةٍ معينةٍ للعالم في فترةٍ معينةٍ من فترات علاقات القوة على المسرح العالمي. وبصفتها هذه، وهو ما يصح على كلٍّ الأطراف، تختار الظواهر التي تريد تصويرها وتلجأ، بالضرورة، إلى هندستها géometrisation كما يتضح من الترسيمة التالية.



ينبغي أن نفهم من هذا أنها تقتطع الواقع وتلزمه، بطريقة تسعى معه إلى رسم الأشكال المكانية بشكلٍ متدرجٍ، إلى تفضيل أماكنَ، ومواقعَ واتجاهاتٍ معينة، وما إلى ذلك. صحيحٌ أنها نظريةٌ، لكنها لاتزعم الشمولية أو العالمية. وهي تصويريةٌ وتعبيريةٌ بشكلٍ رائعٍ. لدرجة أن نجاح قواعد الفضاء أو المكان la chorématique (لأن الأمر يتعلق فعلاً بهذا في الخريطة ذات النمط "الجيوسياسي") هو نجاحٌ تامٌّ لأننا نجدها في كل كتب تعليم الجغرافيا اليوم. إنها المنهج الذي تم تعميمه على أحدث علوم الخرائط (الخرائطية) cartographie. يصبح هذا الوهم ساطعاً حينما نقارن خريطة "فضاءات - قوة"، المنشورة في عام ١٩٤٢ في المجلة الجغرافية ZFG (انظر الخريطة أدناه)، التي

يخصها كلود رافيستين "باهتمام واسع لأنها تعرّي جوهر الفكر الجيوسياسي نفسه بوجود كتلتين بصدد تقاسم العالم في ما بينهما"(٤٤١)، وخريطة الأقطاب الثلاثة المهيمنة على الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، خريطة "الثلاثي La Triade" الموجودة في كل الكتب التعليمية للصفوف النهائية في المدارس الثانوية الفرنسية اليوم(٤٤٢).

Les « espaces-forces » d'après Karl Haushöfer



بمعزل عن المصطلحات المستخدمة، الملازمة للعصور والظواهر المهيمنة البارزة في كلٌ سياقٍ، فإن التشابه بالتالي مثيرٌ. على الرغم من بلاغة الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية، ومنطق المواجهة فيها، علينا الاعتراف باختراعها للنمذجة الخرائطية، والتي ينبغي القبول بأنها خاضعةٌ حتماً لرؤيةٍ معينةٍ للعالم. أما الجزء المتعلق بالاعتباطية فلا يمكن أن يكون قابلاً للاختزال إلا بفضل النقاشات المتناقضة، ومواجهة دعاة العرقيات المركزية ethnocentrismes. أما بالنسبة لـ"الصورة التي تمنع العقل النقدي"، فهي ملفوظٌ لا ينطبق بشكلٍ خاصٍ على الخريطة الجغرافية كما يعتقد رافيستين. بل على العكس، فهو يلخص الإشكالية الحالية كلها، أيّ إشكالية عقدة التصورات التي تسمى الاتصالات، التي تتمتع، بسبب تأثيرها الكبير، بتقنيات الخبر - الإقناع، وتستخدم الصورة بشكلٍ كثيفٍ، وهي أكثر فعاليةً وإدهاشاً من الخريطة.

التهيئة العالمية للصراع بين التوجهات الاستعمارية

وضعت خرائطية الجغرافيا السياسية بهدف تهيئة mise en scène الحياة السياسية الدولية التي استشعر هاوشوفر الحاجة إليها لثلاثة أسباب على الأقل: شعوره الممزوج بالمرارة والأمل إزاء ألمانيا؛ الصراع الدائم مع القوة البحرية التي كانت ألمانيا قادرةً على التفوق عليها بفضل أشكال النقل الجديدة (مساهمة ماكيندر) التي من شأنها السماح لألمانيا بتأمين أفضل رابطٍ بين البر والبحر؛ دخول العالم في العصر الأرضي planétaire، أو ما بعد الكولومبي (على اعتبار أن العصر الكولومبي يمثل الفترة التي فاقت المائة عامٍ أو أكثر والذي تميز بالهيمنة الأوروبية)، والدور الأساسي الذي تقرر أن يلعبه في العصر الجديد، المحيط الهندي – الهادي، الذي كان يهتم به هاوشوفر ببالغ الاهتمام منذ إقامته في اليابان. هنا، لا بد من الوقوف قليلاً عند النقطة الثالثة لأن تقاطعها مع النقطتين الأخيرتين هو الذي يفسر سبب توجه هاوشوفر إلى وضع تصورِ أقلمةٍ للعالم، ورسم سياسةٍ خارجيةٍ لألمانيا تعطي الأفضلية للشرق، وهي أفضليةٌ تقوم على التحالف مع الاتحاد السوفييتي.

فبالإضافة إلى سهولة ولوجه (خط الزاوية الواقع بين أوروبا الوسطى والخليج العربي) كان ربما الأسهل ضمانةً، "المحيط الكبير"، أيّ اجتماع المحيط الهندي والمحيط الهادي، كان بالنسبة لألمانيا فرصةً للتجديد الثقافيّ ووسيلة لعدم الانجرار في تراجع الغرب. وأول من عرض هذا المفهوم الفكريَّ – المكانيَّ idéo-spatial، بحسب (رينر شبرينغل R. Sprengel) هو (فون بويكمان V. Boeckmann) الذي اتخذ موقفاً متشدداً لصالح التعاون مع روسيا، لا سيما في المجال الثقافي، إضافةً إلى تأمين الربط مع العالم الهندي – االباسيفيكي. كان فون بويكام يرى مستقبل ألمانيا، ليس على شكل تطورٍ مستقلٍ، بل مرتبطٍ بالقوى الشرقية[٤٤٣]. وقد اتفق كارل هاوشوفر (في كتابه Geopolitik des Pazifischer ozeans) مع ابن بلده الإتنولوجي، مع أنه لم يستمر في تبنيه لموضوع إنهاك الحضارة الغربية لمدة طويلة[٤٤٤]. فقد كان يظن أيضاً أن نقل قلب العالم إلى "المحيط الكبير"، يُمَكِّنُ امتلاكَ وسيلةٍ لخلق منطقٍ جيوسياسيٍ تسير عليه السياسة الدولية. لأنه لاحظ وجود قوى محترمةٍ حوله. وبالتالي فقد بين، على عكس أية حتميةٍ جغرافيةٍ، أن الحضارات تُعلي من شأن المكان espace، وكان يظن بأن نظرياته الخاصة بالترابط الإقليمي panrégionales قد تكون أكثر نجاحاً في الفضاء الهندي – الباسيفيكي[٤٤٥].

إلا أن عصر الباسيفيكي، الذي كانت ترتسم معالمه، لم يكن خالياً من التوترات، لأن إنجلترا كانت تهيمن على المحيط الهندي، من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، لأن فضاء الحياة

حول الباسيفيكي (السهول والأحواض) محدود، ويزيد من حدة المنافسات[٤٤٦]. وقد كان هاوشوفر يستشعر، على نحوٍ خاصٍ، المواجهة الأمريكية - اليابانية. وعلى أية حالٍ، كانت الخيارات أمام ألمانيا واضحةً بين الخيار الأطلسي، -أي الانفراج مع إنجلترا، من ناحيةٍ-، ومن ناحية أخرى، التحالف الأوراسي، الذي يدين إلى حتميةٍ بحريةٍ - محيطيةٍ thalasso-océanique (الوصول إلى العالم الهندي - الباسيفيكي)، وثقافيةٍ، أكثر من ميله إلى توجهٍ إيديولوجيٍ قاريٍ.

على الرغم من هذا التحفّظ، فهو في حديثه عن فكرة راتزل القائلة بأن نمو الدول يقود إلى تشكيل مناطقَ قاريّة، كان يتوقع تشكل أربع مناطقَ تكتفي ذاتياً أو مرتبطةٍ ببعضها[٤٤٧]، تضم كلٌّ واحدةٍ منها مناخاتٍ متوسطةٍ ومنخفضةٍ لتكون لديها مجموعةٌ من المنتجات الزراعية والحراجيةٍ، لا يوفرها مجالٌ مناخيٌّ متجانسٌ[٤٤٨]. وكان المقصود بذلك المنطقة الأوروبية - الأفريقية التي كانت تضم أوروبا كلها، ما عدا جزئها السوفييتي. أفريقيا والشرق الأوسط؛ القسم الروسي الذي يمكن أن يشمل الاتحاد السوفييتي وإيران والهند[٤٤٩]؛ والقسم الآسيوي الذي قد يجمع الشرق الأقصى، وجنوب شرق آسيا، وأستراليا حول قيادةٍ يابانيةٍ كان هاوشوفر يتمنى أن يراها متوافقةً مع الصين. وأخيراً، القسم الأميركي. على الرغم من الحقيقة الأساسية القائل بأن تقسيم العالم على هذا النحو قد يهدد وجود الإمبراطوريات الاستعمارية، لاسيما وجود الإمبراطورية البريطانية، إلا أن أسبابه، بطبيعة الحال، كانت تقتضي مزيداً من الضمانات. وقد بذل (ديروينت وايتيليزي Derwent Whittlesey)، وهو جغرافيٌّ أمريكيٌّ معادٍ أكيداً للجغرافيا السياسية الألمانية، بذل جهده لبيان أن فكرة هاوشوفر حول المناطق المترابطة panrégions كانت تعني مناطق هيمنةٍ[٤٥٠]. إذ أن المنطقة الجغرافية المعنية لا تقوم إلا بفضل القوة - القطب، وبإشرافها.

في الحقيقة، بينت التجربة أن الفضاء المُسمّى "المجال الآسيوي للازدهار المشترك" كان يخفي استغلال الثروات الطبيعية للبلدان الآسيوية من قبل اليابان. ونتصور أن مصير المناطق الأخرى، ما كان له أن يكون أفضل حالاً. من جانبٍ آخر، فإن الاستشهاد بالوحدة الأميركية panamericanisme وبمبدأ مونرو، لم يكن مما يستسيغه الجغرافيون الأمريكيون، الذين أكدوا على الشعور الديمقراطي لأمتهم وتضامنها مع الشعوب الأخرى في قارتهم. لكن ذلك أيضاً كان بمثابة دعوةٍ من الجنرال - الأستاذ للولايات المتحدة للعودة إلى توجهها الانعزالي.، أخيراً، لقد كان يتصور مناطقه الموحدة (المترابطة) بمثابتها الموازِنة للقوتين الوحيدتين اللتين كان يمنحهما الصفة الكوكبية، منذ عام ١٩١٣، أيْ

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[٤٥١]. التحديد الذاتي لكل مجموعةٍ في فعلها الخارجيّ كان أفضل وسيلةٍ لتحقيق السلام العالميّ.

في المحصلة، بقيت هذه المناطق المترابطة (الموحدة) قبل أيٍّ شيء، رؤى حالمةً (أو تمنيات) حتى لو كانت الوحدة الأميركية حقيقةً واقعةً. حتى ولو شهدنا لاحقاً في الشرق الأقصى وأوقيانوسيا بدءاً من الستينيات، أي منذ أن أنجزت اليابان صحوتها بفضل التنمية الصناعية التي نعرفها، نشوء منطقة نفوذ تجاريةٍ يابانيةٍ تستعيد حدود الفضاء الذي كان يعده العسكريون اليابانيون بوصفه ملكاً لأمتهم.

الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية وسياسة هتلر الخارجية

لقد ثبتت القرابة بين الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية والحزب الوطني-الاشتراكي. ويشير راينر سبرينغل إلى أن نقاط التلاقي عديدةٌ وقويةٌ. وهكذا فقد بلغ الأمر بهاوشوفر، الذي أهدى كتابه Weltpolitik von Heute إلى (رودولف هيسه R. Hesse) حد الاعتقاد، لفترةٍ معينة، بأن كتاباته ومواقفه كانت وراء نشوء مفهوم الوطنية - الاجتماعية في العالم[٤٥٢]. على الأقل قبل أن تتدهور علاقته بالنظام إلى درجةٍ أصبحت قاتلةً بالنسبة لعائلته. من ناحيةٍ أخرى، جرى، على الصعيد المؤسساتي، تعاون بين الجغرافيين السياسيين في مجلة Zeitschrift fur Geopolitik ومن كانوا يمثلون، رسمياً إلى حد ما، الدولة الوطنية - الاجتماعية، مثل (يوهان فولكرز J. Folkers)، و(والتر جانتسين W. Jantzen)، و(ماكس بومان M. Baumann)، في إطار "مجموعة العمل في الجغرافيا السياسية" في مدينة هايدلبرغ[٤٥٣].

ومع ذلك سرعان ما ظهرت الاختلافات، وبحسب رأي (شتراوس هوبيه Strauss Hupé) نفسه أن "هاوشوفر لم يكن المعلم الفكريّ لهتلر أبداً، ولا حتى مستشاراً غير رسميٍّ لوزارة الخارجية الألمانية"[٤٥٤]. وكما سبق وأوضح الجغرافي السياسي الأميركي (شاؤول كوهن Saül B. Cohen)، وكما أكد منذ ذلك الوقت[٤٥٥]، بأن خط هاوشوفر الجغرافي السياسي كان في نهاية المطاف معتدلاً وحذراً. وسرعان ما ظهرت اختلافات، أو تناقضات مع السياسة الخارجية التي اتبعها الرايخ الثالث [هتلر]. وقد تمثلت نقطة الخلاف الحاسم في تدهور العلاقات الألمانية - السوفييتية التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية. لذلك فإن النازية الهتلرية قد أزالت الجغرافيا السياسية الواقعية. وإذا لم يكن هاوشوفر إلا راضياً بعمليات الضم التي سمحت بتوحيد الفضاء الألماني (Volksboden)، وإذا أخذت النازية بشكلٍ عامٍ بعض حججها من الجغرافيا السياسية لمدرسة ميونيخ، إلا أنها تجاوزت مواقفها أيضاً. لدرجة أن الهيمنة العالمية، والرايخ الألفي

(الأبدي) لهرمية الشعوب أصبحت بمثابة تطبيقات extrapolations للتوجه القائل بوحدة الأقاليم. ويضيف، على نحوٍ خاص، الإيديولوجيا العنصرية التي لم تكن موجودةً في فكر هاوشوفر. فهل مصادرة الوطنية-الاجتماعية للجغرافيا السياسية قد جعلتها نوعاً من "الماركسية-اللينينية للرايخ الثالث"، مع أنها اتُهمت بالمبالغة في جعل دور العرق والزعيم نسبياً لمصلحة العامل المكاني؟[٤٥٦]

ويرى البعض مثل فولكرز، أن هذه الإيديولوجيا تفتح آفاقاً تربوية كبيرة الأهمية، للتربية الجماهيرية النخبة في الوقت نفسه. على اعتبار أن الهدف هو تأسيس إجماعٍ يحقق للفوهرر الانضمام الأعمى للجماهير إلى النضال من أجل غزو الفضاء الحيويّ، إلا أن الاعتبار الذي كوفئن به لم يمنع عنها النقد. فقد لاحظ والتر جانتزن W. Jantzen في الجزء الخامسَ عشرَ من مجلة Schriften zur Geopolitik التي تنشرها مجموعة هايدلبيرغ، أن الخلط كان يخيّم على موضوع ومنهج الجغرافيا السياسية، على الرغم من النقاش الحاد الذي استمر سنواتٍ طويلة. وكان هو نفسه يعارض أيَّةَ حتميةٍ مكانية، بوصفها مبعث احتقار، وكان يظهر نفسه بوصفه متحزباً لجغرافيةٍ سياسيةٍ مقصودةٍ volontariste تعطي الجزء الأكبر لفعل الشعب وعمله وللعرق[٤٥٧]. في العمق، ينتج عن التساؤلات والنقاش الدائر في كنف مجموعة العمل، التي يتحدث راينر سبرينغل عنها، بخصوص أدوار التاريخ والجغرافيا السياسية، والجيوسياسة géopolitik التي كانت قد عالجتها أعمال المدرسة الكلاسيكية الألمانية بشيءٍ من الاحتقار condescendance لأنها لم تكن سوى مساعدٍ للنظرية العرقية[٤٥٨]. كانت تتسم العلاقات بين الجيوسياسة Géopolitik والوطنية - الاجتماعية بخيارٍ بين المكان أو العرق، وأن أشخاصاً مثل (أوتو مول Otto Maul) كانوا يفكرون بتجاوزه (الخيار) من خلال وضع الثقافة في مركز تفكيرهم الجيوسياسي. لكن عند هذا الخلاف توقف مشروع هاوشوفر الكبير الذي عانى من معارضةٍ قويةٍ أبداها المتنفذُ (ألفرد روزينبرغ)[٤٥٩] المعادي للروس. كان هاوشوفر قد استنتج من رؤيته للعالم ضرورةً مزدوجةً تتمثل في تهميش القوة البحرية الأنغلو-ساكسونية، والسيطرة التامة على الجزيرة العالمية بفضل السيطرة على قلب العالم Heartland الذي له الأولوية. بعد تشكُّل الوحدة الأوراسية، مروراً بروسيا، عندها ينفتح طريقان: التحالف أو الغزو. وقد انحاز هاوشوفر قاصداً إلى الخيار الأول[٤٦٠]. وكان يرى أن لا شيء ينبغي أن يُبعد ألمانيا عن هذا الهدف الأساسي، حتى اعتبارات المجال الحيويّ الذي كان من شأنه بذر الاضطراب في العلاقات الجرمانية - السوفييتية التي كان يفضلها[٤٦١]. حتى وإن تبين، من دون أيِّ لَبْسٍ، من خلال عدة نصوصٍ، أن أوكرانيا،

بحسب هاوشوفر، والسهوب الروسية كانت تشكل المنفذ الطبيعي للشعب الألماني الذي في طور التوسع، إلا إنه من الواضح جداً أن خياره للتحالف السوفييتي كان صادقاً ومتجذراً في عقله، على الرغم من أنه وافق على الهجوم ضد الاتحاد السوفييتي[٤٦٢] في تموز عام ١٩٤١، في تلك الفترة بدافعٍ انتهازي. لأنه كان شديد الإدراك بأن الـ(Blitz Krieg) لن تكون ذاتَ فاعليةٍ في روسيا المترامية الأطراف[٤٦٣]. هذا بطبيعة الحال، إضافة إلى الإيديولوجيا التي كانت تمزق القارة العجوز. لكن، ألم تكن التضامنات الجيوسياسية هي الأقوى؟ كما ستوهم بها تماماً، لكنَّ خطأً، أحداث ١٩٣٩! مع قيام التحالف الجرماني - السوفييتي الذي عقد في ٢٣ آب من عام ١٩٣٩، كان هاوشوفر يبدو في الحقيقة مقبولاً، وهو الذي لم يكف عن المناداة بالتحالف، القوي بتكاملاته، بين ألمانيا واليابان الأرستقراطية اللذان كانا "يحيطان" بروسيا البروليتارية. لا سيما وأن ألمانيا قد قامت بعد عامٍ بانفتاحاتٍ على الاتحاد السوفييتي، لكي تنضم إليها، لاحقاً اليابان وإيطاليا في تحالف كبيرٍ ضدً القوة الغربية، بهدف استبعاد الولايات المتحدة وبريطانيا من أوراسيا[٤٦٤]. في المحادثات التي أعقبت ذلك، ومن منظور تقاسم الإمبراطورية البريطانية، فرض الاتحاد السوفييتي من دون صعوبة، الاعتراف بطموحاته الأرضية باتجاه المحيط الهندي[٤٦٥].. حتى هذه النقطة، كان تصور هاوشوفر يعمل بشكلٍ جيد. لكن المشروع الأوراسي توقف عند المسألة البلقانية، وعند إصرار السوفييت على قبولٍ بلغاريا ضمن منطقة نفوذهم. فهل كان هذا المطلب كافياً لإثارة قلق هتلر، مع أنه كان صادقاً في انفتاحاته؟ وبعد أن عاد إلى كراهيته للسلافيين، قرر إزالة الاتحاد السوفييتي، وعلى الرغم من آراء الياباني (ماتسوكا Matsuoka)، وبنحوٍ خاصٍ سفيره في موسكو شولينبيرغ Schulenberg، الذي كان مقتنعاً برغبة ستالين في الوصول إلى اتفاقٍ دائمٍ، فقد رمى بجيوشه ضدً الشرق[٤٦٦].

بالتالي من الملائم تفكيك الرابط الوثيق جداً القائم بين المدرسة الجيوسياسية الألمانية والسياسة الخارجية للرايخ الثالث، وبينها وبين العنصرية الهتلرية. بعيداً عن ترسيخها إنه ضد منطقها انفلتت آثار هذه العنصرية. في نهاية المطاف، هذا الفشل المحتوم الذي عرفه هاوشوفر أدى إلى ألا نحافظ من مدرسته إلا على إدانة معاهدة فيرساي، والتغيرات الأرضية والتضييقات التي فرضت على ألمانيا، والمناداة بحق جميع البلدان الجرمانية أن تتجمع في دولةٍ واحدةٍ، مع كل التعديلات الحدودية التي كان يقترحها المشروع. وأكثر من هذا كله، هذه الوظيفة المُعَقلَنَةُ للتوجه الوطني هي التي أثارت خارج ألمانيا الكثير من ردود الفعل السلبية ضد الجيوبوليتيك Geoplitik.

أسطورة المكان والرفض الخارجي للجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية

إن كتابات هاوشوفر، التي يعود فيها على موضوع نهب ألمانيا، والحقدَ القويَّ fort ressentiment، والتشديد على قانون lebensraum قدم ذرائع للعقيدة الهتلرية وربما جعلت عدداً من المستمعين أكثر تقبلاً. في المقابل، كانت السياسة الخارجية التي اتبعها الرايخ الثالث مضادةً تماماً لأطروحة "الكتلة القارية: أوروبا الوسطى - أوراسيا - اليابان" الاستراتيجية. فإذا كانت الهوة كبيرةً على هذا النحو، فذلك بسبب المسألة العنصرية، بالإضافة إلى وجود شيءٍ طوباويٍّ يتصور أنَّ "منطقاً جغرافياً بذاته" سينتهي إلى تجاوز كل العوائق. يعتقد (فرانسوا جوايّو F. Joyaux) أنَّ هاوشوفر كان يعتمد هذا النمط من المنطق عندما عمل على تحليل نصوصه الخاصة باليابان، والتي وجدها في المحصلة ملائمةً[٤٦٧]. لكن الآراء تختلف حول هذه النقطة. ويذكرنا راينر سبرينغيل عدة مراتٍ بصيغة هاوشوفر القائلة بأن الجغرافيا السياسية قد تساهم في تفسير الظواهر السياسية والتاريخ بنسبة ٢٥٪[٤٦٨]. صحيح أن للرهان الأرضي مثل هذه الهيمنة الرمزية، والذي يتجاوز غالباً، أيَّ نوعٍ آخر من الاعتبارات، حتى في إطار نقاشٍ عامٍ.

لذلك يبقى محددٌ للحساب الاستراتيجي، على الرغم من أن وسائل الاستراتيجية قد حررتها من أية ضغوطاتٍ ماديةٍ. عدة حالات ما زلنا نعيشها تؤكد ذلك. بدءاً بالجزر الأربع الواقعة في جنوب أرخبيل الكوريل Kouriles، التي تشكل موضوع تفاوضٍ غير منتظمٍ en dents de scie بين اليابان والاتحاد السوفييتي، ثم استمرت مع روسيا حالياً. لقد جعل اليابانيون من موضوع استعادة هذه الجزر الأربع، وأولاً الجزيرتان الواقعتان في أقصى الجنوب، شرطاً أولياً للتطبيع الكامل للعلاقات السياسية بين البلدين وبدءَ تعاونٍ اقتصاديٍّ على نطاقٍ واسعٍ. وترى اليابان أن هذا التنازل rétrocession برهاناً على حسن نوايا الروس.

بالنسبة للروس، الذين يقولون أن المناقشات ممكنةٌ، إلا أن الانفتاح يبدو تكتيكياً[٤٦٩]. هناك ثمة سببين يدفعان إلى الشك بنوايا القادة الروس، السبب الأول له علاقةٌ بأهمية الأرخبيل، لاسيما جزيرة إيتوروفو Etorofu، في الجهاز البحري الروسي كما تم بناؤه بالنسبة لبحر أوخوتسك Okhotsk والباسيفيكي. والثاني، يتعلق بالرأي العام الروسي الذي يبدو في غالبيته غير مستعدٌ لقبول هذا النوع من التنازل. على أية حالٍ، الاتصالات الديبلوماسية التي جرت في شهر كانون الأول لعام ٢٠٠٥ الخاصة بكوريل Kouriles الجنوبية لم تشر إلى أي تقدمٍ حول هذا الموضوع. إن هذا التشبث الذي تتميز به الأمم - صغيراً أم كبيراً - بمسألة الحدود، هو ما يفسر أن الفكر الجيوسياسي في تطوره

التاريخي، يعكس نوعاً من التشنج الأرضي للدول، وصل إلى حدٍّ أسطرة مناطق أو "محاور" استراتيجية. لا سيما تلك المناطق أو المحاور التي لها منفذٌ إلى البحر أو المحيط.

اعتقد البعض أن هذا النوع من المَثْلَنَة idéalisation سبباً أساسياً لغزو السوفييت لأفغانستان في عام ١٩٧٩. كما في بداية القرن، دان أندريه شيرادام André Chéradame في مشروع Bagdad Bahn (قطار الشرق السريع)، مع أنه خطٌ حديديٌ تم تمويله بشراكة ألمانية - فرنسية، وسويسرية وتركية، لأنه يعكس خطةً ألمانيةً عابرةً للحدود تهدف إلى الوصول إلى الخليج العربي - الفارسي[٤٧٠]. لم يكن ثمة ما يغري الصحفي الفرنسي في الجغرافيا السياسية الألمانية Geopolitik في ما يتعلق بتهيئةٍ خرائطيّة، طالما أن مجموعة الخرائط التي نشرها في عام ١٩٢٢ ليس بها "خطة الوحدة الألمانية للهيمنة العالمية"، كانت تتطابق مع أكبر وَهْمٍ انطلاقاً من محور (بحر الشمال - الخليج العربي) الذي تحدث عنه (كجيللن Kjellen). على أية حالٍ، سواء نظر البريطانيون، بجديةٍ أم لا، إلى مقالات شيرادام، فقد بذلوا جهوداً ناجحةً من أجل إفشال مشروع مدّ الخط الحديديٍّ. على الرغم من تسارع الاختراعات التكنولوجية، ومفاجآت الأسلحة الصاروخية - النووية المتطورة، وثقل الوقائع الاقتصادية soit en un mot، على الرغم من تعقيد العلاقات الدولية، فإن أسطرة المكان واجهت صعوبات في بعض الأحيان. ويبقى المرء حائراً أمام التأكيدات والأحكام الحاسمة حول التاريخ التي استنتجها بعض الجيوسياسيين من ملاحظة وقياس المكان الماديٍّ، بالمعنى الحسابي للعبارة. إذا كان مشروعاً للتفكير بتحليل العلاقات الدولية "من خلال القارة"، كما يقول جورديس فون لوهاوزين Jordis Von Lohausen فإن هذا الواقع لم يكن يسمح له باختزال هذا التحليل إلى علم قياسٍ métrologie أسطوريٍّ للطريقة التي يسمح له القيام بذلك من خلالها[٤٧١]. إذا صَدَّقْنا هذا الجنرال النمساويَّ، يكون للمكان قوانين تطوره الخاصة التي بموجبها كان ينبغي على الاتحاد السوفييتي السابق، أن يوسع حدوده الجنوبية نحو الصحارى، لكي يحقق نصراً نهائياً. وهي أطروحةٌ تتناقض تماماً مع أطروحة التوسع الزائد imperial overstrec الذي وصفه بوب كينيدي بوصفه عاملاً رئيسياً في تراجع الإمبراطوريات الكبرى[٤٧٢].

إذا كانت الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية قد أوحت إلى الجغرافيين أو رجال السياسة الأجانب، الراغبين بهذا التيار، بتوجيه انتقاداتٍ عموماً أشدَّ من بعضها بعضاً، فقد كان (روبير شتراوس هوبيه Robert-Strausz- Hupé) يلاحظ أن أقسى التعليقات وأكثرها تعقلاً كانت تأتي من المدرسة الجغرافية الفرنسية[٤٧٣]. فبالإضافة إلى رفض

المقاربة الجغرافية التي تحولت إلى أداة دعاية للأمة العدوة، فإن الشعور الملتبس للتراجع الفرنسي وحدود القوة الفرنسية يفسر أيضاً الانسحاب إزاء مشروعٍ مغرٍ للجغرافيا السياسية بوضع "سجلٍ للكوكب". لأن الحلم "بتشكيل أوروبا على الطريقة الفرنسية" قد ذهب أدراج الرياح، ومنذ عام ١٨٧١ وجدت فرنسا نفسها في وضعٍ دفاعي"[٤٧٤]، كما يذكر من دون تشنجٍ (فيليب مورو ديفارج Philippe Moreau Défarge)، منذ عام ١٨١٥. ويرى آخرون أن هذا النقص في الطموح الذي يعتري الجغرافيا الفرنسية قد يكون سببه تطور مكانتها الوطنية في كنف العلوم الإنسانية. فبينما كانت، في العشرينيات من القرن الماضي، في قمة هذه العلوم، إلا إنها تركت نفسها لتختنق بالعلم التاريخيّ الذي جُعِلَ منه "علماً خاضعاً" وأخذ منها بعضاً من مناهجه الأكثر فاعلية[٤٧٥]. وهذا، كما يقول (إيف لاكوست Yve Lacoste) وبمشاركة جيلٍ كاملٍ من الجغرافيين، الذين جهدت نصائحهم غير المعلنة في إخفاء جزءٍ من عمل (فيدال دولابلاش Vidal de la Blache) الأكثر ارتباطاً بالسياسة[٤٧٦]. ومهما يكن من أمرٍ، نلاحظ منذ البداية تضاداً بين الجغرافيا الفيدالية [نسبة إلى فيدال] والجغرافية الراتزيلية [نسبة إلى راتزل].

المدرسة الجغرافية الفرنسية تفضل جغرافية الخاص، وأنواع الحياة، على الصعيد الإقليمي. وبالتالي فهي حذرةٌ من حيث المبدأ إزاء التعميم والمفاهيم التي يمكن أن تولّد "إيديولوجيا جغرافية"، مثل المفهوم الأنثروبولوجي نوعاً ما للدولة. عندها، أدار الجغرافيون الفرنسيون ظهورهم بصراحةٍ للجغرافيا السياسية المهيأة كثيراً لإيقاعهم في مثل هذه "المتاهات". رد الفعل هذا الذي اتسم عموماً بالسلبية، منع أيَّ ارتباطٍ بالتحليل السياسي، مع بعض الاستثناءات.

وبالفعل، فقد كان (جاك أنصيل Jacques Ancel) الجغرافي الفرنسي الوحيد الذي عنونَ أحد كتبه بالجغرافيا السياسية Géopolitique، والذي نُشر في عام ١٩٣٦، بهدف مناقضة الجغرافيا السياسية الألمانية وانتقادها. وكما أعلن هو نفسه، فقد هدفت مجموعته إلى "عدم ترك المدّعين faux-semblants الألمان ممن يعملون في هذا العلم احتكار المصطلح الذي انتشر كثيراً في ما وراء نهر الراين [خارج ألمانيا-م]". لكنه، وإن شرع في جدلٍ مع الجغرافيا السياسية الألمانية Geopolitik، فهو يعترف لها بأنها "مليئةٌ بالتجديدات الموفقة، والتصورات الخرائطية الواضحة والبيّنة، ونماذج التعاقبات السياسية chronologies التي تنتظر تغيرات العالم؛ إنها تحقق توازناً بين الاقتصاد والسياسة، اللذين يلفهما نوعٌ من السهولة الواضحة".

لكن الجوانب الإيجابية لهذه الدراسة لا تعوض عيوبها الطموحة، التي لم تهتم بالحالات المحلية، أو أنها عالجتها بسطحيةٍ بالغةٍ. وينتقد (أنصيل) الطابع الانتقائي

للجغرافيا السياسية الألمانية، لغايات سياسية واضحة. أما في ما يخص مساهمته في وضع نظريةٍ سياسيةٍ ذات جوهرٍ جغرافيٍ، في هذا الكتاب، أو في كتاباته الأخرى[٤٧٧]، فقد تبين أنها متواضعةٌ. وينبغي أن نعترف له، في المقابل، بمعرفته الواسعة بمسائل أرضية أثرت تأثيراً كبيراً على الدبلوماسية الأوربية في فترة ما بين الحربين. لقد كانت الحقيقة الوطنية تحتل لُبَّ اهتماماته، لكن "المبدأ السيكولوجي للأمة" الذي قال به (جاك أنصيل) ليس أكثر إقناعاً من "المبدأ اللغوي" الذي يقول به الجغرافيون السياسيون الألمان. فكلهم ينسون أن الأمة هي قبل كلّ شيءٍ قضيةُ قوة. وللأسباب نفسها، رفض (ألبير دومانجون Albert Demangeon) القيمة العلمية للجغرافيا السياسية الألمانية رفضاً تاماً، والتي كان يشبهها بـ"آلة حرب"، للأسباب نفسها التي دفعت أنصيل لرفضها أيضاً، لكن بقدرٍ أقلَّ من الكلام الجارح. لكن هذا لم يمنعه من أن يكون أحدَ طليعيّي الجغرافيا الاقتصادية géoéconomie والجغرافيا الثقافية géographie culturelle.

وهكذا، قام الجغرافي الفرنسي، في كتابه الموسوم la formation de l'Empire Britannique (تشكل الإمبراطورية البريطانية)[٤٧٨]، بتحليلٍ رائعٍ لنشأة وعوامل تكون القوة البحرية والتجارية (تأثير الموقع الجزيري، ومفهوم السيطرة على البحار الذي يخترق الرأي الإنكليزي منذ بداية القرن الخامس عشر؛ الفهم المبكر لضرورة التوسع التجاري والبحري لدولة تقع على هامش أوروبا، والتي عليها أن تُؤَمِّنَ لنفسها ميزانَ قوىً قاري؛ (البحث عن الطرق البحرية والسيطرة عليها)، البنية الجغرافية لإمبراطوريةٍ بحريةٍ هي في حقيقة الأمر عبارةٌ عن قوةٍ سياسيةٍ بحريةٍ Thalassocratie، الفكرة الإمبراطورية. كما ينظر في الصعوبات اللازمة للحفاظ على وحدة هذه الإمبراطورية (تناقض بين فكرة الفَدرَلَة fédération من جهة، والقوى الجيوسياسية الجاذبة centrifuges، من جهةٍ أخرى). رؤى دومانجون هذه، وتلك التي عَبرت حول مستقبل المحيط الهادي وآسيا، كان لها شرف أن يؤكدها (غوبليه Y. M. Goblet) بعد عدة سنواتٍ في كتاب نشره في لندن[٤٧٩]. وفي الاتجاه نفسه، رفض لوسيان فيفر Lucien Fevre فكرة "أولوية العامل السياسيّ"، في كتاب له يبحث في الجغرافيا التاريخية، نشر في خلاصةٍ تاريخيةٍ أشرف عليها (هنري بير Henri Berr) تحت اسم (La terre et l'évolution humaine,paris, 1922 = الأرض وتطور البشرية)، وهو ما أكد عليه أيضاً في دراسةٍ نقديةٍ اشترك معه فيها (ألبير دومانجون) تتحدث عن نهر الراين في عام ١٩٣٥. وبسبب تضامنه مع المدرسة الجغرافية الفرنسية، فقد دان بشدةٍ تأثير راتزل، ومفهومه حول "جنون العظمة السكوني mégalostatisme" على "جيوسياسة الحكماء

الألمان"، مع اعترافه بعبقريتها، والإمكانات المادية الموضوعة تحت تصرفها من خلال دعاية عسكرية، وهتلرية بعد الثلاثينيات من القرن الماضي. ويرى أن الجغرافيا السياسية الألمانية لا تتصور العلاقة بين العنصرين المكاني والسياسي إلا عبر نظارة شكلية وعسكرية للدولة. كما يتبين من المصورات الجغرافية atlas الألمانية لدراسة التاريخ وأنماط الاستيطان Siedllungskunde، التي تشدد على عبادة "الأبيض - الأسود" باستمراها في دمج الأرض مع العرق والدولة. ويتابع فيفر قوله: إنَّ المدرسة الفرنسية، ذات التوجه الفيدالي العميق، لا تتجاهل العامل السياسيّ، لكنها تعالجه بشكلٍ مختلف! ألم يقترح (فيدال دولايلانش) في عام ١٩١٠، في كتابه فرنسا الشرقية La France de l'Est إعادة تقطيع التراب الوطني إلى مناطق؟ وألم يفصل (كاميّ فالّو Camille Vallaux)، ناقد نظريات راتزل، في كتابه "الأرض والدولة" الصادر في عام ١٩١١، "الأرض الاقتصادية" عن "الأرض السياسية"، في مقابل مادية الدولة والإقتصادوية المحيطة économisme ambiant؟ وألم يقم كلٌ من (جان برونيس Jean BBruhnes وكاميّ فالّو C. Vallaux) في كتابهما "جغرافيا التاريخ: جغرافيا السلام والحرب في الأرض والبحر" الصادر عام ١٩٢١، بتحليلٍ جغرافيٍّ تاريخيٍّ سار للحظة، جنباً إلى جنب مع العلم السياسي (نعترف هنا أنه لم يصل إلى مستوى النظرية في هذا الشأن)[٤٨٠]؟.

لم يفكر كلٌ من (برين وفايّو)، مثلهما مثل الجيوسياسيين الأوائل، أنَّ "المجتمعات البشرية ترتبط وتقاس بتوزيع الجزر، والأراضي، والبحار، وبتوزع القارات وشكلها، وبطبيعة ممرات التنقل البحريّ أو النهريّ، أي بالموقع، في نهاية المطاف". وكان لهما نفس الحدس، لكن من دون أن يصلا أبداً بمحاجتهما إلى نتيجة[٤٨١]. لقد استشرف (برين) نهاية الهيمنة السياسية لأوروبا، وكذلك القوى المحركة للجغرافيا السياسية، أي التزايد المفاجئ في عدد السكان، وتسارع المواصلات وسهولتها وتكاثرها. ويرى أنه لا بد من الإيمان بأن "الأوساط المناسبة لتفتح وتطور الدول، هي بشكلٍ عامٍ، الأغنى من حيث تنوع الحياة؛ أي الأوساط التي يلتقي في الحدُ الأدنى منها، أكثر أشمال الحياة الأرضية والبشرية تنوعاً (...) نظرية الاختلاف différenciation هذه - التي استشفت، لكن لم تستخلَص - ولا عَملَ راتزل على إبرازها، يمكن أن تسمى بنظرية التراكم".

لكنه يؤكد أيضاً على استقلالية الإنسان إزاء الوسط، والطبيعة: " العامل النفسس الأساسي إذاً هو نقيض التحديد القدريّ الدقيق للأفعال البشرية من خلال المناخ ومن خلال الأرض: كلُ مجموعاتٍ، وكلُ تفاصيل الإطار الطبيعيّ تتصرف على هذا النحو طالما

- وبالمعنى الذي نختارها-". أنّه تفكيرٌ لم يكن يمنع المقاربة التركيبية، مع أنه يرفض أيَّ تعميمٍ مبالغٍ فيه، وكان يمكن أن تخنقه مناورات مارتونMartonne[٤٨٢].

لكن فيدال دولابلانش، بحسب ما يقول لوسيان فيفر، هو الذي أقام، منذ عام ١٩١٠، جسراً بين العاملين السياسيٍّ والجغرافيٍّ من خلال تحليله لشروط اندماج شعوب الألزاس واللورين في الأمة الفرنسية[٤٨٣]. واعترف بأن الدور الحاسم الذي لعبته مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ في نجاح هذا الاندماج، يعود إلى قبول غلبة العامل الإيديولوجي على العوامل الطبيعية وغيرها من العوامل الثقافية في بناء فرنسا. وقد انهمك (ماكس سور Max Sorre)، أحد كبار العلماء الفرنسيين غداة الحرب العالمية الثانية، في تفكيرٍ عميقٍ حول الشروط الجغرافية التي ساهمت في تشكيل وتكوين الأمم على شكل دولٍ[٤٨٤]. لكن موضوعاته thématique تشظّت إلى أمثلةٍ حكيمةٍ لكنها متفرقةٌ وإلى مقولاتٍ غيرِ مترابطةٍ. ويصل الأمر (بسور) إلى تحديد "مناطق ذات حساسيةٍ سياسيةٍ في العالم"، لكنه يمتنع عن أن يستنتج منها تفسيراً للعلاقات الدولية. وفي فترةٍ لاحقةٍ أثرى مفاهيمه[٤٨٥] من خلال مواجهة العناصر الأساسية التي تقوم عليها الجغرافيا بالأدوات الجديدة المستخدمة في تحليل الاقتصاد وعلم الاجتماع. فإلى جانب الفضاء الماديِّ تراه يُعَرِّف الفضاء غير المادي أو المُجرَّد. يبدو لنا أن (ماكس سور) يتصور الفضاء بوصفه مجال قوىً، ويقترح صياغةً للحتمية الجغرافية المقبولة من حيث استبعادها لأية أُحاديةٍ unilatéralisme، ليحل مكانها كثيرٌ من النسبية[٤٨٦].

بعيداً عن مجال الجغرافيين، كانت التحليلات الجيو-سياسية في فرنسا قبل عام ١٩٣٩، غائبةً بشكلٍ ملحوظٍ. وكان الأميرال راوول كاستكس Raoul Castex الوحيد الذي عكف على دراسة الشروط الجغرافية للسياسة الخارجية الفرنسية والحرب[٤٨٧]. كما كان لديه مفهوم حديث حول الاستراتيجية البحرية، سعى (هيرفيه كوتو-بيغاري Hervé Coutau-Bégarie) إلى إبرازها[٤٨٨]. على ضوء التاريخ العسكري والدبلوماسي للمرحلة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمي الثانية، عكف الأميرال (كاستكس) على إعادة تقييم معايير الجغرافيا الاستراتيجية géostratégie (موقع، مسافة، مساحة) تبعاً للتغيرات العميقة التي أدخلتها تكنولوجيا التسلُّح. وقد حدث هذا قبل فترةٍ قليلةٍ قبل أن يُحْدثَ السلاح النووي والصاروخي ثورةً جديدةً في الاستراتيجيا. نقف هنا عند "نظرية القواعد الخلفية théorie des arrières" للبحّار الفرنسي، بوصفها أكبر مساهمةٍ ملموسةٍ لفهم الفضاء الاستراتيجي، الناجمة طبعاً عن ثنائية القارة - المحيط الحتمية[٤٨٩]. باستثناء هذا الاختلاف عن (كاستكس)، التي يسميها (هيرفيه

كوتو-بيغاريه) فرضيته، فإن التفاعل بين الأرض والبحر، يبدو أمراً مؤكداً[٤٩٠]. لقد كان (كاستكس) استراتيجياً بحرياً أكثر منه جيوسياسياً. فهو لا يملك نظريةً شاملةً حول العلاقات الدولية.

خلاصة

يقوم تاريخ الفكر الجيو-سياسي على خيطٍ هادٍ fil conducteur يتمثل في سلسلة: (راتزل - ماهان - ماكيندر - جيلان - هاوشوفر)، أي تلك السلسلة من الرجال الذين ساهم الثلاث الأوائل ضمنياً، والاثنان الأخيران بشكلٍ صريحٍ في ولادة الجغرافيا السياسية وتطورها. هذه الجغرافيا السياسية التي تم تصورها بهدف تهيئة (إبراز) العلاقات القائمة بين القوى العالمية الكبرى. إذا كان لابدً من وجود أسماء أخرى متميزة، فقد يكون منها الكثير من ضمن حركة الأطروحات التي وضعها هذا أو ذلك من بين المؤلفين الخمسة الذين سبق ذكرهم. (إيف لا كوست Yve Lacoste) الذي ألقى الضوء على أعمال (إليزيه روكلو Elisée Reclus)، يظن أنَّ هذه الشخصية القوية، مع ما لها من مكانة خاصة، تستحق أن يدرج اسمها في جدول الشرف الذي يتضمن أسماء الآباء المؤسسين للجغرافيا السياسية، لتحليله المكاني لعلاقات القوة السياسية والعسكرية[٤٩١]. لأنه "يميز بشكلٍ ضمنيٍ، لكن بوضوحٍ، مستوىً من التحليل الجيوسياسي: أزمنةٌ طويلةٌ - فضاءاتٌ كبرى temps longs-grands espace لإدراك علاقات القوة بين الإمبراطوريات الكبرى، ومستوى جيوستراتيجي: أزمنةٌ أقصرُ - تشكيل بعض أجزاء أرضية أو القوى الكبرى تشن هجوماتٍ وهجوماتٍ مضادة"[٤٩٢]. لكن أفكار (إليزيه روكلو)، التي لم يكن لها تأثيرٌ حقيقيٌ على الجغرافيا الفرنسية، بقيت مجهولةً إلى حدٍّ كبيرٍ. لاشكَّ في أن الجغرافيا السياسية تسد الحاجة التي استشعرت في بداية القرن العشرين لوضع رؤيةٍ شاملة للعلاقات الدولية. فهل يعتقد الجيوسياسيون، سواء أكانوا معلنين أم غير معلنين، أنهم يمسكون، كما يعتقدون، بمفتاح المسرح العالمي القائم على العلاقة بين الأرض والبحر. فما الرأي في ذلك؟

الأرض - البحر: التضاد المؤسس للجغرافيا السياسية

لقد أوضح (كارل سميت Carl Schmitt) تماماً في مقالته الموسومة: أرضٌ وبحرٌ[٤٩٣]، وفي مقالات أخرى[٤٩٤]، هذا التضاد الأساسيَّ. ربما يعود هذا التضاد، الذي أشرنا إليه في الفصل التمهيديِّ لهذا الكتاب، إلى القرون الوسطى، علماً أنه بحسب "تأويلات الـcabalistes عصى الإقطاع، تاريخ العالم عبارةٌ عن صراعٍ بين الحوت القويِّ Léviathan، والحيوان الأرضي الذي لا يقل قوةً عن الآخر Béhémoth، الذي يصور على أنه شبيه

بالفيل أو الثور"[٤٩٥]. في بداية القرن العشرين، بعد "الاستحواذ على البحار" من قبل القوة البريطانية، هيمن الحوت (الليفيتان) على "كرة الماء الأرضية" (Erdwasserkugel) بحسب مصطلح راتزل. حاول ماهان التنظير لهذا التفوق الذي رأى أنه انتقل إلى الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، لاحت تباشير "ثورةٍ مكانية" (تلك التي حلّلها ماكيندر، وكشف عن وجود تناقضاتٍ بين القوة البحرية والقوة القاريّة) ودعم القوة القارية الجديدة، في إعصار التقدم التقني. وسواءً حملت هذه الثورة ألوان ألمانيا، أو روسيا، أو أوراسيا، فهي تعيد النظر في النظام المكانيّ الموجود، اعتباراً من البحر، من خلال القوة الأنجلو-سكسونية التي لا يمكنها بالتالي قبول انبثاقها. عالمان (أو حضارتان!) تتعارضان: العالم الأول بحريٌ مُمَركَّزٌ Thalasso-centré يفضل التبادل التجاري، ذي الطابع الليبرالي، البراغماتي المتعدد المشارب؛ أما العالم الثاني فهو أرضي - ممركز telluro-centré، وهو عضويٌ، ثقافويٌ، يتسم في بعض أوجهه بتوجهٍ عسكريٍ militariste.

هذا الصراع هو المرجعية المشتركة للأعمال الأولى كلها ذات الجوهر الجيوسياسي، وهي تلك التي نظرنا فيها في هذا الفصل الأول. وهذه المرجعية هي نفسها السبب الأول الذي تسبب في إطلاق تهمة الحتمية الجغرافية. بينما هناك مفاهيم أخرى مثل مفهوم الفضاء الحيويّ قد زادت، في ما بعد، أهمية الادعاء. لكن، تمت الإشارة عدة مراتٍ أن مختلف عناصر الحياة الدولية لم تكن مغمورة. بالتالي فإن ثنائية أرض - بحر، أبعد ما تكون عن خلوّها من أي معنىً تاريخيٍّ، لذلك كانت مرجعاً مفيداً، لكنه لم يكن مطلقاً. في مقالة استشرافية، وضع (كولان غراي Collin S. Gray) المحصلة[٤٩٦]. من وجهة نظرٍ عامة، لهذه الثنائية ما يبررها "صحيحٌ جداً أن معارضة بريطانيا العظمى العميقة، لفرنسا أولاً، ثم لألمانيا، بسبب طموحاتهما القارية الهيمنية، كانت أساس الاستراتيجية الكبرى التي سمحت لها فيما بعد بالانتصار على القوة القاريّة"[٤٩٧]. لكن سرعان ما يحدد غراي: "هذا لا يمنع من أن حصة الأسد في التعاون الهادف إلى تحجيم طموحات فرنسا، ومن بعدها ألمانيا، وهما قوتان قاريتان، يعود للحلفاء القاريين لإنجلترا"[٤٩٨]. ما يعني عملياً، أن المعارضة لم تكن أبداً تامّةً، وأن انتصار الحلفاء على القوة التي تجمع العاملين: "وهكذا، هولندا، وإنجلترا، والولايات المتحدة كانت قادرةً على تنظيم تحالفاتٍ مختلطة، بحريةٍ وقاريةٍ، يبدو أن القوى القارية المناهضة لها، أي إسبانيا، وفرنسا بدرجةٍ معينة، وألمانيا، وحتى الاتحاد السوفييتي مواجهتها بتحالفاتٍ مع قوىً بحرية"[٤٩٩]. ويبرهن التاريخ العسكري، بشكلٍ حاسمٍ، أنه لا القوة البحرية ولا القوة القارية قد صنعتا قيماً جوهريةً تتجاوز الواقع، كما يلح غاري على التذكير به. لكن فقط، تصورات هي التي

سمحت للجيوسياسيين بإجراء مقاربة أولية شاملة للعلاقات الدولية. لكن، تلك القوى نفسها تأثرت بشدة بتطور "الثورة المكانية" طيلة القرن العشرين. لأن "النار"، أي الآلة، وتكنولوجيا الاتصالات، الفضاء الجوي aérien والفضاء النجومي sidéral كلها تستوعب العناصر البرية والبحرية وتخلطها، كما توقع كارل سميث.

الفضاء العالمي واقتسامه

فكرة كارل هاوشوفر بوضع "سجل للكوكب" (Grundbuch des Planeten) كانت أبعد من هذا، تتجاوز التصورات المعنية ووضع دراسة شاملة حول التنظيم الأرضي للعالم. لكن هذا الطموح إلى دراسة المسرح الدولي كله، والذي وصفه (كلود رافيستين) بالجنوني، يثير تساؤلاً مزدوجاً لا نجد أجوبةً عليه سوى سُبُلٍ ندعو إلى استكشافها ودراستها بدقة. الأولُ هو غياب التفكير لدى الجيوسياسيين حول المفهوم نفسه، على الرغم من أن الفضاء هنا نقطةُ الانطلاق وهذا يقتضي أن يؤخذ الفضاء المحسوس - الأرضي والبحري - بعين الاعتبار، وبشكلٍ حصريٍ تقريباً بشكله الأرضي. وتفوق الأرضي هذا، وحصريته، بوصفه شكلاً فضائياً مدروساً، لهما ما يبررهما في ملاحظة (كارل سميت) التالية:

"إن أيَّ نظامٍ أساسيٍ هو نظامٌ فضائيٌ. والحديث عن تشكل بلد أو قارةٍ معينة، يعني الحديث عن نظامه الأساسي، أي عن ثقافته nomos "النظام الأساسي، الحقيقي، الأصلي يستند أساساً إلى بعض الحدود الفضائية، ويفترض تحديداً، وبعداً، ونوعاً من إعادة ترتيب الأرض. الفعل التدشيني لأيِّ عصرٍ عظيمٍ هو التملك الأرضي الواسع. وأيُّ تغييرٍ كبيرٍ في شكل العالم لا ينفصل عن التغير السياسي، وبالتالي عن توزيعٍ جديدٍ للأرض، وتملك أرضيٍ جديد"[٥٠٠].

ومع ذلك، وكما استشعر شميت في مقالاته الأخيرة، فإن قوة التحركات التي تعبر الأرض تُفقدها ملاءمتها السياسية[٥٠١]. فهل معنى هذا أنه ينبغي إبداع فئات فضائية جديدةٍ لكي تكون الجغرافيا السياسية فعّالةً؟ هذا غيرُ مؤكد، إذا اعتبرنا أنه بالإمكان تحديد موقع الظاهرة كلها (ortung)، أي أنَّ لها أصلاً ووجهةً فضائيَّتين، وأن لكلِّ منظومة عالميةٍ طريقةً في الترتيب (ordnung). بما أن التحركات والشبكات لا تقوم إلا بخلق أنماطٍ أخرى من التملك الفضائي القادرة فعلاً على تغيير التشكيل الكوكبي تماماً. مهما يكن من أمرٍ، سنحلّ مشكلة الحتمية بالقول في المحصلة أن الفضاء في حدٍّ ذاته لا يقرر كلَّ شيءٍ، إنما مختلف أشكال "تملك prendre الفضاء. هذه المسائل التي أثارها (كارل شميت)، والتي تفحصناها في مكانٍ آخر، نادراً ما طرحها الجيل اللاحق من الجيوسياسيين أو الجيوستراتيجيين، لا سيما الأمريكيين منهم.

مسارات الجغرافيا السياسية

ما إن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى شهدت الجغرافيا السياسية، التي انتهت من أوروبا بعد اكتمال الحرب، مصيراً احتفالياً في الولايات المتحدة الأميركية. لقد اكتشف الأمريكيون الجغرافيا السياسية الألمانية Geopolitik التي مارست في البداية تأثيراً مبهراً على جغرافييها(٥٠٢). منذ عام ١٩٤٢، لاحظ (إيساهيا بومان Isahïa Bowmann) بلهجة لا تخلو من فجاجة "أنّ الجغرافيا السياسية نشأت في ألمانيا وأمريكا"(٥٠٣). وبالفعل فقد أخرجت الحربُ الولايات المتحدة من عزلتها. فاضطرت إلى التدخل على كلِّ الجبهات وشعرت بالحاجة إلى تجديد رؤيتها الاستراتيجية الشاملة. لذلك قدم العلم الجغرافيُّ الألمانيُّ الجديد، وأطروحاتُ ماكيندر إمكانيةً لفتح النقاش حول هذا الموضوع(٥٠٤). فكان المسار المعولم globalisante كما بدأه الجغرافيُّ البريطانيُّ، قد بهر قسماً من زملائه الأمريكيين الذين كانوا مهتمين بالمسؤوليات العالمية الجديدة التي أصبح بلدهم يضطلع بها. وكان تصوره مستطرقاً communicante ونظريةً حقيقيةً لابدَّ منها. لأنها تتناغم مع العداء المهيمن للثنائية القطبية التي أعقبت الحرب. ولا شك في أن الانتقال transfert قد أثار النقاشات. (بومان) كما يقول (أوتواتايل O'Thuatail) لم يعترض، من حيث المبدأ، على الحجَاج raisonnement الجغرافي السياسي، لكنه كان يعتبر أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية الألمانية مَدينَةً للإيديولوجيا، فإن النزعة العالمية الويلسونية التي كان يدافع عنها في (The New World) كانت تخلو منها بشكلٍ مزعوم.(٥٠٥)! والأمر نفسه بالنسبة لشتراوسز هوبيه Strausz Hupé، الذي كان يأخذ على الجغرافيا السياسية الألمانية مواقفها العقائدية، وينتقد ماكيندر بمقدار نقده لهاوشوفر، مع اعترافه بتأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث انتهى نفسه إلى القبول بأن "تاريخ عصرنا يبدو وكأنه يعكس، بحتميةٍ ضارة، الاتجاه الناشئ نحو الإمبراطوريات ونحو الدول العظمى super-Etats بالتوافق مع عظات راتزل وسبينغلر، وماكيندر"(٥٠٦). مشكلته، كغيره من المنظرين السياسيين الأمريكيين ماضياً وحاضراً، هي أنه كان يرفض التساؤل حول الأساس الإيديولوجي للدبلوماسية الأميركية واستراتيجيتها، وعن رسالتها المفترضة: نشر الديمقراطية واقتصاد السوق. وبما أنه كان قريباً، مثله مثل بومان، من (روزفلت F. D. Roosevelt)، كان يعمل على فكرة إنشاء فيدرالية عالمية، يمكن تحقيقها ما أن تنتهي الولايات المتحدة من تخليص العالم من ذلك الاختراع الفرنسي المشؤوم الذي هو (الدولة – الأمة) التي كان يراه أنها "أكثر القوى رجعية في القرن العشرين"(٥٠٧). ومنذ ذلك الوقت صار هذا المفهوم يستعاد ويتكرر على ألسنة أولئك الرافضين للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

أما (هارتشورن Hartshorne وويتليزي wittlesey)، فقد وضعا الجغرافيا السياسية في مقابل الجغرافيات السياسية Geopolitics، لأنهما كانا يريدان أن يريا في السياسة الدولية شيئاً آخر يختلف عن علاقات القوة. ولتحقيق ذلك، راحا يستلهمان أفكارهما من التاريخ وعلم الاجتماع. وبمعنى قريب، كان (أوين لاتيمور Owen Lattimore) أحد الأوائل الذين استنكروا إطالة أمد الإمبراطوريات الأوروبية وطرح مسألة العلاقات بين الشمال والجنوب[٥٠٨].

هذه الرؤية الأخلاقية، والنفعية، والاقتصادية économiciste العميقة ظلت دائماً متناقضةً مع الآثار الناتجة عن القوة الأمريكية التي تخلط الفضاء الحيوي لتجارتها مع العالم كله. كما تفسر أن الجيوستراتيجيين الأمريكيين قليلاً ما يهتمون بالأنطولوجيات المتناقضة للبر والبحر. وهم ينقسمون تبعاً لكفاءاتهم ومقارباتهم المهنية حول مسائل مثل مسألة حجم انتشار القوى الأميركية في العالم وحجم الوسائل، لاسيما أنواع الأسلحة التي ينبغي استخدامها تبعاً للتدخلات المقررة.

يمكن للجدول التالي أن يمثل تيارين من الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجيا في الولايات المتحدة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية:

١) مثاليون وواقعيون (جدول غير شامل)

منظّرون واقعيون	منظّرون مثاليون
نيكولاس سبايكمان Nicolas Spykman	إيسايا بومان Isaïah Bowmann
سي. بي. فاسيت C. B. Fawcett	أندريو غيورغي Andrew Gyorgt
دي. جي. إم. هوسون D. J. M. Hooson	ريشارد هارتشورن Richard Hartshorne
	جي، بي. كريسي G. B. Cressey
	أوين لاتيمور Owen Lattimore
	روبيرت شتراوسز هوبيه Robert Strausz-Hupé
	جي. تي. رينر G. T. Rainner
	إي. بي. دوسيفيرسكي A. P. de Seversky ديروينت ويتلساي Derwent Wittelsey

٢) الجغرافيات السياسية الشاملة The Global Geopolitics

المؤسس: نيكولاس سبايكمان

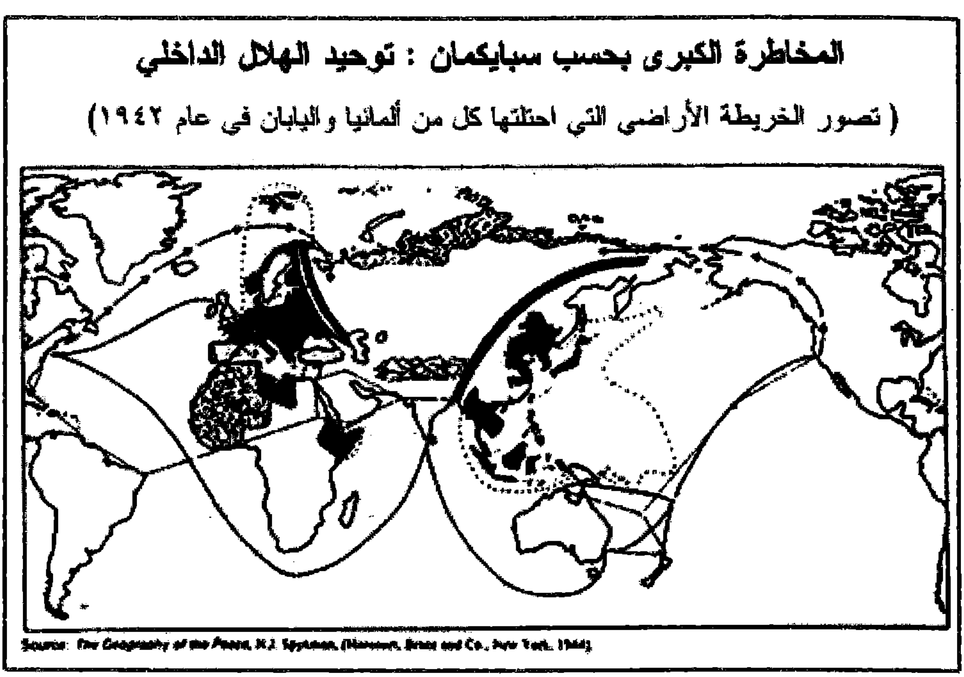
ثلاثُ تأثيرات: ماهان، ماكيندر، هاوشوفر (كردٍّ فعلٍ على)
ثلاثُ تأثيراتٍ:
- "اتجاه سبايكمان: سبايكمان والجيل الثاني: سي. إس. غراي C. S. Gray، وإي. لوتويك E. Luttwak، وغيرهم...
- الماهانيون الجدد: اتجاهٌ بحريٌ (ليهمان Lehman، وآكلاي Ackley، والماهانية الكونية (الجنرال هيريس General Herres)؛
- اتجاهٌ وَسَطِيٌّ: نظرية التوازنات الإقليمية لواضعيها: إس، بي. كوهين S. B. Cohen، وزبيغنيو بريجنسكي Z. Brezezinski. ومع ذلك، فقد نشر هذا الأخير، في عام ١٩٧٩، تحليلاً جديداً لتصور ماكيندر - سبايكمان، عاد واستكمله[٥٠٩] في عام ٢٠٠٤.

V. بين التيارين ثمة منظرون، مثل هانز ويغرت Hans Weigert وستيفانسون Stefansson كانوا يهتمون بقضايا الإسقاط الخرائطي projection cartographique، على نحوٍ خاص. انتقد هانز ويغريت إسقاط ميركاتور التي كانت تبالغ في مركزية أوروبا وتُهمّش أمريكا، لدرجة أنها اقترحت شعور الانعزالية في هذه القارة. واقترحت مع ستيفانسون الإسقاط القطبي الذي كان يبرز على نحوٍ أفضل الموقع المركزيّ لقلب العالم Heartland [أوروبا الشرقية وروسيا] وكذلك الدور الاستراتيجي الذي قُوِّمَ به المحيط المتجمد الشماليocéan arctique[٥١٠]. لكن ويغريت كان أيضاً ناقداً واضحاً وإيجابياً للجغرافيا السياسية الألمانية Geopolitik، التي عدها، قبل أيّ شيء "إيديولوجيا سياسيةً Weltanschauung"، وهي من دون شكٌ إيديولوجيا عرقيةٌ - مركزيةٌ مثلها مثل التصورات الأخرى للعالم، مهما كانت أصولها القومية[٥١١].

إذا كان لمفاهيم ماهان تأثيرٌ مقبولٌ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديد تصرف إف. دي. روزفلت[٥١٢]، فإن الواجبات الجديدة الملقاة على عاتق الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا، الناشئة عن تدخلاتها، قد قادت الأميريكيين إلى تفضيل رؤيةٍ أقلّ جزيريةً insulaire على رؤية البحار الشهيرة، التي كانت أبعد ما تكون عن الانعزاليّة. لقد كان (نيكولاس سبايكمان)، المقتنع بضرورة تأسيس تفكيرٍ جديد، ومُعَمَّق حول العلاقات الدولية، أول من سعى إلى البرهنة على ضرورة أن يكون ثمة وجودٌ أميركيٌّ، ما أمكن ذلك، في نقاط متعددةٍ ضمن الهلال الداخلي rimland [أوروبا الغربية + الشرق الأوسط + الشرق الأقصى]، الذي يرى أنه كان مصدر الخطر الحقيقيّ، كما يتبين من الخريطة التالية:

المخاطرة الكبرى بحسب سبايكمان : توحيد الهلال الداخلي

(تصور الخريطة الأراضي التي احتلتها كل من ألمانيا واليابان في عام ١٩٤٢)



Source: The Geography of the Peace, N.J. Spykman, (Harcourt, Brace and Co., New York, 1944).

بعد أن أخذت تعاليم مؤسس الجغرافيات السياسية الشاملة Global Geopolitics بالحسبان في فترة الحرب الباردة، تمت إعادة النظر فيها اعتباراً من اللحظة التي فرضت فيها استراتيجيةَ الردع الصاروخيِّ - النوويِّ نفسها. في الواقع، لقد أملت تكنولوجيا الصواريخ قواعد الفن الاستراتيجي الجديد، وتركت المجال لتوقع حصول انفراجاتٍ ممكنةٍ. لكن في نهاية السبعينيات، أي عندما اتضحت طموحات الاتحاد السوفييتي الجديدة في أفريقيا وجنوب آسيا، استنكر كل من كولين غراي وآخرين، الذين قدمهم فرانسوا جيريه F. Gereé بوصفهم "مجددي الفكر الاستراتيجي الأميركي"[٥١٣].

أراد غراي البرهنة على أن نشأة السلاح النووي لم تغير المعطيات الجيوسياسية الشاملة (العالمية)، التي وصفها سبايكمان، بمناسبة ما يبدو لنا أنه كان نقاشاً في غير محله، مع الماهانيين الجدد، طالما صحّ أنهم لا يسعون إلى وضع حدٍّ للنزعة التدخلية الأميركية في العالم. بل كانوا يتمنون، بكلِّ بساطةٍ، إعادة نشر السلاح الاستراتيجي الأميركي لصالح القوة البحرية لإعطاء مزيدٍ من المرونة للقدرات الشاملة للولايات المتحدة. لكن اليوم تمت المُصَالحةُ بين وجهات النظر هذه. إنَّ تآزُرَ منظومات الأسلحة، أصبحت أمراً واقعاً، لأنَّ الاستراتيجيين كلهم "محقّون في إيمانهم بتقدم الأسلحة الفضائية الذي تم إنجازه بعد مبادرة الدفاع الاستراتيجي"، لدرجة تعليل النفس بفكرة "قوة العالم من قوة الفضاء Global power from space power"[٥١٤]. إن امتلاك التكنولوجيا ليس

سوى زيادة الطابع الأداتي للجغرافيا السياسية الأميركية التي تبقى تماماً "أداةً مناسبةً لاعتبار علاقات القوة بين قوتين أو عدة قوى، من خلال وجودها المتزامن في المكان والزمان على الصعيد العالمي"(٥١٥). وهنا تجدر الإشارة إلى غياب أيٍّ جدلٍ حول موضوع الأرض. وتفسير ذلك غياب أية مشكلةٍ خطيرةٍ حدوديةٍ بالنسبة للولايات المتحدة. لكن الأمر ليس على هذا النحو في ما يخص انتقالات transferts الجغرافيا السياسية الأخرى، ومساراتها. من بين تلك الانتقالات التي حدثت خلال الحرب نحو القوى الحليفة لألمانيا، والتي سنقوم بتعدادها للتذكير، وتلك الخاصة بأميركا اللاتينية، الواقعة تحت تأثيرٍ مزدوجٍ. في المقام الأول، تأثير الجغرافيا السياسية الألمانية التي تدور موضوعاتها thématique حول الحدود تجد في هذه القارة أرضاً مناسبةً، بسبب كثرة الصراعات الأرضية وحدّتها. وفي المقام الثاني، تأثير الجيوستراتيجيا الأمريكية الشمالية لأن العداء المهيمن الذي عاشه العالم خلال أكثر من أربعين عاماً من دون أن تنعكس interférer على رجال السياسة والعسكريين في أمريكا الجنوبية. لقد فرض التهديد الكوني على الولايات المتحدة واجب الدفاع عن نفسها، والتفكير في أمنها القوميّ، وتنظيمه على الجبهات كلها، وأولها الجبهة الداخلية. وقد شكلت هذه الطريقة في الرؤية أصالة الجغرافيا السياسية البرازيلية، كما تطورت بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ في المجال الدولي لأكبر بلدٍ في أمريكا الجنوبية.

كلُّ من أراد، سواء في أمريكا أو في مكانٍ آخر، القطع مع الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، أو أنهم اكتفوا برفضها، بحثوا عن سبلٍ هي عبارةٌ عن تغييراتٍ تعني، في نهاية الأمر، تفجر البحث الذي لايفضي إلى نتيجةٍ موضوعيةٍ حقيقيةٍ لتصور الفضاء العالمي. وقد بقي الجغرافيون السياسيون الأمريكيون حتى بداية الخمسينيات يسيرون في خط راتزل، بمعزلٍ عن رأيهم فيه، إما لوضع توجه بيئي environnementalisme يتحول بالتدريج إلى توجهٍ نسبيٍّ، أو لوضعِ منهجٍ وظيفيٍّ أحدث وأكثر مرونة (ريتشارد هارتشورن).

لا بد هنا من التذكير بأن حتمية الفترات الأولى للجغرافيا الأوروبية كان لها داعيتها في أمريكا والمتمثل بشخص (إلسوورث هانتينغتون Ellsworth Huntington)(٥١٦). لقد استبدل جماعة التوجه البيئي حتمية هانتينغتون المناخية بحتميةٍ متعددة السببية déterminisme pluricausal(٥١٧). فيفترضون وجود رابطٍ خاصٍ بين عدة عناصر في البيئة الدولية من بينها عمل الدولة(٥١٨). العوامل البيئية تمارس ضغطاً قوياً إلى حدٍ ما، تبعاً لانتماء الكتّاب إلى أحد التوجهات الثلاثة التي تقسم هذا التيار. فإذا كان جماعة

التوجه البيئي الأمريكية قد انفصلوا عن هانتينغتون، إلا أن هذا الأخير يفاجأ بالعودة للاحتفاء المتكرر بنظرية المناخات. وقد حدث أيضاً خلال السنوات الأخيرة أن نُسب التخلف الاقتصادي والسياسي لدول "العالم الثالث"[٥١٩] إلى المناخ الاستوائي.

ابتداء من عام ١٩٦٠، أصبحت الجغرافيا السياسية تفيد من علم الاجتماع، لكن أياً منها لم يصل إلى نتيجةٍ حقيقيةٍ. فتارةً يكون الاقتباس مصطنعاً أو غير مكتملٍ، وطوراً لا تسمح المقاربة المنتقاة إلا بإجراء تحليلٍ بالغ الانتقائية، أو بالغ الجانبية للوقائع المشتبه بها. لكن اتضح أن بعض المساهمات الحديثة كانت حاسمةً مثل مساهمة (كينيث بولدينغ Keneth Boulding) الذي يشير إلى مكانة إدراك الفضاء، والتصور العقلي للعالم في اتخاذ القرار السياسي.

لقد رأينا أن الجغرافيين الفرنسيين قد اتخذوا، منذ البداية، موقفاً خاطئاً من الجغرافيا السياسية، بوصفها جغرافية سياسية ألمانية، وبوصفها كذلك، تم النظر إليها كأداةٍ دعائيةٍ. لكن، لسوء الحظِّ، فإن هذا الموقف الذي أملته الظروف، أدى إلى رفض الخلاصات الكبرى. وعزز الميل الوطني لوضع منهجٍ قريبٍ من التوجه البيئي الاحتمالي possibiliste. ومع أن هذا الموقف يعلن اليوم انتماءه إلى قدامى الكبار، فإن المدرسة الجغرافية السياسية الفرنسية تبحث عن سجلٍ جديد. وقد أعادت مجلة (Herodote) إطلاق النقاش إنما عبر أبعاد إيديولوجية لم تقنع دائماً بمحاولة القول: إنَّ المسعى الجغرافيَّ السياسيَّ قد فُهم خطأً[٥٢٠]، علماً بأن (إيف لاكوست) كان قد استبطنه منذ البداية. وبسبب غياب النقد المعرفيِّ (إبيستيمولوجي) البنّاء، فقد سايرت مدرسة هيرودوت المنظرين السياسيين من ذوي التوجه العالميِّ internationalistes، الذين يريدون جعل "العلاقات الدولية" حكراً عليهم، في مواجهة الجغرافيا السياسية العلمية. وبينما يطرح "الجغرافيون الجدد"، الذين يظنون أنهم يخترعون الجغرافيا (مرةً أخرى!) مسألة مبرر "عودة" الجغرافيا السياسية[٥٢١]. وكما هو الحال دائماً، انصب النقد عندها على المنهج، وهو، بالمناسبة، نقدٌ له ما يبرره. لكن، كما في أغلب الأحيان، كانت الخلفيات الفكرية ذات طابعٍ إيديولوجيٍّ. وسنتجنب، من ناحيتنا، أن نحبس أنفسنا في مبالغات نقاشٍ كلُّ مظاهره تقول بأنه صراعٌ فرنسيٌّ - فرنسيٌّ (يدور حول المكانة الماضية والحالية التي للجغرافيا بين العلوم الإنسانية)، ومع كثير من السهولة التي سبق وأن طرحتها[٥٢٢] مقاربتنا المعرفية للجغرافيا السياسية والجيوستراتيجيا، تبقينا بعيدين عن "مدرسة لاكوست" بمقدار بعدنا عمن لا يقيمون لها أيَّةَ قيمةٍ.

الجغرافيا السياسية الأمريكية الشمالية: من الحرب الباردة حتى اليوم

إن تشكيلة العالم في عام ١٩٤٥، التي جعلت من الولايات المتحدة - جزيرة - قارة - إمبراطورية بحرية thalassocratique - ومن الاتحاد السوفييتي - المثير بكتلته القارّية في قلب أوراسيا - أكبر قوتين في تلك الفترة، أدت حتماً إلى إعادة المصداقية إلى نظرية قلب العالم Heartland، حتى لو أصاب تلك الصورة بعض التغيرات التي تعود للاشتراطات الثلاثة التالية: الاشتراط الأول هو اشتراط إيديولوجيات المراقبين (الويلسونية ضد الواقعية)؛ الثاني هو اشتراط تقلبات العداء المُهيمن؛ والثالث، اشتراط "مرحلة الردع والاختراعات التكنولوجية"[٥٢٣]. بالفعل، فإن درجة حساسية الشمال أمريكيين إزاء تهديدات العالم الخارجي، ومستوى تكيف قدراتهم الاستعراضية في احتمال وقوع صراعٍ ما، والقناعة العالية إلى حدٍ ما، بأن العالم كان بصدد التوجه إلى مزيدٍ من التعاون، هي العناصر الثلاثة التي تفسر التنويعات على إمكانية الانخراط الأميركي، وتوزعه، وعمقه في الجزيرة العالمية: أوراسيا. لأن الأمر يتعلق بفروقات دقيقة في أغلب الأحيان. وهي فروقاتٌ كافيةٌ للحديث عن تأرجح الجيوستراتيجيا الأميركيةً بين ماهان وسبايكمان، طالما أن من نادوا بعدم تدخل الولايات المتحدة، المستند إلى تعزيز القوة البحرية[٥٢٤]، يمكن أن ينتقلوا إلى صف جماعة ماهان.

ثمة آخرون، ممن اختاروا موقفاً يمكن عَدُّهُ وسطياً، تصوروا تقليص تدخل الولايات المتحدة في ماوراء البحار من خلال وضع سلسلةٍ من التوازنات الإقليمية. لكن زبيغنيو بريجنسكي، الذي كان أحد واضعي هذه الاستراتيجيا، حينما كان قريباً من الرئيس كارتر، يعد اليوم أول من يقول إن "روسيا تبقى رقعة الشطرنج التي يدور الصراع فيها حول الحصول على الأولوية العالمية"[٥٢٥]. وهو ما يحيل، في الوقت نفسه، إلى مسألة تقاربها مع أوروبا الذي تتجنبه أمريكا بأيٍّ ثمنٍ، وإلى إشكالية قلب العالم Heartland. لأن على الولايات المتحدة "اتقاء انبثاق قوةٍ أوراسيةٍ مهيمنةٍ قد تقف في وجهها"[٥٢٦]. من هذا المنظور، تبقى الأولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة متمثلةً بالاستمرار في حضورها فوق الجزيرة العالمية، بسبب مختلف الصراعات التي تدور فوقها. لاسيما وأن سؤال معرفة ما إذا كان الإرهاب العالميُ قد أصبح - وهو غير مؤكد - معطىً ثابتاً من معطيات البيئة العالمية، منذ هجوم الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وتدمير برجي التجارة؟. لقد ردت الإدارة الجمهورية الحاكمة بالإيجاب على هذا السؤال، واستخلصت منه الحجة لتأكيد برنامجها القاضي بالدفاع ضد الصواريخ NMD، الذي يسمح بتقريب أطروحات ماهان (التفوق المطلق للولايات المتحدة في كل مجالات الدفاع، لاسيما في المجالين

البحريّ والصاروخيّ، بهدف إعادة المناعة للأراضي الأميركية) وسبايكمان (السيطرة الاستراتيجية في محيط الجزيرة العالمية على كل الدول المصنفة بوصفها خطيرة (Rogue States) أو يمكن أن تكون مناهضة).

سبايكمان يعيد تأويل ماكيندر: أولوية الهلال rimland

في كتابه الموسوم (America's Strategey in World Politics) [الاستراتيجية الأميركية في عالم السياسة الدولية]، حدد سبايكمان لنفسه هدف معالجة السلوك الخارجي الثنائي للولايات المتحدة (التوجه الانعزالي / التوجه التدخُّليّ)، وتحليله من وجهة نظرٍ جغرافيّةٍ سياسية، من خلال ربط القوة بالجغرافيا. بالتالي، فقد أصرَّ على النظر في علاقات الولايات المتحدة مع مراكز القوة الأخرى، بإسناد تفكيره إلى أربعة مبادئ: الوسط الدولي فوضويٌّ، والولايات المتحدة مسؤولةٌ عن أمنها؛ السياسة الخارجية الأفْعَلُ هي التي تتجذر في جغرافية البلد؛ العالم منظومةٌ مغلقةٌ، وما يحدث في أية نقطةٍ من الكوكب سيكون لها تأثيراتٌ عالميةٌ؛ على أمريكا أن تمنع prévenir، عبر غزو الفضاء، أيَّ توحد بين ماوراء الأطلسي، وما وراء المحيط الهادي، حتى لا يتم حصارها وهزيمتها[٥٢٧].

يرى نيكولاس سبايكمان، مثله مثل غالبية استراتيجيّي الحرب الباردة، أن الفضاء الماديَّ يبقى الإطار المرجعي للجغرافيا السياسية. والعنصر المهيمن دائماً هو الجغرافيا العسكرية. ذلك لأنه يؤسس مقاربته على جغرافية علاقات القوة هذه (Geopower-Politics)، وهو ما عرَّضه للانتقاد، ولقبه البعض بـ"هاوشوفر أميركي". لقد كان، وهو الذي ولد في هولندا، قريباً جداً من المفاهيم الأوروبية الخاصة بالسياسة الخارجية حتى لا يصدم توجه ويلسون الامتثالي conformisme. وكما في كلِّ مرةٍ يتطرق تحليل العلاقات الدولية إلى إشكالية السلام والحرب، فإن من يفضّلون التحليلات الخاصة بالحفاظ على السلام يتمتعون بفكرةٍ مسبّقةٍ أكثر قبولاً ممن يدرسون الحرب أو مخاطر الحرب[٥٢٨]. ومع ذلك، فلم يكن الأمر يعني بالنسبة لسبايكمان الليبرالي إلاأن يقبل بالواقع السياسي. ولم يستخلص من ذلك أية خلاصة فلسفيةٍ تقصر الجغرافيا السياسية على القيام بوظيفةٍ أداتية. لقد تبين بالتأكيد أن سبايكمان كان خصماً صريحاً للتيار الانعزالي. وكتابه المنشور بعد وفاته يستعيد موضوعاته الأساسية ويشدد على الخطر الذي يمكن أن تتعرض له الولايات المتحدة إذا تنظمت أوراسيا سياسياً[٥٢٩]. ويعود سبايكمان في تفسيراته وبراهينه دائماً إلى ماكيندر، وهاوشوفر حيث يتبنى منهجهم الخرائطي، مستخدماً فيها قوة الأسهم وخطوط الضغط[٥٣٠]. لكنه أيضاً مال إلى

الاعتقاد، مثله مثل ماهان، بأن الأمر ينتهي بالإمبراطوريات الأرضية إلى التنازل لمصلحة الإمبراطوريات البحرية، لأنها تتمتع بالتفوق في سرعة الحركة. ولا سيما تراه يرفض المبارزة بين الأرض والمحيط، لأنه يرى أن الخطر الرئيس الذي يتهدد الولايات المتحدة يأتي من جانب الهلال الأرضي rimland، من جانب القوى البحرية الأوراسية التي قد تسيطر على مركز القارة.

إلا أن سبايكمان ينتقد ماكيندر من دون النظر إلى تطوره وتحديثه aggiornamento في عام ١٩٤٣. وكان يعود إلى كتاباته المنشورة بين عامي ١٩٠٤ و١٩١٩. ويؤكد بأن قلب العالم heartland الذي يشكل الاتحاد السوفييتي، لن يصبح مركزاً للاتصالات، وملجأ للهجرة لأسبابٍ مناخية، وتقنيةٍ واقتصادية. وأن التصنيع سيتقدم، لكنه سيبقى أدنى من المستوى المأمول لاحتياطيات الطاقة والموادّ الأولية[٥٣١]. بالتالي، ستبقى المناطق الحيوية في الاتحاد السوفييتي في غربي سلسلة جبال الأورال، وسيعاني قلب العالم من الفراغ مقارنة بعدد المناطق التي يتضمنها "الهلال الداخلي".

كما ينتقد سبايكمان أخطاء أخرى أو أشياء تخلو من الدقة التي يعتقد أنه استشفها عند ماكيندر، والتي تغير التشكيلات الجيوسياسية. فالهلال الأرضي rimland الآسيوي لا يشكل منطقةً واحدةً ومتشابهةً، لأن الطوبوغرافيا تقسمه إلى صندوقين متمايزين. فسلسلة جبال الهملايا، وفروعها السيبيرية تشكل عائقاً يفصله عن قلب العالم heartland، لكن في الوقت نفسه، فإن جبال برمانيا والهند الصينية، التي تعد امتداداً لها نحو الجنوب الشرقي، تقطعه إلى قسمين. وغياب الاحتكاك بين الأمتين الكبريين في آسيا يقع في أعلى العائق الذي يفصل الصين عن الهند.

كما يرفض سبايكمان مفهوم جزيرة العالم World Island، لأن أفريقيا، كما يرى، والجزر المحيطة باوسترالاسيا Australasie [جزء من قارة أوقيانوسيا يضم أستراليا، وأرخبيل نيوزيلندا، وغينيا الجديدة، وبعض الجزر الصغيرة المحيطة بها] لا تضطلع إلا بوظيفةٍ محدودةٍ في السياسة الدولية. وتعود أسباب هذا الغياب إلى الظروف المناخية (مناخاتٍ قصوى للعالم الاستوائي والصحراء الأسترالية). وهذه الأسباب تفسر غياب مراكزَ سياسيةٍ، وهو سببٌ كافٍ لرفض أية فكرةٍ عن وجود قلب عالم جنوبي. فهل يمكن أن تكون إمبراطورية الأراضي، على الرغم من ضعفها، وغياب ما يعارضها، أن تفرض إرادتها على العالم؟ الجواب هو النفي طبعاً، لأن خلف المحيطات تقبع قوةٌ بحريةٌ توازيها. العالم الجديد، من خلال مرونة قوته، قادرٌ تماماً على الوقوف في وجه تأثير قلب العالم على القارات والجزر المحيطة بها.

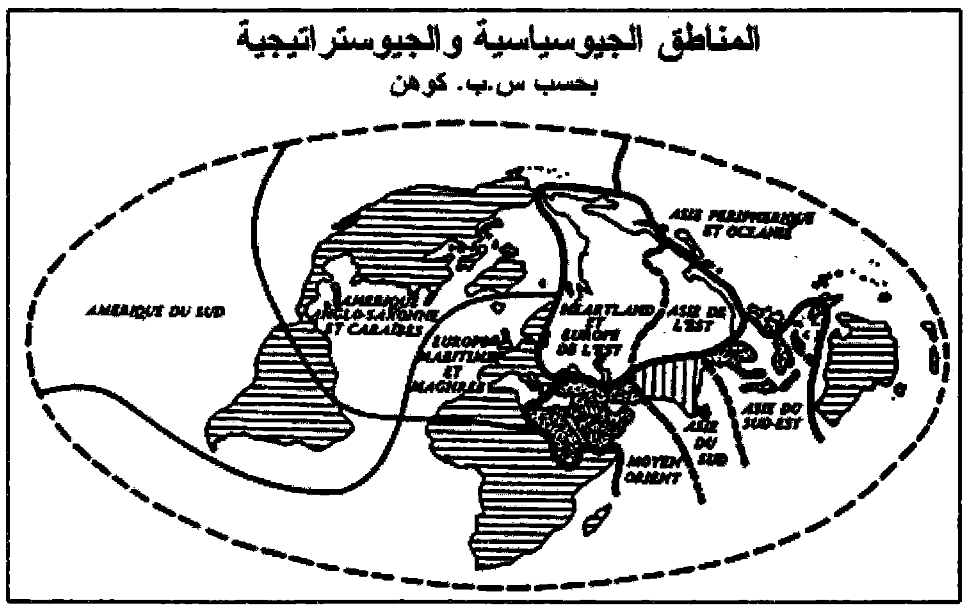
إن كل التقديرات التي وضعت حول مفهوم قلب العالم heartland، والتي كانت دائماً تُبرز حيزاً لقرار الحياة الدولية، هي حتماً ملازمةٌ لأحداث التاريخ العسكريٌ على نحوٍ خاصٍ. وهي ترتبط بتطور التكنولوجيات، لكنها تدين أيضاً إلى اختصاص المراقب ومهنته. نلاحظ في نهاية المطاف، أن رؤية عالم الطيار، لا تشبه رؤية البحار، وهي تختلف عن رؤية الجندي أو المدني، والجغرافي أو الدبلوماسي. هذه الاختلافات ذات الطابع النقابي corporatiste ستستمر في الجدل المعاصر بين "أتباع سبايكمان = سبايكمانيين" و"جماعة ماهان = ماهانيين" في الولايات المتحدة، الذي يعكس أيضاً صراع النفوذ بين الجيش Army والبحرية Navy.

الجدل بين "السبايكمانيين" و"الماهانيين"

يقوم هذا الجدل بدايةً بوصفه خياراً جيوستراتيجياً بين موقف التزام engagement متعمدٍ وموقف انكفاءٍ نسبيٍّ. وهو خيارٌ ظن البعض مثل س. ب. كوهين S. B. Cohen الإفلاتَ منه من خلال بناء توازنٍ إقليميٍّ دوليٍّ. لكن هذا الجدل يمكن عزوه إلى "ميل تكنولوجي" شديد الوضوح لدى العسكريين الأمريكيين، وكذلك لدى أولئك الذين أسماهم (برنار برودي Bernard Brodie) الاستراتيجيين العلميين المدنيين[٥٣٢]. والمقصود بهذا اتجاه انتهى به الأمر إلى غزو الثقافة الاستراتيجية الأميركية كلها. وفي واقع الأمر، عديدون أولئك الذين يجعلون من الاستراتيجية مسألة أسلحةٍ ويعتمدون على التكنولوجيا، المحدد الحقيقي للوسائل والغايات التي تعتمدها المنظومة الجيوستراتيجية المكلفة بالحفاظ على أمن الولايات المتحدة. وفي المقابل، هناك أولئك، الأكثر حيرةً إزاء نتائج التكنولوجيا، يستمرون في إيلاء السياق الجيوسياسي أهميةً كبيرةً.

في عام ١٩٧٣. اقترح سول كوهين Saül B. Cohen بعد إعادة نشر كتابه الصادر في عام ١٩٦٣، بديلاً للقطبية الثنائية التي يقول بها ماكيندر، توازناً عالمياً يقوم على أساس المناطق الجيوسياسية الكبرى، وهو ما أعاد النظر فيه في عام ١٩٨٢، لسببٍ أساسيٍّ هو انقطاع العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والصين[٥٣٣]. لم يكن لكوهين أيُّ مبررٍ للرعب الذي يمكن أن يسببه دخول السوفييت المحتمل إلى بحرٍ حرٍّ. ويرى أن المسؤولين عن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة قد أولوا الكثير من الصدقية لثنائية: قلب العالم- الهلال الداخلي Heartland-Rimland. وبالغوا في تحديد أنفسهم تبعاً للأفكار المتناقضة، في ظاهرها فقط، لكل من (ماكيندر وسبايكمان)، يحدوهم الخوف الناتج عن سوء التمييز، من التوحد الافتراضي لجزيرة العالم World Island وقد قادهم هذا إلى زج الولايات المتحدة في كلِّ مكانٍ وفي أيِّ مكانٍ. كما كان كوهين يرى في ذلك النفوذ جذراً "للنظرية

الدومينو" التي، إذا ماطُبّقت على الهلال الداخلي Rimland فهي تنطوي على تأمين الحد الأقصى من الموقع في المحصلة. لكن في العالم الجديد، حيث يتغير مستوى الأبعاد انسجاماً مع الاختراعات التكنولوجية والوسائل القابلة للتعبئة، وأن البدائل الاستراتيجية متعددةٌ، كما كان يعتقد كوهين. واستمراراً منه في خط ماهان، فهو يُقَدِّرُ أن دور العالم البحري الغربي يكمن في الحفاظ على أمن ممراته البحرية من دون أن يكون عليه واجب السيطرة على مجمل الهلال الداخليِّ rimland. وكان مقتنعاً بأن أفضل وسيلةٍ للخروج من حالة العداء هي إقامة توازنٍ بين بعض المناطق الجيوسياسية الكبرى. من هذا المنظور، قسم كوهين العالم إلى منطقتين جيوستراتيجيتين كبيرتين، لكل منهما خصائصها، وتخوضان صراع نفوذٍ تبعاً للمعايير الإيديولوجية الجديدة. هاتان المنطقتان هما: ١) العالم البحري التجاري المترابط؛ و٢) العالم القاري الأوراسي[٥٢٤]، كما تبينه الخريطة التالية:



يتمحور العالم البحري حول الولايات المتحدة، ويشكل حامله البحري النواة المركزية لإمبراطورية البحار هذه. أما محيطه فيتشكل من أوروبا الغربية وأفريقيا في الشرق، وأستراليا، والشريط المكون من الأرخبيلات الآسيوية في الغرب. وهو يمثل المنظومة الليبرالية للولايات المتحدة. أما العالم القارّي الأوراسي، فَلكَيْ يرسخَ وحدته، يحيلنا كوهين، بكلِّ بساطةٍ، إلى الإيديولوجيا الشيوعية. حتى في عام ١٩٧٣، لم يكن كوهين مقتنعاً على الإطلاق بعمق الأزمة التي اندلعت بين عاصمتي الشيوعية العالمية. والأدهى،

أنه قد أشار إلى أن السياق الجيوسياسي من شأنه التقريب بين الاتحاد السوفييتي والصين، المتكاملين في أوراسيا والسائرتين نحو بعضهما في تثمين أراضي آسيا الوسطى العليا. في عام ١٩٨٢، كان عليه الاعتراف بأنه كان مخطئاً في حكمه ذاك. فالانشقاق الصيني عزز حدسه في إمكانية انبثاق آسيا، وهو ما كان يتوقعه بالنسبة للقارة الفرعية الهندية. في المحصلة، تخليه عن التصور السابق والذي أنكره يعد أقل جذريةً، مما يؤكده كوهين. وأصالة أطروحته تقوم على المناطق الجيوسياسية التي يراها ترتسم في داخل المنطقتين الجيوستراتيجيتين الكبيرتين اللتين تصور أنه سيقيم عليهما توازناً عالمياً. لكن هاتين المنطقتين الجيوسياسيتين قد لاقتا انتقادات قويةً وصعب تصورهما بوصفهما قاعدتين يقوم عليهما توازنٌ جيوستراتيجيٌ شاملٍ. المنطقة الجيوسياسية، بحسب كوهين، لا تتحدد كما تتحدد المنطقة الجيوستراتيجية بمنظومة العلاقات. فهي تتميز بتجاور الأرضي وتكامل الموارد. وانطلاقاً من هنا، ينقسم العالم البحريّ إلى أربع مناطق هي: أمريكا الأنجلو-ساكسونية، ومنطقة الكاريبي، وأوروبا البحرية مع المغرب، وآسيا المحيطية مع أوقيانوسيا، وأمريكا الجنوبية[٥٣٥]. أما العالم القاري الأوراسي فيتضمن قطبين: قلب العالم Heartland الروسي، وأوروبا الشرقية من ناحيةٍ، وآسيا الشرقية، أي الصين من ناحية أخرى.

لقد أُخذ على هذا التقسيم الفرعيّ المزدوج عدم أصالته، لأنه يثبت التقسيم السياسي الحديث للعالم، أو تجاوز الواقع، على سبيل المثال من خلال إشراك أوروبا البحرية والمغرب في رؤيةٍ تستند إلى تشابهاتٍ جغرافيةٍ فقط، وتهمل الحقائق السياسية والثقافية. في آخر كتاباته الصادر عام ٢٠٠٣، مع علمه بتلاشي الاتحاد السوفييتي وصعود قوة الصين، مال سول كوهين للعودة إلى الخطوط الجيوسياسية التي سبق وأن رسمها بنفسه[٥٣٦]. لكن ثمة بدايةً لجغرافيا سياسيةٍ إقليميةٍ عالميةٍ، يمكن أن تكون مدرسةً في هذا الإطار. لكن في المحصلة، فإننا نفهم السبب الذي لم يجعل تصوره للعالم قادراً على تغيير آراء الذين يستمرون في الاعتقاد بصلاحية تصور ماكيندر حتى في العصر النووي، مثل (غراي C. S. Gray).

إن ظهور الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات التي تسقط حمولاتها الذرية على بعد آلاف الكيلومترات من دون حاجةٍ إلى دعائم وقواعد، وَلَّدَ الانطباع بأن المفاهيم الجيوسياسية التقليدية قد عفا عليها الزمن تماماً. لكن، بموازاة ذلك، فإن الظاهرة الإشكالية هي أن الأسلحة الجديدة، وتحصين sanctuarisation الفضاءين الأميركي والسوفياتي، لم يلغيا ثنائية قلب العالم / الهلال الداخلي Hearland/Rimland بشكلٍ

تامٍ. وطرحت أسباباً مختلفةً لتفسيرها. فيرى آلان جوكس Alain Jox أن السبب يكمن في "هيمنة التصورات على الحساب الاستراتيجي"، أي في غياب أيٍّ تفكيرٍ استراتيجيٍّ حقيقيٍّ، أو على الأقل، في خضوع هذا التفكير "للتصورات الجيوسياسية والفلسفات حول العالم المعمول بها في الولايات المتحدة... وفي الاتحاد السوفييتي"(٥٣٧). أما (كولان غراي Colin S. Gray) فيرى أن تسطيح artificialité موضوعات الاستراتيجية النووية من قبل بعض المُنَظِّرين، مثل (شيلينغ Schelling وهالبيرن Halperin)، حول الرقابة على التسلّح Arm's Control، الذي يفسر استمرارية الحجاج الجيوسياسي(٥٣٨).

في كتابه المنشور عام ١٩٧٧، كتب (غاري C. S. Gary) يقول إن "الأشكال الأرضية لأوراسيا، والطابع الجزيري لأميركا، قد طرحت، وما تزال، مشاكل أمام الاستراتيجية النووية، وهي مشاكل لم يحلها بعد المسؤولون الغربيون. كما أن المفاهيم التي تتضمنها أدبيات الجغرافيا السياسية الكلاسيكية لم تقارب أبداً الواقع السياسي كما تقاربه اليوم"(٥٣٩). ويرى أن الموقع المركزيَّ لقلب العالم Heartland كان يسمح له دائماً ضغوطاً متعددةً على محيطه، ويسقط عليه بذلك قوته. هذا الثبات الجيوسياسي تعرض للخطر، لفترةٍ قصيرةٍ، بسبب التفوق النووي للولايات المتحدة، لكن نجاح السوفييت في بناء قوة ردعٍ مضادةٍ أعاد الأمور إلى نصابها، حيث انطوت استراتيجيتهم على تجميد المنظومة الصاروخية - النووية الأميركية عند حدود التنافس المباشر، والتقليل من أهمية نظرية الردع الموسع، أمام حلفاء الولايات المتحدة ومحمييها. لأن هدفهم كان الحصول على نزعٍ صريحٍ للأسلحة النووية في منطقة الهلال الداخليّ Rimland، أو الحدِّ من استخدام الأسلحة النووية بشكلٍ يعيد حرية التصرف الخاصة بقوتهم الكلاسيكية(٥٤٠).

مع تفسير (غاري) هذا، نجد أنفسنا إزاء تصدّعٍ آخر في الفضاءات الاستراتيجية. يقع في مركزها كلٌّ من قلب العالم Heartland، والجزيرة - القلعة île-forteresse، وكلاهما مُحصنٌ، وعلى المحيط ثمة فضاء الحرب المتكون من الهلال الداخلي الأوراسي وأفريقيا الشمالية، حيث يتقرر مصير العالم. من هنا وجود ثنائيةٍ فضائيةٍ(مكانية) مزدوجةٍ استفاد منها الاتحاد السوفييتي، كما يعتقد غراي. حيث انطوت سياسته الحذرة، بسبب الخطر النووي، على الحصول على أكبر المكاسب بأقل المخاطر، لذلك تراه قد راهن على عامل الزمن(٥٦٢)، ويمكن أن تسمح تلك السياسة لنفسها بهذا، لأنها سياسةٌ روسيةٌ وأوراسيةٌ، كما تريده الجغرافيا. وقد يخفف الاتحاد السوفييتي قبضته، ويتراجع بشكلٍ مؤقتٍ، بينما ينبغي على القوة البحرية أن تبرهن عن إرادةٍ صُلبةٍ للبقاء على أطراف الجزيرةِ العالمية. لقد أضحت الظروف المادية التي تجعل من أمريكا الشمالية (جزيرةً -

قارةً)، إضافة إلى القناعة بأن الولايات المتحدة، من الآن فصاعداً قادرةً على إنـزال قوتها في أية نقطةٍ من العالم انطلاقاً من أراضيها، فأدت إلى إضعاف خطيرٍ لمواقع القوة البحرية الموجودة على الهلال الداخلي Rimlands. وهو تطورٌ ينطوي على المخاطرة، بحسب غراي، الذي يرى أن طموح الاتحاد السوفييتي كان غير محدودٍ. وبعد أن يعزو إليه إرادة التمدد خارج قلب العالم والهيمنة على أوراسيا - أفريقيا، يؤكد على أن:

١) الصراع بين الشرق والغرب كان أحد ثوابت الفكر السوفييتي، وسيبقى كذلك حتى انهيار المجتمع الرأسمالي في الغرب. وكان يعارض تماماً، نظرية التلاقي وإيجاد بديلٍ للصراعِ. وأن مراحل التهدئة لم يكن لها إلا دلالةٌ تكتيكيةٌ على المدى القصير؛

٢) الرقابة على التسلّح Arm's Control كان يعني بالنسبة للسوفييت مجرد تكتيكٍ في الصراع السياسي الذي كانوا يخوضونه؛

٣) الزمن لا يعمل لمصلحة الغرب. والاتحاد السوفييتي لم يكن يتطور ليصبح مجتمعاً تعددياً وليبرالياً، و لا تشكل حركة الانشقاق خطراً على السلطة الشيوعية؛

٤) ترتبط مسألة معرفة ما إذا كانت الحرب من شأنها تخدم، أو لا تخدم مصالح الاتحاد السوفييتي، بالتوازن العسكري وبالطريقة التي يدرك الاتحاد السوفييتي من خلالها إرادة مقاومة الدول الغربية. وقد كذّب التاريخ منذ فترةٍ قريبةٍ، بشكلٍ قاسٍ غالبية تأكيدات غراي، من خلال الكشف عن عمق أزمة القوة السوفييتية، وبالتالي عجزها عن الخوض في مشاريعَ استراتيجيةٍ كان ينسبها إليها، مع آخرين، طبقاً لتشكيلٍ جيوسياسيٍ كان يبين احتمالاتٍ من دون الإشارة إلى أيِّ شيءٍ، بل كان يؤمن بأحكام مسبّقة تخص الواقع السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفييتي. ومع هذا فلم يكن له دورٌ حاسمٌ في النقاش الذي وَضَعَ غاري في مواجهة استراتيجيِّ الردع، بسبب تحقق الانتصار من دون قتالٍ أو حربٍ.

٥) خلال الفترة التي كانت الولايات المتحدة متفوقةً فيها بين عاميّ ١٩٤٥ و١٩٥٨ غابت فيها عملياً الثنائيات الأرضية، أو الجيوستراتيجية بسبب الردع الذي كان تاماً تقريباً. لكن كان من مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على تصورها القديم لأنه يبرر سيطرتها على أوروبا الغربية، التي تشكل الرهان العالمي. بعد ذلك، أدى تطور الصواريخ العابرة للقارات (ICBM وSLBM) إلى تجاوز بعض العتبات بشكلٍ نهائي. لأن ديناميكية التكنولوجيا خففت من أهمية بعض المعايير الأساسيةٍ مثل المسافة، وفرضت إعادة توزيع فضاءات الحرب والسلام. وهل هناك أفضل من مثالٍ على هذا الارتباط بين الفضاء المادي والتكنولوجيا من مسلسل "فك الارتباط" و"إعادة الإرتباط" و"إعادة فك الارتباط"

بين فضائي الغرب - الأوروبي، والشمال الأمريكي، خلال سنوات الثمانينيات؟ أولئك الذين أكّدوا على نشر صواريخ بيرشنج ٢، وكروز في أوروبا الغربية، من شأنه مضاعفة أمنها، كانوا لا يرون في هذه الصواريخ مجرد استعراض أكثر من كونه رابطاً يصل الفضاء الأوروبي بالمحراب الأمريكي، وبالتالي وضع هذا الأمن تحت مظلة الردع الأمريكي. أما غراي، فقد بقي مقتنعاً بأن الوسائل العسكرية الجديدة لم تكن تسمح للولايات المتحدة بالتخلي عن الأهلّة الأرضية Rimlands، والاكتفاء ببذل جهد بحريٍ قادرٍ على أن يعيد إليها السيطرة على البحار. إذ ينبغي التذكير، أنه بعد الفشل الفيتنامي، تمنى بعض من كانوا يؤولون أطروحات ماهان بمعناها الدقيق، قد تمنّوا إجراء فك ارتباط أكبر مع أوراسيا. وكان ذلك بنظره خطأً عظيماً. وكان يمكن لحلفاء الولايات المتحدة أن يشعروا بأنه قد تم التخلي عنهم، إذ لا بد من أخذ الأثر النفسي البالغ القوة الذي كان يسببه البعد الجغرافي والفصل البحري بينهم وبين حليفتهم بعين الاعتبار. أضف إلى هذا، أنه لم يكن مقبولاً حماية العالم المحيطي وخطوطه الداخلية التي تقع الولايات المتحدة عند نقطة تلاقيها، من دون الحفاظ على سواحلها، لا سيما في فترةٍ كان الاتحاد السوفييتي يصل إليها. ولم يعد جائزاً للأمريكيين، في كل الأحوال، التأرجح بين اتجاهيها التقليدين، وفهم أن أيّ انتصارٍ بحريٍّ محتملٍ لا يكون ذا فائدةٍ إذا ضاعت الأهلّة الأرضية Rimlands، لاسيما رأس الجسر الأوروبي.

الولايات المتحدة المنتصرة إزاء أوراسيا

مع انهيار قلب العالم Heartland السوفييتي لم تعد المسألة مطروحةً! فضلاً عن هذا، فقد ساء حال التصور الجيوسياسي القديم للعالم، وجرت محاولاتٌ لاستبداله بتصورٍ جديدٍ يتركز على أمريكا الشمالية مع استمرار تقسيم الهلال الداخلي Rimland وزوال الأهمية المحلية Déterritorialisation للاستراتيجية بسبب التكنولوجيا، . ووعي بعض الخبراء الأمريكيين، مثل بريجينسكي لتفوق الولايات المتحدة العسكري، إضافة إلى تفوق آخر لا يقل أهميةً يتمثل بالتفوق الاقتصادي والمالي والاتصالات، فقد تجنبوا، على الرغم من هذا كله، الوقوع في مصيدة الرضى عن النفس أو نشوة الانتصار. لأنهم لا يكفون عن التخوف من فرضيةٍ غير ممكنة، على الرغم من وجود خطوطٍ أوليةٍ لقيام محورٍ يضم باريس وبرلين وموسكو (بسبب الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق)، أي فرضية قيام تحالفٍ بين الدول الأوراسية. هناك بالفعل، كما يرى البروفسور بريجينسكي، الأميركي من أصل بولوني، فجوةً من حيث الإمكانيات البشرية والجغرافية تميل لصالح أوراسيا بحيث تُعَدُ معها أولوية الولايات المتحدة هشةً وغير ثابتةٍ. وينظر إلى

الولايات المتحدة منذ زمنٍ طويلٍ، بأنها تحتل موقعاً متدنياً افتراضياً. وهذا أيضاً سبب ردود الفعل غير المتناسبة على ما يبدو لها أنه جبهةُ رَفضٍ أوروبيةٍ. بالتالي، لابدَّ من أن تحتفظ بالسيطرة على الأحداث فوق الجزيرة العالمية، من خلال التقيد بقاعدتين:

"في المقام الأول، معرفة الدول التي تتمتع بديناميكيةٍ جيوستراتيجيةٍ حقيقيةٍ، قادرةٍ على إحداث انقلابٍ كبيرٍ في التوزيع الدولي للسلطة... وفي المقام الثاني، صياغة سياساتٍ نوعيةٍ لموازنة الآثار المشؤومة المترتبة على السياسات التي تتبعها تلك الدول..."[٥٦٣].

لاشك في أن مقاربة بريجنسكي تعد مقاربةً دبلوماسيةً أكثر من كونها عسكريةً (نتيجة لتفوق الولايات المتحدة في هذا المجال)، لكن الخلفية الجيوستراتيجية تبقى أساسيةً دائماً. فهي تشير إلى ديمومة علاقات الجوار التي لا تخلو أبداً من الأهمية، لأنها تتصحُ بالتوازنات الإقليمية، وتشير إلى نقاط القوة الخارجية الثابتة في أوراسيا. بحيث يكون التحليل الدقيق للجغرافيا السياسية الأوراسية وللفرص التي يقدمها، هو الشرط الأول لطول مدة الهيمنة الأمريكية على العالم. في هذا الاتجاه، يظن بريجينسكي بوجود ثمة مجال للاعتراف بالممثلين الأساسيين في أوراسيا، وأولهم ما يسميها، كسابقه ماكيندر، أعمدتها الجيوسياسية:

"الممثلون الجيوسياسيون – المؤلف يعني هنا الممثلين الجيوستراتيجيين – وأولهم الدول التي لها قدرة وإرادة قوميةٌ كافيتان لممارسة قوتها وتأثيرها خارج حدودها"[٥٦٤].

إنها الدول الأقدر على مناهضة المصالح الأمريكية، لاسيما إذا اجتمعت مع بعضها. ويمكن هنا أن نحصي خمساً من هذه الدول: فرنسا وألمانيا في الغرب، وروسيا في الوسط، والصين في الشرق، والهند في الجنوب. وهو ما دعا بريجينسكي، في كتابه (**الخيار الحقيقي**)، إلى انتقاد النهج الأُحادي الذي اتبعه بوش، ويتبنى فكرة أن أفضل وسيلة للحفاظ على التفوق العالمي للولايات المتحدة يكمن في التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي. لأنه من الممكن التكهن بمشاريع كل من روسيا والصين، بسبب استمرار طموحاتهماالإمبراطورية. أما اليابان، فليست ممثلاً جيوستراتيجياً، على الرغم من امتلاكها للإمكانيات اللازمة الكفيلة لتأهيلها لتكون كذلك. وأخيراً، يشير هذا الباحث السياسي إلى أن "مفهوم المحاور الجيوسياسية يعني الدول التي تقوم أهميتها، ليس على قوتها الفعلية ومحفزاتها الخاصة، بل على هشاشتها المحتملة، التي تؤثر في تصرفات الممثلين الجيوستراتيجيين"[٥٦٥].

المفهوم عند بريجينسكي أقلُّ ادعاءً مما كان عليه عند ماكيندر، لأن المحور الجيوسياسي ليس مفتاح الهيمنة العالمية... إنه ينطبق على الدول الحاجزة [بين دولتين]

tampon، وعلى مناطقَ حساسة أو مُبَلقَنَة، ومواقعَ استراتيجية مرغوبة. لذلك تراه يميز خمسة محاور جيوسياسية في أوراسيا، هي: أوكرانيا، أذربيجان، كوريا، تركيا، إيران، لكن هذه القائمة ليست نهائية. فمن بين الدول المذكورة، يبرز حالة أوكرانيا التي تهمه لسببين. فمن جهة، يرى أن حفاظها على استقلالها يغلق الباب أمام الأطماع الإمبريالية المفترضة لروسيا، من خلال منع قيام اتحاد سلافي. ومن جهة أخرى، يمكن أن يصبح الرهان الأوكراني منطقةً حدوديةً متنازع عليها pomme de discorde بين أوروبا، التي ترغب أوكرانيا بالانضمام إليها، وروسيا. وهو ما من شأنه تأخير، أو منع التشارك بينهما ما أمكن.

ويتوقف اهتمام بريجنسكي عند نمطٌ آخر من الحالة الجيوسياسية، وهو ما يسميها نمط بلدان البلقان الأوراسية، أي آسيا الوسطى السوفييتية سابقاً، التي ينبغي أن تكون سبباً في عدة خلافات بين روسيا وجيرانها في الجنوب، مثل تركيا وإيران بشكلٍ أساسيٍ، وربما الصين، التي لها أطماع تمتد حتى قلب أوراسيا. إذا كانت الجزيرة العالمية المسرح المركزيّ للكرة الأرضية، إلا إنها مقسّمةٌ، و" من مصلحة الولايات المتحدة، على المدى القصير، تعزيز التعددية الجيوسياسية والحفاظ عليها، لهيمنتها على الخريطة الأوراسية [...] على المدى المتوسط [...] وسيكون من الممكن الاتفاق على وضعِ منظومة أمنٍ عابرةٍ لأوراسيا تشجع المزيد من التعاون..."(٥٦٦). وعبارة "تعددية جيوسياسية" هامة لأنها تعني التقسيم، أي العداء. الحجَاجُ raisonnement السابق يستكمل ذلك الذي كان يقول به نيكولاس سبايكمان الحذر من كلِّ أشكال الاتحاد، الذي يمكن أن يربط أجزاء الجزيرة العالمية ببعضها. إذا تجاوزنا هذا الفارق، فإن سبايكمان يستند بشكلٍ صريحٍ إلى ميزان القوى، بينما يحاول بريجينسكي تسويغ الدبلوماسية التي يرغب في أن تتبعها الولايات المتحدة من خلال توافقٍ عالميٍ قد يكون ممكناً عبر عملية دمقرطة مُعَمَّمَة. لكنه لا يدخل أبداً في تفاصيل طبيعة هذه العملية، بل يمتنع عن النظر في ما يمكن لهذه العملية، بكل ما قد تحمله من مطالب، أن تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في العالم! لا شك في أن سبب ذلك يعود إلى أنه لا يتفق أبداً مع الكلام المُنَمَّق حول الديمقراطية. وهو يفضل التوقف عند الخطة الدبلوماسية – العسكرية، من دون الدخول في تفاصيل المجالات الأخرى، لاستكشاف أفضل نقاط انخراط الولايات المتحدة في القارة الأورو–آسيوية، كما كان يمكن لسبايكمان أن يفعله.

في الغرب، يراهن بريجينسكي على صدق وفاء أوروبا، الذي ينبغي على الولايات المتحدة الاستمرار في تشجيعه. لمعرفته بأن رعايتها شرطٌ لازمٌ لنجاح المشروع الذي

ينبغي التخفيف من حدته. ويعتمد بريجينسكي أولاً على فرنسا وألمانيا في أوسع مناطق نفوذ كلٍ منهما، وعلى ما يسميه "مثلث فيمار triangle de Weimar" الذي يُشرك بولونيا مع الثنائي الفرنسي - الألماني. لكنه يودُّ رؤية هذا المثلث وهو يتغير عبر ضمِّ أوكرانيا، لأنه لا يخفي قلقه من النوايا الروسية الحقيقية. وهو لا يؤمن كثيراً بإمكانية تحول روسيا إلى التقارب مع أوروبا الأطلسية، ويخشى من نواياها الاستعمارية. ومصدر الخشية الأكبر بالنسبة لبريجينسكي هو أن "عدة جيوسياسيين روس قد بدؤوا بالاقتراب من إمكانية تحالفٍ يقف في وجه المَوقع المهيمن للولايات المتحدة في أوراسيا."[٥٦٧]. ومن هنا رغبته في أن يرى حلف الأطلسي، الذي لا يمكن للولايات المتحدة القبول بمنظمة عسكريةٍ غيره في أوراسيا، منتشراً نحو الشرق، أيْ في أوكرانيا، والجمهوريات القوقازية أيضاً (مثل جورجيا، وأرمينيا، وغيرهما ...) ومن هنا أيضاً نضاله من أجل وضع الشيشان تحت وصايةٍ دولية، ومرافعته من أجل تنمية "عابرة للوطنية" في سيبريا[٥٦٨]. وهي محاولاتٌ أقربُ ما تكون إلى مخطط يهدف إلى تمزيق روسيا ... ففي الشرق، يضيق رأس الجسر الأمريكي، ويتحدد باليابان الجزيرية، وشبه الجزيرة الكورية. وبريجينسكي واعٍ لهذه الأمور، ويخشى فضلاً عن هذا أن يتفسخ هذا الجسر، في حال حدوث أيٍّ توترٍ مرتفعٍ بين الولايات المتحدة والصين. وهو السبب الذي دفعه إلى دعوة مواطنيه للتحلي بمزيدٍ من الهدوء إزاء الصعود القويِّ لإمبراطورية الوسط، ويدعو، في آسيا، إلى توافق جيوستراتيجي يقوم على الحساب التالي: "توجيه طاقة اليابان نحو العالم، ودفع السلطة الصينية إلى قبول الاكتفاء بالشؤون الإقليمية"[٥٦٩]، على الأقل طالما بقيت قليلة الثروة والقوة، وهو ما من شأنه أن يتيح مزيداً من الوقت.

أخيراً، في الجنوب، وبسبب غياب أيٍّ شريكٍ حقيقيٍّ، يرى بريجينسكي أن على الولايات المتحدة تجنب خلق المزيد من الأعداء، فينصح بمزيد من الاعتدال والمصالحة في علاقتها مع إيران. وفي أسوأ الحالات، إذا كان لا بد من تحجيمها، تبقى هناك إمكانية تحريض الأذريين، الذين يسكنون المنطقة الشمالية الغربية من إيران، على الانفصال والانضمام إلى أدربيجان التي تحولت حديثاً إلى الديمقراطية، وأصبحت حليفاً للولايات المتحدة[٥٧٠].)

أخيراً، لم يكن لأمريكا أية منطقةٍ مضمونةٍ تماماً فوق القارة الأوراسية، باستثناء أوروبا. لكن إذا لم قد تحقق أي شيئ، ففي المقابل ليس هناك أيُّ تهديد لبروز الولايات المتحدة بوصفها القوة الأعظم الوحيدة. ويشكل الانقسام الذي خيم على أوراسيا أفضل ضمانة. لكن ينبغى على الولايات المتحدة أن تكون يقظةً، وتعمل على بناءِ جيوستراتيجية

شاملة تتطابق، كما يقول الصحفي الأميركي وليام بفاف William Pfaff مع "عقيدة هيمنة البنتاغون"[٥٧١]. وبحسب وثيقة نشرتها هذه المؤسسة في عام ١٩٩٢، تنطوي الاستراتيجية الأميركية على إزالة أيّ نزوعٍ نحو الاستقلال العسكريّ لدى الأوروبيين ("علينا منع قيام منظومة أمن تخص أوروبا، من شأنها زعزعة كيان حلف الأطلسي"، وطرد الروس نحو الشمال، وإبعادهم عن أوروبا الغربية على المستويين الدبلوماسي والسياسي)، وعن البحر الأبيض المتوسط (على الصعيد العسكري)[٥٧٢]. هذه الاجراءات الأولية مثل تصريحات شخصيات مثل (هنري كيسنجر)، الذي بِحَسْبِه "إن تفوق قوةٍ عظمى واحدةٍ على أحد المجالين الأوراسيين – أوروبا أو آسيا – يستمر في تقديم تعريفٍ جيدٍ للخطر الاستراتيجي الذي تتعرض له أمريكا سواء بوجود حربٍ باردةٍ أو من دونها"، قد أفادت (الاجراءات) بعض المراقبين المقتنعين بالهيمنة الحتمية للولايات المتحدة[٥٧٣]. لهذا اعتبر (الكساندر ديلفال Alexandre del Valle) وغيره أن استخدامها البارع للأزمات الحديثة في البلقان سمح لها بالإقامة فوق منعطفٍ استراتيجيٍ أساسيٍ في العالم القديم، حيث يمكنها أن تراقب، انطلاقاً منه، ثلاثة اتجاهاتٍ: أوروبا الغربية، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى[٥٧٤].

من الجانب الغربي، تتدخل الولايات المتحدة بطبيعة الحال، في الشؤون الأوروبية، وتراقب تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الشرقية، ومنها روسيا. ومن جهة الشرق، فهي تؤمن بمشاركة تركيا، الحليف الذي يشكل صلة الوصل، للولايات المتحدة انفتاحاً نحو حوض بحر قزوين، الذي، إذا صدقت بعض التقديرات، ليس أقل أو أكثر من الامتداد الشمالي لقلب العالم النفطي Oil-Heartland (المنطقة البترولية والغازيّة للخليج العربي، الواقعة أصلاً تحت "حمايتها". وبعد أن كسبت الولايات المتحدة أصدقاء جدداً وزبائن من الدول المستقلة الواقعة في آسيا الوسطى السوفييتية سابقاً، فقد أمّنت لنفسها حضوراً دبلوماسياً وعسكرياً، من خلال حلف الأطلسي، على المحور الذي يبدأ ببحر الأورال وينتهي بالبحر الأدرياتيكي. إن انتشار القوة الأمريكية في داخل الجزيرة العالمية (قلب العالم Heartland) يتفق تماماً مع التشكيل الجديد للمنظومة العالمية. أي أنها تتكيف مع مقتضياتها (الصعود القوي للصين، التي يمكن أن تسبب لها بعض الصعوبات في آسيا الوسطى من ناحية مقاطعتها الناطقة باللغة التركية) وفرصها المناسبة (فقر أوروبا السياسي وضعف روسيا)، مع خضوعها لمبادئ ماهان وسبايكمان في آن معاً، لأنهما اتفقا على مسعىً جيوستراتيجيٍ يستند إلى قوةٍ عسكريةٍ لاتُضاهى.

الجغرافيا السياسية الأميركية في القرن الحادي والعشرين

"الماهانية الكونية الجديدة"، والنزعة الأحادية الجديدة

النصر الذي حققته الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وتفكك منظومة الاتحاد السوفييتي عززا تفاؤل الأمريكان (فكرة أن أميركا تتمتع بموهبةٍ سحريةٍ تسمح لها بتجاوز الصعوبات، وقهر أيِّ نوعٍ من أنواع الخصوم) وقناعتهم بقيمة فضائلهم. وبالتالي، فقد منحه التاريخ بلدهم تفويضاً جديداً يخولهم تحسين العالم وتغييره. لكن لم يطل الأمر بالأمل في نظامٍ عالميٍّ جديدٍ يتمثل في برنامجٍ يؤسس الديمقراطية العالمية (من خلال دمجٍ عامٍ للقواعد الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية الأمريكية مع اقتصاد السوق)، هو البرنامج نفسه المعتمد من قبل التعددية الجديدة للولايات المتحدة.

يرى ويليام بفاف W/Pfaff أنه قد تم التخلي عن هذا البرنامج منذ ولاية الرئيس كلينتون الثانية لصالح ما يسميه، هو نفسه، "التعددية الجديدة"[٥٧٥]. وقد اختير هذا التعبير ليشير إلى سياسةٍ خارجيةٍ تقوم على أمن نظامٍ تجاريٍّ يخدم المصالح الأمريكية في عالم يزداد تعقيداً، وصغراً، وعدائيةً. وقد عزز تدمير برجي التجارة العالمي World Trade Center في نيويورك هذا الشعور، لاسيما وأنه قد يحدد (نقول ربما، لأن هذا الموضوع يحتاج إلى توفر الشروط) استقراراً دائماً للإرهاب العالمي في البيئة الجيوسياسية الملائمة للولايات المتحدة ولدولٍ أخرى. كما أعطى أيضاً صدقيةً لفرضية الصراعات غير المتناظرة التي يعمل عليها خبراء البنتاغون منذ عدة سنواتٍ، والتي تتميز بلجوء الخصم، سواء أكان دولةً أم منظمةً إرهابيةً، إلى استخدام وسائل غير تقليديةٍ، واتباع مناهج غير متوقعةٍ.

لا يمكن لكل ما من شأنه الإيحاء بالتهديد بالاعتداء، سواء أكان كيميائياً، أم جرثومياً، أو حتى نووياً، إلا أن يكون دافعاً لإعادة إطلاق برنامج إنتاج أسلحةٍ جديدةٍ هدفها إعادة تحصين الأراضي الأمريكية. في عام ١٩٨٣، استُشف من تقدمها التكنولوجي أنها تريد أن تتوقف استراتيجياً. لكن مبادرة الدفاع الاستراتيجي (IDS) أيقظت الجهود المبذولة من قبل إدارة ريغان لـ"الخروج من حالة التكافؤ مع الاتحاد السوفييتي، من خلال وضع منظومة دفاعٍ فضائيٍّ. وعلى الرغم من أن طموح البرنامج وضخامة الميزانيات المرصودة له قد خفضت بشكل كبير، نظراً لزوال العدو المعني، إلا أن تقدماً هائلاً تم تحقيقه في مجال تصغير القذائف، وتنويعها، ودقة التوجيه، والاتصال، وربما عسكرة الفضاء الكوني في مرحلةٍ قادمةٍ عبر محطاتٍ مداريةٍ مسكونة[٥٧٦]. لقد بلغ هذا التقدم مرحلة، لدرجة رأى فيه الخبراء الأمريكيون، "ثورةً في الشؤون العسكرية"

(RMA) ذي المضمون والنتائج التي خصص لها (لوران مورافييك Laurent Murawiec) كتاباً[٥٧٧] يؤكد إعلان آلان جوكس بانطلاق "مرحلة عسكرية لهيمنة الولايات المتحدة"[٥٧٨].
في خضم هذه التغيرات كلها، برز خطر الإرهاب النووي، وتكاثر أسلحة الدمار الشامل لدى "الدول المارقة" لتبرير البرنامج الجديد للدفاع المضاد للصواريخ (National Missile Defense). خلال السنوات الأخيرة كلها، ومع الثورة التي شهدتها الشؤون العسكرية RMA، لا سيما سلسلة IDS-NMD، فإن الاستراتيجية الأمريكية اتخذت شكلاً واضحاً من "الماهانية الكونية" التي لا تقتضي الانعزالية، ولا التخلي عن نقاط الالتحام في الهلال الداخليّ Rimland، ولا تتنكر، بالنتيجة، لأهداف سبايكمان الأساسية.

لقد تركت اللمسة الماهانيّة أثرها على تعزيز جزيريّة insularité الولايات المتحدة، وتحصينها من جديد، لا سيما بعد أحداث أيلول عام ٢٠٠١، بفضل دفاعها الفضائي، وقوتها البحرية، لعلمها أن البحر سيكون قاعدة لمنظومات عدة من بين المنظومات الجديدة. يتحدث لوران مورافييك عن مشاريع إنشاء سفينة -ترسانة، مجهزة "بخمسمائة منظومة إطلاق عمودي، وترسانة من خمسمائة صاروخ توماهوك Tomahawk"، الخ.، و"قاعدة بحرية offshore متحركة" (MOB)، على شكل "جزيرة اصطناعية وقلعة بحرية متحركة"[٥٧٩]. لأن هذه القوة البحرية المتصلة والموجهة بالأقمار الصناعية، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسلحة المثبتة فوق مسار مداري، هي جزءٌ من تركيبة فضائية - جوية - بحرية، تُدَارُمن قبل الإنسان والآلة (بطريقة سيبرنيتيكية) لا تخفي قدرتها الهجومية، ولا قدرتها على ضرب القوى المعتبرة مصدر تهديد وتقع خارج الأراضي الأميركية، وقائياً أم استباقياً. إذا كانت السيطرة على الفضاء البحري والكوني هي الهدف الأول المُعلن للثورة العسكرية المُعلنة، فإن تنويع الأسلحة الجديدة الملائمة لتباعد مسارح العمليات من خلال التكيف مع الظروف المحلية وخطورة التحديات enjeux، تدفع إلى فهم أن كل هذا الانتشار لا يعبر عن إرادة دقيقة في الإنعزال[٥٨٠]، بل العكس. من المتفق عليه "أن عدداً كبيراً من الحروب والنزاعات المحتملة في العقود القادمة ستقع في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية"[٥٨١]. ويضيف مورافييك قوله إن "المركبة- الترسانة" التي ستُستَخدم للردع "بعيدةٌ جداً عن مرمى الأعداء المحتملين: ولا تحتاج إلى الاقتراب من مسرح الحرب، لتقذف صواريخ يمكنها إصابة أهداف تقع على بعد ١٥٠٠ كيلو متر وأكثر... إنها تشكل سنداً أساسياً لمدفعٍ استراتيجيٍ وتكتيكيٍ"[٥٨٢].

هذا الشكل من "الماهانية الكونية الجديدة" سيجعل من الولايات المتحدة محور الجغرافيا السياسية العالمية، من خلال السماح لها بالتدخل بشكلٍ بديلٍ أو متزامنٍ في

أوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وآسيا الشرقية. وبحسب مختلف الخبراء، فإن هذا من شأنه أن يعيد إلى العالم الثالث "تقاليد الحروب الهندية"، التي كان "المهم فيها وقوع أقل عددٍ ممكنٍ من الخسائر الأمريكية، وانتهاء العملية بالحسم السياسي، وكذلك وقوع أقل عدد من الضحايا المدنيين، وَقُصْرَ مدة الحملة، والكلفة التي تستحق المغامرة"[٥٨٣] (وهو تعريفٌ جيدٌ لما كانت عليه الحرب في أفغانستان!)، لكنه أقلُ جودةً في ما خص الحرب على العراق. لكن السيناريوهات تبقى غير ثابتة، لأنها توضع تبعاً للعدو الأساسي المعني (الإسلام الراديكالي اليوم، وغداً.... هل سيكون الدور على إيران، أم كوريا الشمالية، أم الصين؟). ستستخدم الولايات المتحدة حلفاء يمكن استبدالهم، وهو ما يسمح لها بتكييف انخراطها المباشر تبعاً للظروف. إن مثل هذه الوضعية الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، تفسر لوحدها، الزيادة الهائلة في النفقات العسكرية الأمريكية التي قررها الرئيس جورج دبليو بوش، منذ فترةٍ ليست بعيدةً، والتي بلغت ٣٢٨ مليار دولار لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢، لتصبح ٣٧٩ ملياراً في عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، وستتجاوز الـ٤٠٠ مليار فيما بعد.

يمكن تلخيص الجيوستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين بهدفين رئيسين:أولاً، إطالة "الفترة الأحادية القطبية"، كما يقول (شارلز كراوثامر[٥٨٤] Charles Krauthammer)، أطول فترةٍ ممكنة، ويتحقق لها ذلك بالحفاظ على توازن أوراسي eurastique (التعددية الجيوسياسية بحسب بريجينسكي)، أو باحتواء صعود أيٍّ منافسٍ محتملٍ، أيّ يكافئها بالقوة، إذا لم يكن من الممكن تجنبه، وثانياً، الوقاية من التهديدات الإرهابية واجتثاثها، بحسب مفهوم واشنطن. ويتم هذا المشروع من خلال إبعاد الضرر الذي يمكن أن تسببه دولٌ معروفةٌ بأنها تُستخدم كقواعدَ للانسحاب، ومعاقل أو داعمةٍ لوجستياً ومالياً للشبكات الإرهابية، على اعتبار أنها غيرُ قادرةٍ على الوجود من غير مساعدةٍ ضمنيةٍ على الأقل من مجالات محددة، لكنها قويةٌ، وتنتمي إلى بعض أجهزة الدول. وقد تمت البرهنة على ذلك من خلال شبكة القاعدة التي ما كانت لتقوم بفعلها المذهل في أيلول من عام ٢٠٠١، لو لم تتوفر لها الوسائل من بعض أعضاء قيادات العائلات الوهابية السعودية[٥٨٥]. إذ وضعت بعض هذه العائلات قواها المالية في خدمة الأصولية الإسلامية ذات الأصول السنية، للوقوف في وجه الحركة القومية العربية، والشّيعيّة الإيرانية. وبسبب تفوق الولايات المتحدة العسكري غير المسبوق، والممول بأقل التكاليف بسبب ديناميكيتها الاقتصادية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي، إزاء الأخطار الحقيقية أو المُتخيّلة من إرهابٍ متعدد الأشكال، فقد طرحت نفسها

بوصفها حاميةً للغرب المُهَدَّد، وللأمن العالمي بشكلٍ عامٍ. مما سرّع بانضمام الآخرين إليها في حربها هذه على الإرهاب.

انتقالات الجغرافيا السياسية الألمانية

في الوقت الذي كانت فيه الجيوستراتيجيا الأميركية تعمل وفقاً لتصور ماكيندر، الأقدر على تمثيل الإشكالية الدولية للولايات المتحدة، فقد لجأت كل من اليابان، وإيطاليا إلى نقل مكونات الجغرافيا السياسية الكلاسيكية الألمانية من دون نسخها حرفياً.

الجغرافيا السياسية لليابان

من المعروف أن الجغرافيا السياسية الألمانية كَوَّنَتْ لها مؤيدين في اليابان خلال الثلاثينيات من القرن الماضي. وكان لزيارات (هاوشوفر) لهذا البلد تأثيرها الحاسم. لكن في الغرب، كان الغموض يلف مضمون الجغرافيا السياسية بمتغيرها الياباني وأثره، إلى أن نشر البروفيسور (كييشي تاكوشي Keiichi Takeuchi) مقالته باللغة الإنكليزية[٥٨٦]. وبدأ التنافس[٥٨٧] بين ثلاث مدارسَ فكريةٍ متميزةٍ تحمل أسماءً مختلفةً مثل (Geopolitiku، وChiseigaku).

١) الاتجاه الأول جاء بوصفه نسخاً للجغرافيا السياسية الألمانية، بعد ملاحظة أصحابه وجود تشابه بين الموقف الدولي للإمبراطورية النيبونية (اليابانية)، والموقف الألماني. وبطبيعة الحال، اعتمد بعض المفاهيم مثل مفهوم الفضاء الحيوي بما يخدم المصلحة اليابانية. في المحصلة، فإن ظلَّ منافسو هاوشوفر أقليةً من بين الباحثين في الجغرافيا الجامعية اليابانية، إلا أن مسوغاتهم شهدت نجاحاً لدى صحفيي طوكيو المكلفين بتفسير السياسة الخارجية للحكومة العسكرية.

٢) بموازاة ذلك، لكن بطريقة مستقلة، شكلت جامعة طوكيو، بمبادرة من الجغرافيِّ (س. كوماكي S. Komaki) مهداً لحركةٍ ثقافيةٍ قائمةٍ على الجغرافيا السياسية، ونشرت في عام ١٩٤٠ بيانها الخاص بالجغرافيا السياسية اليابانية. وقد اتضحت أصالة هذا التوجه الثاني في إرادته بتجذير الجغرافيا السياسية في الثقافة اليابانية، خلال فترة (توكوغاوا Tokugawa) على نحوٍ خاصٍ، وإعادة الحياة للتقاليد الروحية اليابانية من خلال تفعيلها بما يتلاءم مع مكانها وزمانها. ويختلف مروجو هذا الاتجاه عن الجغرافيا السياسية Geopolitik لمدرسة ميونيخ، التي قاموا بدراستها، لأنه صَعُبَ عليهم، بوصفهم آسيويين، فَهْمَ التوجهات العنصرية التي اعتمدتها دولة الرايخ الثالث [الدولة النازية]. وبشكلٍ عامٍ، كانوا يُدينون الإمبريالية الأوروبية، وأولها البريطانية، ويتصورون إيديولوجيّةً

بديلةً موجهةً إلى شعوب آسيا - التوجه الآسيوي Asianisme- الذي ينبغي عليهم التجمع في جماعة واحدة. لذلك كانوا يريدون إضفاء الشرعية على قيادة يابانية ليست نسخةً عن الكولونيالية الأوروبية[588]، إنما تقوم على إيديولوجيةٍ قرويّةٍ communaliste ومحليةٍ.

٣) ظهرت المدرسة الثالثة، وكانت رسميةً تماماً، مع تأسيس الجمعية اليابانية للجغرافيا السياسية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤١. وكانت وظيفتها تنطوي على تعبئة رجال العلم القادرين على إنجاح السياسة الوطنية التي تنتهجها اليابان، القائمة على مبادئٍ وضعتها مدرستا طوكيو وكيوتو، على الرغم من تردد هذه الأخيرة، باعتبار أن الغاية النهائية هي تحقيق مجالَ اكتفاء ذاتيٍّ autarcique شرقَ آسيويٍّ. وقد اضطر بعض الجغرافيين المعروفين، والمنتقدين للنظريات الجيوسياسية، مثل أ. واتانابيه A. Watanabe للانضمام إلى الجغرافيا السياسية للدولة التي لم تتمكن من تحقيق وحدةٍ علميةٍ، ولا وحدةٍ إيديولوجيةٍ. وغداة الهزيمة، تمت إقالة دعاة الجغرافيا السياسية في اليابان، أي جماعة مدرسة كيوتو، ومن شاركوا في مسيرة الجمعية اليابانية للجغرافيا السياسية، من أيِّ منصبٍ رسميٍّ. وبغيابهم، وقع كلُّ مسعى جيوسياسيٍّ في غياهب النسيان، إلى حدٍّ ما، للأسباب نفسها التي غيّبته في أوروبا القارّية.

الجغرافيا السياسية في إيطاليا

خضعت المجلة الإيطالية الموسومةGeopolitica، التي تأخر تأسيسها حتى عام ١٩٣٩، وشبهها (روبير شتراوس - هوبيه R. Strausz – Hupé بوصفها تقليداً باهتاً للمجلة الألمانية Zeitschrift für Geopolitik، خضعت إلى تحليلٍ دقيقٍ قام به كلود رافيستين Cl. Raffestin ومساعداه[589]، وكتب عنها ماركو أنطونيش Marco Antonich مقالةً بالغةَ الفائدة، نشرها معهد الاستراتيجيا المقارنة[590]. في الوقت الذي بذل فيه هؤلاء الجينيفيون [نسبة إلى مدينة جنيف]الثلاث بالغ جهدهم للحديث عن جوهر تلك المجلة وهدفها الفاشيٍّ، لأن هدف كتابهم يقوم على بيان أن الجغرافيا السياسية لم تكن، ولن تكون يوماً سوى أداة، ووسيلةٍ إعلاميةٍ بيد دولةٍ فاشيةٍ، قوميةٍ وإمبرياليةٍ. في ذلك الوقت اهتم أنطونيش بالمحركات التاريخيةِ والسياسية، وبمطلقيِ المشروع المتوسطي الذي كان يحتل صُلْبَ الجغرافيا السياسية الإيطالية. وبعمله هذا، فقد أبرز على نحوٍ خاصٍ، حدود هذا الطموح وتناقضاته.

دعونا نشير في البداية إلى أن الجامعيين السويسريين الثلاثة يكشفون عن وجود علاقاتٍ متينةٍ بين Zeitschrift für Geopolitik ومجلة Geopolitica التي حددت

الموضوعات الرئيسة للجغرافيا السياسية الألمانية[٥٩١]. وعقدة النقص التي كانت تتميز بها علاقة إيطاليا بالقوة الجرمانية في كلِّ المجالات تقريباً، وكذلك البحث عن الصدقية، والعزة الوطنية، تفسرُ بشكلٍ واضحٍ هذا التمييز الذي تسعى إليه (Geopolitika)، لاسيما وأن (كارل هاوشوفر)، كما يقول (روبير شتراوس - هوبيه)، لم تكن لديه أوهامٌ حول القدرات العسكرية الإيطالية، نظراً لموقعها الجغرافي[٥٩٢]. الهَمُّ الرئيس للجغرافيين الإيطاليين (جيورجيو روليتو Georgio Roletto وErnesto Massi)، اللذين يعود أصلهما إلى مدينة تريستي Trieste، والمؤسسان لمجلة (Geopolitika) يقومُ على الدعوة إلى الاعتراف بالفضاء المتوسطيِّ بوصفه منطقة نفوذٍ مقدَّرة لإيطاليا، لأنها ميراثٌ رومانيٌّ ولدورها في تنظيم المجال الأورو-أفريقي[٥٩٣]. هذا التطلّع إلى فضاءٍ إيطاليٍّ متوسطيٍّ جذب إليه بعض الأوساط التجارية، التي كانت تسلك نفس الطرق البحرية التي كانت تسلكها أساطيل البندقية، ليلتقي بتطلع (بينيتو موسوليني Benito Mussolini)، في رؤيته بأن البحر يمثل المجال الجديد لتوسع إيطاليا، بعد أن تنازلت عن مطامعها في منطقتي الدانوب والبلقان الأوروبيتين[٥٩٤]، لمصلحة ألمانيا. لكن إيطاليا لم تكن تستطيع وحدها إغلاق البحر الأبيض المتوسط الذي كانت إنجلترا تملي فيه قانونها من خلال قواعدها الثلاث المتمركزة في كل من جبل طارق، ومالطة، وقبرص. وكان لا بد من مساهمة ألمانيا القوية جداً، التي استدارت نحو الأطلسيِّ والقارة، لطرد الإنكليز. إلا أن قلّةً من الجيوسياسيين الألمان، مثل (هانز هومل Hans Hummel) و(وولف سيورت Wulf Siewert) كانوا يرون في السيطرة على المتوسط أمراً أساسياً، وأكثر أهمية من السيطرة على قلب العالم Heartland نفسه[٥٩٥]. وقد استندوا في دعمهم لفرضيتهم، إلى ما كانت عليه سيطرة إمبراطورية روما القديمة البحرية، ثم الإمبراطورية النمساوية - الإسبانية بقيادة عائلة هازبورغ في القرن السادس عشر، بعد معركة ليبانت Lépante. وخلافاً لفشل فرنسا خلال فترة حكم نابليون، وألمانيا في عهد (غيّوم الثاني Guillaume II). وبالتالي، ليس ثمة ما يُدهِشُ في أن أكثر الاستراتيجيين الإيطاليين واقعيةً مثل (غيسيبيه فيورافانزو Guiseppe Fioravanzo) قد قدموا أطروحةً تدعو إلى الانفراج مع إنجلترا التي لا يضر وجودها في البحر المتوسط إيطاليا[٥٩٦]. والأقلُّ إدهاشاً، هو أن يبقى المشروع المتوسطيُّ الإيطاليُّ فكرةً دار حولها كلامٌ كثيرٌ.

يبدو لنا أن عدم وجود بدايةٍ لتحقيق فضاءٍ متوسطيٍّ إيطاليٍّ، سببه التناقض الجيوسياسي الذي يقابل، هنا، الفكرة الفضائية بالبناء السياسيِّ الإيطاليِّ. بل يتناقض، أساساً مع البنية الجيو- اقتصادية لإيطاليا الحديثة. بمعنى، أنه بسبب عملية التوحيد

الإيطالية، بدءاً بمنطقة بييمون Piémont (شمال شرق إيطاليا) المدعومة من فرنسا، وسيرورتها التصنيعية، بفضل رؤوس الأموال الألمانية، على نحوٍ خاص، ثم بسبب تطور علاقاتها التجارية الموجهة نحو الشمال، بسبب هذا كله أصبحت إيطاليا، من وجهة نظرٍ اقتصادية، إحدى دول أوروبا الوسطى، أيّ دولةً قاريّةً. إن ضعف التوجه الإيطالي البحري لدرجة أفقدها شعورها بالانتماء إلى العالم المتوسطي بسبب انقسامها إلى شمال وجنوب. الواقع أن الضعف الاقتصادي الذي تتصف به مناطق إيطاليا وموانئها ذات الطابع المتوسطي، مثل نابولي (لأن جنوة، وميستر Mestre، ميناء البندقية الجديد لها بلدانٌ خلفيةٌ قاريّةٌ)، ليست ذات طبيعةٍ تدفع إلى سلوك سياسةٍ تفضّل إقامة علاقات بين أمم حوض المتوسط. هذا المثال الإيطالي يبين، في الحقيقة، أن التحليل الفضائي spatiale الموضوعي يُفشلُ الافتراضات الجيوسياسية المسبّقة.

المحاكاة والنشاط الجيوسياسيين في أمريكا اللاتينية

لم تنشأ المشاكل الأقاليمية في أمريكا اللاتينية مع بداية تحررها، في الربع الأول من القرن التاسع عشر، لكن هذا التحرر لم يبسّط تلك المشاكل. وبما أن (سيمون بوليفار Simon Bolivar) قد فكر بالاستقلال من خلال الوحدة، فقد تحقق تبعاً للظروف والأطر الإدارية الاستعمارية التي رضخت هي نفسها بسبب التوترات المحلية. فالتقطيع السياسيّ الناشئ كان أساساً للنزاعات الحدودية الدائمة، التي وضعت الدول الجديدة في مواجهة بعضها طيلة قرنٍ من الزمن، وفي خصومات لا تزال دائرةً بينها. إن الجماعة الثقافية، والدينية، واللغوية (على الرغم من وجود لغتين idiomes هما الإسبانية والبرتغالية) للسكان اللاتينيين - الأمريكيين، التي توجد بينها فروقٌ عرقيةٌ كبيرةٌ، تقلص قاعدة المنازعات إلى نزاعاتٍ جيو-تاريخية تحديداً، علماً أن الحوجزة compartimentage الجغرافية لأمريكا الجنوبية (سهولٌ كبيرةٌ مغلقةٌ بسلاسلَ جبليةٍ، وعوائق جبال الأنديز Andes، والأحواض النهرية... الخ.) ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في تعزيز التوجهات المحلية localismes. وبناءً عليه، غالباً ما كان يتم الحديث عن الجغرافيا السياسية، بالمعنى العام للعبارة، في هذه القارة من دون تمييزٍ كافٍ. في حدود معرفتنا، يُعَدُّ (خورخيه أتينكيو Jorge E. Atencio)، المؤرخ الجيوسياسيُّ الوحيد في أمريكا اللاتينية، والجنوب الأمريكي الذي حاول تحديد حدودها العلمية، حيث رسم مسار هذا المسعى الفكري في نصف القارة الذي يعيش فيه[٥٩٧]. ولما كان يرى في كل من (خوسيه دو سان مارتان José de San Martin (١٧٨٧-١٨٥٠)، و(سيمون بوليفار Simon Bolivar) (١٧٨٣-١٨٣٠)، و(خوان بوتيستا ألبيردي Juan Bautista Alberdi) (١٨١٠-

١٨٨٤) ثلاثةً من سكان البلاد الأصليين قد بكروا في سعيهم لتنظيم الفضاء، فقد حدد تآلف أمريكا اللاتينية مع الجغرافيا السياسية عند لحظة الجدل الدائر بين المدرسة الألمانية ومعارضيها من أمريكا الشمالية[٥٩٨]. وكانت ثلاثة بلدانٍ معنيةٍ بذلك في المقام الأول هي : البرازيل مع (ترافاسوس Travassos وباكهوزر Backheuser)، تشيلي مع (كاناس- بونتالفا Canas-Pontalva ومدينا باركر Medina Parker)، وكولومبيا مع (لوندونو Londono). وبهذا يكون أول من نادى بالجغرافيا السياسية في أمريكا اللاتينية هو البرازيلي (إيفيراردو باكهوزر)، الذي جعل منه أصله الثقافيُّ تلميذاً لكلٍّ من (راتزل Ratzel وجيلان Kjellen). وخلال خمسين عاماً من حياته، نشر بين عاميّ ١٩٢٦ و١٩٥١ عدة كتبٍ ومقالاتٍ مكرسةٍ للبحث في المسائل الحدودية[٥٩٩، وسعى] من أجل تعزيز السلطة الفيدرالية، بوصفها الوسيلةً الوحيدة لتجاوز غياب التوازنات الفضائية(المكانية) للبلاد[٦٠٠].. وعمل مع (ماريشال ماريو ترافاسوس M. M. Travassos) منذ ما قبل الحرب على وضع عقيدةٍ جيوسياسيةٍ برازيلية. ودرس هذا الأخير النزاعات الأميركية، وحلل تأثير أمريكا الشمالية، وأوروبا على الأجزاء الوسطى والجنوبية لقارة أمريكا الجنوبية، وثمّن توجه البرازيل المزدوج، البحريً والقارّيٍّ. ويعود بذلك عدة مراتٍ إلى موضوعات كتابه الأول الصادر في عام ١٩٣٠[٦٠١].

منذ ذلك الوقت، تكاثرت المنشورات المنادية بالجغرافيا السياسية في أمريكا اللاتينية[٦٠٢]. وراحت، تَجْهَدُ بشكلٍ منتظمٍ، في تسويغ أحد النزاعات المتعددة التي تقسم الدول اللاتينية – الأمريكية، ومقارنةً مزايا البلدان التي تتطلع إلى القوة الإقليمية، أو النظر في مناطق النفوذ. لكن، علينا أن نَميّزَ الفكرَ الاستراتيجيَّ الذي أوحى للبرازيل، خلال ما يقرب من عقدين، بسياستيها الخارجية والداخلية، عن تلك الجغرافيا السياسية الميكروية microgéoplitique الحصرية، تحت وطأة "مفهوم الحرب الباردة" للجغرافيا السياسية. إنها الفترة التي حدد فيها العسكريون البرازيليون القائمون على السلطة، بذريعة "وعيهم الجيوسياسي"، ثلاثة أهدافٍ ذات أولوية: الاندماج الإقليمي، واعتراف الولايات المتحدة بالدور الأول للبرازيل في المنطقة الشمالية للغرب، والأمن القومي، أي النضال الداخلي ضد الحركات الثورية[٦٠٣].

حدود الجغرافيا السياسية الحصرية اللاتينية - الأميركية

فُهِمَتْ العودةُ إلى الجغرافيا السياسية، واستُخدمت بوصفها تسويغاً لإجراءٍ تملكيٍّ سواء أتعلق الأمر بالنزاعات الأرجنتينية – التشيليّة حول مناطق القطب الجنوبي Antarctique، والنزاعات الثنائية في الأمازون، أو بمسألة انفتاح بوليفيا البحريٍّ . وقد

كانت المساعي التوحيدية بالنسبة إلى هذا المفهوم الذي يتبنى المحلية localiste والانشقاقية fractionniste، استثنائية[٦٠٤]. ويمكن القول أن هذا ما فعله سيمون بوليفار، أحد أكبر اثنين من محرري أمريكا الإسبانية، مع سان مارتان San Martin الذي ترك لنا بعض الملاحظات الجغرافيّة السياسيّة المتعلقة بشروط الاستقلال. وبالفعل، فإن بوليفار، الذي لم يكن يعرف جيداً جغرافية البلدان التي يقوم بتحريرها، سرعان ما أدرك صعوبة توحيد المستعمرات الإسبانية[٦٠٥]، فلم يكتب أيَّ بيانٍ يصف فيه شروط تحقيق فيدرالية إسبانية – أمريكية، أويحدد المؤسسات التي يمكن أن تقوم عليها، مع أن هذا الموضوع كان هدفه المثالي[٦٠٦]. واكتفى بأن يأمل في توحد فنزويلا مع وطنه، إضافةً إلى غرناطة الجديدة Nouvelle Grenade (كولومبيا، وباناما، والإكواتور الحالية). ومن هذا المنظور، شَرَعَ في البحث عن مكانٍ يصلح للعاصمة الجديدة[٦٠٧]. لكن سرعان ما فشل مشروعه، إضافةً إلى فشله في محاولاتٍ أخرى مثل تشكيل مجلس شيوخ (كونغرس) أمريكا الجنوبية في باناما عام ١٩٦٢ عبر إقامة كونفدرالية تضم البلدان الناطقة باللغة الإسبانية hispaniques، ثم فكرته في تشكيل "فيدراليّة مناطق جبال الآنديز"، التي كان مقدراً لها أن تضم فنزويلا، وكولومبيا، والإكوادور، وباناما، والبيرو، وبوليفيا[٦٠٨].

أما (خوان باتيستا ألبيردتي)، الذي كان محامياً ودبلوماسياً، ومتخصصاً في الدعاية، فكان له ميزةُ توقعه بتشكل الإمبراطورية البرازيلية من فيدراليةٍ تضم عدداً من الدول[٦٠٩]، قبل عشرين عاماً على تحقق هذا الأمر. وكانت أعماله الاستشرافية تستند إلى تحليل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية المرتبطة بسياقها الجغرافي[٦١٠]. وقد عكف ألبيردي على دراسة المشكلات الخطيرة التي نجمت عن تثبيت حدود دول جنوب أمريكا، واقترح عدة حلول في هذا الشأن[٦١١] بعد حرب "البلدان الثلاثة" (١٨٦٥-١٨٧٠)، التي هُزمت فيها الباراغواي أمام تحالف البرازيل والأرجنتين، و"حرب الباسيفيك" (١٨٧٩-١٨٨٤) التي فقدت على أثرها بوليفيا منفذها إلى المحيط. .

عندها، اتخذت الجغرافيا السياسية اللاتينية- الأميركية التي مارسها من يضطلعون بمهمة الدفاع الوطني، على نحوٍ خاص، طابعاً عرقياً مركزياً شديد الوضوح.. تبقى غاية الدراسات، تبعاً لكل الفرضيات، شَرعَنَة أو تفسير السلوك الدبلوماسي والاستراتيجي الذي تعتمده السلطات، أو إدانة سلوك الدولة المجاورة، لكنه ليس تفكيراً موضوعياً وعلمياً حول المنظومة الإقليمية. هذه الجغرافيا السياسية نشأت عن روح وطنيةٍ صارمةٍ، مستعدةٍ لاعتبار كلِّ مبادرةٍ صادرةٍ عن القوة الخصم، إن لم تكن فعلاً عدوانيةً، فهي، على الأقل، إجراءٌ سيئُ المقصد، أو مجالٌ لبسط النفوذ. لقد شكّلت الشحنات الرخيصة أكبر

مثال على مايخص المشاريع، والإنجازات المائية في الأنهار الكبرى لأمريكا الجنوبية[٦١٣]حتى وقتٍ ليس بعيداً، يمكن تأريخه بعام ١٩٨٦ مع معاهدة الممر النهري المسمى هيدروفيا Hidrovia[٦١٢]، .

أفضى البحث، كما ذكرنا سابقاً، بشكلٍ استثنائيٍّ عن عقيدةٍ خاصةٍ ببلدٍ معينٍ إلى تكوين رؤيةٍ شاملة. فانبثق مشروعٌ وطنيٌّ يتعلق بدمج الأراضي، والذي يعدٍ قرار تهيئة الأمازون ذروته[٦١٤]، من كتابات كل من (باكهوزر Backheuser وترافاسون Travasson)، ثم تلك التي نشرتها مجلة A Defsa Nacional في البرازيل، . وقد كشفت هذه التهيئة، في الحقيقة، عن إرادةٍ جيوسياسيةٍ ذات هدفين.

هدفٌ داخليّ : يتمثل في إعادةٍ التوازن الإقليمي، ووضع حلٍّ لمشكلة منطقة النورديسته Nordeste. وهدف خارجيٌّ يتمثل في القطع مع مَيْلِ البرازيل نحو الأطلسي لفتحها على مجمل القارة، من خلال دعوة الجيران الأمازونيين للعمل بشكلٍ مشترك، ولا سيما الذين يطلون على المحيط الهادي، من دون التنازل عن سيادة البرازيلٍ على منطقة الأمازون[٦١٥].

لقد أصبحت الجغرافيا السياسية في البرازيل علماً خاصاً بالعسكريين بامتيازٍ. ولم تبلغ درجة من العقلانية في كل أمريكا اللاتينية كما بلغته في البرازيل. فالكتب المنشورة في بلدانٍ أخرى والتي اضطلعت فيها القوة العسكرية بدورٍ سياسيٍّ هامٍ، كما في البرازيل، لم تكن تتمتع بالتجانس الفكري نفسه أبداً، ولم تبلغ العمق نفسه[٦١٦]. وكان ذلك واضحاً، على نحوٍ خاص، لدى المنافس الأرجنتيني الأكبر، الذي طالما بقي عاجزاً بسبب موقعه الجغرافي. أليسَ أتينكيو Atencio نفسه من كان يقارن بلده بجزيرةٍ بعيدة، ضائعة بين المحيطين الأطلسي والهادي، وكان تأثيره على المنظومة اللاتينية-الأميركيةٍ ضعيفاً لهذا السبب؟[٦١٧].

مثال البرازيل المعاصرة، حالة جغرافية سياسية فعّالة

لاحظ ميشيل شويانز Michel Schooyans[٦١٨]، أن الثورة البرازيلية التي قامت في عام ١٩٦٤، لم تكن نتيجة اجتهاد. فالعسكريون الذين استولوا على السلطة في تلك السنة كانوا قد أعَدُّوا أنفسهم، منذ فترةٍ طويلة، للاضطلاع بمهامٍ حكوميةٍ من خلال متابعتهم للمحاضرات والمناقشات التي كانت تدور في المدرسة الحربية العليا. وقبل هذا، كان الجيش قد تدخل في الحياة السياسية البرازيلية عبر دعمه لغيوتوليو فارغاس Getulio Vargas في عام ١٩٣٨، ثم دفعه إلى الانتحار في عام ١٩٥٤[٦١٩]. صحيح أن تحركاته قد هدأت خلال فترة عدم الاستقرار التي أعقبت سقوط غيوتوليو، لكنه هيَّأ لإيديولوجيته بعناية فائقة، وشحذ أفكاره، وعزز كوادره. وكانت السوربون البرازيلية، وهو الاسم الذي

حملته المدرسة الحربية العليا، مستعدةً لتنشئة طبقة سياسية فَقَدَتْ أهميتها. وكانت عقيدتها المنغمسة تماماً في الجغرافيا السياسية، تأخذ من الأفكار الوضعية، والدمجية integralisme [حركة شمولية فاشية برازيلية-م-]، كما يقول شويانز[٦٢٠]. فضلاً عن هذا، كان لتلك الحركة عقلٌ مدبّرٌ معترفٌ به، تمثل في شخص الجنرال غولبيري دو كوتا إيه سيلفا Golbéry do Couto e Silva، مُلهم الثورة، والمستشار غير المُعلَن لنظام الحكم الجديد[٦٢١]. وتدور القضايا الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية التي بحثها (جُمعت نصوصه المنشورة في الخمسينيات والستينيات في كتاب صدر في عام ١٩٦٧[٦٢٢]) حول ثلاثة محاورَ ذكرت سابقاً، وسنتوقف عندها الآن.

تعود أطروحات غالبيري الجيوسياسية في أصولها إلى القطبية العالمية الثنائية، التي تتسم بالعداء الحاسم بين الكتلة الغربية ذات التقاليد المسيحية الديمقراطية، والكتلة الشرقية الشيوعية، والمادية. وهي الفترة التي تحدّت روسيا فيها البلدان الرأسمالية، حيث أرادت بشكلٍ صريحٍ لها أن تخسر، وطرحت منظومتها كبديلٍ نهائي عن الرأسمالية.

في هذا السياق، لم تكن الحياديةُ ممكنةً، وكان على البرازيل أن تشارك في الدفاع عن الغرب. وتقوم مهمتها تبعاً لثلاث دوائر جيوسياسية: "الجغرافيا السياسية، والجيوستراتيجيا البرازيلية تدخل بالضرورة في أُطُرِ جغرافيا سياسيةٍ تتسع تدريجياً بالنسبة للكتلة اللاتينية - الأميركية، لجغرافيا سياسية، وجيوستراتيجيا قاريتين، ولجغرافيا سياسية وجيوستراتيجيا للعالم الغربي كله"[٦٢٣]. في الحلقة الكبرى للتشكيل الغربي، تحتل أمريكا الجنوبية مكانةً مميزةً لأنها بمنأى عن هجوم الاتحاد السوفييتي المباشر. واعتقد غالبيري، في تلك الفترة، أن أفريقيا الأطلسية تشترك في الفائدة نفسها، والتي تشكّلها مع الخلفية الأولى الحيوية للغرب. وقد كان مستبعداً أن يظن أحدٌ في عام ١٩٦٠ عن تصور أن يكون الاتحاد السوفييتي قادراً على وضع جسرٍ جويٍ مع أنغولا الثورية (الخريطة الآتية توضح هذه الرؤية الجيوسياسية).

بعد ذلك، لم تكن الاضطرابات التي شهدتها القارة السمراء سوى دافعٍ لتعزيز قناعة العسكريين البرازيليين بفكرتهم القائلة بأن أمريكا الجنوبية تشكل آخر أسوار الغرب ٦٢٤، وتتوجه الأطماع إلى موقع البرازيل ومحيطها الجغرافي أكثر من توجهها نحو أمريكا الشمالية المعرّضة مباشرةً لـ"الاحتكاك" بالاتحاد السوفييتي، من خلال المحيط المتجمد الشمالي، والمناطق الواقعة على "الخط الأول"، وبعضها غيرُ مستقرٍ وقابلٍ للتغير (الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا). بالتالي، من واجب البرازيل، وأمريكا الشمالية حماية نفسيهما من أيِّ اعتداءٍ، وتنظيم دفاعهما بما يخدم مصلحتيهما ومصلحة العالم الغربي

كله. لا شك في أن التبرير الذي قدمه الجنرال البرازيلي كان بسيطاً إلى حدٍّ ما، لتوقفه عند الاهتمام بعمق المجال الاستراتيجيّ للعالم فحسب. وهو وإن كان قد أخذ بعين الاعتبار موضوع الدفاع عن أمريكا الجنوبية، إلا أنه لم يَقُلْ شيئاً عمّا يمكن لدول هذه القارة القيام به في حال تعميم الصراع. ومعرفتنا بالقدرات العسكرية لهذه البلدان تجعلنا نخشى ألا تكون قادرةً فعلياً على الاستفادة من المُهَل التي يؤمنها لها بُعد المسافة عن ساحات المعركة الرئيسية، ولا المناعة المكانية(الفضائية) التي حباها الله بها. واقع الحال، يقول إن ميزتها الجغرافية، على المستوى الشامل، قد تكون من دون فاعلية. وهذا القلق كان يشغل بال الجنرال غولبيري، الذي لم تكن تساوره الأوهام الكبيرة حول الوسائل التي بحوزة الدول اللاتينية-الأمريكية. وكان يؤكد بوضوحٍ على أن الولايات المتحدة تشكل مفتاح منظومة الدفاع الغربي، وأول المدافعين عن القارة الأميركية، لتفوقها العسكري غير المحدود بطبيعة الحال. لهذا عليها أن تسهر على أمن جيرانها الجنوبيين. لاسيما وأن الأمر يعنيها من أجل إبعاد شبح احتواءٍ من جهة الجنوبméridionale عبرطريقين محتملين. فإما أن يستخدم السوفييت – بعد احتوائهما لأوروبا من خلال أفريقيا – البرازيل كرأس جسر شمال – أطلسي لاجتياح أمريكا الجنوبية، والهجوم على الولايات المتحدة من الخلف؛ أو بعد انضمام أفريقيا إلى المعسكر الشيوعي، ستتحول إلى قاعدةٍ لغزو أفريقيا لربطها بأوراسيا السوفييتية، ومن ثم حصار أمريكا الشمالية[٦٢٥]. هاتان الرؤيتان الكارثيتان قادتا (غولبيري) إلى التوصية بوضع البرازيل في مدار الولايات المتحدة.

كان غولبيري يعتقد أن بإمكانه تمييز ثلاث مناطق جيوسياسيةٍ كبرى[٦٢٦]، لا قيمة لها وعشوائيةً في الوقت نفسه، لكنها كانت، بنظره، تتميز بإظهارها "نوعين من التفوق" البرازيلي هما:

١) أهمية البلد الذي يضم، هو نفسه، المنطقة الاقتصادية الأكثر تطوراً (القاعدة المركزية للمناورة)، والمنطقة الاستراتيجية ذات الأولوية (الشمالية-الشرقية)؛

٢) حضور البرازيل في كلّ منطقة من المناطق الجيوسياسية الجنوب-أمريكية الأخرى، وهو ما يؤكد ميل غولبيري القاريّ. عندها كان هذا المنظور يسمح للجنرال ليفهم بكلٍّ هدوءٍ، علاقات البرازيل بالولايات المتحدة وصياغة ارتباطها. في المقام الأول، يسمح هذا المنظور للبرازيل بالحفاظ على ما هو أساسيٌّ من مصالحها الوطنية، وصيانة سيادتها. أما على المدى الطويل، وبعد انتصار التوجه الوطني في البرازيل، يمكنها أن تحلم بخوض مغامرةٍ كبيرةٍ: "نحن أيضاً، يمكننا الحديث عن مصيرٍ واضحٍ... فإذا عرفت إنكلترا

القديمة كيف تعترف بمصير شمال أمريكا من خلال سياسة تسهل إطلاق يدها في القارة الغربية، تحت حماية السرب البريطاني - عقيدة مونرو كما نعرفها، مستوحاة من كانينغ Caning-، فلا يبدو لنا أننا نبالغ بأن تعترف الولايات المتحدة أيضاً بما ينبغي علينا الدفاع عنه بأيٍ ثمنٍ، بوصفه حقاً ثابتاً رسمته الطبيعة نفسها فوق خريطة الأطلسي الجنوبي"[٦٢٧]. وبالتالي فإن الدعوة إلى طلب الوصاية الأمريكية لم تكن بريئةً، ولا تخلو من أفكارٍ غير معلنَة. الحرب في كلٍّ مكانٍ، والعداء شاملٌ.وقد قادت الطبيعة العميقة للقطبية الثنائية، إضافةً إلى تقدم التكنولوجيا، إلى إعادة اعتبارٍ جذريٍّ لمفهوم العنف نفسه، وشمولية الحرب. لأن العداء المهيمن إيديولوجيٌ في أساسه، وأصبحت الحرب، بمعناها الجديد، شاملةً، لا تتجزأ، ودائمةً[٦٢٨].

بالتالي، يقتضي مجمل الصراع وضع تعريفٍ جديدٍ للعلاقات بين السياسة والاستراتيجية، وبين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وبما أن الإيديولوجية تُعلي من شأن الحدود، فلن يكون ثمة تمييزٌ نقوم به - اللهم - إلا ما خصَّ صيغ الحرب، بين الصراعات الداخلية والمواجهات البيدولتيّة. أما في أمريكا اللاتينية، فالأمن الداخلي أهمّ من الدفاع الخارجي بسبب نسبية صلابته الجيوستراتيجية. إذا تعرضت البرازيل وجيرانها للخطر، فإن السبب في ذلك يعود أساساً إلى فشلهم. ترى، من هي القوى المؤهلة غير القوى العسكرية للقيام بهذه المهمة؟ كان الجنرال غولبيري يسوّغُ مسبقاً استيلاء العسكر على السلطة بذريعة"صيانة الأهداف الوطنية"، فهم الذين يملكون الوسائل، والإرادة للوقاية من انبهار البرازيل بموسكو والشيوعية، فانتصر شَاغلُ الأمن الداخلي على الطموحات الخارجية الكبرى. وبما أن المهمة الأساسية للسلطة الاستراتيجية الجديدة لتطوير الأرض وتثمينها، يقوم على تثبيت اللُحمة بين عوامل القوة كلها، فقد انطلق العسكريون فيها، على نطاقٍ واسعٍ في عام ١٩٧٠، فتجاوزت هذه الاستراتيجيةالأحاديث المنمقة عن الإجراءات الاقتصادية، لأن أهدافها كانت بعيدةً ورفيعة. وكانت تندرج في إطار المسعى الجيوسياسي للبرازيل التي سعت إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وتطلعت إلى الوحدة القارية من خلال التنمية. بالتالي، كانت البرازيل مستعدةً لمساعدة جيرانها بمقدار ما أوتيت من قدرة. ولتأكيد ذلك، قامت بتمويل بناء سد (إيتايبو Itaipu)، الذي كان يعد أكبر السدود في العالم، وحاجزاً مشتركاً استفادت الباراغواي من جزءٍ من الطاقة التي ينتجها. لكن، في الوقت نفسه شكل ذلك قمة استراتيجيتها القارية، ونقطتها النهائية، لأن الانهيار النقدي، والأزمة المالية اللذين عانت منهما، في السبعينيات أفشلا هذه الاستراتيجية الفرعونية (العملاقة).

هل يشكل الموركوسير Mercosur انطلاقةً جديدةً؟

لو حققت جيوستراتيجية غولبيري غاياتها لجعلت من البرازيل ثاني بلدٍ لامعٍ بعد الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية. فقد كان هذا الجنرال البرازيلي مدركاً لضعف بلده من الناحية العسكرية، فطلب حماية الولايات المتحدة، لكنه لم يكن يفكر بالوقوف عند هذا الحدّ. كان يعتقد أن يوماً سيأتي، بعد هذه المرحلة التي حددت فيها البرازيل حدودها بنفسها، ستصبح شريكاً كاملاً للقوة العظمى. منذ ذلك الوقت، تمت إعادة النظر في الأهداف بشكلٍ واضحٍ، ليس لأن العسكريين قد أعادوا السلطة إلى المدنيين فحسب، بل قاموا، رغماً عن الصعوبات الاقتصادية، بتقليص مجال عملهم. فعادت البرازيل قوةً متوسطةً، وصار لزاماً عليها إعادة النظر في قدراتها[٦٢٩]، وراح اهتمامها ينصبُ، من الآن فصاعداً، على الاندماج الصعب في السوق العالمية.

إن الرد على هذا التحدي الأخير بالنسبة للبرازيل، كما بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، يمر عبر إعادة إطلاق عمليات الدمج الإقليميّ على أسسٍ أكثر ماديةٍ مما كانت عليه في الماضي. وهذا يعني، في الواقع، إضافةً إلى المعاهدات الأحدث، والاتفاقيات الإقليمية الفرعية التي تحركها استراتيجيةٌ تجاريةٌ مجتمعيةٌ، ذات توجه قاريٍّ، يرافقها إنجازِ بنى تحتيةٍ متضامنة. لذلك تشكّل السوق المشتركة للقرن الأفريقي (Mercosur/Mercosul) التي تم التوقيع على إنشائها في ٢٦ آذار ١٩٩١ من قبل كل من البرازيل، والأرجنتين، والباراغواي، والأوروغواي، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥، المنظمة الإقليمية التي تترجم هذا التغير على أفضل وجهٍ. وهي سوقٌ يُحْسَبُ حسابها اليوم بعد انضمام فنزويلاإليها، ومشاركة كل من بوليفيا وتشيلي. وقد تحذو بعض عواصم الجبال الآندية andiennes حذو كاراكاس.

على الرغم من الانطلاقة الحقيقية للتجارة البيّمناطقية interarégional (التي زادت من ٤٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧[٦٣٠]) للميركوسير، إلا أن نجاحها ليس أكيداً، بسبب ضغط السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة[٦٣١] على بلدان أمريكا اللاتينية. فنحن نعلم أن الولايات المتحدة أنشأت مع كندا والمكسيك رابطة التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA) والتي تتوقع انطلاق " مشروع الأمريكتين" مع بداية شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٦، أو توسع التبادل الحر ليشمل القارة الأمريكية ضمن إطار ZLEA (منطقة التبادل الحر للأمريكتين). لكن هذا الأمر لم يتم.

ينبغي أن نرى أن مبادرة واشنطن قد تُعلن عن نهاية الميركوسير بعد أن أصبح الرافعة الرئيسية لاندماج أمريكا الجنوبية واستقلالها الذاتي. لأن تجديد المنظمة، منذ التقارب

الهام بين البرازيل والأرجنتين، في بداية عام ٢٠٠٠، يعتمد على إرادتهما المشتركة لجعلها أداةً يعتمد عليها التوجه الإقليمي الاستراتيجي. بمعنى، الدمج الاقليمي المنظم بشكلٍ يتيح تحسين شروط الأمن الاقتصادي للشركاء، وبموازاة ذلك، اكتساب موقعٍ أكثر راحةً في الاقتصاد العالمي، سواءٌ في المفاوضات مع القوى الكبرى من خلال التقاليد المعمول بها في العلاقات الثنائية بين الدول، أومع الشركات المصرفية والصناعية الكبرى في إطار العولمة[٦٣٢].. في الوقت الراهن، تم التقيد بالمبدأ، لأن كلاً من ممثلي الميركوسير قد تمكن من الحصول على تحديد المدى الذي يمكنه خلاله فتح اقتصاده أمام الشركات المتعدية الجنسية[٦٣٣]، على أثر اتفاقٍ مؤقتٍ وقعت عليه، في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣ في ميامي، ثلاث وأربعون دولة تنتمي إلى منظمة زليا ZLEA. لكن، إذا كانت برازيليا ترى أن من شأن "إنشاء سوقٍ مشتركةٍ للقرن الأفريقي الجنوبي تعزيز هذا السعي إلى الاستقلال الاقتصادي والسياسي الذاتي عبر تطوير العلاقات الدولية الخاصة"[٦٣٤]، فمن غير المؤكد أن الشركاء الأميركيين الجنوبيين يتفقون حول هذا الرأي. لاسيما وأن لديهم الوسائل للانضمام إليها، ومقاومة التحذيرات الأمريكية الشمالية، وهم يعرفون أن سوق الولايات المتحدة تمثل ثلاثة أرباع سوق زليا، الذي يقدر بثلاثة عشر مليار دولار[٦٣٥]. إذا عرفنا أن رئيسيّ دولتين رئيسيتين في الميركوسير قد ذهبا إلى حدٍّ اقتراح اعتماد عملةٍ موحدة، وبرلمانٍ مشترك، يتضح أن مصير (الزليا) يرتبط بشكلٍ كبيرٍ ببناء فضائها، لاسيما حوض لابلاتا La Plata الذي يشكل نواتها المركزية. بالفعل، ولأن هذه السوق تضم جنوب شرق البرازيل والبامبا Pampa الأرجنتينية، فإنها تجمع ٨٠٪ من الناتج الوطني المحلي PIB الكليّ للبلدان الخمسة المعنية (بما فيها بوليفيا) وبضع مئات الملايين من السكان.

لكن تجانس قطب الميركوسورينو Mercosureno، حتى لو كان بكامل طاقته المحركة، لن يكتمل إلا حين تكتمل البنى التحتية اللازمة لاندماجه الإقليمي، مثل الطريق السريع (بيونس آيروس وساوباولو)، أو طريق ميركوسير الملاحي Hidrovia Del Mercosur. بدايةً، تشكل المنظومة الملاحية العمود الفقري للسوق الجنوب أميركية[٦٣٦]، بفضل فرعها، أي الخط الملاحيٍّ Parana-Tiété وليس بفضل محور الخط: بارانا-باراغواي. وسيتمحور عليه ذات يومٍ، بحسب بعض الخبراء البرازيليين، كما تمنى الرئيس البرازيلي (هوغو شافيز) ربط (الباراغواي - الأمازون)، بمجرى (ريو ونيغرو أورينيك، المسمى IFLA) (الترابط النهري اللاتيني - الأميركي المتبادل). وقد يشكل مباشرةً المحور الأوسط لأمريكا الجنوبية، الممتد من بحر ديلبلاتا Mar del Plata إلى دلتا الأورينوك Orénoque طريقاً ملاحياً حديثاً طوله عشرة آلاف كيلو مترا! وقد يتجاوز، أخيراً، العداوات

الفضائية(المكانية) بين: حضن أطلسي / حضن باسيفيكي، ولا سيما التعارض بين الحوضين النهريين الشمالي والجنوبي) الذي أسف ماريو ترافاسو[٦٣٧] لوجوده. مثل هذه المشاريع تفترض أن تتمكن الدولتان الكبريان الجنوب أمريكيتان من تجاوز صعوباتهما، إذ لم يتم إنجاز إدارة الاقتصاد، وترشيد المنظومات المالية، وسياسة إعادة توزيع الثروات، في السنوات الأخيرة. لكن ينبغي أن تدفع شدة الأزمات الحديثة دول الميركوسير إلى الشروع في إصلاحاتٍ ضروريةٍ، وإتقان العلوم المالية، لأنها شروطٌ لازمةٌ لنجاح الشراكة.

الجغرافيا السياسية الأمريكية الجديدة:
علمٌ اجتماعيٌ أكثر مما هي عقيدةٌ

بعد أن قمنا بعرض الجغرافيا السياسية الأمريكية التي امتدت من الثلاثينيات إلى الخمسينيات، وعرضناها سابقاً والتي، إذا جاز القول، اتسمت بعَقْدَنَة (أعطت صبغة عقائدية doctrinarisation) نظرية العلاقات الدولية والفكر السياسي، لابد من تخصيص حديثٍ عن الجغرافيا السياسية الجديدة التي وُضعت منذ سنوات الستينيات. هذه الجغرافيا السياسية الجديدة انغمست في العلوم الاجتماعية، وخضعت، بدورها، لتأثير هذه العلوم المتعددة الفروع، لاسيما السوسيولوجية منها من دون أن تخلو من الالتزام بمصلحة السياسة الخارجية الأمريكية، وإهمال البعد العلمي للنظريات الجغرافية السياسية السابقة ذات المشارب المختلفة (بما فيها المشرب الألماني).

ويبدو هذا ملموساً حينما نعترف بالطرق المختلفة التي تطرقت إلى دراستها. وكما في أوروبا، فقد كان المنهج التاريخيُ أول ما استخدم. ثم انفصلت الجغرافيا السياسية عنه لتعتمد مسارين أكثر استقلالية، أي المقاربة الوظيفية، وخصوصاً المقاربة البيئية التي كانت بالغة الشيوع في تلك الفترة. ثم ظهرت المنهجيات الجديدة المستوحاة من علم الاجتماع، والتي فضّلت النماذج، لتؤسس بذلك علِمَ البيئة السياسي écologie politique.

إذا كان مقبولاً ألا يُختَزَل الفضاء العالمي بالفضاء المادي، في كنف الجغرافيا السياسية الأميركية الوحيدة التي أنتجت دراساتٍ خلال ثلاثين سنة، وأنه أيضاً فضاءُ علاقات، وأخيراً، عبارة عن تناضد غير متناظرٍ للفضاءات، وأنه لهذا السبب يستدعي تحليلاً شاملاً، فقد تبين أنه تلك الجغرافيا غير قادرةٍ على إعطاء تصورٍ كليٍ حوله. فلأنَّ عدداً كبيراً من المؤلفين المعنيين رأوا، إزاء هذا الرهان، أنه من الأفضل التوقف عند الدراسات الوضعية للفضاء الوطني، وللدولة وللمنتجات. هذه الصيغة البحثية، ليست حكراً على الأمريكيين الشماليين. لأنها تتكرر في كل المدارس الجغرافية الناشئة عن الفكر (الأنغلو-

ساكسوني) خارج البلدان ذات الثقافة الأوروبية. وإذا سمح بالقيام بدراساتٍ قطّاعيّةٍ sectorielles ثريةٍ جداً بالمعلومات، مثل الجغرافيا السياسية للمحيطات التي وضعها الأسترالي (بريسكوت J. R. V. Prescott)، فهي في الوقت نفسه مناقضةٌ للمقاربة (الماكرو-جيوسياسية). لننظر في بعض الدراسات الخاصة بهذا الموضوع.

مقاربة ديروينت وايتليسي الجغرافية التاريخية

كانت الجغرافيا السياسية في بداياتها جغرافيا سياسية تاريخية تسعى ما بوسعها إلى معرفة الماضي، من خلال دراسة نشأة الوحدات السياسية الرئيسية، وبأفضل طريقة من شأنها الإحاطة بالتيارات، والتوترات التي تستنفر، جزئياً أو كلياً، حياة بلد معيَّن. وبالفعل فقد دشن ديروينت وايتليسي Derwent Whittlesey الجغرافيا السياسيةً الأميركية[٦٣٨] بهذه المنهج التاريخي. فرأى أن الفضاء يشكل موضوعاً مركزياً في الجغرافيا السياسية. وكان يظن أنه من غير الممكن فهم دوام الخلاف بين الوحدات المتنافسة من دون دراسة تكوّنها. وفي كتابه (*الأرض والدولة* The Earth and the State)، يستندُ إلى النموذج الفرنسي خاصةً، للنظر في العناصر الجغرافية التي من شأنها توليد، أو على الأقل، تسهيل نشوء الوحدة السياسية. فاقترح عيناتٍ من سبع حالاتٍ تحظى بالأفضلية. ودراسته لتنامي الضاء الفرنسي الذي انتهى بها إلى ما هي عليه اليوم، ترافقت بشكل وثيقٍ بوصف البيئة المادية والثقافية. فأولى دوراً بالغ الأهمية إلى نجود Cuestas الحوض الباريسي بوصفه خطَّ دفاعٍ عن العاصمة. وبالتالي فإن الموقع - المُنعطف لباريس يشكل هنا مثالاً هاماً.

المُقاربة الوظيفية

يعد ريشارد هارتشورن Richard Hartshorne) من أدخل التحليل الوظيفي في الدراسات الجغرافية السياسية الأميركية[٦٣٩]. إذ يرى إنه لابدَّ من البدء بدراسة الوظائف المرتبطة بأية منطقةٍ متكونة بنيوياً. فإذا تشكل فضاءٌ معينٌ، فذلك لأن لديه وظائف ينبغي عليه القيام بها. وهو ما يصح على الدولة التي يركز (هارتشورن) تفكيره عليها، لأن وظيفتها الحيوية تقوم على الاضطلاع بتأمين وحدة البلد وأمْن سكانه. ويظهر هذا الشرط المزدوج على مستوى مجموعتين من الوظائف الداخلية والخارجية للفضاء الدولتي المتشكل (أو المُنّظَّم):

"هدف الدولة الأساسي، بوصفها تنظيماً لقطعةٍ من الأرض ومجموعةٍ من السكان، كما بين راتزل قبل غيره، يقوم على جمع مختلف أجزاء الأرض والمناطق في وحدةٍ منظمةٍ واحدةٍ".

يستند هارتشورن إلى فكرة الجغرافي الألماني الخاصة بالعلاقة الوثيقة بين نمو الدولة وتطورها الثقافي، ليجعل من المُجانسة homogénéisation الوظيفة الداخلية الأولى للدولة. ولكي تحقق السلطة المركزية أفضل تجانس للفضاء الأرضي المُسَيِّطر عليه، فهي تعمل على تقليص الاختلافات، وتخفيف التضادات التي قد تكون موجودةً بين أجزاء الأرض، وتعزز الروابط بين منطقة بعيدةٍ عن المركز ومجمل الأراضي الوطنية. وتكون الاجراءات الواجب اتخاذها ذاتُ طابعٍ تقنيٍ، وماديٍ، أو بشريٍ، وذلك تبعاً لطبيعة معوّقات الاندماج الوطني، فقد تكون ماديةً (وجود الفواصل بين الأراضي، ووجود الجبال الشاهقة، ومنظومات النقل الضعيفة)، أو بشرية (التنوع الإثني، أو اللغوي، وغياب المساواة الاقتصادية بين الأقاليم).

يلاحظ هارتشورن أن القوى المتعارضة في الإدارة من شأنها تسهيل، أو عرقلة عملية المُجانسة، وأن هذه العملية تتطور وفقاً للسياق الفضائي - الفكري spatio-idél. ويشير إلى أن منظومة العلاقات بين مركز منطقة منظّمة ومحيطها تُقاس بوصفها ناتج قوى نابذةٍ وجاذبةٍ. صحيح أن نظرية الأماكن المركزية غير جديدة في الجغرافيا، إلا أن هارتشون أدخل هذا المفهوم الأساسي في دراسة الفضاءات السياسية. فيتلخصُ عمل الحكومة الحريصة على تحقيق وحدة البلد، وصيانتها، بالنهاية، على تغليب القوة الجاذبة على القوة النابذة. ويعود سبب عدم التناظر المنشود إلى عامليّ الزمن والإرادة السياسية.

هنا، يسوق هارتشورن مثال أستراليا، فيقول إن الكومنولث الاسترالي بقي، لفترة طويلة، أبعد ما يكون عن تشكيل أمةٍ، بسبب هيمنة القوى النابذة. وهذا صحيحٌ، لأن كلَّ دولةٍ من دول الفيدرالية كانت تقيم علاقاتٍ مميزةٍ مع بريطانيا، وتضبط علاقاتها بشركائها القاريين على هذا الإيقاع. وبعد ضعف التأثير البريطاني وتلاشيه، في الوقت الذي كانت فيه كانبيرا Canberra تشد أواصر الروابط الفيدرالية، تفوقت القوة الجاذبة على القوة النابذة. فتحررت أستراليا وكونت دولةً - أمةً متكاملةً. والفكرة الجاذبة تعني الفكرة التي تبرر وجود الدولة. لأن الدولة، إذا أرادت الحياة، لا بد وأن يكون لديها مُبَرِّرٌ لوجودها[٦٤٠]، وهو ما يشدد عليه المؤلف. والدولة التي تفقد مُبَرِّرَ وجودها، أو تعترضها قوى أخرى أكثر ديناميكية ستختفي لتحل محلها وحدةٌ، أو عدة وحداتٍ سياسيةٍ جديدة. ويذكر هارتشورن المبرر الذي كان يسوقه الجغرافيون السياسيون الألمان[٦٤١]، الذين فسروا سبب تلاشي الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية عام ١٩١٩، بعجزها عن المحافظة على مبرر وجودها، أو تجديد هذا المبرر، أمام التوجهات القومية الناشئة في أوروبا الوسطى،

وهي مبرراتٌ أكثر عقلانية من مبرر وجود الدولة. في المقابل، يمكن القول إن الإمبراطورية الروسية وجدت في الإيديولوجيا الشيوعية، وتأسيس الاتحاد السوفييتي سبباً جديداً لوجودها (سعادة شعوب الإمبراطورية في تحقيق الاشتراكية)، ما سمح بالحفاظ على مجموعٍ جيوسياسيٍ، مُوَحَّدٍ طيلة أربعةٍ وسبعين عاماً، وبقي مشابهاً لما كان عليه قبل ثورة ١٩١٧، بينما حمل التخلص من الاستعمار معه كل الإمبراطوريات التي عاصرته[٦٤٢]. بالتالي فإن مبرر الوجود ليس أمراً محدداً بشكل مُسَبَّقٍ، بل ذو طبيعةٍ فكريةٍ. وتكمن أهميته غير المحدودة في تجاوز الانقسامات والنزاعات الداخلية، لأنه يتماهى مع المصير المشترك للجماعة. لكن مبرر وجود الدول لا يكون مستقلاً دائماً، لأن شبكة العلاقات الدولية تساهم في بروزه أيضاً. كان هارتشورن، أثناء إشرافه على دراساتٍ خاصةٍ بالعراق، يظن أن نشوء هذه الدولة يعود إلى سببين: أولاً، اعتراف القوى الكبرى بأهمية بلاد ما بين النهرين من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية؛ وفي المقام الثاني، ضرورة وضع "قدمٍ للقومية العربية" فوق الأرض. فحقق نشوء الدولة العراقية، الواقعة تحت الهيمنة البريطانية، هذين الغرضين.

بيَّن التحليل الجغرافي - التاريخي للدول الدور الأساسي الذي لعبه "المكان المركزي" (Core-area)، وكانت له أهميته الأساسية لدى الأمم القديمة. وقد رأينا أن وايتليسي قد اهتم بهذا البرهان فيما يخص فرنسا. ولاتزال هذه الفكرة مطروحةً في أغلب الكتب الأميركية الدَّارسَة للجغرافيا السياسية. وإذا تجاوزنا بعض الاستثناءات، يمكن القول إن الدول الأوروبية اجتمعت حول مركزٍ تاريخيٍ ثابتٍ (إنجلترا، السويد، فرنسا) أوأنه تَراجَع ليحل محله مركزٌ آخر (بولونيا، إسبانيا).

صحيح أن هارتشورن قد عاد إلى المفهوم نفسه، لكنه قام برسم حدوده واستكواله، فبيّن أولاً أنّ النواة المركزية لم تسبق وجود الأمة، والمثال على ذلك هو الولايات المتحدة، حيث لم يعمل أيُ فضاءٍ فيها بشكلٍ منعزلٍ. لكن جغرافيين أمريكيين آخرين أرادوا أن يروا في إنجلترا الجديدة، وبشكلٍ أوسع، في منطقة الشمال الشرقي، "النواة المركزية" للاتحاد، ويبينوا أن النواة المركزية ليست حاسمةً:

"النواة المركزية ليست كافيةً، وغير أساسيةً لوجود الأمة أو الدولة. الأساس هو الفكرة المشتركة التي تُقنع السكان بتضامن المناطق كلها مع بعضها ".

لاشك في أن هارتشورن محقٌ في هذا، لكن يمكن الرد عليه بالقول إن معنى الجماعة يفرضه المركز في أغلب الأحيان. والفكرة التي لا يعتمدها مركزٌ سياسيٌ تبقى مفهوماً فكرياً. والتحليل الجيوسياسي المعاصر يستفيد دائماً من التعامل مع مفهوم النواة

المركزية، لأنها تفسر المشاكل التي تعترض البناء الأوروبي جزئياً، كما تفسر الخيبات الداخلية التي تحس بها بعض الأمم المتكونة حديثاً، حينما لاتسعفها فكرة النواة المركزية.

لأمن البلد وسكانه مظاهر مختلفةً لا تتوقف عند المظهر العسكري، إذ لا بد من الاعتراف بسيادته، والحد من أي شكل من أشكال التبعية. ويصنف هارتشورن هذه الوظائف الثلاث وفقاً للعناوين الآتية:

١) العلاقات الدولية، أي العلاقات القائمة بين الدول المتجاورة مباشرةً، والتي تترجم حتماً من خلال الأرض، أي وجود عداءٍ حول منطقةٍ، أو حدٍّ، أو تعاونٍ. فوق هذا كله، لا شك أن العلاقات الدولية هي الميدان المألوف للجغرافيين السياسيين.

٢) العلاقات الاقتصادية. يرى هارتشورن أن قلب المشكلة هنا هو تحليل الارتباطات الاقتصادية بين الدول، نظراً لموقعها الجغرافي وشراكاتها السياسية-الاقتصادية. وينبغي في مرحلة العلاقات التجارية، ولتجنب التبعية البالغة للخارج، العثور على بديلٍ للمنتجات ذات الضرورة الملحة، واكتساب أسواقٍ جديدةٍ لتصدير المنتجات المصنّعة إليها.

٣) العلاقات السياسية الاستراتيجية. حتى الدول الأكثر قوةً تبذل جهوداً كبيرةً للدخول في تحالفات. فالوظيفة الخارجية للدولة تنطوي على الحصول على ضماناتٍ دبلوماسية، وتجنب العزلة الاستراتيجية، وتأمين استمرارها. وتعد المنظمات الدولية أكبر مكانٍ تتجلى فيها هذه الوظيفة.

دور التيار السلوكي في الجغرافيا السياسية:
الاعتراف بالدور الأساسي للتصورات

يقول بولدينغ[٦٤٣] K. E. Boulding: "الناس الذين تحدد قراراتهم سياساتُ الأمم وأفعالها لا علاقة لها بحقائق "أهداف" الحالة... بل بـ"الصورة" التي يكونونها عن حالتها. ويتحدد موقفهم بالطريقة التي يفكر هؤلاء الناس من خلالها بالعالم، وليس في العالم كما هو على حقيقته " فلكل شعبٍ صورته التي يكونها عن نفسه، وعن بلده وقوته، وعن الشعوب الأخرى. وتؤكد مدرسة السلوكية المعرفية Cognitive Behaviorism، كما يسميها هنري ومارغريت سبروت Sprout[٦٤٤]، والتي ينتمي بولدينغ إليها، أن الصور أهمّ من الحقائق، على أعلى المستويات. كما تقول أيضاً إن الدول كالأفراد من حيث تفاعلهم مع البيئة التي يقومون بتأويلها على ضوء تجربة الماضي، وبالتالي من الملائم أن نميز البيئة النفسية (التي تقول إن الفرد يحدد خياراته ويتخذ قراراته تبعاً لما تمليه عليه هذه البيئة) عن البيئة العملانية opérationnel (التي تضع حدود ما يمكن أن يحدث حينما يتم تنفيذ القرار). وعدم قدرة الإنسان على إدراك شمولية وتعقيد العالم الذي يعيش

فيه، تقوده حتماً إلى استخدام أشكالٍ من التصورات حول مختلف أوجه العالم المحيط به، والتي تشوه الواقع. وإنَّ تثمين قوى الشريك أو الخصم، لا سيما نواياه أو بواعثه، والمعوقات، أو التسهيلات التي تمثلها حالةٌ دوليةٌ معينةٌ، غير مؤكد، ولايمكن لأكثر التحليلات صرامةً أن يمحوه تماماً. وكذلك الأمر حينما ينبغي أن نتآلف مع الكسل الفكري، والجهل أو اللامبالاة، فإن الدراسة التحليلية تتنازل أمام القوالب الجاهزة، والأحكام السريعة، أو مجرد البراءة، لدرجة يصبح معها لـ"صور العالم" قيمة المعرفة.

هذا الأمر ينطبق على مجال العلاقات الدولية، الذي ظل بعيداً جداً عن اهتمامات غالبيةٍ ساحقةٍ من المواطنين، وكثير من السياسيين، الذين غالباً ما يكون مستوى معرفتهم الجغرافية ضعيفاً، (وهو خطأٌ تاريخيٌ في مجتمعٍ ما فتئ يتكوكب planérarise) ويشجع الالتباس، وعدم الدقة والمبالغة في الترميز. الصورة السائدة هي تلك التي يكونها شعبٌ عن نفسه، وعن دولته، ثم تأتي بعد ذلك صور الوحدات الأخرى التي تشكل بيئته الدولية. إن الصور الوطنية ميراث قبل أيِّ شيءٍ آخر، وهي صورةٌ تاريخيةٌ تجمع أحكاماً وضعت خلال زمنٍ طويلٍ، وتقديراتٍ تتكرر تقليدياً، وتبقى حيةً بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية. الأساطير التي تغلّف الماضي الوطني حتى لو كان قابلاً للنقاش، تخلق سكوناً ثقافياً. هذه الصورة تنقلها العائلة والمدرسة، التي يميل تعليمها إلى المبالغة في تقدير التاريخ والجغرافيا الوطنيين على حساب بقية العالم. وبعد أن يطرح كينيث بولدينغ Kenneth Boulding سؤاله عن مكونات هذه التصورات وكيفية تكونها، يوافق على وجود تأثيرٍ للفضاء الماديِّ عليها. وأشار إلى ميل الولايات المتحدة إلى الاكتفاء بتشكيلٍ فضائيٍّ مستديرٍ أو مربعٍ. ولا شك أن النتوءات، والزوايا الداخلة تخلق انطباعاً مؤكداً بالهشاشة، وهو انطباعٌ قويٌّ، لاسيما لدى الدول المنغلقة على نفسها. وبما أن الأرض تبقى الرهان المركزي للعلاقات الدولية، بسبب حصرية إشغالها، فلابد أن يعطي تحديدها صورةً مقبولةً عن البلد. كما يشدد السوسيولوجي والجغرافي الأميركي، قبل كلِّ شيءٍ، على أن يقوم تحليل البيئة النفسية والمتخيلة أيضاً، على أساس العداء والصداقة من جهةٍ، والقوة والضعف من جهةٍ أخرى. وبطبيعة الحال، لا يتحدد سلوك الدولة وقرارات حاكميها أبداً بالصورة الوطنية فقط، بل يتكيف مع البيئة العالمية المرئية. ثمة، بهذا الخصوص، فرقٌ بين الواقع المُتَخيَّل الذي يولي أهميةً لبعض مظاهر العالم أكثر مما يوليها لبعضها الآخر، فيغيّر بذلك هندسة العلاقات، أما الواقع البحت فيصعب إدراكه أو حتى القبول به. وقد يكون الفرق بين البيئتين كبيراً جداً. وهكذا، كما يقول سبروت Sprout، فإنه يوم وقع هجوم (بيرل هاربور Pearl Harbour)، كانت القوة العسكرية الجوية اليابانية غائبةً عن

البيئة النفسية للأمريكيين، التي كانوا يجهلونها، أو يتصنعون جهلها - في الوقت الذي تبين أنها كانت بالغة الفاعلية. فهم يرون أن العالم المُتَخيَّل يتمتع بأهمية تفوق أهمية العالم الحقيقيِّ في ما يتعلق باتخاذ القرار، ومن الخطأ الاعتقاد، كما هو حالُ دعاة البيئة environnementalistes، بأن العناصر المادية تتحكم وحدها بالعلاقات الدولية. وتبقى مقاربة بولدينغ وغيره من الجغرافيين والسياسيين السلوكيين لهذه العلاقات، مساهمةً أساسيةً(٦٤٥). فهي تدمج هنا عالم التصورات، وتخلص إلى أن ما هو حقيقي هو جماع الواقع مع التصورات. لكن لا يمكن لهذه المقاربة أن تكون كافيةً لوحدها، لأن أي ممثلٍ غيرُ قادرٍ أن يفهم، على مستوى القرار الاستراتيجي، "الحقيقة الواقعية" تماماً، إذ سرعان ما يكتشفون هؤلاء الممثلين، على مستوى عمل المنظومة الدولية، حقيقتها من خلال التعلم. وهو واقعٌ لا يمكن أن يكون هو نفسه تماماً حينما يتم اتخاذ قرارٍ جديد. أخيراً، يمكننا تماماً أن نُشرِكَ مع التفكير السلوكي الخاص بإدراك الواقع الدراسات التي أُجريت حول الثقافة الاستراتيجية للممثلين، والأسلوب الوطني للحرب التي تستنتجها (المقاربة) من أعمال صامويل هانتينغتون، وكين بوث Ken Booth، وروبيرت جيرفيس Robert Jervis، وجاك سنايدر Jack Snider، الذين يسعون إلى البرهنة على التعددية، وبالنتيجة، عدم تلاقي العقلانيات.

الجغرافيا السياسية المنتظمة للأرض والدولة

ثمة في الأدبيات الأمريكية دراساتٌ مفصلةٌ تتناول ثلاثة موضوعاتٍ تهمها كثيراً، وأصبحت متخصصة بها، هي: الأرض السياسية، والفضاء البحري، والدولة الوطنية. ويبدو على كتب الجغرافيا السياسية المُنتظمة، وفقاً للصيغة التي تستخدم لتمييزها عن غيرها، وكأنها تنتمي إلى عائلة واحدة، هي عائلة القائمة catalogue(647). وتتخذ شكلاً موسوعياً، لكنها لا تقدم بدايةً تفسيرٍ للحياة الدولية، لكن لا أحد يمكنه الشك في وظيفتها المعلومية.

قام أندريه لوي سانغان André Louis Sanguin، بعد جمع مصادر عالمية رائعة حول الجغرافيا السياسية المنتظمة، بنشر كتابٍ مكثّفٍ يتضمن هذه الموضوعاتً(٦٤٨). أما المرجعية الوضعية للجغرافيا السياسية المنتظمة، أي وصف الوقائع السياسية المدرجة في الفضاء، أو التي تحددها الجغرافيا فنجدها في الجغرافيا الفرنسية المعاصرة. وتنطوي أساساً، على التشديد على مقولات الوقائع المتماهية مع الديمومات الجيوسياسية (ديمومات الحالة الجغرافية، والهوياتية، وهي أكثر عرضة للنقاش، وتلك المتغيرة في الزمن من حيث قيودها، ورهاناتها، أي الموارد الطبيعية). هذه المقاربة المغرقة في التحليل،

تبقى ساكنةً وإلى حدٍّ ما حتميةً، حتى حينما يتم الرجوع إلى وجود منظومة دولية[٦٤٩] أو حينما تؤخذ بعين الاعتبار، الثورات التقنية التي تشكك بأولوية الدولة - الأمة.

الأرض الوطنية: الأشكال، والأبعاد، والموقع

كل دولة فريدة من حيث تكوّن أراضيها المتميزة بشكلها، وبعدها الفضائي، وتموضعها .فتكون بعضها، في حمأة المعطيات، ملائمةً فيما يخص السياسة الخارجية. فلو نظرنا، على سبيل المثال، إلى الاختلافات العرقية، واللغوية، والسكانية، والاقتصادية بين جزأي الباكستان الغربي والشرقي لأدركنا أنهما عرضةً للانفصال[٦٥٠]. وقد تبين أن الإسلام، بوصفه عاملاً دينياً وحيداً، لم يكن قادراً على صيانة الوحدة الوطنية، مع العلم أن الفاصل الجغرافي الطويل - أكثر من ١٧٠٠ كيلو متر - كان سبباً في إضعاف سلطة العاصمة القديمة كراتشي على القسم الشرقي، أي البنغال. وما أن عرب البنغال عن إرادته في الاستقلال، لم تستطع السلطة المركزية أن تتحرك بشكلٍ فعّالٍ. فقواتها العسكرية المرابطة في البنغال تعرضت للهجوم من قبل الجار الأكبر والعدو الهندي، الذي تدخل إلى جانب الانفصاليين. ولأن الاتحاد الهندي لم يجد أية صعوبةٍ في قطع كل علاقاته، ما عدا البحرية، بين شقي الباكستان، بل إن التشكيل الجغرافي للبلاد كان عَرَّضَهُ لمشكلة أمنيةٍ خطيرةٍ في مواجهة القوة الهندية.

طالما استمتع الجغرافيون السياسيون بتصنيف الدول تبعاً لوظيفتها الفضائية (المكانية). لكن، ينبغي أن نتفق على أن مثل هذه التصنيفات لم تُستخدم إلا على نطاقٍ ضيّقٍ جداً. ولطالما خضعت المعايرة étalonnage للنقاش، حتى وإن برزت بعض الفروق في مقارنة المساحات، لأنها تفتقر إلى الدلالة السياسية: فإيران دولةٌ كبيرةٌ، والأرجنتين بلدٌ عملاقٌ، لكن دورهما في السياسة الدولية لا يقبل المقارنة في الطرف الآخر، حينما تكون الأبعاد مؤقتةً، فإن دور بعض الدول الصغرى micro-Etats يتجاوز أحياناً حدود أراضيها بشكلٍ كبيرٍ.

لا يكون تحديد الفضاء الوطني وشكله الخارجي في علاقات الجوار، مقيداً إلا حينما لا يكون البلد مطوقاً، مثل بلدانٌ عديدةٌ لا تملك منفذاً بحرياً . ففي أوروبا : تعد الدول التي ورثت الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية مستبعدةٌ تماماً من الشاطئ الذي كان أجدادهم يصلون إليه.. مع هذا، فإن النمسا، وسلوفاكيا تستفيدان من المكانة الدولية التي يحتلها نهر الدانوب، كما أن جمهورية التشيك تستفيد من نهر الإلبا Elbe، وأكثر من نهر الأودر Oder. وتتمتع سويسرا بمنفذ أوروبي على نهر الراين، الذي تقع عليه مدينة بال Bâle . وهناك ثمة دول تسمى "الدول المُطَوَّقة" في القارات الأخرى، لا تحظى حتى

بمجرد مرور نهرٍ قابلٍ للملاحة عبر أراضيها. في أمريكا الجنوبية، فقدت بوليفيا خلال حرب عام ١٨٩٧ مينائي أريكا Arica وأنتوفاغاستا اللذين أصبحا ملكاً لتشيلي اليوم. وثمة دولةٌ أخرى تعاني من عزلة عن جيرانها الشرقيين يضاف إليها الباراغواي، وهي دولةٌ أخرى غير ساحليةٍ تنازلت لها عن المقاطعة الشمالية، لم تتمكن أبداً من استعادة انفتاحها على المحيط الباسيفيكي. وانعزال الباراغواي [عن المنافذ البحرية] أقل أهمية لأن هذا البلد يتصل بالأطلسي من خلال النهر الذي سمي باسمه، أي مصب البارانا. لكن علاقاته السابقة مع جاريه الكبيرين البرازيلي والأرجنتيني عزلته عن العالم تماماً، عدة مراتٍ – ولفتراتٍ طويلة –. وفي آسيا أيضاً عدة دولٍ غير ساحلية، والتي يشكل الاستقلال بالنسبة لها مفهوماً نسبياً. منها دول الهيمالايا العازلة مثل ونيبال، والبوتانBhoutan، التي تعد مناطق حرةً حدوديةً، أكثر منها دولاً متكونةً. وهناك أيضاً ست عشرة دولة أفريقية غير ساحلية[٦٥١]. فغالبيتها، مع زائير التي ليس لها سوى ممر بحري متواضع جداً وغير كاف، تقع داخل القارة السوداء. يضاف إليها دولةٌ سابعة عشر، هي إثيوبيا، التي تجد نفسها مرةً أخرى عبر تاريخها، في الحالة نفسها. لقد كان التعاون الإقليمي هو الطريق الذي اتبعته افريقيا الغربية والوسطى للتخفيف من تبعات البعد عن البحر، ولذلك، حينما تكونت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في عام ١٩٧٥، انفرج الأفق تقريباً بالنسبة للدول غير المحظوظة من حيث الموقع. عندئذٍ برز مشروعان كبيران لبناء طرقٍ عابرةٍ للبلدان، ما يزال أحدهما طور البناء، ونعني به الطريق العابر للصحارى الذي يربط لاووس Lagos بالجزائر تبعاً لطريق القوافل القديم. أما الآخر فلم يتم إنجازه بعد بسبب نقص وسائل التمويل. وكان من المقرر أن يربط لاووس، الواقعة على خليج غينيا، بمومباسا Mombassa، الميناء الكيني على المحيط الهندي[٦٥٢]. وكانت حكومة نيجيريا أول من دعا لإقامة هذين المشروعين، حينما كانت تلك الدولة تبدو كقوةٍ رائدةٍ في الغرب الأفريقي، أي قبل تبديد ثرواتها البترولية.

لم تتمكن الأمم والدول، خلال عصورٍ طويلةٍ، من الحياة إلا على البعد الوحيد الأفقي لفضائها. ذلك أن إدخال البعد العمودي يمنح التراب الوطني حجماً، إضافة إلى أنه يختزل بشكلٍ كبير نسب توزيعه. أما الفضاء السياسي والاستراتيجي الجوي فأمر بديهي. والجماعة الدولية تعترف بحق الدولة في التحكم بعبور الطائرات الأجنبية فوق أراضيها، وربما منعها من استخدام أجوائها. وحينما تتم حيازة المجال الجوي على هذا النحو، فإنه يتحدد بخطوطٍ عموديةٍ افتراضيةٍ توضع فوق كل نقطةٍ من نقاط الحدود الأرضية، باعتبار أن السقف يرتفع دائماً نحو الأعلى بفضل تطور الملاحة الجوية.

ويتضح أنه بسبب سرعة الطائرات، فإن الوسائل التي يتطلبها التقاطها، وربما التقاطها المحتمل، نرى أن دولاً عديدةً ليست سيدة مجالها الجوي، لصعوبة المحافظة على الحدود الجوية كما تتم المحافظة على الحدود الأرضية. تترك علوم الأقمار الصناعية في كل تطبيقاتها، آثاراً سياسيةً واستراتيجيةً مباشرةً. فالأقمار الصناعية الخاصة بالمراقبة، من دون شكٍ مواقع مراقبةٍ بالغة الأهمية[٦٥٣]. ومع الأقمار الصناعية الملاحية نلامس التطبيق العسكري المباشر لأن أحد أهدافها الأولى السماح للغواصات الذرية بتحديد موقعها في مختلف الظروف الجوية بدقة[٦٥٤]. أما الأقمار الصناعية المخصصة لمراقبة الأرض satellites géodésiques، فتقوم بقياس الأبعاد الأرضية، وتُحَسِّنُ دقة تصويب الصواريخ الباليستية. أخيراً، كانت دراسةُ، أو إنجازُ الأقمار الصناعية اللاقطة (المراقبة) تحتل برامج القوتين العظميين منذ زمنٍ بعيدٍ خلال الحرب الباردة. ويشكل هذا النمط من الأجهزة أحد المكونات الرئيسة للدفاع الجوي الأميركي، الذي لم يكف عن التطور. إذاً، يتضح أن الفضاء الفلكي يشكل اليوم جزءاً لا يتجزأ من الفضاء الجيوستراتيجي العالمي.

الفضاء البحري

مفهوم "المياه الإقليمية eaux territoriales" ليس جديداً، لأن السويد كانت أول من أطلقته في ٩ تشرين الأول من عام ١٧٥٦، حيث حددت في ذلك اليوم فضاءها البحري الوطني بثلاث آلاف عقدة بحرية. بعد ذلك قامت القوى البحرية الكبرى مثل بريطانيا العظمة باتخاذ الإجراءات الحمائية الأولى، فمنعت في عام ١٨١١ الصيادين الأجانب من الاقتراب من مياه سيلان ومواقع اللؤلؤ فيها. وفي عام ١٩٤٥ قرر الرئيس ترومان توسيع السيادة الأميركية لتشمل المُسَطّح plate-forme القاري للاتحاد[الأمريكي]. لكن الولايات المتحدة لم تكتشف اهتمامها الكبير بالمحيطات إلا منذ عهدٍ قريب. فشهدت خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠و ١٩٩٠ توسعاً كبيراً في مطالبها البحرية. واقترن امتلاك الدولة للبحار والمحيطات بتحديد "المنطقة الاقتصادية المحمية" بـ٢٠٠ ميلٍ بحريٍ. أما ما بعد حدود المسطّح القاري، فترى عدة دول من الطبيعي أن تصل حدود ممارسة سلطاتها على بعد ٢٠٠ ميل من شواطئها. إذا جعلنا هذا الإجراء قاعدةً عامةً، فإن الدول التي لها واجهاتٌ طويلةٌ، وتلك الدول الجزيرية تصبح على هذا الأساس "دولاً بحرية" كبيرةً[٦٥٥]. وقد انتهت المؤتمرات الدولية إلى الاتفاق على أن الأرض الوطنية تستمر تحت المياه لتصل إلى الخط السبري bathymétrique البالغ ٢٠٠ متر. وبالتالي فإن حصة الدول الخاصة بأعماق المياه excroissance bathyale تتناسب مع مساحة المسطح القاريّ الذي يحدها.

هنا، تُولِّد الجغرافيا حالاتٍ إضافيةً من عدم المساواة[٦٥٦]، آخذين بعين الاعتبار أنه، بالنسبة للدول البحرية الكبرى، ينبغي ألا نلغي الدول التي تمتد سيادتها على أراضيها الواقعة خلف البحار، من مناطق المحيطات الواسعة. وهي حالةٌ تنطبق على بريطانيا العظمى وفرنسا بنحوٍ خاصٍ. وتجدر الإشارة إلى أن الأعماق البحرية الكبرى لا تخضع حتى اليوم للسلطة الوطنية. لكن من الواضح أن الدول الأكثر تقدماً من حيث التكنولوجيا، ستبدأ عما قريب في استكشافها وإبراز أهميتها. ولتجنب احتكار الأعماق البحرية، قُدِّم اقتراحٌ بعدها "تراثاً إنسانياً مشتركاً" يتم تقاسم ثرواتها. صحيحٌ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصدرت قراراً يعلن صراحة تَدْوِيْلَ فضاء أعماق المحيطات، والمحافظة عليها من أجل مصلحة البشرية كلها. لكن ليس ثمة اتفاقٍ على تشكيل سلطةٍ دوليةٍ تستطيع ممارسة الرقابةٍ على أعضاء المجموعة الدولية. ويخشى من أن تتعقد المنازعات لعدم وجود تناضد منتظمٍ لحد الـ٢٠٠ ميل، وحوافّ المسطح القاريّ. ذكّر بريسكوت J. V. Prescott أن المادة الأولى من الاتفاق الدولي لعام ١٩٥٨ الخاص بالمسطّح القاري تُعَرِّفُهُ بوصفه الأرض الواقعة تحت البحر، والمحاذية للشواطئ، لكنها تقع خارج المياه الإقليمية حتى عمق ٢٠٠ متر، وأيضاً حتى الحد الذي تسمح به المياه باستثمار الموارد الطبيعية[٦٥٧]. المادة الثانية من النص نفسه، تحدد بأنَّ سيادة الدولة الشاطئية تشمل المسطّح الذي بدأ أصحاب الوطن باستثماره أم لا. بعد أن تسلح البريطانيون بهذه الأحكام، زعموا، على الأقل في بدايات السبر تحت البحار، ملكيتهم لكلِّ المسطحِ الموجود تحت بحر الشمال[٦٥٨]. للوهلة الأولى، يبدو مدّ الخط المتساوي الأبعاد بين واجهتين بحريتين في غاية البساطة. لكن لابدَّ من حساب النقاط التي تشكل هذا الخط. لكن بالنسبة إلام تُحسب هذه النقاط، لا سيما وأن الشواطئ المستقيمة تبقى استثنائيةً؟. المادة الرابعة من الاتفاق الخاص بالمياه الإقليمية تنص على ألا يتجاوز خط الأساس الاتجاه العام للشاطئ[٦٥٩] بشكل كبير. وقد بتت المحكمة الدولية في النزاع الفرنسي-البريطاني الخاص ببحر إيرواز Iroise، والسهل القاري لبحر المانش (الجزر الأنغلو-نورماندية)، لبيان مدى إمكانية تأويل القواعد التي نص عليها الاتفاق، وانتهت إلى منح فرنسا ٥٧٠٠ كيلو متر مربعٍ إضافيٍّ. في آسيا، كان بحرا الصين الشرقي والجنوبي سبباً للتوترٍ بين الدول المتشاطئة. ومن المتفق عليه أنَّ طبقتهما الأرضية العميقة تحتوي البترول والغاز، وهو سببٌ كافٍ لإيقاظ النزاعات القديمة كلها. المسألة هنا ليست السؤال عن الممر الدقيق للخطوط الفاصلة، بل معرفة المالكين الشرعيين لعدة أرخبيلاتٍ صغيرةٍ موجودةٍ في وسط هذه البحار. وتتعاظم المعضلة لا سيما أن الكثير من هذه الأرخبيلات

تثير مطالبات ليست فقط ثنائيةً، بل ثلاثيةَ الأطراف[٦٦٠]. لقد ظلت البحار والمحيطات تشكل جزءاً من الفضاء السياسي، اللهم إلا حينما تندلع معارك بحريةٌ تأتي دائماً بعد معارك أرضيةٍ حاسمة. الجديد في الأمر أن البحار والمحيطات صارت مرغوبةً في حد ذاتها، لمَا يجتمع فيها من مصالحَ اقتصاديةٍ وأهميةٍ استراتيجيةٍ، لاسيما وأنها تغطي ثلثي مساحةَ كوكب الأرض.

الأمم والعرقيات: مسألة الهوية الثقافية المتكررة

لا يمكن قياس الوعيِ الوطنيِّ كميّاً، لأنه يقوى أو يضعف في الحروب، والأزمات الاقتصادية والسياسية، وتهديد الأخطار الخارجية. كما بيّن التاريخ أن هذا الوعي غالباً ما يرتبط بتجانس السكان العرقي والثقافي. فحينما تنتمي أغلبية الأفراد إلى الأصل نفسه، وتشترك في ميراثها، فإن السكان يتفقون، بشكلٍ عامٍ، على المؤسسات، والمكانة التي تحتلها جماعتهم في العالم. ولا شك في أن هؤلاء السكان يتمتعون حتماً بتماسك أكثر، ويُبّدُون إرادةً أكثر وضوحاً من تجمعٍ يضم جماعاتٍ بشريةٍ تختلف في معتقداتها، وألسنتها وعقلياتها. الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية لم تتمكن من تفادي هزيمتها في عام ١٩١٨، كما لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من تفادي مآله الاقتصاديِّ الذي أدى إلى انقسامه بشكلٍ لا يمكن العودة عنه. وكذلك، هناك عددٌ من الدول التي تكونت حديثاً لم تتمكن من أن تَخلق لنفسها قوةً معنويةً. ليس هناك قاعدةٌ تقول إن الأقلية تستطيع أن تعيق بشكلٍ منتظمٍ التلاحم الوطني. لكن، المثال السلوفاكي برهان على ذلك: إذ أثبتت التجرية أن الانفصال السلوفاكي، وآخر الحروب اليوغوسلافية (بين البوسنة وكوسوفو) عززت أبحاث كوزينسكي Kousinsky حول أوروبا الوسطى، حيث قدم في عام ١٩٦٩ صيغةً تسمح بتقييم درجات التمايز بين سكان الشرق الأوروبي[٦٦١] ومقارنتها. وهي صيغةٌ أراحت الرأي الشائع عند غالبيةٍ واسعةٍ من الجغرافيين السياسيين حول هشاشة الدول المعنية. بعدها، طبق بوندز Pounds صيغة كوزينسكي على مناطق أخرى من العالم. وباستثناء الحالة اليوغوسلافية، فقد تحسن مؤشر كلٍّ دولةٍ أوروبيةٍ بشكلٍ ملحوظ بسبب ترحيل السكان الذين عاشوا الحرب العالمية الثانية أو جاؤوا بعدها، وهو ترحيلٌ لم يكن سوى عمليات "تطهيرٍ عرقيٍّ" أُنجز في شروطٍ مأساوية، ربما لأنها لم تكن كلها مقصودةً في حركة التاريخ العسكري كما كان الحال في الظروف التي عاشتها يوغوسلافيا السابقة.

أدت الأحداث المريعة، خلال السنوات الأخيرة، التي شهدتها أوروبا البلقانية، والقوقاز، وأفريقيا، ومناطق أخرى من الكرة الأرضية - التي بدت وكأنها تغرق في الفوضى -

بالمراقبين إلى العودة للغوص في الدراسات الإثنية الجغرافية ethno géographie المنسية التي لم تتعرض للتلف-، وإلى التساؤل عن مقاومة الوقائع الإثنية (العرقية) التي لم يعتبرها عددٌ لابأس به من الباحثين في العلوم الإنسانية اعتبارها إلا بوصفها بقايا قديمة، بحجة أنه مفهومٍ بالغ العقلنة حول العالم والسياسة. ولأن الهوية العرقية-الثقافية ليست وهماً، بعكس ما يؤكد عليه في فرنسا بشكلٍ منتظم[٦٦٢]. صحيح أن هذه الدولة قامت على أنقاض الهويات الإقليمية منذ تدمير لغة الأوك Languedoc بذريعة الأصالة المسيحيةcatharisme، وحتى سياسة إزالة الصفة الثقافية المنتظمة عن مدارس الجمهورية الثالثة. ومع هذا، فإن تقاليدها في الاستيعاب القسري ودمج "البلدانٍ" بوصفها طبقاتٍ اجتماعيةٍ، أي مهاجرين قدامى في منظومة هويتيّة عموديةٍ، آلت اليوم إلى الفشل، بسبب الحجم العددي للجماعات البشرية المعنية حديثاً، والتي هي عبارةٌ عن شتاتٍ ذي هوياتٍ مقاومةٍ بعنادٍ لأنها متضامنةٌ مع فضاءاتٍ ثقافيةٍ أكثر اتساعاً. في التحليل الاجتماعيّ والسياسي، يكون نَفْيُ الهوية مشروعاً حينما تُولى الأولوية للأصل، وهو ما هاجمه جان فرانسوا بايار Jean François Bayard، الذي سجل على المثاقفة culturalisme ثلاثة أخطاء : "فهي تعتقد أن الثقافة مجموعة نصوص corpus تنطوي على تصورات ثابتة في الزمن؛ وترى أن هذه النصوص مغلقةٌ على نفسها ؛ وتفترض أنها (النصوص) تدل على توجهٍ سياسيٍ محددٍ"[٦٦٣].

لكن هذا الموقف مريحٌ جداً، لأنه يقدم الرأي الناقد وكأنه راديكالي . ويعطي الانطباع بإرادة تجاهل أعمال الأنثروبولوجيين والمؤرخين البريطانيين، الرافضين أيضاً للتوجه الأولوي primordialisme، لكنهم ينتهون إلى القول بوجود الإثنيات، وديمومتها في مقابل الأغلوطة paradoxe القائلة بتغير الإثنية في الثبات، وثباتها في التغيّر[٦٦٤]. ويناقضون من يعتقدون بأن الأمم، والهويات، والنزعة الوطنية هي معطياتٌ طبيعيةٌ، بدائيةٌ، وأوليّةٌ، كما يقفون في الطرف المقابل للحداثيين، مثل إرنست غيلنر Ernest Gellner، الذين يرون في هذه المفاهيم منتوجاتٍ للعصر الصناعيِّ والمجتمع البورجوازي، وأنطوني سميث Anthony D. Smith، المتأثر ببعضٍ زملائه المرموقين مثل هوغ سيتون - واتسون Hugh Seton-Watson، أو جون أرمسترونغ John Armstrong، الذي يؤكد أن بعض الإثنيات تتجاوز التاريخ، لتكوّن أصل الأمم الحديثة. وتبعاً لهذا السوسيولوجي الإنجليزي، يمكن التعرف على الإثنية ethnie (مصطلح قصد الكاتبُ قبسهُ كما هو في اللغة الفرنسية) من خلال ستة عناصرَ هي: الاسم الجماعي، والأسطورة المشتركة الخاصة بالأصل، والذاكرة الجمعية لتاريخٍ مشتركٍ، والثقافة المميزة، والتشارك في أرضٍ نوعيةٍ، ومعنى التضامن.

ويشكل تفاعل هذه الأبعاد ما يسميه سميث بالمحرك الأسطوريّ mythomoteur، الذي يتألفُ من رموزٍ وقيمٍ مشتركة، وأساليبَ وأنواعَ حياة، هي أصل كلٍّ عرقيةٍ مُؤَسِّسَة للأمة الحديثة. ويستند في هذا إلى عددٍ كبيرٍ من الأمثلة التاريخية المأخوذة، بشكلٍ أساسيٍّ، من أوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا الجنوبية ليبرهن على صحة فرضيته. بشكلٍ متواترٍ، فإن التحضُّر [الانتقال من الترحال إلى الإقامة الثابتة]، والأديان المنظَّمَة، والحروب كلها، تفسر تَشَكُّل الإثنيات. أما الانتقال من التضامن الإثني إلى المواطنة السياسية فيبقى أكثر التباساً. وترتبط العملية بنمط الإثنيّة التي صنفها سميث. ففي حالة الإثنية الجانبية، أو الارستقراطية، التي قامت النخبة بنشر ثقافتها فيها بشكلٍ ضعيف، فقد تشكلت الأمة بشكلٍ بطيءٍ حول محركٍ أسطوريٍّ (أو أسطورةٍ مُحَرِّكةٍ) سلاليٍّ، تعزز ذلك باندماجٍ بيروقراطيٍّ متدرجٍ للمكونات الأخرى، والمناطق المحيطية في ثقافة الإثنية المُهيمنة[٦٦٥]. وتعد كل من فرنسا، وإنجلترا وإسبانيا، الأولى من بين الأمم، مثالاً على هذا التطور. أما بالنسبة للإثنية العمودية أو المُبَسَّطة démotique، حيث تنفذ ثقافةٌ واحدةٌ إلى أغلب طبقات السكان بدرجاتٍ مختلفة، أما وجود المحركِ الأسطوريِّ فلم يسهِّل، كما كان متوقعاً، انبثاق هويةٍ وطنيةٍ يُنْظَرُ إليها بوصفها هويةَ "شعبٍ معينٍ يشترك في أرضٍ تاريخيةٍ، وأساطير وذاكرةٍ جمعيةٍ، وثقافةٍ عامةٍ، جماهيريةٍ، واقتصادٍ مشتركٍ، وحقوقٍ وواجباتٍ مشروعةٍ مشتركةٍ بين أفراده كلهم"[٦٦٦].

ويعود تفسير الشيء إلى الطابع الذي يبقى دائماً إلى حدٍّ ما، دينياً للثقافة المُبَسَّطَة démotique، وبالتالي فإن ضغطه غير كافٍ لتأمين الانتقال من الجماعة إلى الأمة في غياب البنيةِ الدولتيّة. ولبقاء الإثنية (العرق) أو ثقافتها، علاقةٌ وطيدةٌ بديموغرافيتها، أكثر من علاقتها بأرضها التي يمكن أن تضيع لفترة طويلة، كما يشير أ. د. سميث، الذي يبين في كتابه عن تاريخ الإثنيات (العرقيات)، أنه إذا غابت إحداها، فهذا يعني أنها خضعت إلى إبادةٍ عرقيةٍ ethnocide، أو إلى إزالة ثقافتها نهائياً، بعد تعرضها لغزوٍ معين، أو إنها قامت بنوعٍ من الإبادة الذاتية auto-ethnocide بعد هجرةٍ جماعية. ويستشهد بذوبان الآشوريين والفينيقيين في الشعوب التي كانوا يهيمنون عليها بالأصل[٦٦٧]. على الرغم من هذه المخاطرة، كما يرى، يتضح أن الهويات الإثنية ما قبل الحديثة تشكل أساس الأمم، على الأقل في أوروبا[٦٦٨]. لكن المؤكد أن مضامينها الثقافية قد تغيرت تبعاً للسياقات التاريخية، والاحتكاكات، وجماعات الممثلين الذين يحددون، من وقت لآخر، أطر هذه الهويات. إلا أن الإثنية، مثلها مثل الأمة، لم تعد "تُختَرَعُ" أو "تُصنعُ" كما هو الحال بالنسبة لأيٍّ نوعٍ آخر من الثقافة، أو التنظيم الاجتماعيِّ، أو الأيديولوجيا، كما يشدد سميث.

على الرغم من كونها استراتيجيةً في جوهرها، فهي مثلها مثل أيٍّ "شكلٍ" أو "بنيةٍ" أخرى من بنى أو أشكال الحياة السياسية. وهو ما يوافق عليه جان فرانسوا بايار نفسه بقوله: "هذا لا يعني إنكار الأهمية العظيمة للهويات التي يشعر المرء بأولويتها . وطالما ينبغي علينا الاقتناع "بالأصل الصناعي للإيمان بانتماءٍ اثنيٍّ مشتركٍ"، فعلينا القبول بأن هذا الإيمانَ عملياتياً opératoire..."[٦٦٩].

بالتالي فإن انبعاث التوجهات العرقية الإثنية ethnonationalismes في المجتمعات الصناعية ليس جديداً. ويجب أن يعدّ بوصفه مرحلةً جديدةً لتعبئة الهويات المُبَسَّطَة démotiques التي تعود إلى القرن الثامن عشر، وربما إلى أقدم من هذا التاريخ[٦٧٠]. وبما أن الهويات، والصور، والثقافات سواء أكانت إثنيةً أم وطنيةً، تبقى في العالم الحديث، بالغة التعددية، فمن المخاطرة إنكار عدم تجانس الشعوب حينما يتعلق الأمر بالسلام. لأن الاستراتيجيات الهويتية المقاومة تقف ضد مشروع المثاقفة من خلال المُجانسة القسرية. ومع اتفاق دايتون، الذي صادق على التقسم القديم ليوغوسلافيا مع الاعتراف بسيادة دولة ليست قابلة للحياة بشكلٍ كبيرٍ (بوسنة – هيرسك Bosnie-Herzégovine)، لم يكن أمام الأمم المتحدة سوى المصادقة على علاقات القوة (الأمر الواقع). أما معاهدة السلام الموقعة في باريس بتاريخ ١٤ كانون الأول من عام ١٩٩٥ بعد هذا الاتفاق، فتستند إلى أكثر الحلول هشاشةً، إذ بموجبها نشأت دولةً ذاتَ بنيةٍ مركبةٍ، أي دولة البوسنة الجديدة، التي تشكل ديمومتها نوعاً من الرهان. ففي الواقع، تتكون هذه الدولة من إثنيتين (الصربية والكرواتية) اللتان اضطرتا، بطبيعة الحال، إلى أن تعترف كل منهما بحق إقامة علاقاتٍ خاصةٍ مع جمهوريتيهما الشقيقتين، والقريبتين إلى كل منهما. فالبوسنة التي تربط جمهوريةً تضم مكونها الصربي، بفيدرالية الكرواتيين والسلاف المسلمين (البوسنيين، بالمعنى الحرفي للكلمة) في وضع بالغ السوء لدرجة أن حماتها الأميركيين قد يفكرون بتفكيكها في إطار إعادة ترتيب الحدود البلقانية، التي أصبحت مرغوبةً بسبب المأزق السياسي الذي وَجَدَتْ كوسوفو نفسها فيه، والتقسيم الذي فرض نفسه على ماسيدونيا[٦٧١]. يبدو من الأكثر عقلانية إعادة بناء الدول المتجانسة بالسماح بجمع يوغوسلافيا الحالية (صربيا ومونتينيغرو، أو الجبل الأسود) مع جمهورية (البوسنة الصربية)، وجمهورية كرواتيا مع الهرسك(منطقة البوسنة الكرواتية)، وجمهورية ألبانيا وكوسوفو (باستثناء الجزء الشمالي الذي يعود إلى صربيا)، وشمال غرب ماسيدونيا، بينما يمكن لهذه أن تتوحد، أو لا تتوحد فيدرالياً مع بلغاريا القريبة منها جداً من الناحية اللغوية، وأن يسمح ليوناني جنوب ألبانيا بالارتباط بجزئهم الهيليني (اليوناني). لا شك

في وجوب أن تترافق إعادة الصياغة هذه ببعض تنقلات السكان، وقد تتحقق إذا وضعت تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. أي إذا قرر هذا الاتحاد البرهنة عن فاعليته في تحقيق السلام في أوروبا الجنوبية بفضل مساعداته المالية، وإشراك دولٍ، كانت متعاديةً في الماضي، في تسوية نزاعاتها الإقليمية الأساسية، من خلال تحضيرها في البنية الإقليمية نفسها، لتعيش الاندماج الأوروبي مع بعضها. وقد أثبتت المصائب والأضرار التي يمكن أن تنجم عن هذه النتيجة المُحتملة - حتى الآن - صحة ما شرحه باسكال بونيفاس Pascal Boniface عن انعكاس غياب واقعية الغربيين، الذي كانوا ينوون التصرف بمقتضاه حول المسألة اليوغوسلافية، على الأخلاق. أو، كيف يمكن لمانوية manichéisme أولئك المهتمين بالعلاقات الدولية أن تنعكس على القضية التي ينوون الدفاع عنها (وهي ما يسمونها "دزننة desneylisation العلاقات الدولية")[٦٧٢] أي [دمج السياحة بالعولمة على طريقة ديزني لاند].

غالباً ما تُعرض خريطة أفريقيا السياسية بوصفها بناءً عشوائياً بامتياز، لأنها من صنع السلطات الاستعمارية السابقة. مع هذا، فالحدود التي رُسمت في عام ١٨٨٥، وتوافقت مع مصالح القوى الاستعمارية، بقيت معتمدةً على الرغم من أن عدم توافقها مع المناطق الطبيعية، ومناطق السكن المتجانس، والضمانات التي خلقتها حالة الترحال قد كان تاماً. لأن المؤرخين الأفارقة والمتخصصين بالشؤون الأفريقية قد تحدثوا عن إمبراطورياتٍ أو ممالكَ أسطوريةٍ لم يبق منها آثارٌ تدل على تصورات سياسيةٍ تعود إلى الماضي، غير أن ما يتذكرونه لم يكن كافياً بحيث يُمَكِّنَهم من إعادة بناء أفريقيا سياسياً غداة زوال الاستعمار. وما صح بالنسبة لبولونيا في عام ١٩١٩ كان يمكن أن يكون كذلك في تلك القارة. لذلك، كان من الخطورة بمكان التشكيك بتلك الحدود التي ورّثها الاستعمار، والتي أقرت منظمة الوحدة الأفريقية بثباتها.

واقعياً، برزت أهمية الواقع الإثني لزعزعة استقرار عدة دولٍ أفريقيةٍ قد برز من خلال اضطراباتٍ خطيرةٍ شهدتها تلك الدول في السنوات التي أعقبت الاستقلال، فهددت وجودها نفسه (كما في زائير، ونيجيريا، وأنغولا، وكينيا، والكاميرون)، ولا تزال تعرض غيرها للخطر، مثل (ساحل العاج، وتشاد، وأفريقيا الوسطى...). ومهما كانت الخلافات بين الإتنولوجيين حول عدد العرقيات(الأعراق) التي تضمها القارة الأفريقية، ولمفهوم العرق نفسه في أفريقيا، والتي أبرزها أحد الأبحاث التفصيلية التي وضعها ج. ب. ميردوك G. P. Murdock، فإن خريطة العرقيات التي وضعها تدل على تقطيعٍ غير معهودٍ للقارة[٦٧٣] (التي تتضمن، من جانب آخر، وجود ألف لغةٍ). والعودة إلى تلك

الخريطة الخاصة بحدود الدول الحديثة تعطي فكرةً عن الصعوبات الكبيرة التي نصادفها في عمليات الاندماج الوطني. لكن، كما بيّنتها شخصيةٌ أفريقيةٌ، فإن أولوية أيٍّ تقدمٍ في هذا الاتجاه هو أن يقبل المجتمع الدولي أخيراً بوجود القَبَلِيَّة في أفريقيا للحدِّ من هذه الكارثة السياسية[٦٧٤]، بدلاً من الانكفاء إلى المفهوم العرقيِّ المركزيِّ للدولة - الأمة المستورد بشكلٍ مصطنعٍ، والذي لا يخلو من التناقضات التاريخية في أوروبا نفسها.

النمذجة والتحليل الكمي في العلاقات الدولية (QIR)

ظهر توجه آخر للجغرافيا السياسية نحو علم الاجتماع في بداية السبعينيات، مع ظهور علم البيئة السياسي écologie politique في أمريكا. وتبرير هذا التطعيم، كما يرى إدوارد سوجا Edouard Soja، يقوم على أن "مركز اهتمام الجغرافيا، بوصفها علماً اجتماعياً، يكمن في التنظيم المكانيِّ للمجتمع البشريِّ. وتتميز الجغرافيا عن العلوم الاجتماعية الأخرى بمنظورها المكانيِّ الخاص، وبشبكة الموضوعات، والمفاهيم التي يولدها هذا المنظور. لكن، في الوقت نفسه، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الاجتماعية الأخرى التي تتقاسم معها الاهتمام المشترك بالإنسان والمجتمع"[٦٧٥]. بالتالي، فإن علم البيئة السياسي الذي يدين بالكثير إلى التحليلات المهتمة بالبيئة والسلوك، إلى المفهوم الأساسي للمنظومة المكانية système spatial بوصفها مجموعةً من الأماكن lieux أو المواضع places (مراكز) لها صفاتها (قدراتها) الخاصة بها، وتتصف بتفاعل المواضع (المراكز) وبصفتها أيضاً (قدراتها)[٦٧٦]. ويُعَد التشديد الجديد على ظاهرة العلاقة في المكان أمراً أساسياً. لكن، حتى هذا اليوم، لم تنتج النماذج الموضوعةُ حول هذا المبدأ، والتي تستَخْدِمُ التحليل الكمّي، سوى نتائجَ جزئيةٍ. فمفهوم الفضاء (المكان) الاجتماعي، المُنتج لمفهوم البعد الاجتماعي، قيّمهُ بروس روسيه Bruce Russetبوصفه بعداً اجتماعياً قائماً بين الأمم، واستخلص منه المواجهة، بين مجموعاتٍ من البلدان، ومناطق اجتماعية ثقافية متجانسة نسبياً فوق سطح الكوكب، لكنه هذه الأمور تطورت بعد نشر أبحاثه[٦٧٧]. وكانت محدداتها تكمن في تفاوت مستوى المعيشة، وتشابه المنظومات الاقتصادية والاجتماعية أو اختلافها، وتوافق التصرفات الدبلوماسية أو اختلافها (التصويت في الأمم المتحدة). وكانت النتائج عبارةً عن أنماطٍ بيئيةٍ écoyypes اجتماعيةٍ ثقافيةٍ لا تقدم أيَّةَ معلومةٍ عن ديناميكية مناطق النفوذ والمحطاتِ الإيديولوجيةٍ relais idéologiques.

أما رودولف رومل[٦٧٨]، فقد انطلق من النظرية القائلة بأن المفاهيم عبارةٌ عن وحداتٍ اجتماعيةٍ متفاعلةٍ. حيث تتصرف الأمة بفضائها الاجتماعي الذي يحدد موقعها في

العالم. ويشمل هذا الفضاء الاجتماعي صفات الأمة وسلوكاتها التي لاحدود لها، إضافة إلى أنها تشكل معاييرها. وبعد أن أعاد رومل الأمة إلى كونها قالباً matrice، اقترح في نهاية المطاف، تصنيفاً رياضياً معقداً أهم نقاطه: قياساته المطلقة أو النسبية للمسافات الاجتماعية السياسية بين الدول من ناحية، والتقويم المؤثر، في المجتمعات التعددية لأوزان التشكيلات الاجتماعية، على السياسة الخارجية من ناحية أخرى. وهناك ثمة تحليلات كميةٌ أخرى اتجهت نحو دراسة الحروب ونتائجها الاجتماعية والنفسية .polémologie[679]

الجغرافيا السياسية الفرنسية الجديدة

من البديهي أن يكون العسكريون والجغرافيون أكثر من تفكروا في الجغرافيا السياسية في أوروبا وأمريكا. ففي الوقت الذي انخرط فيه هذا الفرع الدراسي في مرحلة التوضيح، وتحديد المجالات التي سيبحث فيها ويتقصاها بشكل منهجي، فإننا نجد حتماً مثل هذه المشاركة. وكان الجغرافيون أول من نهض بهذا التجديد وفي طليعتهم مجلة هيرودوت، أما العسكريون الذين أظهروا نفوراً نسبياً إزاء التحليل الجغرافي، فقد عادوا لاكتشافه اليوم بسبب التغير الذي طرأ على تشكيل المنظومة الدولية التي قادتهم إلى التساؤل حول الدفاع عن فرنسا، وتكييف استراتيجية الردع مع العالم الحديث. وتبرهن على ذلك، بشكل خاص، اقتراحات الجنرال لوسيان بوارييه Lucien Poirier المتعلقة بالتجديد النظري في مجال الجغرافيا السياسية. بالتالي، سننظر عن كثب في المقاربات الجديدة التي قدمها العسكريون والجغرافيون الفرنسيون.

الجغرافيا السياسية والعسكريين: من "الجغرافيا الاستراتيجية الجزيرية" إلى "الجغرافيا السياسية - الجغرافيا السياسية المركبة" للجنرال لوسيان بوارييه

في الماضي لم يُعرِ العسكريون الفرنسيون، عدا بعض الاستثناءات، مثل الأميرال كاستكس Castex إلا القليل من اهتمامهم إلى الجغرافيا السياسية، وحتى الجغرافيا الاستراتيجية. لكن قد يكون هذا الإهمال ظاهرياً فيما يخص الجغرافيا الاستراتيجية لأن، "الفضاء يشكل إحدى المقولات التي اعتاد بحثها الفكر الاستراتيجي الذي يدخل في إطار "الأرض géo"، كما يقول الجنرال بوارييه. والحديث عن جغرافيا استراتيجية ينطوي على التكرار"[٦٨٠]. وهي ملاحظة صحيحة، إذا اختزلنا الجغرافيا الاستراتيجية بالجغرافيا العسكرية. لكن، منذ الستينيات، يبدو لنا صحيحاً القول إن إهمال الجغرافيا السياسية سببه الخيار الفرنسي لجغرافيا الدفاع "ذات التوجه الانعزالي" المُركَّزِ على "الكل النووي"[٦٨١]. أضف إلى هذا، فإن انكفاء فرنسا إزاء مسؤولياتها الدولية، وهو ما

نلمسه في أفريقيا اليوم، شجع من غير شك، الميل إلى الاستقلالية الاستراتيجية. لكن التغيرات التي شهدها المسرح الدولي اضطرت العسكريين والاستراتيجيين المدنيين إلى التساؤل حول أفق الجغرافيا السياسية الخاصة بالدفاع الوطني.

كان الخطاب العسكري المهيمن خلال الأربعين سنة الماضية، كوّن الانطباع بأن انتصار الردع قد أبطل فاعلية الاعتبارات التقليدية للجغرافيا الاستراتيجية التي لها علاقةٌ بالمساحة والمسافة. والأكثر من هذا، فقد تجاوزت الجغرافيا الاستراتيجية عناصر القوة بسبب "السلطة المكافئة للذرة" التي كان الجنرال بوارييه رغم حذره الكبير، يفضلُ اعتبارها سلطةً اختزاليةً أو تعويضية[٦٨٢]. وتبعاً للنظرية الفرنسية حول الردع، فإن امتلاك منظومةٍ مناسبةٍ من الأسلحة الذرية (التي تملك غواصاتٍ نوويةٍ، على نحوٍ خاصٍ) قد ثبت القناعة بإمكانية وضع دفاع وطني في كل الميادين، لا يكترث بالسياق الجغرافي السياسي. لا شك في أن هذا المفهوم يفسر عدم اهتمام بعض الاستراتيجيين الفرنسيين بتطور علاقات القوة العالمية غير العسكرية، وإعفاء أنفسهم من أيٍّ تصوّرٍ إجماليٍ وديناميكيٍ للمنظومة الدولية، بسبب الحصانة النسبية التي تتمتع بها القوى النووية. عنها ينتظم الفضاء العالمي وينقسم بين الأراضي المحرمة sanctuarisés التابعة للقوى النووية، من جهة، والمسارح الخارجية، أي بقية الكوكب من جانب آخر:أي اعتماد جغرافيا استراتيجية شفافة تماماً. إن منع الصراع المباشر (التدمير المتبادل)، من خلال الردع، أو من خلال أيٍّ شكلٍ آخر من أشكال الفعل غير المباشر الذي يُعَرِّضُ المصلحة الحيوية للخطر قد يجعل من الاستراتيجية مجموعة من الاحتمالات الكافية لردع الخصم عن القيام بأية مبادرةٍ خطيرةٍ، من خلال إفهامه بعدم عقلانية [٦٨٣]المشروع الذي ينوي الإقدام على تنفيذه.

إن تجانس المفهوم الفرنسي حول الدفاع النووي غير قابلٍ للنقاش، أي تأمين ترسانةٌ محدودةٌ ومتكيفةٌ مع الحاجات الوطنية، والاضطلاع بوظيفةٌ دقيقةٌ محددةُ المكان تزيد من مصداقيتها. لكننا هنا نبقى في مجال المطلق. فالتجريد يولد أيضاً الإفراط بالثقة، ما يعني هنا سوء تقدير العناصر الأخرى للقوة[٦٨٤]. فغياب الاهتمام بالبيئة الجيوسياسية في بداية الثمانينيات، أيّ في فترة التوتر الذي ساد بين الشرق والغرب كان قوياً جداً، كان قد أثار القلق في نفوس عدد من المسؤولين السياسيين والمتخصصين في المسائل العسكرية (حيث جرى النقاش على نحوٍ خاصٍ، حول مسألة معرفة ما إذا كان يجب نقل الدفاع الفرنسي إلى جزيرة إلبا Elbe)[٦٨٥]. وكان يمكن لحالة الاطمئنان إلى الحالة الجزيرية insularité العسكرية أن يظهر طالما أن التشكيل الجيوسياسي، سواء

أكان بسيطاً أم مركباً، كان يمنح بعض المصداقية لدورٍ "مفجّرٍ" للقوة الفرنسية الضارية، وبالتالي لقوتها في منع الحرب. وبطريقةٍ ما، فإن جذرية التشكيل الجيوسياسي هو الذي يسمح للاستراتيجين الفرنسيين من إعفاء أنفسهم من التفكير الشامل حول البيئة الجيوسياسية للقوة النووية المخصصة للدفاع فقط، والتي وجدت مبرر وجودها في التهديد القادم من الشرق.

لكن، الآن وقد تغيرت التشكيلات، ولم تعد التهديدات هي نفسها، ولم يعد ممكناً توقع آثار التفاعل الاستراتيجي، فقد اتخذ الأمر منحىً جديداً. فلم تعد اللامبالاة مناسبةً بحسب ما تشير إليه الاعتبارات الجيوسياسية التي يتضمنها "الكتاب الأبيض حول الدفاع"[٦٨٦]، الصادر في عام ١٩٩٤، ولاسيما كما يكشف عنه الجنرال (لوسيان بوارييه)، مؤلف كتاب هامٍ حول المغامرات الفاشلة للفكر الاستراتيجي في منظومةٍ دوليةٍ أصبحت فجأةً فوضويةً chaotique، حللها بفطنةٍ وذكاء[٦٨٧].

اتضح أفق فرنسا الدفاعي في الشرق، لكنه أظلم في الجنوب، من دون أن يظهر في هذا الاتجاه عدوٌ واضحٌ يَحلُ محل القوة السوفياتية السابقة. وقد ساهم عدم وضوح التهديد الذي يمكن الشعور به من دون معرفته من خلال شبح تكاثر (الأسلحة) واستحالة تقدير نوع المعتدي أو من يمكنه الإخلال بالأمن، كل هذا ساهم من غير شكٍ، برأي الجنرال بوارييه، في المبالغة في تقدير تبعات الأخطار[٦٨٨]. مهما يكن الأمر، فإن السياق الجيوسياسي الجديد، المتحرر من وسواس الصراع القاتل، والتهديد العسكري المباشر، قد أدخل الشك والغموض إلى إمكانية انتقال عدوى الأزمات المحلية، لا سيما إذا اندلعت في أوروبا، وفيما يخص الآثار الجانبية والاندفاع الكبير نحو الأمن التمويني(الغذائي)على سبيل المثال. لم يكن أمام مصممي الدفاع الفرنسي الجدد في هذه الشروط، سوى أن يفكروا في هذا السياق بشكل شامل[٦٨٩]، **بل أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، ومن كل النواحي، مع أنهم لم يستطيعوا وضعه إلا في موضع الترقب، والأفضل أن يمتزج بالانتظارٍ الاستراتيجي**[٦٩٠].لأن الأهداف المحددة تعني الاستمرارية. وقد يكون من الصعب أن يكون الأمر غير ذلك طالما أن فرنسا لم تتنازل عن سيادتها في مجال الدفاع بينما الأولويات الدبلوماسية والعسكرية التي تضمنها توسع مجال أمنها الجغرافي.

في الواقع، إذا كان الأمر لا يزال يعني "الحفاظ على المصالح الحيوية لفرنسا ضد أيِّ عدوانٍ"[٦٩١]، فمن الملائم أيضاً "المساهمة في الأمن والدفاع عن الفضاء الأوروبي والمتوسطي ضمن سياسةٍ دفاعيةٍ أوروبيةٍ مشتركةٍ من خلال: الوقاية من بروز أيٍّ تهديدٍ، والمشاركة في تطوير الاستقرار في أوروبا، والبحر المتوسط والشرق الأوسط؛ والوقاية من

وقوع الأزمات أو المشاركة في حلها، ولاسيما المشاركة في الأعمال العسكرية، تبعاً لطبيعتها، وشدتها ومدتها المتغيرة؛ وتشجيع تطوير هويةٍ أوروبيةٍ خاصة بالدفاع، من خلال تعزيز التعاون والتبادل في كل المجالات مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي الغربي؛ وفي حال العدوان، من خلال المشاركة في الدفاع عن أوروبا في كنف حلف الأطلسي"[٦٩٢].

إن الفضاء الأوروبي، الذي تشكل فرنسا جزءاً منه، يشمل أوروبا، بما في ذلك روسيا لأنها "ضروريةٌ لتحقيق التوازن والاستقرار في أوروبا. ومساهمتها في الأمن الأوروبي يجعل نشوء إطارٍ قانونيٍ وسياسيٍ مشتركٍ أمراً ضرورياً، لفتح حوارٍ تستطيع فيه التعبير عن نفسها بكامل قدرتها الأوروبية، وأن تؤخذ فيه مصالحها الاستراتيجية بعين الاعتبار"[٦٩٣]. كما يغطي هذا الفضاء العالم المتوسطي والشرق الأوسط لأسبابٍ حتميةٍ هي ضمان التموين بالطاقة واحتمال قيام تجاوزاتٍ لأسبابٍ مختلفةٍ (ثورات، توترات اسرائيلية – عربية) على الضفة الجنوبية. في السياق الجديد، يحتفظ التحليل الاستراتيجي الفرنسي بدوره الرادع[٦٩٤]. في المقابل، نرى أن الجدّة هي التي تثير الضجة، لأنها تتصور استخدام الوسائل التقليدية بشكل مختلف عن استخدامها في الماضي. هذا الاستخدام، الذي يمكن تصوره في فرضيةٍ غير نوويةٍ، يفترض من الآن فصاعداً أن تتوفر له قدرة اسقاطٍ قويةٍ في إطار تدخلٍ دوليٍ هدفه الوقاية من الصراعات الإقليمية أو إيقافها، بذريعة المبدأ القائل بالحفاظ على السلم، أو لأن هذه النزاعات تعرض المصالح الحيوية الفرنسية للخطر. وهو خيار له الأفضلية لما فيه مصلحة المحيط، حيث تكمن الأخطار الجديدة، والتي يمكن أن تكون بعيدةً جداً (الكتاب الأبيض يتصور اسقاطاتٍ ذات أمديةٍ بعيدةٍ تبلغ ٧٠٠٠ ك.م) عن أراضي الدولة بعد أن أصبحت، من الآن فصاعداً، أقل عرضة للخطر، وهو ما يسمح بالحديث عن توسيع مجال الدفاع الفرنسي. وبما أن الدوائر الخارجية لإمكانيات هذا الفضاء العسكرية تتفوق على الدائرة الأولى، بحسب المصطلحية التي يستخدمها الجنرال بوارييه، فإن التجديد الكامل للجيش الفرنسي (تحديثه، ولا سيما تحويله إلى جيشٍ محترفٍ) لا يمكن إلا أن يتبع ذلك[٦٩٥].

وبما أن الجنرال بوارييه عضو بارز في المجموعة المؤسِّسَة للاستراتيجية النووية الفرنسية، فقد اهتم، في كتاباته الأخيرة، بالمكانة التي تحتلها الاستراتيجية العسكرية ضمن الاستراتيجية الشاملة التي يسميها "الكاملة"، منذ التغير الذي طرأ في عام ١٩٨٩. ومن هنا، كان من الضروري بالنسبة له اعتبار ما كان يمكن أن يتغير في علاقة العامل العسكري بالعامل السياسي من جهةٍ، وتعميق النظر في علاقة الاستراتيجية بالفضاء (التي يراها طبيعيةً جداً وبمثابة تحصيل الحاصل، كما ورد سابقاً) وبمحيطه الشامل من

جهة أخرى، أي ارتباطه بجغرافية المنظومة الدولية السياسية. هذا الاعترافُ المدروسُ بعنايةٍ يتطلب بعض التفكرات العامة، من حيث المبدأ، حول الجغرافيا السياسية المركبةcomplexité، والأكثر قدرة على المساهمة في إعادة التصور . وهي تفكرات تلتقي مع مسعانا الذي عرضناه في كتابٍ سابقٍ. ويشدد الجنرال أولاً على عدم إمكانية فصل الجغرافيا السياسية عن الجغرافيا الاستراتيجية، لأن شراكتهما تقدم "أحد أدوات الفكر المعني بالسلوك البشري paraxéologie القادر على مهاجمة المنظومة المركبة العظمى hypercomplexité والدينامية الفوضوية لمنظومة الممثلين الشاملة"، وبالتالي وضع خريطة للعالم[٦٩٦]. والسبب في هذا يعود إلى أنه "إذا كانت الجغرافيا تحدد سياسة الممثلين، فإن نتائج الديالكتيك، حتى لو كانت مختلفةً، تغيّرمن أهمية بعض العوامل الجغرافية التي أدخلها الممثلون، بدايةً، في تقويماتهم وقراراتهم"[٦٩٧]. أو، كما سبق وكتبنا، الجغرافيا الاستراتيجية فعلٌ استراتيجيٌ في الفضاء، والواضح أن اجتماع هذين العلْمَيْن géosciences يسمح بفهم تَوَسُّط médiation الأولى أو فعلها الارتدادي على البنِية، وإدراك "الديناميكية غير الخطيّة" للمنظومة الدولية أيضاً. الخلاصة، كما يرى الجنرال، أن انزلاق الجغرافيا السياسية نحو الذرائعية ودراسة السلوك البشري هو الذي سمح له بتجاوز انحرافاته الاختزالية[٦٩٨]. وبالتالي فهو يحافظ على قيمته الأداتية، وقدرته المفترضة لتمثيل منظومة الممثلين الشاملة:

تهدف "الجغرافيا السياسية - الاستراتيجة إلى وصف العلاقة المتفاعلة لكلٍّ ممثلٍ مع غيره على حدة ومع الجميع، من خلال ترابط معيارين للتقويم هما :أولاً، مواقعهم وصفاتهم الجغرافية، وثانياً، عوامل قوتهم وهشاشتهم. وإن ربط هاتين المقولتين المعتادتين للفكر السياسي - الاستراتيجي ببعضهما بعض، يعني التأكيد المبدئي على أن التفاعلات بين الذات والآخر مشروطةٌ بتموضعاتهما أو مواقعهما النسبية في الفضاء الجغرافي، طالما أن هذه المعطيات الموضوعية تؤثر في القيم الأوليّة أو الاسمية لقدرتهم على الفعل ورد الفعل، وحيث تحدد هذه المجموعة المواقف (مشاريع سياسية وأفعال استراتيجية) التي يكيفونها مع العلاقات التي تحكم تعايشهم. وبالتالي، فإن تقييم هذه المشاعر ومقتضياتها، بالنسبة للممثلين كلهم، وتتبع تطورها الزمني ينبغي أن يسمح بوصف وتفسير التشكيلات المتغيرة لمنظومتهم؛ وتصور الحالات المتتابعة لخريطة العالم من خلال التنوعات الحاصلة، في الفضاء الأرضي، للمواقف والأحوال postures النسبية للممثلين إذا أخذنا كل زوجين منهم معاً.[٦٩٩].

لكـن تثبيـت التـشكيل الـشامل systémique لا يمكـن أن يتحـدد بالمنظومـة الفرعيـة للدول، "إذ عليه، في الوقت نفسه، دمج الفضاء المجرد أو الرمزي الـذي تتـدرج فيـه وتعمـل فضاءات الممثلين غير العاديين - الاقتصاديين، الماليين، والإيديولوجيين، الخ- التي لا يكون تنظيمهم مركزياً، أو متشظياً، أومشوشاً"(٧٠٠).

لا شك أن هذا الهدف يعد أحد أكثر الأهداف طموحاً ولا يمكن بلوغه تماماً. لكن، ألا يكمـن الأسـاس في التجديـد المفهـوميّ الـذي يفترضـه هـذا المـسعى؟، لابـد مـن أن نـدمج في التحليل الجيوسياسي التقليدي كل ما ينقصه بواسطة ما يسميه الجنرال بوارييـه "الثلاثيـة الشاملة " (أي "التنظيم، والمعلومة، ودراسة خصائص الطاقة التي تحـدد مجموعـة التـوترات الـسلبية والإيجابيـة في منظومـة العـالم")، مـن دون إلغـاء "دراسـة مواضـع الطاقـة topo-énergetique الكلاسيكية عن المواقف، والأحـوال النـسبية للممـثلين، القائمـة علـى الفـضاء الجغرافي، وتوزع نشاطاتهم في هذا الفضاء"(٧٠١)لفهم كيفية تأثير الممثلين وعمليات الحداثـة على تصور العالم. وضعف هذين الأخيرين يفسر أن الاستراتيجي الفرنـسي يحلـل ديناميـة المنظومة الدولية بوصفها فوضويةً. أولاً، لأن ظاهرة التلف هذه تؤثر علـى مـا يعـده "أسـاس الأسس"، الثابت الذي يمكن أن يقوم عليه فهـم فعـل faire الممثل وتـأثيره agir، لأن الـشعور بالانتماء يبقى أساسياً، أيّ الهوية الوطنية. والتقليل مـن شـأن هـذه الهويـة أو انكارهـا، وهـو ما نراه في كل مكان، يشكل فعلياً، على هـذا النحـو ونتيجـةً لمـا سـبق، مـشكلة مستعـصية في المنهج، وفي القرار الاستراتيجي. مسألةُ الهوية الوطنية هـي - وهو ما نلحظه تماماً - نقطـة اللقـاء الرئيـسية بـين الفكـر الاسـتراتيجي المركـب للجنـرال لوسـيان بوارييـه والجغـرافيين الوضعيين الذي يسيرون في ركاب إيف لاكوست Yves Lacoste.

الجغرافيا السياسية للأمة بحسب إيف لاكوست

تكمـن أهـم فـضيلة لمؤسـس المجلـة الجغرافيـة والجيـسوسياسية الموسـومة Hérodote، إيـف لاكوسـت، في أنهـا سمحـت بإعـادة الاعتبـار للجغرافيـا الـسياسية بوصـفها معرفـةً استراتيجيةً. وبما أن لاكوست جغرافي انخرط في النقاشات الدائرة حول إزالة الاسـتعمار، ووقـف إلى جانـب فيتنـام بزعامـة (هوشـي منـه)، فقـد سـنحت لـه الفرصـة لتثمين كـل مـا تحمله الجغرافيا من لغة استراتيجية، ومعرفـة أسـاسـية للسلطة. وقـد بيّنـت كتاباتـه، بعـد كتابات ماكيندر والجغرافيين الألمان، كيف يمكن للجغرافيا أن تقدم المعرفـة لجهـاز الدولـة من أجل السيطرة على الأرض والفضاء(٧٠٢)، لا سـيما الخـريطة. وبما أن الـزمن والأحـداث قد أتى على الماركسية، فقد راح الاهتمام الرئيسي للمجلة ينصب من الآن فصاعداً، علـى الجغرافيا السياسية للأمة(٧٠٣)، كما يشير مؤلفها بوضوح، والتي طالما رأى لاكوسـت فيهـا،

على عكس الاتجاه السائد بين علماء السياسة، الممثل الرئيس للحياة الدولية. وبما أن همه وزملاؤه يقوم على تأسيس حكمهم على التحليل المتناقض للتضرفات الوطنية، فقد قادهم ذلك إلى تقديم الوقائع على الأفكار، والخاص على العام، وتصورات المواطنين على المفاهيم. وبما أنه يتفق مع رأي الفيلسوف جاك بوفريس Jacques Bouvresse الذي يؤكد، بعد يأسه من تهويمات بعض الخطابات الفلسفية المعاصرة، على أنه "إذا أردنا تكوين رؤيةً عن العالم، علينا البدء برؤية هذا العالم، أي رؤية الوقائع"[٧٠٤].وتعد الجغرافيا السياسية التي يتبناها لاكوست وضعية وديكارتية. . وهو خيارٌ يحدوه وهمٌ مزدوجٌ باكتشاف الحقيقة وجعل العالم شفافاً، كما يقول أوتياتاي O'Thuatail[٧٠٥]. ويسعى مؤسسو مجلة هيرودوت إلى دمج "كلٌ ما ينشأ عن المنافسات بين مختلف أنماط السلطات على أراضٍ يمكن أن تكون لها أبعادٌ بالغة الاختلاف في الجغرافيا السياسية. وليس المعني هنا الصراعات بين الدول فحسب، بل تلك التي تدور في إطار كل دولة منها، ومنافسات أرضية بين أحزاب، أو شخصيات سياسية تتنازع على مناطق نفوذ، أو بين مجموعات شبه رسمية وسرية إلى حدٍ ما، وتلك الخصومات المتنوعة التي يمكن أن تتداخل في ما بينها. فضلاً عن ذلك، سواء تعلق الأمر بسياسة داخلية أو بعلاقات دولية، فإن هذه المنازعات على السلطة، على الأقل في المجتمعات الديمقراطية، تخضع لمناقشات حادة نوعاً ما، بين المواطنين حول المصالح الحقيقية للأمة، أو لها علاقةٌ بكرامتها. المهم أخذ هذه المناقشات بعين الاعتبار حيث تتعارض القيم المختلفة والتصورات الجغرافيّة السياسية، بسبب تأثيرها على تطور علاقات القوة"[٧٠٦].

هذا المفهوم الواسع جداً، لدرجةٍ يمكن وصفه بالشراهة، للجغرافيا السياسية، والذي لا يريد أن يدين بشيءٍ إلى تلك التي أتى بها المتقدمون، لكنه يتركز على الصعد الدولتية étatiques أو ضمن الدولتية intra-étatiques لأنه يستدعي تصوراتٍ واسعة سببت كثيراً من الانقسامات ونشوء "تيارات جغرافية "، من جهة، ولأن "الأمة اليوم أصبحت الفكرة الأساسية للجغرافيا السياسية"، من جهةٍ أخرى[٧٠٧]. بهذا الفارق الدقيق الذي اجتاحته عاصفة أزمة الحداثة، لم تعد المعايير التي يعتمدها اليوم بالضرورة هي المعايير التي يمكن للجغرافي الفرنسي القبول بها، لمعرفته، في الحقيقة، أن "الفكرة الوطنية لا تعيش اليوم إلا إذا تحالفت مع قوىً تتجاوزها، مثل الدين، والعرق، والإيديولوجيا، والقبيلة. وشيئاً فشيئاً أصبحت نادرةً تلك البلدان التي تتمتع سلالتها التاريخية أو عقدها الاجتماعي بالقوة الكافية لتعريف الأمة بالأرض، بوصفها حتميةً"[٧٠٨].

إن المفهوم الواسع للجغرافيا السياسية الذي تتبناه مجلة هيرودوت، وتركيزه على موضوع تخضع أهميته السياسية للنقاش، أثار الانتقادات. بحسب فكرة كارل شميت

(انظر خاتمة الفصل الأول)، التي يتبناها إيف لاكوست حول الجغرافيا السياسية، قد ينتج عنها أيّ فعلٍ سياسيٍ، يمكن تحديد مكانه (ortung)، وكلُ ما له علاقةٌ بترتيبٍ أو تسويةٍ فضائيةٍ (ordnung)، ومهما كان تحديدها détermination. طريقة الرؤية هذه تسمح لجغرافيي مجلة هيرودوت باعتبار الوجود، إضافة إلى الجغرافيا السياسية بالمعنى الحصري للكلمة، الذي يهتم بالعلاقات الدولية، وبجغرافيا سياسيةٍ داخليةٍ راغبةٍ أيضاً بالاهتمام بأية مسألةٍ اجتماعيةٍ أو سياسيةٍ، ما أن تتمايز الجماعات البشرية عن بعضها وتتنافس على الأراضي.

وهو أمر يمكن الدفاع عنه، على نحوٍ خاصٍ، حينما تكون هناك ظواهر تحقق الارتباط بين الداخلي والخارجي، وبين الصغير والكبير (الميكرو والماكرو)، مثل الهجرة التي تطرح بالفعل قضايا الأمة[٧٠٩]، ومعها أيضاً التوازنات الدولية، والعلاقات البيدولتية interétatiques. لكن القضية المطروحة هي قضية جوهرٍ أكثر منها مسألة مساحة étendue. لأنه، في كل الأحوال، ينبغي تبرير التقدير الجيوسياسي بالتوزيع الفضائي(المكاني) للعناصر الموجودة، أو أن تكون الأشكال الفضائية التي وضعها الممثلون مصادر تفسيرٍ للظواهر المدروسة. بمعنى آخر، كما يقول شميت، من الضروري وجود "استيلاء" على فضاءٍ معيّنٍ، أيّ تملُكٌ حقيقيٌ، وسيطرةٌ مؤكدةٌ.، وإلا لن تكون الخصوصية "الأرضية " مؤكَدَةً. وهوغالباً ما يمكن أن يصيب "الجغرافيا السياسية الداخلية" حينما تكون الروابط الاجتماعية والعلاقات المُجْتَمَعِيَّةُ مكثفةً لدرجةٍ تجعل الفضاء بالغ الشفافية. ونظراً لرغبة فريق تحرير مجلة هيرودوت في استبعاد هذا العائق، فقد عبَّر منذ فترةٍ عن اهتمامٍ أكيد بالتصورات الجيوسياسية[٧١٠].

يؤكد (إيف لاكوست) في قاموسه الموسوم "قاموس الجغرافيا السياسية" على ضرورة دمج هذه التصورات الجيوسياسية في التحليل الجيوسياسي[٧١١]. بل تراه يتبنى فكرة أن مواجهة تصورات مختلف الممثلين لحالةٍ جيوسياسيةٍ معينةٍ تشكل التقدم المنهجي الأساسي للجغرافيا السياسية الحديثة، لأنها الوسيلة الوحيدة للإحاطة الموضوعية، إن لم تكن العلمية، بمادةٍ معينةٍ - على اعتبار أن ممارسة السلطات فوق أراضٍ معينةٍ - لا تخضع، كما يرى، لمناهج علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية المنسوخة عنها. في لب الأزمة الابيستيمولوجية المتسمة بالفوضى المنهجية التي تثير الاضطراب في العلوم السياسية والاجتماعية، قد يكون ضبط النظرة إلى الرؤى الخاصة أقل الأشكال سوءاً من أجل دراسة الواقع. وهو أمرٌ مقبولٌ، شريطة أن نبقى منفتحين على المحاججة المضادة، ونقبل بأن التصور الجيوسياسي هو صورة العالم، وإبرازٌ لمن يحدد الصورة.

حول هذا الموضوع، تشكل الخريطة والتصور النموذجي للمكان أو الفضاء chorème الذي اكتشفته مدرسة (هاوشوفر Haushöfer) عبر هندسة علاقات القوة، هما أداتا التوضيح اللتين لا ينبغي وضع إحداهما في مقابل الأخرى، طالما أنهما متكاملتان. لكن (إيف لاكوست) يرى "إذا ظهر منهج التصورات النموذجية للمكان chorèmes، قبل عقدٍ أو عقدين، بوصفه مساهمةً جديدةً وهامةً في تحليل الحالات الإقليمية، فإن تضخم التصورات النموذجية، قد أدى، في السنوات الأخيرة، إلى انحرافٍ أضرَّ فعلاً بالبرهان الجغرافي"[٧١٢]. طالما أن "مسعى التصور النموذجي للمكان يبدو اليوم في أفضل حالاته، بوصفه نوعاً من البحث الشكلي المتأخر لمختلف العلوم الاجتماعية، ويتركز على فضاء اجتماعيٍ مصممٍ بشكلٍ ضيق جداً ومجردٍ في الوقت نفسه"[٧١٣].

لكن، لا بدَّ من هذا التطور لكي يتقدم الشرح، أخيراً، على الوصف في الجغرافيا السياسية والجغرافيا بشكلٍ عامٍ. التصور النموذجي chorème للمكان والخيال الخرائطي الذي يضاعف عدد الآفاق (آفاق غادامير Gadamer)، وينوِّع الاسقاطات الازمة إذا أردنا التقيد بنصيحة غاستون باشلار Gaston Bachelard الذي يقول أن حركة التفسير تنطلق من الفكر إلى الواقع، أي الواقع المُفترض، وليس العكس. ففي الوقت الذي تُبين فيه الخريطة التمركزات localisations، بما يترتب عليها من آثارٍ والترتيباتُ المكانيةُ، حتى حينما تكون متداخلةً، فإن التصور النموذجي chorème يتيح لنا قراءة الظواهر وأشكال المنطق التي لا تندرج في إطار المكان، بل تتحكم في تنظيمه. لهذا، تراه أقدرُ من الخريطة على المساهمة في النظرية. والتصور النموذجي للمكان، يحمل القيم التي تقوم على بنائه بسبب الخيارات الأولية التي يضطر لانتقائها من بين الظواهر الواجب تصورها. وبالتالي فهو أقدرُ من الخريطة على إيضاح الأبعاد النفسية والإيديولوجية للتصور الجيوسياسي الذي لا يمكنه تجاوز الوقائع.

أخيراً، ثمة خلافٌ زائفٌ يدور حول الجغرافيا السياسية، يدفع للاعتقاد بأنها تَعُدُّ الخريطة غايةً في حدٍّ ذاتها. فإذا عرفنا أن أية الخرائطية cartographie تفترض اختزال الواقع وتشويهه، فمن البديهي ألا تستخدم الخريطة أو التصور النموذجي بوصفهما مساعدين للمفهوم وللنظرية اللذين يسبقانها. ويحتاج فهم المنظومة العالمية إلى خرائط، لكن أفضل وسيلةٍ لتجنب المبالغة والتضليل، حينما يكون موضوع التحليل بالفعل قابلاً للرسم الخريطي، هي مواجهة (مقارنة) التصورات المكانية spatiales، المستخلَصَة من النماذج المختلفة، ببعضها.

ثمة توضيحٌ لقضية التصور يكمن في المسائل غير المحلولة، التي يطرحها تعريف الأمة في مختلف التأويلات التي تقال عنها، وفي الواقع لمعرفة من المفيد أم غير المفيد جعلها موضوعاً رئيساً من مواضيع الجغرافيا السياسية. ومن هنا جاء تساؤل [٧١٤] إيف لاكوست الذي كان يستشعر هذا الغموض. فهو يعرف مدى تراجع التصور الجمهوري الذي يتبناه، انطلاقاً من التقاليد الفرنسية السائدة في عصر الأنوار. واتضح أن يقظة الأمم، كما تسنى لنا وصفها تقريباً في كل ماكتبنا، بمناسبة الأحداث التي وقعت في أوروبا بعد عام ١٩٨٩، قد تجلت بالشكل الذي تصوره هردر، أو بحسب التصور الألماني للأمة، أي تبعاً لمفهومه الثقافي والعرقي للأمة. وهو ما حدث في أنحاء العالم كله. البعض يفضل أن يرى في انبعاث الأمة العرقية هذا مجرد حركةٍ هويتيّة، تجزيئية، مصدر مفارقةٍ أرضيةٍ خطيرةٍ تذهب في غير اتجاه المفهوم الوضعي، لأن الحركة الوطنية في أوروبا كانت تراكميةً وبنائيةً منذ مائة وخمسين عاماً[٧١٥].

مهما يكن من أمرٍ، فقد لاحظ إيف لاكوست إفلاس المفهوم المفتوح والدمجي للأمة الذي أصاب النموذج الفرنسي نفسه. ويتفق مع مراقبين آخرين على أن تجديد الفكرة الوطنية في فرنسا، أساساً نتيجة لفعلِ حركةٍ تحيل إلى ذاكرة وثقافة العرقيات الراسخة منذ القدم، والتي انصهرت مع بعضها تحت سلطة الدولة[٧١٦].

على غرار الولايات المتحدة، حيث لا تدين المواطنة إلا لقانون الأرض jus soli، وحيث مسألة وجود الأمة، بحسب (مايكل ليند Michael Lind) أكثر واقعيةً من أيِّ وقتٍ مضى[٧١٧]، تحاول العقلية الجماعتية communautarisme الاستقرار في فرنسا، لتقضي بذلك، ظاهرياً على التشاكل أو التجانس الجمهوري. وقد يكون هذا القضاء مبرماً على إثر ظاهرة تعدد المُجانسة hétérogénéisation الذي أصاب السكان (إضافة إلى شيخوخة السكان الأصليين، من جهةٍ، والقدوم المكثف للمهاجرين الذين سرعان ما يندمجون في الجماعة إلى حدٍّ ما)، وهو ما يصفه جان-بول غوريفيتش Jean-Paul Gourévitch بأنه "افرَقَةٌ جزئيةٌ لفرنسا[٧١٨]. وأقل ما يمكننا ملاحظته هو أن عودة الأمة تسيئ إلى النموذج الوطني الذي يقوم عليه النظام العالمي. في هذه الشروط، يبدو من الخطر الشديد الإبقاء على هذه المقولة بوصفها مفهوماً مركزياً في التفكير النظري الخاص بالعلاقات الدولية.

إن المكانة التي تخصصها مجلة هيرودوت للأمة، تنتظر تحليلاً موضوعاتياً مستمراً. لأن الأمم المختلفة، أو مجموعات الأمم تشكل حالاتٍ تستحق للدراسة. لا شك في أن هذا

الخيار المنهجي ذو التوجه الذري atomistique قد سمح بتراكم كتلة من الأدوات، على صعد مختلفة، وتبعاً لمجموعات متنوعة[719]. لكن منتقدي هذا التحليل يقولون بأنه تحليل ظرفي factuelle. وهي انتقادات وافق إيف لاكوست عليها، كما قبل، خلافاً لكل المدارس الأخرى، بمقولة "تغير الجغرافيا السياسية ودراسة العلاقات الدولية" التي تتميز بها مقاربته الشخصية[720]. وهو ما يدفعنا إلى التفكير بأن دراسة العلاقات الدولية تنتمي بالأحرى إلى ميدان المؤرخين[721]"، بينما كان روبير فوساريير Robert Fossaert يدافع عن "ضرورة وجود نظرية للمنظومات العالمية[722]". ويكاد يجمع العاملون الرئيسيون في مجلة هيرودوت إزاء المقاربات الشاملة. وقد يكون السبب ناشئاً عن وعيهم بأنهم أطالوا النظر في هذه الأمور عبر نظاراتهم الإيديولوجية. في نهاية المطاف، يرى لاكوست أن الجغرافيا السياسية تبقى ضمن إطار الجغرافيا السياسية الشاملة التي تتضمن النظر في الأرض، والدولة... والأمة.

خلاصة

تدل ديمومة أفكار ماكيندر وانتقادها المتجدد - لأن خمسين عاماً تفصل أعمال سبايكمان Spykman عن أعمال بريجينسكي Berzezinski - على تطابق ملحوظ بين مفاهيم الجغرافي الإنكليزي مع الواقع الاستراتيجي الذي تواجهه الولايات المتحدة، أكثر من تطابقها مع الواقع الذي ابتعدت بريطانيا العظمى عنه. لكن الترسيمة الماكيندرية قد أصبحت قديمةً اليوم، سواء سواء في ما خص االوقوف في وجه إرادة الهيمنة المفترضة للقوة القاريّة السوفييتية على جزيرة العالم World Island قبل عشرين عاماً، أم حتمية الولوج إلى "الفضاء- النواة" الأوراسي للتحكم بمصيره من الآن فصاعداً، مع أن علماء السياسة الحداثيين لايريدون القبول بهذا الأمر في معرض حديثهم عن العولمة. بالفعل فإن فهم سيرورتها، التي سنقوم بتحليلها لاحقاً، لاتنفصل عن فهم الاستراتيجية الأميركية. تقتضي هذه الاستراتيجية، القائمة على الاقتصاد، والهادفة أخيراً إلى فتح الأسواق أمام الشركات الأميركية، وجود فضاءٍ واحد للإمبراطورية البحرية thallasocratie لضمان تجاوز الحواجز الجغرافية ومنع قيام الاتحادات، أو الأحلاف المناهضة لمصالح الولايات المتحدة. لاشك في أن الولايات المتحدة، بعد نهاية الاتحاد السوفييتي، وتفكك قلب العالم Heartland، وغياب الخصومة السائدة، تجد نفسها متحررةً من قيدٍ ثقيلٍ. لاسيما وأن غياب العدو الرئيس، والانتقال إلى عالمٍ مفتتٍ يرتبط بفترةٍ تفتحُ فيها التكنولوجيا العسكرية آفاقاً جديدةً.. لذا ينبغي على الاستراتيجيين الأميركيين أن "يستعيدوا تموضعهم" لاسيما وأن معارضي النظام الأميركي - الغربي قد

قدموا لسلاح الإرهاب بُعداً عابراً للقومية. وهو تحول قد يستمر لبعض الوقت. لكن هناك ما يدعو إلى التفكير بأن هذه الفترة ستنتهي بمصالحة بين وجهات نظر ماهان وسبايكمان، لأنها قادرةٌ على تحقيق المطلبين التاليين:أولاً، وضع قدرة دفاعية حقيقية في مقابل التهديد الشامل، الذي يتخذ شكل تهديد فوضوي لعالمٍ غير واضحٍ تتكاثر فيه الأسلحة، وفي الوقت نفسه، القدرةعلى تحييد أيٍّ معتدٍ، وتواجد عسكري على مستوى العالم، لاسيما في الأماكن الاستراتيجية، وتلك المحيطة Rimland بقلب العالم، التي من شأنها السماح بمراقبة إعادة تشكيلات القوة في الجزيرة العالمية.

في أمريكا اللاتينية، فقد ولد الضيق stress من الخصومة السائدة التي اتخذت شكل حركات ثورية، فقد ولَّد في البرازيل خطأً جيوسياسياً للدولة كرد فعل. أما اليوم، فقد تغيرت الاهتمامات والأولويات، كما هو الحال في القارات كلها. فاتجهت نحو الاقتصاد، وطرحت مسألة لَبْرَلَة الأسواق على جدول الأعمال. هذه الضرورة القصوى الأخيرة أدت إلى انطلاق الاندماج الإقليمي، الذي سبق وأن أدركه العسكريون البرازيليون من الناحية الجيوسياسية.. ومع أن هذا المسعى لم يعد مطروحاً، إلا إنه يحق لنا الاستمرار في التساؤل عن الشرط الجيوسياسي الذي أدى إلى نجاح الانفراجات الإقليمية المختلفة. لاسيما التساؤل عن قدرة الميركوسير بشكلٍ خاصٍ، الذي أعادت البرازيل إحياءه من خلال تحالف البرازيل والأرجنتين، على تخليص أمريكا الجنوبية من التبعية. أخيراً، لئن تجاوزت القيمة البرهانية démonstrative لنموذج ماكيندر آماله إلى حدٍ كبيرٍ، لدرجةٍ أصبح معها مرجعاً للسياسة الدولية، وهاجرت الجغرافيا السياسية إلى قاراتٍ مختلفةٍ، فذلك كله يعود إلى الواجب الملقى على عاتق الممثلين الدولتيين لتطوير تصورٍ شاملٍ للعالم. وتبرزُهذه الحاجة أمام الجميع من خلال المثال الساطع والحالي لروسيا التي "تبحث عن نفسها"، كما سنبينه في الفصل الآتي.

رأينا أنه قد بولغ في الاتهام بالحتمية determinisme، لأسباب عديدة، أو أن هذا الحديث لا أساس له أصلاً. وفي حدود معرفتنا، لا يريد الجغرافيون السياسيون الفرنسيون المعاصرون العودة إلى هذا الموضوع، حتى وإن كانت أعمالهم تفضل البحث في الشأن المحلي الذي يعود للانبثاق، بديهياً، مع وجود الجماعة وأشكالٍ أخرى من القرابة (القبلية، والعرقية، والمهنية، والخيرية، الخ.) في تآلف يسعى إلى تجاوز المفهوم الإفرادي والتعاقدي الحصري للمجتمع[٧٢٣]، كما بيّن ذلك ميشيل مافيسولي Michel Maffesoli قبل عدة سنواتٍ. لكن لا يُفهمُ هذا المسعى الذي يفضل البحث في الشأن المحلي، بوصفه إعادة اعتبارٍ لجغرافيةٍ طبيعيةٍ قديمةٍ، بل مجرد إرادة فهم الحدثٍ ضمن فضائه الخاص،

المتأثر بالتاريخ، لكن مع احتفاظه بزمانيته الخاصة، وتقاليده وذاكرته، وطبعاً من خلال الفيوضات flux الحديثة أيضاً، لكنه لايغير الأشياء تماماً . مع هذا البحث عن الفضاء الأصلي المفتوح على تأثيرات الظاهرة السياسية، لكي لا نكون بعيدين عن مفهوم " الأمر الحادث avoir-lieu" الذي جُهد كل من جيل دولوز وفيليكس غيتاري في تحديده ضمن فلسفتهما الجغرافية géophilosophie[٧٢٤]. مهما كان رأينا، فهو يعني شكلاً من "إعادة بناء" الجغرافيا السياسية التي لا تتلاءم مع مقاربةٍ شاملة، إذ "يمكن بطريقةٍ كليّةٍ جمع مختلف العناصر التي تصنع المجتمع، وتبين تفاعلاتها، وتكشف عن الخيط المحوري الذي يجمع بينها"[٧٢٥].

الجغرافيات السياسية المضمرة

منذ وقتٍ قريبٍ رحبت روسيا بالجغرافيا السياسية، بعد أن تغير اتجاهها لسبب لا يعرفُ سوى التاريخ سرَّهُ. وبعد أن كانت الجغرافيا السياسية مكروهةً في الاتحاد السوفييتي السابق، ومدانةً بشكلٍ حاسمٍ[٧٢٦]، بوصفها أداةَ دعايةٍ للنازية، أصبحت اليوم تحتل صلب الخطابات المتداولة في روسيا ما بعد الشيوعية. وبقيت الموسوعة العسكرية ذات التوجه السوفييتي تعرفها، حتى عام ١٩٩٤ بوصفها سياسةً عسكريةً ذات توجهٍ عدواني[٧٢٧]. من السهل تفسير هذا الاهتمام المفاجئ من خلال الشعور بضرورة إعادة تقييم الموقف الروسي في المنظومة الدولية التي تسمح بإبراز مواطن ضعفها. وها نحن نشهد في الوقت نفسه إعادة الاعتبار للأسماء الكبرى مثل (ماهان Mahan، وماكيندر Mackinder، وحتى هاوشوفر Haushöfer، وجيلان[728] Kjellen من جهة، وإعادة إحياءٍ جغرافيا سياسيةٍ غير رسميةٍ ذات جوهرٍ ثقافيٍّ تبنت معضلة العلاقات بين روسيا والغرب إبان القرن التاسع عشر.

لا بد من القول إن التقاء فرضية قلب العالم Heartland بالتوجه الأوراسي Eurasisme كان أمراً مقضياً نوعاً ما. وهي فرصة تلقفها ألكسندر دوغين Alexandre Douguine المدافع الشرس عن هذا التيار خلال فترة ما بين الحربين[٧٢٩]. من هنا، اتخذ النقاش الجيوسياسي بعداً رسمياً في روسيا التي أحبطتها وضعيتها كقوةٍ كبرى، شكلاً يمزج مسألة الأمن، التي تعد شديدة الحساسية بعد تقلص الحدود الروسية عما كانت عليه أيام الاتحاد السوفييتي، ولم تعد آمنةً كثيراً، بمسألة الجغرافيا الثقافية، بوصفها إسقاطاً للفضاء على الإشكالية الثقافية. لكن هذا لا يعني عدم وجود فكرٍ روسيٍّ حول الفضاء، بل سنرى أن الأمر عكس ذلك. لكن هذا الفكر بقي محدداً بالعامل الثقافي أكثر مما هو عليه في الغرب. لهذا سنتحدث بخصوصه عن جغرافيا سياسيةٍ مضمرةٍ، أو عن

فلسفة جغرافية géosophie، كما يقال. وتنطبق هذه الملاحظة على كلٍّ من الصين والهند اللتين ترسخان نفسيهما كممثلين كبيرين على الساحة الدولية. في هذه الحالة أو تلك، سينصب اهتمامنا على جغرافيا سياسيةٍ غير رسميةٍ، أي مُضمرةٍ نكتشف محركاتها واستمراريتها انطلاقاً من الرؤية التقليدية الصينية والهندوسية للعالم.

الفلسفة الجغرافية الروسية: جغرافيا سياسيةٌ مضمرةٌ ذاتُ جوهرٍ ثقافيٍّ

يتفق المؤرخون الروس طوعاً، على أن روسيا دخلت في المجموعة الأوروبية، مع بداية القرن الثامن عشر إبان حكم بطرس الأكبر (١٦٨٩-١٧٢٥). وبعد بناء سان بطرسبرغ في عام ١٧٠٣ بأمر من بطرس ثم كاترين الكبرى، هلت على روسيا تباشير النور المنبعث من الغرب[٧٣٠]. في عام ١٧٣٠، عمل الجغرافي الروسي فاسيلي تاتيتشيف Vassili Tatishtchev، للمرة الأولى، على تطوير الفكرة القائلة أن حدود أوروبا تقف عند جبال الأورال لتبدأ حدود آسيا بعدها[٧٣١]، للتدليل على انتماء روسيا إلى أوروبا. لكن إيف نيومان Iver Neuman يرى ثمة مبالغةً في دور بطرس الأكبر[٧٣٢]. وأن فترة حكم كاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦) كانت أكثر حسماً، كما تعتقد (ماري - بيير راي Marie-Pierre Rey). فعند "نهاية القرن الثامن عشر تم استبدال التطعيم "التقني" الذي طالب به بطرس الأول بتطعيمٍ أوسع بكثيرٍ يجعل من "النموذج" الأوروبي نموذجاً وجودياً فعلياً بالنسبة للنُخب النبيلة في الإمبراطورية الروسية، يسعى إلى جعل الروس أوروبيين متمدنين..."[٧٣٣]، ما يؤدي إلى عدم إثارة الفلسفة العقلانية التي ألهمت الثورة البيتروفية (١٦٨٢-١٧٢٥) نقاشاً واسعاً فورياً في روسيا. وتبعاً لهذين المؤرخين، فإن الثورة الفرنسية، والحرب على نابليون وما ترتب عليهما من نتيجةٍ رئيسيةٍ بالنسبة لهذا البلد، أي المحاولة الانقلابية التي قامت بها جماعة ديسمبر، هي التي فتحت النقاش الروسي حول أوروبا. أي حول مكانة روسيا بالنسبة لها. وعلى الرغم من فشل انتفاضة ١٤ ديسمبر ١٨٢٥ الدستورية، التي قادها ضباطٌ شبانٌ حاربوا في أوروبا الغربية، وكانوا يحلمون بإنشاء ملكيةٍ برلمانيةٍ على الطريقة الإنكليزية، أثارت رد فعل الوطنيين الرومانتيكيين (الحالمين) وكل من تأثروا بفكر شيلينغ Schelling، أو هردر Herder. لذلك، تعرض التيار العقلاني الأقليّ، منذ بداية القرن التاسع عشر للرفض من قبل حركةٍ متشبثةٍ بالسلافية Slavophile، غالباً ماكان محركوها من الخارجين على التيار العقلاني، الذي سمي بتيار التغريب (الغَرنَنَة) occidentalisme. ولئن كانت مكانة روسيا بين أوروبا وآسيا ما تزال حاضرة في ذهن الفلاسفة والمفكرين السياسيين الروس، فقد طُرحت مسألة العلاقات مع الغرب بأشكالٍ ثقافيةٍ، ونادراً ما طرحت، أساساً، على شكل استراتيجياتٍ فضائيةٍ (مكانيةٍ).

في الواقع، هذا هو النقاش الذي دار في روسيا بين فلاسفة عصر الأنوار، ثم الحداثيين من جهة، والرومانتيكيين من جهة أخرى. بينما كان الطرف الأول يعتقد بأن الإنسانية واحدةٌ، وأن الكائنات قابلةٌ للتبادل في ما بينها بعد انتزاعها من طبيعيتها naturalisation، كان الطرف الثاني يتبنى مقولة أن التفرد الثقافي من خلال التقاليد (الرومانتيكيون) أو الانتماء للعالم هو الذي يصنع الإنسان[٧٣٤]. هذه المسألة الهامة، التي استعادت قوتها في كلِّ مكانٍ تقريباً خلال القرن الحادي والعشرين، تضع التيار الداعي إلى العالمية universaliste المكون من أولئك الذي يفترضون وحدة الجنس البشري كله، في مقابل مفهوم الجماعة communautaire المقتنع بحيوية الخصوصيات الوطنية أو العرقية واستحالة اجتثاثها[٧٣٥].

لكن لا يمكن التقليل من شأن السياق التاريخيِّ والجيوسياسي. فمنذ أكثر من قرنٍ، دفعت حرب القرم، وبروزالخوف من آثار توحيد ألمانيا، روسيا إلى احتواء الحركة الرومانتيكية والقومية السلافية. وقاد التنافس مع إنجلترا والمواجهة المتوقعة مع القوى الجرمانية عدة كتّابٍ من دعاة السلافية إلى الحديث عن روسيا أوراسية، تشكل منطقةً تقع بين عالمين، وتسعى إلى الاكتفاء الذاتي. لدرجة أنه إذا بقيت الاشكالية ثقافية في جوهرها، تكون مرجعية الفضاء أكثر وضوحاً. عندئذٍ نشأ التعبير الأول عن الحركة الأوراسية (evrasiistov) جراء تغير المكان؛ حيث حلّت أوروبا الآسيوية محل آسيا الأوروبية[٧٣٦]. وهو أمر جديد بالنسبة لمجموعة الصور التي كونتها روسيا عن نفسها منذ نشأتها، نتيجةً لسيرورة الفتوحات الروسية[٧٣٧]. يعبر التيار الأوراسي euracisme الذي كان ناشطاً، على نحوٍ خاصٍ، لدى المهاجرين، أحياناً عن الكثير من الكراهية والعدوانية إزاء أوروبا[٧٣٨]. لكنه يفسر، في الوقت نفسه، في تاريخ الفكر السياسي الروسي بوصفه طريقةً لتجاوز عقدة النقص التي يشعر بها بعض الروس. وهو ما تسفر عنه دراسة مارلين لارويل Marlène Laruelle.

اليوم، أصبح التطور الجيوسياسي، في حالة روسيا الراهنة، للوضع الدولي للبلد ضرورةً يشعر بها الجميع. أحياناً، ويجعلنا استقطاب التفسيرات نرى، أحياناً، أن التاريخ يعيد نفسه بوجود التغريبيين، ورثة فكر غورباتشيف "الجديد" المصمم على دمج روسيا في السوق العالمية. ومن الجانب الآخر القائلون بخصوصية الحضارة الروسية بوصفها جماعة من الشعوب، وهو توجهٌ يدعمه التيار الأوراسي[٧٣٩]. لكن الواقع أكثر تعقيداً والبديل ليس واضحاً.

التفاعل بين الفكر والفضاء السياسي الروسيين في القرن التاسع عشر

تمثل الحالة الروسية، إضافة إلى الأهمية "الأركيولوجية" الملازمة للموضوع الجيوسياسي، حالةً فريدةً للعلاقة القائمة بين الفكر أو الصورة السياسية والفضاء المُهيمن عليه وتغيراته عبر الزمن. إذا أردنا التبسيط، يمكن القول أن هذه التغيرات تراوحت بين الدعوة إلى المحافظة على الاختلاف différencialiste، والإمبريالية، والانعزالية.ويرى دعاة السلافية، الذين واجهوا العصيان الحداثي الذي قاده سبيرانسكي Speransky وأصدقاؤه في ديسمبر عام ١٨٢٥، أن روسيا ليست أوروبا، ولا يمكن أن تتحول إلى غرب Occident.

مرت جماعة التيار السلافي في عدة مراحلَ ثقافية، وأكد أكبر مثال عليهم كل من خومياكوف Khomiakov[٧٤٠]، وتيوتشيف Tioutchev[٧٤١]، وكيريفسكي Kiereevsky[٧٤٢] على انتمائهم لأوروبا، على الأقل في كتاباتهم الأولى. ومما له دلالةٌ أن الثالث من هؤلاء عوضع لصحيفته عنوان"الأوروبية L'Européen". وكان تشاداييف Tchaadaëv هو من أعطى إشارة البدء بالانقلاب.

وبعد أن تحول تشاداييف إلى الكاثوليكية، يئس من التأخر الروسي الذي عزا سببه إلى انعزال روسيا، والنظام الأوتوقراطي، والديانة الأرثوذوكسية[٧٤٣]، فكتب هذه الملاحظة المخيفة:

"ليس لروسيا ماضٍ، ولا حاضرٍ ولا مستقبلٍ"[٧٤٤].

كان هرزن Herzen مدافعاً متحمساً عن الغرب، ومقتنعاً بأن روسيا تنتمي إلى أوروبا، لكن أمله خاب بسبب التطور السياسي والاجتماعي للدول الأوروبية، فانتهى به الأمر للاستسلام إلى اليقينيات السلافية.

لم يكن للجغرافيا أيُ دورٍ في تقسيم أوروبا، لأنها واقعٌ حضاريٌ وثقافيٌ. ويرى كيريفسكي Kireevsky إنَّ سبب شقاء روسيا يعود إلى افتقارها إلى التراث الكلاسيكي[٧٤٥]. لقد قدمت الثقافة الكلاسيكية للغرب أساساً مشتركاً قام عليه تطوّره، وهو ما افتقدته روسيا. وعلى الرغم من وجود روسيا التاريخيٌ الذي يعود إلى آلاف السنين، إلا أنها لم تصل إلى حدٌ إنتاج حضارةٍ جديرةٍ بهذا الاسم. وما تملكه جاءها من الخارج: فحضارتها كلها مأخوذةٌ من الآخرين، والأصيل فيها يحمل سمة ثقافة دُنْيَا لا قيمةً عالميةً له، ولن تكون له هذه القيمة، بسبب عزلتها، وبقائها من دون علاقاتٍ مع بقية العالم، الذي لم تتفاعل معه[٧٤٦]. وهذا يذكرنا بالتراث البيزنطي المفترض، الذي لم تأخذ منه إلا النزر اليسير. وعلى الرغم من زواج إيفان الثالث في عام ١٤٧٢ من صوفيا

باليولوغ Sophia Paléologue، ابنة أخ قسطنطين، آخر أباطرة بيزنطة، ينبغي التذكير بأن الدوقية الكبرى في موسكو لم تفعل شيئاً لمنع سقوط بيزنطة في عام ١٤٥٣ بين أيدي العثمانيين المسلمين، تحت اسم عقيدة روما الثالثة التي كانت في طور التشكل، القاضية بأن تكون موسكوفيا مساويةً لروما وبيزنطة من الناحية الدينية(٧٤٧).

لم تكن وجهة نظر كيريفسكي مقبولةً من جميع دعاة السلافية بسبب قساوتها، ولا حتى من قبل دعاة الغربنة Occidentalistes، لكنها تعبر عموماً عن شعورٍ عامٍ بالدونية. عندها، كان أفضل الطرق لتجاوز هذه الحالة يكمن في ترسيخ القيم السلافية التي اختلطت بتعاليم الديانة الأرثوذكسية وتعاليمها وتأصيلها. وبحسب أوفاروف Uvarov، تقوم الأصالة الروسية على ثلاثة أعمدة هي : الأوتوقراطية، والأرثوذوكسية، والوعي الوطني(٧٨٤). لذلك حدث الإسراع في التجديد السلافي، والحفاظ على كامل العالم الأرثوذكسي، وأصبح قوياً في بداية القرن التاسع عشر كما هو حاله في الغرب، حيث أصبحت الحياة الروحية مهددةً بالتحلُّل بسبب الفردية البورجوازية. وكان تفكك العالم الغربي سائراً في طريقه الصحيح. وقد رأى هيرزن أيضاً وغيره أن أوروبا استنفدت نفسها. في سنوات ١٨٤٠، بلغ النقاش بين التغريبيين والسلافيين ذروته. فيقول دعاة السلافية أنه إذا كان دور أوروبا الغربية قد اكتمل، فإن دور روسيا بدأ. وتقوم رسالتها على حمل مشعل الحضارة، وإعادة الحياة إلى أوروبا، بل العمل على توحيدها(٧٥٠). يمكن تفسير قدر روسيا الإنقاذي بالشعور الخليط من الإعجاب بأوروبا والتقرب منها، وهو ما يعبر عنه كيريفسكي بشكلٍ واضح(٧٥١). في الحقيقة، كان التيار السلافي تعبيراً عن الاحتجاج على تطور أوروبا، والخَلاص من النظام القديم، وليس تعبيراً عن القطيعة أو الانكفاء، أو رفضاً لاتباع النماذج البرلمانية والليبرالية الجديدة. وبوصفه ردَّ فعلٍ ثقافيٍّ، فإن هذا التيار نفسه كان مستورداً من الغرب، لأنه رومانتيكيٌّ في جوهره. لكن بعد الحملة الفرنسية - البريطانية على القرم، وغداة توحيد ألمانيا (وهما حدثان سيولدان في روسيا كثيراً من الريبة والحذر إزاء أوروبا)، أصبحت النزعة السلافية خميرة النزعة الوطنية.

لقد تكوَّن شعورٌ لدى روسيا بأن الأحداث التي أتينا على ذكرها تشكل تحدياً خطيراً لها، وطالما دفعت أوروبا إلى التوحد ضدها بشكلٍ غريزيٍّ. وهو رأي نيكولاي دانيلوفسكي Nicolaï Danielevsky (١٨٢٢-١٨٨٥)(٧٥٢)، الذي دعا إلى الوحدة بين السلافيين للوقوف أمام انتصار التيار الجرماني، تبعاً لمسار مشابه. وقد كانت نوايا الناطق باسم الوطنية الروسية من دون شك، أقل عدوانيةً مما ظهر من خلال الأهداف التي اقترحها للعالم السلافي. لأن مضمون القومية السلافية، في النهاية، كان بالتأكيد أكثر انعزاليةً

منه توسعياً، إزاء أوروبا، على الأقل. وما يزال رفض أية تبعية روحية للغرب وإعادة إحياء القطيعة يلهم الحركة الفكرية. وما جعل هذا المشروع قابلاً للتحقيق هو تلك الإرادة الواضحة في القطيعة، والتوجه نحو آسيا، لوجود الأراضي التي لا حدود لها في الشرق. وقد شارك دوستويفسكي دانيلوفسكي أفكاره، وإن شعر بأنه أقرب إلى أوروبا، وأراد إنقاذها من الانحدار الأخلاقي[٧٥٣]. لقناعته وحماسته التي تفوق حماسة دانييلوفسكي، برسالة روسيا العالمية، بسبب غلبة الإيمان الديني عنده، بينما غلبت السياسة والشمولية على فكّرُ دانيلوفسكي، لأنه يتصور القومية السلافية، قبل أيٍّ شيء، بوصفها اكتفاءً ثقافياً وسياسياً ذاتياً. ومنذ الصفحات الأولى من كتابه، الذي يبلغ عدد صفحاته الخمسمائة صفحة، تراه يرفض اتهامه بتبني أفكارٍ تدعو إلى الغزو. ثم تراه يشدد، بأنه على الرغم من أن روسيا لا تنتظر أيَّ اعترافٍ بفضلها، إلا إنها خاضت الحرب لتحرير البلدان الأوروبية من الهيمنة الفرنسية، وهو ما كان في أغلب الأحيان مناقضاً لمصالحها[٧٥٤]. الغزو لا يدخل في التقاليد السلافية، كما لاتعرف العنف، العنف لأنه سمةٌ رومانيةٌ - جرمانيةٌ، وهو ما حاول دانيلوفسكي البرهنة عليه طيلة فصلٍ كاملٍ من كتابه[٧٥٥]. تهدف هذه الطريقة في المحاكمة إلى إبعاد الاستباقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الاتحاد بين السلافيين. وهو اتحادٌ كان دنييلوفسكي يتوقع أنه سيتوزع على ثمان مجموعاتٍ فرعية[٧٥٦]، وهو ماكان يثير المشاكل. إضافة إلى أن مخططه كان يتضمن هنغاريا من دون دراسةٍ، ويخلط من غير وعيٍ الفضاءات السلافية بالأورثوذوكسية، وكان يشكك بوجود الملكية المزدوجة الهنغارية - النمساوية. وهو ما كان مناقضاً لروح مؤتمر براغ (أيار - حزيران ١٨٤٨) للمؤسسين التشيك للقومية السلافية، دوبروفسكي Dobrovsky، وبالاكي Palacky، وآخرون كانوا يعترفون بسلطة فيينا. لكن القومية السلافية التي استُغلّت في عام ١٨٦٠، أصبحت أداةً سياسيةً بيد السياسة الروسية، التي لم تكن تهدف إلى ضم القسطنطينية، كما يؤكد دانييلوفسكي، على اعتبار أن المدينة - الملكة كانت مقررةً لتصبح عاصمة العالم السلافي والأورثوذكسي من دون الانتماء إلى روسيا.

إن الخط الفاصل بين هذا العالم والغرب الأوروبي لا يدين دائماً إلى الجغرافيا. فليس ثمة عائقٍ يفصل أوروبا عن روسيا، ولا حتى عن سيبيريا. ولا تشكل جبال الأورال حاجزاً، وما تقسيم أوراسيا إلا محض تقسيمٍ مصطنع[٧٥٧]. إذا كانت روسيا، على الرغم من هذه الاستمرارية القاريّة الملحوظة، لاتنتمي إلى أوروبا فذلك لأنَّ كليهما عبارةٌ عن "نمطين تاريخيين - ثقافيين" شديدي الاختلاف[٧٥٨]. لا شيء يجمع بينهما، ومن الخطأ المأساوي أن يلجأ السلافيون إلى نسخ الحضارة الأوروبية. ويشرح دانييلوفسكي، بألمٍ، العداء بين

الدول الأوروبية إزاء وطنها والخوف الذي توحيه لهم. إذا كان ثمة ضغطٌ على الخريطة، فهو لا يُمارس على أوروبا[٧٥٩]، بل يمارس على روسيا المدعوة إلى التوجه نحو الشرق، وتشجيع الأتراك ضدها. والمؤلف لايغالي في تحريه عن توضيح أدواته الجيوسياسية. إلا أنه محقٌ في نقطةٍ يعارض فيها عدداً من معاصريه، تقول إن الصراع بين أوروبا وآسيا غير موجودٍ، وهو مجرد أسطورةٍ تاريخيةٍ سببها التنافس بين أوروبا وروسيا أو المماهاة القسرية للقارات مع الغزاة. أخيراً، يرى أنه من غير المشروع مقارنة تشكّل الإمبراطورية الروسية بالمشاريع الإسبانية، والبريطانية أو الفرنسية. لأنها لم تأت بالأساس، نتيجة غزوٍ للدولة، بل جراء حركاتٍ حرةٍ قام بها الشعب الروسي، بسبب الغياب التام للأمم التاريخية. إذ لم يُسجَّل على روسيا أية جريمةٍ سياسيةٍ بحق أمةٍ ما"، على اعتبار أن القبائل المغزوة في أوروبا، وآسيا الوسطى وسيبيريا قد دعيت للانصهار التدريجي في الجنسية التاريخية التي توزعت في وسطها[٧٦٠]. بالتالي فإن دانييلوفسكي يتقاسم الروح الدفاعية والعزلة التي يقول بها جماعة التوجه السلافي، لكنه يميز بوضوحٍ البعد السياسي للروح السلافية slavité من حيث أساسها الأرضي ووظيفتها. على روسيا أن تتوازن مع أوروبا، من أجل نفسها ومن أجل الحضارات الأخرى. بغرض منعها من تحقيق حلمها في التوحيد الشامل الذي يعني نفي مختلف الأنماط التاريخية - الثقافية التي يشكل تعايشها حقيقةً بشريةً، كما يرى دانييلوفسكي.

إن قدر الصراع بين أوروبا وروسيا، حتى وإن لم يتخذ شكلاً حربياً، يقع في صلب الفكر السياسي الروسي السائد عند نهاية القرن التاسع عشر. كان (إيفان باسكالوف)، رئيس جمعية موسكو السلافية، يؤمن، مثله مثل دانييلوفسكي، بأن أوروبا لم تكن تريد قبول اتحاد الروس مع السلافيين الآخرين، وبالأرثوذوكسيين وبأنها ستقف في وجهها بكل الوسائل[٧٦١]، على اعتبار أن عدم فهم العالمين الأوروبيين يعزى إلى طبيعتين روحيتين مختلفتين. ويأسف ميكائيل بوغودين Michael Pogodine، أحد دعاة القومية السلافية المعروفين لمعارضة أوروبا مع أنه يقف إلى جانبها. ويقول إن على الصداقة بين الشعوب الأوروبية أن تبقى أولويةً بالنسبة لروسيا التي تملك في الشرق، أيّ في آسيا، مجالاً واسعاً للتوسع٧٦٢. ومع بودغين تجد الدعوة إلى القومية السلافية panslavisme مكانتها في الحركة الإمبريالية الأوروبية، بعد أن بات طريقها مرسوماً[٧٦٣].

بين مفهوم الاكتفاء الذاتي الموسع الذي ينادي به دانييلوفسكي ومفهوم بودغين التوسعي، يبقى دستويفسكي باحثاً عن خلاصة synthèse، كما ظلت قضية أوروبا والثقافة الأوروبية شغله الشاغل طيلة حياته[٧٦٤]. وكان من دعاة التوجه نحو سيبريا، التي

تعد أمريكا الروس، ونحو آسيا[٧٦٥]. وستجد روسيا في إمبراطوريتها الآسيوية الشاسعة الموارد والبشر الذين يمنحونها القوة على إنجاز رسالتها العالمية[٧٦٦]. لأن قدر روسيا يبقى روحياً بشكلٍ أساسيٍّ، والهيمنة على الفضاء الملحق يبقى أكثر من ضروري. وتدعوها ثنائيتها الأوروبية والآسيوية للعب دورٍ عالميٍّ. لكن إذا كانت اهتمامات دوستويفسكي الأخلاقية والدينية غير محدودة (إعادة الحيوية لأوروبا، والسعي إلى تحقيق الأخوة العالمية)، إلا أنه لم يتم النظر في مقتضيات هذه الاهتمامات الدولية أبداً. أخيراً، إن المصفاة الفكرية لوطنية الكاتب تقلص وتختزل كل القضايا العالمية في القضية الروسية[٧٦٧]. والرفض العقلي للانحدار الأوروبي المنسوب إلى العقلانية، والمساواتيّة égalitarisme، و"البرجزة bourgeoisisme" المنتصرة دفعت الأغلبية الواسعة من المفكرين الروس، في نهاية القرن التاسع عشر إلى الانطواء الوطني. بالتالي، سواء أتعلق الأمر بالانعزال، أو "بالعودة إلى الأصول"، فإن روسيا المزدهرة قادرةٌ على فعل هذا كله. مثل هذا الاستعداد الروحي ضد الغرب، مضافاً إلى التوسع الأرضي في آسيا، شجع تفتح الصورة الأوراسية لروسيا٧٦٩. وذلك لإمكانية تفسير هذه الصورة بوصفها المرحلة النهائية لإدراك روسيا الذاتي لحدود نموها الأرضي وتغيرات الوجهة الجيوتاريخية[٧٦٩].

قام كونستانتان ليونتييف Constantin Leontiev (١٨٣١-١٨٩١)[٧٧٠] بتطوير الذرائع الثقافية نفسها، مستكملاً بهذا أفكار دانييلوفسكي، بينما حاول الإتنوغرافي والجغرافي ف. ي. لامانسكي V. I. Lamanski (١٨٣٣-١٩١٤)[٧٧١] تقديم عرض ذي طبيعة جيوسياسية. وبما أن (ليونتييف ولامانسكي) ينتميان إلى التيار الداعي إلى السلافية slavophisme فقد تبنيا الأطروحات التي تتحدث عن الإفلاس الروحيِّ والثقافيِّ الذي أصاب أوروبا، والأخطار التي تمثلها وحدة ألمانيا على روسيا، وبطبيعة الحال، التأثير السلبي للعناصر الغربية على الشعوب السلافية. وبالتالي فإن مساهمتهما الشخصية تنطوي على المساواة بين الميراث الأوروبي، والميراث الآسيوي لروسيا، بوصفها عالماً قائماً بذاته، تندمج فيه الشعوب التركية والتتارية، إضافةً إلى الشعوب السلافية. لكن مفهوماً آخر، متعدد القومية، وذا طابعٍ جيوسياسيٍّ[٧٧٢] تجاوز مفهوم القومية السلافية panslavisme. لهذا من الغريب أن يلجأ (ليونتييف) إلى استخدام فكرة السلافية - الطورانية التوحيدية، التي تمزج سلافيي الشرق، والقبائل الفينية finnoises والشعوب الطورانية مع بعضها[٧٧٣]. لكنه طرح ضبابي، ويبقى مسعى لامانسكي أكثر عقلانية. وفعلاً، حينما يتحدث لامانسكي عن العوالم الثلاثة التي تتقاسم القارة الأوراسية، فإنما يقصد بهذا أوروبا، وآسيا، وروسيا التي تشكل عالماً قائماً بين العالمين الآخرين. فروسيا

تشكل، بين الغرب والشرق، عالماً متوسطاً سائراً في طريق تحقيق وحدته السياسية، وله أصالته الإنوغرافية والثقافية. صحيحٌ أن الوحدة غير متجانسة، لكنها تملك الوسائل التي تمكنها من أن تصبح كذلك. ويدعم لامانسكي حجته بأوصاف دقيقة، وأمثلة محسوسة، ومعطيات رقمية تحسم الأمر حول الاعتبارات الفلسفية والعامة لمن سبقه من الجغرافيين السياسيين الروس[٧٧٤]. نحن لا نعرف ما إذا كان لامانسكي قد عرف معاصره راتزل، أو تراسل معه[٧٧٥]، لكنه كان بالغ القلق من النجاحات الألمانية[٧٧٦]، ويخشى اندلاع حرب هجومية تشنها كل من ألمانيا، والإمبراطورية النمساوية - الهنغارية[٧٧٧]. حتى إنه أشار إلى خطة ترمي للقيام بحملة مفترضة للقوتين ضد روسيا، مبيناً بهذا ميله نحو القضايا الاستراتيجية. وقد اتضح التأثير القوي لأعمال لامانسكي، لأنه كان يبرر الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لروسيا السوفييتية[٧٧٨]، وليس لأن التوجه الأوراسي قد أخذ من دراساته أكثر الحجج متانةً.

الأوراسية: الانتقال من "بين العالمي" إلى "العالم الجديد"

بلور التراكم الانعزالي الذي شهدته روسيا منذ عام ١٩١٧، وإعادة تنشيط الهوة التي كانت تفصلها عن الغرب شعوراً داخلياً بانكفاء البلد حول نفسه، وبالحاجة إلى البحث عن تحالفات جديدة في آسيا. وألقت سيرورة الحرب العالمية الأولى ورد الفعل الذي أحدثته الثورة البلشفية بروسيا بعيداً عن التجمع الأوروبي concert européen. أما من الآن فصاعداً، أصبح الأمر يعني تجميع شعوب العالم الأوراسي كلها التي يحتل الشعب الروسي فيها مكانةً مركزيةً، في القومية نفسها. والانفكاك تماماً عن أوروبا، ودعوة شعوب العالم إلى الانعتاق من التأثير الجرماني - اللاتيني. وقد حدث التقارب مع بيان الثورة الشيوعية، مما أدى إلى انزعاج دعاة الأوراسيّة منه[٧٧٩]. ولم يسمح لهم تعلقهم بالأرثوذكسية بأيِّ خلط. فالأوراسية تعني أولاً، قضية المهاجرين الروس "الذين يأملون العودة السريعة إلى البلد، ليكون لهم دور أساسيٌ في نهضة روسيا الجديدة"[٧٨٠]. وشهدت هذه الحركة الفكرية ثلاث مراحل: "مرحلةٌ تأسيسيةٌ مجيدةٌ، ومن أكثر المراحل متانةً من الناحية العلمية (١٩٢١-١٩٢٥، لاسيما في براغ)، ومرحلةٌ تميزت بإنتاجية عالية وتعميقاً، وتسييساً (١٩٢٦-١٩٢٩، بشكلٍ رئيسيٍ في باريس وبرلين) وضعفاً نظرياً أكثر منه تنظيمياً (منذ عام ١٩٣٠)[٧٨١]. لكن روسيا الاشتراكية هي من ضبط سياستها وفقاً للمقاصد الأوراسية، حينما كان البلشفيون الأوائل قد صمموا على التحرك كما لو أن روسيا كانت أوروبا ودفع الأوروبيين إلى القيام بثورةٍ رغماً عنهم[٧٨٢].

سبب الدعوة الأوراسية التيار الحضاري civilisationnisme، يعود إلى دعاة السلافية slavophiles. وهو محركها الأول، في رفضه المساواة بين الثقافات، والعقلانية

والفردانية. في المقابل فهو يبين المكانة الأساسية للعامل الروحي في المجتمعات، والفرق المؤكد بين أوروبا وروسيا على الرغم من أنهما تدينان بالمسيحية. في المحصلة، ينتهي التوجه الحضاري إلى القول على لسان بيير سافيكي 1968-1895) (Pierre Savicki) الذي تقول عنه ماريل لارويل Marielle Laruelle بأنه أحد الوجوه الرئيسة للأوراسية، وأنّ "روسيا - أوراسيا في كثير من خصائصها، حلقةٌ مغلقةٌ، وقارةٌ مكتملةٌ، وعالمٌ قائمٌ بذاته"(٧٨٣). "إن السهب steppe هو المركز والحد في الوقت نفسه"(٧٨٤)، باعتباره بنيةً مغلقةً، وحدوده دينية، ينبغي أن تُوجد له قاعدةً ومبرراتٍ جغرافيّة.

يشير الجغرافي سافيكي إلى الترابط بين الدولة، والأرض، والثقافة. وهو ارتباطٌ لا يمكن أن يكون طارئاً، ويذهب إلى حدٍّ تصور "أساسٍ مشتركٍ topogenèse" للمجتمعات البشرية. ووبالتالي فإن الشعوب التي تشغل الفضاء الأوراسي، في هذه الحالة، جماعة ذات مصيرٍ واحدٍ. لذلك نرى أن هذا الفضاء قد أصبح في " الجغرافيا الفلسفية" لنيكولا تروبيتسكوN.Troubetzkoy (١٨٩٠-١٩٣٨) "أحد المساهمين النشطاء في التاريخ، أي بمثابة شخصٌ يجسد الوحدة بين الحياة البشرية التاريخية وحياة الطبيعة والكون، ويعبر عن فلسفةٍ للحياة"(٧٨٥). وهي نقطةٌ من نقاط الحتمية الجغرافية، لأن الثقافةهي التي تنتج الأرض، من خلال الدولة. لكن، بما أن دور الدولة يقوم على تثمين مصادر الفضاء الأوراسي، فإن سافيكي، المتأثر بأطروحة ماكيندر، كما تقول مارلين لارويل، يقترح جعل أوراسيا "قارةً - محيط"(٧٨٦). بحيث تتحقق تتمة le pendant المغامرة المحيطية الغربية تتحقق في أوراسيا عبر غزو الصحراء، لأنّ السُهب وحده قادرٌ على الربط بين مختلف المناطق الحضارية"(٧٨٧). في المقابل، يسمح البعد القاريّ للهوية الإقليمية المتكوِّن بتطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي الثقافي ويضمن الهوية الروسية. وتقتضي العلاقة الوثيقة بين الخصوصية الثقافية الأرثوذوكسية والسهب القاريّ الواسع ذي الحدود التي لا تتضح معالمها بشكلٍ جيدٍ، وجود علاقةٍ روسيةٍ - أوراسيّةٍ غامضةٍ نوعاً ما. فتارة تنمج الثانية في الأولى، لأن روسيا كانت مدعوةً إلى أن تتزعم أوراسياً، التي لا يمكنها إلا أن تكون أرثوذوكسية، وطوراً لأنهما غير قادران على إنكار التنوع الثقافي في أوراسيا، لإيمان الأوراسيين ب "أنه ينبغي عليهم عندها تأسيس وطنيةٍ عابرةٍ لأوراسيا فوق الوطنية supranationale"(٧٨٨). متجاوزةً بذلك الوطنيات التقليدية "المرفوضة بوصفها تعبيراً عرقياً وخاصاً"، بما في ذلك الوطنية الروسية(٧٨٩). لكن، في كلٍّ حالةٍ، يكون دوام الإمبراطورية مبرراً، لأنه يُؤَمِّنُ وحدة أوراسيا. هذا التبرير، برأي مارلين لارويل، آخر ما

يشغل بال الأوراسيين، ويقودهم إلى إلقاء نظرةٍ شاملة إيجابية على الاتحاد السوفييتي، الذي يثمن كثيرون تجربته الاجتماعية من بين تجارب أخرى[٧٩٠].

إن قيام الثورة الألمانية في عام ١٩١٩، وتدخلات الحلفاء ضد روسيا البلشفية، التي أدت إلى إقامة خطٌ كورزون Curzon، أجبر القادة الموسكوفيين على تغيير خطهم الجغرافي. بعد مؤتمر باكو لشعوب شرق المشرق الذي ترأسه لينين، كان الخط الجديد للثورة العالمية يمر عبر آسيا[٧٩١]. وتنبع أهميةُ هذه القارة، كما يرى لينين، من أهمية جماهيرها [٧٩٢]. بهذا المعنى فُهمت الدعوة إلى شعوب آسيا، وبعدها أفريقيا المستعمَرَة للعصيان، الذي يشكل، في بعض الأحيان، استراتيجيةً هدفها احتواء أوروبا. على أيٍّ حالٍ، فقد كان في هذه الاستراتيجيا ما يرضي بعض دعاة الأوراسية، مثل ف. إيفانوف V. Ivanov، الذي كان لا يرى سوى عالمين ثقافيين فوق القارة العجوز، هما أوروبا وآسيا بالتحديد، على روسيا أن تختار بينهما. وكانت إقامته في منشوريا سبباً في تحديد "ديانته"[٧٩٣]. في نهاية العشرينيات ظهرت في فرنسا مجلة Evrazija التي كان هدفها المعلن "ربط الآفاق التاريخية الأوراسية لروسيا بيقظة وعيٍ سياسي ماركسي"[٧٩٤].، لكن التحول الذي حدث في عام ١٩٤٥، وموقف القوة الذي اكتسبته روسيا في أوروبا خلقا حالةً جديدةً تماماً. إذ تحولت روسيا من بلد مُستثنى، إلى بلد يسود الفضاء السلافي كله، وتجاوزت سلطته حدوده الغربية، أي خط ستيتين - ترييست Stettin-Trieste. وراحت تمارس ضغطها على الدول الغربية. لكن، أوروبا لم تكن تمثل أكثر من موضوعٍ وحيدٍ للجذب أو النفور، حينما ارتفعت الدولة السوفييتية إلى مستوى القوة الكونية، وصار لديها قدراتٌ لها علاقةٌ أكبر برسالتها العالمية. وأصبح من الممكن تحليل الطابع الأوراسي للاتحاد السوفييتي، من الآن فصاعداً، تبعاً للدور الذي يلعبه من وجهة نظرٍ استراتيجيةٍ وإيديولوجية. من الواضح أن خلق النموذج السوفييتي قد أزال معضلة الميراث الأوروبي / الميراث الآسيوي. وبطريقةٍ لم يكن يتوقعها لامانسكي، ستتجاوز روسيا - الاتحاد السوفييتي حدود توقعاتها. فقد انتقلت من بلدٍ بين عالمين إلى صنع "عالمها الجديد".

الإشكالية الحالية: هل أصبحت روسيا أوروبية بشكل نهائيٍّ؟

لكن غياب الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، والإمبراطورية دفعةً واحدةً أعاد طرح القضية الروسية. بمعنى العودة إلى النقاش، الذي ازداد اليوم، حول علاقة روسيا بأوروبا والغرب، إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة تجسد الغرب. لأن الأوراسيين الجدد "يرون، في الوضع الحالي للأشياء، أن روسيا قد تجد في أوروبا شركاء استراتيجيين مهتمين بنهضة

قوتها السياسية التي كانت لها في الماضي"[٧٩٥]. لكن، المسألة الأولى هي معرفة ما آلت إليه الأمة السلافية، وما هي خيارتها الملموسة. مع العلم، كما يفكر دعاة الأوراسية وكثيرٌ من السوفييت بالطبع أنه إذا كانت شرعية الإمبراطورية هي التي كانت تمنح روسيا هويةً ثابتةً في مقابل أوروبا، فإن المعطيات قد تغيرت. في الوقت الحاضر، لم تعد روسيا، الغارقة في القدم، بسكانها الذين يحتضرون، واقتصادها المفكك، الذي يكتفي بتصدير مواده الأولية (المنتجات الأولية تشكل ثلثي الصادرات الروسية، وهو مؤشرٌ على هشاشة الاقتصاد الوطني[٧٩٦]) مثلها مثل أيِّ بلدٍ نامٍ وأراضيها المهددة بالتشظي، لم تعد سوى قوة أوروبيةٍ، أيِّ قوةٍ ثانويةٍ من بين قوى أخرى. بالتالي فإن هامش مناورتها أصبح محدوداً، في التشكيل العالمي الجديد، . ولم تعد البدائل أكيدةً كما تبدو في خطابات هذا أو ذاك. ما يبدو أقل شكاً هو أنه بسبب الطابع الأوربي المركزي الذي يقل شيئاً فشيئاً، للتشكيل الجغرافي، فإن العلاقات التي تقيمها موسكو مع أوروبا الغربية ستحدد أكثر من أيِّ وقتٍ مضى مصير القارة كلها.

السياسة الخارجية الروسية غير واضحةٍ لأنها مرتبطةٌ أولاً بتطورها الداخلي، لاسيما التطور الاقتصادي. والضغط الذي تتحمله كبيرٌ لدرجة أن أولوية هذه السياسة قد وضعت في خدمة المصالح الاقتصادية للبلاد ٧٩٧. ثم، إنها سياسةٌ تقوم على رد الفعل إزاء موقف شركائها التصالحي أو غير التصالحي، لاسيما الشركاء الأوربيين، كما يدل على ذلك التغيرات التي أصابت التصورات الاستراتيجية الروسية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩، التي تَحَدَّثَ عنها يوري فيودوروف Iouri Fiodorov[٧٩٨].

مهما كانت الافتراضات، لا ينبغي أن يغيب عن نظرنا أن الأزمة الاقتصادية، التي لم تتجاوزها روسيا بعد، هي أزمةُ بقاءٍ في كل أوجهها. وإن لاحظنا خلال السنوات الأخيرة تحسناً نسبياً في مستوى الحياة، إلا أننا نخشى الأسوأ[٧٩٩]، كما يقول (جاك سابير J. Sapir). أي في حال استمر التدهور، أو إذا حدثت انتكاسةٌ عميقةٌ فإن عدم الاستقرار المرتبط بالسلطات قد يُنَشِّطُ منطق المواجهة. لكن الحالة مازالت هشَّةً. ربما تكون أقل خطراً مما تقوله مجموعةٌ من الاقتصاديين الروس غداة انهيار عام ١٩٩٨[٨٠٠]، وبقيت متأرجحةً. وعليه، فإن ارتباط الاقتصاد الشامل بالنسبة للعائدات البترولية والغازية، التي قُدِّرَتْ بأنها خاسرةٌ منذ فترةٍ قريبة، قد عادت لتصب في مصلحتها بسبب الارتفاع القوي للأسعار العالمية للبترول. فقد تقلص الدَّيْنُ الخارجيُ لروسيا (بلغ حجم ديونها المستحقة 19 مليار دولار في عام ٢٠٠٣). لكن بقي عنصران مثيران للقلق: أولاً ضعف الاستثمارات الناتج عن إفلاس الدولة، وخروج رؤوس الأموال العائدة للرأسماليين الروس الجدد من

البلاد، ثم الضعف البالغ الذي تتصف به الشركات الصغيرة والمتوسطة (التي تشغّل في روسيا أقل من ٣٠٪ من الأجراء).

لهذا، يشدد الخبراء الروس على أن " الأساس في بناء كادرٍ اقتصاديٍ عاديٍ ينبغي أن يكون مبدأ التقيد المتبادل للالتزامات بين الدولة والمواطنين، بين الشركات نفسها، وبين الشركات والمواطنين، وبين الشركات والدولة، وبين المواطنين أنفسهم"٨٠١. إن إشاعة مناخٍ الثقة هو الشرط الأول ليتمكن الاقتصاد من الاقلاع مرة أخرى. فقد يجنب ألاتندمج الإصلاحات الأكثر ضرورةً، "بسياسة غرينةٍ قسريةٍ للبلد"، بحسب تعابير (ألكسندر زينوفييف A/Zenoviev)[٨٠٢]، على غرار البريسترويكا المقبورة (التي صممت بوصفها وسيلةً لتجديد الشيوعية) . يجب القول أن كثيراً من الأوهام داعبت الأذهان بالنسبة للمُهَل وشروط الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد النظر في أثقال وانحرافات قديمة في المجالين النقدي والمالي، أو بالنسبة للموقف من العمل[٨٠٣]. كما أن الثقة التي تشكل شرطاً للاستثمار الخارجي في روسيا كانت مُحبطةً إلى حدٍ ما بسبب الكفاءات الاقتصادية المضادة والاتحرافات المافيوزية.

ومع أن روسيا قد أُهينت بعد تخليها عن أيٍّ شكلٍ من أشكال التحكيم في النزاع القائم بين حليفها الصربي القديم والتحالف الغربي، إبان أزمة كوسوفو، لكن، هل كان أمامها خيارٍ سوى "التقارب الأقصى مع الغرب" لحل مشاكلها الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية التي تأتيها الآن من الجنوب[٨٠٤]؟ إزاء هذا التساؤل، الذي سماه بعضهم -ربما بشكلٍ متسرعٍ- "انعطاف فلاديمير بوتين الغربي" كان يبدو مقبولاً ظاهرياً. لكن ما هي حقيقة الأمر اليوم؟ إنَّ إسراع الزعيم الروسي إلى التعبير عن تعاطفه وتضامنه مع واشنطن بعد هجوم الحادي عشر من أيلول في عام ٢٠٠١، كشف عن براعته في الاستفادة من حدثٍ فُسِّر عموماً بوصفه برهاناً على دخول الإرهاب إلى البيئة العالمية. ولم يكن من الواجب إضاعة هذه الفرصة غير المتوقعة لمحاولة حل المشكلة الشيشانية، بعد اندلاع أزمةٍ ينبغي أن توقف الدعم الإسلاموي، وبعض الأوساط الأمريكية لدعاة الاستقلال. ومن شأن استمرار الصراع القوقازي الامتداد إلى مناطق أخرى من روسيا التي يقطنها بين ١٥ إلى ٢٠ مليون مسلم، سيشكلون ثلث سكان روسيا في عام ٢٠٣٠ ...

لقد ترافق الاتفاق على إدانة الارهاب العالمي الجديد مع الحرب ضده، في اللحظة المناسبة لإعادة إطلاق التعاون التجاري الروسي-الأميركي، الذي توِّج بتوقيع عقودٍ بتروليةٍ خرافيةٍ. لكنها عقودٌ لم تكن غريبةً عن الاضطرابات التي هزت الاقتصاد البترولي

الروسي، حينما فهم الكرملين أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى الهيمنة على الاحتياطيات الروسية بشكلٍ غيرِ مباشرٍ. ثم وقعت أحداثٌ أخرى بعثت الشك في إمكانية استمرار "شهر العسل" بين العدوين السابقين، مثل ازدياد وجود القوات الأميركية في ما كان يسمى قلب العالم Heartland الروسي. أي في آسيا الوسطى هذه، التي تخلصت من الطالبان، لفترةٍ قصيرةٍ على الأقل، وتثير الشهوات لما فيها من مخزون بترولي وغازي في حوض بحر قزوين. وليس من المدهش فعلاً أن يكون دخول الولايات المتحدة إلى "الغريب القريب" في موسكو قد وفّق بين أطروحة ماكيندر والتوجه الأوراسي. وربما وجد هذا التيار صدىً لدى الرئيس (فلاديمير بوتين)، حينما نلاحظ محاولته، كما تمناها دعاة الأوراسية، في إطلاق مجموعة الدول المستقلة (CEI) للوقوف في وجه الدبلوماسية الأميركية في قلب القارة[٨٠٥]. وقد فعلها في عام ٢٠٠١ لكنه تراجع عنها في عام ٢٠٠٤، لكن مع ولاياتٍ متحدةٍ لم تعدْ تَعُدُ روسيا سوى مجرد قوةٍ متخلفةٍ، مع اتخاذ جانب الحذر منها. الحقيقة أنه لم يكن ثمة انسجام بين الرئيسين الأميركي والروسي، كما تبين من اللقاءات الأخيرة. عندئذ، وبسبب الضعف الاقتصادي لشركاء مجموعة الدول المستقلة، والتي لم تعد قادرةً على مساعدتها، يمكن لروسيا أن تتعامل بشكلٍ أكثر ديمومةً مع الاتحاد الأوروبي. الشرط المطروح هو أن يقوم الأوروبيون بمسعىً دبلوماسيٍّ يشكل "الثقل الموازي الإيجابي للاستراتيجية الأميركية"[٨٠٦]، وأن يعطي الاتحاد الأوروبي مضموناً حقيقياً "للاستراتيجية المشتركة" إزاء روسيا التي وُضعت مبادئها في ٣ و٤ حزيران من عام ١٩٩٩ خلال قمة كولونيا Cologne. النقطتان الجوهريتان المذكورتان كانتا تقومان على مساعدة روسيا على الاندماج الأوروبي وتكثيف التعاون لمواجهة التحديات المشتركة.

أما الكرملين فقد أعلن، حتى قبل الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، عن رغبتهبالاندماج في أوروبا، خلال زيارةٍ قام بها الرئيس بوتين إلى ألمانيا. كما يلاحظُ أن الغالبية العظمى من الخبراء الروس في السياسة الخارجية والاستراتيجيا يثمنون التوجه إلى إقامة "هوية أوروبية للأمن والدفاع" (IESD) على الرغم من معرفتهم بأن " مشاركة روسيا في منظومة الأمن العالمي لايمكن أن تقوم على بديل في اختيار الشركاء أو على تضادٍ بين: ولايات متحدة / حلف الأطلسي - اتحاد أوروبي / اتحاد أوروبا الغربية UEO. وتفترض السياسة الروسية للتعاون في أوروبا تعاوناً لامحيد عنه مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، مترافقاً بلمساتٍ أوروبيةٍ واضحةٍ"[٨٠٧].

إن تطور تشكيل المنظومة العالمية هو من سيدفع روسيا إلى اتخاذ قرار التخلص من تأرجحها بين أوروبا وآسيا. وقد يعطي تعاظم الأخطار في الجنوب الحق للجنرال

(كاستكس)، الذي رأى في عام ١٩٣٥، أن روسيا تشكل "سوراً" لأوروبا، وهي أطروحةٌ عاد إليها في خضم الحرب الباردة عام ١٩٥٥[٨٠٨]. لكن، في الوقت نفسه، ينبغي على الأوربيين أن يحسموا أمرهم حول توجهين ميزهما عندهم الخبراء السوفييت في السبعينيات، هما: التوجه الأطلسي الذي يحظى بالأكثرية، والتوجه الأوروبي. فإذا كان خيارهم للسياسة الثانية يتلاءم مع التوجه الأوراسي، فإن روسيا قد تصبح أوروبيةً نهائياً.

لكن أحداثاً مختلفة كشفت، منذ ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦، عن توجه فلاديمير بوتين نحو نهج سياسة خارجية " روسية عظمى "، لكنها، على ما يبدو، يبدو سياسة تكتيكيةً أكثر منها استراتيجية. والدليل على ذلك المؤشرات الآتية: تعزيز تأثير مجموعة الدول المستقلة على الصعيد الدولي، تشكيل محور مؤقت يضم: "باريس - برلين - موسكو - بكين" خلال الحرب على العراق، والأحداث السياسية المدروسة مع أوكرانيا (حيث ظهرمدى ارتباط أوروبا "بسلاح الطاقة الروسي")، وزيادة العلاقات الثنائية الجديدة مع البلدان "الأوروبية" التي تعمل بشكلٍ منفرد(لاسيما ألمانيا) على تشجيع العلاقة مع الهند والصين، والمفاوضات مع حماس الفلسطينية، والهيمنة على السياسة النووية الإيرانية... وماذا يمكن القول أيضاً عن مباركة الكرملين للمجمع العاشر للكنيسة الأرثوذوكسية الروسية المنعقد في موسكو في نيسان ٢٠٠٦، حيث وجه انتقاداً علنيّاً إلى الليبرالية الغربية، المعادية لـ"العقيدة، والأخلاق، والمقدسات والوطن"؟ كما لو أن العقيدة الرسمية الجديدة كانت تدير ظهرها للقيم الديمقراطية الأوروبية والأميركية، مضفيةً بهذا الشرعية على الإيديولوجية القومية...

الجغرافيا السياسية الرمزية الصينية المغرقة في القدم

ما من شك في أن الصينيين أول من تخيل الجغرافيا السياسية، إذا كان المقصود بها التصور المكاني (الفضائي) للعالم، اللهم إلا إذا كان (كوتيليا Cautilya الهندوسي) من وضع أول ترسيمةٍ توضح العلاقات الدولية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. ويُفسر امتلاك الصينيين العقلي للرموز والصور بأنهم بكروا بشكلٍ ملموسٍ وتركيبيٍ في تصور النشاطات البشرية في كليتها[٨١٠]. في الفكر الصيني، الذي يرى في الزمن "مجموعةً من الحقبات ères"، وفي الفضاء "مجموعةً من المجالات"، وهما مقولتان متلازمتان[٨١١] تشكلان "مجموعةً من الزُمَر المادية المتنوعة"، والمواقع، والمناسبات المنظمّة بشكلٍ متدرجٍ في البعدين، حول مركز واحد[٨١٢].

تتضمن فكرة المركز مفهوم الترتيب ordre. وهو ما يفضي إلى نتيجتين بالنسبة لتصور الصينيين للعالم. فمن جهة :"إذا كان للعالم مركز، فهو الصين لأنها تتوسط هذا

العالم". والصين مركز العالم، وهي إمبراطوريةُ "الوسط"، كما يقول لوران مورافييك L. Murawiec[813]. وهو ما يذكرنا بأن كلمة الصين تلفظ في اللغة الصينية zhong guo، وهما كلمتان تعبران عن فكرتين: الأولى zhong تعني الوسط، والثانية guo تتضمن ثلاثة مفاهيمٍ هي البلد، والأمة، والدولة[814]. ومن جهة أخرى، فإن فكرة المركز تحدد المواقع positions، وبالتالي الصفات، والطقوس الملازمة لتلك المواقع.

على المستوى التخطيطي النظري، ينطوي التصور التقليدي الصيني للعالم على شكلٍ من خمسة مربعات متداخلة (المربع يرمز إلى المدى étendue، بينما الدائرة ترمز إلى المدة durée الزمنية). المربع المركزي يمثل "المجال الملكي"، أو الإمبراطورية الصينية، والمربعات الأخرى الوسطى تمثل مختلف التابعين، والخامس يمثل التخوم البربرية، والإمبراطوريات الأجنبية العاجزة عن الاعتراف بتفوق الحضارة الصينية. هذه "النظرية الجيوسياسية الصينية"، كما يسميها فرانسوا F. Joyaux، لم تكن غائبةً في يومٍ من الأيام أبداً[815]، بل استمرت عبر العصور. ويقول جوايّو، "إن التفكُّر النظري في الصين الشعبية في العلاقات الخارجية يربطها مباشرةً بالصين التقليدية، بكل ما فيها من فكرٍ كونفشيوسي"[816]. هذه الاستمرارية التي تتضح من الشكل التالي، يمكن تفسيرها بأنها، من دون شك، استمرارٌ للحضارة منذ العصور السحيقة، وبالأسبقية العالمية للإمبراطورية الصينية التي ما فتئت النخب تفكر في تموضعها الإقليمي وأمنها منذ آلاف السنين.

الرؤيتان الصينيتان: التقليدية والحديثة للعالم

من الواضح أن مقاومة الزمن، وحجم التجارب المعيشة تفسر أيضاً تعايش عرقية مركزية قويةٍ صينيةٍ مع الشعور بعقدة أنها محاصرةٌ. وتجذرهذه المشاعر الغارقة في القدم يتيح فهم التعنتً المعاصر الذي تبديه الصين عبر إرادتها في أن يعترف الآخرون بها، ويحترموا ما تعتقده أنها حقوقها الإقليمية على فضاءاتها االأرضية والبحرية، التي قد تبدو للخارج هامشيةً، حتى لو قادها ذلك إلى تعريض علاقاتها الخارجية للخطر. كما يوضح(التعنت) إصرارها على استرجاع مكانتها في مركز العالم الذي فَقَدَتْهُ بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، على أثر التدخلات الخارجية في أخطائها الخاصة بها. ويبدو أن مشروعها في إعادة التمركز طوباوي، لاسيما وأن التطور يعم آسيا الشرقية، وتؤكد نفسها بوصفها محور الهيمنة العالمية.

السمات الجيوسياسية العامة للرؤية الماويّة للعالم

على الرغم من تقديم نظرية العوالم الثلاثة، آخر نسخ الأطروحات الماويةالرسمية حول العلاقات الدولية بوصفها "سلاحاً إيديولوجياً قوياً"، "وأطروحةً علميةً ماركسيةً

(وضعت جانباً منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي)، لكنها جاءت نتيجة مقاربةٍ جيوسياسيةٍ نمطيةٍ لحال العالم. لقد اطلعت على تشكيل المنظومة الدولية، والمخاطر التي تسببها للصين بوصفها فرصاًت تلك المنظومة إليها ، وهو ليس بالأمر الجديد. بل، على العكس، "فتاريخ الفكر الشيوعي الصيني منذ الحرب العالمية الثانية يبيّن في الواقع أن الحزب، وجمهورية الصين الشعبية منذ عام ١٩٤٩ ، طالما حاولا دعم عملهما الدولي حول الاعتبارات السياسية اللصيقة بالجغرافيا"[٨١٨]. على الرغم من الخطاب الثوري، والسمة العالمية، فإن الرجوع إلى المضمر والدائم في الجغرافيا السياسية، يعبر عن اهتمام دائم بالحصول على أكبر قدرٍ من الاستقلالية الذاتية للصين.

أكد ماوتسي تونغ، في زمن القطبية الثنائية المزدوجة: غرب-شرق، وشمال-جنوب قوله:

"برأيي، إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يشكلان العالم الأول، والقوى المتوسطة، مثل اليابان وأوروبا وكندا، تشكل العالم الثاني، أما نحن فننتمي إلى العالم الثالث"[٨١٩].

هذه العبارة الرمزية تلخص الحالة الدولية للصين، ووجهة نظرها المزدوجة الإيديولوجية والجيوسياسية. لأنها ميّزت عدويها الرئيسين (الإمبرياليتين)، وحلفائها المحتملين، ودورها الضمني كقائدٍ للعالم الثالث. وهو ما نتج عنه آنئذٍ هندسة الفضاء العالمي المقسوم إلى مناطقَ محددةٍ بشكلٍ تابعٍ hétéronome لأن متطلباتها الموضوعية كانت ترتبط بالمصلحة التي كانت تمثلها بالنسبة للاستراتيجية الصينية، أكثر من ارتباطها بالاعتراف بالمعايير المشتركة للتجانس. هنا علينا ملاحظة غياب أيٍّ نوعٍ من الحتمية، واستخدام عباراتٍ ذات إيحاءاتٍ جغرافيةٍ ("معسكر"، "مناطق" أو "عوالم") التي يتغير تمفصلها بحسب السياقِ السياسي، ليس سوى صورة. وهي تختزل الفضاء إلى نوع من الشبكات الاستراتيجية. ومن المناسب الحديث عن سماتٍ عامة، وليس عن أسس جيوسياسية للرؤية الصينية للعالم. التحديدات الجغرافيّة تتجاوز في هذه الحالة الخاصة حدود القوى الرئيسة، أو الحدود المختلفة للإمكانيات المحتملة، من دون أيٍّ إجراءٍ آخر، استطاعت الصين أن تحافظ على بقائها أولاً، واستقلالها الذاتي بعد ذلك. ويمكن وصف هذه الجغرافيا السياسية الصينية بالانتهازية، لأنها لا تلتزم إلا نادراً، ودائماً بشكلٍ مضمر، بالإيديولوجيا الماركسية، كما يتبين من الشكل التالي الذي يوضح تغير الأشكال الجغرافية، كما يرصدها (فرانسوا جوايّو)[٨٢٠].

بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٢، لم تجد الصين أمامها سبيلاً آخر غير التحالف مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان دعمه لازماً لتعزيز سلطة بكين الجديدة، حيث لا وجود إلا "لمعسكرين جيوسياسيين" في العالم. لكن ما أن يتفجر الخلاف الإيديولوجي والاستراتيجي مع موسكو، حتى تعود الصين إلى تفسير العالم الذي رسم ماو تسي تونغ خطوطه العريضة عام ١٩٤٦. وخو تفسير أعاد الاعتبار إلى مفهوم "المنطقة الوسطى" (كل ما كان يقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، وهو تعبيرٌ جيوسياسيٌ غيرُ واضحٍ انزلقت الصين نفسها فيه، لتتمكن من وضع مسافة تفصلها عن الاتحاد السوفييتي. في عام ١٩٦٤ حدد الخطاب الصيني معالم "المنطقة المتوسطة" من خلال تقسيمها إلى منطقتين تقعان بين الجزء الذي يضم البلدان النامية، وذاك الذي يتكون من البلدان الرأسمالية. وهو تقسيم يحمل لمسةً إيديولوجيةً، لكن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو إمكانيات القوة، والاستقلالية إزاء القوتين العظميين. لكن منذ عام ١٩٦٥ وحتى بداية سنوات السبعينيات، عادت الصورة الجيوسياسية الصينية للعالم إلى استعارة النظرية الثورية، مع رمزية "حصار الأرياف للمدن" تحت تأثير لين بياو. ولم يتغير سوى مستوى هذه الرمزية التي تعود إلى الحرب الأهلية الصينية بين العشرينيات والأربعينيات، والتي عاد الشيوعيون الأندونيسيون إلى اعتمادها في الستينيات. وبدأت ترتسم خرائط الحصار السياسي والجغرافي الذي قامت به الأرياف ضد المدن. فعلى صعيد الكوكب، قامت حشود العالم النامي الذي تقوده الصين بمحاصرة الدول المتطورة (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من دون شك، وربما الاتحاد السوفييتي). وكان لين بياو مقتنعاً بمدى تأثير هذا النضال. لأنه جاء نتيجة علاقات القوة السكانية" و"الاتساع الجغرافي" لـ"الريف الجديد"[٨٢١]. لكن غياب لين بياو خلال حرب الوراثة بعد موت ماو تسي تونغ، غَيَّبَ معه رؤيته للعالم، ليعود موضوع "المنطقة المتوسطة"، الذي عمل دينغ كسياو بينغ Dig Xiao Ping على إحيائه وضبطه منذ عام ١٩٧٤، على إيقاع نظرية العوالم الثلاثة[٨٢٢]. أي أن الذريعة المُقدمة اتخذت شكلاً جيوستراتيجياً واضحاً من دون أيّ أثرٍ للدوغمائية، ولم يعد الرهان مقتصراً على موقع الصين فوق الرقعة الدولية. في التسعينيات، تقدمت البراغماتية لدرجة فقد معها الخطاب الرسمي، مؤقتاً، أي إيحاء جيوسياسي وجيوستراتيجي[٨٢٣]. وأصبحت الأفضلية المطلقة للتنمية، وللعلاقات الآسيوية على الصعيد السياسي.

لم يعد مستقبل العالم مطروحاً على جدول الأعمال الصيني. لكن هذا لا يقتضي من الصين قبول النظام العالمي القادم من مناطق أخرى... لأن لدى الصينيين رؤيةٍ تاريخيةٍ

وجيوسياسية للعالم مافتئت تؤثر على قادة الصين الشيوعية، سواء أكانوا ماويين أو ما بعد ماويين. لأن أغلبيتهم، عدا الجيل الأخير، تربى وفقاً للمعايير الفكرية والتاريخية للمجتمع الصينيّ التقليدي"[٨٢٤]. ولدينا ثمة برهانٌ آخر على هذه الاستمرارية في الكتب المدرسية المنشورة في الصين حينما كانت إمبراطورية من بين الإمبراطوريات، وعلى الاعتداءات التي كانت عرضةً لها عندما كانت ضعيفةً ومقسّمةً[٨٢٥]. وبحسب نورتون غانسبورغ Norton Ginsbourg فإن النموذج الفضائي الصيني القديم الذي تبينه الخريطة التالية، يرسم تقسيماً مناطقياً zonation ما يزال حياً[٨٢٦].

الإدراك الصيني التقليدي للعالم

ظن قادة الصين الإمبراطوريون بالأمس، والشيوعيون، أو مابعد الشيوعيين اليوم، أن حدود الصين تحدد مصالحها الحيوية، وبالتالي يحق لها ممارسة سلطتها على فضائها. و عودة تايوان، وحق الصين في إمكانية الرقابة على جنوب شرق آسيا، والمطالبة بمنغوليا الخارجية، كلها تندرج في إطار الاهتمامات الصينية الجيوستراتيجية التي لاتتنازل عنها. لا شك أن تصلب بكين في القضيتين الأفغانية والكمبودية، الذي زادت حدته المقتضيات الاستراتيجية للحصار المضاد، كانت تغذيه أيضاً ذكرى انتماء هذين القطرين إلى مجال نفوذ الخان الأكبر.

الأفضلية، المضمرةَ على الأقل، التي يوليها قادة الصين الشعبية لآسيا كانت سبب نشوء ظاهرةٍ كبرى في العلاقات الدولية التي سبق وأن كان لها نتائجها في بداية التسعينيات، وهي اتفاق القوتين العظميين على أن تكون الصين قوةً إقليميةً، وبداية تشكل منظومةٍ دوليةٍ ثلاثية الأطراف.. لكن اختيار الصين لم يكن يعني أنها أصبحت الأنا الآخر alter ego للقوتين الكبيرتين. لكنها نجحت في أن تكون طرفاً يمكن التحدث إليه، لتدخُلها المتزايد في عَالميهما duo planétaire، لاسيما العالم الآسيوي. وقد اعترف بها رئيسا الولايات المتحدة (نيكسون وكارتر)، كما اعترف به الاتحاد السوفييتي بعد استئناف المحادثات الثنائية بين العملاقين الشيوعيين.

جاء هذا التغير الجوهري ثمرة إرادة القوة الصينية الموحدة بعد الثورة الماويّة، التي أفادت مصالحها كثيراً من هامش المناورة الضيق الذي وفرته التناقضات السوفييتية - الأميركية في آسيا. ولأن الصين كانت واعيةً لكونها العنصر الأضعف في الثلاثية التي كانت ترتسم معالمها، فقد سعت إلى طلب الدعم من القوي الآخر ضد من كانت تعده عدوها الرئيس. لدرجة أنها، بعد أن تخلصت من ذراعي الاتحاد السوفييتي الخانقتين، اقترحت مرتين، المرة الأولى في عام ١٩٧١-١٩٧٢، وفي ظل رئاسة دينغ شياوبينغ Ding

Xiaoping، علـى نحـو خـاصٍ في عـام ١٩٧٨-١٩٧٩، علـى الولايـات المتحـدة مـشروعاً استراتيجياً صينياً - أمريكياً مناهضاً للروس بشكلٍ علني[٨٢٧]. الحق يقال أن طموح الصين لتصبح قوةً عظمى كان ظاهراً. وسبب عدم استجابة الولايات المتحدة للاقتراح الصيني، يعود إلى تفضيلها الاستمرار في علاقتها مع الاتحاد السوفييتي، وقَدَّرَتْ أنه من باب المغامرة الكبرى الارتباط بشريكٍ بالغِ الضعف، ومسيءٍ في الوقت نفسه. كان كلود كادار Claude Cadart، الذي عكف على دراسة الاستراتيجية الصينية عن كثب، يظن استحالة قيام تحالفٍ صينيٍ - أميركيٍ، ولم يكن يعتقد بأن الأمريكيين سيعاملون الصين كشريكٍ كاملٍ[٨٢٨]. مهما كان الأمر، ثمة أمرٌ ذو قيمةٌ استراتيجيةٌ كبرى قد وقع، هو أن الصين قد حققت مكانتها كطرفٍ مفضلٍ لدى القوتين المنتصرتين في الحرب العالمية الثانية. وما كان بمقدور أية قوةٍ أخرى في العالم أن تؤثر في تشكيل المنظومة الدولية تأثيراً بمثل هذا الوضوح.

أفضلية التنمية على الأهداف الجيوسياسية والمطالب الإقليمية

ربطت السلطات الصينية، منذ عام ١٩٧٩، سياستها الخارجية بالتنمية الاقتصادية، وباستراتيجيتها المنفتحة على العالم الخارجي، مستخدمة بذلك العلاقات مع هذا العالم لخدمة مصالحها، بحجة أن العلاقة مع هذا العالم لم تعد تقتصر على محصلة صفَرِيَّة[٨٢٩]. عندها وضعت تلك السلطات دبلوماسيةً تقوم أولاً على بناء علاقاتٍ جيدةٍ مع الولايات المتحدة. هذا الموقف الاستراتيجي المعتدل والمتحفظ الذي اعتمدته الدبلوماسية البراغماتية الجديدة (كلنا يعرف أن دينغ شياوبينغ كان يحب الحكمة القائلة: ("ليس المهم أن تكون القطة رماديةً أو بيضاءَ، المهم أنها قادرةٌ على اصطياد الفئران") قد سمحت للصين تحقيق زيادةٍ كبيرةٍ في الاستثمارات الأجنبية (IDE) وفي صادراتها، التي كانت سبباً في الصعود المتسارع لناتجها الوطني الصافي (معدلُ نموٍ سنويٍ من ٨ إلى ١٠ ٪ خلال عشر السنوات الأخيرة). وقد سهّلت شَرْعَنَة مفهوم المصلحة الوطنية، وحلوله محل المقاربة الإيديولوجية للعلاقات الدولية (لأنها لم تغب عن النظر أبداً) اندماج الصين في المؤسسات الدولية، لاسيما في منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها في شهر كانون الأول من عام ٢٠٠١. وبما أن دخول الصين إلى السوق العالمية يحقق لها مكاسبَ كبرى، فقد سعت إلى البرهنة على كونها من الآن فصاعداً "قوةً مسؤولةً". لذلك تعاملت منذ التسعينيات بحذرٍ وسلاسةٍ مع المشاكل الإقليمية التي قد تضعها في مواجهة الكثيرين من جيرانها. في الحقيقة، لا معنى أبداً لمصطلح "الأرض الصينية"، كما يشير فرانسوا جوايّو[٨٣٠]، ويفضل عليه مصطلح "فضاءٍ متحضرٍ" لوصف الحالة الصينية. لكن، ومن دون

الرجوع الدائم إلى "كل الأراضي المفقودة"، فإن قادة الصين الحديثين قد أبدوا كثيراً من التصميم على نقطتين على الأقل هما : الحد الإقليمي الشمالي للصين ومداه البحري[٨٣١].

شهد تاريخ الصين الذي يعود إلى آلاف السنين - يؤرخ لنشأة الإمبراطورية بين ١٥٠٠ و١٠٠٠ قبل المسيح - عدواً دائماً في شخص ما يسمى عدّاء السهوب coureurs de steppes، أو القوة التي تحتل قلب آسيا. وبقي الخطر يأتي دائماً من داخل الأقاليم حتى العصر الصناعي واستمرت عين الخان في رصد منغوليا، التي تشكل نقطة انطلاق تشرف على السهل الصيني، وانطلق منها الهانز Huns، والأتراك، والمونغول أنفسهم، وأخيراً الروس. وعمدت سلالة تسينت Ts'int إلى بناء السور العظيم منذ القرن الثالث قبل الميلاد لحماية فلاحيها من الخيالة المتنقلين، وأعيد ترميمه بعد ثمانية عشر قرناً للهدف نفسه. في غضون ذلك، لم تنج الدولة الصينية من الهيمنة المنغولية طيلة أكثر من مائة عام (١٢٦٤-١٣٦٨). فكانت وسيلة الصينيين الوحيدة الفعالة لوضع حد لغزوات شعوب السهوب تكمن في تأمين الهيمنة على الأراضي التي يعبرونها، بدءاً بالسيطرة الأوليّة على مقاطعة جانسو Gansu. وهو ما شُرِعَ به، بدرجات متفاوتة من النجاح، خلال فترة العصور الوسطى في أوروبا، لكنه اكتمل ونجح في عهد حكم سلالة مانشو Mandchoue في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومع نهاية هذا القرن كانت الإمبراطورية الصينية قد بلغت أوج توسعها، حيث تمكنت من ضم منغوليا بعد إخضاعها، وامتدت إلى الشاطئ الشرقي لبحيرة بالكاش Balkhach، وتسلقت السلم المؤدي إلى التيبت. واصطدمت المسيرة الصينية نحو الغرب - بطبيعة الحال - بمسيرة الروس نحو الشرق، التي كانت حادةً في القضاء على فرسان السهوب بسبب المناطق العسكرية العازلة التي وضعوها. وأدى التقاء المشروعين الاستعماريين إلى خنقٍ نهائيٍّ لديناميكية القبائل التركية-المونغولية التي فُرضت عليها التبعية للإمبراطوريتين، اللتين أصبحتا في مواجهة بعضهما من الآن فصاعداً. بعد فترةٍ من التراجع، على إثر معاهدة نيرشينسك Nerchinsk، فرضت القوة الروسية نفسها، خلال العقود التالية، وقابلها خمولٌ مفاجئٌ من قبل الصين: فصودر القسم الغربي من تركستان الصينية، ثم تبعها وادي إيللي Illi، وحوض الحب bassin de l'Amour، والمقاطعة البحرية (سيكوتالين Sikho-Alin)، واستقلت منغوليا وتحولت إلى محميةٍ روسيةٍ، وأخيراً احتلال منشوريا المتنازع عليها مع اليابانيين[٨٣٢]. على الرغم من تفوق الأسلحة القيصرية، فإن الاحتكاك المباشر مع الصين لم يُطَمْئِنَ الروس، لاسيما باكونين Bakounine[٨٣٣]، والإمبراطور ألكسندر الثاني نفسه، الذي اتخذ على عاتقه مسؤولية إنشاء ثلاث دولٍ عازلةٍ بين إمبراطوريته والصين في

منغوليا، وسينكيانغ Sin-Kiang وفي منشوريا[٨٣٤]. لكن لم يبق اليوم من هذه الدول سوى منغوليا. بالتالي كان الحذر متبادلاً ولم تَخفَّ حدّته إلا أمام الاندفاعة اليابانية الصاعقة التي ستهيمن بعد فترةٍ قريبةٍ على القارة نفسها. بعد هزيمة اليابان، وانتصار الشيوعية في الصين، بدأت مرحلة من الصداقة الروسية - الصينية التي أعلنت أوهام ما بعد السياسة بأنها صداقةٌ دائمةٌ، على الرغم من الغموض والشكوك العديدة.

ثمة ما هو أكثر من المسألة الإقليمية، فقد اتسم موقف الاتحاد السوفييتي بالغموض في عهد ستالين، الذي لم يكن راغباً في وجود قوةٍ جديدةٍ على خاصرته الآسيوية. فقد تردد ستالين، منذ بداية الثورة في الصين، في مساعدة ماو تسي تونغ، لخشيته من الصين الموحدة، حتى لو كانت ماركسية[٨٣٥]. وظل زمناً طويلاً يفضل تشانغ كاي تشيك Tchang Kaï Tchek، ونصح الشيوعيين الصينيين بالتحالف معه، والانضمام إلى صفوف الكومين تانغ Kuo Min Tang. في الوقت نفسه، عاد إلى المشروع القيصري القاضي بتقطيع أوصال شمال غرب الصين. وبالتالي فقد شجع، في البداية، انفصال مقاطعة (سين كيانغ) في عام ١٩٤٤ بهدف ضمها. وما أن تم إخماد هذه المحاولة، حتى تكررت في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٧ على شكل حركاتٍ استقلاليةٍ، وقيام أعمالٍ تخريبيةٍ ضد الصينيين، على الرغم من تنازل الصين عن منطقة ويغور Ouigours المستقلة ذاتياً في أيلول من عام ١٩٤٩[٨٣٦]. ثم حدث اضطرابٌ جديدٌ عام ١٩٦٢ في قطاع شو Chou المستقل التابع لكازاخستان، بعد موت ستالين. إن القلق الذي كان ينتاب ستالين من الصين التي وحدتها الماويّة دفعه إلى منع أية مساعدةٍ يُعْتَدُّ بها عن جمهورية الصين الشعبية. بعد موته، تم توقيع أول معاهدةٍ اقتصاديةٍ صينيةٍ - سوفييتية (اتفاق ٢٦ آذار ١٩٥٣) يتم بموجبها تنظيم المساعدة الروسية على ست سنواتٍ بهدف تصنيع الصين. ولم تعد إرادة الأمة الماوية في ترسيخ قوتها المستقلة، وطالب مؤسسها بعقد شراكةٍ مع الاتحاد السوفييتي بقوله: "تشكّل العلاقات الودية بين الاتحاد السوفييتي والصين أساس تعاونٍ وثيقٍ بين الدولتين، وفقاً لمبادئ المساواة في الحقوق، والفوائد المشتركة، والاحترام المتبادل، والسيادة الوطنية، ووحدة الأرض"[٨٣٧]. بعد هدنةٍ قصيرةٍ، شكلت سرعة استقلالية الدبلوماسية الصينية صدمة للقادة السوفييت.

لقد كانت الجمهورية الشعبية، كما بين مؤتمر باندونغ، أبعد ما تكون عن التصرف بوصفها محطةً آسيويةً للاتحاد السوفييتي، حيث عَبَّرَتْ عن نفسها كمركزٍ يمارس عمله بشكلٍ كاملٍ. وكان الفضاء الشيوعي الآسيوي يتصدع، لاسيما بعد نشوب خلافٍ صينيٍ - روسيٍ عميقٍ حول أطروحة خروتشييف الخاصة بالتعايش السلمي. وبدءاً من عام ١٩٥٨

ازدادت المواجهات الإيديولوجية بين البلدين الشيوعيين الكبيرين، حول هذه المسألة، وحول مجموعة من النقاط الأخرى. في سنوات الستينيات، كانت الصين لا تزال تنتمي إلى مجموعة البلدان الأفرو-آسيوية، أيّ إنها كانت حياديةً نسبياً، وبقيت معزولةً في المحصلة. ولم يكن لها أية نقطة احتكاكٍ بالغرب، ولم تكن تخشى ردود فعله كثيراً. كما أصبحت أوروبيّة الاتحاد السوفييتي في الوقت نفسه إحدى الذرائع الكبرى للدبلوماسية الصينية لمحاولة استبعاد هذه القوة من العالم غير المتطور. وتتلخص الحجة الصينية ببضعة كلماتٍ هي : إنه على الرغم من إمساك الاتحاد السوفييتي بأراضٍ في آسيا، بل بعدّة جمهورياتٍ آسيوية، إلا أن مركزه السياسي، وثلاثة أرباع سكانه، وتقاليده، كل ذلك يجعل منه قوةً أوروبيةً. إذاً، وجدت هواجس باكونين، والشك الستاليني صداها عند خروتشيف الذي رفض أن يكون للصينيين منفذ إلى السلاح النووي[٨٣٨].ولم يتم التقيد بالاتفاق الصيني - السوفييتي في عام ١٩٥٧ الذي يتوقع تقديم نموذجٍ من القنبلة النووية، ونقل تقنيات صناعتها إلى الصين، بل تمت إدانته.وقد أنهت معاهدة موسكو في ٥ آب ١٩٦٣ حول الحد من انتشار الأسلحة النووية التحالف الروسي - الصيني. فقد كان الاتفاق السوفييتي الأميركي يعني للصين، إغلاق الاتحاد السوفييتي للنادي النووي، بينما ترى هي أن "امتلاك الأسلحة النووية والصواريخ ضروريٌ للحفاظ على هيبة الدولة العظمى"[٨٣٩]. بدءاً من عام ١٩٦٣، لاسيما منذ التفجير النووي الصيني الأول في السنة اللاحقة، أصبحت القطيعة كاملةً على الرغم من بعض الأحداث المبررة من الناحية الدعائية. ومع مرور الزمن، تسممت العلاقات بين البلدين. في آب ١٩٧١، اتضح أن توقيع المعاهدة الصينية - الهندية التي سمحت للهند بالانتصار على الباكستان- كان موجهاً ضد الصين. في هذا السياق الجيوسياسي الشامل الذي اتسم بشيء من الفهم المتبادل، والتعطشٍ الدوليٌ للاعتراف بالصين، لم تعد لمسألة الحدود أهميةً كبرى، على الرغم من خطورة أحداث أوسوري Oussouri التي وقعت في عام ١٩٦١ .وتدخل المطالب الإقليمية الصينية، التي كانت تتركز على أراضٍ محدودةٍ، يحتلها الروس خلف التخوم المحددة بموجب "المعاهدات غير المتكافئة" نفسها، ضمن إطار رغبة الصين في ترسيخ استقلاليتها، والعمل على "إزالة الآثار التي تُعَدُّ مخزيةً، التي ترتبت على خضوعها السابق، ولم يكن في غالب الأحيان مهماً المصادقة التقريبية على الحدود الناتجة عنها"[٨٤٠].

يحق لنا بالتالي الظن بأن الاتفاقات الروسية - الصينية الأخيرة في عام ١٩٩١، التي استرجعت الصين بموجبها أراضٍ تبلغ مساحتها ٦٠٠ كيلو متراً مربعاً، تتفق والتهدئة

وعودة الثقة بين الطرفين[٨٤١]. وهو انطباعٌ عززته العودة القوية إلى التبادل التجاريّ. وتبقى إعادة إحياء المطالبة الصينية، التي ما تزال ممكنةً، بالمقاطعة البحرية، بوصفها مطالبةً بديهيةً بسبب الخلل الديمغرافي في الكبير الذي تسببه الهجرة الصينية غير الشرعية التي ربما تبلغ مليون فرد[٨٤٢]. وبحسب مصادر أخرى، ما يقرب من المليونين، وبالتالي فإن عدد الصينيين قد يصل إلى عشرة ملايين في القرن الحادي والعشرين[٨٤٣]. ومن هنا يأتي الاتهام باستعمار المناطق الحدودية على لسان القادة الروس، الذين لا يمكنهم إلا التعبير عن قلقهم من نشوء مشكلة إقليمية خطيرةٍ بين أمتهم وجارتها.

إن تعنت الصين في الدفع إلى الاعتراف بحقوقها البحرية وتأكيد مطالباتها بعددٍ كبيرٍ من الجزر الكبيرة والصغيرة في البحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، ولاسيما بحر الصين الجنوبي، يثير الدهشة لأسبابٍ عدةً. في الواقع، الرأي الأكثر شيوعاً يريد أن تكون الصين قوةً قاريةً فحسب، لكن كيف يمكن ذلك، لاسيما وأنها عاشت فترةً من الأمجاد البحرية[٨٤٤]، كما يقول كلٌ من هيرفيه كوتو - بيغاري Hervet Coutau-Bégarie وفرانسوا جوايّو F. Joyaux، نقلاً عن بعض المؤرخين المتخصصين بالشرق الأقصى. فقد كانت، في فترةٍ ماضيةٍ بعيدة، قوةً بحريةً كبرى في جنوب شرق آسيا، قبل أن يبدأ انهيارها عند نهاية القرن السابع عشر[٨٤٥]. هذا بالإضافة إلى الإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها القارة الصينية، والمخاطر الدبلوماسية على العلاقات الجيدة، ورهانات المناطق المتنازع عليها، على الرغم من التقديرات البترولية، قد تبدو كلها غير مهمةٍ بنظر الخارج. مع أن استخراج البترول من البحر offshore على الرغم من تكاليف تقنيته، أسهل للصين من استخراج بترولها القاريّ المعطل بشكلٍ كبيرٍ بسبب الضعف الهائل في المواصلات الصينية الأرضية. ومع هذا، فإن هذا السبب الوحيد غيرُ كافٍ، وأن الاهتمام الصيني الجديد بالمسائل البحرية والملاحية يعود إلى أسبابٍ أخرى. الإندفاع الأول يأتي من المجال الاستراتيجي. في سنوات الخمسينيات، نشأ وَعْيٌ لدى السلطات الشيوعية بالحاجة إلى تأمين الدفاع البحريّ للصين، في مقابل التهديد الأميركي والاعتداءات المحتملة التي يمكن أن يشنها أسطول تايوان، لكن من دون أن يؤدي هذا الوعي للجوء إلى التسلح البحري الشامل، بسبب نقص الإمكانيات المادية. ثمة ضرورة ملحة هي الوقوف في وجه "الحصار السوفييتي"، وهو أساس الاستراتيجية البحرية الصينية الحديثة[٨٤٦]، كما يشرحه لنا هيرفيه كوتو- بيغاري.تقوم المقتضيات الأولى لهذه الاستراتيجية على بناء أكبر عددٍ ممكنٍ من السفن ذات الحمولة الصغيرة بهدف بناء "السور البحري الكبير" للدفاع عن الشواطئ، ثم السيطرة، في عام ١٩٧٤، على جزر باراكليس Paracles (لأهميتها الاستراتيجية في

الحفاظ على الانفتاح نحو الجنوب)، والقيام بالمراجعات التقنية الأولى لمشروع القوى المحيطية الاستراتيجية. لكن الآراء تبقى مختلفة [٨٤٧]حول نتيجة خطط تطوير الأساطيل التقليدية والاستراتيجية. في مرحلة ثانية، يأتي توجه الصين نحو البحر نتيجةُ قرارها بالانفتاح على السوق العالمية. وهو، كما في بلدان العالم التي تمارس التبادل العالمي على نطاقٍ واسعٍ (بمقدار ما يكون الدخول في السوق العالمية قوياً بمقدار ما يمكن التحقق من الظاهرة)، يشجع توسيع الواجهة البحرية. وقد أدى تطور التجارة الصينية الخارجية إلى تطور الأسطول التجاريٍّ الصينيٍّ، بسبب الميزة النسبية الواضحة لكلفة النقل البحري قياساً بتكلفة النقل الذي ينم بأشكال أخرى. من المؤكد أننا نستطيع الشك، كما شك فرانسوا جوايو، بالطابع الملتبس ظاهرياً لهذا التوجه بسبب نقاط الضعف الداخلية التي تعاني منها الصين اقتصادياً ومالياً، والكتلة الهائلة لمواردها القاريّة. هذه الموارد، مُضافةً إلى عدد السكان الهائل، يقدمان لها، من غير شكٍّ، بديلاً عن الانفتاح extraversion الذي يشبه في تميزه الاقتصادات الآسيوية الجديدة، ومع هذا، فإن تحديث الصين يمرُّ عبر توسع اقتصادها البحري. ومهما كانت الشكوك الصينية، فإن الرهانات الاستراتيجية والاقتصادية المحيطية واضحةٌ بما فيه الكفاية لتؤكد الصين نفسها شيئاً فشيئاً في بيئتها البحرية. هل علينا تصديق ترك الصين لمتطلباتها الجيوسياسية ومطالبها الإقليمية كلها، بسبب تحولها إلى اقتصاد السوق، وارتباط العالم ببعضه بعض؟ هذا أمرٌ قليل الاحتمال حينما نلاحظ ردود فعل بكين على وجود الأمريكان في آسيا منذ عام ٢٠٠١.

الهموم الجيوستراتيجية الصينية الجديدة منذ ١١ أيلول ٢٠٠١

إن نشر القوات الأميركية في صلب قلب العالم Heartland حول أفغانستان، بمناسبة الحرب ضد قواعد الإرهاب الإسلاموي، أقلق بالفعل السلطات الصينية. لا سيما وأنها كانت تظن بأن الحالة الجيوستراتيجية قد استقرت في آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن عليها الآن أن تتعايش مع فكرة وجودٍ عسكريٍّ أميركيٍّ بعيدِ المدى في منطقةٍ تنوي الصين ممارسة تأثيرها وحماية مصالحها فيه . لكنها تخشى من رؤية الولايات المتحدة وهي تهيمن بشكلٍ دائمٍ على القارة الأوراسية، الواقعة "في ظهرها"، من خلال ترتيب قوس دبلوماسي وعسكري يمتد من روسيا حتى الهند، بعد أن اضطرت إلى إعادة ضبط أولوياتها الاستراتيجية. وقد شكّلت إعادة نشر القوة البحرية الأميركية في المحيط الهندي، حيث تتواجد أكبر قاعدةٍ أمريكيةٍ خارج الأراضي الأميركية extra-muros، أي قاعدة دييغو غارسيا Diego Garcia، وقدرتها على تغطية الجزء الجنوبي من آسيا،

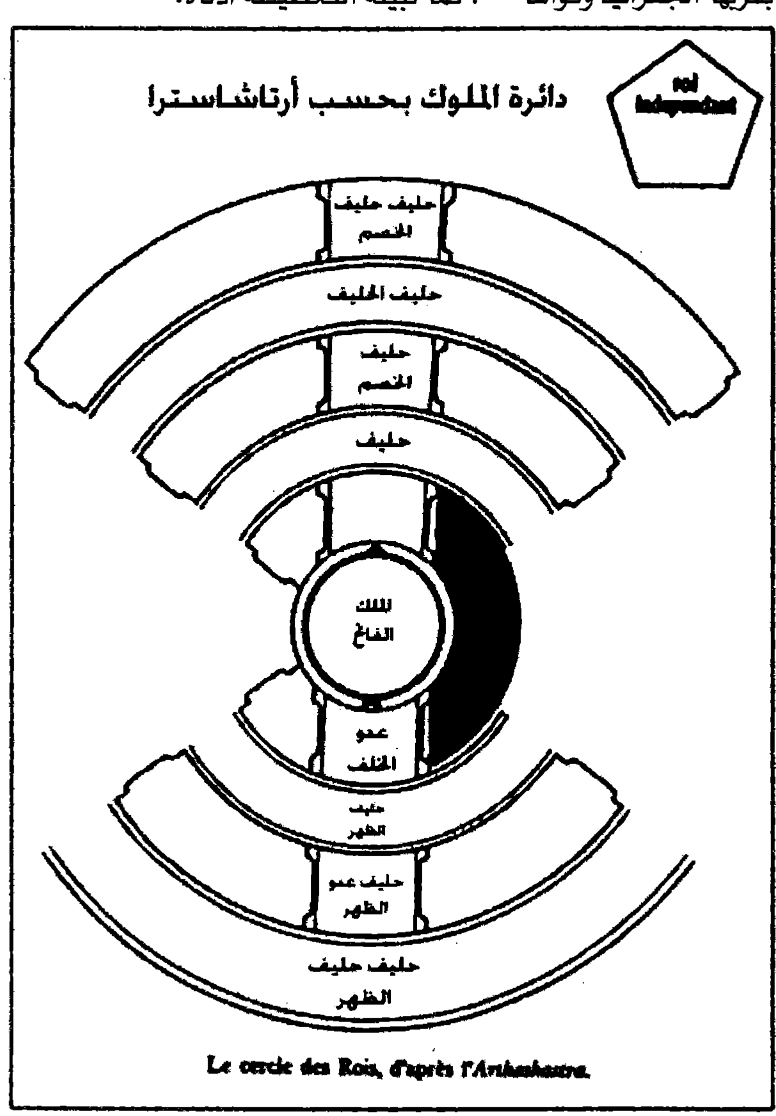
تهديداً بحصارٍ جديدٍ يمكن للاستراتيجيين الصينيين تصوره، بعد أن اعتقدوا بأنهم قد توصلوا إلى اتفاقٍ مع واشنطن، حول عدم تدخل الولايات المتحدة في آسيا في مقابل عدم تدخل الصين بعيداً عن مناطق مصلحتها، هاهم يشهدون تعزيز المواقع الأميركية في جنوب شرق آسيا، وتكرار التحالف الأميركي - الياباني. وبناء على طلب الأميركيين، يمكن تطوير قوات الدفاع الذاتي اليابانية (Fad)، لاسيما وأنهم يستطيعون رؤية مجال عملها وهو يزداد في المنطقة في إطار العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة ضد الإرهاب. إن إعادة تشكيل المشهد الجيوستراتيجي في آسيا يحدث في الوقت الذي ترى فيه الصين ازدياد تبعيتها في مجال الطاقة، لاسيما إزاء الشرق الأوسط، الذي يؤمن لها ٦٠٪ من حاجتها إلى البترول، ويمثل ثلث استهلاكها. لكن لكن إذا استمرت الصين في عمليتها التنموية، فإن هذا الاستهلاك سيتضاعف، ومعه الواردات. لذلك، فإن تأثير الولايات المتحدة الجديد في حوض قزوين، حيث الاستثمارات الصينية في الحقول البترولية، لاسيما في كازاخستان، ازدادت بشكلٍ كبيرٍ، ربما فهمته بكين على إنه خطرٍ مستقبليٌ على امداداتها بالطاقة.

إذا صح أن للحضور الأميركي في آسيا، الآن على الأقل، أهدافاً أخرى غير عزل الصين، فإن قادتها حائرون. حتى إنهم لا يملكون حلاً يقايضون به، بسبب فشل التحالف المرسوم قبل الحادي عشر من أيلول مع روسيا، من جهة، ومن جهةٍ أخرى، بسبب غموض علاقاتهم مع الولايات المتحدة، التي توجهت نحوها استراتيجية الانفتاح الاقتصادي بشكلٍ أساسيٍ، والتي ينبغي أن تكون استراتيجيةً تصالحيةً، لأنها تحد من هامش مناورتها الدبلوماسية بشكلٍ قويٍ. بالتالي، من غير المدهش أنه على الرغم من الهموم الجيوستراتيجية الحالية، هناك أغلبيةٌ من الخبراء الصينيين يقولون: "إنه علينا اليوم وضع أنفسنا إلى جانب الولايات المتحدة، إذ حتى لو كانوا أعداءنا على المدى البعيد، فيستحيل علينا قول ذلك"[٨٤٨]. إن التجذر في زمن الفكر الجيوسياسي الصيني، كما لاحظناه، والذي توضحه الجملة الأخيرة، نجده أيضاً في التقاليد السياسية والعسكرية للهند، جارة الصين ومنافستها في الوقت نفسه.

"دورات الدول" في الجغرافيا السياسية الهندوسية

كانت حضارة الهند جزيريةً، على غرار الحضارات القديمة كلها، بمعنى أنها كانت تعدّ الفضاءات التي تتضمنها في حدودها السياسية بوصفها مكوِّنةً للعالم المتحضر. على هذا النحو، ستُعبِّر العرقية المركزية عن نفسها من خلال تقليدٍ سياسيٍ قويٍ وغارقٍ في القدم، يمثله خير تمثيل نص أرهاشاسترا Arhashastra أو Arthasastra) [أي علم السياسة]

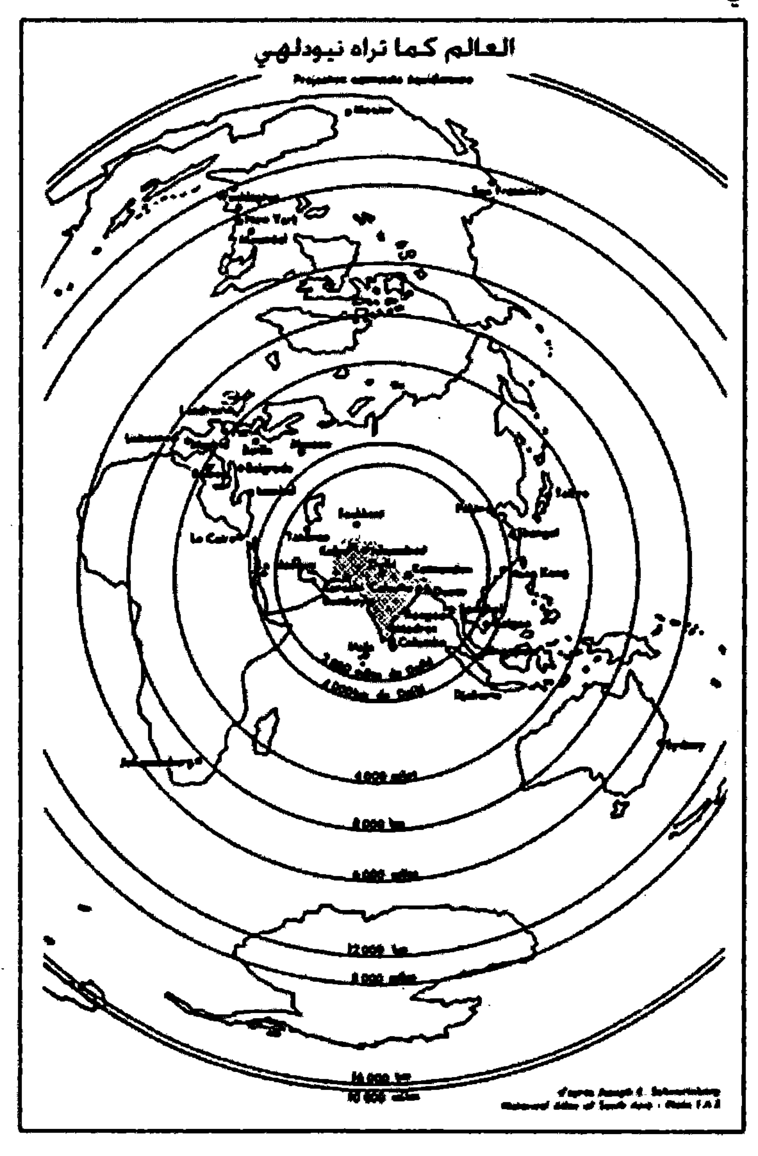
المنسوب إلى كوتيليا Kautilya، الوزير البرهمي للملك شاندراغوبتا (٣٢١-٢٩٧ قبل المسيح)، وهو نفسه الجد الأقدم للفاتح المذكور أعلاه[٨٤٩]. وبحسب دارسيه، مثل ج.أ.برنار J. A. Bernard وساتيش شاندرا Satish Chandra[٨٥٠]، فإن أحد أكثر الوجوه أصالةً هو مفهومه الجيوسياسي لـ"دورة الملوك" المعروضة في بداية الكتاب الرابع من ألأرتاشاسترا [علم السياسة] على اعتبار أنها "دورةٌ للدول"، فهي نظريةٌ للمنظومة البيدولتية interétatique العالمية، التي لا يمكن للهند أن تنفصل عنها أبداً. وبحسب هذا التصور الاستراتيجي، تنقسم الدول إلى دوائر ذات مركزٍ واحدٍ، وترتبط علاقاتها المتبادلة، بقربها الجغرافي وقواها[٨٥١]، كما تبينه التخطيطة أدناه.



Le cercle des Rois, d'après l'Arthashastra.

بدءاً بالملك الفاتح الذي يُنظر إليه بوصفه مركزاً، فإن "فرضية كوتيلا" المطبقة على الدول المحيطة بالهند، كما جربها ج. أ. برنار J/A. Bernard[٨٥٢]، ترسم سلسلةً من الدوائر التي تكشف عن الأولويات الاستراتيجية للقوة الآسيوية، على الرغم من تغيّر محيطها، واختفاء الحليف السوفييتي.

القيودالتي تفرزها هذه الرؤية الجيوستراتيجية للعالم سببها السياق الإقليمي، المتأثر هو نفسه بتشكيل المنظومة الدولية. وبالتالي تكون الخريطة الجيوستراتيجية الهندية على الشكل التالي:



خلال مرحلة الحرب الباردة، التي عكف برنارعلى تحليلها فإن الدائرة الأولى تضم الباكستان، والصين، أي المنافسين الرئيسين للهند، إضافة إلى بنغلادش، وبيرمانيا وسيلان؛ وتجمع الحلقة الثانية إيران، وأفغانستان، والاتحاد السوفييتي، وفييتنام؛ أما الحلقة الثالثة فتقتصر على الولايات المتحدة بوصفها خصماً للحليف السوفييتي.

هذه الهندسة دفعت السفير الفرنسي السابق في نيودلهي إلى أن يُدخِلَ في "الدائرة الكبرى" نفسها الدول التي تشكل جزءاً من محيطها الأمني (أي الدول المتواجدة على حدودها مع الهيمالايا، وتلك التي توجد على حدودها البحرية) والقوتين العظميين، "إلا إذا اعتبرنا الولايات المتحدة كذلك الملك المستقل عن المنظومة، القادر على التدخل أو عدم التدخل في الصراع الإقليمي"[٨٥٣]. وهو أمرٌ ممكنٌ لأن "آسيا الجنوبية، منظوراً إليها من واشنطن، منطقةٌ ذات أفضلية استراتيجية ضعيفة (لكن الأمر تغير الآن). يمكن القول على نحوٍ أدق، بأنها منَطقةُ انتقال بين منطقتين تتمتعان بأفضلية استراتيجية عليا، هما جنوب شرق آسيا، وآسيا الشرقية"[٨٥٤]. ويساهم الموقع شبه الجزيري للهند في عزلها، وهو ما جعل نهرو يقول:

"إن موقع بلادنا الجغرافي لا يجعلنا ندخل في خلاف مع ذلك الهيجان الذي يشغل البلدان الأخرى. ليس لأننا جيدون أوسيئون، بل لأنها مسألة جغرافية"[٨٥٥].

تُشَكِّلُ الباكستان منذ عام ١٩٤٧، على الرغم من انفصالها عن بنغلادش في عام ١٩٧١، التهديد الرئيس، أو على الأقل ما يفهم أنه كذلك. وتبقى الصين، منذ الإهانة التي وجهت إليها في عام ١٩٦٢ (لأن نهرو فعل ما بوسعه سابقاً لعدم التعرض لبكين والإطمئنان إلى حياديتها) منافساً محتملاً. إذا كانت الدول العازلة، كنيبال، وبوتان وسيكيم قد تحولت، وفقاً للصيغ المختلفة، إلى ممرات للشمال، فإن منطق كوتيليا أراد أن تكون الهند (بوصفها ملكاً مركزياً) خلف هذين الملكين العدوين، حليفاً موثوقاً. وهو ما حصل حينما عقدت تحالفاً مع الاتحاد السوفييتي في ٩ آب ١٩٧١. وهو اتفاقٌ محدودٌ، لأنه لم يلحظ إلا الاستشارات المتبادلة في حال وقوع اعتداء ضد أحد الطرفين[٨٥٦]، ولم يكن متناقضاً مع مبدأ عدم الانحياز .لأن "مجرد عدم الانتماء إلى منظومة تحالف عسكريٍ موجه من قبل إحدى القوتين العظميين يسمح لأيٍّ بلد بأن يزعم أنه غير منحاز، أما ما عدا ذلك فهو حرٌ في انتهاج السياسة التي يريدها"[٨٥٧]. ومع أن التطمين الذي قدمته موسكو كان شديد التواضع، إلا أنه تلاشى، كما تلاشت مساعدتها الاقتصادية الأقل من تلك التي تقدمها الولايات المتحدة. إذاً، من هو الحليف المقابل المرجو استبداله بها؟ وما هي الثقة التي يمكن وضعها بأمريكا حينما "سعت الهند دائماً، في الواقع، إلى اعتبار عالم ما بعد الحرب الباردة عالماً تهيمن عليه الولايات المتحدة"[٨٥٤]، التي طالما أبدت باستمرار "عدم قدرتها على أن تمنح الهند مكانةً تناسب كرامتها الوطنية على

خريطة الاستراتيجية العالمية. "[٨٥٥٩]؟ فهل ستبدي في المستقبل غداً، من أجل محاصرة الصين، نحوها مزيداً من الاهتمام؟ وهل تترك دورها بوصفها "ملكاً مستقلاً"، من أجل مزيدٍ من الانخراط في توازن أوراسي؟ لقد انفتحت الهند، بعد تحرير اقتصادها، على رؤوس الأموال الأميركية، لكن الولايات المتحدة استمرت في دعم الباكستان، والانزعاج من السياسة العسكرية للاتحاد الهندي، ومن تطور أبعاده المكانية والنووية.

تصلب الاستقطاب الإقليمي أم نهايته؟

بعد أن شعرت الهند بأنها معزولةٌ اليوم أكثر مما كانت عليه قبل عدة سنوات، قررت الاعتماد على قواها الذاتية أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. بوصفها قوةً ديمقراطيةً، فهيَ مدعوةٌ إلى أن تكون الأولى في العالم، وقوةٌ اقتصاديةٌ في طور التشكل، ولا ينقصها الإمكانيات التكنولوجية العسكرية. إن الشعور المتزايد بالوحدة إزاء خصمها المُعلن، الذي يبدو لها كموقعٍ متقدمٍ لعالمٍ إسلاميٍّ تزداد فاعليته في آسيا الوسطى، لاسيما في الجمهوريات السوفييتية السابقة، يفسر، جزئياً، نوعاً من تجذر النزعة الوطنية الهندية، وهي نزعةٌ قديمةٌ تعود إلى بداية القرن التاسع عشر[٨٦٠]، وبقيت ممثلةً في سدة الحكم في نيودلهي من خلال حزب جاناتا Baharatiya Janata Party) وهي قادرةٌ على استعادتها. لكن النتائج الرئيسة للصحوة الهندوسية المناضلة كانت داخليةً اتخذت شكل مواجهاتٍ بين الطوائف الدينية. وكادت هذه المواجهات، قبل عشر سنواتٍ، أن تتسبب في هز استقرار الاتحاد الهندي الذي يعد اليوم أكثر من مائة مليون مسلمٍ، (لاسيما منذ تهديم مسجد أيوديا Ayodhya في عام ١٩٩٢)، إضافة إلى أنه يمكن فهم حركات التمرد (بما تسببته من موت الآلاف، كما في مراحل متكررةٍ) على أنها نوعٌ من الحرب الأهلية الكامنة"[٨٦١]، غايتها دفع المسلمين إلى مزيدٍ من الهجرة. وأصبحت علمانية الدولة الهندية أو دنيويتها موضع تساؤل. وفي الوقت الذي كانت فيه الهند في الماضي، تسعى على الصعيد الدولي، إلى إيجاد شركاء من الدول العربية التقدمية مثل العراق[٨٦٢]، رأت بعض النخب "أن الهند ستشكل حاجزاً يقف في وجه التوسع الاسلامي إذا تحالفت مع اسرائيل"[٨٦٣].

لكن التصلب الدائم باتجاه الاستقطاب الإقليمي لم يكن أمراً مؤكداً. الحقيقة، أن في لعبةٍ تشارك فيها أربعة أطرافٍ هي الإسلام، والصين، والولايات المتحدة تعرف الهند ألا مصلحة "لعدوها الخلفي، بحسب تعبير كوتيليا، في نجاح الحراك الإسلامي في آسيا الوسطى، حتى لا يمتد نفوذه إلى شينغ يانغ، أكثر المقاطعات تأثراً بالغرب. أما الولايات المتحدة فتميل اليوم إلى اعتبار الإسلاموية الراديكالية بمثابة عدوها الرئيس، وفي الوقت نفسه كان "الملك المستقل" [أي الولايات المتحدة] مصمماً على عدم تقديم الدعم إلى أي نمطٍ من أنماط الدولة الإسلامية. فهو، على سبيل المثال، لا يستطيع إلا أن يشجع جهود

الحكومة الباكستانية في إرادتها توجيه البلاد نحو مزيد من العلمانية. بالتالي، فإن تشكيل المنظومة الدولية لا يجعل "دوائر الملوك" مغلقةً، مع أن تعزيز موقع الولايات المتحدة في المحيط الهندي، منذ أن حلت في جزر شاكوز، لم يكن يُعْجِبُ الهند، التي يزداد إيمانها تدريجياً بقدرتها البحرية، وتسعى إلى توسيع مداها التجاري نحو شرق آسيا[٨٦٤]. وربما عليها أن تخشى من إعادة إحياء استراتيجية البوكيرك Albuquerque[٨٦٥]. وقد تنشأ عن التفاعل بين السياق الإقليمي والتشكيل المنظومي في جنوب آسيا، المفاجآت.

العالم الإسلامي: الرؤيتان الجيوسياسيتان العربية والتركية

إذا انتقلنا من ثقافة الواحد، المسكونة لدرجة الاستحواذ "بالوحدة، والتشاكل، والإجماع، والجماعي"[٨٦٦]، إلى ثقافة المتعدد، لدى انتقالنا من الصين نحو الهند، فإننا نجد في الإسلام ثقافةً دينيةً ذات توجه توحيديٍ. وإذا لم يحظ مفهوم الأرض، في المناطق الثقافية الثلاث المعنية، بالاهتمام الفعلي أبداً، إلا أن هذا لا يمنع، في الحقيقة، وجود اختلافاتٍ واضحة. فالصين أدارت شؤونها بوصفها إمبراطوريةً إقليميةً لأنها كانت محكومةً، عبر تاريخها، انطلاقاً من منطقةٍ - مركزٍ - ثابتٍ، بينما ظل المجتمع الهندي، حتى الاستقلال في عام ١٩٤٧، منتظماً حول ثقافته أكثر من انتظامه حول نظامه السياسي[٨٦٧]. أما بالنسبة للعالم الإسلامي، فقد شهد وحدةً إقليميةً بأشكالٍ متنوعة، فرضتها عليه المراكز المتنوعة (دمشق، بغداد، استانبول) في إطار إمبراطورياتٍ تهيمن عليها العرقية اللغوية (الأمويون ٦٦٠-٧٥٠؛ العباسيون ٧٥٠-٩٤٥، العثمانيون ١٥٢٠-١٩١٨، بالنسبة لنصفه الغربي، على اعتبار أن إمبراطوريات السهوب الآسيوية أسرع في زوالها).

في العصر العباسي، قام الجغرافيون العرب بوضع نماذج نظريةٍ للفضاء الإسلامي (المملكة) استناداً إلى الجغرافيا القديمة، كما يقول دوني روتاييه Denis Retaillé. وقد وضعت هذه النماذج بطريقةٍ مجردة، على شكل زوايا ومناخاتٍ (أقاليم)، كما يؤكد روتاييه. فقد رتب المسعودي، على سبيل المثال، العالم في ستة أقاليم (كما فعل بطليموس)، تُشكِّلُ زاويتها المركزية (كلمة = زاوية) دائرة (٣٦٠ درجة) حول بغداد، وتترتب زواياها الخمس الأخرى على شكل قطاعات مفتوحة نحو المحيطات، أي العوالم الخارجية، الواقعة ماوراء البحر أو الصحراء"[٨٦٨]. وهو أمرٌ لا يمكن إلا أن يكون كذلك لأن المملكة أرضُ مسارٍ، وفضاءٌ للتجوالِ قبل أن تكون أي شيء آخر. لكن أندريه ميكل بين أن الحاجة إلى عقلنة استعمال الأرض قاد آخرين إلى إجراء تقطيعاتٍ أكثر واقعيةً، مثل تقطيع الإمبراطورية العباسية إلى عشرين مقاطعة. وهذا يناقض فرضية عدم وجود سياسةٍ إقليميةٍ territorialité في العالم الإسلامي.

بعد ذلك بمدة، وإزاء تَفَتُّت مرحلة ما بعد الاستعمار، فإن الحنين إلى الوحدة أدى إلى نشوء رؤىً جيوسياسية عربية أو تركية حلت اليوم محلها رؤية الجغرافية المركزية géocentrisme الأصولية المهيمنة في الإسلام. لكن من المفيد أن نتذكر هنا للحظة، وجود عرقيتين مركزيتين عالميتين:هما العرقية الإسلامية، والعرقية الغربية تتصادمان من جهة، وحيث تبحث تركيا عن الالتحاق بأوروبا التي طالما عدتها غريبةً عنها وتقع على محيطها، من جهة أخرى.

الأمة الإسلامية: جغرافيا مركزيةٌ دينيةٌ وجغرافيا سكانيةٌ مركزيةٌ

لا تختلف العرقية المركزية الإسلامية في تصورها للعالم عن التصورات الأخرى، فهي، كما يقول (جان بول شارني Jean Paul Charnay)، تقطع العالم إلى حلقات وحيدة المركز وفقاً لمعايير قانونية – دينية، تقع بؤرتها في مكة[٨٦٩]. تحدد الجغرافيا المركزية الإسلامية الأراضي المتتابعة التي تخف ولاءاتها مع بعد المسافة عن هذا المركز، باعتباره هو نفسه، عموماً، حول الكعبة (الحجر الأسود) والأرض المقدسة للحرم (الذي يضم المدينتين المقدستين مكة والمدينة)، سبب انتماء عابر أو خارجية تاريخية تامة عن فضاء الشريعة[٨٧٠]. وهكذا ننتقل من دار الإسلام (أرض الإسلام) إلى دار الحرب (دار الحرب والفتح التي يهيمن عليها الكفار) تبعاً لتدرج السلطة ولحضور المسلمين. لكن، كما يقول جان بول شارني، "الحقيقة أن هذه الجغرافيا المركزية géocentrisme الإسلامية قد استبدلت بمفهوم الأمة الإسلامية، أي جماعة المؤمنين عبر العالم، هويةً ديمغرافيةً وليست جغرافيةً هدفها تغطية العالم من خلال توسعها. لجأت الحروب العربية في غالب الأحيان إلى نقل السكان، وعملت على إدخالهم في الدين الإسلامي conversion. وقد تكون الهجرات الحالية إحدى وسائل النقل"[٨٧١].

وهذا يستدعي ملاحظتين لاتتناقضان. الأولى هي أن الحرب الأمريكية – الإسلامية، كما يسميها عالم الاجتماع الباريسي، التي سببتها هجمات نيويورك، كان يمكن أن تكون مبررةً، وفقاً لما نعتقد أننا سمعناه من الشبكات الإرهابية، بسبب وجود قوات أمريكية فوق الأراضي المقدسة المحظورة على غير المسلمين. وفي كل الأحوال، فإن الرمزية الدينية، التي تجذرت إلى حدٍ ما، قد تفوقت بشكلٍ كبير في العالم الإسلامي على الرمزيات الوطنية، الواهنة أصلاً بسبب الخيبات السياسية والاقتصادية التي أصابت الدول. وهي فرصةٌ مناسبةٌ لبروز المجموعات الإسلامية، طالما أن "المشايخ والمفتين وغيرهم من العلماء السنّة، والملالي وحجج الإسلام وآيات الله للشيعة، يشبهون رهباننا وبطاركنا ولاهوتيينا.." خلافاً لما يؤكد عليه الغرب على عدم وجود كنيسة إسلامية"[٨٧٢]. أما الثانية فهي أنه يمكن تحليل الأمة الإسلامية بوصفها كتلةً سكانيةً أكثر من كونها جماعةً إقليميةً، تعي أن ديناميكية سكانها ستغير العالم. ما يسمح لشارني بالحديث عن

توجه جغرافي سكاني géodémographisme. مع حلول عام ٢٠٢٥، ستمثل هذه الأمة ٣٠٪ من سكان العالم في مقابل ١٨٪ قبل عشرين عاماً من هذا التاريخ. في هذا الإهليلج ellipse الذي يمتد من نيجيريا حتى أندونيسيا، يبقى النمو الطبيعي الأكثر ارتفاعاً في العالم. وسبب هذا النمو، منذ ذلك الوقت، يبقى فيض الهجرة في مختلف الاتجاهات، وخصوصاً نحو أوروبا والأمريكتين التي يعدّ الأفراد الذين ينتمون إلى هذا القطاع تحزياً بحيث لا يعودوا هم أنفسهم مستعدين للاهتداء أو اعتماد قواعد العلمانية أو الحياد المدني. وهكذا يُضاف إلى السديم الذي يشكل الأمة، إسلامٌ أوروبيٌ يضم حوالي ١٥ مليوناً من الأشخاص، من دون حساب البوسنيين والألبان، إلى المناطق العرقية اللغوية التي نسميها تقليدياً: منطقة عربية، وتركية - مونغولية، وفارسية، وهندية - ماليزية، وأفريقية جنوب صحراوية...وبذلك تعني الجغرافيا السكانية إغراق الدول الأوروبية التي أصبحت على الأقل ثنائية الدين بسبب الوافدين الجدد. لكن، في الوقت نفسه، أصبح التباعد بين هذه المجموعات الإسلامية كبيرٌ بحيث لم تعد قادرة على أن تضع رؤيةً جيوسياسيةً شاملةً ومتجانسةً، خاصةً بالجماعة التي لا يوحدها سوى الإيمان بالعقيدة.

لذلك فإن أسطورة الخليفة لم تصمد "لأن الخصوصيات العقيدية والعرقية مزقت الوحدة التي حققها الإسلام بين الشعوب المسلمة من خلال إلزامها بالإيمان بسيد واحد، وإله واحد، وكتاب واحد، والخضوع لقانون واحد، ودراسة الدين والأخلاق بلغةٍ واحدةٍ"[٨٧٣]. لهذا لم تفتح آفاقٍ جديدة، ولم تُقَدَّمْ مشاريع جيوسياسية إلا على المستويين الإقليمي والعرقي، وبمبادرةٍ من قوة دولتية محلية. ولم تؤدي المرجعية الصريحة للأمة الإسلامية إلا إلى الخطب الرنانة الداعية إلى إعادة الخلافة الأولى. ومع هذا فقد كان يمكن القول، قبل عام ٢٠٠١، بأن المقترح الأكثر عقلانيةً في هذا الاتجاه هو ذلك الذي قدمه (محمد أوزاعي Özay Mehemet) حول إقامة "خلافة حديثة" قوامها ثلاثة أركان: تركيا، والباكستان وماليزيا[٨٧٤].وقد تكون الحداثة الكمالية والماليزية، كما يرى، أفضل ضامنٍ ضد عودة الأصولية بقوةٍ.

الرؤى الجيوسياسية العربية

إضافة إلى البرنامج ذي الجوهر العلمانيٍ وفوق وطنيٍ(القومي) لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي أسسه العربي المسيحي ميشيل عفلق، والذي يركز على بناء أمة عربية، فقد حمل قائدان عربيان هما جمال عبد الناصر ومعمر القذافي[٨٧٥] رسالة القومية العربية من دون نجاح يُذكر . صحيح أن البعث قد وصل إلى السلطة في دمشق وبغداد، واكتسب شهرته على هذا الأساس، إلا أن خطة عمله لم تطبق على الإطلاق. بل الأسوأ من ذلك هو أن القادة الذين انحدروا منه قد سلكوا سبلاً عائليةً ومارسوا سياساتٍ خارجيةٍ متعصبةٍ.

لقد تمحورت دبلوماسية عبد الناصر على وحدة العرب، لكن من خلال تركيز طاقته كلها على صراعٍ، خسره، ضد اسرائيل. في رؤيته للعالم، كانت مصر مركزاً يقع عند نقطة تقاطع ثلاثة فضاءاتٍ عربية، ومسلمة، وأفريقية في الوقت نفسه[876]، أما وريثه الروحي العقيد الليبي معمر القذافي، فقد اعتقد، بعد بعض المحاولات الفاشلة، بأن الوحدة العربية ستتحقق "من خلال القناعة والتفاعل"، مع معرفته بأن العائق الرئيس أمامها وجود "أنظمة سياسيةٍ متناقضة"[877]. لكن، يرى بعض النقاد العرب، أن هذا الأمر كان وسيبقى وهماً. ويشيرون إلى تشظي الفضاء العربي إلى دولٍ وطنيةٍ متعددةٍ متجذرةٍ سياسياً وثقافياً، بينما "الأمة العربية" تبقى أسطورةً من دون جهاز دولةٍ مستقرٍ يقوم على خدمتها[878].

الرؤى الجيوسياسية التركية

قام إيتيين كوبو Etienne Copeaux بإعادة بناء التصورات التركية للعالم[879] عبر تحليل الخرائط المنشورة في تركيا بين عام ١٩٣١ واليوم، وليس من خلال دراسة نصوص الجغرافيا السياسية التركية، التي نجهل أصلاً ما إذا كانت موجودةً أم لا. وقد نجمت عن هذا، كما نرى، بعض الخصائص المكانية – الثقافية ذات الأهمية الخاصة، تلقي الضوء على الرهانات التي ترتسم حالياً حول تركيا. الحتمية الأولى هي أن "الفترات الثلاثة الماضية في تاريخ الأمة التركية" (آسيا الداخلية أو آسيا العليا المركزية الأولى، آسيا الجنوبية – الغربية حيث بدأ اللقاء مع الإسلام، والشرق الأوسط، الذي ظل محكوماً لفترةٍ طويلة) تنزع عنه أيَّ تجذّرٍ أوروبيٍ. وهو ما يدعم وضع أوروبا دائماً على أطراف الخرائطية التركية، على الرغم من الهيمنة الطويلة التي مارسها العثمانيون على البلقان[880]. لا بد من ملاحظةٍ عابرة، هي أن هذه الهيمنة لم تترك أي نوعٍ من الميراث الأوروبي، علماً أنه، على الرغم من احتلال القسطنطينية، فإن الباب العالي لم يأمل أبداً في أن يحل محل الإمبراطورية البيزنطية. ليس إلا لأنه كان ينبغي عليه نسيان ماضي الأناضول المسيحي الذي بقي، تبعاً للمناطق، في الحضن اليوناني خلال فترةٍ دامت خمسة أو ستة قرون[881].

الخاصية الثانية تكمن في تعقيد[882] قضايا التصورات، بسبب تكوُّن تاريخ الأتراك، وتاريخ تركيا، وتاريخ الأناضول، والدين المهيمن في فضاءاتٍ مختلفة، أي الإسلام، . وقد سمحت الاختلافات المكانية – التاريخية بتأويلاتٍ عشوائية للسلطة التي لم تتردد، لاسيما خلال الثورة الكمالية، في إعادة اختراع الهوية التركية (من خلال التفاعل التاريخي، وغيره، لجعل الحثيين أجداداً للأتراك). وقد أدت هذه الاختلافات الكبيرة بين الجغرافيا، والتاريخ والثقافة، التي تقلصت فقط خلال وجود الإمبراطورية العثمانية إلى،

التباسات، وتوترات، وصراعات، في المقام الثالث. بالتالي، فإن الإيديولوجية القومية التركية الموجودة منذ بداية القرن العشرين، والتي تتفق عليها كل القوى السياسية والعسكرية التركية، بدرجة عالية إلى حدٍ ما، ترفض قبول أية عرقية أخرى فوق أراضي الأناضول، على الرغم من أن سكان آسيا الصغرى عبارةٌ عن سكانٍ مُتركين أكثر من كونهم أتراكاً. وهذا ما يفسر عداء أنقرة للأرمن والكرد (المنحدرين من الميديين médès القدماء). في نهاية الأمر، يرى إتيين كوبو أن "التصور التركي للعالم ثنائي القطبية. يمكن للأتراك أن يتصوروا الأناضول منظوراً إليها من آسيا العميقة، بوصفها وطناً مغزواً وليس أصلياً، أي إنه مكان تَكَوَّنَ نتيجة النزوح. كما يمكنهم أن ينظروا إليها كمركز إشعاعٍ على جزءٍ من البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط والبحر الأسود"[٨٨٣]. في الحالة الأولى، تراهم يبالغون في تثمين منطقتهم الأصلية، التي هي حوض أورخان في منغوليا، حيث انطلق الهانز أيضاً، ويفضلون روابطهم مع أتراك الشرق الذين يسكنون آسيا الوسطى. هذا المسار، الذي نشأت عنه الحركة القومية الطورانية pantouranien، الهادفة إلى جمع كل الشعوب التركية ابتداءً من بحر إيجه إلى سين كيانغ الصينية، كانت في صلب الحركة القومية للشباب الأتراك.، لكن من خدمها، على نحوٍ خاصٍ، من دون نجاحٍ، هو الجنرال التركي إنفير باشا أولاً، خلال الحرب العالمية الأولى، وفي إطار التحالف الجرماني-التركي، ثم في الأعوام من ١٩٢٠-١٩٢٢، أثناء الاضطرابات التي رافقت الثورة الروسية. وقد أعيد إطلاق هذا المسار، لأسبابٍ اقتصاديةٍ على نحوٍ خاصٍ، غداة غياب الاتحاد السوفييتي، حينما أصبحت استعادة اللقاءات ممكنة بين مختلف الشعوب التركية. وكان يمكنه أن يكون بطريقةٍ أكثر كثافةً على شكل تعويضٍ، في حال فشل المفاوضات حول انضمام جمهورية تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أو على العكس، في حال نجحت هذه المفاوضات، لكن من منظورٍ مختلف تماماً، حيث تصبح الأناضول عندها "غربالاً" بين آسيا الوسطى والأناضول. في الحالة الثانية، شكل تحول الأتراك إلى الإسلام، بعد لقائهم بالعرب، في ماوراء النهر Transoxiane نقطة حاسمةً. لأن الإسلام، كما يقول كوبو، دفع إلى نشوء "ثنائية مركزية": فمن ناحيةٍ، توسعت الجغرافيا الإسلامية في الوقت نفسه الذي توسع فيه العالم التركي؛ ومن جهةٍ أخرى، فقد تبنى الأتراك، حينما تحولوا إلى الإسلام، ماضي العرب. وهذه الظاهرة الثقافية ذات البعد الهام، هي التي أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على الخطاب التاريخي"[٨٨٤] [التركي].

في المرحلة الأولى تمكن الأتراك بالفعل، من الانتصار على بيزنطة، بينما كان العرب قد أخفقوا في ذلك. وهو ما دفعهم إلى الاعتزازبأنفسهم، وأصبحوا قادة العالم الإسلامي. وفي وقتٍ لاحقٍ، كان سبب التراجع العثماني في البلقان الدعم االشامل الذي

قدمته القوى الأوروبية الكبرى للشعوب غير المسلمة القاطنة في شبه الجزيرة، لاسيما من ناحية الأورثوذوكس باسم التضامن الديني. لدرجة أن "إيديولوجيا المركب التركي - الإسلامي، يقف اليوم في وجه الإرادوية الكمالية volontarisme kémaliste التي غطت على جزءٍ كبيرٍ من الميراث العربي - الإسلامي. الذي "لا يعكس وجهة نظر المؤرخ المهتم بالماضي التركي فحسب؛ بل يعني طريقةً للنظر إلى الحاضر والمستقبل، و تحديد التوازنات الثقافية والسياسية الكبرى. أخيراً، فإن النزعةً القوميةً لا تتصور عظمة تركيا إلا من خلال الدفاع عن قيم الإسلام الدينية والثقافية وتشجيعها"[٨٨٥]. وهو ما يعني أن خيار تركيا في أن تصبح أوروبيةً ليس تحدياً يستهان به. إنها تسير بعكس تجاه خياراتها التقليدية التي يقدمها لها موقعها الجيوستراتيجي الاستثنائي على نقطة وصلٍ بين عوالمَ ثلاثةٍ هي العالم الآسيوي، والعالم الأوروبي والعالم الإسلامي. فهل تصبح قابلةً عندئذٍ للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والانفصال عن شركائها التاريخيين والطبيعيين؟ إذ من الواضح أن الاتحاد الأوروبي لن يتكفل بهؤلاء الشركاء، أو مجرد تحمل هذه الثقوب الكبيرة الموجودة على حدودهاالآسيوية، مع العالم العربي، الذي يميل إلى اعتبار تركيا قوةً استعماريةً، أو قوةً إقليميةً طموحةً. كل هذا رهن بالتطورات الممكنة للعالم الإسلامي، تبعاً لما سينتج عن إضعافٍ للشريعة الإسلامية تحت تأثير الحداثة الغربية، أو يعزز تصابها الديني. وجدت آسيا الوسطى نفسها، مع العالم الطوراني، أو الناطق باللغة التركية، منقسمةً جداً على نفسها وفريسة منافساتٍ وأطماعٍ، سيحددها حجم العلاقات المستقبلية التركية، في جزءٍ كبيرٍ منها، تحالفاتها وخياراتها الاستراتيجية. على وجه الدقة، سيتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كانت لا تزال متوجهةً إلى الوقوف في وجه روسيا، باسم "الدفاع عن قيم الغرب"، أو باسم الإسلام، وهو حتماً ما يضع بعض الجمهوريات في موقفٍ حرجٍ، في حال اتجهت نحو قوميةٍ طورانيةٍ معتدلةٍ وبراغماتيةٍ، كما كان يأمل الرئيس السابق (كيرغاز أشقر آكاييف Kirghaz Askar Akaïev)، إذا انخرطت في تعاونٍ قاريٍ يتعلق بالصين أيضاً[٨٨٦]. هذه الأسئلة والفرضيات التي توحي بها تلك العلاقات، تبعاً للموقف الجيوسياسي الذي تحتله تركيا وجيرانها من العالم، تتخذ أهميةً خاصةً في الوقت الذي انخرطت فيه تركيا في مفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأنه بعيداً عن القضايا الاجتماعية - الاقتصادية التي يبدو أنها لم تحلها بعد، فإن الأوربيين يحسنون عملاً إذا فكروا بالانعكاسات الجيوسياسية المترتبة على استقبالهم لدولة جديدةٍ، وقوةٍ إقليميةٍ ذات مصالح نوعيةٍ، لا سيما وخصوصاً، أنها قد تكون متصلبةً، لاعتمادها على الدعم الدائم من قبل الولايات المتحدة لمحاولة تحقيقها.

خاتمة القسم الأول

تقتضي العرقية المركزية تقديم العامل الثقافي على العامل الجغرافي. وعُدّت الحداثة الأنجلو-أميركية أو الفرنسية، التي فُهمت على أنها توجهٌ غربيٌ، في أوروبا عند نهاية القرن التاسع عشر، بمثابة تهديدٍ ثقافيٍ، بسبب العدمية الألمانية، والتعاطف مع السلافية، أو مع نسختها المعدلة المتمثلة بالأوراسية. وفي آسيا، تبيّن للصينيين والهندوسيين أن العرقية المركزية هي التي تحكم الفكر والفضاء وتنظيمه. لكن الوقائع الجغرافية عند الأنجلو-ساكسون والألمان تحتل مكانةً كبرى لدرجةٍ تبدو معها ناشزة، والسبب في هذا تفاعل مفاهيمهم عن العالم مع السياق الزمكاني الذي تعيشه إنكلترا والولايات المتحدة الأميركية، وألمانيا. بالنسبة لهذين الشعبين الجزيريين îliens، أي الإنجليز والأمريكيين الشماليين، الذين كانت التجارة أولويةً لهما، لأن الحرب ليست، بشكل أو بآخر، ليست سوى استمرار لها بوسائل أخرى. ثمة تأثرٌ جيوسياسيٌ وراء نجاح طموحاتهما ورؤيتهما للعالم، هو السيطرة اللازمة على البحار والمحيطات، والحكم على التوازن الأوروبي، ثم الأوراسي، مع الابتعاد عن أي توحيدٍ، أو بالأحرى الإبتعاد عن العالم القارّي. أما الألمان الذين يندرجون في إطار التقاليد الإمبراطورية الأوروبية، التي دشنها الكارولينجيين Carolingiens والأوتونيون Ottoniens، وعائلة هازبورغ Hasbourg فقد كانت سياسة التوازن سبباً في الضعف، ومنعت، بالاتفاق مع فرنسا، توحيد أوروبا. كان هذا التوحيد الوسيلة الوحيدة لتجنب تفكك الثقافة الألمانية والثقافات الأوروبية الأخرى في العالم الواحد One World الذي تم تصوره في لندن، حينما كانت القوة البريطانية الحَكَمَ العالميَّ في القرن التاسع عشر، وبعدها تم تشريعه، إيديولوجياً، في واشنطن عبر مثالية ويلسون والعولمة الروزفلتية[نسبة إلى روزفلت]. أما الموقف الألماني، في جوهره، قاريٌ، يدعو إلى شراكةٍ مع روسيا، ويتطلب التمسك ببعض الضرورات الجغرافية، لاسيما الانفتاح على المحيط الهندي الذي يؤمّن الصلة بآسيا البحرية. وبالتالي، يتضح أن الأسس الخرائطية للجغرافيين السياسيين تقوم كلها على وجهة نظرٍ وطنيةٍ خاصة. وهي في الوقت نفسه، على علاقةٍ مباشرةٍ بقضايا الأمن، وتوزيع القوة. صحيح أيضاً أن الجغرافيا السياسية الكلاسيكية تسعى إلى تنظيم حالات عدم التجانس بشكلٍ منهجيٍ. إن حياة الأمم، التي تعدُ صراعاً يهيمن عليه التنافس بين الأرض والمحيط، ملازمةٌ

للصراعات الهادفة إلى الهيمنة في القرن التاسع عشر (منذ عام ١٨٠٤) والقرن العشرين. لكن إذا كانت رؤى هذه الأمم للعالم متصارعةً على هذا النحو، فلابدً من الاعتراف، للتخفيف من حدة الجيوسياسيين الأوائل، بإمكانية تلخيص تاريخ العالم - لاسيما أوروبا - في مراحل من الهيمنات، وسلسلةٍ من الإمبراطوريات التي يشهد بوجودها، شكلها الناجز، أي الهيمنة الإقليمية.

وكما أشار (د. ر. ساك D. R. Sack)، فقد بقيت السيطرة على الفضاء وكل ما يحمله، من دون تحديد تفاصيله، لفترةٍ طويلةٍ الشكل النهائي لممارسة السلطة الدولية[٨٨٧]. وكان توسع هذه السيطرة ضرورةً إقليميةً بالنسبة للقوى المتصارعة، لاسيما وأنه كان يتعلق أساساً بمجتمعاتٍ ذات إنتاجٍ توسعيٍ. ونجم عن هذا تشابهات إقليميةٍ هامة بين الدول التي ندبت نفسها للهيمنة على أوروبا الغربية[٨٨٨].وهي أولوية إقليمية مطلقة لم تضر بها الثورة الصناعية الأولى وإلا، كما يقول ماكيندر، لكانت قلبت علاقات القوة بين القوة البحرية والقوة القارية. في المقابل، فإن إدخال أشكال الإنتاج المكثف، عند منعطف الثلاثينيات، في الاقتصادات الليبرالية (الفوردية fordisme) [= نموذجٌ تنظيميٌ وضعه فورد صاحب الشركات المعروفة بهذا الإسم-م]، ثم تَطَوُرَ تقنيات التسليح الجديدة والاتصالات ستغير جذرياً معطيات السياسة الدولية. لكن، بنظر الجيوستراتيجيين الأمريكيين، ليس إلى درجةالتخلي النهائي عن النموذج الاستراتيجي الذي وضعه ماهان Mahan، ثم تم ضبطه وفقاً للأحداث التاريخية والتطورات التكنولوجية. وهو أمرٌ صحيحٌ لدرجة أن الولايات المتحدة، اليوم في بداية القرن الحادي والعشرين، تملك قوةً بحريةً لا مثيل لها منتشرةً في الأطلسي الشمالي (الأسطول الثاني)، والمتوسط (الأسطول السادس)، وفي المحيط الهادي (الأسطولين الثالث والسابع) التي تسمح لها، بما تملكه من وسائل هجوميةٍ محمولةٍ (Task force)، بالتدخل في أية قارةٍ. وما نراه كله يحملنا على الاعتقاد بأن العالم قد دخل، لنصف قرنٍ ربما، في عصر الهيمنة الأمريكية. لكن دخولنا في السلام الأميركي pax americana، أمرٌ غير مؤكد، لأن كل شيءٍ يعتمد على الدور الذي ترغب الولايات المتحدة في أدائه بوصفها مَلكاً مستقلاً (أنظر المنظومة الكوتيليّة).

لقد لعبت الجغرافيا السياسية الكلاسيكية دوراً كبيراً، حيث وصل انتشارها إلى اليابان وأمريكا اللاتينية. وهي تدين بهذا النجاح لقيامها بالمراقبة والمعاقبة panoptique، والتمهيد propédeutique اللذين لا يخلوان من عيوبٍ. لأن رقابتها تُخطئ بسبب سطحيتها وثباتها. فالفضاء لم يتحول إلى مفهومٍ تامٍ في مختلف أبعاده التي تجعل

منه مجموعةً من المجالات. وبالتالي تراه قد تحول، بسرعة كبيرة، إلى فضاء مادي. وهذا يؤدي إلى ثباتٍ زمن زوايا الرؤية. أما تمهيدها فيبدو مقنعاً، أي لا يقاوَم، لأنه يغرق في جغرافيا التاريخ géohistoire، ويستند إلى حقائق معروفة بديمومتها، لكنه يقبل التغير بصعوبةٍ. لكن هذا كله لايقلل من أهميته السياقيّة، إنما يمنع وجود أية نظريةٍ. أما العرقية المركزية التي تتميز بها كل "مدرسة"، فترى أنه إذا بدا من غير الممكن تصور"أن العمل على العلاقات الدولية يصبح ممكناً فقط حينما نقطع كل الروابط مع أصوله، ويصبح المرء غريباً عن البلد، واللغة، والجنس، وعن أي مفهومٍ للهوية السيادية للإنسان"[889]، كما يقول (ريشار أشلي Richard Ashley) ، فلا بد من ملاحظة أنه [أي العمل]لم يتنازل قط عن تبادل وجهات النظر. لهذه الأسباب، ولأن الجغرافيا السياسية géopolitique الكلاسيكية آلت إلى السقوط في الجيوسياسة Géopolitik، باستثناء الولايات المتحدة، فقد توارت وتركت المكان، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جغرافيا سياسية تنوس بين السلوكية behaviorisme والوضعية positivisme. حيث شددت الأولى، بحقٍ، على الأساس الذاتي لتفسيرات العالم التي لم تدرك أبداً الواقع بشكلٍ تامٍ؛ لكنها، هي نفسها، تجاهلت بسهولةٍ مفرطةٍ بُنى القوة. أما الثانية، الضرورية لأنها تسمح بتعويض المقاربة السابقة، وتحمل الموضوعية على التحليل، وتستخرج ما في العالم من تغايرات، قد استثمرت كثيراً في المحلي والإقليمي، مع ما يتضح شيئاً فشيئاً أن "الصراع بين أماكن إلغاء الأقاليم والجهود المبذولة في إعادة بناء الأقاليم التي تشكل صلب السياسة الشاملة"[890].

إن مأزق هذه المراجعات هو الذي قادنا إلى إعادة النظر في موضوع الجغرافيا السياسية ونهجها[891]، لعدم إمكانية الاستمرار في إهمال الفرصة السانحة التي تقدمها لنا هذه الجغرافيا السياسية لامتلاك أداة تحليلٍ شاملٍ، في عصر العولمة. وهو ما يتفق عليه الجميع، وما يفسر الاهتمام الحالي الضخم بالجغرافيا السياسية. بعد أن استبعدت هذه الأداة كل الانتقادات غير الشريفة والأحقاد، فهي تؤكد، في الحقيقة، على جوهر الجغرافيا السياسية، بوصفها علماً مركباً، وهي فكرةٌ طالما غابت عن أعين الجغرافيين أنفسهم، ونسيتها غالبية العلوم الاجتماعية الأخرى.

بعد التركيز على شخصيات الجغرافيا السياسية الكلاسيكية ومآلاتها بمختلف صيغها، وعلى المقتضيات الجغرافيّة التي تحكم لعبة القوى الكبرى، علينا القبول بأن الخلاصة المعنية لا يمكن إدراكها إلا في علاقتها بالعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى

التي لا تنفصل عن بعضها (تاريخ، فلسفة سياسية، اقتصاد، علم الإناسة، علم السكان)، وبدمج نظريات العلاقات الدولية المنحدرة من علم السياسة في مسعىً متعددِ النماذج.

ولكي نتجاوز الجغرافيا السياسية، يبقى علينا دراسة نظريات العلاقات البيدولتية، ثم تلك المتعلقة بالعولمة.

ملاحظات وإشارات مرجعية

1- Hans-Georg Gadamer,Vérité et méthode. Les grandes lignes d'une hermeneutique philosophique, ,ParisnEditions du Seui,1967,et avril 1996,p. 286-312.

2- Julein Freund,Les théories des sciences humaines, Paris, PUF, Collection «Sup», p. 79-93.

3- H. G. Gadamer, 298.

4- Hannah Arendt, La crise de la culture. huits exercices de pensée politique, Paris, Gallimard «Folio», 1972, p. 71

5- 3- H. G. Gadamer, op. cit. p.»é'.

6- Ibid., p. 193

7- Gilles Deleuze et Felix Guattari, Qu'est ce que la philosophie?, Paris, Minuit, 1991, p. 90

8- Hannah Arendt, op. cit. p. 115.

9- Robert W. Cox, "social forces,states and word orders: beyond international relations theory», in neorealism and its critics, Robert O. Keohane, New York ,Colombia University Press,1986,chap. VIII,p. 204-149.

10- Tzvetan Todorov, Nous et les autres. La reflexion francaise sur la diversité humaine, Paris, Editions du Seuil, 1989.

11- Laurent Muraviec, L'esprit de nations. Cultures et géopolitique, Paris, Odile Jacob, 2002.

12- Thomas Sowel,A conflict of visions. Ideological Origins of political Struggles, New York, Basic Books,2002.

13- Ibid., 224.

14- Thomas S. Khun,La structure des revolutions scientifiques, Paris, Flammarion, 1972.

15- John A. Vasquez,The power if power politics. From classical realism to neotraditionalism,Cambridge, New York,Cambridge University Press , 1993,p. 8.

16- Judith Goldestein et Robert O. Keohane ,Ideas and Fpreign policy beleiefs , instutions , and political change, New York, Cornell University press,1993,p. 8.

17- Ibid., p. 9

18- Ibid., p. 10.

19- Henri Bergson, La pensée et le mouvant,Paris,PUF,Editions 2003,p. 30-33.

20- Ibid., p. 35.

21- Deleuze et Guittaru,op. Cit. 1, «Qu'est ce qu'un concept ?».
22- Ibid., p. 27
23- Miche Imbert: Neuroscience et sciences cognitives,dans , Introduction aux sciences cognitives,sous la direction de Daniel Andler, Paris, Gallimard,, Folio, 1992, p. 51-76.

إذا لا ثمة شك في أن " الظواهر المعرفية ترتبط بالآليات الدماغية، بمعنى يمكننا من القول، قياساً، إن معالجة البرنامج الرقمي للمعلومة يرتبط بتفصيل الدراسات الإلكترونية للحاسوب، الذي يتم التنفيذ فيه في لحظة معينة، كما يقول ميشيل إيمبير (ص٥١)، فإن الشك يبقى حول تفاعل الدماغ / البيئة، فيما يتعلق بـ"المادة"، ودور الدماغ، بمعناه الحقيقي، في صياغة الفكر (انظر النقاش بين دان سبيربر "العلوم المعرفية والعلوم الاجتماعية: ماديّة وأنثروبولوجيا" (الصفحات ٤٢١-٤٢٥). مهما يكن من أمر، فإن "المنظومة المعرفية للإنسان تتسم بحالات داخلية أو عقلية، وبالعمليات التي تؤدي من حالة إلى الحالة التالية. هذه الحالات لها صفة تمثيلية لأن لها مضمون يحيل إلى ماهيّات خارجية"، كما يقول دانييل أندلر في مقدمته، ويضيف "إن حالات التصورات الداخلية هي عبارة عن أشكال اللغة الداخلية "mentalis"قريبة من اللغات الشكلية للمنطق".

24- Goldestein et R. O. Keohane, op. cit. p. 11.
25- Kenneth Boulding, The Image,: Knoledge in Life and Society,Ann Arbor, University of Michigan Press, 1956.
26- Greg Fry et Jacinta O'Hagan, Contending Images of World politics, Londres, Macmillan Press, 1976.
27- Ibid., p. 10
28- Robert Jervis, Perception and Misperception in international politics, Princeton, Preinciton University press, 1976.
29- Steven Pinker, The Blank Slate. The Modern Denial of Human Nature, Londre, Penguin Books, 2002.
30- J. Samuel Barkin, "Realist constructivism", International Studies Reviw, n°5, Arizona, Etats-Unis, p. 325-342.
31- Raymond Aron, Paix et guerres entre les nations, Paris, Calmmann-Lévy, 1962, p. 587.
32- Gérard Dussouy, Quelle Géopolitique au XXI siècle? Bruxelles, Paris, Complexe, Coll. «Théories politiques», 2001.
33- Richard Rorty, Objectivisme, Relativisme et vérité, Paris, Puf, 1994.
34- Robert Jervis, «Variations, change, and transitions in international politics» dans Michael Cox, Tim Dunne and Ken Booth, Emires, Systems, and States. Great Transformations in international politics Cambrige, Cambridge University Press, 2001, p. 285.
35- Ibid.

٣٦- انظر الفصول الأربعة التي خصصها ستيفن بينكر لكل واحدة من هذه "التخوّفات الكبرى"، المرجع السابق.

37- Steven Pinker, Ibid., p. 294.
38- Ibid., p. 5-9.
39- Ibid., p. 329.
40- Ibid., p. 318.
41- Thomas Hobbes, Leviathan. Traité de la matière? de la forme et du pouvoir de la république ecclesiastique et civile, ترجمه عن اللغة الإنكليزية ووضع حواشيه إلى جانب اللغة اللاتينية Francois Tricaud, Paris, Siery, 1971.
42- Steveen Pinker, op., cit., p. 31.
43- Bruno Latour, Nous n'avons jamais été modernes. Essais d'anthropologie symetrique, Paris, la Découverte/Poche, 1997.
44- Thomas Sowell, op. cit., p. 89-90.
45- Francois Rangeon, Hobbes. Etat et droit,Paris,J. -E. Hallier, Albin Michel, 1982, p. 34.
46- De Cive, préface,, p. 65,cf. Rangeon, op., cit., p. 69.
47- Rangeon, ibid. p. 70.
48- Adam Smith, Théorie des sentiments mauraux, traduction de Michaël Bizou, Claude Gauthier et Jean-François Pradeau, Paris, PUF, col. «Leviathan», 1999.
49- Ibidem.

مقبوسات عن هوبز، القسم السابع، الجزء الثالث، الفصلان ١و٢، الصفحات ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٥. إضافة إلى هذه الملاحظة الخاصة بفكر هوبز: "لكن، هذا التفسير الشامل للطبيعة البشرية، الذي يختزل المشاعر الإنسانية، والعواطف انطلاقاً من حب الذات، والذي طالما أثار الضجة في العالم كله، لكنه، بحدود معرفتي، لم يكن له ما يبرره تماماً، وبشكل واضح. ويبدو هذا التفسير، برأيي، ناشئاً عن عدم فهم منظومة التعاطُف"، ص ٤٢٣.

50- Adam Smith, Rechersches sur la nature et le causes de la richesse des Nations, دراسات حول أسباب ثروة الأمم وطبيعتها Paris, Gallimard / Folio, 1976.
51- Leo Strauss et Joseph Cropsey, Histoire de la philosophie politique, article «Adam Smith», Rédigé par Joseph Crospey, Paris, PUF, «Quadrige», 1999, p. 704.

كتب آدم سميث: " مهما كان تصورنا لأنانية الإنسان، ثمة حتماً بعض المبادئ الموجودة في طبيعته، تدفعه إلى الاهتمام بمصير الآخرين، وتجعل سعادتهم لازمة له، مع أنه لا يفيد منها بشيء، اللهم إلا الاستمتاع برؤيتها". مقبوس ص ٧٠٧.

52- Théorie des sentiments mauraux,Introduction des traductions,op. cit., p. 8.
53- Ibid., p. 23,note1.
54- Jean –Pierre Dupuy,Le sacrifice et l'envie,Paris,Hachette,1992.
55- Théorie des sentiments mauraux,op. cit., عنوان الفصل الثاني.
56- René Girard,Quand les choses commenceront,Entretiens avec Michel Treguer,Paris,Arlea,1994,p. 27-48.
57- Leo Strauss,op. cit., p. 48.
58- Edmund Burke,The correspondence of Edmund Burke,Chicago University Press,vol. VI,1967,p. 48.
59- Edmund Burke,Reflxions sur la revolution en France,présentatuon de philippe Raynaud,Paris,Hachette Pluriel,1989.
60- Sheldon S., Politics and Visions. Continuity and Innovation in Western Political Thought,Boston,Little Brown and Company,1960,p. 296.
61- Leo Strauss et Joseph Cropsey,op. cit., article "John Locke" , rédigé par Robert A. Golwin,p. 59.
62- John Locke,Traité du gouvernement civil, Paris, Flammarion, 1992, Introduction de Simone Goyard-Fabre,p. 59.
63- John Locke , Traité du gouvernement civil,ibid., Chapitre II,p. 143.
64- Léo Strauss et alii,op. cit., p. 537.
65- Sheldon Wolin,op. cit., p. 313.
66- Thomas Sowell,op. cit., p. 15.
67- Antoine-Nicolas de Condorcet,Esquisse d'un tableau historique des progress de l'esprit humain,cite par Sowel,ibid., p. 17.
68- Ibid., p. 18
69- William Godwin,Enquiry concerning political justice,Toronto,Toronto University press,1969,vol. 1,p. 152.
70- Frediric Ramel et Jean –Paul Joubert,Rousseau et les relations unternationales,Paris-Monterial,L'Harmattan,Collection " Raoul Dandurand» , 2000,Introduction de Jean-Paul Joubert, p. 32.
71- Emmanuel Kant,projet de paix perpétuelle,Paris,Hatier/profil,1988.
72- Martin Wight,International Theory. The three Traditions,Leicestre University,Press,1991.
73- Léo Strauss,op. cit., article "Emmanuel Kant" , rédigé par Pierre Hasner,p. 644.
74- Ibid., 685.
75- John Graogs. Thoughts and others animals,Londres,Granta Books,2002,p. 38.
76- Jean Lefranc,La métaphysique,Paris,Aemand Colin,col. "Cursus», 1998, p. 166.

77- Arthur Schopenhauer,le monde comme volonté et comme représentations, Paris, PUF, traduction d'A. Burdeau,1998.
78- Ibid. p. 39.
79- Jean Lefranc,op. cit., p. 166.
80- Schopnhauer,op. cit., p. 214.
81- Ibid,p. 215
82- Ibid., p. 216.
83- Histoire des grandes philosophies,sous la direction de Lucien Jerphagnon, Toulouse, Privat,» bibliothèque historique»,1987,p. 287.
84- Robert Legros,L'idée d'humanité. Introduction à la phénoménologie, Paris, Grasset, 1990, p. 52.
85- Ibid., p. 73.
86- John Gray,op. cit., 31.
87- Jacques Monod, Le hasard et la nécessité, Paris, Editions du Seuil, 1970.
88- Richard Rorty,» l'invention de l'esprit» dans L'Homme spéculaire, Paris , Edotions du Seuil ,1990.

في معرض تصوره لمنظوره المناهض لديكارتيّة الإنسان، وثنائيتها، ونظرة فيتجنشتاين حول الطبيعة البشرية، يسوق الفيلسوف الأمريكي هذه الملاحظة ص ٥٧ : "الإيحاء بأن الروح تعني الدماغ، يعني الإيحاء بأننا نفرز فرضيات، وسيمفونيات، كما يفرز الطحال صفراءهُ".

89- Dan Sperber,e les sciences cognitives,Les sciences sociales et le matérialisme»,op. cit., p. 413.
90- Ibid., p. 418.
91- Rodolf Kjellen,Die Ideen von 1914. Ein weltejeschichtlicher perspective,Berlin,1915.
92- Halford Mackinder,Democraric ideals and reality,Londres,Pelican books,1919,réédition de 1944.
93- Yocef Lapid et Friderich Kratochwil,The return of culture and identity in IR theory,Londres,Lynne Publishers,1996,p. 7.
94- Ibid., p. 8.
95- François Julien,Le Détour et l'accès. Stratégies du sens en Chine ,en Grece,Paris,Grasset,Le livre de poche,1995,p. 352.
96- Ibid., p. 351.
97- Immanuel Wallerstein, «culture as ideological Battleground of the modern world-system»,in , Mike Featherstone,Global culture: Nationalism,Globalization and modernity, Londres, Sage, 1990, p. 3-55.

٩٨- حول مضاعفة البادئة "géo" أمام مجموعة من الأسماء والصفات، انظر مقالتنا Vers une géopolitique systémique» dans la Revue internationale et stratégique، n°47,automne 2002.

99- Immanuel Wallerstein, Géopolitics and géoculture. Essaiys on the changing worlds system, Cambridge, Cambridge university press, Royaumeuni, 2001.

١٠٠- كما يقترح Constantin Barloewen، Anthropologie de la mondialisation، Paris، Editions des Syrtes, 2003: "عُدت الثقافة دائماً بوصفها أفقاً شاملاً لعالم جيدة محددة، تتحدد في حقيقة الكائن البشري. وبالتالي، لا يمكن أن تجد ثقافة عالمية مطلقة أبداً، إنما فقط مطالبة بالانفتاح على تعددية الثقافات، أو، بشكل أوضح، أمام ظاهرة المستوى الثقافي العام culturalité التي تعد عنصراً أساسياً وقاسماً مشتركاً في الوجود البشري".

101- Gérard Dussouy,Quelle géopolitique au XXIe siècle ?op. cit.

102- Robert W. Cox,The new realism. Perspectives on multilateralism and world order, New York, Mc Millan Press, 1997, introd., p. XV-XXX.

103- Hilary Putnam, representation et réalité, Paris, Gallimard/NRF, 1990, p. 45.

١٠٤- تعمق ريمون بودون Raymond Boudon في بحث هذه المسألة في كتابه Le sens des valeurs, Paris, PUF, «Quadrige», 1999, p. 251: حيث يحسم الأمر لصالح "وصفة ناعمة" لا تكون المواقف الفكرية الناجمة عنها بعيدة عن مواقف يرفضها آخرون حول ما يسمى "النسبية المعتدلة".

105- Philippe Braud, sociologie politique, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1992, p. 406.

106- René Poirier, préface au livre de Jean Largeault, Enquête sur le nominalisme, Louvain/Paris, Ed. Nauwelaerts, 1971, p. 7.

107- Arthur Schopenhauer,op. cit., p. 71.

108- Paul Smolensky," IA connexioniste,IA symbolique et cerveau" , dans introduction aux sciences cognitives,op. cit., p. 97.

109- Dan Sperber,op. cit., p. 411.

110- John R. Searle, The construction of social reality,Londres,Penguin Books,1995.

١١١- بالإضافة إلى الكتابين Objectivisme et vérité، L'Homme spéculaire، يمكن الرجوع إلى الموقف الذي يدافع ريشار رورتي عنه في كتابين آخرين، هما:

Science و Conséquences du prafmatisme,Paris,Editions du Seuil,1993,
.et solidarité. La vérité sans le pouvoir, Paris, Editions de l'éclat,1990

112- Raymond Boudon et Maurice Clavelin, Le relativisme est-il irresistible? Regards sur la sociologie des sciences, Paris, PUF, 1994.

١١٣- إميل دوركهايم، البراغماتية وعلم الاجتماع، وهو عبارة عن محاضرة جديدة ألقاها في السوربون في ١٩١٣-١٩١٤، أعاد أرمان كوفيلييه صياغتها استناداً إلى ملاحظات دونها الطلاب، في سلسلة de " les classiques des sciences sociale" la bibliothèque Paul-Emile Boulet de l'université du Quebec à .Chicoutimi ,Canada

114- Ernest Von Glaserfeld , «Introduction à un constructivisme radical», in Paul Waltzlawick (dir.), l'invention de la réalité, Paris, Editions du Seuil ,1988.

115- Jean Louis Lemogne,Le constructivisme. tome I. Les Enracinements, Paris, L'Harmattan, 2001,p. 20.

١١٦- كما عرضتها Léna Soler على سبيل المثال في introduction à l'épistémologie مع تمهيد Bernard d'Espagnat, Paris, Ellipse, 2000, p. 43-45. أو بطريقة أكثر جدلية من قبل ريشار رورتي نفسه في L'espoir au lieu du savoir, .Introduction au pragmatisme, Paris, Albin Michel, 1995

117- Emile Durkheim,op. cit., p. 30.

118- Ibid., p. 47.

119- Ibid., p. 72.

120- John Searle,op. cit., p. 9, et p. 153-160.

١٢١- طالما استشهد كل من بيتر بيرغر وتوماس لوكمان بهذا الكتاب La construction sociale de la réalité, Paris, Armand Colin, 1996 الذي يشدد في الصفحتين٨٦-٨٧ على " أن المهم هو عدم نسيان أن موضوعية العالم المؤسسي، حتى لو بدت شاملة للفرد، فهي تبقى موضوعية قام الكائن البشري بإنتاجها وبنائها"، وهنا، من الأهمية بمكان، التذكر بأن عنوان كتاب سيرل هو " تكوّن الواقع الاجتماعي La construction de la réalité sociale....

122- John Searle,op. cit., p. 27.

123- Ibid., p. 167

124- Ibid. p. 120.

125- Schopenhauer, op. cit., p. 528.

126- Raymon Aron,"Quest ce qu'une théorie des relations internationals ?,Revue francaise de science politique,Paris,octobre &ç-è,p.,837-861.
127- Yale M. Ferguson et Richard W. Mansbach, The Elusive Quest. Theory and international relations, Collumbia, University of South Carolina press, 1988.
128- Léna Soler, op. cit., chapitre II.
129- Gerard Dussouy,op. cit., chapitre II.
130- Martin Holis et Steve Smith,Explaining and understanding international relations,Oxford,Clarendon Press,1990,rééd. 2003
131- Léna Soler, op. cit., p. 111.
132- Jean Louis Martres, «De la nécessité d'une théorie des relations internationales» dans le n°4 de L'annuaire francais des relations internationales (AFRI), Bruxelles, Editions Bruylant, 2003.
133- Ibid., p. 20-21.
134- Ibid., p. 32-34.
135- Barry Buzan, from international to world society? English school theory and the social structure of globalization, Cambridge, Cambridge University press, 2004.
136- Philippe Braillard," nature et possibilité de la théorie des relations internationals: une nécessaire réévaluation ", in dossier du Trimestre du monde,Paris 3e semester &çç&, Université René Descartes, Les theories des relations internationals à l'épreuve des faits, Bilan et perspectives d'une discipline,p. 14.
137- Carl Schmitt, Le Nomos de la terre dans le droit des gens du Jus PublicumEuropeaum,traduit de l'allemand par Lilyane Deroche-Gurcel,révisé,présenté et annoté par Peter Haggenmacher,Paris , PUF, «Lévithan», 2001, p. 170-183.
138- Michael Shehan, The balance of power, history and theory, Londres, Routledge, 1996, réédité 2000, p. 30.
139- Herbert Butterfield," the balance of power", 1966, cité par M. Shehan, ibid., p. 30.

١٤٠- يرى جان بول جوبير أن: "بودان يستخلص قانونين أصبحا كلاسيكيين. الأول يتعلق بضرورة وجود دول تتمتع بقوة متكافئة تقريباً... أما القانون الثاني، فيشدد على كون أن سيادة الأمراء تكمن في موازن مكافئ لهذه القوة. وحتى لا يُضَعَ الأمراء أمام الخيار بين التنازل لأمير قويّ، أو شن الحرب عليه، لابد أن يتحالفوا جميعاً لكيلا تكون قوة أحدهم مدخلاً لطموحه، بغية استبعاد الأضعف منه..." مقبوس من Jean Paul Joubert, «Bodin et la théorie des relations internationales» , Actes du colloque sur Jean Bodin , Maison Rône-Alpes des sciences de l'Homme, Novembre 1997, p. -, cité par

Frédéric Ramel , philosophie des relations internationales, Paris, Presse de science po. 2002, p. 92.

141- Martin Wight,op. cit.
142- Hedley Bull,The anarchical society of order in world politics,Londres ,Palagrave, 3e edition,2002,p. 26-31.
143- Carl Schmitt,Le Nomos,op. cit., p. 135.
144- Ibid., p. 136.
145- Hugo Grotius,le droit de la guerre et de la paix,Paris,PUF,Lévithan,1999,traduit par P. Pradier-Fodéré,édité par, D. Alland et S. Goyard-Fabre.
146- Ibid., quatrième de couverture.
147- Fridrich V. Kratochwil,Rules , normes and decisions. On the conditions of practical and legal reasoning in international relations and domestic affairs, Cambridge, Cambridge University Press, 1989, rééd. 1995., p. 138-146.
148- Ibid., p., 146-152.
149- Ibid., ,153.
150- Inis Claude ,Power and international relations,Random House,New York , 1962.

١٥١- للأسباب التي قدمها جان بيرنهارت Hobbes, Paris, PUF, «Qsj», n° 2498, 1989, p. 7، فإننا نكتب كلمة Hobbésien (هوبزي) على هذا النحو، وليس على النحو التالي Hobbien.

١٥٢- تبرز هذه العلاقة لدى مقاطعة قراءتينا لكتابي كارل شميت التاليين: terre et mer. Un point de vue sur l'histoire mondiale, Paris, Le Labyrinthe, 1985, introduction et postface de Julien Freund; Lévithan dans la doctrine de l'ETAT DE Thomas Hobbes. Sens et échec d'un symbole politiqu,Paris ,Editions du Seuil,2002, بتمهيد كتبه Etienne Balibar" le Schmitt de Hobbes" ,Le Hobbes de Shmitt وتقديم لاحق كتبه Wolfgang «Palaver,» Carl Schmitt , mythologue politique.

153- Terre et mer,op. cit
154- Schmitt,Le Levithan…,op. cit., p. 109.
155- Ibid., p. 86
156- Frederic Ramel et jean Paul Joubert,op., cit., chapitre II, «Une réalité incontournable: l'état de guerre entre Etats».
157- Ibid,p. 96.
158- 1John Gerard Ruggie, Constructing the World Policy. Essays on International Institutionalization, Londres, Routledge, 1998.

159- 1Zibgnew Brzezinski, Le Grand Échiquier. L'Amérique et le reste du monde, Paris, Bayard, 1997.
160- 1Klaus-Gerd Giesen, L'Éthique des relations internationales. Les théories anglo-américaines contemporaines, Bruxelles, Bruylant, 1992.
161- 1J-G. Ruggie, op. cit.
162- 1Charles W. Kegley, Jr, Controversies in International Relations Theory. Realism and its Challengers, New York, Saint Martin Press, 1995.
163- 1Toutes ces constatations sont dans Charles W. Kegley Jr, « The Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics: an Introduction », in Controversies…, ibid., p. 9-14.
164- 1Mark W. Zacher and Richard A. Matthew, « Liberal Inter-national Theory: Common Threads, Divergent Strands » in Contro-versies… ibid., p. 117.
165- 1Ole R. Holsti, « Theories of International Relations and Foreign Policy: Realism and its Challengers », in C. W Kegley, ibid.
166- 1Charles Jones, E. H. Car rand International Relations. A Duty to Lie, Cambridge, Cambridge University Press, 1998.
167- 1Edward H. Carr, The Twenty Years'Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations, Londres, Macmillan, 2e édition, 1946.
168- 1Ibid., p. 10.
169- 1Ibid., p. 63-64.
170- 1Charles Jones, op. cit., p. 133.
171- 1Reinhold Nieburh, Moral Man and Immoral Society, New York, C. Scribner's, 1947.
172- 1Hans Morgenthau, In Defense of the National Interest, New York, Knopf, 1951.
173- 1Hans Morgenthau, Politics among Nations. The Struggle for Power and Peace, New York, MacGraw-Hill, 1948.
174- 1John A. Vasquez, op. cit.
175- 1Kenneth Waltz, Theory of International Politics, New York, Mac Graw-Hill, 1979.
176- 1Joseph M. Grieco, « Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism », in Ch. W. Kegley, op. cit., p. 153.
177- 1J. -L. Martres, op. cit., p. 26.
178- 1Ibid., p. 28.
179- 1Robert Gilpin, «The Richness of the Tradition of Political Realism» dans R. O. Keohane, Neorealism and its Critics, New York, Columbia University Press, 1986, p. 306-307.

180- 1Robert Keohane et Joseph Nye, Power and Interdependance. World Politics in Transition, Boston, Toronto, Little, Brown and Company, 1977.
181- 1David Mitrany, The Functional Theory of Politics, Londres, Martin Robertson, 1975.
182- 1Ernest B. Haas, Beyond the Nation State: Functionalism and International Organization, Stanford, Stanford U. P., 1964.
183- 1Karl Deutsch, Nationalism and Social Communication, 2e éd., New York, MIT Press, 1966.
184- 1James N. Rosenau, Turbulence in World Politics. A Theory of Change and Continuity, Princeton, Princeton University Press, 1990.
185- 1James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, Governance Without Government: Order and Change in World Politics, Cam-bridge, Cam-bridge University Press, 1992.
186- 1James N. Rosenau, Along the Domestic-Foreign Frontier. Exploring Governance in a Turbulent World, Cambridge, Cambridge University Press, 1997.
187- 1Andrew Moravcsik, «Taking Preferences Seriously. A Liberal Theory of International Politics», International Organization, 51/4, 1997, p. 513-553.
188- 1John Lider, Correlation of Forces, Londres, Gower, 1986, p. 123.
189- 1Zygmunt Bauman, Le Coût humain de la mondialisation, Paris, Hachette/Pluriel, 1999, p. 10.
190- 1Maurice Godelier, L'Idéel et le matériel, Paris, Fayard, Le Livre de poche, 1984.
191- 1Jean Louis Le Moigne, Le Constructivisme. Tome ii, Épistémologie de l'interdisciplinarité, Paris, L'Harmattan, 2002, p. 153.
192- 1Audie Klotz et Cecelia Lynch, «Le constructivisme dans la théorie des relations internationales», in Critique internationale, n° 2, 1999, p. 51.
193- 1John Gerard Ruggie, «What makes the world hang together ? Neo-utilitarianism and the social constructivist challenge», Introduction à Constructing the World Policy, op. cit.
194- 1John Gerard Ruggie, «Continuity and Transformation in the World Polity», in Neorealism and its Critics, op. cit.
195- 1Nicholas Onuf, World of Our Making, Columbia, The University of South Carolina Press, 1989.
196- 1Maja Zehfuss, Constructivism in International Relations. The Politics of Reality, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 6-9.

١٩٧- يميز ثلاثة أنواع من التوجهات البنائية:هي توجه وينت، وكراتسوشفيل، وأونوف

Maja Zehfuss,

198- 1 J. -G. Ruggie, «What makes the world hang together ?», art. cité, p. 12-13.

199- 1 Goldstein et Keohane, op. cit., p. 6.

200- 1 Alexander Wendt, The Social Theory of International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1999.

201- 1 J. -G. Ruggie, op. cit., p. 32-33.

202- 1 Peter Katzenstein, The Culture of National Security, New York, Columbia University Press, 1996.

203- 1 On pense, entre autres, à Ernst-Otto Czempiel, Andreas Hasenclever, Peter Katzenstein, Friedrich V. Kratochwil, Peter Mayer, Volker Ritterberger, Wolgang H. Reinicke, Alexander Wendt.

204- 1 Richard Rorty, «La contingence d'une communauté libérale», in Contingence, Ironie et Solidarité, traduit de l'américain par Pierre-Emmanuel Dauzat, Paris, Armand Colin, 1993, p. 98.

205- 1 Ibid., p. 98.

206- 1 Jürgen Habermas, La Paix perpétuelle. Le bicentenaire d'une idée kantienne, Paris, Le Cerf, 1996.

207- 1 Peter M. Haas and Ernst B. Haas, «Pragmatic Constructivism and the Study of International Institutions, in Millenium», Journal of International Studies, Londres, 2002, vol. 31, N° 3, p. 573-601.

208- 1 Vendulka Kubalkova, Nicholas Onuf, Paul Kowert, «Constructing Constructivism», in Vendulka Kubalkova, Nicholas Onif, Paul Kowert (Editors), International Relations in a Constructed World, New York, M. E. Sharpe, 1998, p. 19.

209- 1 Nicholas Onuf, «Constructivism: a User's Manual», V. Kubalkova, N. Onuf, P. Kowert, op. cit., p. 58-78.

210- 1 Ibid., p. 62.

211- 1 Ibid., p. 77.

212- 1 Ibid., p. 64.

213- 1 Ibid., p. 69.

214- 1 Ibid., p. 70.

215- 1 Ibid., p. 67.

216- 1 Ibid., p. 72.

217- 1 Ibid., p. 74.

218- 1 Richard Ashley, «The Poverty of Neo-Realism», in Neorealism and its Critics, op. cit., p. 255-300.

219- 1 David Campbell, Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity, Manchester, Manchester U. P., 2e édition, 1998.

220- 1Der Derian, J. and Shapiro, M. (sous la direction de), Inter-national/Intertextual Relations: Postmodern Writings of World Politics, Lexington, Lexington Books, 1989.
221- 1A. Wendt, Social Theory of International Politics, op. cit.
222- 1Ibid.
223- 1Sidney Hook, The Quest for Being, New York, Greenwood, 1963, cité par Richard Rorty, Objectivisme, Relativisme et Vérité, op. cit., p. 61.
224- 1Gary Gœrtz, Contexts of International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

٢٢٥- تنقسم التاريخانية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

١) الأول عبارةٌ عن منهجٍ بسيطٍ يقوم على البحث في وقائع الماضي التي سبقت الوقائع المعاصرة، وهو اتجاه حيادي، ولا تترتب عليه أية نتائج إبيستيمولوجية

٢) الثاني، أكثر التزاماً بالنقطة الأخيرة، لأنها ترى السياق، والشروط التاريخية متغيراً حاسماً في فهم أيٍّ حدثٍ نوعي،

٣) الاتجاه الثالث، وهو الأكثر تطرفاً، يعود إلى فلسفة التاريخ، ويبرز ضرورةً تاريخية، هي عبارة عن أداة تأويل وتنبؤ، انظر: Raymond Williams, Keywords, 1983, cité par E. W. Soja, Postmodern Geographies. The Reassertion of Space in Critical Social Theory, New York, Verso, 1989, p. 13.

226- Richard J. Bernstein, BeyondObjectivismandRelativism. Science,Hermeneutics,andPraxis, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1983, p. 109-111.
227- Edmund Husserl, La Crise des sciences européennes et la phénoménologie transcendantale, Paris, Gallimard, «Tel», 1976, p. 18.

٢٢٨- يستمر هوسرل في اعتقاده بأن " الفلسفة، أي العلم الأصيل والحقيقي، وأن العقلانية الأصيلة والحقيقية هما شيءٌ واحد. وإنجاز هذه الواقعية، في مقابل واقعية عصر الأنوار الملطخة بعبثية خفيّة، وهو ما يقع على عاتقنا ,ibid., p. 223.

229- 1Ibid., p. 181.
230- 1Ibid., p. 191.
231- 1Ibid., p. 161.
232- 1Ibid., p. 204.
233- 1Richard Rorty, L'Hommespéculaire,op. cit., p. 400.
234- 1Richard Bernstein, op. cit., p. 37.
235- 1H. G. Gadamer, op. cit., p. 329.

236- Richard Rorty, L'Hommespéculaire,op. cit., p. 353 ابتكر غادامر هذا لمزيد من (VéritéetMéthode,op. cit., p. 286) التعبير في كتابه المذكور آنفاً إيضاح البنية الدائرية للفهم، التي أخذها عن هايدغر. وبحسب شارلز تايلور، فإن هدف استعارة" الدائري" هدفها الإشارة إلى أن "العملي والنظري مرتبطان ارتباطاً وثيقاً" mieux rendre la (cité par R. J. Bernstein, op. cit., p. 134).

237- 1 Martha Finnemore, National Interest in International Society, Ithaca, Cornell University Press, 1987.

238- 1 Jean Paul Charnay, Essai général de stratégie, Paris, Champ Libre, 1972.

239- 1 Mark Neufeld, The RestructuringofInternational Relations Theory, New York, Cambridge University Press, 1999.

240- 1 Ibid, introduction, p. 6-7.

241- 1 Yosef Lapid, «The Third Debate: On the prospects of Inter-national Theory in a Post-Positivist Era», inInternational StudiosQuarterly, 1989, n° 33, p. 235-254.

242- بحسب هذا السياسي المتخصص، تعني ما بعد الوضعية " رفض التجريبية لصالح الدراسة النظرية التي تقبل الوقائع في موقع ملحق Francis Halliday, «A Crisis of International Relations ?» InternationalRelations, novembre 1985, p. 407-412..

243- Thomas Kuhn, op. cit.

٢٤٤- لدى ريشار رورتي مفهوم مختلف قليلاً عن التناظرية، التي تعني " ما يمنح العبارات الدلالة نفسها، تبعاً للمعنى الذي ننسبه إليها حينما نرجع إلى كون. Kuhnويعني الفيلسوف الأميركي بكلمة " تناظرية"، ما يمكن اخضاعه لمجموعة من القاعدات، التي تقول كيف يمكن الاتفاق ذهنياً على ما يمكنه إقفال النقاش، في كل نقطة تبدو فيها الملفوظات متصارعة (L'Hommespéculaire,op. cit., p. .350)

245- 1 James Rosenau, cité par Neufeld, op. cit., p. 172.

246- 1 J. Samuel Barkin, op. cit., p. 338.

247- 1 Hedley Bull, op. cit.

248- 1 Hedley Bull, op. cit., p. 279.

249- 1 Jean Baptiste Duroselle, Tout empire périra. Une vision théorique des relations internationales, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981.

250- 1 Michael Cox, Tim Dunne and Ken Booth, Empires, Systems and States. Great Transformations in International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 2001, p. 2.

251- 1Paul Kennedy, Naissance et déclin des grandes puissances. Transformations économiques et conflits militaires entre 1500 et 2000, Paris, Payot, 1989.
252- 1Ibid., p. 18.
253- 1J-B Duroselle, op. cit., p. 346.
254- 1Paul Kennedy, op. cit., p. 122.
255- 1Ibid., p. 123.
256- 1Ibid., p. 32-60.
257- 1Ibid., p. 36.
258- 1Jean Béranger et Georges-Henri Soutou (dir.), L'Ordre européen du XVIe au xxe siècle, Paris, Presses de la Sorbonne, 1998.
٢٥٩- في الأدب الأنجلو-ساكسوني الغزير المخصص لمسألة " النزعة الفيدرالية، وللأشكال الناجزة إلى حدٍ ما، يمكن الرجوع إلى: K. C. Wheare, Federal
.Government, Londres, Oxford Uni-versity Press, 1963
260- 1R. Tammen et al., Power Transitions. Strategies for the 21e Century, New York, Chatham House Publishers, 2000.
261- 1Paul Kennedy, op. cit., p. 489.
262- 1Chalmers Johnson, The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic, New-York, Metropolitan Books, 2004.
263- 1Benjamin R. Barber, Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy, New York, Norton, 2003.
264- 1Emmanuel Todd, Après l'empire. Essai sur la décomposition du système américain, Paris, Gallimard, 2002.
265- 1Niall Ferguson, Colossus: The Price of America's Empire, New York, Penguin Press, 2004.
266- 1John Ikenberry, «American Power and the Empire of Capitalist Democracy», inEmpires, Systems and States, op. cit., p. 191-212.
267- 1Michael Lind, The Next American Nation. The New Nationalism and The Fourth American Revolution, New York, The Free Press, 1995.
268- 1Robert Kagan, Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order, New York, Random House Audio Publishing Group, 2004.
269- 1Robert Kagan, «Napoleonic Fervor» The Washington Post, 24 février 2003, p. A 21.
270- 1R. Kagan, «The U. S. -Europe Divide» The Washington Post, 26 mai 2002, p. B 07.
271- 1J. B. Duroselle, op. cit., p. 10-12.
272- 1Hannah Arendt, Penser l'événement, Paris, Belin, 1989.

273- 1 Carl Schmitt, La Notion de politique. Théorie du partisan, Paris, Calmann-Lévy, 1972, p. 77.
274- 1 Philippe Breton et Serge Proulx, L'Explosion de la communication. La naissance d'une nouvelle idéologie, Paris, La Découverte, 1989, p. 209-222.
275- 1 Solveig Godeluck, La Géopolitique d'Internet, Paris, La Découverte, 2002.
276- 1 Ibid., p. 180.
277- 1 David Harvey, The Condition of Postmodernity. An Inquiry into the Origins of Cultural Change, Oxford, Blackwell, 1990, p. 240-259.
278- 1 Daniel Mercure, «Une Société-monde ?», in, sous sa direction, Une Société-monde ? Les dynamiques sociales de la mondialisation, Bruxelles/Laval, De Boeck Université, 2001, p. 13.
279- 1 Guy Rocher, «La mondialisation: un phénomène pluriel», dans Daniel Mercure, ibid., p. 22-23.
280- 1 Gérard Leclerc, La Mondialisation culturelle. Les civilisations à l'épreuve, Paris, Puf, 2000, p. 5-7.
281- 1 Samuel Huntington, Le Choc des civilisations, Paris, Odile Jacob, 2000.
282- 1 Roland Robertson, Globalization. Social Theory and Global Culture, Londres, Sage, 1992.
283- 1 Mike Featherstone, Global Culture. Nationalism, Globalization and Modernity, Londres, Sage, 1997.
284- 1 Giovanni Busino, «Quelles significations attribuer aux processus de rationalisation de la mondialisation ?», in Daniel Mercure, op. cit., p. 174.
285- 1 John W. Meyer, John Boli, George M. Thomas, «World Society and the Nation-State», American Journal of Sociology, 1997.
286- 1 Barry Buzan, From International to World Society ? op. cit., p. 27-89.
287- 1 Trois catégories empruntées à Jean Beauchard, La Dynamique conflictuelle, Paris, Éditions Réseaux, 1981.
288- 1 Conseil d'Analyse économique, Gouvernance Mondiale. rapport de synthèse, Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana, Paris, La Documentation française, 2002, p. 12.
289- 1 Ibid., p. 12.
290- 1 James N. Rosenau, «Governance, Order, and Change in World Politics», in James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, Governance without Government: Order and Change in World Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1992, p. 4.

291- 1K. J. Holsti, «Governance without Government: Polyarchy in Nineteenth-Century European International Politics», in J. N. Rosenau, op. cit.
292- 1Julien Freund, L'Essence du politique, Paris, Sirey, 1965, p. 280-327.
293- 1G. Dussouy, op. cit.
294- 1Denise Pumain et Thérèse Saint-Julien, L'Analyse spatiale. Localisations dans l'espace, Paris, Cursus, Armand Colin, 2004, p. 45.
295- 1Harold and Margaret Sprout, Foundations of International Politics, New York, Van Norstrand, 1962, p. 325.
296- 1Geraoid O' Thuatail, Re-Thinking Geopolitics, Londres, Routledge, 1998.
297- 1Raïner Sprengel, Labyrinth der Erde. Der Raum, Das Meer und die Deutsche Geopolitik, thèse de doctorat en philosophie, 1993, ronéoté, Université de Hanovre, p. 158.
298- 1Sprengel, ibid., p. 43-52.
299- 1Jon Sumida, «Alfred Thayer Mahan, Geopolitician», in Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, Editors, Geopolitics. Geography and Strategy, Londres, Frank Cass, réédition 2003.

٣٠٠- بيّن Hervé Coutau-Bégarie أن ماهان لم يكن صاحب المصطلح السائد حول الهيمنة البحرية، الذي سبق وعبر عنه R. Seeley، وآخرون. انظر: H. Coutau-Bégarie, LaPuissancemaritime, Fayard, 1985, p. 44, qui se réfère à Robert Deager, A. T. Mahan, TheMan and his Letters, Annapolis, U. S. Naval Institute Press, 1977, p. 199).

٣٠١- يمكن قراءة المقالتين التاليتين: «Possibilité d'une réunion anglo-américaine» de juillet 904, et «Perspective du xxe iècle», de mai 1897.

٣٠٢- هذه الرؤية العامة عرضها كاملةً في كتابه المنشور عام ١٩٠٥ في فرنسا بعنوان: Le Salut de la race blanche et l'empire des mers, sous la responsabilité de Jean Izoulet (Flammarion). ويبقى هذا الكتاب أفضل مجموعة باللغة الفرنسية تضم المقالات الأساسية لماهان، وتتضمن المقالتين المشار إليهما أعلاه.

٣٠٣- في المقدمة إلى الكتاب الذي يضم بين دفتيه بضع نصوص أساسية لكارل هاوشوفر Karl Haushöfer: (De la géopolitique, Paris, Fayard, 1986) يوافق البروفسور Hans-Adolf Jacobsen على أن" الجيوسياسي قد عزز الانطباع بأن السياسة التي اتبعتها الإدارة الوطنية الاشتراكية كانت تتوافق مع

نظرياته، وتفسيراته الجيوسياسية..." (ص ٩٠). من جانب آخر، "كان باستطاعته القبول، من دون تحفظ، بالنقاط الثلاث الأولى من برنامج عام ١٩٢٠ للحزب الوطني-الاشتراكي: ١) اجتماع الألمان على قاعدة حقٍّ الشعوب في تقرير مصيرها في ألمانيا كبرى؛ ٢)المساواة في حقوق الشعب الألماني إزاء الشعوب الأخرى، وإلغاء معاهدتي فيرساي وسان جيرمان؛ ٣) الأرض وما عليها من غذاء ملك للشعب، إضافة إلى تمكين فائض السكان من الحياة الكريمة" (ص ٨٦-٨٧)

٣٠٤- يشير جان كلاين، في تقديمه لهاوشوفر De la géopolitique, op. cit., p. 37. بحق إلى عدم توافق سياسة هتلر الشرق أوروبية، ومفهوم هاوشوفر، حول وجود كتلة أوراسية بوصفها عامل استقرار للعلاقات الدولية. وكان هاوشوفر يتفق مع ماكيندر حول الاهتمام بالوصول إلى رؤية كونية لهذه العلاقات، وكان ينوي نشر خلاصة للتنظيم الفضائي للعالم Grund-buch der Planeten,

٣٠٥- لقد حوّل الجاهلون بالجغرافيا السياسية الألمانية، كارل هاوشوفر إلى أسطورة. ويشرح راينر سبرينغل أن من بين ال ١١٥٢ مقالة ودراسة المنشورة بين عاميّ ١٩٢٤و١٩٤٤، في مجلة الجغرافيا السياسية أن ٧٥ مساهمة لهاوشوفر كلها قصيرة. وأحصى سبرينغل ٦١٩ مؤلَفاً مختلفاً منها أربعين تقريباً عملوا على نصف هذه المنشورات (Labyrinth der Erde, op. cit.)). وكذلك الأمر بالنسبة لدفاتر: Zeischfrift fur Geopolitik.

٣٠٦- انظر المديح الذي كاله أول رئيس لألمانيا الاتحادية بمناسبة العيد الثمانين لميلاد أدولف غرابوفسكي (Sprengel, op. cit.).

307- Albert Demangeon, L'Empirebritannique, Armand Colin, et LeDéclindel'Europe, 2e édition préfacée remise à jour par le pr. A. Perpillou, Paris, Librairie Guenegeaud, 1975.

308- Zibgnew Brzezinski, Le Grand Échiquier. L'Amérique et le reste du monde, op. cit.

٣٠٩- كانت هذه الإشكالية مشتركة للتحالف الأميركي-الغربي، ولم تطرح على البرازيل فحسب، لأن المقصود هو الدفع إلى قبول التشكيلات الطرفية لتبعيتها الاستراتيجية والاقتصادية وتحملها، والعمل على تعايش يصب في مصالح سياسية-اقتصادية متناقضة، مع تفضيل مصالحها بوصفها جماعة إيديولوجية وفكرية متجانسة من خلال التثاقف.

310- David Harvey, The Condition of Post-Modernity. An Enquiry into the Origins of Cultural Change, op. cit., p. 252.

311- Ibid., p. 244.

312- Ibid., p. 250.

313- François Joyaux, Géopolitique de l'Extrême-Orient, Tome i, Bruxelles, Paris, Complexe, 1991, p. 15-18.

314- Ibid., p. 91.

315- Bertrand Badie, Les Deux États. Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam, Paris, Fayard, 1986, p. 126.

316- Marlène Laruelle, L'Idéologie eurasiste russe ou comment penser l'empire, Paris, L'Harmattan, 1999.

317- Jean-Alphonse Bernard, L'Inde. Le pouvoir et la puissance, Paris, Fayard, 1985.

318- Gilles Deleuze et Félix Guattari, Qu'estcequelaphilosophie ? op. cit., p. 91-92. Le chapitre vi intitulé «Géophilosophie», mérite particulièrement l'attention des géopolitologues.

٣١٩- إذا كان عدد من الجامعيين الفرنسيين قد كرّموا راتزل، لكن أيّاً من كتبه لم يترجم كاملاً إلى اللغة الفرنسية، حتى النسخة الحديثة من كتابه politische geographie، طبعة عام ١٩٠٣)، المنشورة عام ١٩٨٨ لدى Economica (ترجمة بيير روش، الإدارة العلمية شارل هوسي Charles Hussy. قبل عام Michel , Korinman (Paris, Fayard, 1987) مجموعة نصوص مختارة لفريديك راتزل Frédéric Ratzel.

320- W. H. Parker, Mackinder H., Geography as an aid tostatecraft. Oxford, Claerindon Press, 1982.

321- Karl Haushöfer, Delagéopolitique, Fayard, Paris. Nous pensons en particulier ici à la préface de Jean Klein.

322- R. Sprengel, LabyrinthderErde, op. cit., et Michel Korinman, Quand l'Allemagne pensait le monde. Grandeur et décadence d'une géopolitique, Paris, Fayard, 1990.

323- Geopolitik. Grenzgänge im Zeitgeist, herausgegeben von Irene Diekmann, Peter Krüger und Julius H. Schoeps, Potsdam, Verlag für Berlin-Brandeburg, 2000, 2 volumes.

324- R. E. Dickinson, Makersofmodemgeography, Londres, Routledge and Paul Kegan, édition 1969.

325- W. H. Parker, op. cit.

٣٢٦- المرجع السابق، ص ١٨٢، مع انشاء كرسي في عام ١٩٧١ يحمل اسمه في جامعة أكسفورد.

327- Jean Izoulet, op. cit., p. 9.

328- Geoffrey Parker, WesterngeopoliticalthoughtintheTwentiethCentury, Londres, Croom Helm, 1985.

٣٢٩- كان الجغرافيون الفرنسيون ممن وعوا ضعف الثورة الفرنسية، لكنهم من جانب آخر كانوا مشبعين بالفلسفة البرغسونية.

٣٣٠- مع أنه كان صديقاً لأرستيد بريان، فقد قدم له النصح بشأن خطته حول إقامة فيدرالية أوروبية.

331- Ladis K. D. Kristof, «The Origins and Evolution of Geopolitics» in Journal of Conflict Resolution, 1960, vol. 4, n° 1.

332- Jorge E. Atencio, Queesla geopolitica ?, Buenos Aires, Ed. Pleamar, 1965.

333- Paul Claval, «Les grandes coupures de l'histoire de la géographie», Hérodote, n° 25, 2e trimestre 1982, p. 129-151.

334- par exemple, une liste de noms impressionnants (chapitres VII, VIII, IX, X). Cependant, outre que ces précurseurs sont souvent mentionnés par les historiens des autres sciences humaines, on ne peut pas dire qu'ils ont forgé des concepts très éclairants pour les relations internationales. Au mieux, aident-ils à comprendre certaines histoires nationales.

ثمة ممارسة شائعة لدى المولعين بالجغرافيا السياسية، مثل P. M. Gallois هي (Géopolitique. Les voies de la puissance, Paris, Plon/Fesdn, 1990), البحث الدائم عن المؤلفين الذين ربطوا السياسة بالجغرافيا إلى حد ما. فنجد عند غالوا على سبيل المثال، قائمة بأسماء هامة (الفصول ٧و٨و٩و١٠)، لكن، بالإضافة إلى أن أسماء هؤلاء الرواد غالباً ما تَردُ على ألسنة مؤرخي العلوم الإنسانية الأخرى، لا يمكن القول أنهم صاغوا مفاهيم هامة حول العلاقات الدولية. لكنهم في أحسن الأحوال، يساعدون على فهم بعض التواريخ الوطنية.

335- 1Carl Schmitt, Der Nomosder Erde,im Völkerrechtdes Jus Publicum Europaeum, Berlin, Dunckert et Humboldt, édition de 1988, p. 143-156. Et Land und Meer, traduction française Terre et mer, Paris, Édition Le Labyrinthe, 1985.

336- 1Albert Demangeon, L'Empirebritannique, op. cit.

337- 1Carl Schmitt, Der Nomos der Erde, op. cit., C'est là l'un des thèmes centraux de ce livre.

338- 1Ibid., p. 143-162.

339- 1A. T. Mahan, The Interest of America in Sea Power, present and future, Boston, Londres, Little Brown1897.

340- 1Claude Raffestin, Géopolitique et Histoire, op. cit., p. 17.

٣٤١- في كتابه الموسوم Géographie générale comparée (Vergleichenden Allgemeinen Erdkunde, 1845)، عرّف الفيلسوف والجغرافي الألماني Ernst Kapp، المتأثر بالفكر الهيغراطوريات انطلاقاً من الماء. وعلى هذا، فقد ميّز ثلاث مراحل من التطور، أشبه ما تكون بثلاثة فصول من دراما كبرى. وهو يرى أن التاريخ العالمي يبدأ مع "الثقافة النهرية «potamique» في الشرق أيّ ثقافة ما بين النهرين، وضفاف النيل في الإمبراطوريات الشرقية" وآشور وبابل ومصر. تلا هذه الثقافة، العصر المسمى بعصر البحار «thalassémique»، أي ثقافة البحار المغلقة، والبحار الثانوية للبحر الأبيض المتوسط المتمثلة بالعصور اليونانية القديمة والرومانية، والعصر الوسيط المتوسطي. "ومع اكتشاف أمريكا، وبداية الرحلات حول العالم، برزت مرحلةٌ أخيرةٌ حاسمةٌ، هي مرحلة الحضارة المحيطية océanique" (انظر: Carl Schmitt, Terre et mer, op. cit., p. 27-28.

342- 1 R. Sprengel, op cit, p. 70.
343- 1 Ibid., p. 70.
344- 1 André Vigarié, «Les conceptions d'Alfred Mahan dans l'évolution de la pensée navale», in La Pensée géopolitique navale, Paris, Économica, Institut de Stratégie comparée, 1995, p. 101.
345- 1 Georges Henri Soutou, L'Or et le sang, Paris, Fayard, 1989.
346- 1 Hans-Dietrich Schultz, «Die deutsche Geographie im 19 Jahrhundert und die Lehre Friedrich Ratzels», inGeopolitik. Grenzgänge im Zeitgeist, op. cit., p. 39-84.

٣٤٧- وهو ما دفع كلود رافيستين Claude Raffestin إلى القول بأن جغرافيته السياسية تقتصر على جغرافية للدولة، والأسوأ من هذا، لم تتضح الحالة لأن أحدث الدراسات تخرج من عباءة الفكر االراتزلي ratzélien. هذا النقد الخطير يستدعي ملاحظتين: على صعيد الجغرافيا السياسية الداخلية، يمكن تسويغ هذا الاتهام بالاختزالية، لأن الدولة في المجتمع الوطني لا يمكن أن تكون لوحدها مصدراً للسلطة. لكن على صعيد العلاقات الدولية لابدّ، بعد عدة عقود من الدراسات الخاصة بطريقة عمل المنظمات السياسية الدولية، لا بد من القول أن العلاقات البيدولتيّة interétatiques ما زالت تهيمن على أنماط العلاقات الأخرى (انظر: PouruneGéographiedupouvoir, Paris, Éditions Th. Génin, 1981

٣٤٨- يتحدث كلود رافيستين عن " لحظة إبستيمولوجية" في معرض حديثه عن أعمال راتزل. ويقول تحديداً: " إن عمل راتزل، في وضعه لأسس الجغرافيا السياسية، قد رسم إطاراً يمكننا العمل فيه، حتى لو اعترضنا عليه، كما حدث بالنسبة للمدرسة

الفرنسية. لقد طرح راتزل مجموعةً من المفاهيم، كثر انتشار بعضها، وبعضها الآخر حظي بنصيب أقل من الانتشار" (Pour une Géographie du pouvoir, op. cit.). وقد كان أشد قسوة على الجغرافي الألماني في آخر كتاب له Géopolitique et Histoire, op. cit., chap. II, «La Géographie ratzélienne: transition vers la géopolitique 3») لكن بعد التحليل المعمّق، يصل إلى توجه تنظيمي محدود عند راتزل الذي يرى أن " الروح تفترض وجود الطبيعة مسبقاً وليس العقل"(ibid., p. 58) «.

349- Friedrich Ratzel, «Die gesetze des raumlichen wechstums der Staat», 1896 ; traduction anglaise par Ronald C. Bolin, «The laws of the spatial growth of states»,in Kasperson and Minghi, TheStructure of Political Geography, Chicago, Aldine Publishing, 1971.

٣٥٠- كان راتزل يرى في عدم متانة تضامن إمبراطورية الأنكا، في مقابل حفنة من الأسبان سبباً في انهيارها على يد بيزاريه Pizarre. ولم يكن يرى في هذه الإمبراطورية، خلافاً للإمبراطورية الرومانية، شيئاً آخر غير تجمع يضم دولاً مرتبطة ببعضها من دون أي تجانس. فالثقافة تقدم الأسس والوسائل الكفيلة بتحقيق التجانس بين أعضاء الجماعة الواحدة، وتوسع دائرة من يريد الإنضمام إليها، بالتقرّب من ثقافتها، أو الاعتراف بها. ويبيّن راتزل كيف تم الانتقال من من القرية إلى الإمبراطورية تبعاً لتطور الثقافة. كما تؤثر العلاقة بين الفضاء السياسي والثقافي في الاتجاه الآخر، وبشكل متواتر وفعّال. فبينما لم تُنتج الثقافات الكبرى دائماً تصورات constructions دولتية كبرى، فإن الدول الكبرى، في الماضي والحاضر، تنتمي إلى حضارات متقدمة، وكانت، أو أصبحت مراكز إشعاع.

351- Géographie politique, ouvrage traduit, op. cit., p. 28.

٣٥٢- " طالما كانت المنظومات الطُرقيّة والأقنية، منذ أقدم الأزمنة الأسطورية في الصين وحتى اليوم، في خدمة وحدة الدولة، وكان كلُ قائدٍ كبيرٍ هو نفسه بنّاءً للطرق".

353- Géographiepolitique, op. cit., p. 15.

354- Charles Hussy,préface à l'ouvrage traduit,p. 5

٣٥٥- التوجه القياسي البيولوجي analogisme biologique عند راتزل، قاده إلى الاعتراف بنمطين أساسيين من الحدود: " الحد- الندبة «frontière-cicatrice»، الذي له علاقة بشَرخٍ تاريخيٍ معين، و" الحد-الهُدُب «frontière-ourlet» الذي هو

شريط عريض، إلى حد ما، وغني بالنشاطات، مثل الحد الآسيوي لروسيا، لكن هذا الوصف ينطبق أيضاً على "الحد" «frontier» عند الأميركيين..

356- Géographiepolitique,op. cit., p. 232.
357- Ibid., p. 24.
358- Ibid., p. 279.
359- Pierre Milza, LesRelationsinternationalesde 1871 à 1914. Paris, Armand Colin, collection «U», 1968, p. 145.

٣٦٠- لا يمكن لكتلة إقليمية، مثل روسيا، أن تكون قوة كبرى إلا إذا تمددت نحو المحيط الهادي، وتحظى بموقع مكافئ في المحيط الأطلسي، لأن المحيطات وحدها الكفيلة بأن تفتح أمامها الطريق، مع توسيع سلطتها على بلدان نصف الكرة الغربي ونصف الكرة الجنوبي. لذلك لن تخطو روسيا خطوة واحدة لتكون في موقع القوة العالمية إلا إذا فتحت أمامها طريقاً نحو الأطلسي، مثلما هو طريقها نحو المحيط الهادي". وردت في Géographie politique, op. cit., p. 279. وهي محاكمة ستتكرر أكثر من مرة.

361- Ibid., p. 248.

٣٦٢- الدولة الكبرى لا تقوم من تلقاء نفسها، اللهم إلا من خلال الاستعمار (الولايات المتحدة)، إنما بإشراك وصهر عدة دول ذات أحجام متفاوتة. غير أن هذا الدمج لا يتم إلا بالتواصل مع فضاءات لها أبعاد واسعة، تحت ضغط التهديد بالغزو. ويرى هذا الجغرافي الألماني أن " فضاءات الحركة، مثل السهوب، والمحيطات التي تشكّلت فيها الوحدات الأولى، تدفع دول مناطق النبات، والغابات، والأراضي الزراعية إلى التجمع مع بعضها.

٣٦٣- وهو ما قاده أيضاً إلى التمسك ببعض الأوهام "نرى، في الوقت الحاضر، هنا في أوروبا القاريّة، عودة القناعة بضرورة أن نتوحد جميعاً، على الأقل اقتصادياً، في وجه العمالقة مثل روسيا، وأمريكا الشمالية، والإمبراطورية البريطانية. وهو تصريح ينطوي على شيء من التناقض مع انضمامها إلى القومية الجرمانية (انظر: M. Korinman, Quand l'Allemagnepensaitl' Europe. Grandeuretdécadenced' unegéopolitique, op. cit., p. 134).

364- Géographiepolitique. op. cit., p. 221-222.
365- Claude Raffestin, op. cit., p. 33.
366- Ibid., p. 50.
367- À Peschel selon Raffestin (op. cit., p. 31), à Von Treitschke, selon Strausz-Hupé (op. cit., p. 28).

368- Ratzel, Géographiepolitique, op. cit., p. 52.

٣٦٩- نشير إلى أن التعليقات، النقدية في غالبيتها، التي وجهت إلى كتاب Politische Géographie، لا تعني في الحقيقة سوى بعض أجزائه.

370- S. C. Kolm, LeBonheur-liberté. Bouddhismeprofondetmodernité, Paris, Puf, 1982.

٣٧١- اتسع الهوس بالجغرافيا السياسية في ألمانيا بعد عام ١٩١٨ كثيراً، ولم يقتصر على بعض الدوائر المتطرفة كما يقول لنا Lothar Baier (LesAllemandsmaîtresdutemps. Essai sur un peuple pressé, Paris, La Découverte, 1991). لكن موضوع باير الأساس، وهو موضوع شديد الجاذبية بالنسبة للمفهوم الجيوسياسي الحديث، حول الفضاء-الزمن، هو أن الألمان، كما يقول، كان بإمكانهم أن يفهموا، على الرغم من المظاهر، بشكل أفضل، أنه لماذا يتوجب على الآخرين المجربين، مبادلة هذه الاتهامات بالفضاء، في مقابل التفوق في إدارة الزمن الاستراتيجي.

372- Friedrich Naumann, Mitteleuropa,1915. Cf. aussi Strausz-Hupé, op. cit, p. 36.

٣٧٣- كان روهرباخ يعترف بأن حوض الدانوب يشكل "فضاء قدر" الألمان، أما الشرق فيشكل "مجالهم الحيوي". Le Chemin de fer de Bagdad, 1902. Du Caucase à la Méditerranée, 1903

374- Livre de Jean Izoulet déjà cité.

375- Pierre Naville, Mahanetla maîtrisedesmers, Paris, Berger-Levrault, 1981.

376- H. and M. Sprout, H., Towardaneworderofseapower: americannavalpolicyandtheworldscene, Princeton University Press, New Jersey, et M. Sprout, Mahan: evangelist of sea power, in Makers of modem strategy, military thought from Machiavelli to Hitler, Princeton University Press, New Jersey, 1944, avec une traduction française: «Mahan, l'apôtre de la puissance maritime», dans LesMaîtresdelastratégie, volume II, Paris, Berger-Levrault, 1982.

377- S. Beau, «La vision prophétique d'un stratège oublié. Les enjeux de la région pacifique selon Homer Lea», inLa Pensée géopolitique navale, op. cit.

378- L'Influence de la puissance maritime dans l'Histoire, 1660-1783, paru en 1890 ; L'Influence de la puissance maritime dans la Révolution et l'Empire 1783-1812, paru en 1892 ; Le Problème de l'Asie et ses effets sur la politique internationale, paru en 1900.

379- Jon Sumida, op. cit., p. 57.

٣٨٠- حدد ماهان التوجه البحري انطلاقاً من ستة شروط، وأخذ عدد من الحالات، بعين الاعتبار46 . Ibid., p.

381- Cité par M. T. Sprout. op. cit.

382- A. Vigarié, LesConceptionsd'Alfred Mahan…,op. cit.

383- Jon Sumida, op. cit., p. 45.

384- Cf. Coutau-Bégarie, «Quelques caractéristiques de l'élément marin. Essai de géopolitique et de géostratégie maritimes»,inLa Lutte pour l'Empire de la Mer, sous la direction d'Hervé Coutau-Bégarie, Paris, Économica et Institut de Stratégie comparée, 1995, p. 4.

٣٨٥- لاحظ الأميرال الفرنسي Sevaistre في مقالته " Mahan, le Clausewitz de la mer», dans Stratégique, no 7 1980, 3e trimestre، أن " ما هان وضع عقيدة، في مجموعة من الكتب، أثارت حماسة البحارين المنتمين إلى البلدان البحرية الكبرى. وهي عقيدة تركت آثارها على تفكير قيادات أركان القوتين العالميتين البحريتين، إضافة إلى اليابان. واستلهم الجنرال غراتشكوف جزءاً كبيراً منها في كتاباته.

386- Robert Strausz-Hupé, Geopolitics,op. cit., p. 244.

387- Carl Schmitt, «Accélérateurs involontaires ou la problématique de l'Hémisphère occidental», 1942, dans Du Politique, légalité et légitimité et autres essais, Paris, Éd. Pardès, 1990, p. 170.

388- G. Parker, op. cit., p. 117.

389- I. Bowman, The New World: Problems in Political Geography, New York, World Books, 1921.

390- Sur l'océan Indien, cf. Philippe Leymarie, OcéanIndien, lenouveau cœur dumonde, Paris, Khartala, 1979. Sur l'Atlantique sud, H. Coutau-Bégarie, «L'Atlantique sud, nouveau point chaud»,inPolitique internationale, no 19, 1983, Géostratégie de l'Atlantique sud, Paris, Puf, 1985 ; cf. également A. Hurrell A., International Affairs, vol. 59, no 2, 1983, «The politics of South Atlantic security ; a survey of proposals for a South Atlantic Treaty Organization» ; J. F. Lehman, Rebirthof USNavalstrategy,Strategic Review, 1981.

391- Cf. Coutau-Bégarie, LaPuissance maritimesoviétique, Paris, Économica, 1983.

٣٩٢- ذكر W. H. Parker مائة وأربع مقالة وكتاباً كتبت حول ماكيندر.

393- H. J. Mackinder, «The geographical Pivot of History», The Geographical Journal, vol. XXIII, no 4, 1904 et Democraticideals andreality, Pélican Books, réédition de 1944.

394- Geraoid O'Thuatail, op. cit.

٣٩٥- كانت كندا أساسية بالنسبة للإمبراطورية. ولو أصبحت أمريكا الشمالية كلها قوة واحدة موحدة، لتحولت بريطانيا العظمى إلى قزم بطبيعة الحال. إذ ستأخذ منها القوة الأميركية الشمالية حتماً، السيطرة على المحيط" .The Times, 15 déc 1908, extrait d'un article de Mackinder cité par Parker).

٣٩٦- حروب التاريخ الكبرى... هي نتيجةٌ مباشرةٌ، أو غير مباشرة، لعدم تكافؤ نمو الأمم، وهذا النمو غير المتكافئ لا يعني أن بعض الأمم أكثر عبقرية وطاقة من غيرها، إنما هي، في جزء كبيرٍ منها، نتيجة توزيع غير عادل للثروات، والفرص الاستراتيجية على سطح الأرض(Démocratic Ideals and Reality).

٣٩٧- بحسب بريان بلويه Brian W. Blouet في دراسته («Sir Halford Mackinder, 1861-1947: some new perspectives», Research Papers13, School of Geography, Université d'Oxford, mai 1975)," كان ماكيندر قد تصور تغير الإمبراطورية على شكل مناطق مستقلة ذاتياً ومُصَنِّعَة، لم تعد تابعة لإنجلترا، تربطها طرق بحرية، وتذود عنها بحريةٌ إمبراطورية، ويقود الفيدرالية برلمانٌ إمبراطوريٌ. قبل هذا بعدة عقود، كان ديزرائيللي قد تصور تصوراً مشابها، زاد عيه إمكانية نقل العاصمة إلى ما وراء البحار.

٣٩٨- على المستوى الاقتصادي، كانت النتائج أكثر من مُرضية، مع اعتماد مبدأ "التفضيل الإمبراطوري" وإنشاء منطقة السترليني«zone sterling».

399- Cf. W. H. Parker, p. 62-67 et p. 82-102.

٤٠٠- " علينا النظر في مشكلتنا الكبرى بوصفها شأن بشرٍ يحتكّون بالحقائق، وليس بوصفنا قانونيين فقط يحددون الحقوق والعلاجات"

401- Geoffrey Sloan «Sir Halford J. Mackinder: The Heartland Theory Then and Now», in Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, op. cit., p. 2-38.

٤٠٢- حينما نتحدث عن عالمٍ جزيري"World Island"، إنما نعني به أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، كما نتحدث تماماً عن الأطلسي، والهادي، والمحيط الهندي، في معرض حديثنا عن المحيط"

٤٠٣- " الساحلان الشمالي، والشمالي الشرقي لأفريقيا التي تمتد فوق ما يقرب من أربعة آلاف ميل، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسواحل المقابلة لأوروبا، وآسيا التي تشكل الصحارى قطيعةً من حيث الاستمرارية الاجتماعية، أكبر من تلك التي يشكلها البحر الأبيض المتوسط"بالفعل، فقد كان البحر الأبيض المتوسط، عبر

التاريخ، صلة وصلٍ أكثر منه هوّة تفصل أوروبا عن شمال أفريقيا، لأن التبادلات بين الواجهتين الجنوبيتين لكل من أوراسيا، وشمال أفريقيا، كانت أقل من التبادلات التي قامت بين شمال أفريقيا والقارة السمراء"

٤٠٤- هذه المساحة كلها الممتدة من المنطقة الجليدية، من ساحل سيبيريا المُسَطّح، إلى شواطئ بوشيستان، وبلاد فارس الحارّة والسهوبية، كانت عصيةً على الملاحة انطلاقاً من المحيط. ولنُسَمِّ هذه المنطقة الواسعة "قلب القارة" Heartland du continent. ومصطلح Heartland استخدمه للمرة الأولى James Fairgrieve في عام ١٩١٥، في كتابه: Geography and World Power

٤٠٥- قلب العالم الأفريقي مترامي الأطراف أيضاً، ويضمن الصحارى، لكنه يمتد أيضاً إلى جنوبها. والسبب في وجوده هو استحالة اختراقه بحرياً، واستحالة استمرارية الملاحة في الأنهار الأفريقية الملازمة للعديد من الشلالات التي تقع في مجاريها، وتنتهي عندها على نحوٍ خاص. كما أن ماضي أفريقيا يتميز، عدا المغرب وحول المحيط الهندي، بغياب الحياة الشاطئية.

٤٠٦- في القرن الماضي كان موضوعاً لمحاولات اقتراب قام بها الروس، الذين دخلوا آسيا الوسطى، وبلغوا سين-كيانغ، كما كان محط أنظار البريطانيين، الذين حلّوا فوق السفح الآخر لسلسلة جبال هيمالايا. اتفاق بين "الدب" و"الحوت"، منحه مكانةً عالميةً، وقرر حياديته. وهي مكانة ظلت التيبت تحتفظ بها حتى عام ١٩٥٩، عندما قام الصينيون، الذين لم يتنازلوا عن مطالبتهم بالأراضي التيبيتية العليا، بسحق ثورة التيبيتيين، وضمها إلى الصين بشكلٍ نهائيٍ. وقد دفعت الصين الشعبية القوتين المعنيتين (الاتحاد الهندي والاتحاد السوفييتي) إلى الاعتراف بحقوقها على التيبت قبل بضعة سنوات (اتفاق نهرو-ماو في عام ١٩٥٤).

407- B. W. Blouet, Sir Halford Mackinder. 1861-1947,op. cit., p. 38-40.

408- Andrew Gyorgy, Geopolitics. ThenewGermanscience, Berkeley, University of California Press, 1944 et E. W. Gilbert, SirHalford Mackinder 1861-1947: anappreciationofhislifeandwork, Londres, Bell 1961.

409- Raymond Aron, Paixetguerreentrelesnations, op. cit.

410- A. B. Dugam, Mackinderand hiscriticsreconsidered,Journal of PoliticsXXIX, 1962, et B. W. Blouet, «Halford Mackinder's heartland thesis», in Great Plains-Rocky Mountain, Geographical Journal, V, 1972.

411- G. Parker, op. cit., p. 32-33 et 35-40.

412- H. C. De Blij, Systematic political geography, New York, Wiley, 1967.
413- N. Spykman, TheGeography of peace, New York, Harcourt Brace, 1944.
414- TheGeographicalPivot…,op. cit.
415- H. W. Weigert, V. Stefansson, R. E. Harrison, « Heartland revisited »,inNewCompassof the World, Londres, Harrap, 1969.
416- R. E. Walters, TheNuclearTrap: anEscapeRoute, Londres, Penguin, 1974.
417- W. H. Parker, op. cit., p. 219-233.
418- H. J. Mackinder, «The round world and the writing of the peace» dans Foreign Affairs XXI, juillet 1943.

٤١٩- في كتابه الموسوم Stratégiegénérative. De l'anthropologie à la géopolitique, Paris, PUF, 1992, p. 237، كتب بول شارنيه Paul Charnay،
يقول: "المعيار المعتمد لتحدي قلب البحر، لم يعد قوة الدولة، أو الإمبراطورية سواء أكانت قوةً بحريةً thalassocratique أم سهوبيةً steppique، إنما صار جملة المنتوجات (علاقات تجارية، وتقنية تؤدي زيادتها وقوتها إلى تجديد، وتداخل الحضارات الكبرى، والتي يخضع مركزها الجغرافي (تقاطع المد) في أعلى البحر.

420- Ibid., p. 239.
421- Leo Strauss, Nihilisme et politique, traduit de l'Anglais et présenté par Olivier Sedeyn, Paris, Rivages poche/Petite bibliothèque, Payot et Rivages, 2004, p. 33-80.
422- Ibid., p. 37.
423- K. Haushöfer, Delagéopolitique,op. cit.
424- Or, selon Haushöfer lui-même, «à partir de l'automne 1938 commença le calvaire de la géopolitique allemande…» (ibid., p. 162). Lequel avait bien précisé: «Je n'ai jamais approuvé les annexions de territoires étrangers non habités par des nationaux allemands (ibid., p. 160).»
425- R. Sprengel, op. cit., p. II.
426- R. J. Kjellen, «Stormakterna-Konturer Kring Samtidens Storpollitik, forsta sellon» («Les grandes puissances. Des contours de la grande politique contemporaine, première partie»), cité par Lars Wedin, «Kjellen. La naissance de la géopolitique et de la pensée navale suédoise», in La Pensée géopolitique navale, op. cit., p. 230-232.

٤٢٧- بحسب سبرينغل ١٨ و١٩ بحسب رافيستين

428- titre complet Der Staat als Lebensform, Unrisse zu einer empirishen staatslehre.

ظهر الكتاب في عام ١٩١٦ في السويد، ثم ترجم ونشر في السنة التالية في ألمانيا بعنوانه الكامل: (Les Idées de 1914. Une perspective sur l'histoire mondiale), مرجع مذكور، انظر الحاشية رقم ٩١.

429- R. Kjellen, DieIdeenvon1914. EinweltejeschichtlicherPerspective, (Les Idées de 1914. Une perspective sur l'histoire mondiale), op. cit., cf. note 91.

430- L. K. D. Kristof, TheOrigins andEvolutionof Geopolitics, op. cit.

431- Claude Raffestin, op. cit., p. 93.

432- Ibid., p. 97-98.

٤٣٣- يسوق سبرينغل الحكم التالي على الجغرافيا السياسية في عام ١٩٠٣: "يبدو لي هذا التعبير يشبه في خطله خطل رأي قائله حول موقع الجغرافيا السياسية في منظومة العلوم"، كما يشير إلى النقد الذي وجهه إلى تصور جيلين حول الدولة - الهيئة Ernst Radnitzki في 1918 Archives du Droit public dès.

434- G. Parker, Western Geopolitical Thought in the Twentieth Century, op. cit.

٤٣٥- لا شك في أن أعمال Kjellen تتسم بنزعة جرمانية - مركزية، أشار إليها كلود رافيستين، انظر Géopolitique et Histoire, op. cit., p. 84.

436- Cf. notamment R. Kjellen, Die politischen Probleme des Weltkrieges, 1916 (Les Problèmes politiques de la guerre mondiale).

٤٣٧- سيعاد النظر في هذه المسألة لاحقاً حينما سنعرض رد فعل أنريه شيرادام Chéradame على هذا الموضوع.

438- Géopolitique et Histoire., op. cit., p. 98 et suivantes.

439- L. Wedin, Kjellen, la naissance de la géopolitique et la pensée navale suédoise,op. cit., p. 236.

440- R. Kjellen, DieGrossmächte und die Weltkrise (Les Grandes Puissances et la crise mondiale), 1921.

441- R. Sprengel, op. cit., p. 294.

442- R. Sprengel, op. cit., p. 99.

المفهوم الغربي/ Conception occidentale/	مفهوم جيلين للجغرافيا السياسية Conception de la géopolitique de Kjellen
متحقق Acquis	مستقبلي Devenir

Organisme عضوية	Mécanisme آلية
Organique عضوي	Mécanique آلي
Histoire تاريخ	Nature طبيعة
Vie حياة	Mort موت
Goethe غوته	Descartes, Newton ديكارت، نيوتن
État دولة	Théorie des contrats, libéralisme نظرية العقود، ليبرالية
Économie allemande اقتصاد ألماني	Économie nationale anglaise اقتصاد وطني انجليزي
Martyre شهادة	Famine مجاعة
Sang دم	Argent مال
Destin قَدَر	Loi قانون
Physionomique مظهري	Systématique منتظم
Temps زمان	Espace مكان، فضاء
Orientation توجّه	Expansion توسع، تمدد
Représentation تصوّر	Identification
Image, Symbolique صورة، رمزية	Chiffre, Concept رقم، مفهوم
Forme شكل	Civilisation (ultime étape de la culture) حضارة (أعلى مراحل الثقافة)

٤٤٣- كلود رافيستين Claude Raffestin، مرجع مذكور ص ٩٠، يعبر عن رأيه قائلاً: "لا تتضمن خرائط الجغرافيا السياسية تفسيرات تتعلق بتصوراتها الخاصة، لأنها معروضة كما لو كانت تتكلم من تلقاء نفسها، وكما لو كانت الواقع نفسه".

444- Karl Haushöfer, Erdkunde. GeopolitikundWehrwissenschaft, Berlin, 1932. Moment correspondant à ce que M. Korinman appelle la «césure épistémologique» (cf. sa troisième partie).

٤٤٥- وهو ما يذكرنا مباشرة بالحرب على جبهتين، وكانت ذريعة لهاوشوفر. لكن الخوف من تحطم ألمانيا بين قوتين ضخمتين هما الإمبراطورية البريطانية، والإمبراطورية الروسية كان قد دانه جوزيف بارتش منذ عام ١٩٠٦ Partsch (J. Partsch, Central Europe, Londres, Froude, 1906).. هذه الحرب على جبهتين هي التي تجنبها بسمارك ببراعة.

٤٤٦- نشر كارل هاوشوفر دراسته Zeitschrift fur Geopolitik ابتداء من عام ١٩٢٤، وتم تأسيس معهد الجغرافيا السياسية l'Institut fur Geopolitik في عام ١٩٣٣، وأصبح مديراً له. أما الشخصيات الأخرى، في المعهد فقد كانت: Lautensach, Obst et Maull

447- Erdkunde,op. cit., p. 15.
448- M. Korinman, Quand l'Allemagne…,op. cit., p. 154.

٤٤٩- خلط روبير شتراوس-هوبيه Robert Strausz-Hupé (R. Sprengel, op. cit., p. 19)، كغيره من المراقبين الذين كانوا يدينون الجغرافيا السياسية والماركسية في آن معاً، مع الحتمية نفسها، " ما كان صراعاً بين الطبقات بالنسبة لماركس يقابله الصراع من أجل الفضاء بالنسبة للجغرافي السياسي" (مرجع مذكور، ص٣٨).

450- 1K. Haushöfer, De la géopolitique, op. cit., p. 15.
451- 1Ibid., p. 48.
452- 1Raïner Sprengel, op. cit., p. 224, cf. Kurt Von Boeckmann, Vom Kulturreich des Meeres, Dokumente Zur Kulturphysiognomik, Berlin, 1924, et «Kulturunterbaute indopazifischer Geopolitik», in Zeitschrift für Geopolitik, 1925.
453- 1Claude. Raffestin, op. cit., p. 247-276.
454- Notamment Weltpolitik von heute, Berlin, Verlag und Vertriebs Geselschaft, 1936 et Geopolitik des Pazifischer Ozeans, Berlin, Vowinckel, 1924 et 1938. En français, cf. les textes publiés sous la direction de Jean Klein, Paris, Fayard, op. cit.
455- R. Sprengel, op. cit., p. 318.

٤٥٦- انظر الافتراضات المسبقة التي وضعها K. Haushöfer، تبعاً لتحليل رافيستين، مرجع مذكور، ص ١٢٠-١٢١.

٤٥٧- في إحالته إلى مقالة روبير فون شوماخر Rupert Von Schumacher، يشير رافيستين إلى أن هذا " النحو الكتابي يعرض، جغرافياً، وسائل تصور الدفاع، والهجوم، والحصار، والضم، ومجال النفوذ، والضغط، والحد، والديناميكية، إلخ في الفضاء وعلى الأرض. الدلالية La sémantique هي هنا سياسية، وعسكرية بالأساس، بينما التركيب syntaxe يتمحور كله تقريباً حول الحركية mobilité. وينظر إلى الفضاء والأرض من زاوية معرفة كيفية الحصار، والعزل، والامتصاص"،

458- Ibid., p. 45.
459- Claude Raffestin, op. cit., p. 259-260.
460- Ibid.

461- R. Sprengel, op. cit., p. 198-219.
462- Ibid., p. 199.
463- Ibid., p. 200.
٤٦٤- أشار كارل هاوشوفر إلى أن الأحواض- السفوح المتجهة نحو المحيط الهادي كانت تمثل ٧/١ من الأراضي الناتئة، في مقابل ½ من الأراضي المواجهة للمحيط الأطلسي.
٤٦٥- خريطة تنبؤية رُسمت في عام ١٩٣٦، ثم أعاد رافيستين تصويرها، مرجع مذكور، ص ٧٣.
٤٦٦- كان هاوشوفر متأثراً بالجغرافي الإنكليزي جيمس فيرغريف James Fairgrieveالذي كان أول من شدد على مسألة الموارد، ولا سيما الطاقة. وقد عمل هاوشوفر على أن يترجم كتابه الرئيس إلى اللغة الألمانية Geography and World Power de 1915). أما الباقي، يمكن الظن بأنه كان ما يزال تحت تأثير تعاليم الجغرافيا التقليدية، الريفية.
٤٦٧- وجود هذا الذيل الروسي pan-Russie، أو حدوده كانت تتغير تبعاً للخرائط، وعلى أية حال تبعاً لموقف الاتحاد السوفييتي القادم.
468- Derwent Whittlesey, «Haushöfer: Les géopoliticiens allemands», in E. M. Earle, Les Maîtres la stratégie, Tome II, p. 120-251, Paris, Éditions Berger-Levrault, 1982. De la masse des articles et livres signés par Haushöfer ou par ses collaborateurs, Derwent Whittlesey avait tiré un condensé, aujourd'hui traduit en français, polémique comme il se devait, des idées forces des géopoliticiens germaniques.
469- 1«Le bloc continental Europe centrale-Eurasie-Japon», Texte p. 113-154, dans F. Haushöfer, De la géopolitique, op. cit.
470- 1R. Sprengel, op. cit., p. 35.
471- 1Ibid., p. 36.
472- 1R. Strausz-Hupé, op. cit., p. 77.
473- 1Saül B. Cohen, Geographyand PoliticsinaWorld Divided, 2e édition, New York, Oxford University Press, 1973.
474- 1Différents observateurs contemporains comme Geoffroy Parker, Jean Klein sont tous d'accord sur ce point.
475- 1Sprengel, op. cit., p. 36, qui fait ici allusion à une remarque ironique du commentateur soviétique J. -M. Senjonoff, note 152.
476- 1Ibid., p. 334-335.
477- 1Raïner Sprengel, op. cit., p. 336-363.
478- 1R. Strausz-Hupé, op. cit., p. 51.

٤٧٩- "بقيت ألمانيا وروسيا صديقان خلال قرون، لأن بناهما الاقتصادية متكاملة: لذا على هذين البلدين أن يبقيا معاً". قبسه Weigert في مرجع مذكور سابقاً.

480- Même s'il se réjouit des victoires de l'été 1941, comme ne manque pas de le rappeler Strausz-Hupé. Haushöfer n'avait cessé de défendre la politique de Rapallo.

حتى وإن اغتبط بانتصارات صيف عام ١٩٤١، كما يذكر شتراوس هوبيه.، فإن هاوشوفر لم يتوقف عن الدفاع عن السياسة التي رسمتها معاهدة رابالو Rapallo في عام ١٩٢٢ بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي.

481- 1Holger H. Herwig, « Geopolitik: Haushofer, Hitler and Lebensraum», in Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, op. cit., p. 36.

٤٨٢- ليس إلا، كمت يشير، من أجل الإفادة من المغامرة النابليونية التي سبق وأن بينت أنه كان من الأفضل التحالف مع الجغرافيا عوضاً عن استعدائها،

483- A. T. Bouscaren, Soviet Foreign Policy. Apattern of persistence. New York, Fordham U. Press, 1962.

484- Ibid., p. 343.

٤٨٥- المرجع السابق. تقرير حول المناقشات بين هتلر وريبينتروبRibbentrop [سفير الرايخ الثالث في لندن بين عامي ١٩٣٦و١٩٣٨، ثم وزيراً للخارجية في عام ١٩٣٨.

486- François Joyaux, «En relisant Le Japon et les Japonais de Karl Haushöfer», dans Géopolitique de l'Extrême Orient. Frontières et stratégies (T. II, chap. XII), Paris, Bruxelles, Complexe, 1991.

٤٨٧- صيغة هاوشوفر هذه كانت وسيلةً لعدم التطرق إلى الإيديولوجيا القومية الاشتراكية لأنها " كانت ما تزال تترك هامشاً كافياً لعلوم العرق وعبادة الشخصية المهيمنتين" من جانب، وكانت تسعى إلى البرهنة على أن الجغرافيا السياسية لما هو عام أكثر احتماليةً منها حتميةً. Sprengel, R. op. cit., p. 75

488- Cf. l'engagement russe, non tenu, du sommet russo-japonais de novembre 1997 de régler la question des Kouriles avant l'An 2000.

الالتزام الروسي، الذي لم تلتزم به، في القمة الروسية-اليابانية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٩. لتسوية مسألة جزر الكوريل Kouriles [الواقعة في أقصى شمال اليابان، وتشكل حداً فاصلاً مع روسيا]

489- André Chéradame, La Mystification des peuples alliés. Pourquoi ? Comment ? Par Qui ?, Évreux,Imprimerie Ch. Herissey, 1922.

490- Jordis Von Lohausen, Les Empires et la puissance. La géopolitique aujourd'hui, Paris, Éditions Le Labyrinthe, 1985.

491- Paul Kennedy, Naissance et déclin des grandes puissances, op. cit.

492- R. Strauss-Hupé, op. cit.
493- Pierre Moreau-Desfarges, Introduction à la géopolitique, Paris, Seuil/Point.

٤٩٤- على أية حال، هذا هو الرأي الذي يتفق عليه كل من إيف لاكوست وهيرفيه كوتو بيغاري، Hervé Coutau-Bégarie، هو الذي يتهم مدرسة الحوليات Annales بتطويع الجغرافيا لكي تحل محلها، ومنعها من مقاربة السياسي، والعسكري، والاجتماعي (انظر: Hervé Coutau-Bégarie, LePhénomèneNouvelle Histoire, Paris, Économica, p. 57-66)، وهو موضوع يبقى خاضعاً للنقاش.

ولا بد من الاعتراف بأن عمل Demangeon كان يسبق عمل فرنان بروديل Fernand Braudel، كما يشير بول كلافال («Lesgéographes français et le monde méditerranéen», Annales de Géographie, no 42, juillet août 1988) Paul Claval، الذي كان أفضل من استثمر النموذج الفيدالي في دراسة الفضاء المتوسطي Annales de Géographie, no 42, juillet (août 1988) الذي كان وراء شهرة هذا المؤرخ الفرنسي. وطبعاً، يمكن أن نرد بالقول إن فرعاً معرفياً يحظى دائماً بالمكانة التي تتيح له فضائله بلوغها والحفاظ عليها

٤٩٥- المذنب المعني هو: Emmanuel de Martonne. في هذا الموضوع تُقرأ الأسطر التي خصه بها باسكال لورو Pascal Lorot, Histoire de la géopolitique, Paris, La Découverte, p. 48-54.

496- Jacques Ancel, Géopolitique, Paris, Delagrave, 1936, 5e édition de 1938.
497- J. Ancel, Manuelgéographiquedepolitiqueeuropéenne. Tome I, L'Europe centrale, Paris, Delagrave, 1936 (2e éd. 1937), et PeuplesetNationsdesBalkans, Paris, Armand Colin, 1926.
498- 1A. Demangeon, La Formation de l'Empire britannique, Paris, Armand Colin, 1928.
499- 1Y. M. Goblet, The Twilight of Treaties, Londres, Éd. Bell, 1936.
500- fl Sur la géographie politique française de cette période, dans ses relations de voisinage avec l'histoire, cf. Bertrand Müller, Lucien Febvre, lecteur critique, Paris, Albin Michel, col. «Bibliothèque histoire», 2003, notamment p. 255-265.

٥٠١- حول الطاقة: " تعد الحاجة الماسة إلى الفحم من أخطر حالات البؤس، التي لاتزال تهدد باندلاع الثورات". وهذا يذكرنا، طبعاً، بالجغرافيا السياسية للموارد... وحول

التوجه الفيدرالي: "للروابط التوحيدية بين دول القوة الكبرى في أمريكا الشمالية وأستراليا أهدافٌ تسعى أساساً إلى تحقيق القوة: وهي ليست توجهاتٍ فيدراليةً fédéralismes تقوم على أساس اقتصادي، إنما تشكّلت، أكثر من مرة، على الرغم من الاختلاف في التوجهات الاقتصادية، وتهدف أساساً إلى تحقيق الاستقرار والأمن". وما زلنا ننتظر وضع جغرافيا سياسية يقوم عليها التوجه الفيدرالي...

502- 1 Pascal Lorot, op. cit., p. 54.

503- 1 Ibid., p. 45-70.

504- 1 Maximilien Sorre, Fondements de la géographie humaine, Paris, Armand Colin, 1954. On lira principalement les chapitres II et IV.

505- 1 M. Sorre, Rencontre de la géographie et de la sociologie, Paris, Éditions M. Rivière, 1957.

٥٠٦- هذا يعني أن الجغرافي، حينما يبلغ الحد الأقصى في تأملاته بهدف جلاء المشهد البشري وشروط وجوده، فهو يجد نفسه أمام فكرة تتعلق بالفضاء تختلف عن تلك التي اعتاد عليها. فهو فضاءٌ غير ماديٌ تنتشر الحركات فيه. وطول خطوط الشبكة إضافة إلى تلك الخطوط، كل هذا يحدد مظهره الخارجي. إنه فضاءٌ يرتبط بالفضاء الجغرافي على الرغم من تميزه عنه"

٥٠٧- لو شئت المخاطرة بطرح صيغةٍ معينةٍ لقلت بأرْيَحيَّةٍ أن تحديد حدث ما يعني حزمة رخوة إلى حد ما من الإمكانياتٍ والضروراتِ المرتبطة بعدد لامتناهٍ من الحزم المشابهة

508- Raoul Castex, Théories stratégiques, Tome III et compléments, Paris, Imprimerie de la Marine nationale, 1976.

509- H. Coutau-Bégarie, LaPuissance maritime,op. cit., et Raoul Castex,le stratège inconnu, Paris, Économica, 1985.

٥١٠- "لكّل سياسة قاريّة خلفية بحرية. ولكل سياسة بحرية خلفية قاريّة". توقف راؤول كاستكس عند ثلاث حالات رئيسة، هي: الحالة القاريّة الكاملة (روسيا)، والحالة البحرية الواضحة(بريطانيا العظمى، فالولايات المتحدة)، والحالة الأكثر غموضاً للقوة الواقعة على طرف القارة (فرنسا، ألمانيا، وبعدهما أوروبا الغربية)، والتي أمامها عدة خيارات، لكن عليها ألا تخطئ الخيار، كما تبين من التجربتين الألمانية والفرنسية. وعلى هذا، تكون التشابهات مع ماكيندر عديدة.

511- H. Coutau-Bégarie, La Puissance maritime, op. cit.

٥١٢- المساهمة الرئيسة في جيوستراتيجيا القوة البحرية في الكتاب المشار إليه، هي من وضعه، ومن التحليل المقارن للاستراتيجيا البحرية التي يقودها، وليس من وضع كاستكس Castex

513- Élisée Reclus, «Un géographe libertaire», Hérodote, no 22, 3e trimestre 1981. On retiendra les pages suivantes: Yves Lacoste, «Géographicité et géopolitique: Élisée Reclus», p. 30-33, et Pierre Gentelle, «De la géographie physique à la géopolitique: Élisée Reclus, et l'Asie orientale», p. 81-93.

514- Yves Lacoste, op. cit.

515- Carl Schmitt, Terre etmer. Unpointdevue sur l'histoire mondiale, introduction et postface de Julien Freund, op. cit.

516- Carl Schmitt, «La mer contre la terre» (1941) et «Souveraineté de l'État et liberté des Mers. Opposition de la terre et de la mer dans le droit international des temps modernes (1941)», dans Du Politique, op. cit.

517- Carl Schmitt, Terre et mer, op. cit., p. 23.

518- Colin S. Gray, «Puissance maritime et la recherche de l'avantage stratégique»,inLa lutte pour l'empire de la mer, op. cit.

519- Ibid., p. 74.

520- Ibid., p. 74.

521- Ibid., p. 69-70.

٥٢٢- يقصد شميت بالنوموس "nomos"، "الإمساك بالأرض، أو امتلاكها، وليس كما درجت العادة على تأويل هذا المصطلح ب " المعيارnorme " . الدلالة الإيحائية المكانية لا جدال فيها . في كتاب Der Nomos der Erde (op. cit., p. 40، يكتب شميت: " النوموس، يعني القياس الذي يقسم الأرض (وفقاً لنظام محدد، ويهمل على تحديد مكانه). إنه النظام، أو الترتيب السياسي، والاجتماعي، والديني الذي ينجم عنه. القياس والترتيب، والشكل، تشكل كلها هنا وحدةً ملموسةً، بالمعنى الجغرافي للكلمة" .

523- Carl Schmitt, «L'unité du Monde (1951et1952)», inDu Politique, op. cit., p. 225-249.

524- Sur les conditions précises et parfois anecdotiques du transfert, cf. Marco Antonsich, « De la Geopolitik à la Geopolitics. Transfor-mation idéologique d'une doctrine de puissance », Stratégique,no 60, Institut de Stratégie comparée, 1996, p. 53-87.

525- I. Bowman, «Geography VS Geopolitics», dans The Geographical Review, volume 32, no 4, octobre 1942, p. 646-658.

٥٢٦- يشير Geoffrey Parker إلى أن الأمريكان بالغوا في الحديث عن تأثير كتابات هاوشوفر في ألمانيا، حيث عرضوها وكأنها الموجّه الخفي لسياسة هتلر. وقد سبقت لنا الإشارة إلى خطل هذا القول. وتبدت ردود أفعالهم على أثر انبهارهم بالخرائطية (رسم الخرائط) الألمانية، من خلال إعادة النظر في مسقط ميركاتور projection de Mercato ليتمكنوا من القيام بتحليل أفضل للعلاقة بين أمريكا وأوراسيا.

527- O'Tuathail, op. cit., p. 156.
528- R. Strausz-Hupé, op. cit., p. 191.
529- R. Strausz-Hupé, «The Balance of Tomorrow», in Orbis, vol 1, 1957-1, p. 10-27.
530- Owen Lattimore, «The Inland crossroads of Asia»,in H. W. Weigert et V. Stefansson, New compass of the world, New York, Mac Millan, 1949.
531- H. W. Weigert, W. Stefansson and R. E. Harrison, New Compass of the World, op. cit.
532- H. W. Weigert, Generals and Geographers: the Twilight of Geopolitics, New York, Oxford University Press, 1942.

٥٣٣- يكرر زبيغنيو بريجينسكي، المستشار السابق لرئيس كارتر، مواقفه التي عبر عنها في كتابه الشهير LeGrandÉchiquier. L'Amériqueetlerestedumonde, op. cit., traduction de The Grand Chessboard. American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, publié en 1997 par Basic Books, Boulder (États-Unis) في كتابه Le Vrai Choix, Paris, Odile Jacob, 2004 de The Choice. Global Domination or Global Leadership. ويضيف بعض المقترحات الكفيلة بتفكيك روسيا.

٥٣٤- قد تكون هذه تفسيرات لعجز روزفلت عن حسم موقفه مع ستالين في موضوع تقاسم مناطق النفوذ في أوروبا خلال ١٩٤٣-١٩٤٥، P. M. Gallois, Géopolitique. Les voies de la puissance, op. cit., p. 401-403).

535- François Géré, «Pour la stratégie ou les restaurateurs de la pensée stratégique américaine», dans l'ouvrage dirigé par lui-même, Les Lauriers incertains. Stratégie et politique militaire des États-Unis, 1980/2000, Paris, Fedn, 1991.
536- Serge Grouard, «Politique spatiale militaire des États-Unis»,ibid., p. 158.
537- F. Géré, ibid., p. 48.

٥٣٨- يفسر إلزوورث هانتنغتون .Ellsworth Huntington, The Pulseof Asia 1907
Palestineandits Transformations 1911. Mainspringsof Civilization 1945 انهيار حضارات لامعة في آسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، بسبب جفاف المناخ، الذي أدى إلى انهيار قوتها. وكان يتبنى نظرية مناخات العهود القديمة paléoclimatologie، التي ترى أن تناوب فترات الجفاف والرطوبة، أدت إلى الجفاف بدءاً من الشرق باتجاه الغرب. وهذا سبب الانتقالات المترحلة، مما جعل أوروبا تتحمل عواقب الاندفاعات البشرية القادمة من آسيا. ولم يؤد تغير المناخات إلى الترحال فقط، بل إلى انتقال القوة السياسية في الاتجاه نفسه: بابل، ... اليونان، روما، فرنسا، إنجلترا...

٥٣٩- يستخلص كل من هارولد ومارغريت سبروت Harold et Margaret Sprout (وهما من أوائل من وضع المنهج) في كتابهما Environmental Factorsinthe StudyofInternational Polities, 1957. ثلاثة متغيرات

- التوجه البيئي.. القدري، L'environnementalisme déterministe القائل بأن الإنسان أو الدولة لايستطيعان، اختياراً، التخلص من العوامل البيئية التي تمارس فعلاً مباشراً لارادّ له على الحياة السياسية. وينتمي إلى هذه الفئة من الكتاب، إضافة إلى هانتغنتون، إيلين شيرشEllen Church، إحدى تلامذة راتزل (١)، وريشوير Reischauer، الذي كان يرى في الجبال اليابانية سبباً أولياً في التوسع النيبوني (الياباني) (٢)، وزيمرمان Zimmermann، الذي كان يؤمن بحتمية الهيمنة الألمانية على أوروبا لتفوقها في مجال مناجم الفحم والصناعات المعدنية (٣)، أخيراً، هناك ماركام S. F. Markham، السائر في ركب هانتغتون، طرح هذا الأخير أن الارتفاع الأقصى optima في درجات الحرارة، شجع تفوق بعض الحضارات عبر التاريخ (٤)؛
- التوجه البيئي البسيط L'environnementalisme simple: وهو يترك حرية الاختيار بين بعض البدائل، لكنه يظل صارماً ويفسح في المجال بشكلٍ واسعٍ أمام العناصر الطبيعية؛
- التوجه البيئي الاحتمالي L'environnementalisme possibiliste: جاء كرد فعل على النتائج المتطرف التي خرج بها التوجهان السابقان.

- E. Church Semple, InfluencesofGeographicEnvironment, New York, 1946.
- E. O. Reischauer, Japan: PastandPresent, New York, 1946.

- E. W. Zimmermann, WorldResourcesandIndustries, New York, 1951.
- S. F. Markham, ClimatesandtheenergyofNations, New York, 1947.

٥٤٠- الاستوائية والتخلف. المصادفة بين المناطق المعتدلة من نصف الكرة الشمالي والتخطيط الجغرافي للدول الصناعية وإدراجها لجميع دول العالم الثالث في المناطق المدارية، باستثناء الصين وبلدان البحر الأبيض المتوسط وضعت مصادفةً لحساب الاختلافات المناخية وفقاً لحتميةٍ ما تزالُ حيّةً. وبعد أن جمع أحد العاملين في جامعة كلكتا النتائج الجزئية والتقريبية لأعمالٍ تدور حول آثار المناخ الاستوائي على إنتاج الطاقة البشرية والأنشطة البشرية، يؤكد أن " عامل المناخ ثابتٌ أو شبه ثابتٍ، ويمارس تأثيراً كبيراً، إن لم يكن حاسماً، على طبيعة هذه الثنائية " بين الشمال والجنوب (١). والارتفاع الكبير في درجة الحرارة يغير الإنتاجية بسبب الانخفاض في عملية التمثيل الغذائي، وسبباً في بعض الخمول. كانت هذه هي أطروحة الطبيب البريطاني بوريدج W. Burridge(٢). إذا كان المناخ الاستوائي، وهطول الأمطار، عائقاً لا يمكن إنكاره في تطوير المحاصيل النباتية والحيوانية الغذائية، في المقابل فإن التأثيرات المباشرة على التصنيع ما تزال تحتاج إلى الإثبات. وينجم التخلف التصنيعي عن رؤية اقتصادية زراعية في جوهرها، وتقنية متدنية. لكن ليس هناك ثمة إجماعٌ على الذريعة التي يستخدمها الاقتصاديون المتخصصون بالتخلف مثل غونار ميردال، Gunnar Myrdal (٣). يرى بعض الأنصار الجدد لحتمية المناخ، أن الحل لمشاكل العالم الاستوائي والمداري يمر من خلال تغيير المناخ العالمي الكلي، عن طريق حذف تنظيمه المناطقي وتحويله إلى مناخٍ معتدلٍ موحدٍ. وإذا استندنا إلى وجود رابط أساسي بين المحيطات والمناخات الكونية الكبرى فقد اعتقد الجغرافي السوفياتيmacroscale بوريسوف P. Borisov أن هذا الأمر ممكن التحقيق(٤). فاقترح لهذا الغرض، ضمان حرية انتقال مياه المحيط الأطلسي الدافئة عبر المحيط المتجمد الشمالي، ومنع مياه هذا المحيط الباردة من التدفق إلى المحيط الأطلسي. وبدا له أن هذا يمكن تحقيقه من خلال نقل المياه السطحية من المحيط المتجمد الشمالي إلى المحيط الهادئ، بفضل مضخاتٍ قويةٍ مثبتة في مضيق بيرينغ Behring. على افتراض تحقيق هذا المشروع المناخي التطبيقي، فمن المرجح أن يصاب المحيط المتجمد الشمالي بالاحتباس الحراري، الذي من شأنه أن يجعل الظروف المعيشية

على ساحل سيبيريا وأمريكا الشمالية أكثر قبولاً. كانت هذه أولوية بوريسوف الذي تَحَفَّظَ على توقع الآثار المترتبة على النظام المناخي العالمي. من الواضح، أن علم الأرصاد الجوية لديه الكثير من المجاهيل لتشجيع هذا النوع من العمليات. ومع ذلك، فإن النشر الرسمي لمثل هذا المشروع، وتضارب الحتمية المناخية مع كل المطالبات التي يقدمها قد تبشر بما يمكن أن تكون عليه المشاكل الجيوسياسية الكبرى في المستقبل، وهي التلاعب بالمناخ.

فبالعالم البيئي الاستوائي intertropical تنمو قوى اقتصاديةٌ وسياسيةٌ مدعوةٌ الاضطلاع بأدوار هامة في المناطق القارية الأربعة التي يجتازها خط الاستواء. بالفعل، فإن الاستراتيجيات الإقليمية تعتبرها عوامل ذات قدراتٍ حاسمةً. في أمريكا، لدى البرازيل إمكانياتٌ تفوق إمكانيات الدول الأخرى. في أفريقيا، يشكل اتحاد جنوب أفريقيا قوةً سياسيةً - عسكريةً فريدة من نوعها. كما تحمل آسيا ما يناقض منظري الحتمية المناخية، كما هو حال الهند وفييتنام. بطبيعة الحال، فإن الاتحاد الهندي وجمهورية فيتنام مازالا ينتميان إلى مجموعة kyrielle البلدان النامية، لكن دورها السياسي في جنوب آسيا ليس قليلاً.

1) Y. Bandyopadhyaya, «Le climat: obstacle au développement sous les tropiques», Revue internationale des Sciences sociales, volume XXX, no 2, 1978, Perceptions de l'interdépendance mondiale.
2) W. Burridge, ClimateandLabour: Aninquiryintotheinfluenceof climateonmentaland physical work, p. 146, Allahabad, 1944.
3) W. Burridge, ClimateandLabour: Aninquiryintotheinfluenceof climateonmentaland physical work, p. 146, Allahabad, 1944.
4) P. Borisov, Can manchangetheclimate ?, Moscou, Progress Publishers, 1973

541- Y. Lacoste, «Les vingt ans d'Hérodote», dans Vingt ans de géopolitique, 1976-1996, Hérodote, mai 1996, p. 6 et p. 13-14.
542- Le Débat, n° 92, novembre-décembre 1996, dossier consacré à la géographie. Avec, sur la nouvelle géographie, Jacques Lévy, «Une géographie vient au monde», p. 43-57, et sur la pertinence du raisonnement géopolitique «lacostien», cf. Denis Retaillé, «La vérité des cartes», p. 87-88.
543- Gérard Dussouy, Quelle Géopolitique au XXIe siècle ? op. cit.
٥٤٤- قام آلان جوكس Alain Joxe بهذا التفجص الواسع في كتاب يتسم بالحدة Le Cycle de la dissuasion, 1945-1990. Essai de stratégie critique, Paris, La Découverte/Fedn, 1990).. لكنه يُبقي فيه على الجغرافيا السياسية

بمفهومها الأكثر قدرية، بل والأكثر استخفافاً (هل هو تعبير عن الشعبوية؟)، ومن دون أيّ تحليل جدي لمقاربة العلاقات الدولية هذه، التي ما من شك في أنها متأثرة، في بداياتها، بالسياق التاريخي والذي بالغت السلطات في استغلاله instrumentalisée، لكنه كان ينطلق أيضاً من إدراك مبتسر للشؤون الدولية في عالم أصبح مغلقاً.

545- R. T. Ackley, «National Defence at Sea ; the United States Navy», in The Yankee mariner and sea power, Bartell Joyce E., Los Angeles University of South California, 1982

546- Z. Brzezinski, Le Grand Échiquier,op. cit., p. 24.

547- Ibid., p. 26.

548- N. J. Spykman, America's strategyinWorldPolitics. TheUnitedStatesandthebalanceofpower, New-York, Harcourt, Brace and Co. 1942, et The geography of the peace. New-York, Harcourt, Brace and Co, 1944, ouvrage posthume.

٥٤٩- أُخذ على سبايكمان - خصوصاً، كتابته بأن البحث عن القوة لا يهدف إلا إلى تحقيق قيمٍ أخلاقية، بل على العكس، هذه القيم هي التي وُضعت في خدمة القوة (America's Strategy, ibid., p. 18).

٥٥٠- وهو ما قاده إلى استنكار التحالف الجرماني-الياباني، وتنامي التحالف الروسي-الصين، معتبراً أن هذه التحالفات خطيرةٌ أيضاً.

٥٥١- لا شك في أن سبايكمان لم يكن يميل كثيراً إلى قوى المحور. وكان قد سبق له وأن دان النظرة الصوفية الألمانية إلى الجغرافيا السياسية.

٥٥٢- أكد كريسي G. B. Cressey في دراسته حول القوة السوفييتية على رأي سبايكمان. (G. B. Cressey, TheBasisof SovietStrength, New York, Mac Graw Hill, 1945).

553- F. Géré, op. cit., p. 44.

554- Saul B. Cohen, Geography andPoliticsinaworld divided, op. cit., et S. B Cohen, «A new map of global geopolitical equilibrium: a developmental approach», Political Geography Quarterly, no 1, 1982.

٥٥٥- يوجد العالم البحري التجاري والمترابط من خلال:

- توجهه نحو الحوضين الأطلسي والهادي
- أولوية الاتصالات البحرية في الترابط المشترك بين المناطق
- توزيع المواد الأولية والسكان يدفع إلى قيام تخصصٌ إقليميٌ وترابطٍ مشتركٍ.

- شريطٌ سكانيٌ أبيض عبر الأراضي المعتدلة لنصف الكرة الجنوبي؛
- التبعية التجارية لنصف الكرة الجنوبي هذا لحوض الأطلسي الشمالي؛
- التكنولوجيات المتطورة المتحققة.

٥٥٦- خليج المكسيك وبحر الكاريبي، اللذان يشكلان، بحسب تعبير راتزل Ratzel وسيمبل "Semple بحراً أبيضاً متوسطاً بالنسبة للعالم الجديد"، يدخلان بكليتهما في الفضاء الجيوسياسي الشمال - أميركي. ويشدد كوهينCohen على الروابط الاقتصادية التي يمكنه بموجبها ضم فنزويلا إلى وحدة الكاريبي. كما يبرز الأهمية الاستراتيجية لهذين البحرين الداخليين بالنسبة لأمن الولايات المتحدة.، االلذين ينبغي أن يبقيا مغلقين في وجه الغواصات النووية السوفييتية. وتشكل كل من جزر باهاماس الواقعة في المقدمة، وجزر الأنتيل الكبرى في المؤخرة، حاجزين دفاعيين.

557- Saul Bernard Cohen, Geopolitics of the World System, Lanham, Rowman and Littlefield Publishers, USA et Oxford, 2003.
558- Alain Joxe, LeCycledela dissuasion,op. cit., p. 73.
559- Colin S. Gray, «Theatre Nuclear Weapon: doctrines and postures», World Politics, vol. 29, no 2, janvier 1976.
560- Ibid.

٥٦١- المرجع السابق. تغيرات النظام والبنية السياسيتين لا تغيران أي شيئ!.

562- C. S. Gray, «L'espace n'est pas un sanctuaire», Survival, sept. -oct. 1983. Cf. en collaboration avec Keith B. Payne, «La politique nucléaire et la transition vers la défensive», Foreign Affairs, 1984.
563- Z. Brzezinski, Le Grand Échiquier, op. cit.
564- Ibid., p. 67.
565- Ibid., p. 68.
566- Ibid., p. 254.
567- Z. Brzezinski, Le Vrai Choix, op. cit., p. 141.
568- Z. Brzezinski, Le Grand Échiquier, op. cit., p. 153-154.
569- Ibid., p. 238.
570- Z. Brzezinski, Le Vrai Choix, op. cit., p. 135.
571- William Pfaff, Barbarians Sentiments. America in the New Century, New York, Hill and Wang Ed., 2000, p. 22.
572- Alexandre Del Valle, Guerres contre l'Europe, Paris, Éditions des Syrtes, 2000, p. 162.
573- Ibid., p. 172 et chapitre v.
574- Ibid., p. 176.
575- W. Pfaff, op. cit., p. 21.

٥٧٦- كتب الكولونيل ميشيل مانيل بتشاؤم "عن صراعٍ نوويٍّ محدودٍ خارج المناطق المحرّمة، حربٍ انتقائيةٍ داخل المناطق المحرّمة، تصعيدٍ نوويٍّ مضبوط، ردعٍ نوويٍّ ضمن الصراع، رهانات حرب نووية محدودة، إلخ... تلك هي المفاهيم الجديدة التي ينبغي التأقلم معها خلال السنوات القريبة القادمة، بسبب تطور الأسلحة" Michel Manel, en 1982 (L'Europe sans défense ? Paris, Berger-Levrault).. على ضوء التغيرات الجيوسياسية والاستراتيجية الأخيرة، نجد أنفسنا متجهين نحو "صراعات منخفضة الشدة" (low intensity conflicts)، كما يؤكد آلان جوكس (مرجع سابق، ص ٢١٥-٢٢٠) الذي يستند إلى تقريرٍ رسميٍّ أميركيٍّ، هو تقرير Ikle-Wohlstetter الذي لا يخلو عنوانه Discriminate Deterrence [تمييز الردع] من دلالة على اختيار الفضاءات السياسية، وانفصالها، أولاً تبعاً لنمط السلاح المتوفر (Fred Ikle, Albert Wohlstetter, Discriminate Deterrence, Report of the Commission on Integrated Long Terme Strategy, janvier 1988).

577- Laurent Murawiec, La Guerre au xxie siècle, Paris, Odile Jacob, 2000.
578- Alain Joxe, op. cit., p. 288.
579- L. Murawiec, op. cit., p. 135-138.

٥٨٠- وهو ما تبين من الحرب على العراق. " لاسيما أن " كما تبين سلسلة من الاختراعات الكبرى التي شاركت منذ عام ١٩٤٥ في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في مجال التكنولوجيا العسكرية، لم يتحقق أبداً أي توازن، أي بمعنى التشابه في حالة الإمكانيات، لكن أحد الطرفين كان متقدماً على الطرف الآخر في تطوير التكنولوجيات الجديدة وتشغيلها"، Dieter S. Lutz, La Guerremondialemalgrénous. Lacontroversedes Euromissiles, Paris, Maspéro-La Découverte, 1981.

581- L. Murawiec, op. cit., p. 136.
582- Ibid.
583- Bruno Colson, Le Tiers-Monde dans la pensée stratégique américaine, Paris, ISC/Économica, 1994, p. 75, qui cite Walter B. La Berge, «Traditions Die Hard: The Relevance of the Indian Wars to the US Army of the Year 2000», dans Defense Analysis, vol. 9, 1993-1, p. 73-87.
584- Bruno Colson, La Stratégie américaine et l'Europe, Paris, ISC/Économica, 1997, p. 16.
585- Jean-Charles Brisard et Guillaume Dasquié, Ben Laden. La vérité interdite, Paris, Denoël, 2001.

586- K. Takeuchi, «Geopolitics and Geography in Japan re-examined», Hitotsubashi Journal of Social Studies, vol. 12, no 1, novembre 1980, p. 14-24.

٥٨٧- لن نذكر هنا، من مقالة Takeuchi سوى الاعترافات اللازمة لمعرفتنا بالجغرافيا السياسية اليابانية.

٥٨٨- ليس من غير المفيد مقارنة هذا الاتجاه بالجغرافيا السياسية اليابانية التي تلخصها "نظرية النيبونية = اليابانية Nihon-Jinron) التي تنسب إلى اليابانيين ثقافةً فريدةً، بعيدةً عن القيم العالمية الغربية، والتي يفسرها بعض منظريها مثل واتسوجي تيستورو Watsuji Tetsuro (1889-1960)، بالجزيرية، والمناخ الموسمي الذي تتميز بهما اليابان. كارل فان وولفيرن Karel Van Wolferen (L'Énigmedel apuissance japonaise, Paris, Robert Laffont, 1990, p. 288-292)، الذي يستشهد بهذا الكاتب - الفيلسوف الياباني، يظن أننا "قادرون على عدّ كتابات نيهون-جينرون Nihon-Jinron بوصفها أبحاث تدافع عن إيديولوجية اليابانية japonité في مقابل تقدم أفكار غربية حول القيمة الفردية، وضد النموذج السياسي الغربي، والتهديد الذي يمثله المنطق الغربي للثقافة السياسية اليابانية".

589- R. Strausz-Hupé, op. cit., p. 126-127, et C. Raffestin, D. Lopreno et Y. Pasteur, op. cit., «La Géopolitique italienne: l'utopie d'une renaissance», p. 159-212.

590- Marco Antonsich, «La géopolitique méditerranéenne de l'Italie fasciste»,inLa Pensée géopolitique navale, op. cit., p. 163-190.

591- C. Raffestin, D. Lopreno, et Y. Pasteur, op. cit., p. 185.

٥٩٢- كان ستراوس هوبيه يستشهد بعبارة هاوشوفر التالية: "الفضاء الضيق المعرض للهجمات، وَلعَوَزه إلى المواد الأولية، وقائع جعلت إيطاليا لا تملك إلا القليل من حرية الفعل". R. Strausz-Hupé, op. cit., p. 127.

٥٩٣- يعزو ماركو أنطونيش Antonsich اختراع مصطلح Eurafrica (أوروأفريقيا) إلى أغسطينو أورسيني Agostino Orsini (وردت في مرجع مذكور، تنظر الحاشية رقم ١٧٢).

594- R. Strausz-Hupé, op. cit., p. 157.

595- M. Antonsich, op. cit., p. 179-181.

596- Ibid., p. 169 et p. 188-190.

٥٩٧- كان جورج أتينكيو Jorge Atencio يتصور وجود علوم جغرافية géosciences، منها: علم الاجتماع الجغرافي géosociologie (العلاقات القائمة بين الفضاء والمؤسسات الاجتماعية)، وعلم السياسة الجغرافي la géopolitique (العلاقات القائمة بين الفضاء، والمؤسسات، والحياة السياسية)، مرجع مذكور، ص ٤١-٥٢.

وقد كان تعريفه للسياسة الجغرافية تقليدياً ومبتذلاً: دراسة أثر العوامل الجغرافية على حياة الدول وتطورها، للخروج منها بنتائج ذات طابعٍ سياسيٍّ. لأن غايته إرشاد المسؤولين السياسيين في ميدان السياسة الخارجية، وتنوير العسكريين في مجال الدفاع الوطني(مرجع مذكور، ص ٤٧).

٥٩٨- أي حين ترجمت النصوص الألمانية الأولى إلى اللغة الاسبانية، أي نصوص أرثر ديكس d'Arthur Dix: (Geografia Politica, 1929)، و R. Henning et L. Korhols (Introduccion a la Geopolitica, 1935)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، النصوص الانجليزية: H. W. Weigert (Generales y Geografos, 1943) et Strausz-Hupé (Geopolitica, la lucha por el espacio y el poder, 1945), de l'autre. Suivirent un certain nombre de traités de géopolitique de J. E. Jasson et L. Perliguer (1948), J. V. Vives (1950), A. Escalona Ramos (1959، بعد ذلك ترجمت بعض الدراسات الخاصة بالجغرافيا السياسية: J. E. Jasson et L. Perliguer (1948), J. V. Vives (1950), A. Escalona Ramos (1959، الخ. وهذه المحاضرات تنطبق على البلدان الناطقة باللغة الإسبانية، على اعتبار أن للبرازيل مصادرها الخاصة، كما نبين في هذا الكتاب.

599- Everardo Backheuser publia plusieurs articles dans la revue du Général Haushofer.

600- E. Backheuser, AgeopoliticageraledoBrasil, Rio de Janeiro, Biblioteca do Exercito, 1952.

601- M. Travassos, ProjecàoContinentaldoBrasil, Rio de Janeiro 1930. Une traduction a été publiée chez Économica en 1998.

602- Cf. le compte-rendu fait par Michel Foucher, L'Invention des frontières, Paris, Fedn, 1986.

603- C. De Meira Mattos, Consciencageopoliticabrasileira. Rio de Janeiro, Cadernos Brasileiros, juillet 1961. Cette analyse ne concerne plus évidemment les gouvernements issus de la démocratisation du régime brésilien à partir de 1983.

ينظر العرض الذي قدمه ديميرا ماتوس De Meira Mattos: Consciencageopoliticabrasileira. Rio de Janeiro, Cadernos Brasileiros,

juillet 1961 طبعاً، لم يعد هذا التحليل يعني الحكومات الناشئة عن الدمقرطة للنظام البرازيلي اعتباراً من عام ١٩٨٣.

٦٠٤- يشير ميشيل فوشيه إلى مجلة وحيدة تعنى بالجغرافيا السياسية، وتنقل فكراً داعياً إلى الاندماجية intégrationniste. ونعني بها مجلة Geosur، التي تصدر في مونتيفيديو في الأوروغواي. وهو بلدٌ صغيرٌ، كما نعرف، "محصورٌ" بين بلدين كبيرين هما البرازيل والأرجنتين.

605- M. A. Vila, Bolivarylageografia, Corporacion Venezolana de Fomento, Caracas, 1973.

606- H. Angell, SimonBolivar,SouthAmericanLibertador, New York, 1930, indiqué par Atencio, op. cit.

٦٠٧- كولومبيا الكبرى كانت تضم فنزويلا الحالية، والإكواتور، وباناما، إضافة إلى كولومبيا.

608- M. Barraud, L'IntégrationdesPaysAndin, Paris, Économica, 1981.

609- J. B. Alberdi, El Imperio del Brasil ante la democracia de America, 1860. Cité par Atencio, op. cit.

610- Jorge Atencio, op. cit.

611- J. -B. Alberdi, Reconstruccion geographica de America del Sur, 1879, cité par Atencio.

٦١٢- انظر: Gérard Dussouy: « Politique des voies navigables et intégration territoriale du Mercosur et de l'Union européenne», Annuaire français des Relations internationales, volume v, Bruylant, Bruxelles, 2004, p. 51-70

هدف المعاهدة التي عقدت حول مشروع "هيدروفيا" هو تحرير الملاحة في حوض بارانا Parana، كله، ورافده الرئيس، الباراغواي، في إطار اتفاق مشترك. على الرغم من تشكيل لجنة دولية لحوض البلاتا la Plata في عام ١٩٦٧، فقد كانت سابقةً، لأن هذا الحوض كان في ما مضى محل خلافٍ طويل، وبالتالي تم تقسيمه بحدود متنازع عليها.

٦١٣- انظر ردة فعل الأرجنتيني (خوان غوغليالميللي Juan Guglialmelli: Geopolitica del Cono Sur, 1979)، على بناء سدي Corpus، وItaipu، في دراسة Michel Foucher, op. cit., p. 276..

٦١٤- حينما حدد ترافاسوس Travassos المحورين المتعارضين: شمال - جنوب، شرق - غرب في أمريكا الجنوبية، فقد اتهظ في ما يخص البرازيل.

615- Un motif très important, non déclaré, était de prévenir l'internationalisation de l'immense et vide Amazonie. Cf. sur ce point, H. Théry: «Les conquêtes de l'Amazonie. quatre siècles de lutte pour le contrôle d'un espace», Cahiers des Amériques latines, no 18, Paris, 1979. Le 3 juillet 1978, fut conclu à Brasilia le pacte amazonien qui regroupait le Brésil, le Pérou, la Bolivie, la Colombie, l'Équateur, la Guyane et le Venezuela. Les objectifs étaient techniques, aménagements du bassin de l'Amazonie, mais celui de l'intégration régionale n'échappa à personne.

كان ثمة هدفٌ هامٌ، غير معلنٍ هو استباق تحويل منطقة أمازونيا الفارغة إلى منطقة عالمية. انظر، H. Théry: « Les conquêtes de l'Amazonie. quatre siècles de lutte pour le contrôle d'un espace», Cahiers des Amériques latines, no 18, Paris, 1979. Le 3 juillet 1978، أبرم في برازيليا حلف أمازوني كان يضم البرازيل، والبيرو، وبوليفيا، وكولومبيا، والإكواتور، وغويانا، وفنزويلا. أهدافه كانت تقنية تتعلق بتهيئة حوض الأمازون، لكن هدف الدمج الإقليمي لم يكن خافياً على أحد.

616- J. Londono, Geopolitica de Colombia, Ministerio de la Guerra, Bogota, 1949, cité par Atencio.

617- Atencio s'inspirait des réflexions de l'amiral argentin Secundo R. Storni, exposées dans un livre publié en 1916 (Intereses argentinos en el mar), dont H. Coutau-Bégarie a présenté les conceptions (in «Géopolitique théorique et géopolitique appliquée en Amérique latine», Hérodote, no 57, 2e trimestre 1990, De Gibraltar à Panama, p. 160-179).

٦١٨- وجه ميشيل شويان نقداً قاسياً إلى البرازيل في ظل حكم العسكريين Michel Schooyans, DestinduBrésil, Bruxelles, Duculot, 1973. ويعد هذا الكتاب باللغة الفرنسية، أفضل مساهمة تعرف بهذا النظام الواقع تحت تأثير جيوسياسي.

٦١٩- قبل نهاية فارغاس المأساوية، سبق وأن قام العسكر بإزاحته عن الحكم للمرة الأولى في عام ١٩٤٥. في الواقع، كان الجيش قد تدخل قبل هذا التاريخ بمدة طويلة، أي في عام ١٨٨٨، حينما انقلب على الإمبراطورية.

٦٢٠- التوجه الدمجي (الدمجية integralisme): عقيدة أسسها بلينيو سالغادو Plinio Salgado، وتم تطويرها في الثلاثينيات، وهي مستوحاة من الفاشية، وتنادي بفكر بعض الكتاب البرازيليين.

621- Cf. Michel Schooyans et les témoignages qu'il rapporte.

٦٢٢- أعيدت طباعة كتاب الجنرال كولبيري دوكوتا إيسيلفا Golbery do Couto e Silva: GeopoliticadoBrasil, Rio de Janeiro, Livaria José Olympio, 1967، مرفقاً بتمهيدٍ جديد. بعد أن كان الجنرال محرك سياسة الانفتاح في ظل رئاستي كل من Geisel وFigueiredo، تخلي في عام ١٩٨٢، عن أية وظيفة في كنف السلطة البرازيلية، في الوقت الذي كانت تتجه هذه السلطة للعودة إلى الراديكالية.

623- Général Golbéry, ibid.

٦٢٤- تطور الأسطول السوفياتي، والدور الهام للغواصات النووية في الحرب الحديثة، أساء إلى مفهوم إقامة معقل جنوب- أمريكي.

٦٢٥- يمكن تفسير جزئي لقلق غولبيري Golbéry، الذي يمكن القول بأنه ذو طبيعةٍ حالمة، من رؤية السوفييت وهم ينزلون في Natal انطلاقاً من أفريقيا، من خلال الدورٍ الاستراتيجي الذي لعبته قاعدة ناتال خلال الحرب العالمية الثانية في ربط الولايات المتحدة بأفريقيا.

٦٢٦-

١) المنطقة الشمالية -الشرقية التي تضم البيرو، والإكواتور، وكولومبيا وفنزويلا، وغوايانا، ومجموع الأمازون البرازيلية.

٢) المنطقة الجنوبية التي تشمل تشيلي، والأرجنتين، والأوروغواي، ودول البرازيل الجنوبية الثلاثة.

٣) المنطقة الجيوسياسية الرابطة، الواقعة بين لابلاتا، والأمازون تضم بوليفيا، والباراغواي، وماتو غروسو البرازيلية.

٤) " قاعدة المناورة المركزية" التي تعدالمنطقة الأهم، تتضمن مثلث ريو-ساوباولو-بيللو الأفقية، التي يجب أن نضم إليها دولة Minas Gérais، وجنوب دولة غوياس Goias.

٥) الباب الأطلسي، أي شمال شرق البرازيل، وهي المنطقة الأكثر حيوية، من الناحية الاستراتيجية، بالنسبة للعلاقات الأميركية مع الخارج.

627- Golbéry, op. cit.
628- M. Schooyans, op. cit.
629- Alfredo G. Valladao, «Le Brésil: l'adieu à la geopolitica», Hérodote, 2e trimestre 1990, n° 57, p. 180-196.

630- Maria Cristina Rosas, La Economia internacional en el siglo XXI. OMC, Estados Unidos y America Latina, Mexico, Universidad Nacional Autonoma de Mexico, 2001, p. 331.
631- Christian Deblock et Gérard Cadet, «La politique commerciale des États-Unis et les nouvelles dynamiques régionales», inSuivre les États-Unis ou prendre une autre voie ? Diplomatie commerciale et dynamiques régionales au temps de la mondialisation, sous la direction de Christian Deblock et Sylvain F. Turcotte, Bruxelles, Bruylant, 2003, p. 56.
632- Christian Deblock et Dorval Brunelle, «Une intégration régionale stratégique: le cas nord-américain», Études internationales, volume xxiv, no 3, septembre 1993, Mondialisation et mutations politiques.
633- Michael Reid, «La ZLEA, une idée ambitieuse vouée à l'échec ?», Courrier international, n° 688, 8 au 14 janvier 2004, p. 49.
634- Sylvain F. Turcotte, «Le multilatéralisme brésilien et le libre-échange dans les Amériques», in Suivre les États-Unis ou prendre une autre voie ?,op. cit., p. 83.
635- Rosa Townsend, «La Zone de libre-échange avance à petit pas», Courrier international, no 676, du 16 au 22 décembre 2003, p. 26.

٦٣٦- للإطلاع على مزيد من التحليل التفصيلي للمنظومة القابلة للملاحة في الجنوب الأميركي، ينظر مقالة G. Dussouy، المذكورة والمنشورة على موقع مهرجان سان دييه الدولي للجغرافيا السياسية(حوليات ٢٠٠٢).

637- Mario Travassos, op. cit.
638- Derwent Whittlesey, The Earth and the State: a study of Political Geography, New York, Henry Holt, 1939.
639- Richard Hartshorne, «The functional approach in Political Geography», Annals of the Association of American Geographers, New York, 1950.

٦٤٠- وردت باللغة الفرنسية في النص

٦٤١- يحيل هنا إلى Hugo Hassinger et Otto Maul

٦٤٢- بينت أحداث ١٩٨٩-١٩٩٢ نهاية آخر مبرر.

643- Kenneth E. Boulding, «National images and International Systems» in R. Kasperson and J. V. Minghi, The Structure of Political Geography, Chicago, Aldine Publishing, 1971.
644- Henry and Margaret Sprout, «Environmental Factors in the Study of International Politics», in D. Jackson Politics and Geography Relationships, New Jersey, Englewood Cliffs, 1964.

٦٤٥- ينبغي هنا إرفاق مساهمة بولدينغ Boulding مع مساهمة مايكل BRECHER، التي يذكرنا جان جاك روش Jean Jacques Roche ، في كتابه Théories des relations internationales (Paris, Montchrestien, 1994, p. 73) بأنها تنتظم حول عنصرين: "الأول... موشور المواقف، وهذا يعني أن الثقافة الخاصة بكل فاعل في العلاقات الدولية (التي تذكر بالقوى العميقة عند Renouvin Duroselle). الأيديولوجية، الشعور القومي، والعقليات الجماعية، تساهم في تحديد دور معين يَنْسُبُهُ كلٌ فاعلٍ لنفسه في بيئته. عندئذ، تكون الصورة العامة الناتجة هي العنصر الثاني من هذا التصور، وتصوغ حتماً التفسير النوعي والذاتي والذي يعطيه كل واحد من اللاعبين للحدث نفسه.

٦٤٦- يشير فرانسوا جيريه François Géré« Pour la stratégie », inLes Lauriers incertains..., op. cit., p. 48-49 إلى أنه وفقاً لصموئيل P. هنتنغتون"، البحث عن حلول من خلال التكنولوجيا، والايمان بالتقدم والتدين قد مكنه من تحديد أسلوب استراتيجي أمريكي يقوم على شيطنة العدو، والحرب الشاملة، والبحث عن الفناء."

٦٤٧- يمكننا وضع قائمة غير شاملة لكتب تمثل الجغرافيا السياسية الأميركية المنهجية:

- E. Bergman, Modern Political Geography, Dubuque, C. Brown Cy, 1975 ;
- Bergman et Douglas, A Geography of Politics, Dubuque, C. Brown Cy, 1973 ;
- H. de Blij, Systematic Political Geography, New York, 1967 ;
- P. Buckholts, Political Geography, New York,The Ronald Press Cy, 1966 ;
- Ch. Colby, Geographic Aspects of International Relations, New York, Books for Libraries Press, 1969 ;
- Coppock et Stewell, The Spatial Dimensions of Public Policy, New York, Pergamon Press, 1976 ;
- Cox, Reynolds et Rokkan, Locational Approaches to Power and Conflict, New York, Halsted Press, 1974 ;
- G. R. Crone, Background of Political Geography, Londres, Museum Press, 1967 ;
- D. Jackson, op. cit. ;
- Kasperson et Minghi, op. cit. ;
- N. J. C. Pounds, Political Geography, New York, Mac Graw Hill, 1972 ;

– J. R. V. Prescott, The Geography of State Polities, Chicago, Aldine, 1968 ;
– J. R. V. Prescott, Political Geography, Londres, Methuen and Co, 1974 ;
– J. R. V. Prescott, The Political Geography of the Oceans, New York, Halsted Press, 1975.

648- André Louis Sanguin, La Géographie politique, Paris, Puf, 1977, et Bibliographie internationale de géographie politique, Université de Laval, Québec, Canada.

649- R. Muir, Modern Political Geography, Londres, Mac Millan Press, 1978.

650- A. Tayyeb, Pakistan: a Political Geography, Londres, Oxford University Press, 1966.

651- Mali, Haute-Volta, Niger, Tchad, République centrafricaine, Ouganda, Ruanda, Burundi, Zambie, Malawi, Botswana, Bophustwana, Zimbabwe, Lesotho, Swaziland, Transkei.

652- E. et R. Weiss, Strategic Highways in Africa, Londres, Methuen, 1977.

٦٥٣- الأولى كانت االأقمار الصناعية Cosmos السوفييتية.

٦٥٤- مثل القمر الصناعي الأمريكي Transit.

٦٥٥- تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، قبل استراليا وإندونيسيا ونيوزيلندا وكندا وروسيا. في كتاب Les États et la Mer, Notes et Études documentaires, n° 4451-4452, 10 janvier 1979, Paris, La Documentation française، لاحظ كل من L. Lucchini وM. Voelckel. أنه "في الواقع، في إطار المنطقة الاقتصادية لـ ٢٠٠ ميل، تعود نصف مساحة هذه المنطقة إلى ٣٥ دولة، بينما تتقاسم النصف الآخر ٨٥ دولة ساحلية، بعضها تجد نفسها وقد تقلصت إلى قطعة متشابهة من بين الدول الأكثر ثراء، ف ٦ فقط تتقاسم ٤٠٪ من إجمالي المنطقة الاقتصادية، وهو ما يمثل ١٤٪ من جميع البحار: الولايات المتحدة: ٠٥, ٩٪ أستراليا ٣٢, ٨٪، إندونيسيا: ٤٢, ٦٪، ٧٤, ٥٪ نيوزيلندا وكندا ٥٨, ٥٪، وروسيا (الاتحاد السوفياتي السابق): ٣٩, ٥٪ أو ٤٤, ٤٠٪ من الإجمالي".

٦٥٦- أوروبا وروسيا وأمريكا الشمالية وأستراليا، تحظى بالمزايا بينما أفريقيا وأمريكا الجنوبية، باستثناء الساحل الأرجنتيني، لا تملك إلا موطئ غواصة واحدة.

657- J. R. V. Prescott, The Political Geography of the Oceans,op. cit.

٦٥٨- على بعد بضعة كيلومترات من الساحل النرويجي، لأنه تم فصلها عن تلك، بواسطة خندق تحت البحر، بعمق ٢٣٥-٦٥٠ متراً وبعرض ٣٠ إلى ٧٠ ميلاً بحرياً، ويسمى بحق الخندق النرويجي، الذي يحد شرقاً منصة الغوص على كامل طولها. كان لا بد من ردٍّ فعلٍ قويٍّ من الحكومة النرويجية لكي تقبل المملكة المتحدة أن تقبل حلاً وسطاً، وتوقيع اتفاق ١٠ آذار ١٩٦٥، الذي قسم بحر الشمال بين البلدين، لكنها قسمة تعود بالنفع على المملكة المتحدة، لأن الخط الفاصل يقع إلى الشرق من خط البعد المتساوي عن السواحل.

٦٥٩- الحقيقة، يطرح خط تساوي البعد مشكلتين:

- أولاً، لا بد من تحديد خطين يتم من خلالها حساب عرض البحر. عموماً، وهذا هو خط المياه المنخفضة التي يتم الاحتفاظ على كل شاطئ. عادةً تتعقد القضية، وذلك لأن العديد من السواحل تقطع بعمق، وتحدها جزر، وأهداب صخرية أو. فهل يكون خط الأساس خطاً جزيرياً أم قارياً؟
- ثانياً، غالبا ما يكون من الصعب تحديد البحار الإقليمية لدولتين متجاورتين، كما لا يمكن للحد البحري أن يتقلص، في كل مرة، على امتداد الحد البري. ووجود الخلجان العميقة، ومصبات الأنهار المشتركة، والجزر الصغيرة المغلقة، يُعقد الوضع بشكلٍ خطير.

في بحر الصين الشرقي، تطالب تايوان، وبالتالي بكين، بمجموعة جزر Senkaku Gento التي تحتلها اليابان. وفي بحر الصين الجنوبي، تطالب الصين الشعبية، بذريعة "حقوقها التاريخية" بالفضاء البحري كله ولغاية أرخبيل ليكونيا الشمالية، أي حتى شمال بورنيو. وفي الوقت نفسه، تسعى كل من فيتنام والفيليبين إلى أن لا يتم التعرض لحقوقها على نصف امتداد هذا البحر، وهو ما أدى بالطامحين كلهم إلى أن يلتقوا على مستوى جزر سبراتليSpratly وتيتو Thitu

٦٦٠- في بحر الصين الشرقي، تطالب تايوان، بمجموعة جزرسينكاكو جينتو Gento Senkaku التي تحتلها اليابان، وبالتالي بكين. في بحر الصين الجنوبي، تطالب الصين الشعبية، باسم " حقوقها التاريخية"، بكامل الفضاء البحري الذي يمتد حتى أرخبيل ليكونيا الشمالية، أي حتى شمال بورنيو. وفي الوقت نفسه، فيتنام والفيليبين عازمتان على فرض احترام حقوقهما على النصف الأكبر من مساحة هذا البحر، ما يجعل المطالبين يلتقون على مستوى جزيرتي سبراتلي spratly وتهيتو Thitu.

661- Leszek A. Kosinski, «Changes in the Ethnic Structure in East Central Europe 1930-1960», Geographical Review, vol. 59, 1969, p. 398-402.
662- Jean François Bayard, L'Illusion identitaire, Fayard, Paris, 1996.
663- Ibid. p. 74.
664- Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, Londres, Blacwell Publishers, 1999.
665- Ibid., p. 73.
666- Ibid., p. 77.
667- Ibid., p. 82.
668- Ibid., p. 101.
669- J. -F. Bayard, op. cit., p. 101.
670- A. D. Smith, op. cit.
671- Courrier international, n° 545, du 12 au 18 avril 2001, citant le quotidien Korrieri de Tirana (Albanie) du 28 mars 2001.
672- Pascal Boniface, La Volonté d'impuissance. La fin des ambitions internationales et stratégiques ?,Paris, Éditions du Seuil, 1996, p. 17-21.
673- G. P. Murdock, Africa: Its Peoples and their Culture History, New York, Mac Graw Hill Book Cy, 1959.
674- Marie Nzigamye, La Voix d'une femme, Bruxelles, Éditions européennes, 2005.
675- Edward Soja, «The Political Organization of Space: a Paradigm for the Locational Analysis of Political Systems», dans Cox, Reynolds et Rokkan, Locational Approaches to power and conflict, New York, Halsted Press, 1974.

٦٧٦- الكلمات بين الأقواس من وضعنا

677- B. M. Russet, International Regions and the International System: a Study in Political Ecology, 1967.
678- Rudolf Rummel, The Dimensions of Nations, New York, Sage, 1979.
679- J. D. Singer, Explaning War: selected papers from the correlates of war project, Beverley Hills, Co Sage, 1979 et Quantitative International Politics, New York, Free Press, 1968.
680- Général Lucien Poirier, postface au livre du général Jean Colin, Les Transformations de la guerre, Paris, Économica, 1989, p. 268.

٦٨١- مصطلح "الجيواستراتيجيا الجزيرية" المطبق على الاستراتيجية الصاروخية - النووية، من وضع لوسيان بواربيه Les Stratégies nucléaires, : Lucien Poirier Paris, Hachette, 1977. وهو يعبر عن مزاج الاستراتيجيين الفرنسيين الذين، منذ تنفيذ نظرية الردع من "ضعيف إلى قوي" كانوا مقتنعين، منذ العمل بنظرية

ردع "الضعيف للقوي"، أن القوة الضاربة تضع فرنسا بمنأى عن أي خطر جيوسياسي.

682- Ibid., p. 37.
683- Ibid., p. 138.

٦٨٤- إلا إذا كان المعني تغييباً مقصوداً لهذه العوامل، كما كان يعتقد ماريسول تورين Les principes stratégiques français ou le)Marisol Touraine refoulement du politique», dans Liberté de l'esprit. Que reste-t-il du politique ?, no 13, automne 1986, Paris, Hachette). إذ عندئذ ندخل في عملية تقويم للقوة قادر على الإشارة إلى التفاوتلت التي يفترض بالردع إزالتها.

685- Pierre Lellouche, L'Avenir de la guerre, Paris, Éditions Mazarine, 1985.
686- Le Livre blanc sur la Défense, Paris, UGE 10/18, 1994.
687- Général Lucien Poirier, La Crise des fondements, Paris, ISC/Économica, 1994.
688- Ibid., p. 46-49.
689- Livre blanc, op. cit., p. 47-63.
690- La Crise des fondements, op. cit., p. 41.
691- Livre blanc, p. 121.
692- Ibid., p. 122.
693- Ibid., p. 69.
694- Ibid., p. 100.
695- La Crise des fondements, op. cit., p. 49.
696- Ibid., p. 164-175.
697- Ibid., p. 166.
698- Ibid., p. 170.
699- Ibid., p. 172.
700- Ibid., p. 174.
701- Ibid., p. 174.

٧٠٢- انظر الجداول الإجمالية للمقالات المنشورة بين عامي ١٩٧٦و ١٩٩٦ في Vingt ans de géopolitique، مرجع مذكور.

703- Yves Lacoste, op. cit., p. 20.
704- Jacques Bouveresse, La Demande philosophique, Paris, Édition de l'Éclat, 1996, p. 3-8.
705- Geraoid O'Tuathaïl, op. cit., chap. V.
706- Yves Lacoste, Périls géopolitiques en France, Hérodote, n° 80, 1er trimestre 1996, p. 3-8.
707- Yves Lacoste, article «Nation», Dictionnaire de Géopolitique, op. cit., p. 1081.

708- Jean Marie Guehenno, La Fin de la démocratie, Paris, Flammarion, col. «Champs», 1993, p. 23.

709- Yves Lacoste, article «La nation et les étrangers», Dictionnaire..., op. cit., p. 1083.

710- Hérodote, «Le temps des géographes», no 20, 1981.

711- Yves Lacoste, article «Représentations géopolitiques», Dictionnaire..., op. cit., p. 1278-1280.

712- Yves Lacoste, «Les géographes, la science et l'illusion», Hérodote, n° 76, 1er trimestre 1995, p. 13.

713- Ibid., p. 19.

714- Cf. Rubriques «Nation» et «Représentations géopolitiques», op. cit.

715- Bertrand Badie, La Fin des territoires. Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect, Fayard, Paris, 1995.

716- Yves Lacoste, Périls géopolitiques en France, op. cit.

717- Michael Lind, The Next American Nation, op. cit.

٧١٨- بحسب جان بول غوريفيتش Jean Paul Gourévitch: La France africaine, Paris, Le Pré aux Clercs, 2000، تشكل فرنسا الأفريقية "سديماً يتألف من ٥ . ٥ ملايين، منها حوالي ٢ . ٨ مليون مغربي، و٢ . ٧ مليون أفريقي من جنوب صحراء أفريقيا الكبرى الفرنكوفونية"، ولكن "إذا اعتمدنا تعريفاً موسعاً لفرنسا الأفريقية، بما في ذلك الهايتيين، والقمريين(من جزر القمر)، والأفارقة الناطقين بالانجليزية، والأنتيليين الذين يدعون الانتماء إلى هذا الاتجاه، لوصلنا إلى رقم يتراوح بين ٨ و٩ ملايين (حاليا ١٥٪ من سكان فرنسا) في فرنسا التييسكن ٦ ملايين منها في فرنسا الأصلية "(ص ١٤١).

٧١٩- من بين العناوين الأولى من الثمانين عدد الصادرة من مجلة هيرودوت، Hérodote هناك خمسة وعشرون عدداً تنتمي بوضوح إلى قائمة الموضوعات الوطنية.. ولكن عدداً من الأعداد الأخرى تتضمن مقالات تنتمي إلى السياق نفسه.

٧٢٠- وفقاً لما يقوله إيف لاكوست في Les Géographes, la Science et l'Illusion,op. cit., p. 18، " المحاكمة الجغرافية تنطوي بالتالي على ربط مستويات التحليل المختلفة هذه تبعاً للفعل المشروع به، وضرورة أخذ تقاطعات المجموعات الفضائية التي تتعلق به بعين الاعتبار".

721- Yves Lacoste, article «Relations internationales», Dictionnaire..., op. cit., p. 1275-1276.

722- Robert Fossaert, article «Sciences sociales et géopolitique», Dictionnaire..., op. cit., p. 1375-1381.

723- Cf. Michel Maffesoli, La Contemplation du monde. Figures du style communautaire, Paris, Grasset, 1993, p. 128-141, et la troisième partie, «L'idéal communautaire».
724- Gilles Deleuze et Félix Guattari, Qu'est-ce que la philosophie ? op. cit.
725- M. Maffesoli, op. cit., p. 24.
726- Jean Christophe Romer, Géopolitique de la Russie, Paris, Économica, 1999, p. 24-29.
727- John Erickson, «Russia Will Not be Trifled With: Geopolitical Facts and Fantasies», inColin S. Gray and Geoffrey Sloan, Geopolitics, op. cit., p. 242.
728- Ibid., p. 243.
729- Jean Christophe Romer, Géopolitique de la Russie, op. cit., p. 30, qui cite le livre d'Alexandre Douguine de 1997, Principes de Géopolitique.

٧٣٠- "هناك سورٌ صينيٌ يقوم بين روسيا وأوروبا، لم يترك لهواء الغرب المتحضر سوى بعض الفتحات لكي يدخل إلينا؛ هذا السور الذي فتح فيه بطرس الأكبر ثغرةً كبيرةً، وحاولت كاترين تدميرها.. ما يزال منتصباً. فمتى سيهوي؟ ومتى ستبلغ حضارتنا درجة التطور الذي بلغته دول أوروبا المتحضرة؟" هذه العبارات التي قالها كيريفسكي Kireevsky، نقلها ألكسندر كواريه Alexandre Koyré، في La Philosophieetle problèmenationalen Russieaudébutdu xixe iècle, .Paris, Librairie ancienne Honoré Champion, 1929

731- Iver B. Neumann, Russia and the idea of Europe, Londres, Routledge, 1996, p. 12.
732- Ibid., p. 11.
733- Marie-Pierre Rey, Le Dilemme russe. La Russie et l'Europe occidentale d'Ivan le Terrible à Boris Eltsine, Paris, Flammarion, 2002, p. 119.
734- Sur cette discussion, on peut lire la mise au point de Robert Legros, L'Idée d'Humanité. Introduction à la phénoménologie, Paris, Grasset, 1990.

٧٣٥- حول تطور العالم والآثار المتناقضة التي ترتبت على العولمة تدفعنا إلى عدم تجاهل هذا النقاش. إذ أصبحت تحتل لب الجدل الأنجلو- أميركي الأكثر إلحاحاً، كما بينه كلاوس جير غيسين Klaus-Gerd Giesen، في « Relations internationales et concepts philosophiques: la dialectique du constructivisme et du communautarisme», inLe Trimestre du Monde, 3e trimestre 1991, p. 109-132 .

٧٣٦- حول المدارس الروسية في مجال السياسة الخارجية يمكن الرجوع إلى:

Marie Mendras, «Russie: le débat de l'intérêt national», Problèmes politiques et sociaux, n° 694, 25 décembre 1992, Paris, La Documentation française

كما يمكن العودة، على نحوٍ خاص، إلى مقبوسات من " الطاولة المستديرة " التي شارك فيها متخصصون روس حول موضوع " هل توجد خصوصية روسية؟ " ص ٨-١٤. كما ينظر:

Marie Mendras, «Russie: le débat de l'intérêt national», Problèmes politiques et sociaux, n° 694, 25 décembre 1992, Paris, La Documentation française

737- Ladis K. D. Kristof, «The Russian Image of Russia: an applied study in geopolitical methodology», dans Fischer, Essays in Political Geography, Londres, 1968.

738- Blok, LesScythes, Paris, 1918.

٧٣٩- إن مفهوم الأمة العرقية، كما تشير ماري ماندراس Marie Mendras، صعبة التطبيق على الدولة الروسية لأن الفيدرالية الروسية تتضمن ١١٧ عرقاً، وأن عشرين جمهورية مستقلة ذاتياً، أو مناطق محكومة ذاتياً لا تعد رُوسية. لذلك فإن وجود "دولة عرقية روسية، سيُعَدُ بمثابة وحشٍ جغرافي".

740- U. Sanctam A., S. Khomiakov et le mouvement slavophile, Paris, Éditions du Cerf, 1939.

741- D. Stremooukhoff, LaPoésieetl'idéologiedeTioutchev, Paris, Les Belles-lettres, 1937.

742- Alexandre Koyré, op. cit.

743- Marie-Pierre Rey, op. cit., p. 163.

744- A. Koyré, op. cit.

745- Ibid.

٧٤٦- يقول خومياكوف Khomiakov: "إننا بالفعل نضع الغرب فوقنا، ونعترف بتفوقه الذي لا جدال فيه. هناك انبهار إرادي، لايقاوم إلى حدٍ ما بهذا العالم الغربي الكبير المستنير. " نقله زينكوفسكي V. V. Zenkovski: Russian Thinkers and Europe, Ann Arbor, J. W. Edmards Publishers, Michigan, 1962, p. 82.

747- Iver B. Neumann, op. cit., p. 6-9.

748- Iver B. Neumann, ibid., p. 25.

٧٤٩- يقول هرزن Herzen: "لقد انتهى دور أوروبا المعاصرة: فبعد أن بدأ في عام ١٨٢٦، اتضح انهياره في كلٍ مرحلة... من الممكن تماماً أن تكون القدرة الإبداعية لدى

شعوب الغرب قد أُنفقت واستُهلكت". نقله زينكوفيسكي. يقول كيفيرسكي Kireevsky لكن حتى تَشَكَّل وحدة أوروبا تُشَكِّلُ جسماً عضوياً ومتناغماً، فلا بد له من مركزٍ خاص، ولابدً له من شعبٍ يهيمن على الشعوب الأخرى من خلال تفوقه السياسي والفكري. إن تاريخ الحضارة الحديثة يبين لنا الحاجة لمثل هذه الهيمنة: إذ طالما كانت الدولة دائماً عاصمة الآخرين جميعاً، والقلب ينطلق الدم منه ويعود إليه، وكل قوى الشعوب المتحضرة. دائماً كان كتلك، إذا جاز التعبير، عاصمةَ كلٍّ الآخرين، وكان القلب الذي يأتي من حيث كل والدم، وجميع القوى الشعوب المتحضرة.". نقلته Koyré، ص١٧١.

750- «L'actioncommunedes Étatslesplusimportantsdel' Europeadéterminélaformationdes principesdunom civilisation,luiadonnélecaractèredel'européanisme, et, enmêmetempsluiaassurélapossibilitéd'agirà sontoursurl' Europe. C'estàcemêmefaitquenousdestinentlecaractèresoupleetréceptifdenotre peuple, ses intérêtspolitiquesetjusqu' àlapositiongéographiquedenotrepays. Ladestinéedechaquepeuple européendépenddel' ensembledetouslesautres: ledestindela Russienedépendplusqued' elle-même», ibid., p. 172.

"إن العمل المشترك للدول الأكثر أهمية في أوروبا قد حدد تشكيل مبادئ الحضارة، ومنحه طابع الأوروبيانية européanisme وفي نفس الوقت أكد له فرصة التأثير على أوروبا. إن طابع شعبنا المرن، وعاطفيته، ومصالحه، بل حتى موقع بلدنا الجغرافي، إن مصير أيٍّ شعبٍ أوروبي يرتبط بمصائر الشعوب الأخرى، أما مصير الشعب الروسي فلا يرتبط إلا بنفسه."، المرجع السابق، ص.. ١٧٢

751- N. Danilevski, LaRussieetl'Europe, Saint Pétersbourg, 1889. Il n'existe pas de traduction française. Sur cet auteur, on pourra lire Panslavism, Its History and Ideology de Hans Kohn, Paris, Notre Dame, 1953.

752- H. Kohn, «Dostoyevsky and Danilevski. Nationalist Messianism», in E. J. Simmons, Continuity change in Russian and soviet thought, et Prophets and Peoples, New-York, 1946.

٧٥٣- هذه الفكرة شائعة عند الكتاب الروس في القرن التاسع عشر. انظر: Toyyeb, Lettre à M. le Docteur Gustave Kolb rédacteur de la gazette Universelle d'Augsbourg (1844), Paris, YMCA-Press

754- La Russie et l'Europe, chap. VIII, p. 188-210, op. cit.

755- «L'Empire russe dans ses frontières de 1869, incluant la Pologne mais aussi la Galicie autrichienne, la Bucovine du Nord et la Hongrie

carpatho-ukrainienne (I). Le royaume de Bohême, Moravie et Slovaquie (II). Le royaume des Serbes, Croates, et Slovènes, qui inclurait aussi le Monténégro, la Bosnie-Herzégovine, et le Nord de l'Albanie, repris à la Turquie, la Voïvodine, et le Banat à la Hongrie, la Dalmatie, l'lstrie de Carnolie, les deux tiers de la Carinthie et un cinquième de la Styrie à l'Autriche (III). Le royaume de Bulgarie avec la majeure partie de la Macédoine (IV). Le royaume de Roumanie avec la moitié de la Bucovine autrichienne et de la Transylvanie hongroise (V). Le royaume de Hongrie augmenté des territoires cédés à la Russie, à la Bohême, à la Serbie et a la Roumanie (VI). Le royaume de Grèce avec la Thessalie, l'Épire, la Macédoine du Sud-Ouest, la Crête, Rhodes, Chypre et la côte anatolienne de la mer Egée (VII). Constantinople et ses environs (VIII)», in Russie et Europe, chap. XIV, ibid.

756- Ibid., p. 54-55.

757- «Dans la question de l'appartenance ou de la non-appartenance à l'Europe, la géographie n'a pas la moindre signification. L'Europe est le champ de la civilisation germano-romane, pas plus, pas moins... Est-ce que la Russie appartient à l'Europe dans ce sens ? Malheureusement ou heureusement non, elle n'y appartient pas», ibid., p. 59-60.

758- 1 «Regardez la carte, me disait un étranger, pouvons-nous ne pas sentir que la Russie nous presse de sa masse comme une nuée prête à éclater, comme un terrible cauchemar», ibid., p. 20.

759- 1 «En effet, n'ayant pas cette indépendance dans leurs consciences, elles n'en ressentent pas le besoin et même ne peuvent pas le ressentir», ibid, p. 24.

760- V. V. Zenkovski, op. cit., p. 83-87.

761- N. V. Riasanovski, RussiaandAsia. Two Nineteenth Century Russian Views, in California Slavic Studies, 1960.

762- 1 «Nous souhaitons le succès aux Anglais, nous souhaitons qu'ils établissent fermement leur position en Inde (...) Nous souhaitons que les autres nations européennes réussissent de la même manière (...) nous devons porter notre entière attention à l'Asie (...) parce que l'Asie nous est précisément prédestinée», ibid., p. 178-179.

763- 1 «Nous autres Russes avons deux patries "notre Russie et l'Europe"», in Journal d'un écrivain, 1880.

764- Zenkovski, op. cit., cf. aussi I. Spector, Introduction to Russian History and culture, Van Mostrand Co., 1965.

٧٦٥- "نعم، إن اتجاه الإنسان الروسي لا سياق أوربي له ولا عالمية. أن تكون روسياً حقيقياً، روسياً كاملاً، قد لا يعني هذا الشيئ الكثير (أخيراً، وأشدد على هذه

الكلمـة) إلا إذا كـان أخـاً للآخـرين كلـهم، أي مواطنـاً عالميـاً، إذا شـئتم. إن الهـوى السـلافي والميل الغربـي لـيس سـوى سـوء تفـاهم بيننـا، لا سـيما وأنـه كـان ضـرورياً تاريخياً. إن أوروبا ومصائر العرق الآري العظيم أعزّعلى الروسـي الحقيقـي، وعلـى روسيا نفسها .، كما هو عزيز عليه مصائر وطنـه، لأن مـصيرنا هـو العالميـة، الـتي لا نحققها بالسيف، إنما بقوة الأخوّة وأملنا الأخوي في أن يجتمع النـاس مـع بعـضهم.
وردت في: Journal d'un écrivain, 1880, p. 1372-1373.

766- Zenkovski, op. cit.

٧٦٧- يقول ل. ك. د. كريستوف L. K. D. Kristof: " إن صورة روسـيا الأوراسـيّة نتيجـة عـاملين، أي القوميـة الروسـية الـتي أعيـد توجيههـا، بعـد أن طردتهـا أوروبـا، ووعيٍ متنامٍ بوجود الروس، وحسن حظهم، في آسيا"، مرجع مذكور.

٧٦٨- يـسبق كريـستوف هـذه الـصورة الأوراسـية بـثلاث صـورٍ أخـرى: صـورة سـان بطرسبورغ، والصورة الموسكوفية، وصورة كييف.

769- Zenkovski, op. cit.

770- Vladimir I. Lamanski, Troismondesducontinentasiato-européen, Saint-Pétersbourg, 1892. L'ouvrage n'a été publié qu'en langue russe.

771- Zenkovski, op. cit.

٧٧٢- في الأصـل، تـصورت هنغاريـا الطورانيـة لتكـون تحالفـاً بـين الـشعوب الأوراليـة - الألطيـة ouralo-altaïques، للوقـوف في وجـه روسـيا، وبهـدف روسـيا، أو لمباغتتـها من الخلف.

٧٧٣- وهـو كتـاب نـشر باللغـة الروسـية بعـد مـوت لامانـسكي. V. P. Semenov, Lamanski, V. I., Anthropogéographeetpolitico-géographe, Saint-Petersbourg, 1911

٧٧٤- ثقافته الواسعة ومعرفته الرائعة باللغات الغربية تجعلنا نعتقد بهذا.

٧٧٥- خطاب ألقي في الجمعية الإمبراطورية للجغرافيا، ١٨٦٥.

٧٧٦- دراسة تاريخية حول العالم اليوناني-السلافي في أوروبا، ١٨٧١.

777- L. K. D. Kristof, op. cit.

778- Zenkovski, op. cit., p. 105-113.

779- M. Laruelle, op. cit., p. 55.

780- Ibid., p. 63.

781- L. K. D. Kristof, citation de Boukharine, op. cit.

782- M. Laruelle, op. cit., p. 51.

783- Ibid., p. 155.

784- Ibid., p. 161.

785- Ibid., p. 165.
786- Ibid., p. 166.
787- Ibid., p. 197.
788- Ibid., p. 198.
789- Ibid., p. 145.
790- A. T . Bouscaren, Soviet ForeignPolicy, op. cit.

٧٩١- "في المحصلة يشكل سكان كل من روسيا، والهند، والصين الغالبية العظمى في المعمورة.

792- Marielle Laruelle, op. cit., p. 214.
793- Ibid., p. 69.
794- Marie Jégo, «L'eurasisme, nouvelle géopolitique russe», Le Monde du vendredi 8 juin 2001, p. 19, qui cite Alexandre Douguine.
795- Ivan Samson et Xavier Greffe, «Un livre blanc sur la perspective d'un espace économique européen commun entre l'Union européenne et la Russie», Annuaire français des Relations internationales, n° 4, Paris, 2003, p. 725.
796- Isabelle Facon, «La politique extérieure de la Russie de Poutine. Acquis, difficultés et contraintes», Annuaire français des Relations internationales, no 4, Paris, 2003.
797- Iouri Fiodorov, «La pensée stratégique russe», in La Politique de sécurité de la Russie. Entre continuité et rupture, sous la direction d'Yves Boyer et Isabelle Facon, Paris, Fondation pour la Recherche Stratégique et Ellipses, 2000, p. 73-112.

٧٩٨- في كتابه " Feu le système soviétique ? Permanences politiques, mirages économiques, enjeux stratégiques, Paris,La Découverte, 1992" يشدد جاك سابير على ترابط العناصر الثلاثة: الاقتصادي، وتقاسم الأراضي، والضغوط الجيوستراتيجية. ومن شأن انهيار العنصر الأول تفعيل "الرغبة في الهيمنة" و"منطق التفتت"، أي مسألة الأقليات والحدود. وقد تشجع نزعة الانفصال لدى المناطق الأكثر ثراء (على مستوى ناتج الدخل الوطني أو الموارد الطبيعية)، انظر ص ١٤٢-١٤٦.

799- Ia. Kouzminov, S. Smirnov, O. Chkaratan, I. Iakobson, A. Iakovlev, «L'économie russe: conditions de survie, prémisses de développement», in Revue française de géoéconomie, no 13, printemps 2000, p. 47 à 79.
800- Ibid., p. 52.
801- A. Zinoviev, Perestroïka et contre-perestroïka, Paris, Olivier Orban, 1991, p. 95.

٨٠٢- حول المعوقات العديدة أمام إعادة تحويل الاقتصاد الروسي، نحيل القارئ إلى كتاب ج. سابير المذكور أعلاه.

٨٠٣- على أية حال هذا هو الانطباع الذي يتركه الملف الذي أعَدَّتْهُ ماري مانرا، مرجع مذكور.

804- Marie Jégo, op. cit.
805- Christophe Cordonnier, «La Russie et l'Europe: de la frustration à l'espoir ?», Revue française de Géoeconomie, op. cit., p. 109.
806- Ivan G. Tiouline, «La Russie et "l'identité européenne de sécurité et de défense"», in La Politique de sécurité de la Russie, op. cit., p. 158.
807- Jean Christophe Romer, op. cit., p. 22-23 et 83-84.
808-

٨٠٩- مجموعة الدراسات والأبحاث حول الاستراتيجية السوفييتية (GERSS)، بإدارة L'Europe occidentalevuede Moscou, Les Sept Épées, Cahier n° 33, Henri Paris :Stratégique, 1984, p. 27، الاتجاه الأول من هذين الاتجاهين الحاليين مستمرٌ في تفضيل العلاقات العبر أطلسية، بينما يعطى الثاني الأولوية للعلاقات القارية.

810- Marcel Granet, LaPenséechinoise, Paris, Albin Michel, 1968, p. 23-26.
811- Ibid., p. 77.
812- Ibid., p. 89-93.
813- Laurent Murawiec, L'Esprit des Nations, op. cit., p. 35.
814- Ibid., p. 34.
815- François Joyaux, Géopolitiquedel'Extrême-Orient, Tome I. Espaces et politiques, Bruxelles, Complexe, 1991, p. 136.
816- Ibid., p. 166.

٨١٧- " نظرية الرئيس ماو حول العوالم الثلاثة، تعد مساهمة هامة في الماركسية - اللينينية".

818- F. Joyaux, « Les conceptions géopolitiques de la Chine Populaire »,inGéopolitique de l'Extrême-Orient Tome I, op. cit., p. 115-116.
819- Pékin information, no 45, op. cit.
820- F. Joyaux, op. cit., p. 118.
821- Ibid., p. 129.
822- Ibid., p. 131-132.

٨٢٣- يشير فرانسوا جوايو إلى هذه المفارقة بقوله: "حينما تميل الصين إلى اليساروية gauchisme، تراها تدين الجغرافيا السياسية، التي تصفها بالإمبريالية، إدانةً قاطعةً، لكن، لا تستطيع أن تمنع نفسها من تشكيل نظريات في أغلبها ذات طبيعة جيوسياسية؛ أما حينما تريد أن تقف ضد هذه اليساروية لحساب خط أكثر اعتدالاً، فإنها لاتكفّ عن إدانة المقاربة الجيوسياسية دائما، لكنها لاتعود قادرةً على إدراك أهميتها". مرجع سابق، ص ١٤١.

824- Norton Ginsburg, OntheChinesePerceptionof aWorld Order, dans Kasperson et Minghi, op. cit.

٨٢٥- فرانسوا جوايو يشير أيضاً، من ناحيته، إلى هذا الميراث، في: op. cit., p. 136-140

٨٢٦- يرى غانسبور N. Ginsburg لزوم تمييز:

- المنطقة الداخلية التي تشمل الصين المعروفة، وطرفها المباشر المكون من الأقاليم غير الخانية non Han، أي منشوريا، ومنغوليا، وتركستان الصينية، والتيبيت. والمنطقتان الفرعيتان اليوم يشكلان أجزاء لا تتجزأ من الدولة الصينية (١). تايوان وهونغ كونغ تندرجان ضمن هذه المنطقة الأولى. ومن الخطأ أن يراهما الغربيون منطقتين طرفيتين.
- المنطقة الآسيوية الداخلية التي تشكل طرف الصين المعاصرة وتتكون من أقاليم كانت تابعة في الماضي للسيادة الصينية، أو تقع تقليدياً في النطاق الصيني: تركمنستان الكبرى، ومنغوليا الخارجية. ترانسامور، شبه الجزيرة الهندو-صينية، والمحيط الجنوبي (١١)
- المنطقة الآسيوية الخارجية، حيث كبار جيران الصين: اليابان، والهند، والباكستان (١١١). والتي يتوزع فيها صينيو ما وراء البحار.
- العالم الخارجي (IV). من المفيد مقارنة هذه الخريطة بخريطة فرانسوا جوايّو (op. cit., p. 94)، التي تحدد المطالب الصينية الحديثة.

827- Claude Cadart, «Du projet stratégique sino-soviétique au projet stratégique sino-américain. La Nouvelle Chine en quête d’une stratégie d’accès à l’influence planétaire», Études internationales, volume x, n° 4, décembre 1979, université Laval, Québec.

٨٢٨- لأنه، حسبما يرى كلود كادارClaude Cadart ، "الجهاز الجيوسياسي المركزي للمشروع الاستراتيجي الصيني-الأميركي هو التالي: تتقاسم الصين وأميركا،

الهيمنة، أو على الأقل، تتشاركان في قيادة العالم الواقع على شاطئي المحيط الهادي" ibid., p. 795 .

829- Quingguo Jia, From Self-imposed Isolation to Global Cooperation. The Evolution of Chinese Foreign Policy since the 1980 s, Politik und Gesellschaft Online, International Politics and Society, 2/1999.

830- F. Joyaux, op. cit., p. 93.

٨٣١- "الأقاليم الضائعة"، كما كان يعدها شون يات شين Sun Yat Sen عند بداية القرن العشرين، كانت على التوالي:كوريا، فورموزا، جزر الباسكادورPescadores ، بيرمانيا، جزر ريو كيو، Ryükyü، سيام، بورنيو، جزر سولو Soulou، جافا، سيلان، نيبال، بوتانBhoutan .

٨٣٢- تشبه معاهدتا أيغون Aigoun (١٨٥٨)، وبكين (١٨٦٠)، اللتان تصفهما بكين بأنهما "غير عادلتين"، معاهدة نيرشينسك Nerchinsk (١٦٨٧)

٨٣٣- جاء في كتاب باكونين: الدولة والفوضى (١٨٧٣): "الصين في حد ذاتها، تعد أربعة ملايين نسمة، أو بحسب مصادر أخرى، ست مائة مليون نسمة محشورين داخل حدود الإمبراطورية السماوية، والذين يتدفقون بأعداد متزايدة ويستقرون في أستراليا، والبعض الآخر ما وراء المحيط الهادئ، مثل كاليفورنيا؛ وربما تهاجر جماهير أخرى في النهاية إلى مناطق الشمال والشمال -الشرقي. فماذا سيحدث إذن؟ في غمضة عين، فإن أراضٍ كاملة، تمتد من تركستان إلى جبال الأورال، وبحر قزوين لن تعود روسية... كيف نوقف غزو الجماهير الصينية التي من شأنها ليس احتلال سيبيريا بكاملها فقط، بما في ذلك ممتلكاتنا الجديدة في آسيا الوسطى، ولكن قد تمتد أيضاً إلى ما بعد جبال الأورال، حتى تبلغ نهر الفولغا؟ "

834- Stolypine, La Mongolie entre Moscou et Pékin, Paris, Stock.

٨٣٥- يقول فرانسوا Fejto: "بل يمكننا أن نفترض أنَّ رفض ستالين فترةً طويلةً الرهان على نجاح الشيوعيين الصينيين، إنما كان مرده حقيقة أنه لم يكن يتمنى لهم أن يحققوا هذا النجاح، سواء أكان ذلك عن قصد أو من دون قصد. فإن صيناً وطنيةً منعتقةً من التأثير الياباني، ومنفتحةً على التأثير السوفياتي، لكان حالها بالنسبة للاتحاد السوفييتي على هذا النحو، أفضل من صينٍ موحدة الصين تحت حكم الشيوعية، وتستطيع أن تحقق بسرعةٍ كبيرةٍ لنفسها مكانةً بوصفها قوة كبرى. "وردت في: Stolypine, La Mongolie entre Moscou et Pékin, Paris, Stock.

836- Michael Freeberne, «Minority Unrest and Sino-Soviet. Rivalry in Sinkiang», inEssays in Political Geography, op. cit.

837- F. Fejto, op. cit., p. 53.

٨٣٨- في عام ١٩٦٤ أسرّ غورباتشيف إلى ميشيل بونياتوفسكي قوله: " عليكم أن تفهموا بأن الاتحاد السوفييتي يشكل حاجزاً بينكم وبين الصين. مصلحتنا ومصلحتكم تكمن في تطويرسيبيريا التي ينبغي أن يصبح سكانها أوروبيين في غالبيتهم"ورد في:

.Michel Poniatowski, Cartes sur Table, Paris, Fayard, 1972

839- F. Feïto, op. cit.

840- F. Joyaux, «Pourquoi la Chine n'admet-elle pas ses frontières», op. cit., tome II, p. 35.

841- E. Kuleszla-Mietkouwski, «Chine-CEI: les amours impossibles», dans Faut-il avoir peur de la Chine ? Relations internationales et stratégiques, no 15, 1994, p. 128-129.

842- Ibid., p. 131.

843- Anne de Tinguy, «La Russie peut-elle avoir une ambition asiatique ?», in La Politique de sécurité de la Russie, op. cit., p. 214.

844- On se réfère ici notamment à «La Tradition maritime chinoise». Cf. à ce sujet Hervé Coutau-Bégarie, GéostratégieduPacifique, Paris, Économica-IFRI, 1987, Appendice, «L'influence de la puissance maritime sur l'histoire de l'Extrême-Orient», p. 318-324, et le chapitre «La Chine et la Mer», in François Joyaux, Géopolitiquedel'Extrême-Orient,op. cit., p. 155-162.

٨٤٥- يشدد فرانسوا جوايو (مرجع مذكور، ص ١٦٤) على أن الصين لم تكن يوماً قوة بحرية في تاريخ الشرق الأقصى

846- H. Coutau-Bégarie, GéostratégieduPacifique,op. cit., p. 209-222.

847- Hervé Coutau-Bégarie est plus optimiste que François Joyaux.

848- Cf. South China Morning Post du 26 septembre 2001.

849- Jean Alphonse Bernard, op. cit., p. 16. On dispose également des extraits du grand texte indien traduits à l'initiative de Gérard Challiand, en particulier le Livre vi qui nous intéresse le plus, Kautilya, Arthasastra. Traité politique et militaire de l'Inde ancienne, Paris, Édition du Félin, 1998.

850- Satish Chandra, « The Indian Perspective », in The New Realism. Perspectives on Multilateralism and World Order, United Nations University Press, New York, 1997, sous la direction de Robert W. Cox, p. 127.

٨٥١- "أمام الغازي، هناك الحليف، وحليف العدو، وحليف حليف العدو، وهذا يتوقف على القرب من أراضيهم. ومن الخلف هناك: عدوالظهر، وحليف الظهر، حليف عدو الظهر، وحليف حليف الظهر، ومن يحتل أرضاً مجاورة يعد عدواً بطبيعته.

ومن يُولَدُ ولادةً متساويةً، يعد عدواً منذ الولادة.. وكلُ من يعارض أو كلُ من نعارض هو عدو اللحظة الراهنة. وكل من يفصل أرضاً عن أرض الآخر يعد حليفاً طبيعياً. وكل من يسعى إلى الحماية لإنقاذ نفسه، أو للربح، يعد حليفاً مكتسباً في اللحظة الراهنة. وكل من يوجد في أرض مجاورة لأرض العدو والغازي، والقادر على مساعدتهما، سواء أكان حليفاً أم غير حليف، والقادر على قهرهما إذا لم يكونا حليفين، يصبح مَلك الوسط. ومن يتواجد خارج مجال العدو، أو الغازي أو أراضي ملك الوسط، فهو أقوى منهم جميعاً، ويستطيع مساعدة العدو، والغازي، وملك الوسط، سواء أكانوا حلفاء أم لم يكونوا كذلك، والقادر على قهرهم إذا لم يكونوا حلفاء، يعد مَلكاً حيادياً. تلكم هي عناصر حلقة أو دائرة الملوك"، Kautilya، Arthasastra، مرجع سابق. المرجع نفسه، ص. ١٦ و١٧.

852- Jean Alphonse Bernard, op. cit., p. 283 à 309.
853- Ibid., p. 286.
854- Ibid., p. 287
855- Christophe Jaffrelot (sous la direction de), L'Inde contemporaine. De 1950 à nos jours, Paris, Fayard, 1996, p. 139.
856- Ibid., p. 157.
857- Ibid., p. 137.
858- bid., p. 168.
859- Jean Alphonse Bernard, op. cit., p. 287.
860- Gérard Heuzé, Où va l'Inde moderne ? L'aggravation des crises politiques et sociales, Paris, L'Harmattan, col. «Conjonctures politiques», cahier no 3, novembre 1993, p. 92-102.
861- Ibid., p. 27.
862- Christophe Jaffrelot, op. cit., p. 165-166.
863- Gérard Heuzé, op. cit., p. 32.
864- Christophe Jaffrelot, op. cit., p. 169.

٨٦٥- يذكرنا جان ألفونس برنار Jean Alphonse Bernard كيف بين المؤرخ الهندي ك. م. بانيكار K. M. Panikkar أن "استراتيجية البوكيرك Albuquerque كانت قد سمحت بالسيطرة على الهند نفسها التي اكتملت بعد قرنين على يد إنجلترا بعد تأمين السيطرة على مضيق هرمز ومالاقا، يضاف إليها هيمنة البرتغال على سوقطرة، وعدن والشاطئ الشرقي لأفريقيا [...]. وقد عُبر عن استراتيجية البوكيرك أفضل تعبير في المنظومة الإمبراطورية البريطانية، التي انطوت على الإمساك بالهند من خلال الأسطول الملكي Royal Navy، الذي كان يسد المنافذ المحيطية بوحدة عسكرية في الهند نفسها. لكن كان يمكن لمساعدة المائة وأربعين

ألف رجل من جيش الهند أن تكون ضعيفة، لو لم يسهر أسطول صاحبة الجلالة بعناية فائقة على حماية رأس [الرجاء الصالح]، وقناة السويس ومضيق عدن، والخليج العربي، كما في سنغافورة، وسيلان وجزيرة موريس"، مرجع مذكور، ص ٢١٣-٢١٤.

866- Laurent Murawiec, L'Esprit des nations, op. cit., p. 175-176.
867- A. Nandy, At the Edge of Psychology, Delhi, Oup, 1986, p. 56, cité par Christian Jaffrelot, La Démocratie en Inde. Religion, caste et politique, Paris, Fayard, 1998, p. 95.
868- Denis Retaillé, «Le territoire de l'islam arabe», in Marie-Françoise Durand, Jacques Lévy, Denis Retaillé, Le Monde. Espaces et systèmes, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques et Dalloz, 1992, p. 352. Cf. encore André Miquel, La Géographie humaine du monde musulman, Paris, La Haye, Mouton, vol. 1, 1967.
869- Jean Paul Charnay, Principes de stratégie arabe, Paris, Édition de l'Herne, 2003, p. 12-42.
870- Ibid., p. 41.
871- Ibid., p. 42.
872- Jean Pierre Péroncel-Hugoz, Le Radeau de Mahomet, Paris, Édition Lieu Commun, 1983, p. 16.
873- J. P. Charnay, Principes de stratégie arabe, op. cit., «Califat, panislamisme et État-nation selon Rachid Rida», p. 443.
874- Özay Mehmet, Islamic Identity and Development. Studies of the Islamic Periphery, Londres, Routledge, 1990.
875- J. P. Charnay, op. cit., «Les constructions géopolitiques», p. 429-469.
876- Ibid., «La doctrine des trois cercles selon Gamal Abdel Nasser», p. 452-456.
877- Ibid., «La guerre sacrée du nationalisme et le panarabisme selon Mouammar Kadhafi», p. 456-462.
878- Ibid., «Critique de la notion de nation arabe selon des marxistes tunisiens», p. 465-466.
879- Étienne Copeaux, Une Vision turque du monde, à travers les cartes de 1931 à nos jours, Paris, Cnrs Éditions, 2000.
880- Ibid., chapitre viii, «L'Europe une périphérie occidentale», p. 140-157.
881- Ibid., p. 69.
882- Ibid., p. 15.
883- Ibid., p. 109.
884- Ibid., p. 135.

885- Ibid., p. 13.
886- Der Spiegel, novembre 2000.
887- D. R. Sack, Conceptionsof spaceinsocialthought, Londres, Mac Millan, 1986, p. 16.

٨٨٨- يميز جوفري باركر (Geoffrey Parker, TheGeopolitics of Domination, Londres, Routledge, 1988. Geoffrey Parker) اثنتين وثلاثين صفةً جيوسياسيةٍ مشتركة بين القوى الخمس المعنية: الإمبراطورية العثمانية، إسبانيا، النمسا، فرنسا، ألمانيا. ويستخلص نموذجاً إقليمياً للهيمنة.

889- Richard Ashley, «The Geopolitics of Geopolitical Space: toward a Critical Social Theory of International Politics», in Alternative (The American Spectator), 1987, vol. 12, Bloomington, USA, p. 403-434.
890- Ibid., p. 434.
891- Gérard Dussouy, Quelle Géopolitique au XXIe siècle ?, op. cit.



جـ

ay

ترجـ

در

العلا

النظريا



جيرار ديسوا

دراسة في العلاقات الدولية

الجزء الأول

النظريات الجيوسياسية

نينوى

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

ـذه الدراسة أن الجغرافيا السياسية،
صريحة أو المُضمَرة، هي التي تحدد
، ومنظومات التحالف التي تقيمها
أسست المفاهيم التأسيسية للجغرافيا
را على يدِ سير هالفوردِ ماكيندر
الم حيث أعيد تكييفها وفقاً لظروف
و تكييف لم يخل من الانتقادات التي
عات التي أجراها عليها قادة البلدان
ادات أركانها، وعسكريوها، وإداريوها،
وها الجامعيون.

ستراتيجية الكونية التي تتبعها
ميركية، على سبيل المثال، من دون
كل من ماهان، وبريجينسكي، أو
ديدة» التي برزت في الآونة الأخيرة؟
يحدثنا بشكل رائع، عن المدرسة
ت الدولية التي احتضنتها جامعة
نة بوردو الفرنسية، التي تتميز
وعها. كما يوضح لنا، بطريقة غير
م السياسي الفرنسي الذي شلت
ادي عشر من أيلول» ٢٠٠١. وهل
العالم من خلال استخدام مفاهيم
عبر ترداد مزامير تصالحية لها
جية، وتتجاهل الجغرافيا السياسية؟
د بأن العلاقات الدولية تنشأ عن
سفية، أو ميكرو- اجتماعية فقط؟.

ISBN 978-993350956-9

9 789933 509569